أو لفظها معرفة، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة: أي لفظًا ومعنى؛ إذ هي بمعنى: "كافيك" اسم فاعل مرادًا به الحال؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة؛ فتكون نعتًا لنكرة: كـ"مررت برجل حسبك من رجل"، وحالًا لمعرفة، كـ"هذا عبد الله حسبك من رجل". وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة، نحو: {حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ} 1، {فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ} 2، "بحسبك درهم"، وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال. وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالًّا على النفي، ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم، تقول: "رأيت رجلًا حسب"، و"رأيت زيدًا حسب". قال الجوهري: كأنك قلت: حسبي أو حسبك، فأضمرت ذلك ولم تنون. ا. هـ. وتقول في الابتداء: "قبضت عشرة فحسب": أي: فحسبي ذلك.

الثاني: اقتضى كلامه أيضا أن "عل" تجوز إضافتها، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية. وتوافق "فوق" في معناها، وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ"من"، وأنها لا تستعمل مضافة، فلا يقال: "أخذته من عل السطح"، كما يقال: من علوه، ومن فوقه، وقد وهم في هذه جماعة منهم الجوهري وابن مالك. وأما قوله "من الرجز":

647-

يا رب يوم لي لا أظلله ... أرمض من تحت وأضحى من عله

---

1 المجادلة: 8.

2 الأنفال: 62.

647- التخريج: الرجز لأبي مروان في شرح التصريح 2/ 346؛ ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني 1/ 448؛ ومجالس ثعلب ص489؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية 4/ 545؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص1318؛ وخزانة الأدب 2/ 397؛ والدرر 3/ 97، 6/ 305؛ وشرح عمدة الحافظ ص981؛ وشرح المفصل 4/ 87؛ ومغني اللبيب 1/ 154؛ وهمع الهوامع 1/ 203، 2/ 210.

شرح المفردات: أظلله: أي أظلل فيه. أرمض: أشعر بشدة الحر. أضحى: أصاب الشمس. =

فالهاء فيه للسكت؛ بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا. ا. هـ.
الثالث: قال في شرح الكافية: وقد ذهب بعض العلماء إلى أن "قبلًا" -في قوله "وكنت قبلًا"-1 معرفة بنية الإضافة، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه، فعومل "قبل" مع التنوين -لكونه عوضًا من المضاف إليه- بما يُعامل به مع المضاف إليه، كما فعل بـ"كل" حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضًا، وهذا القول عندي حسن.
"إقامة المضاف إليه مكان المضاف":
413-
وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الإعراب إذا ما حذفا
"وما يلي المضاف" وهو المضاف إليه "يأتي خلفا عنه في الإعراب" غالبًا "إذا ما حذفا" لقيام قرينة تدل عليه، نحو: {وَجَاءَ رَبُّكَ} 2، أي: أمر ربك، {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} 3، أي: أهل القرية.
تنبيهان: الأول: كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في

= المعنى: يصور الشاعر يومًا شديد الحر فيقول: إنه لم يجد شيئًا يتظلل فيه، فكانت قدماه تحترقان من تحت، وجسمه يحترق من تعرضه للشمس من فوق.
الإعراب: "يا": حرف تنبيه. "رب": حرف جر شبيه بالزائد. "يوم": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. "لي": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"يوم". "لا": حرف نفي. "أظلله": فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا"، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "أرض": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "من تحت": جار ومجرور متعلقان بـ"أرمض". "وأضحى": الواو حرف عطف، "أضحى" فعل مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "من علة": جار ومجرور متعلقان بـ"أضحى"، والهاء للسكت.
وجملة: "رب يوم ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا أظلله" في محل رفع خبر المبتدأ وجملة: "أرمض" في محل رفع خبر ثان. وجملة: "أضحى" معطوفة على جملة "أرمض".
الشاهد: قوله: "من عله" حيث ألحق هاء السكت بـ"عل"، وهي لفظة مبنية بناء عارضًا، وهذا شاذ وإنما تلحق ما كان مبنيًّا بناء دائمًا.
1 من الشاهد رقم 644.

2 الفجر: 22.

3 يوسف: 82.

(172/2)

التذكير كقوله "من الكامل":

648-

يسقون من ورد البريص عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل

بردى: مؤنث، فكان حقه أن يقول "تصفق" بالتاء، لكنه أراد: ماء بردى؛ وفي التأنيث كقوله "من السريع":

649-

مرت بنا في نسوة خولة ... والمسك من أردانها نافحه

648- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص122؛ وجمهرة اللغة ص312؛ وخزانة الأدب 4/ 381، 382، 384، 11/ 188؛ والدرر 5/ 38؛ وشرح المفصل 3/ 25؛ ولسان العرب 3/ 88 "برد"، 7/ 6 "برص"، 10/ 202، "صفق"؛ معجم ما استعجم ص240؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 451؛ وشرح المفصل 6/ 133؛ ولسان العرب 11/ 345 "سلسل"، 14/ 478 "ضحا"؛ وهمع الهوامع 2/ 51.

اللغة: ورد: هنا جاء. البريص: اسم موضع، وقيل: اسم نهر. بردى: اسم نهر. يصفق: يخلط الرحيق: الخمر البيضاء، وقيل: هي أجود أنواع الخمر. السلسل: السائغ الشراب.

المعنى: يقول: إنهم كرام يقدمون للوافدين عليهم أجود أنواع الخمر أو الشارب الممزوج بالماء العذب.

الإعراب: يسقون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. من: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به أول. ورد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". البريص: مفعول به منصوب. عليهم: جار ومجرور متعلقان بـ"ورد". بردى: مفعول به ثان منصوب. يصفق: فعل مضارع للمجهول مرفوع. ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". بالرحيق: جار ومجرور متعلقان بـ"يصفق". السلسل: نعت "الرحيق" مجرور.

وجملة "يسقون ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ورد ... ": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وجملة "يصفق": في محل نصب حال من "ماء بردى".

الشاهد فيه قوله: "بردى يصفق" حيث حذف المضاف، وهو "ماء بردى" وأبقى المضاف إليه "بردى" وأقامه مكانه من حيث الإعراب، فأصبح مفعولًا به، والدليل على ذلك هو أن "بردى" اسم مؤنث لفظي، ومن حق الضمير العائد إليه أن يكون مؤنثًا، ولكنه عاد إليه مذكرًا لقوله: "يصفق"، ولو أراد التأنيث لقال: "تصفق". فنائب الفاعل لـ"يصفق عائد إلى "ماء بردى" والتقدير: "يسقون ماء بردى".

649- التخريج: لم أقع عليه فميا عدت إليه من مصادر.

اللغة: خولة: اسم امرأة. المسك: نوع من الطيب. الأردان: ج الردن، وهو الكم الواسع، وهنا الثياب. نافحة: فائحة.

المعنى: يصف الشاعر خولة بأنها طيبة الرائحة، تنبعث من أثوابها ريح المسك إذا ما مرت بصحبة نسوة بنا. =

(173/2)

أي: رائحة المسك؛ وفي حكمه، نحو: "إن هذين حرام على ذكور أمتي"، أي: استعمال هذين {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ} 1، أي: أهل القرى، وفي الحالية، نحو: "تفرقوا أيادي سبا": أي مثل أيادي سبا؛ لأن الحال لا تكون معرفة.

الثاني: قد يكون الأول مضافًا إلى مضاف فيحذف الأول والثاني، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، نحو: {وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ} 2، أي: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم، {تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ} 3، أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت. ومنه قوله "من الطويل":

650-

فأدرك إرقال العرادة ظلعها ... وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

أي: ذا مسافة أصبع

= الإعراب: مرت: فعل ماضٍ، و"التاء": للتأنيث. بنا: جار ومجرور متعلقان بـ"مر". في نسوة: جار ومجرور متعلقان بـ"مر" أو بمحذوف حال من "خولة". خولة: فاعل مرفوع بالضمة. والمسك: "الواو": حالية، و"المسك": مبتدأ مرفوع بالضمة. من أردانها: جار

ومجرور متعلقان بـ"نافحة"، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. نافحة: خبر المبتدأ مرفوع، وسكن للوقوف.
وجملة "مررت بنا خولة": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "المسك نافحة": في محل نصب حال.
الشاهد فيه قوله: "والمسك نافحة" حيث أخبر عن المبتدأ المذكر "المسك" بمؤنث "نافحة" والمفروض أن يتطابق المبتدأ والخبر تذكيرًا أو تأنيثًا أو إفرادا أو تثنية أو جمعًا. ولكن المقصود من هذا الكلام هو: "ريح المسك نافحة" فحذف المضاف "ربح" وأقيم المضاف إليه "المسك" مكانه في الإعراب. فصار مرفوعًا على أنه مبتدأ بعد أن كان مجرورًا بالإضافة، وفي التأنيث الذي كان للمضاف المحذوف، فلذلك أخبر عنه بالمؤنث.
1 الكهف: 59.
2 الواقعة: 82.
3 الأحزاب: 19.
650- التخريج: البيت للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب 4/ 401؛ وشرح اختيارات المفضل ص146؛ ولسان العرب 12/ 127 "حرم" 14/ 81 "بقي"؛ وللأسود بن يعفر في شرح المفصل 3/ 31؛ وللأسود أو للكحبة في المقاصد النحوية 3/ 42.
اللغة: إرقال: نوع من السير، أو هو ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم علم.
المعنى: إن فرسي أصيبت بالعرج فلم أستطع أسر حزيمة فقد بقي بيني وبينه مسافة إصبع، وإلا كنت أسرته. =

414-
وربما جروا الذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما
415-
لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلًا لما عليه قد عطف
"وربما جروا الذي أبقوا" وهو المضاف إليه "كما قد كان قبل حذف ما تقدما" وهو المضاف "لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلًا لما عليه قد عطف" سواء اتصل العاطف

بالمعطوف أو انفصل عنه بـ"لا"، كقوله "من المتقارب":

651-

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

= الإعراب: فأدرك: "الفاء": حسب ما قبلها، "أدرك": فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. إرقال: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. العرادة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره ظلمها: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإَضافة. وقد: "الواو" حالية، "قد": حرف تحقيق. جعلتني: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و"التاء" للتأنيث، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. من حزيمة: "من": حرف جر، "حزيمة": اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للتأنيث المجازي، والجار والمجرور متعلقان بالفعل جعلتني. إصبعًا: مفعول به ثان منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

وجملة "فأدرك": ابتدائية لا محل لها. وجملة "جعلتني": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: إصبعًا، فقد حذف المفعول الثاني وهو مضاف وحل إصبعًا محله، والتقدير "ذا مسافة إصبع".

651- التخريج: البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص353؛ والأصمعيات ص191؛ وأمالي ابن الحاجب 1/ 134، 297؛ وخزانة الأدب 9/ 592، 10/ 481؛ والدرر 5/ 39؛ وشرح التصريح 2/ 56؛ وشرح شواهد الإيضاح ص299؛ وشرح شواهد المغني 2/ 700؛ وشرح عمدة الحافظ ص500؛ وشرح المفصل 3/ 26؛ والكتاب 1/ 66؛ والمقاصد النحوية 3/ 445؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص199؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 49؛ والإنصاف 2/ 473؛ وخزانة الأدب 4/ 417، 7/ 180؛ ورصف المباني ص348؛ وشرح ابن عقيل ص399؛ وشرح المفصل 3/ 79، 142، 8/ 52، 9/ 105؛ والمحتسب 1/ 281؛ ومغني الليب 1/ 290؛ والمقرب 1/ 237؛ وهمع الهوامع 2/ 52.

شرح المفردات: تحسبين: تظنين: توقد: أي تتوقد: أي تشتعل.

المعنى: يقول: لا تحسبي أن كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كل نار هي نار، وإنما الرجل هو من تحلى بالصفات الحقيقية للرجل، والنار هي التي توقد للقرى.

الإعراب: "أكل": الهمزة: للاستفهام، "كل": مفعول به مقدم، وهو مضاف. "امرئ": مضاف إليه "تحسبين": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. والياء في محل رفع فاعل.

"امرأ": مفعول به منصوب. "ونار": الواو حرف عطف، "نار": معطوف على "امرئ" مجرور. "توقد": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "بالليل": جار ومجرور متعلقان بـ"توقد" "نارًا": مفعول به منصوب.
وجملة: "تحسبين" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ترقد" في محل جر نعت "نار".
الشاهد فيه قوله: "ونار" حيث حذف المضاف "كل" وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف، وذلك لأنه المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو: "كل امرئ".

(175/2)

أي: وكل نار، وقوله "من الطويل":

652-

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ... ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أي: ولا مثل الشر؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين: بأن تجعل قوله "نار" بالجر معطوفًا على "امرئ" والعامل فيه "كل"، و"نارًا" الثاني معطوفًا على "امرأ" والعامل فيه "تحسبين".
تنبيه: الجر والحالة هذه مقيس، وليس ذلك مشروطًا بتقدم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه، كالجر بدون عطف في قوله: "رأيت التيمي تيم عدي" أي: أحد تيم عدي، ومع العاطف المفصول بغير "لا"، كقراءة ابن جماز "تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ"1، أي: عرض الآخرة، كذا قدره الناظم وجماعة. وقيل: التقدير: ثواب الآخرة، أو عمل الآخرة، وبه قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلًا لما عليه قد عطف، بل مقابلًا له. ا. هـ.

---

1 الأنفال: 67.

652- التخريج: البيت لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ ص501؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 40؛ وهمع الهوامع 2/ 52.

المعنى: يقول: لا أرى شيئًا يتركه الإنسان في هذه الحياة الدنيا مثل الخير، كما أنني لا

أعلم شيئًا أضر له مثل الشر الذي يقول به وهو طائع. وفي هذا الكلام تحريض على فعل الخير، وتنفير من فعل الشر.

الإعراب: ولم: "الواو": بحسب ما قبلها، و"لم": حرف نفي وجزم وقلب. أر: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". مثل: مفعول به أول منصوب، وهو مضاف. الخير: مضاف إليه مجرور. يتركه: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. الفتى: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. الشر: مضاف إليه لاسم محذوف تقديره، "ولا مثل الشر". يأتيه: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. امرؤ: فاعل مرفوع بالضمة. وهو: "الواو": حالية، =

"حذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه":

416-

ويحذف الثاني فيبقى الأول ... كحاله، إذا به يتصل

417-

بشرط عطف وإضافة إلى ... مثل الذي له أضفت الأولا

"ويحذف الثاني" وهو المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه "فيبقى الأول" وهو المضاف "كحاله إذا به يتصل" فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعًا، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا "بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا"؛ لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: "قطع الله يد ورجل من قالها"، الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه "يد" وهو "من قالها"؛ لدلالة ما أضيف إليه "رجل" عليه. وكقوله "من المنسرح":

653-

يا من رأى عارضًا أسر به ... بين ذراعي وجبهة الأسد

= "هو": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. طائع: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. وجملة "لم أر ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "يتركه الفتى": في محل نصب مفعول به ثان لـ"أرى". وجملة "يأتيه": معطوفة على جملة "يتركه". وجملة "هو طائع" في محل نصب

حال.
الشاهد فيه قوله: "ولا الشر" حيث وردت لفظه "الشر" مجرورة وقد خرجها العلماء على أنها مضاف إليه لاسم محذوف تقديره: "ولا مثل الشر"، والمسوغ لذلك أن المحذوف اسم معطوف على مثله.
653- التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب 2/ 319، 4/ 404، 5/ 289، وشرح شواهد المغني 2/ 799؛ وشرح المفصل 3/ 21؛ والكتاب 1/ 180؛ والمقاصد النحوية 3/ 451؛ والمقتضب 4/ 229؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 100، 2/ 264، 390؛ وتخليص الشواهد ص87؛ وخزانة الأدب 10/ 187؛ والخصائص 2/ 407؛ ورصف المباني ص341؛ وسر صناعة الإعراب ص297؛ وشرح عمدة الحافظ ص502؛ ولسان العرب 3/ 92 "بعد"، 15/ 492 "يا".
اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد. فهي له بموقع الجبهة من الرأس.
المعنى: أيها القوم، من يبشرني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرح، وتفرحون لأن هذا يعني المطر والخصب.
الإعراب: يا من: "يا": حرف نداء، "من": اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب على النداء. رأى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. عارضا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. أسر به: "أسر" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، "به": جار ومجرور متعلقان بالفعل أسر. بين: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق =

(177/2)

أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد. وقوله "من الطويل":
654-
سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها ... "فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع"
أي: سهلها وحزنها، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور، كما مر من نحو قوله:
ومن قبل نادى كل مولى قرابة1
وقد قرئ شذوذًا "فلا خوفَ عليهم"2 أي فلا خوف شيء عليهم.

تنبيهان: الأول: ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد، وذهب سيبويه إلى أن الأصل في

= بالفعل رأى وهو مضاف. ذراعي: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. وجبهة الأسد: "الواو": عاطفة، "جبهة": اسم معطوف على ذراعي مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، "الأسد": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة "يا من رأى": ابتدائية لا محل لها. وجملة "رأى": صلة الموصول لا محل لها. وجملة "أسر به": في محل نصب صفة لـ"عارضا".

والشاهد فيه قوله: "بين ذراعي وجبهة الأسد" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس ظرفا والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهته.

654- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 483.

اللغة: الأرضين: ج الأرض. الغيث: المطر. السهل: المنبسط من الأرض. الحزن: الأرض الغليظة. نيطت: علقت. عرى: ج عروة. الضرع: هنا كناية عن اللبن.

المعنى: يقول: سقى المطر الأرض سهلها وحزنها، فعلقت الآمال على الزرع والضرع.

الإعراب: سقى: فعل ماض، الأرضين: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الغيث: فاعل مرفوع بالضمة. سهل: بدل من "الأرضين" منصوب. وحزنها: "الواو" حرف عطف، و"حزن": معطوف على "سهل منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. فنيطت: "الفاء": حرف عطف، و"نيطت": فعل ماض للمجهول، و"التاء": للتأنيث. عرى: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة، وهو مضاف. الآمال: مضاف إليه مجرور بالكسرة. بالزرع: جار ومجرور متعلقان بـ"نيط". والضرع: "الواو": حرف عطف، "الضرع" معطوف على "الزرع" مجرور بالكسرة.

وجملة "سقى ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "نيطت ... ": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "سهل وحزنها" حيث حذف المضاف إليه وهو الضمير "ها" "إذ التقدير "سهلها" ناويًا ثبوته بدليل أنه لم ينون المضاف "سهل".

1 تقدم بالرقم 643.

2 المائدة: 69، وغيرها.

"قطع الله يدَ ورِجلَ من قالها": قطع الله يدَ من قالها ورجلَ من قالها، فحذف ما أضيف إليه "رجل"، فصار: قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أفحم "رجل" بين المضاف الذي هو "يد" والمضاف إليه الذي هو "من قالها". قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء الاسمان مضافان إلى "من قالها" ولا حذف في الكلام.

الثاني: قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف، وهو عكس الأول، كقوله أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه: "غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات، وثمانيَ" -بفتح الياء دون تنوين- والأصل: وثماني غزوات، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري.

"الفصل بين المضاف والمضاف إليه":

418-

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ... مفعولًا أو ظرفًا أجز، ولم يعب

419-

فصل يمين، واضطرارًا وجدا ... بأجنبي، أو بنعت، أو ندا

"فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولًا أو ظرفًا أجز" فصل: مفعول بـ"أجز" مقدم، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله. وشبه فعل: نعت لمضاف، وما نصب: موصول وصلته، في موضع رفع بالفاعلية، وعائد الموصول محذوف: أي نصبه، ومفعولًا أو ظرفًا: حالان من "ما" أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولًا أو ظرفًا.

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة، خلافًا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقًا؛ فالجائز في السعة ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل: إما مفعوله، كقراءة ابن عامر "قتلُ أولادَهم شركائِهم"1، وقول الشاعر "من الطويل":

655-

"عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة" ... فسقناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ

---

1 الأنعام: 137.

655- التخريج: البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحافظ ص491؛ وبلا نسبة في شرح =

وقوله "من مشطور الرجز":

656-

فداسهم دوسَ الحصيدَ الدائسِ

وقوله "من الكامل":

657-

فزججتها بمزجة ... زجَّ القلوصَ أبي مزاده

= التصريح 2/ 57؛ والمقاصد النحوية 3/ 465.

شرح المفردات: عتوا: تجبروا. البغاث: من صغار الطير. الأجادل: ج الأجدل، وهو الصقر. المعنى: يقول: إنهم تجبروا واستكبروا حين استجبنا إلى مسالمتهم رأفة بهم وشفقة، ولما تجاوزوا الحد سقناهم أمامنا كما تسوق الصقور ضعاف الطيور.

الإعراب: "عتوا": فعل ماض، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. "إذ": ظرف زمان مبني في محل نصب، متعلق بـ"عتوا". "أجبناهم": فعل ماض، و"نا": ضمير في محل رفع فاعل، و"هم": ضمير في محل نصب مفعول به. "إلى السلم": جار ومجرور متعلقان بـ"أجبنا". "رأفة": مفعول لأجله منصوب. "فسقناهم": الفاء حرف عطف، "سقناهم": فعل ماض، و"نا" ضمير في محل رفع فاعل، و"هم" في محل نصب مفعول به. "سوق": مفعول مطلق منصوب وهو مضاف. "البغاث": مفعول به لـ"سوق" منصوب. "الأجادل": مضاف إليه مجرور.

وجملة: "عتوا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أجبناهم" في محل جر بالإضافة وجملة: "سقناهم" معطوفة على جملة "عتوا".

الشاهد: قوله: "سوق البغاث الأجادل" حيث فصل المفعول به "البغاث" بين المضاف "سوق" والمضاف إليه "الأجادل".

656- التخريج: الرجز لعمرو بن كلثوم في المقاصد النحوية 3/ 461؛ وليس في ديوانه.

اللغة: داس: وطئ. الحصيد: القمح في سنبله بعد الحصاد.

المعنى: يصف الشاعر قومًا كانوا قد انتصروا على قوم آخرين، وهزموهم شر هزيمة، فصورهم يدوسون أعداءهم كما يدوس الدائس القمح ليخرج الحب من سنابله.

الإعراب: فداسهم: "الفاء": حرف عطف، و"داسهم": فعل ماض، و"هم": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

دوس: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. الحصيد: مفعول به منصوب لـ"دوس".
الدائس: مضاف إليه مجرورٍ.
الشاهد فيه قوله: "دوسَ الحصيدَ الدائسِ" حيث فصل بين المضاف "دوس" والمضاف إليه "الدائس" بمفعول المضاف "الحصيد"، وأصله: "دوسَ الدائسِ الحصيدَ".
657- التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص82؛ وخزانة الأدب 4/ 415، 416، 418، 421، 422، 423؛ والخصائص 2/ 406؛ وشرح المفصل 3/ 189؛ والكتاب 1/ 176؛ ومجالس =

(180/2)

وإما ظرفه، كقوله بعضهم: "تركُ يومًا نفسِكَ وهواها سعي لها في رداها".
الثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه: إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني: كقراءة بعضهم: "فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَهُ رسلِهِ"1، وقول الشاعر "من الكامل":
658-
"ما زال يوقن من يؤمك بالغني" ... وسواك مانعُ فضلَةُ المحتاجِ

= ثعلب ص152؛ والمقاصد النحوية 3/ 468؛ والمقرب 1/ 54.
اللغة: زججتها: طعنتها بالزج، والزج: الحديدة التي تركب في أسفل الرمح. المزجة: الرمح القصير. القلوص. الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.
المعنى: فطعنتها بأسفل الرمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.
الإعراب: "فزججتها": "الفاء": بحسب ما قبلها، "زججتها": فعل ماضٍ مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل، "ها": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "بمزجة": جار ومجرور متعلقان بالفعل "زجج". "زجَ": مفعول مطلق إليه منصوب بالفتحة. "القلوص: مفعول به للمصدر "زج" المضاف إلى "أبي" منصوب بالفتحة. "أبي": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. "مزادة": مضاف إليه مجرور بالفتحة "ممنوع من الصرف"، ووقف عليه بالسكون لضرورة الشعر.
وجملة "زججتها" بحسب ما قبلها.
الشاهد فيه قوله: "زج القلوص أبي مزادة" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله:

"زج"، والمضاف إليه الذي هو قوله "أبي مزادة" بمفعول المضاف الذي هو قوله: "القلوص".

1 إبراهيم: 47.

658- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 58؛ وشرح عمدة الحافظ ص493؛ والمقاصد النحوية 3/ 469.

شرح المفردات: أيقن: أزال الشك، تحقق. أم: قصد.

المعنى: يقول: إن من يقصدك فهو على يقين من أنه سوف ينال منك الغنى، في حين أن سواك يمنع فضله عن المحتاج والمعوز.

الإعراب: "ما": حرف نفي. "زال": فعل ماضٍ ناقص. "يوقن": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "من": اسم موصول مبني في محل رفع اسم "ما زال". "يؤمك": فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، والكاف: في محل نصب مفعول به. "بالغنى": جار ومجرور متعلقان بالفعل يوقن "وسواك": الواو للعطف، "سوا": مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة. "مانع": خبر المبتدأ مرفوع. "فضله": مفعول به لـ"مانع" منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "المحتاج": مضاف إليه.

وجملة: "ما زال" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يوقن" في محل نصب خبر "ما زال". وجملة: "يؤمك" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "سواك ... " في محل نصب حال. =

أو ظرفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، وقوله "من الطويل":

659-

"فرشني بخير لا أكونن ومدحتي" ... كناحت يومًا صخرةٍ بعسيل

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك.

الثالثة: أن يكون الفاصل القسم، وقد أشار إليه بقوله: "ولم يعب فصل يمين" نحو: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"، حكى ذلك الكسائي، وحكى أبو عبيدة: "إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها".

تنبيه: زاد في الكافية الفصل بـ"إما" كقوله "من الطويل":

660-

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ ... وإما دمٍ والقتل بالحر أجدر

ا. هـ.

= الشاهد: قوله: "مانع فضله المحتاج" حيث نصب "فضله" على المفعولية من اسم الفاعل "مانع" والفعل "منع" يتعدى إلى مفعولين، وقد أضاف الشاعر "مانع" إلى مفعوله الأول "المحتاج" وفصل بينهما بالمفعول الثاني "فضله".

659- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 43؛ وشرح التصريح 2/ 58؛ وشرح عمدة الحافظ ص328؛ ولسان العرب 11/ 447 "عسل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 481؛ وهمع الهوامع 2/ 52.

شرح المفردات: راش السهم. ألصق عليه الريش. العسيل: مكنسة العطار.

المعنى: يقول: أجزني على مدحي إياك، ولا تجعلني كمن ينحت صخرة بمكنسة العطار التي يجمع بها طيبه. أي: لا تردني خائبًا.

الإعراب: "فرشني": الفاء بحسب ما قبلها، "رشني": فعل أمر مبني، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "بخير": جار ومجرور متعلقان بـ"رشني". "لا: حرف نفي. "أكونن": فعل مضارع ناقص، والنون للتوكيد، واسمه ضمير مستتر تقديره: "أنا". "ومدحتي": الواو للمعية، "مدحتي": مفعول معه منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "كناحت": جار ومجرور متعلقان بخبر "أكون" المحذوف. "يومًا": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"ناحت".

"صخرة": مضاف إليه مجرور. "بعسيل": جار ومجرور متعلقان بـ"ناحت".

وجملة: "رشني" بحسب ما قبلها. وجملة: "لا أكونن" جواب الطلب لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "كناحت يومًا صخرة" حيث فصل الظرف "يومًا" بين اسم الفاعل "ناحت" المضاف وبين مفعوله "صخرة" المضاف إليه.

660- التخريج: البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص89؛ وجواهر الأدب ص154؛ وخزانة الأدب =

وما سوى ذلك فمختص بالشعر. وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله: "واضطرارًا وجدا" أي: الفصل، والألف للإطلاق "بأجنبي أو بنعت أو ندا"، أي: الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي، والمراد به معمول غير المضاف: فاعلًا كان كقوله "من المنسرح":

661-

أنجب أيام والده به ... إذ نجلاه فنعم ما نجلا

= 7/ 499، 500، 503؛ والدرر 1/ 143؛ وشرح التصريح 2/ 58؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص79؛ وشرح شواهد المغني 2/ 975؛ ولسان العرب 7/ 289؛ والمقاصد النحوية 3/ 486؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 405؛ ورصف المباني ص342؛ والممتع في التصريف 2/ 526؛ وهمع الهوامع 1/ 49، 2/ 52.

اللغة: الإسار: الأسر. ومنه: إطلاق من الأسر من غير فدية. الدم: كناية عن القتل.

المعنى: يقول للهذليين: إن سلمت نفسي إليكم فأنا بين أمرين إما الأسر، وتفضلكم علي بالإطلاق من غير فداء، وإما القتل، والقتل خير للحل من أسره وتفضل الناس عليه بالإطلاق.

الإعراب: هما: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. خطتا: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. إما: أداة تفصيل وتقسيم. إسار: مضاف إلى "خطتا" مجرور. ومنة: "الواو": عاطفة و"منة": معطوف على "إسار". وإما: "الواو": عاطفة، "إما": حرف تفصيل وتقسيم. دم: اسم معطوف على إسار مجرور بالكسرة الظاهرة. والقتل: "الواو": حالية، "القتل": مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. بالحر: جار ومجرور متعلقان بالخبر أجدر. أجدر: خير مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة "هما خطتا": ابتدائية لا محل لها. وجملة "والقتل أجدر": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "خطتا إسار" فقد حذفت النون للإضافة. وفصل بين المضاف والمضاف إليه بإما التفصيلية. وعلى رواية الرفع تكون النون محذوفة لضرورة الشعر.

661- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص285؛ والدرر 5/ 49؛ وشرح التصريح 2/ 58؛ ولسان العرب 11/ 646 "نجل"؛ والمحتسب 1/ 152؛ والمقاصد النحوية 3/ 477؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص494؛ ولسان العرب 1/ 748 "نحب"؛ ومجالس ثعلب ص96؛ وهمع الهوامع 2/ 53.

شرح المفردات: أنجب: ولد ولدًا نجيبًا. النجلان: مثنى النجل، وهو الولد.

المعنى: يقول: لقد أنجب والده إذ ولداه فتى كريمًا، فنعم الإنجاب هذا.

الإعراب: "أنجب": فعل ماض. "أيام": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"أنجب". "والداه": فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "به": جار ومجرور متعلقان بـ"أنحب". "إذا": ظرف للزمان مبني في محل جر بالإضافة. بإضافة "أيام" إليه. "نجلاه": فعل ماض، والألف ضمير في محل رفع فاعل، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به. "فنعم": الفاء حرف استئناف، "نعم": فعل ماض لإنشاء المدح. "ما": اسم موصول مبني في محل رفع فاعل "نعم". "نجلا": فعل ماض، والألف ضمير في محل رفع فاعل. =

(183/2)

أي: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، أو مفعولًا، كقوله "من البسيط":

662-

تسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها ... "كما تضمن ماء المزنة الرصف"

أي: تسقي ندى ريقتها المسواك، أو ظرفا، كقوله "من الوافر":

663-

كما خط الكتاب بكفِ يومًا ... يهوديٍ يقارب أو يزيل

= وجملة: "أنجب" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "نجلاه" في محل جر بالإضافة. وجملة: "نعم ما نجلا" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "نجلا" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "أنجب أيام والداه به إذ نجلاه" حيث يريد: "أنجب والداه به أيام إذ نجلاه" ففصل بين المضاف "أيام"، والمضاف إليه "إذ" بـ"والداه به" وهو فاعل أنجب، ولا علاقة له بالمضاف.

662- التخريج: البيت لجرير في ديوانه 1/ 171؛ والدرر 5/ 44؛ وشرح التصريح 2/ 58؛ والمقاصد النحوية 3/ 474؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 52.

شرح المفردات: امتاح الماء: غرفه، استخرجه. الندى: البلل. المسواك: العود الذي تنظف به الأسنان. الريق: اللعاب، الرضاب. المزنة: السحابة ذات الماء. الرصف: ج الرصفة، وهي الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض في مسيل الماء.

المعنى: يقول: إن رضابها الذي يسقي المسواك شبيه بماء السحاب الذي يسقي الحجارة

المرصوفة في مسيل الماء.
الإعراب: "تسقي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". "امتياحًا": حال منصوب إذا أولت بمشتق "ممتاحة"؛ أو مصدر ناب عن اسم الزمان منصوب على الظرفية، تقديره: "تسقي وقت امتياحها". "ندى": مفعول به ثان لـ"تسقي" منصوب. "المسواك": مفعول به أول لـ"تسقي" منصوب. "ريقتها": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها" ضمير في محل جر بالإضافة. "كما": الكاف اسم بمعنى "مثل" مبني في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، و"ما": مصدرية. "تضمن": فعل ماض. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل جر بالإضافة. "ماء": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "المزنة": مضاف إليه مجرور. "الرصف: فاعل مرفوع.
وجملة "تسقي" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تضمن" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "تسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها" حيث فصل بين المضاف "ندى" والمضاف إليه "ريقتها" بأجنبي "المسواك" الذي هو المفعول الثاني لـ"تسقي"، وهذا الفصل للضرورة الشعرية.
663- التخريج: البيت لأبي حية النميري في الإنصاف 2/ 432؛ وخزانة الأدب 4/ 219؛ والدرر 5/ 45؛ وشرح التصريح 2/ 59؛ والكتاب 1/ 179؛ ولسان العرب 12/ 390 "عجم"؛ والمقاصد النحوية 3/ 470؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 405؛ ورصف المباني ص65؛ وشرح ابن عقيل ص403؛ وشرح =

(184/2)

الثانية: الفصل بنعت المضاف، كقوله "من الكامل":
664-
ولئن خلفت على يديك لأخلفن ... بيمينِ أصدق من يمينك مقسمِ
أي: بيمينِ مقسمٍ أصدق من يمينك، وقوله:
من ابن أبي شيخ الأباطح طالب1
أي: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح

= عمدة الحافظ 495؛ وشرح المفصل 1/ 103؛ ولسان العرب 4/ 158 "حبر"؛

والمقتضب 4/ 377؛ وهمع الهوامع 2/ 52.
شرح المفردات: يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض. يزيل: يباعد الكتابة.
المعنى: يقول: إن ما بقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهودي الذي يقرب بين السطور مرة، وأخرى يباعد.
الإعراب: "كما" الكاف حرف جر، و"ما": مصدرية. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل جر بحرف الجر "الكاف"، والجار والمجرور متعلقان بلفظ من بيت سابق.
"خط": فعل ماض للمجهول. "الكتاب": نائب فاعل مرفوع. "بكف": جار ومجرور متعلقان بـ"خط". "يومًا": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"خط". "يهودي": مضاف إليه مجرور. "يقارب": فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "أو": حرف عطف. "يزيل": معطوف على "يقارب" مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".
وجملة: "خط الكتاب" صلة الموصول الحر لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يقارب" في محل جر نعت "يهودي". وجملة "يزيل" معطوفة على جملة: "يقارب".
الشاهد فيه قوله: "بكف يومًا يهودي" حيث فصل بين المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودي" بأجنبي هو "يومًا". وأصل الكلام: "كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي".
1 تقدم بالرقم 503.
664- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 226؛ والمقاصد النحوية 3/ 484.
المعنى: يقول: إنه يقسم بدوره يمين صدق بأنه باق على وفائه مدى الحياة.
الإعراب: "ولئن": الواو بحسب ما قبلها، واللام موطئة للقسم، و"إن": شرطية جازمة. "حلفت" فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط. "على يديك": جار ومجرور متعلقان بـ"حلفت"، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "لأحلفن": اللام رابطة لجواب القسم، "أحلفن": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا" "بيمين": جار ومجرور متعلقان بـ"أحلف". "أصدق": نعت "يمين" مجرور. "من يمينك": جار ومجرور متعلقان بـ"أصدق"، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة "مقسم": مضاف إليه مجرور.
وجملة القسم: "أقسم والله" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إن حلفت ... " الشرطية مع =

الثالثة: الفصل بالنداء، كقوله "من الرجز":

665-

كأن برذون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام

أي: كأن برذون زيد يا أبا عصام. وقوله "من البسيط":

666-

وفاق كعب بجير منقذ لك من ... تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

= جوابها المحذوف اعتراضية بين القسم وجوابه لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لأحلفن" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم.

الشاهد فيه قوله: "بيمين أصدق من يمينك مقسم" حيث فصل بين المضاف "يمين" والمضاف إليه "مقسم" بـ"أصدق" الواقعة نعتًا للمضاف. وأصل الكلام: "يمين مقسم أصدق من يمينك".

665- التخريج: الرجز بلا نسبة في الخصائص 2/ 404؛ والدرر 5/ 47؛ وشرح التصريح 2/ 60؛ وشرح عمدة الحافظ ص495؛ والمقاصد النحوية 3/ 480؛ وهمع الهوامع 2/ 53.

اللغة: البرذون: من الخيل ما ليس بعربي.

الإعراب: "كأن": حرف مشبه بالفعل. "برذون": اسم "كأن" منصوب. "أبا": منادي مضاف منصوب. "عصام": مضاف إليه مجرور. "زيد": مضاف إليه مجرور. "حمار": خبر "كأن" مرفوع. "دق": فعل ماض للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتتر تقديره: "هو". "باللجام" جار ومجرور متعلقان بـ"دق".

وجملة: "كأن برذون ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء: "أبا عصام" اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "دق باللجام" في محل رفع نعت "حمار".

الشاهد فيه قوله: "كأن برذون أبا عصام زيد" حيث فصل بين المضاف "برذون" والمضاف إليه "زيد" بـ"أبا عصام" الواقعة منادى، وأصل الكلام: "كأن برذون زيد يا أبا عصام".

666- التخريج: البيت لبجير بن زهير في الدرر 5/ 48؛ والمقاصد النحوية 3/ 489؛ وهمع الهوامع 2/ 53.

اللغة: التهلكة: الموت والهلاك.

الإعراب: "وفاق": مبتدأ مرفوع. "كعب": منادى مبني في محل نصب، ووفاق مضاف.

"بجير" مضاف إليه مجرور. "منقذ": خبر المبتدأ مرفوع. "لك": جار ومجرور متعلقان بـ"منقذ". "من تعجيل": جار ومجرور متعلقان بـ"منقذ"، وهو مضاف. "تهلكة": مضاف إليه مجرور. "والخلد" الواو حرف عطف، "الخلد": معطوف على "تعجيل" مجرور. "في سقر": جار ومجرور متعلقان بـ"الخلد".

وجملة: "وفاق كعب منقذ" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء: "يا كعب" اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "وفاق كعب بجير" حيث فصل المضاف "وفاق" والمضاف إليه "بجير" بـ"كعب" الواقعة منادى. وأصل الكلام: "وفاق بجير يا كعب منقذ لك".

(186/2)

أي: وفاق بجير يا كعب.

تنبيه: من المختص بالضرورة أيضًا الفصل بفاعل المضاف، كقوله "من الطويل":

667-

نرى أسهمًا للموت تصمي ولا تنمي ... ولا نرعوي عن نقضِ أهواؤنا العزمِ

وقوله "من الرجز":

668-

ما إن وجدنا للهوى من طب ... ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صبِّ

667- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 488.

اللغة: تصمي: تقتل. تنمي: تصيب ولا تقتل. نرعوي: نكف عما نحن عليه. نقض: حل وفك. الأهواء: ج الهوى، وهو الميل.

المعنى: يقول: إن بعض سهام الموت تردي المرء في الحال، وبعضها تصيبه من غير مقتل، ورغم ذلك فإننا لا نكف عما نحن عليه من ضلال باتباع رغبات النفس وميولها.

الإعراب: نرى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "نحن". أسهمًا: مفعول به منصوب. للموت: جار ومجرور متعلقان بـ"نرى" أو بمحذوف نعت "أسهم". تصمي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. تنمي: فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا":

حرف نفي. نرعوي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "نحن". عن نقض: جار ومجرور متعلقان بـ"نرعوي"، وهو مضاف. أهواؤنا: فاعل لـ"نقض" مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. العزم: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "نرى أسهمًا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تصمي": في محل نصب نعت اسهمًا باعتبار "نرى" بصرية أو مفعول به ثان باعتبار "نرى" علمية وجملة "لا تنمي": معطوفة على جملة "تصمي". وجملة "لا نرعوي": معطوفة على جملة "نرى".

الشاهد فيه قوله: "نقض أهواؤنا العزم" حيث فصل بين المضاف "نقض" والمضاف إليه "العزم" بفاصل هو فاعل للمصدر المضاف "أهواؤنا"، وأصل الكلام: "ولا نرعوي عن نقض العزم أهواؤنا"، والتقدير: لا نرعوي عن أن تنقض عزائمنا أهواؤنا، وهذا ضرورة.

668- التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 5/ 49؛ وشرح التصريح 2/ 67؛ وشرح عمدة الحافظ ص493؛ والمقاصد النحوية 3/ 483؛ وهمع الهوامع 2/ 53.

شرح المفردات: الهوى: العشق. الطب: العلاج. عدمنا: فقدنا. القهر: الغلبة. الوجد: شدة الحب. الصب: العاشق.

المعنى: يقول: لم نجد للهوى علاجًا نافعًا، وكثيرًا ما نجد العشق يقهر العاشق ويمتلك قلبه.

الإعراب: "ما": حرف نفي. "إن": زائدة. "رأينا": فعل ماض، و"نا": ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "اللهوى": جار ومجرور متعلقان بـ"رأينا" أو بمفعول محذوف لـ"رأينا" تقديره: "رأينا علاجًا =

(187/2)

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي، كما في قوله:

أنجب أيام والداه به ... البيت1

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله "من الوافر":

669-

"فإن يكن النكاح أحل شيء" ... فإن نكاحها مطرٍ حرام

= نافعًا للهوى". "من": حرف جر زائد. "طب": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على

أنه مفعول به لـ"رأينا". "ولا": الواو حرف عطف، "لا": حرف نفي. "عدمنا": فعل ماضٍ، و"نا" ضمير متصل في محل رفع فاعل. "قهر": مفعول به منصوب. "وجد": فاعل للمصدر "قهر" مرفوع. "صب": مضاف إليه.

وجملة: "رأينا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "عدمنا ... " معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: "قهر وجد صب" حيث فصل بين المضاف. "قهر" والمضاف إليه "صب" بفاعل المضاف "وجد". أي لم نعدم أن يقهر الوجد الصب.

1 تقدم بالرقم 661.

669- التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص**189**؛ والأغاني **15/ 234**؛ وأمالي الزجاجي ص**81**؛ وخزانة الأدب **2/ 151**؛ وشرح شواهد المغني **2/ 767، 952**؛ وشرح التصريح **2/ 59**؛ والعقد الفريد **6/ 81**؛ والمقاصد النحوية **1/ 109**؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب **2/ 672**.

شرح المفردات: النكاح: الزواج. مطر: اسم رجل نافس الشاعر في حب امرأة وظفر بها.

المعنى: يقول: إذا كان الزواج من أفضل الأمور المحللة عند الإنسان فإن زواج مطر من هذه المرأة حرام؛ لأنه دونها منزلة.

الإعراب: "فإن": الفاء بحسب ما قبلها، "إن": حرف شرط جازم "يكن": فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط. "النكاح": اسم "يكن" مرفوع. "أحل": خبر "يكن" منصوب، وهو مضاف. "شيء": مضاف إليه مجرور. "فإن": الفاء رابطة جواب الشرط، "إن": حرف مشبه بالفعل. "نكاحها": اسم "إن" منصوب، وهو مضاف، و"ها" في محل جر بالإضافة، بإضافة المصدر إلى فاعله، ويجوز أن تكون مفعوله، فإذا كان فاعله كان: "مطر": المجرورة مفعوله، وإن كان مفعوله كان "مطر" فاعله. "حرام": خبر "إن" مرفوع. وجملة: "إن يكن النكاح ... " بحسب ما قبلها. وجملة "إن نكاحها مطر حرام" في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: "نكاحها مطر" حيث يروى برفع "مطر" ونصبه وجره. أما الرفع فعلى أن "نكاحها" مصدر أضيف إلى مفعوله، و"مطر" فاعله، والتقدير: "فإن نكاح مطر إياها". وأما النصب فتأويله أن "نكاحها" مصدر مضاف إلى فاعله، و"مطر" مفعوله. والتقدير: "فإن نكاح مطر هي". وأما رواية الجر، وهي المراد هنا، فعلى أن "النكاح" مصدر مضاف إلى "مطر"، ويحتمل أن يكون "مطر" حينئذ مفعولًا، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب "مطر". ويحتمل أن يكون

"مطر" في هذه الرواية فاعلًا. فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، فتطابق رواية رفع "مطر".

(188/2)

بدليل أنه يروى أيضًا بنصب مطر ورفعه، والتقدير: فإن نكاح مطر إياها، أو هي.

ومه الفصل بالفعل الملغى، كقوله "من الوافر":

670-

بأي تراهم الأرضين حلوا ... "أألدبران أم عسفوا الكفارا"

أي: بأي الأرضين، زاده في التسهيل؛ وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله، كقوله "من الوافر":

671-

معاود جرأة وقت الهوادي ... أشم كأنه رجل عبوس

670- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 50؛ وشرح التصريح 2/ 60؛ والمقاصد النحوية 3/ 490؛ وهمع الهوامع 2/ 53.

اللغة: الدبران: اسم مكان. عسفوا: ركبوا المفازة واجتازوها على غير هدى. الكفارا: اسم مكان.

المعنى: يتساءل الشاعر عن أحبائه فيقول: في أي من الأرض حلوا أفي الدبران أم اجتازوا الكفار على غير هدى؟

الإعراب: بأي: جار ومجرور متعلقان بـ"حلوا". تراهم: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت"، و"هم": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. الأرضين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

حلوا: فعل ماض، و"الواو": ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. أألدبران: "الهمزة": للاستفهام، و"الدبران": مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أحلوا الدبران". أم: حرف عطف. عسفوا: فعل ماض، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل. الكفار: مفعول به منصوب. و"الألف": للإطلاق.

وجملة "تراهم ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "حلوا": في محل نصب مفعول به لـ"ترى". وجملة "عسفوا": معطوفة على جملة "حلوا".

الشاهد فيه قوله: "بأي تراهم الأرضين" حيث فصل بين المضاف "أي" والمضاف إليه "الأرضين" بفاصل "تراهم". وأصل الكلام: "بأي الأرضين حلوا ... " وهذا ضرورة.
671- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية **3/ 492**؛ والمقتضب **4/ 377**؛ وهمع الهوامع **2/ 53**. ويروى:

معاود جرأة وقف الهوادي ... أشم كأنه رجل عبوس

وهو بهذه الرواية لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص**98**؛ والدرر **5/ 50**؛ وبلا نسبة في شرح التصريح **2/ 60**.
اللغة: المعاود: المواظب، أو الذي يعاود الأمر مرة بعد أخرى، وقيل: هنا بمعنى الأسد. الجرأة: الشجاعة. ووقت الهوادي: أي وقت الهدوء عند المهاجرة أو الليل مثلًا؛ الأشم: ارتفاع قصبة الأنف. عبوس: مقطب الجبين. =

(189/2)

أراد: معاود وقت الهوادي جرأة. وحكى ابن الأنباري: "هذا غلامُ إن شاء الله أخيك"، ففصل: بإن شاء الله. ا. هـ.
خاتمة: قال في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله؛ فلا يجوز في نحو "أنا مثل ضارب زيدًا" أن يتقدم "زيدًا" على "مثل"، وإن كان المضاف "غيرًا" وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ"لا"، فأجازوا: "أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ"، كما يقال: أنا زيدًا لا أضرب، ومنه قوله "من البسيط":
672-

إن امرأ خصني عمدًا مودته ... على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ

= المعنى: يقول: "وكأن ذلك الرجل الأشم" الذي يعكر صفو الناس، من أجل جرأته، ويمنع عنهم الاطمئنان في الوقت الذي اعتادوا الهدوء فيه، رجل عبوس الوجه.
الإعراب: معاود: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". جرأة: مفعول لأجله منصوب. وقت: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الهوادي. مضاف إليه مجرور. أشم: نعت "معاود" مرفوع. كأنه: حرف مشبه بالفعل، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب اسم "كأن". رجل: خبر "كأن" مرفوع. عبوس: نعت "رجل" مرفوع بالضمة.

وجملة "كأنه رجل عبوس": في محل رفع نعت "أشم".
الشاهد فيه قوله: "معاود جرأة وقت" حيث فصل بين المضاف "معاود" والمضاف إليه "وقت" بالمفعول لأجله "جرأة"، وأصل الكلام: "معاود وقت الهوادي جرأة".
672- التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في الدرر 2/ 183، 5/ 18؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 375؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 432؛ وشرح شواهد المغني 2/ 953؛ والكتاب 2/ 134؛ ولسان العرب 7/ "خصص"؛ ورصف المباني ص121، 234؛ وشرح عمدة الحافظ ص223؛ وشرح المفصل 8/ 65؛ ومغني اللبيب 2/ 676.
اللغة: خصني عمدًا: فضلني قصدًا. التنائي: البعد والفرقة. مكفور: مغطى ومجحود.
المعنى: لست من يجحد مودة رجل خصني بها قصدًا رغم بُعد ما بيننا.
الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "امرأ": اسم "إن" منصوب بالفتحة. "خصني": فعل ماض مبني على الفتح، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو". "عمدًا": مفعول مطلق نائب عن المصدر أو حال مؤول بمشتق، بتقدير: "عامدًا" منصوب بالفتحة. "مودته": مفعول به منصوب بالفتحة، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة "على التنائي": جار ومجرور بكسرة مقدرة على الياء، متعلقان بـ"خصني". "لعندي": "اللام": لام =

(190/2)

فقدم "عندي" وهو معمول "مكفور" مع إضافة "غير" إليه؛ لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر، ومنه قوله تعالى: {عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ} 1 فإن لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه؛ فلا يجوز في قولك: "قاموا غيرَ ضاربٍ زيدًا": "قاموا زيدًا غيرَ ضاربٍ"؛ لعدم قصد النفي بغير. هذا كلامه. والله أعلم.

= الابتداء، "عند": مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، متعلق بـ"مكفور"، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "غير": خبر "إن" مرفوع بالضمة. "مكفور": مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة "إن امرأ ... ": ابتدائية لا محل لها. وجملة "خصني": في محل نصب صفة لـ"امرأ".
والشاهد فيه قوله: "لعندي غير مكفور" حيث تقدم معمول المضاف إليه "مكفور" على

المضاف "غير".

1 المدثر: 10.

(191/2)

المضاف إلى ياء المتكلم:

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله، أشار إلى ذلك بقوله:

420-

آخر ما أضيف لليا اكسر، إذا ... لم يك معتلًّا: كرامٍ، وقذى

421-

أو يك كابنين وزيدين؛ فذي ... جميعها اليا بعد فتحها احتذي

422-

وتدعم اليا فيه والواو، وإن ... ما قبل واو ضم فاكسره يهن

423-

وألفًا سلم، وفي المقصور -عن ... هذيل- انقلابها ياء حسن

"آخر ما أضيف لليا اكسر" أي: وجوبا "إذا لم يك معتلًّا": منقوصًا، أو مقصورًا "كرام وقذي أو يك" مثنى أو مجموعًا على حده "كابنين وزيدين؛ فذي" الأربعة "جميعها آخرها واجب السكون، و"اليا بعد" أي: بعدها "فتحها احتذي" أي: اتبع."وتدغم اليا" من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبهما "فيه" أي: في الياء المذكورة، يعني ياء المتكلم "و" كذا "الواو" من المجموع حال رفعه: فتقول: "هذا رامي"، و"رأيت رامي"، و"مررت برامي"، و"رأيت ابني وزيدي"، و"مررت بابني وزيدي"، و"هؤلاء زيدي". والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين: ابنين لي، وزيدين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء ثم الياء، والأصل في الجمع المرفوع: زيدوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "أو مخرجي هم"، وقول

(192/2)

الشاعر "من الكامل":

673-

أودى بني وأعقبوني حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا إذا كان ما قبل الواو مضمومًا كما رأيت، وإليه أشار بقوله: "وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن" فإن لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه، نحو: "مصطفون"، فتقول: "جاء مصطفيَّ"، "وألفًا سلم" من الانقلاب، سواء كانت للتثنية نحو: "يداي"، أو للمحمول على التثنية، نحو: "ثنتاي"، بالاتفاق، أو آخر المقصور، نحو: "عصاي"، على المشهور "وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن" نحو: "عصي"، ومنه قوله "من الكامل":

674-

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

673- التخريج: البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص6؛ وخزانة الأدب 1/ 420؛ وشرح التصريح 2/ 61؛ وشرح شواهد المغني 1/ 262؛ ولسان العرب 1/ 613 "عقب"؛ والمقاصد النحوية 3/ 498.

شرح المفردات: أودى: هلك. أعقبوني: أورثوني. الحسرة: الحزن. الرقاد: النوم. لا تقلع: لا تفارق. العبرة: الدمعة.

المعنى: يقول: هلك بني مخلفين لي، عندما أخلو إلى نفسي، الحزن والأسى والدموع التي لا تنقطع.

الإعراب: "أودى": فعل ماض. "بني": فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء والمدغمة مع ياء المتكلم لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "وأعقبوني". الواو حرف عطف، "أعقبوني": فعل ماض والواو ضمير في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به أول. "حسرة": مفعول به ثان منصوب. "عند": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"أعقب"، وهو مضاف، "الرقاد": مضاف إليه مجرور. "وعبرة": الواو حرف عطف، "عبرة": معطوف على "حسرة" منصوب. "لا": حرف نفي. "تقلع": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي".

وجملة: "أودى بني" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أعقبوني" معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا تقلع" في محل نصب نعت "عبرة".

الشاهد فيه قوله: "بني" حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافتها إلى ياء المتكلم.

674- التخريج: البيت لأبي ذؤيب في إنباه الرواة 1/ 52؛ والدرر 5/ 51؛ وسر

صناعة الإعراب 2/ 700؛ وشرح أشعار الهذليين 1/ 7؛ وشرح شواهد المغني 1/ 262؛ وشرح المفصل 3/ 33؛ وكتاب اللامات ص98؛ ولسان العرب 15/ 372 "هوا"؛ والمحتسب 1/ 76؛ والمقاصد النحوية 3/ 493؛ وهمع الهوامع 2/ 53؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 199؛ وجواهر الأدب ص177؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص52؛ وشرح ابن عقيل ص408؛ والمقرب 1/ 217. =

(193/2)

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش، وقرأ الحسن: "يا بشريَّ".

تنبيهان: الأول: يستثنى مما تقدم ألف "لدى" وعلى الاسمية، فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء1، ولا يختص بياء المتكلم، بل هو عام في كل ضمير، نحو: "لديه"، و"عليه"، ولدينا وعلينا.

الثاني: يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره، وهو ما سوى الأربع المستثنيات، وذلك أربعة أشياء: المفرد الصحيح، نحو: "غلامي" و"فرسي"، والمعل الجاري مجراه نحو: "ظبيي"، و"دلوي"، وجمع التكسير نحو: "رجالي"، و"هنودي" وجمع السلامة لمؤنث نحو: "مسلماتي". واختلف في الأصل منهما: فقيل

= اللغة: شرح المفردات: هوي: أصلها "هواي" قلب الألف ياء، على لغة هذيل، وأدغمها في الياء الثانية وهي بمعنى: ما تهواه النفس. أعنقوا: أسرعوا. تخرموا: أخذهم الموت. لكل جنب مصرع: أي: لكل إنسان مكان يموت فيه.

المعنى: يقول: إنهم سبقوني مسرعين إلى ما كنت أرغب فيه، أي الموت، ثم عزى نفسه بقوله: إن كل نفس ذائقة الموت، ولكل إنسان مكان يموت فيه لا يستطيع أن يفر منه.

الإعراب: سبقوا: فعل ماض مبني على الضمة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل هوي: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المقلوبة ياء للتعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وأعنقوا: الواو حرف عطف، "أعنقوا" فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

لهواهم: اللام حرف جر، "هواهم": اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. وهو مضاف. و"هم" ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بالفعل:أعتقوا" فتخرموا: الفاء حرف عطف، "تخرموا": فعل ماضٍ للمجهول مبني على

الضم، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. ولكل: الواو حالية، "لكل": اللام حرف جر. "كل" اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ. وهو مضاف. جنب: مضاف إليه مجرور بالكسرة. مصرع: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة: "سبقوا هوي" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أعنقوا" معطوفة على جملة "سبقوا". وجملة: "تخرموا" معطوفة على جملة "أعنقوا" وجملة: "أعنقوا" وجملة: "لكل جنب مصرع" في محل نصب على الحال.

الشاهد فيه قوله: "هوي"، وأصله "هواي"، فقلب الألف ياء على لغة هذيل، وأدغمها بالياء الثانية، وهي ياء المتكلم، وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: "تخروا" فهو فعل ماضٍ مبدوء بتاء زائدة، فلما بناه للمجهول، وضم أوله أتبع ثانيه لأوله، فضم التاء والخاء معًا، وهذا حكم كل فعل مبدوء بتاء زائدة عندما يبنى للمجهول.

1 ومن العرب من يقول "لداي"، و"لواي".

(194/2)

الإسكان، وقيل: الفتح. وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول؛ إذ هو الأصل في كل مبني، والفتح أصل ثان؛ إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد. وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلًا عليها، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفًا، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها: فالأول كقوله "من البسيط":

675-

خليل أملك مني للذي كسبت ... يدي وما لي فيما يقتني طمع

والثاني كقوله "من الوافر":

676-

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى أما ويرويني النقيع

675- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الخليل: الصديق الوفي. أملك: أفعل تفضيل من ملك، أي: أشد قدرة على الامتلاك. كسبت يدي: جمعت، ربحت. اقتنى: ملك.

المعنى: يقول: إنه إذا ملك شيئًا من المال أو نحوه لم يكن له وحده الحق في التصرف فيه

كما يشاء، وإنما يجعل لصديقه منه أكثر مما يجعله لنفسه، وإذا ملك صديقه شيئًا من ذلك فإنه لا يطمع فيه.

الإعراب: خليل: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة، و"الياء": المحذوفة ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. أملك: خبر المبتدأ مرفوع. مني: جار ومجرور متعلقان بـ"أملك". للذي: جار ومجرور متعلقان بـ"أملك". كسبت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. يدي: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة، وهو مضاف، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وما: "الواو": حرف عطف، و"ما": حرف نفي. لي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. فيما: جار ومجرورمتعلقان بـ"طمع". يقتني: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". طمع: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة "خليل أملك ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كسبت يدي": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما لي طمع": معطوفة على الجملة الأولى. وجملة "يقتني": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "خليل" حيث حذف ياء المتكلم مكتفيا بكسر ما قبلها للدلالة عليها.

676- التخريج: البيت لنقيع أو لنفيع بن جرموز في المؤتلف والمختلف ص**195**؛ ونوادر أبي زيد ص**19**؛ وبلا نسبة في الدرر **5**/ **54**؛ وشرح عمدة الحافظ ص**512**؛ ولسان العرب **8**/ **360** "نقع"؛ والمقاصد النحوية **4**/ **247**؛ والمقرب **1**/ **217**، **2**/ **206**؛ وهمع الهوامع **2**/ **53**.

اللغة: أطوف: أتجول، النقيع: المحض من اللبن. آوى: ألجأ.

الإعراب: أطوف: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا" ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به، أو نعت لمصدر محذوف يقع مفعولًا مطلقًا. أطوف: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره "أنا". ثم: حرف عطف. آوى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير =

(195/2)

أراد: إلى أمي، والثالث كقوله "من الوافر":

677-

ولست بمدرك ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو أني

= مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". إلى: حرف جر. أما: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المنقلبة ألفًا، وهو مضاف، و"الياء": المنقلبة ألفًا في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بـ"آوي". ويرويني: "الواو": حرف عطف، "يرويني": فاعل مضارع مرفوع، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به.
النقيع: فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة "أطوف ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أطوف": الثانية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "آوي": معطوفة على الجملة الأولى. وجملة "يرويني": معطوفة على جملة "آوي".
الشاهد فيه قوله: "أما" حيث قلبت ياء المتكلم إلى ألف، والأصل "أمي" بعد أن قلبت الكسرة التي قبل الياء إلى فتحة.
677- التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 63، 179؛ والإنصاف 1/ 390؛ وأوضح المسالك 4/ 37؛ وخزانة الأدب 1/ 131؛ والخصائص 3/ 135؛ ورصف المباني ص288؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 521، 2/ 728؛ وشرح عمدة الحافظ ص512؛ ولسان العرب 9/ 321 "لهف"؛ والمحتسب 1/ 277؛ والمقاصد النحوية 4/ 248؛ والمقرب 1/ 181، 2/ 201؛ والممتع في التصريف 2/ 622.
اللغة: شرح المفردات: أدرك الشيء: ناله. فات: انقضى. اللهف: التحسر، ويلهف: أي أن يقول "يا لهف". بليت: أي يا ليت.
المعنى: يقول: ليس باستطاعته أن يعيد ما مضى بالتلهف أو بقوله: "يا ليت".
الإعراب: ولست: الواو بحسب ما قبلها، "لست" فعل ماض ناقص، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "ليس". بمدرك: الباء حرف جر زائدة، "مدرك": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبر "ليس". وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ"مدرك". فات: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". مني: حرف جر، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بالفعل "فات" بلهف: الباء حرف جر، والمجرور محذوف تقديره: "قولي": يا لهفا"، والجار والمجرور متعلقان بـ"مدرك"، و"لهف": منادى منصوب لأنه أضيف إلى ياء المتكلم المحذوفة، وعوض عنها بالألف التي حذفت أيضًا، وبقيت الفتحة للدلالة عليها. ولا: الواو: حرف عطف، و"لا": حرف نفي. بليت: الباء حرف جر والمجرور محذوف تقديره: "قولي": يا ليتني"، والجار

والمجرور متعلقان بـ"مدرك"، و"يا": حرف نداء، والمنادى محذوف ليت، حرف مشبه بالفعل، واسم "ليت"، وخبرها محذوف تقديره: "ليتني فعلت ... "، ولا: الواو حرف عطف، و"لا": حرف نفي. لو: حرف امتناع لامتناع. أني: حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير متصل في محل نصب اسم "إن"، وخبرها محذوف.
وجملة: "لست بمدرك ... " معطوفة على جملة سابقة. وجملة "فات" صلة الموصول لا محل لها من =

(196/2)

وأما ياء المتكلم المدغم فيها بالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ حمزة: "ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِّ"1. وكسر ياء "عصاي" الحسن وأبو عمرو في شاذه، وهو أضعف من الكسر مع التشديد.
خاتمة: في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب:
أحدها: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب الجمهور.
والثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة، واختاره في التسهيل.
والثالث: أنه مبني، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب.
والرابع: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني.
وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف. والله أعلم.

= الإعراب. وجملة "يا لهفا" في محل نصب مفعول به. وجملة "يا ليت" في محل نصب مفعول به. وجملة "أن" وما بعدها المؤولة بمصدر في محل رفع فاعل لفعل محذوف هو شرط "لو" تقديره: "لو ثبت فعلي كذا ... "، وجوابها محذوف.
الشاهد فيه قوله: "بلهف" و"بليت" فإن كلا منهما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف إلى ياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفًا بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفي بالفتحة التي قبلها. وهذا مما أجازه الأخفش مستدلًا بهذا البيت على ما ذهب

إليه من الجواز.

1 إبراهيم: 22.

(197/2)

إعمال المصدر:

"إعمال المصدر عمل فعله":

424-

بفعله المصدر ألحق في العمل ... مضافًا، أو مجردًا، أو مع أل

425-

إن كان فعل مع "أن" أو "ما" يحل ... محله، ولا سم مصدر عمل

"يفعله المصدر ألحق في العمل" تعديًا ولزومًا، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو لازم، وإن كان متعديًا فهو متعدٍّ إلى ما يتعدى إليه: بنفسه، أو بحرف جر.

"الفرق بين المصدر والفعل":

تنبيه: يخالف المصدر فعله في أمرين: الأول: أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافًا، ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل. الثاني: أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لا يتحمل ضميره، خلافًا لبعضهم.

واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه "مضافًا أو مجردًا أو مع أل"، لكن إعمال الأول أكثر، نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} 1، والثاني أقيس، نحو: {أَوْ

---

1 البقرة: 251؛ والحج: 40.

(198/2)

إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا} 1، وقوله "من الوافر":

678-

بضربٍ بالسيوفِ رءوسَ قوم ... "أزلنا هامهن عن المقيل"

وإعمال الثالث قليل، كقوله "من المتقارب":

679-

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ ... "يخال الفرار يراخي الأجل"

---

1 البلد: 14، 15.

678- التخريج: البيت للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية 3/ 499؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه 1/ 393؛ وشرح المفصل 6/ 61؛ واللمع ص270؛ والمحتسب 1/ 219؛ والكتاب 1/ 190.

اللغة: الهام: ج الهامة، الرأس.

الإعراب: "بضرب": جار ومجرور متعلقان بـ"أزلنا". "بالسيوف": جار ومجرور متعلقان بـ"ضرب". "رءوس": مفعول به للمصدر "ضرب"، وهو مضاف. "قوم": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "أزلنا": فعل ماض، و"نا": ضمير متصل في محل رفع فاعل. "هامهن": مفعول به منصوب، وهو مضاف، "هن" ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "عن المقبل": جار ومجرور متعلقان بـ"أزلنا".

الشاهد فيه قوله: "بضرب ... رءوس" حيث عمل المصدر المنون عمل فعله، فنصب مفعولًا به.

679- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 208؛ وخزانة الأدب 8/ 127؛ والدرر 5/ 252؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 394؛ وشرح التصريح 2/ 63؛ وشرح شواهد الإيضاح ص136؛ وشرح ابن عقيل ص411؛ وشرح المفصل 6/ 59، 64؛ والكتاب 1/ 192؛ والمقرب 1/ 131؛ والمنصف 3/ 71؛ وهمع الهوامع 2/ 93.

اللغة والمعنى: النكاية: إغضاب الغير وقهره. القرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت. يقول: إنه جبان، لا يقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظنا منه بأنه يبعد الموت.

الإعراب: ضعيف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، وهو مضاف. النكاية: مضاف إليه مجرور أعداءه: مفعول به للمصدر "النكاية" منصوب، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. يخال: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. الفرار: مفعول به منصوب. يراخي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: هو. الأجل: مفعول به منصوب، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة "ضعيف النكاية" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "يخال الفرار" الفعلية في محل رفع خبر ثان. وجملة "يراخي الأجل" الفعلية في محل نصب حال أو مفعول به ثان لـ"يخال".

والشاهد فيه قوله: "النكاية أعداءه" حيث نصب بالمصدر المقترن بـ"أل"، وهو قوله: "النكاية"، مفعولًا به، وهو قوله: "أعداء".

(199/2)

وقوله "من الطويل":

لقد علمت أولى المغيرة أنني ... كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا1

وقوله "من الطويل":

680-

فإنك والتأبين عروةَ بعدما ... دعاك وأيدينا إليه شوارع

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب.

تنبيه: لا خلاف في إعمال المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف، والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر. وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين.

"إن كان فعل مع "أن" أو "ما" يحل محله" أي: المصدر إنما يعمل في موضعين: الأول: أن يكون بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: "ضربًا زيدًا" وقوله:

فندلًا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ2

وقوله "من البسيط":

681-

يا قابل الثوب غفرانًا مآثمَ قد ... أسلفتها أنا منها خائف وجل

---

1 تقدم بالرقم 409.

680- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص697؛ ولسان العرب 8/ 404 "وقع"؛ والمقاصد النحوية 3/ 524.

الإعراب: "فإنك": الفاء بحسب ما قبلها، "إنك": حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم "إن" و"التأبين": الواو حرف عطف، "التأبيين": معطوف على الكاف منصوب. "عروة": مفعول به للمصدر "التأبين". "بعدما": ظرف زمان متعلق بـ"التأبين"، "ما": مصدرية. "دعاك": فعل ماض، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". والمصدر المؤول من "ما" وما

بعدها في محل جر بالإضافة. "وأيدينا": الواو حالية، "أيدينا": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. "إليه": جار ومجرور متعلقان بـ"شوارع". "شوارع": خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: "إنك ... " بحسب ما قبلها. وجملة "دعاك" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: "وأيدينا ... " في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: "والتأبين عروة" حيث نصب المصدر المقترن بـ"أل" مفعولًا به.

2 تقدم بالرقم **14**.

681- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

(200/2)

فـ"زيدًا" و"المال"، و"مآثم": نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح. والثاني: أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري: بأن يكون مقدرًا بـ"أن" والفعل" أو بـ"ما" والفعل، وهو المراد هنا، فيقدر بـ"أن" إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو: "عجبت من ضربك زيدًا -أمس، أو غدًا"، والتقدير: من أن ضربت زيدًا أمس، أو من أن تضربه غدًا، ويُقدر بـ"ما" إذا أريد الحال، نحو: "عجبت من ضربك زيدًا الآن"، أي: مما تضربه.

تنبيهات: الأول: ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين "أن" المخففة نحو: "علمت ضربك زيدًا"، فالتقدير: علمت أن قد ضربت زيدًا، فـ"أنْ" مخففة لأنها واقعة بعد علم، والموضع غير صالح للمصدرية.

الثاني: ظاهر قوله: "إن كان" أن ذلك شرط لازم، وقد جعله في التسهيل غالبًا. وقال في شرحه: وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: "سمع أذني أخاك يقول ذلك".

= اللغة: التوب: التوبة، الرجوع إلى الرب: الغفران: الصفح. المآثم: ج المأثم، وهو الذنب. أسلفتها: قدمتها. الوجل: شديد الخوف.

المعنى: يضرع الشاعر إلى ربه، ويقول: يا من يقبل التوبة من عباده، اغفر لي الذنوب التي اقترفتها؛ لأنني شديد الخوف من عقابك.

الإعراب: يا: حرف نداء. قابل: منادى منصوب، وهو مضاف. التوب: مضاف إليه مجرور غفرانًا: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: "اغفر غفرانًا" مآثم: مفعول به

لـ"غفرانًا" منصوب. قد حرف تحقيق. أسلفتها: فعل ماضٍ، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"ها" ضمير متصل في محل نصب مفعول به. أنا: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. منها: جار ومجرور متعلقان بـ"خائف". خائف: خبر المبتدأ مرفوع. وجل: خبر ثان مرفوع.

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسلفتها": في محل نصب نعت "مآثم". وجملة "أنا خائف": استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو في محل نصب نعت "مآثم".

الشاهد فيه قوله: "غفرانًا مآثم" حيث ناب المصدر "غفرانًا" مناب فعل الدعاء فنصب مفعولًا به "مآثم"، والتقدير: "اغفر غفرانًا".

(201/2)

"شروط إعمال المصدر":

الثالث: لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب:

أحدها: أن يكون مظهرا، فلو أضمر لم يعمل خلافًا للكوفيين، وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف.

ثانيها: أن يكون مكبرًا، فلو صغر لم يعمل.

ثالثها: أن يكون غير محدود، فلو حد بالتاء لم يعمل، وأما قوله "من الطويل":

682-

يحايي به الجلد الذي هو حازم ... بضربه كفيه الملا نفس راكب

فشاذ.

رابعها: أن يكون غير منعوب قبل تمام عمله، فلا يجوز: "أعجبني ضربك المبرح زيدًا"؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل، بينهما. فإن ورد ما يوهم.

682- التخريج: البيت بلا نسبة في حاشية يس 2/ 62؛ والدرر 5/ 243؛ والمقاصد النحوية 3/ 527.

اللغة: شرح المفردات: يحايي: أي يحيى، ينعش. الجلد: القادر على تحمل المصاعب. الحازم: الضابط لأموره. الملا: التراب.

المعنى: كثرت شروحات هذا البيت، وخلاصتها أن الشاعر يصف رجلًا كان معه ماء،

فجاء به إلى آخر عطشان، وتيمم بدلًا من أن يتوضأ، وبذلك أحيا الرجل العطش الذي كان بحاجة إلى ذلك الماء. وهكذا يكون الرجل الجلد والحازم يحيي نفس الراكب بالماء الذي كان معه.

الإعراب: يحايي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. به: الباء حرف جر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "يحايي". الجلد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. الذي: اسم موصول مبني في محل رفع نعت "الجلد". هو: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. حازم: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. بضربة: الباء حرف جر، "ضربة": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "يحايي"، وهو مضاف. كفيه: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. الملا: مفعول به لـ"ضربة" منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. نفس: مفعول به لـ"يحايي" منصوب بالفتحة، وهو مضاف. راكب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "هو حازم" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "بضربة كفيه الملا"، فإن "ضربة" مصدر محدود أضيف إلى فاعله، ونصب "الملا" وهو مفعوله، وهذا النصب شاذ؛ لأن المصدر المحدود لا يعمل، فإذا ورد حكم بشذوذه.

(202/2)

ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع، والأولى أن يُقال "غير متبوع" بدل "غير منعوت"؛ لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك.

خامسها: أن يكون مفردًا. وأما قوله "من البسيط":

683-

قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامةَ إلا المجدَ والفنعا

فشاذ.

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه يعمل لا لشبهة بالفعل بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع، فاشترط كونه حالًا أو مستقبلًا؛ لأنهما مدلولا المضارع.

683- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص159؛ وتذكرة النحاة ص463؛ وشرح عمدة الحافظ ص694؛ ولسان العرب 1/ 261 "جرب"، 8/ 257 "فنع"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 394؛ والخصائص 2/ 208.

اللغة: جربوه: اختبروه. أبو قدامة: هو الممدوح هوذة بن علي الحنفي. الحزم: ضبط الأمور. الفنع: الفضل والكرم.

المعنى: يقول: لقد اختبروه في المواقف الصعبة، فوجدوه سديد الرأي شديد البأس.

الإعراب: قد: حرف تحقيق. جربوه، فعل ماض، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به. فما: "الفاء": حرف عطف، و"ما": نافية. زادت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. تجاربهم: فاعل مرفوع. وهو مضاف و"هم": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. أبا: مفعول به، وهو مضاف. قدامة: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. إلا: حرف استثناء. المجد: مفعول به منصوب والقنعا: "الواو": حرف عطف، و"الفنعا": معطوف على "المجد" منصوب، و"الألف" للإطلاق.

وجملة "قد جربوه": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما زادت تجاربهم": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "ما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والقنعا" حيث اجتمع عاملان، أحدهما الفعل "زادت" والآخر اسم المصدر "تجاربهم"، وتأخر عنهما معمولان "أبا قدامة" و"المجد" فالأول مطلوب لكل منهما، والآخر مطلوب لواحد منهما. فالأول -في نظر النحاة- يدخل في باب التنازع، وعامله الثاني مع حذف ما يقتضيه العامل الأول لكونه فضله، ولم يجوزوا أن يكون عامله الأول لأنه لو أعمل الأول لكان يجب أن يعمل العامل الثاني في ضمير المعمول.

(203/2)

"إعمال اسم المصدر":

"ولاسم مصدر عمل" واسم المصدر هو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه -لفظًا وتقديرًا دون عوض- من بعض ما في فعله، كذا عرفه في التسهيل فخرج، نحو: "قتال" فإنه خلا من ألف "قاتل" لفظًا لا تقديرًا، ولذلك نُطق بها في بضع المواضع، نحو: قائل قيتالًا، وضارب ضيرابًا، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، ونحو:

"عدة" فإنه خلا من واو وعد لفظًا وتقديرًا، ولكن عوض منها التاء؛ فهما مصدران لا اسما مصدر، بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوءًا وتكلم كلامًا فإنهما اسما مصدر، لا مصدران، لخلوهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعلهما، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو: "توضأ توضؤًا"، وبزيادة، نحو: "أعلم إعلامًا".

"أنواع اسم المصدر":

ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع: علم، نحو: "يسار"، و"فجار"، و"برة"، وهذا لا يعمل اتفاقًا. وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة، وهذا كالمصدر اتفاقًا. ومنه قوله "من الكامل":

684-

أظلوم إن مصابَكم رجلًا ... أهدى السلام تحية ظلم

684- التخريج: البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص**91**؛ والاشتقاق ص**99**، **151**؛ والأغاني **9**/ **225**؛ وخزانة الأدب **1**/ **454**؛ والدرر **5**/ **258**؛ ومعجم ما استعجم ص**504**؛ وللعرجي في ديوانه ص**193**؛ ودرة الغواص ص**96**؛ ومغني اللبيب **2**/ **538**؛ وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة **1**/ **248**؛ وشرح التصريح **2**/ **64**؛ وشرح شواهد المغني **2**/ **892**؛ والمقاصد النحوية **3**/ **502**؛ ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص**66**؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر **6**/ **226**؛ وأوضح المسالك **3**/ **210**؛ وشرح عمدة الحافظ ص**731**؛ ومجالس ثعلب ص**270**؛ ومراتب النحويين ص**127**؛ وهمع الهوامع **2**/ **94**.

اللغة والمعنى: ظلوم: اسم امرأة. مصابكم: أي إصابتكم.

يقول: يا ظلوم، إن مقابلة تحية إنسان بالجفاء والأذى تجن وظلم.

الإعراب: أظلوم: الهمزة: للنداء، ظلوم: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. إن: حرف مشبه بالفعل. مصابكم: اسم "إن" منصوب، وهو مضاف، و"كم": في محل جر بالإضافة. =

والاحتراز بغير مفاعلة، من نحو: "مضاربة" من قولك: "ضارب مضاربة" فإنها مصدر. وغير هذين -وهو مراد الناظم- فيه خلاف، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون

والبغداديون، ومنه قوله "من الوافر":

685-

أكفرًا بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائةَ الرتاعا

= رجلًا: مفعول به للمصدر الميمي "مصابكم" منصوب. أهدى: فعل ماض، والفاعل: هو. السلام: مفعول به منصوب. تحية: مفعول لأجله منصوب، أو مفعول مطلق. ظلم: خبر "إن" مرفوع.

وجملة "أظلوم" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "إن مصابكم رجلًا ظلم" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "أهدى السلام" الفعلية في محل نصب نعت "رجلًا".

والشاهد فيه قوله: "مصابكم رجلًا" حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميًّا، فقد أضاف "مصاب" إلى فاعله. وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: "رجلًا"، وكأنه قد قال: إن إصابتكم رجلًا.

685- التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص37؛ وتذكرة النحاة ص456؛ وخزانة الأدب 8/ 136، 137؛ والدرر 3/ 62؛ وشرح التصريح 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 489؛ وشرح عمدة الحافظ ص695؛ ولسان العرب 9/ 141 "رهف"، 15/ 69 "عطا"؛ ومعاهد التنصيص 1/ 179؛ والمقاصد النحوية 3/ 505؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 411؛ وأوضح المسالك 3/ 211؛ والدرر 5/ 262؛ وشرح ابن عقيل ص414؛ ولسان العرب 8/ 163 "سمع"، 15/ 138 "غنا"؛ وهمع الهوامع 1/ 188، 2/ 95.

اللغة والمعنى: الكفر: جحود النعمة. الرتاع: ج الراتعة، وهي الإبل السمينة التي ترتع في خصب وسعة.

يقول: أمن المعقول أن أجحد نعمتك بعد أن دفعت عني الموت "أي أطلقتني من الأسر" وأعطيتني مائة من الإبل السمينة؟!

الإعراب: أكفرًا: الهمزة: للاستفهام، كفرًا: مفعول مطلق منصوب. بعد: ظرف متعلق بـ"كفرًا"، وهو مضاف. رد: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الموت: مضاف إليه مجرور. عني: جار ومجرور متعلقان بـ"رد". وبعد: الواو: حرف عطف. بعد: معطوف على "بعد" السابقة، وهو مضاف. عطائك: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. المائة: مفعول به لاسم المصدر "عطاء" منصوب. الرتاعا: نعت "المائة" منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة " ... كفرًا" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية تقديرها "أكفر كفرًا" أو "أضمر كفرًا".

والشاهد فيه قولك: "عطائك المائة" فقد عمل اسم المصدر الذي هو "عطاء" عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو قوله "المائة" بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

(205/2)

وقوله "من الوافر":

686-

بعشرتك الكرامَ تعد منهم ... "فلا ترين لغيرهم الوفاء"

وقوله "من البسيط":

687-

قالوا: كلامك هندًا وهي مصغية ... يشفيك؟ قلت: صحيح ذاك لو كانا

686- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 527.

اللغة: العشرة: المخالطة. الألوف: الكثير المؤانسة.

الإعراب: "بعشرتك": جار ومجرور متعلقان بـ"تعد"، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "الكرام": مفعول به. "تعد": فعل مضارع للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: "أنت". "منهم": جار ومجرور متعلقان بـ"تعد".

"فلا": الفاء استئنافية، "لا": ناهية. "ترين": فعل مضارع للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت" لغيرهم": جار ومجرور متعلقان بـ"ألوفا"، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة "الوفاء": مفعول به ثان لـ"ترى".

وجملة: "تعد" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا ترين" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "بعشرتك الكرام" حيث عمل اسم المصدر "عشرة" المضاف إلى فاعله "الكاف"، عمل فعله، فنصب مفعولًا به "الكرام".

687- التخريج: لم أقع عليه في ما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: كلامك: أي تكليمك. مصغية: مستمعة إلى الكلام. يشفيك: يزيل عنك الهم. كان: حصل.

يجيب الشاعر الذين سألوه عما إذا أصغت هند لكلامه هل يُشفى من تباريح الوجد، فيقول: صحيح ذاك لو حصل.

الإعراب: قالوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل. كلامك: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. والكاف: مضاف إليه. هندًا: مفعول به لاسم المصدر. وهي: الواو حالية، هي: ضمير منفصل ... مبتدأ. مصغية: خبر للمبتدأ. يشفيك: فعل مضارع مرفوع. والفاعل ... هو، والكاف: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. قلت: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: فاعل. صحيح: خبر مقدم للمبتدأ. ذاك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ مؤخر. لو: حرف امتناع لامتناع. كانا: فعل ماضٍ تام، والفاعل: هو، والألف: للإطلاق.

وجملة "قالوا ... " الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كلامك هندًا ... " الاسمية في محل نصب مفعول به. وجملة "هي مصغية" الاسمية في محل نصب حال. وجملة "يشفيك" الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ "كلام". و"قلت ... " الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "صحيح ذاك". =

(206/2)

وقوله "من الطويل":

688-

لأن ثوابَ الله كلَّ موحد ... جنان من الفردوس فيها يخلد

وقول عائشة رضي الله عنها: "من قبلةِ الرجلِ زوجتَهُ الوضوءُ".

تنبيه: إعمال اسم المصدر قليل، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير "عمل".

= الاسمية في محل نصب مفعول به. وجملة "كانا" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها فعل شرط غير جازم. وجملة جواب الشرط غير الجازم محذوفة تقديرها: لو حصل ذلك لكان صحيحًا.

والشاهد فيه قوله: "كلامك هندًا" فإن "كلام"، هنا، اسم مصدر عمل عمل المصدر،

فرفع فاعلًا، وهو الكاف في "كلامك"، ونصب مفعولًا به هو قوله: "هندًا".

688- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص**339**؛ والدرر **5**/ **263**؛ وشرح عمدة الحافظ ص**694**؛ ولسان العرب **6**/ **164** "فردوس"؛ وبلا نسبة في همع الهوامع **2**/ **95**.

اللغة والمعنى: الثواب: الجزاء. الموحد: المؤمن بإله واحد. الفردوس: الجنة.

يقول: إن الله قد جعل جنته ثوابًا للموحدين خالدين فيها.

الإعراب: لأن: اللام: حرف جر، أن: حرف مشبه بالفعل. ثواب: اسم "أن" منصوب، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. كل: مفعول به لـ"ثواب"، وهو مضاف. موحد: مضاف إليه مجرور. جنان: خبر "أن" مرفوع. والمصدر المؤول من "أن" واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "نعبد" الوارد في البيت قبل هذا البيت الشاهد. من الفردوس: جار ومجرور متعلقان بنعت لـ"جنان". فيها: جار ومجرور متعلقان بـ"يخلد". يخلد: فعل مضارع للمجهول مرفوع. ونائب الفاعل: هو.

وجملة "يخلد" في محل رفع نعت "جنان".

والشاهد فيه قوله: "ثواب الله كل موحد" حيث أعمل اسم المصدر، وهو قوله: "ثواب"، عمل الفعل، فنصب المفعول به، وهو "كل".

(207/2)

"أحوال المصدر المضاف":

426-

وبعد جره الذي أضيف له ... كمل بنصب أو برفع عمله

اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال:

الأول: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله: نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} **1**.

الثاني: عكسه، نحو: "أعجبني شربُ العسلِ زيدٌ".

ومنه قوله "من البسيط":

689-

"أفنى تلادي وما جمعت من نشب" ... قرعُ القواقيزِ أفواه الأباريق

---

1 البقرة: 251؛ والحج: 40.

689- التخريج: البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص60؛ والأغاني 11/ 259؛ وخزانة الأدب 4/ 491؛ والدرر 5/ 256؛ وشرح التصريح 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 891؛ والشعر والشعراء ص565؛ ولسان العرب 5/ 396 "قفز"؛ والمؤتلف والمختلف ص56؛ والمقاصد النحوية 3/ 508؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص338؛ والإنصاف 1/ 233؛ وأوضح المسالك 3/ 212؛ واللمع ص271؛ ومغني اللبيب 2/ 536؛ والمقتضب 1/ 21؛ والمقرب 1/ 130؛ وهمع الهوامع 2/ 94.

اللغة والمعنى: التلاد: الأصلي القدم من المال والمواشي ونحوها. النشب؛ الثابت من الأموال كالدور والأراضي. القواقيز: ج القاقوزة. وهي القدح.

يقول: إن إدماني على شرب الخمر من أفواه الأباريق أدى إلى إتلاف ما جمعت من أموال وعقارات.

الإعراب: أفنى: فعل ماض. تلادي: مفعول به منصوب، وهو مضاف والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. وما: الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على "تلادي" في محل نصب مفعول به. جمعت: فعل ماض، والتاء، فاعل. من نشب: جار ومجرور متعلقان بـ"جمعت". قرع: فاعل مرفوع، وهو مضاف. القواقيز: مضاف إليه مجرور. أفواه: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الأباريق: مضاف إليه مجرور.

وجملة "أفنى تلادي" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "جمعت ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الأسمي.

والشاهد فيه قوله: "قرع القوافيز أفواه"، فقد أضاف المصدر، وهو قوله "فرع" إلى مفعوله، وهو قوله "القواقيز"، ثم أتى، بعد ذلك، بفاعله، وهو قوله: "أفواه"، ويروى بنصب "أفواه"، وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل، والمذكور، بعد ذلك، هو المفعول، على عكس الأول.

(208/2)

وقوله "من البسيط":

690-

"تنفي يداها الحصى في كل هاجرة" ... نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وليس مخصوصًا بالضرورة، خلافًا لبعضهم، ففي الحديث: "وحج البيت من استطاع إليه

سبيلًا" أي: وأن يحج البيت المستطيع، لكنه قليل.

الثالث: أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ} 1، {رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} 2.

الرابع: عكسه، نحو: {لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} 3.

690- التخريج: البيت للفرزدق في الإنصاف 1/ 27؛ وخزانة الأدب 4/ 424، 426؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 371؛ والكتاب 2/ 28؛ ولسان العرب 9/ 190 "صرف"؛ والمقاصد النحوية 3/ 521؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص45، والأشباه والنظائر 2/ 29؛ وأوضح المسالك 4/ 376؛ وتخليص الشواهد ص169؛ وجمهرة اللغة ص741؛ ورصف المباني 12، 446؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 769؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1477؛ وشرح ابن عقيل ص416؛ ولسان العرب 1/ 683 "قطرب"، 2/ 295 "سحج"، 3/ 425 "نقد"، 8/ 211 "صنع"، 12/ 199 "درهم"، 15/ 338 "نفي"؛ والمقتضب 2/ 258، والممتع في التصريف 1/ 205.

اللغة: شرح المفردات: تنفي: تفرق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحر عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميز جيدها من رديئها. الصياريف: ج صيرفي.

المعنى: يقول الشاعر واصفًا ناقته بأنها تفرق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحر، كما يفرق الصيرفي الدنانير.

الإعراب: تنفي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. يداها: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، و"ها" ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. الحصى: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. في: حرف جر. كل: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تنفي"، وهو مضاف. هاجرة: مضاف إليه مجرور بالكسرة. نفي: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. الدراهم: مضاف إليه مجرور بالكسرة. تنقاد: فاعل "نفي" مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. الصياريف: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: "نفي الدراهيم تنقاد" حيث أضاف المصدر "نفي" إلى مفعوله "الدراهيم"، ثم أتى بعد ذلك بفاعله "تنقاد".

وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: "الدراهيم" و"الصياريف" حيث مطل كسرة الراء، فتولدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

1التوبة: 114.

2 إبراهيم: 40.

3 فصلت: 49.

(209/2)

الخامس: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون، نحو: "أعجبني انتظارُ يومِ الجمعة زيدٌ عمرًا".

تنبيه: قوله: "كمل بنصب إلى آخره"، يعني إن أردت، لما عرفت من أنه غير لازم.

427-

وجر ما يتبع ما جر، ومن ... راعى في الإتباع المحل فحسن

"وجر ما يتبع ما جر" مراعاة للفظه وهو الأحسن "ومن راعى في الإتباع المحل فحسن" فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلًا فمحله رفع، وإن كان مفعولًا فمحله نصب إن قدر بـ"أن" وفعل الفاعل، ورفع إن قدر بـ"أن" وفعل المفعول، فتقول: "عجبت من ضربِ زيدٍ الظريفِ"، بالجر، وإن شئت قلت "الظر يفُ" بالرفع، ومنه قوله "من الطويل":

691-

حتى تَهجر في الرواح وهاجها ... طلب المعقبِ حقَّهُ المظلومُ

691- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص128؛ والإنصاف 1/ 232؛ وخزانة الأدب 2/ 242، 245، 8/ 134؛ والدرر 6/ 118؛ وشرح التصريح 2/ 65؛ وشرح شواهد الإيضاح ص133؛ وشرح المفصل 6/ 66؛ ولسان العرب 1/ 614؛ والمقاصد النحوية 3/ 512؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص364؛ وخزانة الأدب 8/ 134؛ وشرح ابن عقيل ص417؛ وشرح المفصل 2/ 42، 46؛ وهمع الهوامع 2/ 145.

شرح المفردات: تهجر: سار عند اشتداد الحر. الرواح: وقت مغيب الشمس. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقب: الجد في طلب الشيء.

المعنى: يقول: إن هذا الحمار الوحشي هاج أتانه في الهاجرة لطلب الماء حثيثًا كطلب المعقب المظلوم لحقه.

الإعراب: "حتى": حرف جر وغاية. "تهجر": فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" والمصدر المؤول من "أن" المضمرة بعد حتى وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. "في الرواح": جار ومجررو متعلقان بـ"تهجر". "وهاجها": الواو حرف عطف، "هاجها": فعل ماض، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "طلب": مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. "المعقب": مضاف إليه مجرور. "حقه": مفعول به لـ"طلب" منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "المظلوم": نعت المعقب، تبعه في المحل لأنه فاعل للمصدر "طلب" مرفوع بالضمة. وجملة "تهجر ... " صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "هاجها" معطوفة على جملة "تهجر". =

فرفع "المظلوم" على الإتباع لمحل المعقب.

وقوله "من البسيط":

692-

السالك الثغرة اليقظان سالكها ... مشي الهلوكِ عليها الخيعل الفضلُ

الفضل: اللابسة ثوب الخلوة، وهو نعت لـ"الهلوك: على الموضع لأنها فاعل "المشي"، وتقول: "عجبت من أكل الخبز واللحم واللحم"، فالجر على اللفظ والنصب على المحل، كقوله "من الرجز":

693-

قد كنت داينت بها حسانا ... مخافةَ الإفلاسِ والليانَا

"يحسن بيعَ الأصلِ والقيانَا"

= الشاهد فيه قوله: "المظلوم" بالرفع، وهو نعت لـ"المعقب" المجرور لفظًا والمرفوع محلًّا على أنه فاعل المصدر "طلب"، فيكون الشاعر قد أتبع النعت لمنعوته على المحل.

692- التخريج: البيت للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة ص346؛ وخزانة الأدب 5/ 11؛ وشرح أشعار الهذليين ص2181؛ والشعر والشعراء 2/ 665؛ ولسان العرب 11/ 210 "حفل"، 526 "فضل"؛ والمعاني الكبير ص543؛ والمقاصد النحوية 3/

516؛ وللهذلي في الخصائص 2/ 167؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 611؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 101، 103؛ والدرر 3/ 60، 6/ 189؛ وشرح عمدة الحافظ ص701؛ وهمع الهوامع 1/ 187، 2/ 145.

اللغة: السالك الثغرة: كناية عن الشجاعة وعدم المبالاة بالشدائد. الهلوك: المرأة المتكسرة لينًا. الخيعل: الدرع. الفضل: الذي يبقى في ثوب واحد.

المعنى: يقول: إنه يسلك الطرق الحافلة بالشدائد، والتي امتلأت بالحراس اليقظين الذين يرصدون من يسلكها للإيقاع به، سائرا سير المرأة المتكسرة لينًا.

الإعراب: السالك: خبر مبتدأ محذوف تقديره: "هو"، وهو مضاف. الثغرة: مضاف إليه مجرور، أو مفعول به لـ"السالك" اليقظان: نعت "الثغرة" مجرور أو منصوب. سالكها: فاعل لـ"اليقظان"، وهو مضاف، و"هما": ضمير في محل جر بالإضافة. مشي: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. الهلوك: مضاف إليه مجرور. عليها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. الخيعل: مبتدأ مؤخر. الفضل: نعت الهلوك مرفوع بالضمة.

وجملة "هو السالك": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "عليها الخيعل": في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: "الفضل" حيث جعله مرفوعًا لمنعوته "الهلوك" باعتبار محله لأنه فاعل بالمصدر.

693- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص187؛ والكتاب 1/ 191، 192؛ ولزياد العنبري في شرح التصريح 2/ 65؛ وشرح المفصل 6/ 56؛ وله أو لرؤبة في الدرر 6/ 190؛ وشرح شواهد الإيضاح ص131؛ وشرح شواهد المغني 2/ 869؛ والمقاصد النحوية 3/ 520؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب =

ولو قلت "واللحم" بالرفع جاز على معنى: من أن أكل الخبز واللحم.

تنبيه: ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز: لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر.

خاتمة: قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله

كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أُوِّل، فمما يوهم التقدم قوله "من الهزج":

694-

وبعض الحلم عند الجهـ ... ـل للذلةِ إذعانُ

= 5/ 102؛ وشرح ابن عقيل ص418؛ وشرح المفصل 6/ 69؛ ومغني اللبيب 2/ 476؛ وهمع الهوامع 2/ 145.

شرح المفردات: داينت بها: أخذتها بدلًا من دين لي عنده. الليان: المطل. القيان: ج القينة، وهي الجارية.

المعنى: يقول: إنه قد أخذ قينة بدلًا من دين له عند حسان خوفًا من إفلاسه ومماطلته.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق: "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "كان" "داينت": فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. "بها": جار ومجرور متعلقان بـ"داينت". "حسانًا": مفعول به. "مخافة": مفعول لأجله، وهو مضاف. "الإفلاس": مضاف إليه مجرور. "والليانا": الواو حرف عطف، "الليانا": معطوف على "الإفلاس" تبعه في المحل على أنه مفعول به لـ"مخافة" منصوب، والألف للإطلاق. "يحسن": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "بيع": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "الأصل": مضاف إليه مجرور. "والقيانا": الواو حرف عطف، "القيانا": معطوف على "بيع" منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة: "قد كنت داينت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "داينت" في محل نصب خبر "كان". وجملة: "يحسن ... " في محل نصب نعت "حسانًا".

الشاهد فيه قوله: "والليانا" حيث عطف "الليان" على "الإفلاس" فتبعه في المحل دون اللفظ، ونصبه على أنه مفعول به للمصدر "مخافة". وقيل: "الليان" مفعول به لفعل محذوف تقديره: "خفت"، وقيل: يجوز أن يكون معطوفًا على "مخافة"، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، ثم حذف المضاف، وهو قوله: "مخافة" وأقام المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه.

694- التخريج: البيت للفند الزماني "شهل بن شيبان" في أمالي القالي 1/ 260؛ وحماسة البحتري ص56؛ وخزانة الأدب 3/ 431؛ والدرر 5/ 250؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص38؛ وشرح =

فليست اللام من قوله "للذلة" متعلقة بـ"إذعان" المذكور، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور، والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان. وهذا التقدير نظير ما في نحو: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} 1. ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} 2، فليس "يوم" منصوبًا بـ"رجعه" كما زعم الزمخشري، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته.

والوجه الجيد أن يقدر لـ"يوم" ناصب، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر، ومنه أيضًا قوله "من البسيط":

695-

المنُّ للذمِّ داعٍ بالعطاء فلا ... تمنن فتلقى بلا حمد ولا مال

= شواهد المغني ص944؛ والمقاصد النحوية 3/ 122؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 147؛ وهمع الهوامع 2/ 93.

اللغة: الحلم: الروية والعقل. الجهل: الطيش. الإذعان: الانقياد.

المعنى: يقول: إذا حلمت عن الجهل لحقتك المذلة.

الإعراب: وبعض: "الواو": بحسب ما قبلها، و"بعض": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الحلم: مضاف إليه مجرور. عند: ظرف متعلق بـ"الحلم"، وهو مضاف. الجهل: مضاف إليه مجرور. للذلة: جار ومجرور متعلقان بـ"إذعان". إذعان: خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "للذلة إذعان"، وظاهره أن الجار والمجرور "للذلة" متعلق بالمصدر "إذعان"، ويلزم على هذا الظاهر تقدم معمول المصدر عليه، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة، فأولوا البيت بأن الجار والمجرور متعلقان بمصدر محذوف هو الذي يكون خبر المبتدأ، والمصدر المذكور مفسر ودليل على ذلك المحذوف، والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان.

1 يوسف: 20.

2 الطارق: 8، 9.

695- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: المن: تعداد المآثر على ما أنعمت عليه. الذم: ذكر المعايب، أو الانتقاد. داع: جالب. تلغى: توجد. الحمد: الذكر بالحسن.

المعنى: يقول: إن تعداد الإنسان للمآثر التي يقدمها إلى إنسان آخر مجلبة للذم والانتقاد، ومن يمنن يصبح بلا حمد؛ لأنه يكون دق أفسد صنيعه بالمن، وبلا مال لأنه قد صرفه في المعروف.

الإعراب: المن: مبتدأ مرفوع. للذم: جار ومجرور متعلقان بـ"داع". داع: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص. بالعطاء: جار ومجرور متعلقان بمحذوف يقع بدلًا من "المن" تقديره: "المن داع للذم، المن بالعطاء". فلا: "الفاء" الفصيحة، و"لا": ناهية. تمنن: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". فتلقى: "الفاء": السببية، و"تلفى": فعل =

(213/2)

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير: "المن بالعطاء داع للذم -وإن كان المعنى عليه- لفساد الإعراب؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين، فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف، وكأنه قيل: المن للذم داع المن بالعطاء، فالمن الثاني بدل من المن الأول، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلًا عليه.

أما المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه؛ لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته، والله أعلم.

= مضارع للمجهول منصوب بـ"أن" مضمرة، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". بلا: "الباء": حرف جر، و"لا": نافية. حمد: اسم مجرور بالباء والجار والمجرور متعلقان بـ"تلفى". ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. مال معطوف على "حمد" مجرور بالكسرة.

وجملة "المن للذم داع": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا تمنن" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "المن للذم داع بالعطاء" حيث يوئم ظاهر الكلام أن الجار والمجرور "بالعطاء" متعلقان بالمصدر المذكور "المن"، فيلزم على ذلك محذوران: أحدهما الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو قوله: "للذم داع". وثانيهما: أن يخبر عما هو بمنزلة الموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة، فالمصدر بمنزلة حرف مصدري وصلته،

ومعمول المصدر بمنزلة معمول الصلة، ومعمولات الصلة من تمام الصلة، فإذا أخبر بـ"داع" عن المصدر، وجعل قوله: "بالعطاء" متعلقًا بالمصدر المذكور ترتب على ذلك ذكر ما أخبر به قبل ذكر معمولاته، وهذا هو الإخبار عما هو كالموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك، فلما لزم هذان المحظوران على جعل الجار والمجرور متعلقين بالمصدر المذكور في الكلام، قدر النحاة للجار والمجرور متعلقًا، وهو فعل أو مصدر آخر يأتي قبل الجار والمجرور وبعد الخبر، فلا يكون لهذا المصدر المذكور في الكلام متعلق، وحينئذ لا يقال إن خبره قد وقع قبل استيفاء معمولاته.

(214/2)

إعمال اسم الفاعل:

"تعريف اسم الفاعل":

428-

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل

"كفعله اسم فاعل في العمل" واسم الفاعل هو: الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي، كذا عرفه في التسهيل. فالصفة: جنس، والدالة على فاعل، لإخراج اسم المفعول وما بمعناه، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها: لإخراج الجارية على الماضي، نحو: "فرح"، وغير الجارية، نحو: "كريم"، وفي التذكير والتأنيث: لإخراج، نحو: "أهيف" فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير، ولمعناه أو معنى الماضي: لإخراج، نحو: "ضامر الكشح" من الصفة المشبهة.

"شروط عمل اسم الفاعل":

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم "إن كان عن مضيه بمعزل" بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه إنما عمل حملًا على المضارع. وهو كذلك.

(215/2)

429-

وولي استفهامًا، أو حرف ندا ... أو نفيًا، أو جا صفة، أو مسندا

"وولي" ما يقربه من الفعلية: بأن ولي "استفهامًا" ملفوظًا به نحو: "أضاربٌ زيدٌ عمرًا"؟ وقوله:

أمنجز أنتم وعدا وثقت به1

أو مقدرا نحو: "مهين زيدٌ عمرًا أم مكرمه"؟ "أوحرف ندا" نحو: "يا طالعًا جبلًا"، والصواب أن النداء ليس من ذلك، والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر، والتقدير: "يا رجلًا طالعًا جبلًا "أو نفيًا"، نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا" "أو جا صفة" إما لمذكور، نحو: "مررت برجلٍ قائدٍ بعيرًا"، ومنه الحال، نحو: "جاء زيد راكبًا فرسًا"، أو محذوف، وسيأتي. "أو مسندا" لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، نحو: "زيد مُكرِمٌ عمرًا"، و "إن زيدًا مُكرِمٌ عمرًا".

فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل، بأن كان بمعنى الماضي خلافًا للكسائي، ولا حجة له في {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ} 2، فإنه على حكاية الحال، والمعنى يبسط ذراعيه، بدليل ما قبله وهو {وَنُقَلِّبُهُمْ} 3 ولم يقل وقلبناهم، أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافًا للكوفيين والأخفش؛ فلا يجوز: ضاربٌ زيدًا أمسِ.

تنبيهان: الأول: هذا الخلاف في عمل الماضي دون "أل" بالنسبة إلى المفعول به، وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر، وبه قال ابن جني والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور، وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع، وهو بعيد.

الثاني: من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضًا: أن لا يكون مصغرًا، ولا موصوفًا، خلافًا للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية، ولا حجة له في قول بعضهم: "أظني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا"؛ لأن "فرسخًا" ظرف يكتفي

---

1 تقدم بالرقم 135.

2 الكهف: 18.

3 الكهف: 18.

برائحة الفعل. وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله "من الطويل":

696-

"فما طعم راح في الزجاج مدامة" ... ترقرق في الأيدي كميت عصيرُها

حيث رفع "عصيرها" بـ"كميت"، ولا حجة له أيضًا على إعمال الموصوف في قوله "من الطويل":

697-

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ... ذكرت سليمى في الخليط المزايل

إذ "فرخين" نصب بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير: فقدت فرخين؛ لأن فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث فلا يعمل؛ إذ لا يقال: "هذه امرأة مرضعٌ ولدَها"؛ لأنه بمعنى النسب، قال في شرح التسهيل: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة؛ لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقًا.

696- التخريج: البيت لمضرس بن ربعي في الدرر 5/ 266؛ والمقاصد النحوية 3/ 567؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 95.

اللغة: الراح: الخمر. الزجاج: ج الزجاجة، وهي القدح. المدامة: الخمر. ترقرق في الأيدي: تمزج بالماء. كميت: ما كان لونه بين السواد والحمرة.

المعنى: يصف الشاعر رضاب أحبته بأنه أفضل من ماء المزن أو الخمرة المعتقة.

الإعراب: فما: "الفاء": بسحب ما قبلها، و"ما": نافية. طعم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. راح: مضاف إليه مجرور. في الزجاج: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"راح". مدامة: نعت "راح" مجرور. ترقرق: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هي". في الأيدي: جار ومجرور متعلقان بـ"ترقرق". كميت: نعت "راح" مجرور. عصيرها: فاعل "كميت" مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة "ما طعم ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "ترقرق": في محل جر نعت "راح".

الشاهد فيه قوله: "كميت عصيرها" حيث رفع اسم الفاعل المصغر "كميت" والذي لم يسمع له مكبر، فاعلًا "عصيرها". وهناك رواية أخرى برفع "كميت" على أنها خبر مقدم لـ"عصيرها". وعلى هذه الرواية لا شاهد عليه.

697- التخريج: البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية 3/ 560؛ وليس في

ديوانه؛ وبلا نسبة في لسان العرب 3/ 337 "فقد" "وفيه "المباين" مكان "المزايل".
اللغة: فاقد: أي حمامة فقدت فراخها. الخطباء: ذات اللون الضارب إلى الكدرة.
الفرخان: ولدا =

(217/2)

-430
وقد يكون نعت محذوف عرف ... فيستحق العمل الذي وصف
"وقد يكون" اسم الفاعل "نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف" مع المنعوت الملفوظ به، نحو: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُه} 1، أي: صنف مختلف ألوانه، وقوله "من البسيط":
-698
كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنها ... "فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل"
أي: كوعل ناطح، ومنه "يا طالعًا جبلًا"، أي: يا رجلًا طالعًا جبلًا.
تنبيه: الاستفهام المقدر أيضًا كالملفوظ، نحو: "مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمه"؟ أي: أمهين.

= الطائر. رجعت: صوتت. سليمى: اسم امرأة. الخليط: القوم. المزايل: المفارق.
المعنى: يقول: عندما يسمع صوت حمامة تبكي على فرخين فقدتهما يتذكر حبيبته التي فارقته في قوم كانوا في عشرائه.
الإعراب: إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. فاقد: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: "إذا رجعت فاقد خطباء ... " خطباء: نعت "فاقد" مرفوع. فرخين: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى، رجعت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". ذكرت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. سليمى: مفعول به منصوب. في الخليط، جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "سليمى". المزايل: نعت "الخليط" مجرور بالكسرة.
وجملة "إذا فاقد ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "رجعت فاقد": في محل جر بالإضافة. وجملة "رجعت": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ذكرت" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.
الشاهد فيه قوله: "فاقد خطباء فرخين" حيث نصب اسم الفاعل "فاقد" مفعولًا به

"فرخين" مع كون اسم الفاعل موصوفًا وهذا جائز عند الكسائي وغيره.

1 النحل: 69.

698- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص111؛ وشرح التصريح 2/ 66؛ والمقاصد النحوية 3/ 529؛ وبلا نسبة في الأغاني 9/ 149؛ وأوضح المسالك 3/ 218؛ والرد على النحاة ص74؛ وشرح ابن عقيل ص421.

اللغة والمعنى: يوهنها: يضعفها. لم يضرها: لم يضر بها. أوهى: أضعف. وأوهى قرنه: أي كسره. الوعل: تيس الجبل. =

(218/2)

"اسم الفاعل الواقع صلة لـ"أل":

431-

وإن يكن صلة أل ففي المضي ... وغيره إعماله قد ارتضي

"وإن يكن" اسم الفاعل "صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضي" قال في شرح الكافية: بلا خلاف، وتبعه ولده، لكنه حكى الخلاف في التسهيل، فقال: وليس نصب ما بعد المقرون بـ"أل" مخصوصًا بالمضي خلافًا للمازني ومن وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش، ولا بفعل مضمر خلافًا لقوم، على أن قوله "قد ارتضي" يشعر بذلك. والحاصل أربعة مذاهب، المشهور أنه يعمل مطلقًا لوقوعه موقعًا يجب تاويله بالفعل.

432-

فعال أو مفعال أو فعول ... -في كثرة- عن فاعل بديل

433-

فيستحق ما له من عمل ... وفي فعيل قل ذا وفعل

"فعال أو مفعال أو فعول ... في كثرة عن فاعل بديل"

أي: كثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير "فيستحق ما"

= يشبه الرجل بتيس الجبل الذي ينطح صخرة ليفلقها، فلا يضيرها وإنما يكسر قرنه.

الإعراب: كناطح: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: "هو كائن".

صخرة: مفعول به لاسم الفاعل "ناطح" منصوب. يومًا: ظرف متعلق بـ"ناطح".

ليوهنها: اللام للتعليل، يوهن: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل: هو. فلم: الفاء: الفصيحة، أو حرف عطف، لم: حرف نفي وقلب وجزم. يضرها: فعل مضارع مجزوم، و"ها": في محل نصب مفعول به، والفاعل: هو. وأوهى: الواو: حرف عطف، أوهى: فعل ماض. قرنه: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. الوعل: فاعل مرفوع.

وجملة "كناطح صخرة" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية وجملة "يوهنها" المؤولة بمصدر في محل جر بحرف الجر. وجملة "لم يضرها" الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة "أو هي قرنه الوعل" الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "كناطح صخرة" حيث أعمل اسم الفاعل المنون، وهو قوله: "ناطح" عمل فعله، فنصب به "صخرة" اعتمادًا على الموصوف المقدر، والتقدير: كوعل ناطح صخرة.

(219/2)

كان "له من عمل" قبل التحويل: بالشروط المذكورة، كقوله "من الطويل":

699-

أخا الحرب لباسًا إليها جلالَهَا ... "وليس بولاج الخوالف أعقلا"

وحكى سيبويه: "أما العسلَ فأنا شرابٌ" وكقول بعض العرب: "إنه لمنحارٌ بوائِكَها"، حكاه أيضًا سيبويه، وكقوله "من الطويل":

700-

ضروبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سمانِها ... "إذا عدموا زادًا فإنك عاقر"

699- التخريج: البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب 8/ 157؛ والدرر 5/ 270؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 363؛ وشرح التصريح 2/ 68؛ وشرح المفصل 6/ 79، 80؛ والكتاب 1/ 111؛ ولسان العرب 11/ 83 "ثعل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 535؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 319؛ وأوضح المسالك 3/ 220؛ وشرح ابن عقيل ص423؛ والمقتضب 2/ 113؛ وهمع الهوامع 2/ 96.

اللغة والمعنى: أخو الحرب: خائض غمارها. اللباس: كثير اللبس. الجلال: هو ما يوضع

على ظهر الدابة، وهنا بمعنى الدروع. ولاج: كثير الولوج، أي الدخول. الخوالف: ج الخالفة، وهي عماد البيت، أو البيت مجازًا، أو النساء. الأعقل: الكثير الخوف.

يقول: إنه رجل حرب، ويلبس لبوسها، ويخوض غمارها، وليس بضعيف أو جبان يختبئ في البيوت بين النساء تلافيًا لمقارعة الأبطال.

الإعراب: أخا: حال من "الياء" في "إنني" في البيت السابق، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. الحرب: مضاف إليه مجرور. لباسًا: حال ثانية. إليها: جار ومجرور متعلقان بـ"لباس". جلالها: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. وليس الواو: حرف عطف أو استئناف، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه: هو بولاج: الباء: حرف جر زائد، ولاج: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خبر "ليس، وهو مضاف. الخوالف: مضاف إليه مجرور أعقلًا: خبر ثان لـ"ليس" منصوب.

وجملة "ليس بولاج الخوالف" الفعلية معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: "لباسًا إليها جلالها" حيث أعمل صيغة المبالغة "لباسًا" عمل الفعل، فنصب بها المفعول به "جلالها" لاعتماده على موصوف مذكور، وهو قوله: "أخا الحرب".

700- التخريج: البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب **4/ 242**، **258**، **8/ 146**، **147**، **157**؛ والدرر **5/ 271**؛ وشرح أبيات سيبويه **1/ 70**؛ وشرح التصريح **2/ 68**؛ وشرح المفصل **6/ 70**؛ والكتاب **1/ 111**؛ والمقاصد النحوية **3/ 539**؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك **3/ 221**؛ وشرح قطر الندى ص**275**؛ والمقتضب **2/ 114**؛ وهمع الهوامع **2/ 97**.

اللغة والمعنى: ضروب: كثير الضرب. نصل السيف: حديدته. السوق: الساق. سمانها: سمينها. عدموا: فقدوا.

يقول: إنه كريم ينحر للأضياف سمين النوق. =

وكقوله "من الطويل":

701-

عشية سعدى لو تراءت لراهب ... بدومة تجر دونه وحجيج

= الإعراب: ضروب: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". بنصل: جار ومجرور متعلقان بـ"ضروب"، وهو مضاف. السيف: مضاف إليه مجرور. سوق: مفعول به لصيغة المبالغة "ضروب"، وهو مضاف. سمانها: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. إذا: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. عدموا: فعل ماض، والواو: فاعل. زادًا: مفعول به منصوب. فإنك: الفاء: واقعة في جواب الشرط، إن: حرف مشبه بالفعل، والكاف: في محل نصب اسم "إن". عاقر: خبر "إن" مرفوع.
وجملة "ضروب" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية. وجملة "عدموا ... " الفعلية في محل جر بالإضافة. وجملة "إنك عاقر" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.
والشاهد فيه قوله: "ضروب بنصل السيف سوق سمانها" حيث عملت صيغة المبالغة، وهي قوله "ضروب" عمل الفعل، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصبت المفعول، وهو قوله: "سوق".

701- التخريج: البيتان للراعي النميري في ديوانه ص24؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 15، 16؛ ولأبي ذؤيب أو للراعي في المقاصد النحوية 3/ 536؛ والبيت الثاني لأبي ذؤيب الهذلي في زيادات شرح أشعار الهذليين ص1307؛ والكتاب 1/ 111؛ وللراعي في لسان العرب 2/ 359 "هيج" 14/ 20 "أخا".
اللغة: دومة: اسم موضع. تجر: ج تاجر. الحجيج: ج الحاج. قلى: بغض إخوان العزاء: الذين يصبرون فلا يجزعون ولا يخشعون.
المعنى: يصف الشاعر امرأة بأنها لو نظر إليها راهب، لاهتاج وترك دينه شوقًا إليها لفرط حسنها وجمالها، وأنها تسلب عقول أصحاب العزاء وتحملهم على الصبا.
الإعراب: "عشية": ظرف زمان في محل نصب مفعول به. "سعدى": مبتدأ مرفوع. "لو": شرطية غير جازمة. "تراءت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "لراهب": جار ومجرور متعلقان بـ"تراءت" "بدومة": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "راهب". "تجر": مبتدأ مرفوع. "دونه": ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "وحجيج": الواو حرف عطف، "حجيج": معطوف على "تجر" مرفوع "قلى": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو" "دينه": مفعول به، وهو مضاف، والهاء ضمير في مجل جر بالإضافة "واهتاج": الواو حرف عطف، "اهتاج": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "للشوق": جار ومجرور متعلقان بـ"اهتاج". "إنها": حرف مشبه بالفعل، و"ها"

ضمير في محل نصب اسم "إن". "على الشوق": جار ومجرور متعلقان بـ"هيوج".
"إخوان": مفعول به لـ"هيوج"، وهو مضاف. "العزاء": مضاف إليه مجرور. "هيوج" خبر "إن" مرفوع.
وجملة: "سعدى ... " في محل جر بالإضافة وجملة: "لو تراءت لراهب ... قلى" في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة: "تجر دونه" في محل جر نعت "راهب" وجملة: "قلى ... " لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة: "اهتاج" معطوفة على "قلى".
وجملة: "إنها هيوج" استئنافية لا محل لها من الإعراب. =

(221/2)

قلى دينه واهتاج للشوق إنها ... على الشوق إخوان العزاء هيوج
"وفي فعيل قل ذا وفعل"
كقوله "من الطويل":
702-
فتاتان أما منهما فشبيهة ... هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا
وكقوله "من الوافر":
703-
أتاني أنهم مزقون عرضي ... "جحاش الكرملين لها فديد"

= الشاهد فيه قوله: "إخوان العزاء هيوج" حيث عملت صيغة المبالغة "هيوج" عمل الفعل، فنصبت مفعولًا به "إخوان".
703- التخريج: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في المقاصد النحوية 3/ 542، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص680.
الإعراب: "فتاتان": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هما فتاتان" مرفوع باللألف لأنه مثنى.
"أما": حرف تفصيل وشرط "منهما": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لمبتدأ محذوف تقديره: "أما واحدة كائنة منهما" مثلًا. "فتشبيهة": الفاء: واقعة في جواب "أما"، "شبيهة": خبر المبتدأ مرفوع. "هلالًا": مفعول به لـ"شبيهة" منصوب. "وأخرى": الواو حرف عطف، "أخرى": معطوف على مبتدأ محذوف، أو نعت لمبتدأ محذوف. "منهما": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"أخرى". "تشبه": فعل مضارع مرفوع، وفاعله

ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". "البدرا": مفعول به منصوب، والألف للإطلاق. وجملة: "فتاتان" ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة: "شبيهة" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تشبه البدرا" في محل رفع خبر المبتدأ "أخرى".

الشاهد فيه قوله: "فشبيهة هلالًا" حيث نصبت الصفة المشبهة "شبهة" "هلالًا" لأنها أعملت عمل فعلها، وهذا جائز خلافًا لجماعة من البصريين.

703- التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص**176**؛ وخزانة الأدب **8/ 169**؛ والدرر **5/ 272**؛ وشرح التصريح **2/ 68**؛ وشرح عمدة الحافظ ص**680**؛ وشرح المفصل **6/ 73**؛ والمقاصد النحوية **3/ 545**؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك **3/ 224**؛ وشرح ابن عقيل ص**425**؛ وشرح قطر الندى ص**275**؛ والمقرب **1/ 128**.

اللغة والمعنى: أتاني: بلغني مزقون: ج المزق، وهو صيغة مبالغة من مزق، تعني: كثير الهتك. العرض: موضع المدح والذم. جحاش: ج جحش، وهو صغير الحمار. الكرملين: اسم ماء في جبل طيئ. فديد: صوت الماشية.

يقول: بلغني أن هؤلاء الناس قد هتكوا عرضي، فلم أهتم لأقوالهم لأنهم بمثابة أصوات الجحاش التي ترد ماء الكرملين للشرب. =

(222/2)

وقوله "من الكامل":

704-

حذرٌ أمورًا لا تضير وآمن ... ما ليس منجيه من الأقدار

أنشده سيبويه، والقدح فيه من وضع الحاسدين، ومما استدل به سيبويه أيضًا على

= الإعراب: أتاني: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. أنهم: حرف مشبه بالفعل، و"هم": ضمير في محل نصب اسم "أن" مزقون: خبر "أن" مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. عرضي: مفعول به لاسم المبالغة "مزقون"، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. "جحاش": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الكرملين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. لها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. فديد: مبتدأ مرفوع. ويجوز اعتبار "جحاش" خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: "هم".

وجملة "أتاني أنهم ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية وجملة "أنهم ... " المؤولة بمصدر في محل رفع فاعل لـ"أتاني". وجملة "جحاش ... " الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية وجملة "لها فديد" الاسمية في محل نصب حال، أو في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: "مزقون عرضي" حيث أعمل جمع صبغة المبالغة، فنصب به المفعول به، وهو قوله: "عرضي".

704- التخريج: البيت لأبان اللاحقي في خزانة الأدب 8/ **169**؛ والمقاصد النحوية 3/ **543**؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 8/ **157**؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ **409**؛ وشرح المفصل 6/ **71**، **73**؛ والكتاب 1/ **113**؛ ولسان العرب 4/ **176** "حذر"؛ والمقتضب 2/ **116**.

اللغة: لا تضير: أي لا تضر.

المعنى: يصف الشاعر إنسانًا جاهلًا بقوله إنه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

الإعراب: "حذر": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". "أمور": مفعول به. "لا": نافية. "تضير": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "وآمن": الواو حرف عطف، "آمن": معطوف على "حذر" مرفوع. "ما": اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ"آمن". "ليس": فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: "هو". "منجيه": خبر "ليس" منصوب بالياء، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "من الأقدار": جار مجرور متعلقان بـ"منجيه".

وجملة: "حذر" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا تضير" في محل نصب نعت "أمورًا". وجملة: "ليس منجيه"؛ صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "حذر أمورًا" حيث عملت صيغة المبالغة "حذر" عمل فعلها، فنصبت مفعولًا به "أمورًا".

(223/2)

إعمال "فَعِلٍ" قول لبيد "من الكامل":

705-

أو مسحل شنجٌ عضادةَ سمحج ... بسراته ندب لها وكلوم

تنبيه: أفهم قوله "عن فاعل بديل" أن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي، وهو كذلك إلا ما ندر، وقال في التسهيل: وربما بُني "فعال"، و"مفعال"، و"فعيل"، و"فعول" من "أفعل"، يشير إلى قوله: "دراك" و"سأار" من "أدرك" و"أسأر" إذا أبقى في الكأس بقية، و"معطاء" و"مهوان" من "أعطي" و"أهان"، و"سميع" و"نذير" من أسمع" و"أنذر"، و"زهوق" من "أزهق". ا. هـ.

"اسم الفاعل المثنى والمجموع":

434-

وما سوى المفرد مثله جعل ... في الحكم والشروط حيثما عمل

"وما سوى المفرد" وهو المثنى والمجموع "مثله جعل" أي: جعل مثل المفرد "في

705- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص125؛ وخزانة الأدب 8/ 169؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 24؛ وشرح المفصل 6/ 72؛ ولسان العرب 3/ 293 "عضد"، 11/ 475 "عمل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 513؛ ولعمرو بن أحمر في الكتاب 1/ 112؛ وليس في ديوانه.

اللغة: المسحل: الحمار الوحشي. الشنج: الملازم. العضادة: الجنب. السمحج: أتان الوحش. السراة: أعلى الظهر. الندب: آثار الجروح الكلوم: الجروح.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي شبهها بحمار الوحش الملازم لأتانه التي ترمحه على ظهره فتحدث فيه خدوشًا وكلومًا

الإعراب: أو: حرف عطف. مسحل: معطوف على "مسدم" في البيت السابق مرفوع. شنج: نعت "مسحل" مرفوع. عضادة: مفعول به لـ"شنج" منصوب، وهو مضاف. سمحج: مضاف إليه مجرور. بسراته: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة.

ندب: مبتدأ مؤخر مرفوع. لها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"ندب". وكلوم: "الواو": حرف عطف و"كلوم": معطوف على "ندب" مرفوع.

وجملة "بسراته ندب ... ": في محل رفع نعت "مسحل".

الشاهد فيه قوله: "شنج عضادة سمحج" حيث عملت صيغة المبالغة "شنج" عمل اسم الفاعل فرفعت فاعلًا هو الضمير المستتر، ونصبت مفعولًا به "عضادة".

الحكم والشروط حينما عمل" فمن إعمال المثنى قوله "من الكامل":

والشاتمي عرضي ولم أشتمهما ... والناذرين إذا لم ألقهما دمي1

ومن إعمال المجموع قوله "من الرمل":

706-

ثم زادوا أنهم في قومهم ... غفرٌ ذنْبَهم غير فخر

وقوله "من الرجز":

707-

أوالفًا مكةَ من ورق الحمي

---

1 تقدم بالرقم 603.

706- التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص55؛ وخزانة الأدب 8/ 188؛ والدرر 5/ 274؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 68؛ وشرح التصريح 2/ 69؛ وشرح عمدة الحافظ ص682؛ وشرح المفصل 6/ 74، 75؛ والكتاب 1/ 113؛ والمقاصد النحوية 3/ 548؛ ونوادر أبي زيد ص10؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص357؛ وشرح ابن عقيل ص426؛ وهمع الهوامع 2/ 97.

شرح المفردات: الغفر: جر الغفور، وهو الذي يتغاضى عن الذنب، ويعفو عنه. الفخر: ج الفخور، وهو المعتد بنفسه، المتباهي.

المعنى: يقول: إنهم فضلًا عن فوتهم وقدرتهم يغفرون ذنوب المسيئين دون أن يتملكهم الغرور، ويصعف بهم التكبر.

الإعراب: "ثم": حرف عطف. "زادوا": فعل ماض، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. "أنهم" حرف مشبه بالفعل، و"هم": ضمير في محل نصب اسم "إن" "في قومهم": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من اسم "أن"، وهو مضاف، و"هم" ضمير في محل جر بالإضافة. "غفر": خبر "أن" مرفوع. "ذنبهم": مفعول به لـ"غفر"، وهو مضاف، و"هم" ضمير في محل جر بالإضافة. "غير" خبر ثان لـ"أن" مرفوع، وهو مضاف. "فخر": مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة: "زادوا" معطوفة على جملة سابقة. وجملة "أنهم غفر" في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: "غفر ذنبهم" حيث أعمل صيغة المبالغة "غفر" إعمال مفرده "غفور" الذي يعمل عمل فعله، فنصب المفعول "ذنب"، وقد اعتمدت صيغة المبالغة على مخبر عنه مذكور، وهو اسم "أن".

707- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 453؛ والدرر 3/ 49؛ والكتاب 1/

26، 110؛ ولسان العرب 15/ 293 "منى"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص51؛ والمحتسب 1/ 78؛ والمقاصد النحوية 3/ 554، 4/ 285؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 294؛ والإنصاف 2/ 519؛ والخصائص 3/ 153؛ والدرر 6/ 244؛ ورصف المباني ص178؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 721؛ وشرح التصريح 2/ 189؛ وشرح المفصل 6/ 75؛ وهمع الهوامع 1/ 181، 2/ 157. وقبله:

والقاطنات البيت غير الريم

اللغة: أوالفًا: أي التي تألف المكان وترضى العيش فيه. الورق: ج الورقاء، وهي الحمامة البيضاء. الحمى: الحمام. =

(225/2)

وقوله: "من الكامل":

708-

ممن حملن به وهن عواقد ... حُبُكَ النطاق فشب غير مهبل

ومنه {وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ} 1، "هل هن كاشفاتٌ ضرَّهُ"2.

= الإعراب: "أوالفًا": حال من "القاطنات" في البيت السابق. "مكة": مفعول به لـ"أوالفًا". "من ورق" جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "أوالفًا"، وهو مضاف. "الحمى": مضاف إليه.

الشاهد: قوله: "أوالفًا مكة" حيث عمل اسم الفاعل "أوالفًا" عمل فعله، فنصب مفعولًا به "مكة".

708- التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب 8/ 192، 193، 194؛ وشرح أشعار الهذليين ص1072؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص85؛ وشرح شواهد المغني 1/ 227، 2/ 963؛ وشرح المفصل 6/ 74؛ والشعر والشعراء 2/ 675؛ والكتاب 1/ 109؛ ولسان العرب 11/ 688 "هبل"؛ والمقاصد النحوية 3/ 558؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص356؛ ومغني اللبيب 2/ 686.

اللغة: حملن: الضمير يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر. الحبك: الطرائق. النطاق: الإزار، ما تشده المرأة في حقوها. شب: قوي وترعرع. المهبل: المدعو عليه بالهبل وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك.

المعنى: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودًا مرضيًا.

الإعراب: "ممن": "من": حرف جر، "من": اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. "حملن": فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل في محل رفع فاعل. "به": جار ومجرور متعلقان بالفعل "حملن". "وهن": "الواو": حالية، "هن": ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ "عواقد": خبر مرفوع الضمة الظاهرة. "حبك": مفعول به لاسم الفاعل عواقد منصوب بالفتحة "النطاق": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

"فشب": "الفاء": عاطفة، "شب": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل "هو". "غير": حال منصوب بالفتحة. "مهبل": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة "حملن": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "شب": معطوفة على السابقة لا محل لها من الإعراب. وجملة "هن عواقد": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "عواقد حبك" حيث نصب "حبك" على أنها مفعول به لجمع اسم الفاعل "عاقدة" التي تعمل عمل الفعل المضارع لأنها في معناه.

1 الأحزاب: 35.

2 الزمر: 38.

(226/2)

435-

وانصب بذي الإعمال تلوا، واخفض ... وهو لنصب ما سواه مقتضي

"وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض" بالإضافة، وقد قرئ بالوجهين {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} 1، {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} 2 "وهو لنصب ما سواه" أي ما سوى التلو "مقتضي"، نحو: "وجاعلُ الليلِ سكنًا"3 على تقدير حكاية الحال {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} 4 و"هذا معطي زيدٍ درهمًا، ومعلمُ بكرٍ عمرًا قائمًا".

تنبيهات: الأول: يتعين في تلو غير العامل الجر بالإضافة، كما أفهمه كلامه، وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقًا، نحو: "هذا معطي زيدٍ أمس درهمًا، ومعلمُ بكرٍ أمس خالدًا قائمًا"، والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر. وأجار السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام

وبالمنون، ويقوي ما ذهب إليه قولهم: "هو ظانٌّ زيدٍ أمس قائمًا"، فـ"قائمًا" يتعين نصبه بـ"ظان"؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي "ظان"، وذلك ممتنع؛ إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي "ظن"، وأيضًا فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر؛ لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني، فتعين النصب للضرورة.

الثاني: ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة، نحو: "هذا مكرمك"، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو: "الدرهمُ زيدٌ معطيكه"، وقد سبق بيانه في باب الإضافة.

الثالث: فهم من تقديمه النصب أنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل، وقال الكسائي: هما سواء، وقيل: الإضافة أولى للخفة.

---

1 الطلاق: 3.

2 الزمر: 38.

3 الأنعام: 96.

4 البقرة: 30.

(227/2)

436-

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ... كـ"مبتغي جاء ومالًا من نهض"

"واجرر أو انصب تابع الذي انخفض" بإضافة الوصف العامل إليه "كمبتغي جاه ومالًا" ومال "من نهض" فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله، ومنه قوله "من البسيط":

709-

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق

فـ"عبد": نصب عطفًا على محل "دينار" وهو اسم رجل. قال الناظم: ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله: فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة؟ قولان، ولو جر "عبد رب" لجاز.

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب، نحو: "وجاعلُ الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا"1 إذا لم يرد حكاية الحال، أي: وجعل الشمس والقمر حسبانًا.

709- التخريج: البيت لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًّا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب 8/ 215؛ ولجرير بن الخطفي، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية 3/ 513؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 256؛ والدرر 6/ 192؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 395؛ والكتاب 1/ 171؛ والمقتضب 4/ 151؛ وهمع الهوامع 2/ 145.

اللغة: ديار وعبد رب: رجلان.

الإعراب: "هل": حرف استفهام "أنت": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "باعث": خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. "دينار": مضاف إليه مجرور. "لحاجتنا": جار ومجرور متعلقان بـ"باعث"، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. "أو": حرف عطف. "عبد": معطوف على محل "دينار"، أو على إضمار فعل تقديره: "تبعث عبد"، وهو مضاف. "رب": مضاف إليه مجرور. "أخا": نعت "عبد"، أو عطف بيان، وهو مضاف. "عون": مضاف إليه مجرور. "بن": نعت "عون"، وهو مضاف "مخراق" مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله: "عبد رب" حيث نصب "عبد" حملًا على موضع "دينار".

1 الأنعام: 96.

(228/2)

"إعمال اسم المفعول":

437-

وكل ما قرر لاسم فاعل ... يُعطى اسم مفعول بلا تفاضل

438-

فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه كـ"المعطى كفافًا يكتفي"

"وكل ما قرر لاسم فاعل" من الشروط "يُعطى اسم مفعول" وهو: ما دل على الحدث ومفعوله "بلا تفاضل" فإن كان بـ"أل" عمل مطلقًا، وإلا اشترط الاعتماد، وأن يكون للحال أو الاستقبال، فإذا استوفى ذلك "فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه" وعمله:

فإن كان متعديًا لواحد رفعه بالنيابة، وإن كان متعديًا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدًا بالنيابة ونصب ما سواه؛ فالأول نحو: "زيد مضروبٌ أبوه"، فـ"زيد": مبتدأ، و"مضروب": خبره، وأبوه: رفع بالنيابة. والثاني "كالمعطى كفافًا يكتفي" فالمعطى: مبتدأ، و"أل" فيه موصول صلته "معطى، وفيه ضمير يعود إلى "أل" مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول، و"كفافًا": المفعول الثاني، و"يكتفي": خبر المبتدأ. والثالث، نحو: "زيد معلمٌ أبوه عمرًا قائمًا"، فـ"زيد": مبتدأ، و"معلم": خبره، و"أبوه": رفع بالنيابة وهو المفعول الأول، و"عمرًا" المفعول الثاني، و"قائمًا" الثالث.

"إضافة اسم المفعول":

439-

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ... معنى، كـ"محمودُ المقاصدِ الورع"

"وقد يضاف ذا" أي اسم المفعول "إلى اسم مرتفع"به "معنى بعد تحويل الإسناد عنه

(229/2)

إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به "كمحمودُ المقاصدِ الورع" أصله: الورعُ محمودةٌ مقاصدُهُ، فـ"مقاصده": رفع بـ"محمودة" على النيابة، فحول إلى "الورع محمود المقاصد" بالنصب على ما ذكر، ثم حول إلى "محمود المقاصد" بالجر.

"الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول":

تنبيه: اقتضى كلامه شيئين: الأول: انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه، كما أشار إليه بقوله: "وقد يضاف ذا"، وفي ذلك تفصيل؛ وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد، وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: "زيدٌ قائمُ الأب" -برفع "الأب" ونصبه وجره- على حد "حسن الوجه"، وإن كان متعديًا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقًا للفارسي، والجمهور على المنع، وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصارًا جاز وإلا فلا؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه، كقوله "من البسيط":

710-

ما الراحمُ القلبِ ظلامًا وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

710- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 294؛ والمقاصد النحوية 3/ 618؛

وهمع الهوامع 2/ 101.

اللغة: الراحم: العطوف والرءوف. الكريم: السخي. مناع: الذي يحرم.

المعنى: يقول: إن من كانت شيمته الرحمة والرأفة بالناس لا يظلمهم وإن ظلموه، أو أساءوا إليه، وكذلك من كان سيخًا، لا يمنع عطاءه عن الناس، أو يحرمهم وإن هم حرموه.

الإعراب: ما: نافية تعمل عمل "ليس". الراحم: اسم "ما" مرفوع، وهو مضاف. "القلب": مضاف إليه مجرور. ظلامًا: خبر "ما" منصوب. وإن "الواو": حرف عطف، "إن": حرف شرط جازم. ظلما: فعل ماضٍ للمجهول، وهو فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هو"، وجواب الشرط محذوف. ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. الكريم: معطوف على "الراحم" مرفوع على أنه اسم "ما". بمناع: "الباء": حرف جر زائد، و"مناع": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خبر "ما". وإن: "الواو": حرف عطف، و"إن": حرف شرط جازم. حرما: فعل ماض للمجهول، وهو فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة "ما الراحم ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ظلمًا": في محل جزم فعل الشرط، وجملة "حرما" في محل جزم فعل الشرط.

الشاهد فيه قوله: "الراحم القلب" حيث أضاف اسم الفاعل "الراحم" إلى فاعله "القلب"، وأصل الكلام: "ما الراحم قلبُهُ"، وحذف المفعول رغم كونه مأخوذ من فعل متعد، لكنه حذف المفعول اقتصارا لعدم تعلق غرض المتكلم ببيان من وقعت عليه الرحمة، وفي هذا الحال يكون اسم الفاعل بمثابة ما أخذ من فعل لازم، فأشبه الصفة المشبهة، وأخذ حكمها فأضيف إلى فاعله.

(230/2)

وإن كان متعديًا لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. قال بعضهم: بلا خلاف.

الثاني: اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر، وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب، وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي.

"إلحاق اسم الفاعل بالصفة المشبهة":

خاتمة: إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي، وهو أن

يكون من الثلاثي على وزن "مفعول"، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول، فإن حول عن ذلك إلى "فعيل" ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز، فلا يقال: "مررت برجل كحيل عينه"، ولا "قتيل أبيه"، وقد أجازه ابن عصفور، ويحتاج إلى السماع، والله أعلم.

(231/2)

أبنية المصادر:

440-

فعل قياس مصدر المعدى ... من ذي ثلاثة، ك"رد ردا"

"فعل" بفتح الفاء وإسكان العين "قيام مصدر المعدي من ذي ثلاثة" سواء كان مفتوح العين "كرد ردا" و"أكل أكلًا"، و"ضرب ضربًا"، أو مكسورها ك"فهم فهمًا"، و"أمن أمنًا"، و"شرب شربًا" و"لقم لقمًا". والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش.

تنبيه: اشترط في التسهيل لكون فعل قياسًا في مصدر "فَعِلَ" المكسور العين أن يفهم عملًا بالفم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش، بل أطلقا كما هنا.

441-

وفعل اللازم بابه فعل ... كفرحٍ، وكجوًى، وكشلل

"وفَعِلَ" المكسور العين "اللازم بابه فعل" بفتح الفاء والعين -قياسًا، سواء كان صحيحًا أو معتلًّا أو مضاعفًا "كفَرَحِ وكجوًى وكشَلَل" مصادر "فَرِحَ زيدٌ"، و"جَوِيَ عمرٌو"، و"شَلَّت يدُه"، والأصل: شَلِلَتْ.

ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة، نحو: "سَمِرَ سُمْرَة" و"شهب شهبة"، و"كهب كهبة"، والكهبة: لون بين الزرقة والحمرة.

واستثنى في التوضيح ما دل على حرفه أو ولاية قال: فقياسه "الفِعَالة"، ومثل للثاني فقال: كوَلِيَ عليهم وِلاية. ولم يمثل للأول، وفيما قاله نظر؛ فإن ذلك إنما هو معروف في

(232/2)

"فَعَلَ" المفتوح العين، وأما ولي عليهم ولاية فنادر.

442-

وفَعَلَ اللازم مثل قعدا ... له فُعُول باطراد، كغدا

443-

ما لم يكن مستوجبا: فِعالا ... أو فَعَلانًا -فادر- أو فُعَالًا

444-

فأول لذي امتناع كأبي، ... والثان للذي اقتضى تقلبا

445-

للدا فُعَال أو لصوت، وشمل ... سيرا وصوتًا الفَعِيل كصهل

"وفَعَل" المفتوح العين "اللازم مثل قعدا له فعول باطراد" معتلًّا كان "كغدا" غدوًّا، وسما سموًّا، أو صحيحًا كـ"قعد قعودًا"، و"جلس جلوسًا" "ما لم يكن مستوجبًا فِعالًا" بكسر الفاء "أو فَعَلانًا" بفتح الفاء والعين "فادر أو فُعَالًا" بضم الفاء، أو "فَعِيلًا".

"فأول" من هذه الأربعة -وهو "فِعال" بكسر الفاء- لذي امتناع: أي: مقيس فيما دل على امتناع "كأبى" إباء، و"نفر نفارًا"، و"جمح جماحًا"، و"شرد شرادًا"، و"أبق إباقًا".

"والثان" منها -وهو "فَعَلان"، بتحريك العين- "للذي اقتضى تقلبًا" نحو: "جال جولانا"، و"طاف طوفانًا" و"غلت القدر غليانًا".

"للدا فعال أو لصوت" أي: يطرد الثالث -وهو "فُعَال"، بضم الفاء- في نوعين: الأول: ما دل على داء أي مرض، نحو: "سَعَلَ سُعَالًا"، و"زُكِمَ زكامًا"، و"مَشَى بطنه مشاء"، والثاني: ما دل على صوت، نحو: "صَرَخ صراخًا"، و"نَبَح نباحًا" و"عَوَى عواء".

"وشمل سيرًا وصوتًا" الوزن الرابع وهو "الفعيل كصَهَل" صَهِيلًا، و"نهق نهيقًا"، و"رحل رحيلًا"، و"ذمل ذميلًا".

تنبيهان: الأول: قد يجتمع "فَعِيل" و"فُعال"، نحو: "نعب الغراب نَعيبًا ونُعابًا"، و"نعق الراعي نعيقًا ونعاقًا" و"أزت القدر أزيزًا وأزازًا". وقد ينفرد "فَعِيل"، نحو: "صهل الفرس صهيلًا"، و"صخد الصرد صخيدًا". وقد ينفرد "فُعَال"، نحو: "بغم الظبي بغامًا"، و"ضبح الثعلب ضباحًا"، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء.

الثاني: يستثنى أيضًا منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره "فِعَالة"،

نحو: "تجر تجارة"، و"خاط خياطة"، و"سفر بينهم سفارة"، و "أمر إمارة". وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع.

-446

فُعُولة فَعَالة لفَعُلا ... كسهل الأمر، وزيد جزلا

"فعولة فعالة لفعلا" بضم العين قياسًا "كسَهُل الأمر" سُهُولة، و"عذب الشيء عذوبة"، و"ملح ملوحة" "وزيد جزلًا" جزوالة، و"فصح فصاحة"، و"ظرف ظرافة".

-447

وما أتى مخالفًا لما مضى ... فبابه النقل، كسخط ورضى

"وما أتى" من أبنية مصادر الثلاثي "مخالفًا لما مضى فبابه النقل" لا القياس "كسُخط ورِضى" بضم السين وكر الراء، وحُزن وبُخل -بضم أولهما- مما قياسه فَعَل بفتحتين، وكجحود وشكور وركوب -بضمتين- مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين، وكموت وفوز ومشي -بفتح الفاء وسكون العين- مما قياسه "فُعُول" بضمتين، وكعظم وكبر مما قياسه فُعُولة، وك"حُسن وقُبح مما قياسه "فَعَالة".

تنبيه: ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر "فعل" بضم العين ك"حَسُن"، وهو خلاف ما قاله سيبويه.

-448

وغير ذي ثلاثة مقيس ... مصدره كقدس التقديس

-449

وزكه تزكية، وأجملا ... إجمال من تجملا تجملا

-450

واستعذ استعاذة، ثم أقم ... إقامة، وغالبًا ذا التا لزم

-451

وما يلي الآخر مد وافتحا ... مع كسر تلو الثان مما افتتحا

-452

بهمز وصل: كاصطفى، وضم ما ... يربع في أمثال قد تلملما

"وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره" أي: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل "كقدس التقديس"، وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه "تفعلة": قليلًا في نحو: "جرب تجربة"، وغالبًا في ما لامه همزة

نحو: "جزأ تجزئة"، و"وطأ توطئة"، و"نبأ تنبئه"، وجاء أيضًا على الأصل، ووجوبًا في المعتل، نحو: غطه تغطية "وزكه تزكية" وهي تنزي دلوها تنزيه. وأما قوله "من الرجز":

711-

باتت تنزي دلوها تنزيا ... "كما تنزي شهلة صبيا"

فضرورة. وأشار بقوله:

.............."وأجملا ... إجمال من تجملا تجملًا"

"واستعذ استعاذة ثم أقم ... إقامة وغالبًا ذا التا لزم"

"وما يلي الآخر مد وافتحا ... مع كسر تلو الثان مما افتتحا"

"بهمز وصل كاصطفى"

إلى أن قياس "أفعل" إذا كان صحيح العين "الإفعال" نحو: "أجمل إجمالًا"، و"أكرم إكرامًا"، و"أحسن إحسانًا"، وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفًا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء، كما في "أقام إقامة"، و"أعان إعانة"،

711- التخريج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 288؛ والخصائص 2/ 302؛ وشرح التصريح 2/ 76؛ وشرح شواهد الشافية ص67؛ وشرح ابن عقيل ص433؛ 435؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 165؛ وشرح المفصل 6/ 58؛ ولسان العرب 11/ 373 "شهل"، 15/ 320 "نزا"؛ والمقاصد النحوية 3/ 571؛ والمقرب 2/ 134؛ والمنصف 2/ 195.

شرح المفردات: تنزي: توثب، تحرك. الشهلة: العجوز.

المعنى: يقول: إنها تحرك دلوها لاستخراج الماء تحريكًا ضعيفًا شبيهًا بتحريم المرأة العجوز لصبي ترقصه.

الإعراب: "باتت": فعل ماض ناقص، و"التاء":ضمير متصل في محل رفع اسمه. "تنزي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". "دلوها": مفعول به، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. "تنزيا": مفعول مطلق منصوب.

"كما": اسم بمعنى "مثل" مبني في محل نصب مفعول مطلق، و"ما": مصدرية. "تنزي": فعل مضارع مرفوع. "شهلة": فاعل مرفوع "صبيا": مفعول به منصوب.

وجملة: "باتت تنزي ... " بحسب ما قبلها. وجملة "تنزي دلوها" في محل نصب خبر "باتت" وجملة: "تنزي شهلة" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "تنزيًا" حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن "فعّل" المعتل اللام على "تفعيل" كما يجيء في الصحيح اللام، وهذا شاذ، وقياسه: "تفعلة"، نحو: "تسمية"، و"ترضية".

(235/2)

و"أبان إبانة"، والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله: "وغالبًا ذا التا لزم" وقد تحذف، نحو: {وَإِقَامَ الصَّلاةِ} 1 ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم: "أراه إراء"، و"أجاب إجابًا".

وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه: أي ثالثه، وأن يمد مفتوحًا ما يليه الآخر. أي: ما قبل آخره، كما أشار إليه بقوله: "وما يلي الآخر إلخ" أي: وما يليه الآخر، نحو: "اصطفى اصطفاء"، و"انطلق انطلاقًا"، و"استخرج استخراجًا".

فإن كان "استفعل" معتل العين فعل به ما فعل بمصدر "أفعل" المعتل العين، نحو: "استعاذ استعاذة"، و"استقام استقامة".

ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله "تفاعل" أو "تفعل"، نحو: "أطاير"، و"اطير" أصلهما: "تطاير"، و"تطير" فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف.

وقياس ما كان على "تفعل": "التفعل"، نحو: "تجمل تجملًا"، و"تعلم تعلمًا"، و"تكرم تكرمًا"، "وضم ما يربع" أي: يقع رابعًا "في أمثال قد تلملما" صحيح اللام مما في أوله تاء المطاوعة وشبهها، سواء كان من باب "تفعل" كما مر، أو من باب "تفاعل"، نحو: "تقاتل تقاتلًا"، و"تخاصم تخاصمًا"، أو من باب "تفعلل"، نحو: "تلملم تلملمًا"، و"تدحرج تدحرجًا"، أو ملحقًا به، نحو: "تبيطر تبيطرًا" و"تجلبب تجلببًا". فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء، نحو: "تدلى تدليًا"، و"تدانى تدانيًا" و"تسلقى تسلقيًا".

453-

فعلال أو فعللة لفعللا، ... واجعل مقيسًا ثانيًا لا أولا

"فعلال أو فعللة لفعللا" وما ألحق به، نحو: "دحرج دحراجًا ودحرجة"، و"حوقل حيقالًا

وحوقلة"، ومعنى حوقل: كبر وضعف عن الجماع "واجعل مقيسًا" من "فعلال" و"فعلله"، "ثانيًا لا أولًا" وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل.
تنبيه: يجوز في المضاعف من "فعلال"، نحو: "الزلزال"، و"القلقال" فتح أوله

---

1 البقرة: 177.

(236/2)

وكسره، وليس في العربية "فعلال" بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل، وإنما فتح تشبيهًا بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتلقاء بالكسر. والتفعال كله بالفتح إلا هذين، على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما. موضع المصدر. وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن "الزلزال" بالكسر المصدر وبالفتح الاسم، وكذلك "القعقاع" بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر، و"الوسواس" بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر، وأجاز قوم أن يكونوا مصدرين.

454-

لِفَاعَلَ: الفِعال، والمُفَاعلة، ... وغير ما مر السماع عادله

"لفاعل الفعال والمفاعلة"، نحو: "خاصم خصامًا ومخاصمة"، و"عاقب عقابًا ومعاقبة"، لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو: "ياسر مياسرة"، و"يامن ميامنة"، وشد "ياومه يوامًا" لا مياومة.

شرح الأشموني

"وغير ما مر السماع عادله" أي: كان له عديلًا، فلا يقدم عليه إلا بسماع، نحو: "كذب كذابًا"، وهي "تنزي دلوها تنزيًا"، و"أجاب إجابًا"، و"تحمل تحمالًا"، و"اطمأن طمأنينة"، و"تراموا رميًا"، و"قهقر قهقرى"، و"قرفص قرفصاء"، و"قاتل قيتالًا".

تنبيه: يجيء المصدر على زنة اسم المفعول: في الثلاثي قليلًا، نحو: "جلد جلدًا ومجلودًا" وقوله "من الكامل":

712-

"حتى إذا" لم يتركوا لعظامه ... لحمًا ولا لفؤاده معقولًا

712- التخريج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص236؛ وسمط اللآلي ص266.

المعنى: يقول: إنهم لظلمهم وقسوة قلوبهم راحوا يضربونه ضربًا مبرحًا حتى أزالوا لحمه عن عظمه وتركوه فؤادًا بلا عقل.
الإعراب: حتى: ابتدائية. إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يتركوا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و"الواو": ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. لعظامه: جار ومجرور متعلقان بـ"يتركوا"، وهو مضاف، "والهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. لحمًا: مفعول به منصوب. ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا": زوائدة لتأكيد النفي. لفؤاده: جار ومجرور معطوف على "لعظامه". معقولًا: معطوف على "لحمًا" منصوب. =

(237/2)

وفي غيره كثيرًا. ومنه قوله "من الطويل":

713-

"وقد ذقتمونا مرة بعد مرة" ... وعلم بيان المرء عند المجرب

أي عند التجربة، وقوله "من الطويل":

714-

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلًا ... "وأنجو إذا عم الجبان من الكرب"

= وجملة "حتى إذا لم يتركوا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لم يتركوا": في محل جر بالإضافة.
الشاهد فيه قوله: "معقولًا" حيث جاء على وزن "مفعول"، وقد أنكر سيبويه أن يأتي المصدر من الفعل الثلاثي على زنة اسم المفعول في حين أن غيره أثبت ذلك، وأعطوا أمثلة منها: "المجلود بمعنى "الجلد"، و"الميسور" بمعنى "اليسر" فـ"المعقول" مصدر "عقل يعقل عقلًا ومعقولًا" كما قال ابن منظور. أما سيبويه فقال: هو صفة، والمصدر لا يأتي على وزن "مفعول" ألبتة، ويتأول "المعقول" فيقول: كأنه عقل له شيء.
713- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح المفصل 6/ 50.
اللغة: ذقتمونا: أي رأيتم بأسنا وقوتنا. البيان: الكشف.
المعنى: يقول: لقد رأيتم بأسنا وقوتنا مرارًا، وبالتجربة والاختبار يقف الإنسان على حقيقة الأمور، ويكشف مكنوناتها.

الإعراب: وقد: "الواو": بحسب ما قبلها، و"قد": حرف تحقيق. ذقتمونا: فعل ماض، و"التاء" ضمير في محل رفع فاعل، و"الميم": لجمع الذكور، و"نا": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. مرة: ظرف زمان متعلق بـ"ذقتم" بعد: ظرف زمان متعلق بـ"ذقتم"، وهو مضاف. مرة: مضاف إليه مجرور. وعلم: "الواو": استئنافية، "علم": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. بيان: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. المرء: مضاف إليه مجرور. عند: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف. المجرب: مضاف إليه مجرور.

وجملة "قد ذقتمونا": بحسب ما قبلها. وجملة "علم بيان المرء ... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "المجرب" حيث ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر، أي "التجربة"، وهذا جائز.

714- التخريج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص**184**؛ ولسان العرب **11**/ **549** "قتل"؛ ولوالده مالك بن أبي كعب في حماسة البحتري ص**42**؛ وشرح المفصل **6**/ **55**؛ والكتاب **4**/ **96**؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر **1**/ **291**؛ وأمالي ابن الحاجب ص**375**؛ والخصائص **1**/ **367**، **2**/ **304**؛ والمحتسب **2**/ **64**؛ والمقتضب **1**/ **75**.

اللغة: أقاتل: أحارب. المقاتَل: القتال. غم: حزن. الكرب: الحزن.

المعنى: يصف الشاعر حسن تصرفه في المعارك، فإنه يخوضها بشجاعة، مغالبًا الأقران، حتى إذا ما =

(238/2)

أي: قتالًا، وقوله "من الكامل":

أظلوم إن مصابكم رجلًا ... أهدى السلام تحية ظلم**1**

أي: إصابتكم، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو: "فلج فالجًا"، وقوله "من الوافر":

715-

كفى بالنأي من أسماء كاف ... "وليس لحبها إذ طال شاف"

= رأي أن ترك المعركة أحزم والفرار أحكم نفض يده منها غير خوار العزيمة، وهذا وقت يأخذ الخوف فيه الجبان، فلا يتمكن من الفرار فيقع في قبضة عدوه.

الإعراب: أقاتل: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا".

حتى: حرف غاية وجر. لا: حرف نفي. أرى: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". لي: جار ومجرور متعلقان بـ"أرى". مقاتلًا: مفعول به منصوب. وأنجو: "الواو": حرف عطف، "أنجو": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه.

غم: فعل ماضٍ للمجهول. الجبان: نائب فاعل مرفوع. من الكرب: جار ومجرور متعلقان بـ"غم".

وجملة "أقاتل": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول في محل جر بحرف الجر، والجار، والمجرور متعلقان بـ"أقاتل". وجملة "أنجو ... ": معطوفة على جملة "أقاتل". وجملة "غم الجبان": في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "مقاتلًا" حيث جاء على زنة اسم المفعول من "قاتل"، وهو مصدر معناه: "القتال"، وهذا جائز.

1 تقدم بالرقم 684.

715- التخريج: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص142؛ وخزانة الأدب 4/ 439؛ 10/ 477، 482؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص294؛ ولأبي حية النميري في لسان العرب 15/ 295 "قفا"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 48، 112؛ وتخليص الشواهد ص299؛ وخزانة الأدب 3/ 443، 6/ 397؛ والخصائص 2/ 268؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص970؛ وشرح المفصل 6/ 51، 10/ 103؛ والصاحبي في فقه اللغة ص35؛ والمقتضب 4/ 22؛ والمنصف 2/ 115.

اللغة: النأي: البعد. أسماء: اسم امرأة.

المعنى: يقول: إن بعدها يكفيه كل بلاء، ولا يستطيع أن يجد لنفسه شفاء.

الإعراب: كفى: فعل ماض. بالنأي: "الباء": حرف جر زائد، و"النأي": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه فاعل "كفى". من أسماء: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "النأي". كاف: مفعول مطلق. وليس: "الواو": استئنافية، "ليس": فعل ماض ناقص. لحبها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "ليس"، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. إذ: ظرف في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ"شاف". طال: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هو". شاف: اسم "ليس" مرفوع.

وجملة "كفى ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ليس لحبها": استئنافية لا

محل لها من الإعراب. وجملة "طال" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "كاف" حيث وردت مصدرًا على زنة اسم الفاعل من الثلاثي.

أي: كفاية. ونحو: {فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَة} 1، أي: بالطغيان {فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَة} 2، أي: بقاء.

455-

وفَعْلَة لمرة كجَلْسَه ... وفِعْلَة لهيئة كجِلْسَه

"وفَعلة" بالفتح "لمرة كجَلْسَه" ومشية وضربه "وفِعلة" بالكسر "لهيئة كجِلْسَة" ومشية وضربة.

تنبيه: محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على "فَعله" بالفتح، نحو: "رحمة"، أو "فِعلة" بالكسر، نحو: "ذربة"، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف، نحو: "رَحمة واحدة"، و "ذِربة عظيمة".

456-

في غير ذي الثلاث بالتا المره ... وشذ فيه هيئة كالخمره

"في غير ذي الثلاث بالتا المره"، نحو: "انطلق انطلاقه"، و"استخرج استخراجة" فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف ك"إقامة واحدة"، و"استقامة واحدة، "وشذ فيه هيئة كالخمره" من اختمر، والعمة من تعمم، والنقبة من انتقب.

خاتمة: يصاغ من الثلاثي "مفعل"؛ فتفتح عينه مرادًا به المصدر أو الزمان أو المكان: إن اعتلت لامه مطلقًا، نحو: "مرمى ومغزى وموقى"، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه، نحو: "مقتل ومذهب"، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر، نحو: مضرب، وكسرت في المراد به الزمان أو المكان، نحو: مضرب، وتكسر مطلقًا عند غير طيئ فيما صحت

---

1 الحاقة: 5.

2 الحاقة: 8.

لامه وفاؤه واو، نحو: مورد وموقف وموئل، وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل.

ويعامل غيرالثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك، فمن أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان، ومنه: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا} 1، {وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} 2، وقوله "من البسيط":

716-

الحمد لله ممسانا ومصبحنا ... "بالخير صبحنا ربي ومسانا"

---

1 هود: 41.

2 سبأ: 19.

716- التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص62؛ وإصلاح المنطق ص166؛ والأغاني 4/ 132؛ وخزانة الأدب 1/ 248، 249؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 392؛ وشرح المفصل 6/ 53؛ والكتاب 4/ 95؛ ولسان العرب 15/ 280 "مسا"؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 6/ 50.

اللغة: الممسى: الإمساء، أي الدخول في المساء. والمصبح: الإصباح، أي وقت الصباح.

الإعراب: الحمد: مبتدأ مرفوع. لله: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. ممسانا: ظرف زمان منصوب متعلق بـ"الحمد" أو بالخبر المحذوف، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ومصبحنا: "الواو": حرف عطف، و"مصبحنا": معطوف على "ممسانا"، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. بالخير: جار ومجرور متعلقان بـ"صبح". صبحنا: فعل ماض، و"نا": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. ربي: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ومسانا: "الواو": حرف عطف، و"مسانا": فعل ماض، و"نا": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو".

وجملة "الحمد لله": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "الخير صبحنا": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "مسانا": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "ممسانا ومصبحنا" حيث ورد الاسمان دالين على زمان الحدث بمعنى الإمساء والإصباح، وهما على وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد. وقد يكونان دالين على مصدرين أو موضعين للإمساء والإصباح، فيكونان اسمين للمكان.

(241/2)

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها:

"صيغ الثلاثي اللازم":

457-

كفاعل صغ اسم فاعل: إذا ... من ذي ثلاثة يكون، كغذا

"كفاعل صغ اسم فاعل إذا ... من ذي ثلاثة يكون"

لازمًا "كغذا" الوادي -بمعجمتين مفتوح العين- بمعنى: سال، فيقال: غذا الماء فهو غاذ، وذهب زيد فهو ذاهب، وسلم فهو سالم، وفره الفرس فهو فاره، أو متعديًا، نحو: ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب.

458-

وهو قليل في فَعُلْتُ وفَعِل ... غير معدي، بل قياسه فَعِل

459-

وأَفْعَل، فَعْلان، نحو أشر، ... ونحو صديان، ونحو الأجهر

"وهو قليل في فعلت" بضم العين كطهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفره فهو فاره "و" في "فَعِل" بكسرها "غير معدى"، نحو: سلم فهو سالم "بل قياسه" أي: قياس فعل اللازم المكسور العين "فَعِل" بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض "وأفْعَل" في الألوان والخلق، و"فَعْلان" فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن، "نحو أشر" وبطر وفرح "ونحو صديان" وريان وعطشان "ونحو الأجهر" والأحمر، ومما شذ فيه مريض وكهل.

(242/2)

460-

وفَعْل أولى، وفَعِيل بفَعُل ... كالضخم والجميل والفِعْل جميل

461-

وأَفْعَل فيه قليل وفَعَل، ... وبسوى الفاعل قد يغنى فَعَل

"وفَعْل" بفتح الفاء وسكون العين "أولى وفَعِيل بفَعُل" مضموم العين "كالضخم" والسهم "والجميل" والظريف "والفعل" لهذه ضخم وشهم و"جمل" وظرف "وأفعل فيه قليل وفَعَل" بفتحتين، وفَعَال بالفتح، وفُعَال بالضم، وفُِعْل بضمتين، وفعل بكسر الفاء

أو ضمها، وفُعَّال، فَعُول، وفِعِل بكسرتين: كحرش فهو أحرش1؛ وخطب فهو أخطب إذا أحمر إلى الكدرة2، ونحو: بَطُلَ فهو بَطَل، وحَسُن فهو حَسَن، ونحو: جَبُن فهو جبان، وشجع فهو شجاع، ونحو: جَنُب فهو جُنُب، ونحو: عَفُر فهو عِفْر، أي: شجاع ماكر، ونحو: غَمُر فهو غُمْر: أي لم يجرب الأمور، ونحو: وضوء فهو وضاء أي وضيء، ونحو، حصرت فهي حصور: أي ضاق مجرى لبنها، ونحو: خَشُن فهو خِشن.

تنبيه: جميع هذه صفات مشبهة، إلا فاعلًا كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ك"طاهر القلب"، و"شاحط الدار"، أي: بعيدها، فهو صفة مشبهة أيضًا.

"وبسوى الفاعل قد يغنى فعل" أي: وقد يستغنى عن وزن "فاعل" من "فعل" بالفتح بغيره: كشيخ وأشيب وطيب وعفيف.

صيغ غير الثلاثي":

-462

وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث كالمواصل

-463

مع كسر متلو الأخير مطلقًا ... وضم ميم زائد قد سبقا

-464

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثل المنتظر

---

1 الأحرش: الخشن.

2 الكدرة: أحمرار ضارب إلى السواد.

أي: يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الأخير مطلقًا، أي: سواء كان مكسورًا في المضارع كمنطلق ومستخرج، أو مفتوحًا كمتعلم ومتدحرج.

"وإن فتحت منه" أي من هذا "ما كان انكسر" وهو ما قبل الأخير "صار اسم مفعول كمثل المنتظر" والمستخرج.

-465

وفي اسم مفعول الثلاثي أطرد ... زنة مفعول كآت من قصد

يقصد، فإنه مقصود، وآت من ضرب مضروب، ومن مر ممرور به، ومنه مبيع ومقول ومرمي، إلا أنها غيرت.

تنبيه: مراده بالثلاثي المتصرف.

"نيابة "فعيل" عن "مفعول":

466-

وناب نقلًا عنه ذو فعيل ... نحو فتاة أو فتى كحيل

"وناب نقلًا عنه" أي عن مفعول "ذو فعيل" مستويًا فيه المذكر والمؤنث "نحو فتاة أو فتى كحيل" أو جريح أو قتيل.

تنبيه: مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط. قال في التسهيل: وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة: فِعْل كذِبْح1، وفَعَل كقَنَص2، وفُعْله كغُرفة3، وبكثرة فَعِيل. ا. هـ.

---

1 الذِّبح: اسم لما ذبح من الحيوان أو أعد للذبح.

2 القنص: الذي يقتنص.

3 الغرفة: ما يغترف باليد أو نحوها.

(244/2)

"مجيء "فعيل" بمعنى "مفعول":

خاتمة: قال الشارح: ومجيء "فعيل" بمعنى "مفعول" كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع، وفي التسهيل: ليس مقيسًا خلافًا لبعضهم، فنص على الخلاف، وفي شرحه: "وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له "فعيل" بمعى "فاعل"، نحو: "قَدَر" و"رَحِم"، لقولهم: قدير، ورحيم. والله أعلم.

(245/2)

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

467-

"صفة استحسن جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل"

أي: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأنه إن كان لازمًا وقصد ثبوت معناه صار منها، وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعديًا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه، فلا استحسان.

تنبيهان: الأول: إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصول، فلم يبق فاعلًا إلا من جهة المعنى.

الثاني: وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل: أنها تدل على حدث ومن قام به، وأنها تؤنث وتثنى وتجمع، ولذلك حملت عليه في العمل.

وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة، وعرفها بقوله: "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث".

وقد يقال: إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى، لا على العلم بكونها صفة مشبهة، فلا دور، أو أن قوله: "المشبهة اسم الفاعل" مبتدأ، وقوله: "صفة استحسن إلى آخره" خبر، وقوله:

(246/2)

-468

وصوغها من لازم لحاضر ... كطاهر القلب جميل الظاهر

"وصوغها من لازم لحاضر" إلى آخره: عطف عليه لتمام التعريف: أي: ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسًا إلا من فعل لازم كطاهر من طهر، وجميل من جمل، وحَسَن من حَسُن، وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم، ومن المتعدي كضارب، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، بخلافه كما عرفت، وأنها لا تلزم الجري على المضارع، بخلافه، بل قد تكون جارية عليه "كطاهر القلب" وضامر البطن، ومستقيم الحال، ومعتدل القامة، وقد لا تكون، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي، كحسن الوجه، و"جميل الظاهر" وسبط العظام، وأسود الشعر.

469-

وعمل اسم فاعل المعدى ... لها، على الحد الذي قد حدا

"وعمل اسم فاعل المعدى" لواحد "لها" أي ثابت لها "على الحد الذي قد حدا" له في بابه: من وجوب الاعتماد على ما ذكر.

تنبيه: ليس كونها بمعنى الحال شرطًا في عملها؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

والاعتماد واقتضاء الحال ... شرطان في تصحيح ذا الإعمال

ا. هـ.

470-

وسبق ما تعمل فيه مجتنب ... وكونه ذا سببية وجب

"وسبق ما تعمل فيه مجتنب" بخلاف اسم الفاعل أيضًا، ومن ثم صح النصب، في

نحو: "زيدًا أنا ضاربه"، وامتنع في نحو: "وجه الأب زيد حسنه" "وكونه ذا سببية وجب"، أي: ويجب في معمولها أن يكون سببًا، أي: متصلًا بضمير الموصوف لفظًا، نحو: "حسن وجهه"، أو معنى نحو: "حسن الوجه" أي: منه. وقيل: أل خلف عن المضاف إليه، ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت.

تنبيهات: الأول: قول الشارح إن جواز نحو: "زيد بك فرح" مبطل لعموم قوله: "إن المعمول لا يكون إلا سببًا مؤخرًا" مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل.

الثاني: ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرًا بارزًا متصلًا، كقوله "من الخفيف":

717-

حسن الوجه طلقه أنت في السلـ ... ـم وفي الحرب كالح مكفهر

فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي؛ فإنها لا تعمل فيه.

الثالث: يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعًا: فيكون موصولًا، كقوله "من الطويل":

718-

أسيلات أبدان دقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليه المآزر

717- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 633.
اللغة: طلق الوجه: سمح الوجه، ضاحكه ومنبسطه. السلم: ضد الحرب. كالح: عابس.
مكفهر: عابس.
المعنى: يقول: إن ممدوحه مشرق الوجه كريم وقت السلم، ومقطب الجبين عابسه في أيام الحرب.
الإعراب: حسن: خبر مقدم للمبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الوجه: مضاف إليه مجرور.
طلقه: خبر ثان للمبتدأ، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. أنت:
مبتدأ مؤخر. في السلم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال صاحبه "أنت". وفي
الحرب: جار ومجرور معطوف على "في السلم" كالح: معطوف على "حسن" مرفوع.
مكفهر: معطوف على "كالح" بحرف عطف مقدر، أو توكيد لفظي لـ"مكفهر" مرفوع.
الشاهد فيه قوله: "طلقه" حيث عملت الصفة المشبهة "طلق" في الضمير البارز المتصل الواقع مضافًا إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.
718- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية 3/ 629؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 86. =

(248/2)

وموصوفًا يشبهه، كقوله "من الطويل":

719-

أزور امرأ جمًّا نوالٌ أعدَّه ... لمن أمه مستكفيًا أزمة الدهر

والشاهد في "جما نوال"، ومضافًا إلى أحدهما، كقوله "من البسيط":

720-

فعجتها قبل الأخيار منزلة ... والطيبي كلِّ ما التاثَتْ به الأزرُ

= اللغة: بدن أسيل: بدن طويل. دقيق الخصر: نحيفه. الوثيرة: اللينة.
الإعراب: أسيلات: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هن"، وهو مضاف. أبدان: مضاف إليه مجرور. دقاق: خبر للمبتدأ مرفوع. خصورها: فاعل "دقاق" مرفوع، وهو مضاف،

و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، ويجوز أن تكون "دقاق" خبر مقدم للمبتدأ "خصورها" و"خصورها" مبتدأ مؤخر. وثيرات: خبر للمبتدأ، وهو مضاف. ما: اسم موصول في محل جر بالإضافة. التفت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. عليه: جار ومجرور متعلقان بـ"التفت" المآزر: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة "هن أسيلات ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "التفت ... ": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "وثيرات ما التفت" حيث عملت الصفة المشبهة "وثيرات" في الاسم الموصول "ما" فجعلته مضافًا إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

719- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 86؛ والمقاصد النحوية 3/ 631.

اللغة: الجم: الكثير. النوال: العطاء. أعده: هيأه. أمه: قصده.

المعنى: يقول إن ممدوحه رجل كريم كثير العطاء لمن يقصده، منتشلًا إياه من براثن الدهر.

الإعراب: أزور: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". امرأ: مفعول به منصوب. جمًّا: نعت "امرأ" منصوب. نوال: فاعل "جم" مرفوع. أعده: فعل ماض، و"الهاء" ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". لمن: جار ومجرور متعلقان بـ"أعد". أمه: فعل ماض، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". مستكفيًا: حال منصوب بالفتحة. أزمة: مفعول به لـ"مستكفيًا"، وهو مضاف الدهر: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "أزور": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أعده": في محل رفع نعت "نوال". وجملة "أمه": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "جما نوال أعده" حيث أعملت الصفة المشبهة "جما" في معمول نكرة "نوال"، موصوفة بجملة هي جملة "أعده". وهذه النكرة تشبه الموصول؛ لأن كلا منهما متصل بجملة خبرية تتمم معناه.

720- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 183؛ والمقاصد النحوية 3/ 625؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 85. =

ونحو: "رأيت رجلًا دقيقًا سنانُ رمحٍ يطعن به"، ومقرونًا بأل، نحو: "حسن الوجه"، ومجردًا، نحو: "حسن وجه"، ومضافًا إلى أحدهما، نحو: "حسن وجه الأب"، و"حسن وجه أب"، ومضافًا إلى ضمير الموصوف، نحو: "حسن وجهه"، ومضافًا إلى مضاف إلى ضميره، نحو: "حسن وجه أبيه"، ومضافًا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: "مررت بامرأةٍ حسنٍ وجهُ جاريتِها جميلةٍ أنفُه" ذكره في التسهيل، ومضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى، نحو: "مررت برجلٍ حسنٍ الوجنةُ جميلٍ خالُها" ذكره في شرح التسهيل، وجعل منه قوله "من الطويل":

721-

سبتني الفتاةُ البضةُ المتجردُ الـ ... ـلطيفة كشحُه، وما خلت أن أسبى.

= اللغة: عجتها، عطفت رأسها بالزمام، و"الهاء": عائدة إلى الناقة التي يرتحل عليها. الأخيار: أصحاب المنزلة الرفيعة. الطيبون: الأطهار. التاث: التف. الإزار: ثوب تشده المرأة على وسطها.

المعنى: يقول: إنه مال بمطيته نحو الأخيار والطيبين في ديارهم، والمحافظين على عفتهم وكرامتهم.

الإعراب: فعجتها: "الفاء": بحسب ما قبلها، و"عجتها": فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به. قبل: ظرف مكان متعلق بـ"عجتها"، وهو مضاف. الأخيار: مضاف إليه مجرور. منزلة: تمييز منصوب. والطيبي: "الواو": جرف عطف، و"الطيبي": معطوف على "الأخيار" مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف. كل: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف ما: اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. التاثت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. به: جار ومجرور متعلقان بـ"التاث". الأزر: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة "عجتها ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "التاثت": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "والطيبي كل ما التاثت به الأزر" حيث أعملت الصفة المشبهة "الطيبي" في الاسم "كل" المضاف إلى اسم الموصول "ما".

721- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 623.

اللغة: سبتني: تملكت قلبي. البضة: الرقيقة الجلد. المتجرد: العرية. الكشح: ما بين الخاصرة والسرة ووسط الظهر من الجسم. ما خلت: ما ظننت.

المعنى: يقول: إن تلك الفتاة الناعمة الجسم، والجميلة المتعرى قد أسرت فؤاده بحبها،

وتملكته بمحاسنها، وكان يظن أن ذلك لن يحدث.

الإعراب: سبتني: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. الفتاة: فاعل مرفوع بالضمة. "البضة: نعت "الفتاة" مرفوع بالضمة المتجرد: =

(250/2)

471-

فارفع بها، وانصب، وجر -مع أل ... ودون أل- مصحوب أل، وما اتصل

472-

بها: مضافًا، أو مجردًا، ولا ... تجرر بها -مع أل- سما من أل خلا

473-

ومن إضافة لتاليها، وما ... لم يخل فهو بالجواز وسمًا

"فارفع بها" أي: بالصفة المشبهة "وانصب وجر مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتصل بها"، أي: بالصفة المشبهة مضافًا أو مجردًا ولا تجرر بها مع أل سما، أي: اسمًا.

"من أل خلا، ومن إضافة لتاليها، وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما"

أي لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، قال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة، والنصب: على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، والخفض بالإضافة، والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث، فتلك اثنان وسبعون صورة.

الممتنع منها ما لزم إضافة ما فيه "أل" إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لمضير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل، وذلك تسع صور وهي: الحسنُ وجهٍ، الحسنُ وجهِ أبٍ، الحسنُ وجهِهِ، الحسنُ وجهِ أبيه، الحسنُ ما تحت نقابِهِ، الحسنُ كلّ ما تحت نقابه، الحسنُ نوالٍ أعده، الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعن به، الحسنُ وجهِ جاريتها الجميلُ أنفِهِ.

وليس منه "الحسنُ الوجنةِ الجميلُ خالِها" بجر "خالها" لإضافته إلى ضمير ما فيه "أل" وهو "الوجنة".

نعم هو ضعيف؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة.

= فاعل "البضة". اللطيفة: نعت "الفتاة" مرفوع. كشحة: فاعل "اللطيفة" مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وما: "الواو": حالية، و"ما": نافية. خلت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. أن: حرف مخفف من "أن" واسمه محذوف. أسبى: فعل مضارع للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا".

وجملة "سبتني": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما خلت أن أسبى": في محل نصب حال. وجملة "أسبى": في محل رفع خبر "أن".

الشاهد فيه قوله: "سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه" حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي "اللطيفة" اسمًا مضافًا إلى ضمير عائد على معمول صفة أخرى "كشحه" فإنه مضاف إلى ضمير عائد إلى "المتجرد" الذي هو معمول "البضة"، وهي صفة مشبهة أخرى. وهذا نادر.

(251/2)

وما سوى ذلك فجائز، كما أشار إليه بقوله: "وما لم يخل فهو بالجواز وسما"، أي: علم. لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قبيح، وضعيف، وحسن.

فالقبيح: رفع الصفة -مجردة كانت أو مع "أل"- المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه، وذلك ثمان صور هي: الحسنُ وجهٌ، الحسنُ وجهُ أبٍ، حسنٌ وجهٌ، حسنٌ وجهُ أبٍ، الحسنُ وجهُ الأبِ، حسنٌ الوجهُ، حسنٌ وجهُ الأبِ، والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن "أل" خلف عن الضمير، وإنما جاز ذلك -على قبحه- لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ؛ لأن معنى "حسن وجه": حسن وجه له أو منه، ودليل الجواز قوله "من الرجز":

722- ببهمة منيت شهمٍ قلبُ ... منجذ لاذي كهام ينبو

فهو نظير: حسن وجه. والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها؛ إذ لا فرق.

والضعيف: نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقًا، وجرها إياها سوى المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها، وجر المقرونة بـ"أل" المضاف إلى ضمير المقرون بها، وذلك خمس عشرة صورة، هي: حسنٌ الوجهَ، حسنٌ وجهَ الأبِ، حسنٌ وجهَهُ، حسنٌ وجهَ أبيه، حسنٌ ما تحت نقابه، حسنٌ كلَّ ما تحت نقابه، حسنٌ وجه جاريتها جميلة أنفَه،

حسن

722- التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 5/ 284؛ والمقاصد النحوية 3/ 577؛ وهمع الهوامع 2/ 99.

اللغة: رجل بهمة: أي شجاع لا يستطاع التغلب عليه. شهم: قوي القلب. منيب به: ابتليت به. منجذ: مجرب. سيف كهام: غير قاطع. ينبو: لا يؤثر.

المعنى: يقول: إنه ابتلي بشجاع يصعب النيل منه، ولم يبتل بخوار العزيمة، ضعيف القلب، صاحب سيف كليل لا يقطع، ولا تؤثر ضربته.

الإعراب: ببهمة: جار ومجرور متعلقان بـ"منيت". منيت: فعل ماض للمجهول، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. شهم: نعت "بهمة" مجرور. قلب: فاعل "شهم" مرفوع. منجذ: نعت "بهمة" مجرور. لا: حرف عطف. ذي: معطوف على "بهمة" مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. كهام: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ينبو: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة "منيت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ينبو": في محل جر نعت "كهام".

الشاهد فيه قوله: "شهم قلب" حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي "شهم" اسمًا مرفوعًا من غير رابط في اللفظ بينه وبين الصفة، فلا هو مضاف إلى ضمير، ولا مقترن بـ"أل"، وهذا جائز.

(252/2)

الوجنة جميل خالها، وحسنُ وجهِهِ، حسنُ وجهِ أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسنُ كلِّ ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها جميلة أنفِهِ، حسن الوجنة جميل خالِها، والحسن الوجنة الجميل خالِها. ويدل للجواز في الأول والثاني قوله "من الوافر":

723-

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيع الناس والشهر الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجبَّ الظهرَ ليس له سنام

في رواية نصب "الظهر". وفي بقية المنصوبات قوله "من الرجز":

724-

أنعتها إني من نعاتها ... كوم الذرا وادقةً سراتِهَا

723- التخريج: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص106؛ والأغاني 11/ 26؛ وخزانة الأدب 7/ 511، 9/ 363؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 28؛ وشرح المفصل 6/ 83، 85؛ والكتاب 1/ 196؛ والمقاصد النحوية 3/ 579، 4/ 434، وبلا نسبة في أسرار العربية ص200؛ والأشباه والنظائر 6/ 11؛ والاشتقاق ص105؛ وأمالي ابن الحاجب 1/ 458؛ والإنصاف 1/ 134؛ وشرح عمدة الحافظ ص358؛ ولسان العرب 1/ 249 "حبب"، 390 "ذنب"؛ والمقتضب 2/ 179.

اللغة: ربيع الناس: شبه ممدوحه بالربيع للدلالة على ما يحمله من نعم وخير للناس.

الذناب: الأطراف. أجب الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: يقول: غن هلك أبو قابوس أجدب الخير وانقطع الرخاء عن الناس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدر في عيشهم.

الإعراب: "فإن" الفاء بحسب ما قبلها، "إن": حرف شرط جازم. "يهلك": فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. "أبو": فاعل مرفوع بالواو، وهو مضاف. "قابوس": مضاف إليه. "يهلك": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط. "ربيع": فاعل مرفوع، وهو مضاف. "الناس": مضاف إليه. "والشهر": الواو: حرف عطف، "الشهر": معطوف على "ربيع" مرفوع. "الحرام": نعت "الشهر" مرفوع. "ونأخذ": الواو حرف عطف، "نأخذ": معطوف على جواب الشرط مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "نحن". ويجوز أن يكون مرفوعًا فتكون الواو استئنافية، و"نأخذ": فعل مضارع مرفوع، أو منصوبًا، فتكون الواو للمعية، و"نأخذ": فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة. "بعده": ظرف زمان متعلق بـ"نأخذ"، وهو مضاف و"الهاء" ضمير في محل جر بالإضافة "بذناب": جار ومجرور متعلقان بـ"نأخذ"، وهو مضاف. "عيش": مضاف إليه. "أجب": نعت "عيش"، مجرور، وهو مضاف. "الظهر": منصوب على التشبيه بالمفعول به. "ليس": فعل ماض ناقص. "له": جار ومجرور متعلقان بخبر "ليس". "سنام": اسم "ليس" مرفوع.

وجملة: "إن يهلك ... " الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة: "يهلك": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو "إذا" وجملة: "نأخذ" معطوفة على "يهلك"، أو استئنافية. وجملة: "ليس له سنام" في محل جر نعت ثان لـ"عيش".

الشاهد فيه قوله: "أجب الظهر" حيث نصبت الصفة المشبهة باسم الفاعل مجردة من "أل" معمولها.

724- التخريج: الرجز لعمر بن لجأ التيمي في الأصمعيات ص34؛ وخزانة الأدب 8/ 221؛ =

إذ لا فرق، وفي المجرورات سوى الأخير قوله "من الطويل":

-725

أقامت على ربعيهما جارتا صفًا ... كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات، ومنعه المبرد مطلقًا؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجازه الكوفيون في السعة، وهو الصحيح، ففي حديث أم زرع "صفر

= والدرر 5/ 289؛ والمقاصد النحوية 3/ 583 "وفيه "عمر بن لجا"؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 6/ 38، 88.

اللغة: أنعتها: أصفها، والهاء عائدة إلى الإبل. كوم الذرا: أي أعلى السنام. الوادقة: السمينة. سراتها: ج السرة، وهي الموضع الذي تقطعه القابلة من الولد.

الإعراب: أنعتها: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". إني: حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير في محل نصب اسم "إن". من نعاتها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "إن"، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. كوم: مفعول به لفعل محذوف، وهو مضاف. الذرا: مضاف إليه مجرور. وادقة: مفعول به لفعل محذوف، أو معطوف على كرم بحرف عطف مقدر. سراتها: مفعول به لـ"وادقة"، منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف، و"ها" ضمير في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "وادقة سراتها" حيث ورد معمول الصفة المشبهة المجردة من "أل"، التي هي "وادقة" اسمًا مضافًا إلى الضمير "سراتها" ومنصوبا بها، وهذا جائز.

725- التخريج: البيت للشماخ في ديوانه ص308؛ وخزانة الأدب 4/ 293؛ والدرر 5/ 281؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 7؛ وشرح المفصل 6/ 83، 86؛ والصاحبي في فقه اللغة ص210؛ والكتاب 1/ 199؛ والمقاصد النحوية 3/ 587؛ وهمع الهوامع 2/ 99؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 8/ 220، 222؛ والمقرب 1/ 141.

اللغة: الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الاثفيتان.

الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: السواد. المصطلى: موضع احتراق النار.

الإعراب: أقامت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. على ربعيهما: جار ومجرور متعلقان

ب"أقامت"، وهو مضاف، و"هما": ضمير في محل جر بالإضافة. جارتا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. صفا: مضاف إليه مجرور. كميتا: نعت "جارتا" مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. الأعالي: مضاف إليه مجرور. جونتا: نعت "جارتا" مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. مصطلاهما: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"هما": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "جونتا مصطلاهما" حيث ذهب سيبويه إلى أن ضمير المثنى "هما" في "مصطلاهما" راجع إلى قوله: "جارتا صفا" الموصوف ب"جونتا" وجعل الصفة مضافة إلى معمولها بدليل حذف النون التي تنوب في المثنى عن تنوين الاسم المفرد، وكأنه قد قال: "هاتان جارتا صفا جونتا مصطلى الجارتين" بإضافة الصفة إلى معمولها، فالصفة المجردة من "أل" قد أضيفت إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد على الموصوف.

(254/2)

وشاحِها" وفي حديث الدجال "أعور عينِهِ اليمنى" وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم "شثن أصابعِهِ" ويدل للأخير قوله:

سبتني الفتاتُ البضةُ ... البيت1

في رواية جر "كشحه".

وأما الحسن فهو ما عدا ذلك. وجملته أربعون صورة، وهي تنقسم إلى حسن وأحسن، فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران.

وقد وضعت لذلك جدولًا2 تتعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة، مشيرًا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية، وإن كان كثيرًا أشرت إلى كثرته بكاف عربية، جامعًا في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة، وهو هذا:

1-

لاحق بطن يقرأ سمين ... لا خطل الرجع ولا قرون

2-

أجب الظهر ليس له سنام

3-

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ... ممخوطة جدلت شنباء أنيابا

4-

ببهمة منيت شهم قلب

-5

تعيرنا أنا قليل عدادنا ... فقلت لها إن الكرام قليل

-6

أزور امرأ جما نوال أعده

-7

سبتني الفتاة البصة المتجرد الـ ... لطيفة كشحه..................

-8

فما قومي بثعلبة بن سعد ... ولا بفزارة الشعر الرقابا

-9

الحزن بابًا والعقور كلبا

-10

فاقصد يزيد العزيز من قصده

وطريقة معرفة هذا الجدول: أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بـ"أل" مما يليك، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بـ"أل"، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس

---

1 تقدم بالرقم 721.

2 انظر هذا الجدول في آخر هذه الجزء ص409.

بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر، وفي الثاني النصب، وفي الثالث الرفع، وفي الرابع السببي، وفي الخامس الصفة، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعًا: فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسمًا كما تقدم، والمربعات الموصولة بين الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع، فما قابله منها "ممتنع" فهو ممتنع، وما قابله "حسن" فهو حسن، وهكذا. ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية، فانظر

في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم. وقوله: "جامعًا بين كل متناسبين"، إلخ أي كما جمع بين "حسن الوجه" و"حسن وجه الأب" بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع.

726-

لاحق بطن بقرا سمين ... لأخطل الرجع ولا قرون

727-

ولا سيئي زيٍّ إذا ما تلبسوا ... إلى حاجة يومًا مخيسة بزلا

726- التخريج: الرجز لحميد الأرقط في شرح أبيات سيبويه 1/ 174؛ وشرح المفصل 6/ 85؛ والكتاب 1/ 197؛ ولسان العرب 13/ 179 "رزن"، 15/ 400 "وقى"؛ وتاج العروس "سمن".

اللغة: لاحق: ضامر. القرا: الظهر. سمين: ممتلئ. خطل. مضطرب. الرجع: الخطو. القرون: وضع حوافر الرجلين مكان حوافر اليدين عند السير.

الإعراب: لاحق: "بالجر" نعت "فرس" وردت سابقًا، وهو مضاف، بطن: مضاف إليه مجرور. يقرأ: جار ومجرور متعلقان بـ"لاحق". سمين: نعت "قرأ" مجرور بالكسرة. لا: حرف عطف. خطل: معطوف على "لاحق" وهو مضاف. الرجع: مضاف إليه مجرور ولا: "الواو": حرف عطف، و"لا ": زائدة لتأكيد النفي. قرون: معطوف على "خطل" لاحق: "بالرفع" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو".

الشاهد فيه قوله: "لاحق بطن" و"لا خطل الرجع" حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة من "أل" "لاحق" إلى معمولها المجرد من "أل" أيضًا "بطن" كما أضاف الصفة المشبهة المجردة من "أل" "خطل" إلى معمولها المقترن بـ"أل" "الرجع". وهذا جائز.

727- التخريج: البيت لعمرو بن شأس في الدرر 5/ 36؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 79؛ وشرح شواهد المغني 2/ 835؛ والكتاب 1/ 197؛ والمقاصد النحوية 3/ 596؛ وبلا نسبة في المنصف 2/ 103؛ والمقتضب 2/ 103.

اللغة: السيئ: القبيح. الزي: الهيئة. تلبسوا: ركبوا. المخيسة: الإبل المذللة للركوب. البزل: ج البازل، وهو من الإبل الذي دخل في السنة التاسعة.

المعنى: قيل إنه ابتعد عن قومه، فحمل رجلًا إليهم السلام، مدللًا على أنه منهم بآية أنهم أشداء على الأعداء، ويفدون على الملوك بأحسن زي.

الإعراب: ولا: "الواو": بحسب ما قبلها، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. سيئ: معطوف على =

"ونأخذ بعده بذناب عيش" ... أجب الظهر ليس له سنام1

-728

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ... محطوطة جدلت، شنباءُ أنيابا

ببهمة منيت شهم قلب ... "منجذ لا ذي كهام ينبو"2

-729

تعيرنا أنا قليلٌ عدادُنَا ... فقلت لها: إن الكرام قليل

= "ضعافًا" في البيت السابق منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف. زي: مضاف إليه مجرور. إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. ما: زائدة. تلبسوا: فعل ماض، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. إلى حاجة: جار ومجرور متعلقان بـ"تلبسوا". يومًا: ظرف زمان متعلق بـ"تلبسوا". مخيسة: مفعول به منصوب. بزلًا: نعت "مخيسة" منصوب.

وجملة: "تلبسوا": في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "سيئي زي" حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة من "أل" "سيئي" إلى معمولها المجرد أيضًا من "أل" "زي" بالرغم من كونها جمع مذكر سالم، وهذا جائز، فإن جمع الصفة المشبهة بمنزلة مفردها.

1 تقدم بالرقم 723.

-728 التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص36؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 4؛ وشرح المفصل 6/ 83، 84؛ والكتاب 1/ 198؛ ولسان العرب 1/ 787 "هلب"؛ والمقاصد النحوية 3/ 593.

اللغة: الهيفاء: الضامرة.، عجزاء: ضخمة العجيزة أي المؤخرة. مدبرة: ضد مقبلة. محطوطة: ملساء الظهر. جدلت: أحكم خلقها. شنباء: عذبة الفم.

المعنى: يقول في وصف امرأة إذا أقبلت بدت لك هيفاء، وإذا أدبرت بدت عجيزة مشرفة، منعمة الحال، أحكم خلقها، ذات فم ناعم.

الإعراب: هيفاء: خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هي". مقبلة: حال منصوب. عجزاء: خبر ثان للمبتدأ. مدبرة: حال منصوب. محطوطة: خبر ثالث للمبتدأ. جدلت: فعل ماض للمجهول، و"التاء" للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي".

شنباء: خبر رابع للمبتدأ. أنيابًا: تمييز منصوب.

وجملة "جدلت" في محل رفع خبر للمبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "شنباه أنيابا" حيث وردت الصفة المشبهة مجردة من "أل" "شنباء" وكذلك معمولها "أنيابا" فنصبه على التمييز. وهذا جائز.

2 تقدم بالرقم 722.

729- التخريج: البيت للسموءل في ديوانه ص67.

(257/2)

أزور امرأ جما نوال أعده ... "لمن أمه مستكفيًا أزمة الدهر"1

سبتني الفتاة البضة المتجرد الـ ... لطيفة كشحه، وما خلت أن أسبى2

وقوله "من الوافر":

730-

فما قومي بثعلبة بن سعد ... ولا بفزارة الشعر الرقابا

= اللغة: تعيرنا أنا قليل عدادنا: أي تجعل من قلة عددنا عارًا علينا.

المعنى: يقول: إن صاحبته قد عيرته بقلة عدد قومه، ظآنة أن كثرة العدد هو سبب للافتخار، فأجابها بفخر: إن سبب هذه القلة هو أننا كرام، والكرام دائمًا قليلو العدد بين الناس.

الإعراب: تعيرنا: فعل مضارع مرفوع. و"نا": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" أنا: حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير متصل في محل نصب اسم "أن". قليل: خبر "أن" مرفوع. عدادنا: فاعل "قليل" مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. فقلت: "الفاء": حرف عطف، و"قلت": فعل ماض، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. لها: جار ومجرور متعلقان بـ"قلت". إن: حرف مشبه بالفعل. الكرام: اسم "إن" منصوب. قليل. خبر "إن" مرفوع.

وجملة "تعيرنا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به ثان لـ"تعيرنا". وجملة "قلت لها": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن الكرام قليل": في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: "قليل عدادنا" حيث وردت "قليل" صفة مشبهة معتمدة على مخبر عنه هو اسم "أن" ورفعت لها فاعلًا "عدادنا" مضافًا إلى ضمير الموصوف في المعنى، وهذا جائز.

1 تقدم بالرقم 719.

2 تقدم بالرقم 721.

730- التخريج: البيت لحارث بن ظالم في الأغاني 11/ 119؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 258؛ وشرح اختيارات المفضل 3/ 1335؛ والكتاب 1/ 201؛ والمقاصد النحوية 3/ 609؛ والمقتضب 4/ 161؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 7/ 492؛ وشرح المفصل 6/ 79.

اللغة: فزارة: هو فزارة بن ذبيان. الشعر: جمع أشعر وهو الكثير الشعر.

المعنى: يتنصل الشاعر من أن يكون قومه من نسب سعد بن ذبيان، فهم ليسوا من بني ثعلبة بن سعد، ولا من بني فزارة بن سعد، ويصف بني فزارة بغزارة الشعر في رقابهم وهذا دليل غباء، كما كانوا يعتقدون.

الإعراب: "فما": "الفاء": بحسب ما قبلها، "ما": نافية تعمل عمل "ليس". "قومي": اسم "ليس": =

(258/2)

"من الرجز":

731-

"فذاك وخم لا يبالي السبا" ... الحزنُ بابًا والعقورُ كلبا

"من المنسرح":

732-

فاقصد يزيدَ العزيزَ من قصده

= مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "بثعلبة": "الباء": حرف جر زائد، "ثعلبة": اسم مجرور لفظًا بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلًّا على أنه خبر "ما". "بن": صفة مجرورة بالكسرة. "سعد": مضاف إليه مجرور بالكسرة "ولا": "الواو": حرف عطف،

"لا": حرف نفي "بفزارة": "الباء": حرف جر زائد، "فزارة" اسم مجرور لفظًا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلًّا لأنه معطوف على "ثعلبة".
"الشعر": صفة مجرورة بالكسرة. "الرقابا": مفعول به منصوب بالفتحة للصفة المشبهة بالفعل "الشعر"، ويمكن إعرابه تمييزًا على رأي من يجيز أن يكون التمييز معرفة.
والشاهد فيه قوله: "الشعر الرقابا" حيث نصب بجمع "أفعل" التفصيل مفعولًا به، مستدلًّا على أنه إذا كان الجمع "الشعر" قد نصب، فالمفرد "الأشعر" أولى بالعمل لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل.
731- التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص15؛ وخزانة الأدب 8/ 227؛ والكتاب 1/ 200؛ والمقاصد النحوية 3/ 617؛ والمقتضب 4/ 162؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 180؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 304.
اللغة: الوخم: الثقيل. لا يبالي: لا يهتم. السب: الشتم. الحزن: الأرض الغليظة والصعبة. الكلب العقور: الكلب الجريح.
المعنى: يقول: إنه ثقيل وبخيل لا يهتم بالهجاء والشتم، مناع للضيف، وكلبه عقور لمن يحاول أن يطلب معروفه.
الإعراب: فذاك: "الفاء": بحسب ما قبلها، "ذاك": اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. وخم: خبر المبتدأ مرفوع. لا: حرف نفي. يبالي: فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". السبا: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق. الحزن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". بابًا: تمييز منصوب. والعقور: "الواو": حرف عطف، و"العقور": معطوف على "الحزن". كلبا: تمييز منصوب.
الشاهد فيه قوله: "الحزن بابًا" و"العقور كلبا" حيث وردت الصفة المشبهة "الحزن" في الجملة الأولى و"العقور" في الجملة الثانية، ولكل منهما معمول منكر منصوب "بابًا" للأولى، و"كلبا" للثانية على أنهما تمييز.
732- التخريج: هذا شطر ولم أقع على تتمته فيما عدت إليه من مصادر.
الإعراب: فاقصد: "الفاء": بحسب ما قبلها، و"اقصد": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره "أنت". يزيد: مفعول به منصوب. العزيز: نعت "يزيد" منصوب. من: اسم موصول مبني في محل رفع فاعل لـ"العزيز" قصده: فعل ماض، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". =

تنبيهان: الأول: تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرًا، وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من "أل"، نحو: "مررت برجلٍ حسن الوجهِ جميلِهِ"، ونصب إن فصلت أو قرنت بـ"أل"، فالأول نحو: "هم أحسنُ وجوهًا وأنضرُ هموها"، والثاني نحو: "الحسنُ الوجهِ الجميله".

الثاني: إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت، فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقًا كما سبق في باب الإضافة. ا. هـ.

خاتمة: قال في الكافية:

وضمن الجامد معنى الوصف ... واستعمل استعماله بضعف

كأنت غربال الإهاب وكذا ... فراشة الحلم، فراع المأخذا

أي: من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطاله حكم الصفة المشبهة قوله "من البسيط":

733-

فراشةُ الحلمِ فرعونُ العذابِ وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب

= وجملة "قصد": بحسب ما قبلها، وجملة "قصده" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "العزيز من قصده" حيث وردت الصفة المشبهة "العزيز" مقترنة بـ"أل": ورفعت معمولها "من" على أنه فاعل. وهذا دليل على أن معمول الصفة المشبهة المقترنة بـ"أل" قد يكون اسمًا موصولًا، أو مضافًا إلى اسم الموصول.

733- التخريج: البيت للضحاك بن سعد في الحيوان 1/ 257؛ ولسعيد بن العاصي في ديوانه المعاني 1/ 196؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 293؛ وهمع الهوامع 2/ 101.

اللغة: الحلم: العقل والروية. وفراشة: كناية عن الطيش. وفراشة الحلم: كناية عن ضعيف العقل. فرعون العذاب: لقب لحكام مصر في العصور الأولى. الندى: الجود والعطاء. الكلب: كناية عن الخسة والحقارة. الكلب: جاء يصيب الإنسان من جراء عضة الكلب.

المعنى: يصف الشاعر رجلًا فيقول: إنه ضعيف العقل، متجبر عنيد، قاسي القلب بخيل وحقير، يحول بينه وبين عطائه حرص شديد ودناءة مفرطة.

الإعراب: فراشة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، وهو مضاف. الحلم: مضاف إليه مجرور. فرعون: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو"، وهو مضاف. العذاب: مضاف إليه

مجرور. وإن: "الواو" حرف عطف، و"إن": حرف شرط جازم. تطلب: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا =

(260/2)

وقوله "من الوافر":

-734

فلولا الله والمهر المفدى ... لأبت وأنت غربال الإهاب

ضمن "فراشة الحلم" معنى: طائش، و"فرعون" معنى: أليم، و"غربال" معنى: مثقب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، ولو رفع بها أو نصب جاز. والله أعلم.

= تقديره: "أنت". نداه: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. فكلب: "الفاء": رابطة جواب الشرط، "كلب": خبر مبتدأ محذوف تقديره: "هو". دونه: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. كلب: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة "هو فراشه الحلم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن تطلب": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هو كلب": في محل جزم جواب الشرط. وجملة "دونه كلب": في محل رفع نعت "كلب".

الشاهد فيه قوله: "فراشة الحلم فرعون العذاب" حيث أجرى الاسم الجامد "فراشه" و"فرعون" مجرى المشتق، فجاءت الأولى بمعنى "الطائش" والثانية بمعنى "الشديد" ولما أراد من هاتين اللفظتين معناهما أضاف إلى كل منهما فاعله، وكأنه قال: "ضعيف الحلم" و"شديد العذاب".

734- التخريج: البيت لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية 3/ 140؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 411؛ والخصائص 2/ 221؛ 3/ 195؛ وديوان المعاني 2/ 249؛ والدرر 5/ 291؛ ولسان العرب 1/ 632 "عنكب"، 3/ 372 "قيد"، 11/ 491 "غربل"؛ والممتع في التصريف ص74.

اللغة: المهر: الحصان الفتي. الإهاب: الجلد؛ وغربال الإهاب: كناية عن تمزق الجلد.

أبت: عدت.

المعنى: يصف الشاعر رجلًا فر من المعركة بقوله: لولا أن الله قد خلصك من الهلاك بأن وهبك مهرًا سريعًا تفديه بكل نفيس لما نجوت من الموت في هذه المعركة وبقيت حيًّا، وإلا لكنت عدت ممزق الجلد كالغربال.

الإعراب: فلولا: "الفاء": بحسب ما قبلها، و"لولا": حرف امتناع لوجود. الله: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع. والمهر: "الواو": حرف عطف، و"المهر": معطوف على "الله" مرفوع. المفدي: نعت "المهر" مرفوع وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا. لأبت: "اللام": واقعة في جواب "لولا"، "أبت" فعل ماض، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. وأنت: "الواو": حالية، و"أنت": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. غربال: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الإهاب: مضاف إليه مجرور.

وجملة "لولا الله ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "أبت": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة "أنت غربال الإهاب": في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: "غربال الإهاب" حيث أجرى فيه الاسم الجامد "غربال" مجرى الاسم المشتق وتضمينه معناه، أي "ممزق" لذلك أضافه إلى "الإهاب" الذي يكون نائب فاعل لو قال "ممزق الإهاب"، فتكون هذه الإضافة من إضافة الاسم الجامد المنزل منزلة اسم المفعول إلى ما هو بمنزلة المرفوع بالمشتق.

(261/2)

التعجب:

-474

"بأَفْعَلَ انطق بعد "ما" تعجبا ... أو جيء بـ"أَفْعِلِ" قبل مجرور ببا"

-475

وتلو أَفْعَلَ انصبنه: كـ"ما ... أوفى خليلينا، وأصدق بهما"

"بأَفْعَلَ انطق بعد ما تعجبا ... أو جيء بأَفْعَلَ قبل مجرور ببا"

أي: يدل على التعجب -وهو: استعظام فعل فاعل ظاهر المزية- بألفاظ كثيرة، نحو: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ} 1، "سبحان الله المؤمن لا ينجس"، "لله دره فارسًا! "، "لله أنت! ".

"من الكامل":

يا جارتا ما أنت جاره2

وقوله "من الرجز":

735-

واهًا لسلمى ثم واهًا واها

---

1 البقرة: 28.

2 تقدم بالرقم 486.

735- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص198؛ وله أو لأبي النجم في المقاصد النحوية 1/ 123، 3/ 636؛ ولأبي النجم في شرح التصريح 2/ 97؛ وشرح شواهد المغني 1/ 129؛ وشرح المفصل 4/ 72؛ ولسان العرب 3/ 563 "ويه"، 14/ 345 "روى"؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب

(262/2)

"صيغة "ما أَفْعَلَهُ":

والمبوب له في كتب العربية صيغتان: "ما أَفْعَلَه"، و"أَفْعِل به" لاطرادهما فيه.

فأما الصيغة الأولى فـ"ما" فيها اسم إجماعًا؛ لأن في "أفعل" ضميرًا يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم اختلفوا: فقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه رفع، وقال الفراء وابن درستويه: هي استفهامية، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى "الذي"، ومابعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبًا: أي شيء عظيم. واختلفوا في "أفعل" فقال البصريون والكسائي: فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: "ما أفقرني إلى رحمة الله"، ففتحته بناء كالفتحة في "زيد ضرب عمرًا"، وما بعده مفعول به.

وقال بقية الكوفيين1: اسم لمجيئه مصغرًا في قوله "من البسيط":

736-

ياما أُمَيْلِح غزلانًا شدن لنا ... "من هوليائكن الضال والسمر"

= 7/ 455؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 786؛ وشرح عمدة الحافظ ص967؛ واللامات ص125؛ ومجالس ثعلب ص275؛ ومغني اللبيب 2/ 369؛

والمقاصد النحوية 4/ 311..

اللغة: شرح المفردات: واهًا: أعجب.

الإعراب: واهًا: اسم فعل مضارع بمعنى "أعجب" وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنا". لسلمى: اللام حرف جر، "سلمى": اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الألف بدلًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل "واهًا". ثم: حرف عطف. واها: معطوف على "واها" السابقة. واها: توكيد لفظي لاسم الفعل الذي سبقه مباشرة.

الشاهد فيه قوله: "واهًا" حيث وقع اسم فعل مضارع بمعنى "أعجب".

1 انظر المسألة الخامسة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص126-148.

736- التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص130؛ وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب 1/ 93، 96، 97؛ والدرر 1/ 234؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 2/ 962؛ وللعرجي في المقاصد النحوية 1/ 416، 3/ 643؛ وصدره لعلي بن أحمد العريني في لسان العرب 13/ 235 "شدن"؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب =

ففتحته إعراب كالفتحة في "زيد عندك"، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، و"أحسن" إنما هو في المعنى وصف لـ"زيد" لا لضمير ما، و"زيد" عندهم مشبه بالمفعول به.

"صيغة أَفْعِلْ به":

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية "أفعل"، ثم اختلفوا: فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر. وهو في الأصل ماض على صيغة "أَفْعَلَ" بمعنى: صار ذا كذا، كـ"أغد البعير" إذا صار ذا غدة1، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد، ولذلك التزمت،

= 1/ 98؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب 9/ 363؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص115؛ وخزانة الأدب 1/ 237، 532، 5/ 223؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 190؛ وشرح المفصل 5/ 135؛ ومغني اللبيب 2/ 682؛ وهمع الهوامع

1/ 76، 2/ 191.

اللغة: أميلح: تصغير تحبب، وملح: حسن. شدن: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهن. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات.

المعنى: يتعجب من حسن النسوة الصغار مشبهًا إياهن بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمهاتها بأكل الضال والسمر.

الإعراب: "يا": حرف تنبيه. "ما": نكرة تامة بمعنى شيء مبنية في محل مبتدأ. "أميلح": فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هن". "غزلانًا": مفعول به منصوب بالفتحة. "شدن": فعل ماض مبني على السكون الظاهر على النون الأولى، و"النون": ضمير متصل في محل رفع فاعل. "لنا": "اللام": حرف جر، "نا": ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، متعلقان بـ"شدن". "من هؤليائكن": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ"غزلانًا"، و"كن": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "الضال": صفة مجرور بالكسرة. "والسمر": "الواو": حرف عطف، "السمر": اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة "يا ما أميلح": ابتدائية لا محل لها. وجملة "شدن": في محل نصب صفة لـ"غزلانًا".

والشاهد فيه قوله: "أميلح" حيث صغر "أملح" وهو فعل التعجب، مما يستدل على اسمية "أفعل" في التعجب، فالتصغير من خصائص الأسماء، والشاعر قد صغر "هؤلاء" فقال "هؤلياء".

1 الغدة: طاعون يصيب البعير فتنشأ عنه ثآليل.

بخلافها في نحو: "كفى بالله شهيدًا" فيجوز تركها كقوله "من الطويل":

737-

عميرة ودع إن تجهزت غاديًا ... كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهيا

وإنما تحذف مع "أنْ" و"أنّ"، كقوله "من الطويل":

738-

"وقال نبي المسلمين تقدموا" ... وأحب إلينا أن تكون المقدما

737- التخريج: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص16؛ والإنصاف 1/

168؛ وخزانة الأدب 1/ 267، 2/ 102، 103؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 141؛ وشرح التصريح 2/ 88؛ وشرح شواهد المغني 1/ 325؛ والكتاب 2/ 26، 4/ 225؛ ولسان العرب 15/ 226 "كفى"؛ ومغني اللبيب 1/ 106؛ والمقاصد النحوية 3/ 665؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص144؛ وأوضح المسالك 3/ 253؛ وشرح عمدة الحافظ ص425؛ وشرح المفصل 2/ 115، 7/ 84، 148، 8/ 24، 93، 138، ولسان العرب 15/ 344 "نهى".

اللغة: شرح المفردات: عميرة: اسم امرأة. تجهز: تهيأ. ناهيًا: مانعًا.

المعنى: يدعو الشاعر إلى ترك مواصلة الغواني، والتخلي عن اللهو؛ لأن الشيخوخة والإسلام يردعان عن ذلك.

الإعراب: عميرة: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. ودع: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنت". إن: حرف شرط جازم: تجهزت: فعل ماضٍ مبني في محل جزم، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل وهو فعل الشرط. غاديًا: حال من الفاعل منصوب بالفتحة. كفى: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. الشيب: فاعل مرفوع بالضمة. والإسلام: الواو حرف عطف، "الإسلام": معطوف على "الشيب" مرفوع بالضمة. للمرء: اللام حرف جر، "المرء": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ"ناهيا". ناهيًا: حال من الشيب منصوب أو تمييز منصوب بالفتحة.

الشاهد فيه قوله: "كفى الشيب" حيث أسقط الباء من فاعل "كفى"، فدل على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

738- التخريج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص102؛ والدرر 5/ 134؛ والمقاصد النحوية 3/ 656؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص49؛ والدرر 5/ 242، 6/ 321؛ وشرح التصريح 2/ 89؛ ولسان العرب 1/ 292 "حبب"؛ والمقاصد النحوية 4/ 593؛ وهمع الهوامع 2/ 90، 91، 227.

الإعراب: "وقال": الواو بحسب ما قبلها، "قال": فعل ماض. "نبي" فاعل مرفوع، وهو مضاف. "المسلمين": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. "تقدموا" فعل أمر مبني على حذف النون، والواو ضمير في محل رفع فاعل. "وأحبب": الواو: حرف استئناف، "أحبب": فعل ماض أتى على صيغة الأمر للتعجب "إلينا": جار ومجرور متعلقان بـ"أحبب". "أن": حرف نصب ومصدري. "نكون": فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: "نحن" "المقدما": خبر "تكون" منصوب، والألف للإطلاق والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع فاعل لـ"أحبب". =

لا طراد حذف الجار معهما كما عرف. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن. وقال غيره: للمخاطب. وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل.

"وتلو أفعل انصبنه" أي حتمًا لما عرفت "كما أوفى خليلينا وأصدق بهما".

تنبيه: شرط المنصوب بعد "أَفْعَلَ" والمجرور بعد "أَفْعِلْ" أن يكون مختصًّا لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز "ما أحسن رجلًا"، ولا "أحسن برجل". ا. هـ.

476-

وحذف ما منه تعجبت استبح ... إن كان عند الحذف معناه يضح

"وحذف ما منه تعجبت استبح" منصوبًا كان أو مجرورًا "إن كان عند الحذف معناه يضح" أي: يتضح، فالأول كقوله "من الطويل":

739-

جزى الله عنا والجزاء بفضله ... ربيعة خيرًا، ما أعف وأكرما!

= وجملة: "قال ... " بحسب ما قبلها. وجملة: "تقدموا" في محل نصب مفعول به. وجملة: "أحبب ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تكون المقدما" صل الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "وأحبب إلينا أن نكون المقدما" حيث فصل بين فعل التعجب "أحبب" وفاعله الذي هو المصدر المؤول من "أن نكون المقدما" بجار ومجرور "إلينا" معمول لفعل التعجب، وهذا جائز.

739- التخريج: البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص171؛ وتخليص الشواهد ص491؛ والدرر 5/ 240؛ وشرح التصريح 2/ 89؛ والعقد الفريد 5/ 283؛ والمقاصد النحوية 3/ 649؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 91.

شرح المفردات: جزى: أثاب. الفضل: الإحسان. ربيعة: قبيلة وقفت إلى جانب علي بن أبي طالب "ض" في يوم صفين.

المعنى: يقول: ألا أثاب الله، وهو ذو الفضل والكرم، ربيعة التي تستحق كل خبر لشدة عفتها وكرم أخلاقها.

الإعراب: "جزى": فعل ماض. "الله" اسم الجلالة فاعل مرفوع. "عنا": جار ومجرور

متعلقان بـ"جزى". "والجزاء": الواو حالية، "الجزاء": مبتدأ مرفوع. "بفضله": جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة "ربيعة": مفعول به أول منصوب. "خيرًا": مفعول به ثان منصوب. "ما": نكرة تامة في محل رفع مبتدأ. "أعف": فعل ماض للتعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره "هو". "وأكرما": الواو حرف عطف، "أكرما": معطوف =

(266/2)

أي: ما أعفهم وأكرمهم، والثاني -وشرطه أن يكون "أَفْعِلْ" معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، ذكره في شرح الكافية- نحو: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرِ} 1، أي: بهم.

وأما قوله "من الطويل":

740-

فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدًا، وإن يستغن يومًا فأجدر

= على "أعف"، والألف للإطلاق.

وجملة: "جزى ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "والجزاء بفضله" في محل نصب حال. وجملة: "ما أعف" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أعف" في محل رفع خبر المبتدأ "ما". وجملة "أكرما" معطوفة على جملة "أعف".

الشاهد فيه قوله: "ما أعف وأكرما" حيث حذف معمول فعل التعجب لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام والتقدير: "ما أعفها وأكرمها".

1 مريم: 38.

740- التخريج: البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص15؛ والأصمعيات ص46؛ وشرح التصريح 2/ 90؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص424؛ وشرح عمدة الحافظ ص755؛ والمقاصد النحوية 3/ 650؛ وله أو لحاتم الطائي في الأغاني 6/ 303؛ وخزانة الأدب 10/ 9، 10، 13؛ ولحاتم الطائي في الدرر 4/ 207؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأغاني 6/ 296؛ وشرح ابن عقيل ص448؛ وهمع الهوامع 2/ 38.

شرح المفردات: المنية: الموت. حميدًا: أي محمودًا. يستغني: يصيب الغنى. أجدر: أي جدير بذلك.

المعنى: يقول: إن هذا الصعلوك إن مات فإنه يموت شريفًا محمود السيرة، وإلا فهو جدير أن يصيب الغنى.
الإعراب: "فذلك": الفاء بحسب ما قبلها، "ذلك": اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. "إن" حرف شرط جازم. "يلق": فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "المنية": مفعول به منصوب. "يلقها": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". "حميدًا": حال منصوب. "وإن": الواو حرف عطف، "إن": حرف شرط جازم. "يستغن": فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "يومًا": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"يستغن". "فأجدر": الفاء رابطة جواب الشرط، "أجدر": فعل ماض أتى على صيغة الأمر وفاعله محذوف تقديره: "أجدر به".
"وجملة: "وذلك إن يلق ... " بحسب ما قبلها. وجملة: "إن يلق ... يلقها" الشرطية في محل رفع خبر المبتدأ "ذلك". وجملة: "يلقها" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ"إذا". وجملة: "إن يستغن ... " معطوفة على الجملة الشرطية السابقة. وجملة "فأجدر" في محل جزم جواب الشرط.
الشاهد فيه قوله: "فأجدر" حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر من غير مسوغ من عطف على صيغة أخرى معها معمولها، وهذا شاذ.

(267/2)

أي به -فشاذ.
تنبيه: إنما جاز حذف المجرور بعد "أفعل" -مع كونه فاعلًا- لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها.
وذهب قوم -منهم الفارسي- إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء. ورد بوجهين: أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من "أكرم بنا".
477-
وفي كلا الفعلين قدمًا لزما ... منع تصرف بحكم حتما

"وفي كلا الفعلين" المذكورين "قدمًا لزما ... ممنع تصرف بحكم حتمًا"

ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به، فالأول في الماضي ك"تبارك" و"عسى"، والثاني في الأمر ك"تعلم" بمعنى: اعلم. وقيل: إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع.

478-

"وصغهما من ذي ثلاث، صرفا ... قابل فضل، تم، غير ذي انتفا"

479-

"وغير ذي وصف يضاهي أشهلا، ... وغير سالك سبيل فعلا"

أي: لا يُبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط:

الأول: أن يكون فعلًا: فلا يبنيان من "الجلف" و"الحمار"، فلا يقال: "ما أجلفه وما أحمره"، وشذ: "ما أذرعها" أي: ما أخف يدها في الغزل، بنوه من قولهم: "امراة ذراع".

(268/2)

نعم أدعي ابن القطاع أنه سمع: ذرعت المرأة: خفت يدها في الغزل، وعلى هذا يكون الذوذ من حيث البناء من فعل المفعول.

الثاني: أن يكون ثلاثيًّا؛ فلا يبنيان من "دحرج"، و"ضارب"، و"استخرج"، إلا أفعل فقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: يمتنع مطلقًا، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: "ما أظلم هذا الليل"، و"ما أفقر لهذا المكان"، وشذ على هذين القولين: "ما أعطاه للدراهم"، وما "أولاه للمعروف"، وعلى الثلاثة: ما أتقاه، وما أملأه للقربة؛ لأنهما من "اتقى" و"امتلأت"، و"ما أخصره"؛ لأن من "اختصر"؛ وفيه شذوذ آخر سيأتي.

الثالث: أن يكون متصرفًا؛ فلا يبنيان من "نعم" و"بئس"، وشذ: "ما أعساه"، و"أعس به".

الرابع: أن يكون معناه قابلًا للتفاضل؛ فلا يبنيان من "فني" و"مات".

الخامس: أن يكون تامًّا؛ فلا يبنيان من نحو: "كان"، و"ظل"، و"بات"، و"صار"، و"كاد"، وأما قولهم: "ما أصبح أبردها"، و"ما أمسى أدفاها" فإن التعجب فيه داخل على "أبرد"، و"أدفأ"، و"أصبح"، و"أمسى" زائدتان.

السادس: أن يكون مثبتًا؛ فلا يبنيان من منفي، سواء أكان ملازمًا للنفي، نحو: "ما عاج بالدواء" أي: ما انتفع به، أم غير ملازم ك"ما قام".

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على "أفعل فعلاء"؛ فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع.
الثامن: أن لا يكون مبنيًّا للمفعول، فلا يبنيان من نحو: "ضُرِب"، وشذ "ما أخصره" من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازمًا لصيغة "فُعِلَ"، نحو: "عُنيت بحاجتك"، و"زُهي علينا"، فيجيز "ما أعناه بحاجتك"، و"ما أزهاه علينا". قال في التسهيل: وقد يُبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس.
تنبيهان: الأول: بقي شرط تاسع لم يذكره هنا، وهو: أن لا يُستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: "قال" من "القائلة" فإنهم لا يقولون: "ما أقيله"، استغناء بما أكثر قائلته. قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط، كما يغني في غيره، أي نحو: "ترك" فإنه أغنى عن "ودع"، وعد في شرحه من ذلك "سكر"، و"قعد" و"جلس"

(269/2)

ضدي "قام"، و"قال" من "القائلة"، وزاد غيره "قام"، و"غضب"، و"نام"، وممن ذكر السبعة ابن عصفور، وعد "نام" فيها غير صحيح؛ لأن سيبويه حكى: "ما أنومه".
الثاني: عد بعضهم من الشروط أن يكون على "فَعُلَ" بالضم أصلًا أو تحويلًا، أي: يقدر رده إلى ذلك لأنه فعل غريزة فيصير لازمًا ثم تلحقه همزة النقل، وبعضهم أن يكون واقعًا، وبعضهم أن يكون دائمًا، والصحيح عدم اشتراط ذلك.

480-

"وأشدد أو أشد أو شبههما ... يخلف ما بعض الشروط عدما"

481-

ومصدر العادم -بعد- ينتصب ... وبعد أفعل جره بالبا يجب

من الأفعال "ومصدر" الفعل "العادم" بعض الشروط صريحًا كان أو مؤولًا "بعد" أي: بعد ما أفعل "ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب" فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على "أفعل": "ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته"، أو "أشدد أو أعظم بها"، وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلا أن مصدرهما يكون مؤولًا لا صريحًا، نحو: "ما أكثر أن لا يقوم"، و"ما أعظم ما ضرب"، و"أشدد بهما". وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول: "ما أشد كونه

جميلا"، أو "ما أكثر ما كان محسنًا"، أو "أشدد أو أكثر بذلك". وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجب منهما ألبتة.

482-

"وبالنذور أحكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثر"

أي: حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنيًّا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره: من ذلك قولهم "ما أخصره" من "اختصر"، وهو خماسي مبني للمفعول، وقولهم: "ما أهوجه"، و"ما أحمقه" و"ما أرعنه"، وهي من "فعل" فهو "أفعل"، كأنهم حملوها على "ما أجهله"، وقولهم: "ما أعساه" و"أعس به"، وقولهم: "أقمن به"، أي: أحقق به، بنوه من قولهم: هو قمن بكذا: أي: حقيق به، ولا فعل له.

(270/2)

وقالوا: "ما أجنه"، و"ما أولعه"، من "جن" و"ولع"، وهما مبنيان للمفعول، وغير ذلك.

"الفصل والوصل بين فعلي التعجب":

483-

وفعل هذا الباب لن يقدما ... معموله، ووصله بما الزما

484-

وفصله بظرف، أو بحرف جر ... مستعمل، والخلف في ذاك استقر

"وفعل هذا الباب لن يقدما معمولة" عليه "ووصلة به الزما وفضله" منه "بظرف أو بحرف جر" متعلقين بفعل التعجب "مستعمل والخلف في ذاك استقر" فلا تقول: "ما زيدًا أحسن"، ولا "بزيد أحسن" وإن قيل إن "بزيد" مفعول به، وكذلك لا تقول: "ما أحسن يا عبد الله زيدًا"، و "لا أحسن لولا بخله بزيد"، واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل، والصحيح الجواز؛ كقولهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق"، و"ما أقبح به أن يكذب". وقوله "من الطويل":

741-

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى ... صبورًا ولكن لا سبيل إلى الصبر

741- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 242؛ والمقاصد النحوية 3/ 662؛ وهمع الهوامع 2/ 91.

الإعراب: "خليلي": منادي منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "ما": نكرة تامة في محل رفع مبتدأ. "أحرى": فعل ماض للتعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره: "هو". "بذي": جار ومجرور متعلقان بـ"أحرى"، وهو مضاف. "اللب": مضاف إليه مجرور. "أن": حرف نصب ومصدرية. "يرى": فعل مضارع للمجهول منصوب، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "هو" والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل نصب مفعول به. "صبورًا": مفعول به ثان منصوب.
"ولكن": الواو حرف عطف، "لكن": حرف استدراك. "لا": النافية للجنس. "سبيل": اسم "لا". "إلى الصبر": جار ومجرور في محل رفع خبر "لا".
وجملة: "خليلي" ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة: "ما أحرى ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أحرى" في محل رفع خبر. وجملة: "يرى" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "ما أحرى بذي اللب أن يرى" حيث فصل بين فعل التعجب "أحرى" وبين مفعوله "أن يرى" بجار ومجرور هو "بذي اللب" متعلق بفعل التعجب. وهذا جائز.

(271/2)

وقوله "من الطويل":

742- "أقيم بدار الحزم ما دام حزمها" ... وأحر إذا حالت بأن أتحولا

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما. قال في شرح التسهيل: بلا خلاف، فلا يجوز "ما أحسن بمعروف آمرًا"، ولا "ما أحسن عندك جالسا"، ولا "أحسن في الدار عندك بجالس".
تنبيهات: الأول: قال في شرح الكافية: لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا من منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور، قال: كالحال والمنادى، لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال، نحو: "ما أحسن مجردةً هندًا"، وقد ورد

742- التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص83؛ وتذكرة النحاة ص292؛ وحماسة البحتري ص120؛ وشرح التصريح 2/ 90؛ وشرح عمدة الحافظ ص748؛ والمقاصد النحوية 3/ 659؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 369.

شرح المفردات: دار الجزم: المكان الذي فيه ضبط للأمور. ما دام حزمها: ما استمر ذلك الحزم. أحر: أخلق. حالت: تغيرت.

المعنى: يقول: إني أقيم في أرض تضبط فيها الأمور، وأبقى فيها ما دامت على هذه الحال، وإذا تغيرت فإنه لجدير بي أن أتحول عنها، وأنتقل إلى غيرها.

الإعراب: "أقيم": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "بدار": جار ومجرور متعلقان بـ"أقيم"، وهو مضاف. "الحزم": مضاف إليه مجرور. "ما": حرف مصدري. "دام": فعل ماض تام. "حزمها": فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل "أقيم". "وأحر": الواو حرف عطف، "أحر" فعل ماض أتى على صيغة الأمر. "إذا": ظرف زمان متعلق بـ"أحر". "حالت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "بأن": الباء حرف جر، "أن": حرف مصدري ونصب. "أتحولا": فعل مضارع منصوب، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه فاعل "أحر".

وجملة: "أقيم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "دام أهلها" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "أحر" معطوفة على جملة: "أقيم". وجملة: "حالت" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "وأحر إذا حالت بأن أتحولا" حيث فصل بالظرف "إذا حالت" بين فعل التعجب "أحر" وبين معموله "بأن أتحولا".

في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء، وذلك كقول علي كرم الله وجهه: "أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلًا". قال في شرح التسهيل: وهذا مصحح للفصل بالنداء، وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر، نحو: "ما أحسن إحسانًا زيدًا"، ومنعه الجمهور؛ لمنعهم أن يكون له مصدر، وأجاز ابن كيسان الفصل بـ"لولا" ومصحوبها،

نحو: "ما أحسن لولا بخلُه زيدًا"، ولا حجة له على ذلك.

"زيادة "كان" بين "ما" وفعل التعجب":

الثاني: قد سبق في باب "كان" أنها تزاد كثيرًا بين "ما" وفعل التعجب، نحو: "ما كان أحسن زيدًا"، ومنه قوله "من الكامل":

743-

ما كان أسعد من أجابك آخذًا ... بهداك مجتنبًا هوى عنادا

ونظيره في الكثرة وقوع "ما كان" بعد فعل التعجب، نحو: "ما أحسن ما كان زيد"،

743- التخريج: البيت لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية 3/ 663؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص211، 752.

اللغة: أجابك: صدقك في دعواك، واتبع طريقك. الهدى: ضد الضلال. مجتنبًا: مبتعدًا. الهوى: ميل النفس. العناد: إنكار الحق قصدًا وتعمدًا.

المعنى: يقول مخاطبًا الرسول صلى الله عليه وسلم: إن الإنسان الذي يصدقك في دعواك، ويسير على هديك، مبتعدًا عن ميول النفس والعناد يكون في غاية السعادة.

الإعراب: ما: نكرة تعجبية في محل رفع مبتدأ. كان: زائدة. أسعد: فعل ماض جامد للتعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره: "هو". من: اسم موصول في محل نصب مفعول به. أجابك: فعل ماض، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". آخذًا: حال منصوب. بهداك: جار ومجرور متعلقان بـ"آخذًا" وهو مضاف، و"الكاف": ضمير في محل جر بالإضافة. مجتنبًا: حال منصوب. هوى: مفعول به لـ"مجتنبًا" منصوب وعنادًا: "الواو": حرف عطف، و"عنادًا": معطوف على "هوى" منصوب.

وجملة "ما كان أسعد": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسعد": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "أجابك": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "ما كان أسعد" حيث وقعت "كان" زائدة بين شيئين متلازمين: "ما" التعجبية وفعل التعجب "أسعد" وهذا شائع في كلام العرب، وهذا ما اختصت به "كان" من بين سائر أخواتها

ف"ما: مصدرية، و"كان": تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، فإن قصد الاستقبال جيء بـ"يكون".

الثالث: يجر ما تعلق بفعلي التعجب، من غير ما ذكر، بـ"إلى" إن كان فاعلًا، نحو: "ما أحب زيدًا إلى عمرو"، وإلا فبالباء إن كانا من مفهم علمًا أو جهلًا، نحو: "ما أعرف زيدًا بعمرو"، و"ما أجهل خالدًا ببكر"، وباللام إن كان من متعد غيره، نحو: "ما أضرب زيدًا لعمرو" وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به، نحو: "ما أغضبني على زيد" ويقال في التعجب من "كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ"، و"ظن عمرٌو بشرًا صديقًا": "ما أكسى زيدًا للفقراءِ الثيابَ"، و"ما أظن عمرًا لبشر صديقًا". وانتصاب الآخر بمدلول عليه بـ"أفعل"، لا به، خلافًا للكوفيين.

خاتمة: همزة "أفعل" في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل، نحو: "ما أظرف زيدًا"، أو الحال، نحو: "ما أضرب زيدًا"، وهمزة "أفعل" للصيرورة، ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها، نحو: "ما أطول زيدًا، وأطول به" ويجب فك "أفعل" المضعف، نحو: "أشدد بحمرة زيد"، وشد تصغير "أفعل" مقصورًا على السماع، كقوله:

ياما أميلح غزلانًا شدن لنا ... من هوليائكن الضال والسمر1

وطرده ابن كيسان، وقاس عليه "أفعل"، نحو: "أُحَيْسن بزيد". والله أعلم.

---

1 تقدم بالرقم 736.

"نعم" و"بئس" وما جرى مجراهما:

485-

فعلان غير متصرفين ... نعم وبئس، رافعان اسمين

486-

مقارني "أل" أو مضافين لما ... قارنها: كـ"نعم عقبى الكرما"

487-

ويرفعان مضمرًا يفسره ... مميز: كـ"نعم قومًا معشره"

"فعلان غير متصرفين نعم وبئس" عند البصريين والكسائي، بدليل "فبها ونعمت"1؛ واسمان عند الكوفيين2؛ بدليل "ما هي بنعم الولد"3؛ و "نعم السيرُ على بئس العير"،

وقوله "من الرجز":

744-

صبحك الله بخير باكر ... بنعم طير وشباب فاخر

---

1 هذا جزء من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد، وهو بتمامه $"من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل".

2 انظر المسألة الرابعة عشرة من الإنصاف في مسائل الخلاف ص97-126.

3 هذا القول لأعرابي قاله بعد أن أُخبر بأن امرأته ولدت له بنتًا.

744- التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 5/ 195؛ ولسان العرب 12/ 582 "نعم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 2؛ وهمع الهوامع 2/ 84.

اللغة: باكر: سريع. نعم طير: خير طير.

المعنى: صبحك الله بكلمة "نعم" منسوبة إلى الطائر الميمون.

الإعراب: صبحك: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و"الكاف": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. بخير: جار ومجرور متعلقان بـ"صبحك". باكرًا: نعت "خير" مجرور بالكسرة. بنعم: "الباء": حرف جر، و"نعم": اسم مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها =

(275/2)

وقال الأولون: هو مثل قوله "من الرجز":

745-

عمرك ما ليلى بنام صاحبه ... "ولا مخالط الليان جانبه"

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إن شاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وأصلهما

= اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بـ"صبحك". طير: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وشباب: حرف عطف ومعطوف مجرور. فاخر: نعت "شباب" مجرور بالكسرة.

وجملة "صبحك": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "بنعم طير" حيث جاءت "نعم" اسمًا بدليل دخول حرف الجر عليها،

وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، وإضافتها لأن الإضافة خاصة بالأسماء. هذا على الرأي الكوفي. وانظر الرأي البصري في المسألة الرابعة عشرة من الإنصاف من مسائل الخلاف ص97-126.

745- التخريج: الرجز للقناني "أبي خالد" في شرح أبيات سيبويه 2/ 416؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص99، 100؛ والإنصاف 1/ 112؛ وخزانة الأدب 9/ 388، 389؛ والخصائص 2/ 366؛ والدرر 1/ 76، 6/ 24؛ وشرح عمدة الحافظ ص549؛ وشرح المفصل 3/ 62؛ ولسان العرب 12/ 595 "نوم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 3؛ وهمع الهوامع 1/ 6، 2/ 120.

اللغة وشرح المفردات: المخالط: المعاشر. الليان: ضد الخشونة.

المعنى: يقسم بأنه لم يعرف النوم في هذه الليلة. وجانبه لم يعرف اللين أيضًا.

الإعراب: "عمرك": "عمر": مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، "والكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: "قسمي". ما: حرف نفي. "ليلي: مبتدأ مرفوع بالضمة القدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وقد تكون "ليلي" اسم "ما" العاملة عمل "ليس" على رأي الحجازيين مرفوعًا. بنام: الباء: حرف جر زائد، مجروره محذوف تقديره: "ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه". نام: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. صاحبه: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. ولا: الواو حرف عطف، "لا": حرف نفي. مخالط: معطوف على "ليلي" مرفوع بالضمة الظاهرة، وقد تكون نعتًا لـ"الليل" المحذوف تبعًا للفظه، وهو مضاف. الليان: مضاف إليه مجرور بالكسرة. جانبه: فاعل "مخالط" مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما ليلي بليل" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة "نام صاحبه" الفعلية في محل رفع أو نصب صفة "ليل" المحذوف. وقيل: في محل نصب مقول القول محذوف تقديره: "والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه".

الشاهد فيه: أن حرف الجر داخل على محذوف، والتقدير بمقول فيه: "نام صاحبه"، فحذف القول وبقي المحكي به. وقيل إنه من باب حذف الموصوف غير القول، والتقدير: "بليل نام صاحبه فيه"، فالجر دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة.

"فعل"، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها، أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقية من "فعل"، فعلا كان ك"شهد" أو اسمًا ك"فخذ". وقد يقال في "بئس": "بِيس" "رافعان اسمين" على الفاعلية "مقارني أل"، نحو: {نِعْمَ الْعَبْد} 1 و {بِئْسَ الشَّرَابُ} 2، "أو مضافين لما قارنها كنعم عقبى الكراما"، {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِين} 3، {فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِين} 4، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله "من الطويل":

746-

فنعم ابنُ أختِ القومِ غير مكذب ... "زهير حسامًا مفردًا من حمائل"

وإنما لم يُنبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني، وقد نبه عليه في التسهيل.

تنبيهات: الأول: اشتراط كون الظاهر معرفًا ب"أل"، أو مضافًا إلى المعرف بها، أو إلى المضاف إلى المعرف بها -هو الغالب، وأجاز بعضهم أن يكون مضافًا إلى ضمير ما فيه "أل"، كقوله "من الطويل":

747-

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابُها

---

1 ص: 30.

2 الكهف: 29.

3 النحل: 30.

4 النحل: 29.

746- التخريج: البيت لأبي طالب في خزانة الأدب 2/ 72؛ والدرر 5/ 200؛ وشرح التصريح 2/ 95؛ والمقاصد النحوية 4/ 5؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 85.

شرح المفردات: الحسام: السيف. الحمائل: ج الحمالة، وهي علاقة السيف.

المعنى: يقول: نعم رجلًا زهير، فهو صادق وسيف مجرد من غمده.

الإعراب: "فنعم": الفاء بحسب ما قبلها، "نعم": فعل ماض جامد لإنشاء المدح. "ابن": فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "أخت": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "القوم": مضاف إليه مجرور. "غير": حال منصوب، وهو مضاف. "مكذب": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "زهير": مبتدأ مؤخر مرفوع أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو زهير". "حسامًا": حال منصوب. "مفردًا": نعت "حسامًا" منصوب "من حمائل": جار

ومجرور متعلقان بـ"مفردًا".

وجملة: "نعم ابن أخت القوم" في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ "زهير". وجملة: "زهير نعم ... " بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: "نعم ابن أخت القوم" حيث أتى بفاعل "نعم" اسمًا مضافًا إلى اسم مضاف إلى مقترن بـ"أل".

747- التخريج: الشطر بلا نسبة في الدرر 5/ 202؛ والمقاصد النحوية 4/ 11؛ وهمع الهوامع 2/ 85.

اللغة: الهيجا: الحرب. وأخو الهيجا: هو الذي يلازم الحرب. =

(277/2)

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته. وأجاز الفراء أن يكون مضافًا إلى نكرة، كقوله "من البسيط":

748-

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاح لهم ... وصاحب الركب عثمان بن عفانا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة، وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد بنكرة غير مضافة، وليس كذلك، بل ورد لكنه أقل من المضاف، نحو: "نعم غلامٌ أنت"، و"من الوافر":

749-

"نياف القرط غراء الثنايا ... وريد للنساء" ونعم نيمُ

= الإعراب: فنعم: "الفاء": بحسب ما قبلها، و"نعم": فعل ماض جامد لإنشاء المدح. أخو: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. الهيجا: مضاف إليه مجرور. ونعم: "الواو": حرف عطف، و"نعم": فعل ماض جامد لإنشاء المدح. شبابها: فاعل مرفوع بالضمة. وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "نعم أخو الهيجا، ونعم شبابها" حيث ورد فاعل "نعم" اسمًا مضافًا إلى معرفة "الهيجا" في الجملة الأولى، وفي الجملة الثانية ورد فاعل "نعم" اسمًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى معرفة، وهذا جائز عند بعض النحاة.

748- التخريج: البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر 5/ 213؛ وشرح شواهد

الإيضاح ص100؛ والمقاصد النحوية 4/ 17؛ وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان في خزانة الأدب 9/ 415، 417؛ وشرح المفصل 7/ 131؛ وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في المقرب 1/ 66؛ وهمع الهوامع 2/ 86.

الإعراب: فنعم: "الفاء": بحسب ما قبلها، و"نعم": فعل ماض جامد لإنشاء المدح.

صاحب: فاعل مرفوع، وهو مضاف. قوم: مضاف إليه مجرور. لا: نافية للجنس.

سلاح: اسم "لا" مبني في محل نصب. لهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "لا".

وصاحب: "الواو" حرف عطف، و"صاحب": معطوف على "صاحب" الأولى، مرفوع، وهو مضاف. الركب: مضاف إليه مجرور. عثمان: مبتدأ مؤخر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". بن: نعت "عثمان" مرفوع، وهو مضاف. عفان: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، و"الألف": للإطلاق.

وجملة "نعم صاحب قوم": بحسب ما قبلها. وجملة "لا سلاح لهم": في محل جر نعت قوم. وجملة "نعم صاحب الركب": معطوفة على الجملة الأولى.

الشاهد فيه قوله: "نعم صاحب قوم" حيث ورد فاعل "نعم"، وهو قوله: "صاحب" نكرة مضافة إلى نكرة، وهذا جائز عند الفراء والكوفيين في سعة الكلام، ومنع ذلك عامة النحويين إلا في الضرورة.

749- التخريج: البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص202 "وفيه "خيم" مكان "نيم"؛ ولسان العرب 12/ 598 "نوم"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص993؛ وخزانة الأدب 9/ 416؛ والدرر 5/ 214؛ وشرح عمدة الحافظ ص789.

(278/2)

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم، كقول بعض العيادلة: "بئس عبدُ الله أنا إن كان كذا"، وقوله عليه الصلاة والسلام: $"نعم عبدُ الله هذا"، وقوله: "من الرمل":

750-

بئس قومُ الله قومٌ طرقوا ... فقروا جارهم لحمًا وحر

وكأن الذي سهل ذلك كونه مضافًا في اللفظ إلى ما فيه "أل"، وإن لم تكن معرفة،

= اللغة: القرط: ما يعلق في شحمة الأذن من الحلي. ونياف القرط: كناية من طول

العنق. الثنايا: الأسنان الأمامية. وغراء الثنايا: كناية عن لمعانها. الريد: الترب، وهو من كان في سنه، أو كناية عن تمام خلقها. النيم: الضجيع.

الإعراب: نياف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي"، وهو مضاف. القرط: مضاف إليه مجرور. غراء: معطوف على "نياف" بحرف عطف مقدر، وهو مضاف. الثنايا: مضاف إليه مجرور. وريد: "الواو": حرف عطف، و"ريد": معطوف على "نياف". للنساء: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"ريد". ونعم: "الواو": حرف عطف، و"نعم": فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. نيم: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة "نياف الفرط": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هي غراء الثنايا": معطوفة على سابقتها. وجملة "هي ريد للنساء": معطوفة أيضًا. وجملة "نعم نيم": في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي". وجملة "هي نعم نيم": معطوفة على جملة "هي نياف القرط".

الشاهد فيه قوله: "ونعم نيم" حيث ورد فاعل "نعم" اسمًا نكرة غير مضاف، لا إلى نكرة ولا إلى معرف بـ"أل"، وهذا للضرورة.

750- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 206، 217؛ والمقاصد النحوية 4/ 19؛ وهمع الهوامع 2/ 85.

اللغة: الطروق: أن يأتي المرء ليلا. قروا: أطعموا. الجار: هنا الملتجئ أو المستجير. اللحم الوحر: هو الذي دبت عليه الوحرة، وهي عظاءة صغيرة حمراء خبيثة إذا دبت على طعام أو شمته امتنع أكله.

المعنى: يهجو الشاعر قومًا يقرون ضيفهم من اللحم الوحر.

الإعراب: بئس: فعل ماض جامد لإنشاء الذم. قوم: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مجرور بالإضافة. قوم: مبتدأ مؤخر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هم". طرقوا: فعل ماض للمجهول و"الواو": ضمير في محل رفع نائب فاعل. فقروا: "الفاء": حرف عطف، و"قروا": فعل ماض، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. جارهم: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة. لحمًا: مفعول به ثان. وحر: نعت "لحمًا" منصوب وسكن للوقف.

وجملة "بئس قوم الله": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "طرقوا": في محل رفع نعت "قوم" وجملة "قروا ... ": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "بئس قوم الله" حيث ورد فيه فاعل "بئس" اسمًا مضافًا إلى علم وهو قوله "الله".

وأجاز المبرد والفارسي إسناد "نعم"، و"بئس" إلى "الذي"، نحو:"نعم الذي آمن زيدٌ"، كما يُسندان إلى ما فيه "أل" الجنسية. ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلًا لـ"نعم"، و"بئس" وكان فيه "أل" كان مفسرًا للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه، و"الذي" ليس كذلك. قال في شرح التسهيل: ولا ينبغي أن يمنع؛ لأن "الذي" جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به.

الثاني: ذهب الأكثرون إلى أن "أل" في فاعل "نعم" و"بئس" جنسية، ثم اختلفوا فقيل: حقيقة، فإذا قلت: "نعم الرجل زيد" فالجنس كله ممدوح، و"زيد" مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده، ولهؤلاء في تقريره قولان:

أحدهما: أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئًا على المخصوص.

والثاني: أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح "زيد"، فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله. وقيل: مجازًا، فإذا قلت: "نعم الرجل زيد" جعلت "زيدًا" جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد غير مدح "زيد"، وذهب قوم إلى أنها عهدية، ثم اختلفوا فقيل: المعهود ذهني كما إذا قيل: "اشترِ اللحمَ"، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدم، وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيمًا للأمر. وقيل: المعهود: هو الشخص الممدوح، فإذا قلت: "زيد نعم الرجل"، فكأنك قلت: "زيد نعم هو"، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك، وقد أجيب عن ذلك -على القول بأنها للاستغراق- بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالًا رجالًا، وعلى القول بأنها للجنس مجازًا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس، فاجتمع جنسان فثنيا.

الثالث: لا يجوز إتباع فاعل "نعم" و"بئس" بتوكيد معنوي. قال في شرح التسهيل: باتفاق، وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع، وأما النعت فمنعه الجمهور، وأجازه أبو الفتح في قوله "من الطويل":

751-

لعمري وما عمري علي بهين ... لبئس الفتى المدعوُّ بالليل حاتمُ

751- التخريج: البيت ليزيد بن قنافة في خزانة الأدب 9/ 405، 407؛ والدرر 5/ 203؛ وشرح =

(280/2)

قال في شرح التسهيل: وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق، بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد. وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت، وعلى هذا يحمل قول الشاعر "من الكامل":

752-

نعم الفتى المري أنت إذا هم ... "حضروا لدى الحجرات نار الموقد"

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل، وأبيا النعت، ولا حجة لهما. ا. هـ.

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما، وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره "نعم".

= ديوان الحماسة للمرزوقي ص1464؛ والمقاصد النحوية 4/ 9؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 85.

اللغة: لعمري: قسم بحياته. وما عمري علي بهين: كناية عن تأكيد القسم وتقويته.

المدعو بالليل: الذي تستغيث به.

الإعراب: لعمري: "اللام": للابتداء، و"عمري": مبتدا مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: "قسمي". وما: "الواو": اعتراضية أو حالية، و"ما": حرف نفي. عمري: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. أو اسم "ما". علي: جار ومجرور متعلقان بـ"هين". بهين: "الباء": حرف جر زائد، و"هين": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه خبر المبتدأ، أو منصوب محلًّا على أنه خبر "ما". لبئس: "اللام": واقعة في جواب القسم، و"بئس": فعل ماض جامد لإنشاء الذم. الفتى: فاعل مرفوع. المدعو: نعت "الفتى" مرفوع. بالليل: جار ومجرور متعلقان بـ"المدعو". حاتم: مبتدأ مؤخر أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو".

وجملة "لعمري ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما عمري علي بهين": اعتراضية لا محل لها من الإعراب أو في محل نصب حال. وجملة "بئس الفتى": في محل

رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "بئس الفتى المدعو بالليل حاتم" حيث ورد فاعل "بئس" منعوتًا وهو "المدعو بالليل" وهذا جائز.

752- التخريج: البيت لزهير في ديوانه ص275؛ وخزانة الأدب 9/ 404، 407، 408؛ وشرح شواهد المغني 2/ 915؛ والمقاصد النحوية 4/ 21؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 71.

اللغة: المري: نسبة إلى بني مرة. الحجرات: الغرف أو الجهات.

المعنى: نعم الكريم أنت، يا مطعم الجياع المجدبين القادمين من أصقاع الأرض، فأنت خير مرة على كرمها.

الإعراب: نعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة. الفتى: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. المري: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. أنت: ضمير رفع منفصل في =

(281/2)

"وبرفعان" أيضًا على الفاعلية "مضمرًا" مبهمًا "يفسره مميز كنعم قومًا معشره" وقوله "من البسيط":

753-

نعم امرأً هرمٌ لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتا ع بها وزرا

وقوله "من البسيط":

754-

لنعم موئلًا المولى إذا حذرت ... بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن

= محل رفع مبتدأ. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل "نعم". هم: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف من نوع الفعل الظاهر. حضروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل و"الألف": فارقة. لدى: ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو مضاف متعلق بالفعل حضروا. الحجرات: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. نار: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. الموقد:

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة "نعم الفتى": في محل رفع خبر مقدم. وجملة "هم": مع الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة. وجملة "حضروا": تفسيرية لا محل لها. وجملة "أنت نعم الفتى": ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "نعم الفتى المري" فقد وصف فاعل الفعل نعم.

753- التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح **2/ 95**؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك **3/ 275**؛ وشرح التصريح **1/ 392**.

اللغة والمعنى: لم تعر: لم تنزل، النائبة: المصيبة. المرتاع، الخائف. الوزر: الملجأ.

يمدح الشاعر هرمًا بقوله: إنه نعم الرجل، وليس لمن يصاب بنائبة من ملجأ إلاه، فإنه يدفع المصيبة عنه بجليل إحسانه.

الإعراب: نعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح، والفاعل: هو. امرأ: تمييز منصوب. هرم: مبتدأ مؤخر مرفوع. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تعر: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. نائبة: فاعل مرفوع. إلا: حرف حصر. وكان: الواو: حالية، كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: "هو". لمرتاع: جار ومجرور متعلقان بـ"وزرًا". بها: جار ومجرور متعلقان بـ"مرتاع". وزرًا: خبر كان منصوب.

وجملة "نعم امرأ ... " الفعلية في محل رفع خبر مقدم. وجملة "هرم نعم امرأ" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "لم تعر نائبة" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "كان لمرتاع ... " في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "نعم امرأ هرم"، فإن "نعم" فعل ماض فيه ضمير مستتر يعود على "امرأ"، وهو متأخر لفظًا ورتبة، و"امرأ" تمييز مفسر للضمير المبهم العائد إليه.

754- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص**782**؛ والمقاصد النحوية **4/ 6**. =

(282/2)

وقوله "من الرجز":

755-

نعم امرأين حاتم وكعب ... كلاهما غيث وسيف عضب

ونحو: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} **1**، وقوله "من الرجز":

756-

تقول عرسي وهي لي في عومره ... بئس امرأ وإنني بئس المره

= اللغة: الموئل: الملجأ. المولى: السيد. البأساء: الشدة والضيق. البغي: الجور والظلم. الإحن. ج الإحنة، وهي الحقد والضغينة.

الإعراب: "لنعم": اللام للابتداء، "نعم": فعل ماض جامد لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره: "هو". "موئلًا": تمييز منصوب. "المولى": مبتدأ مؤخر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". "إذا": ظرف زمان متعلق بـ"نعم". "حذرت": فعل ماض للمجهول، والتاء للتأنيث. "بأساء": نائب فاعل مرفوع. وهو مضاف. "ذي": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "البغي": مضاف إليه مجرور. "واستيلاء": الواو حرف عطف، "استيلاء": معطوف على "بأساء" مرفوع، وهو مضاف. "ذي": مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف. "الأحن": مضاف إليه مجرور.

وجملة: "نعم" في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ. وجملة: "حذرت" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "لنعم موئلًا" حيث رفع الفعل "نعم" ضميرًا مستترًا فسر التمييز الذي بعده "موئلًا".

755- التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص782.

اللغة: حاتم وكعب: اسمان اشتهرا بالجود والكرم. الغيث: المطر، وهنا الجود. العضب: القاطع.

المعنى: يمدح الشاعر رجلين اشتهرا بالجود والكرم كما وصفهما بالشجاعة وتبديد شمل الأعداء.

الإعراب: نعم: فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر. فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره: "هما". امرأين: تمييز منصوب بالياء لأنه مثنى. حاتم: مبتدأ مؤخر أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". وكعب: "الواو":حرف عطف، و"كعب": معطوف على "حاتم". كلاهما: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و"هما": ضمير في محل جر بالإضافة. غيث: خبر المبتدأ مرفوع. وسيف: "الواو": حرف عطف، و"سيف": معطوف على "غيث" مرفوع. عضب: نعت "غيث" مرفوع بالضمة.

وجملة "نعم امرأين": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "كلاهما غيث": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "نعم امرأين" حيث رفع بفعل المدح ضميرًا مستترًا، وجاء بعده تمييز

مطابق لهذا الضمير يفسره به.

1 الكهف: 50.

756- التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص773، 1176؛ وشرح عمدة الحافظ ص785؛ والمقاصد النحوية 4/ 29.

اللغة: العرس: الزوجة. العومرة: الضجة.

(283/2)

ففي كل من "نعم" و"بئس" ضمير هو الفاعل1.

ولهذا الضمير أحكام:

الأول: أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين، وحكاه الكسائي عن العرب، ومنه قوله بعهضم: "مررت بقوم نعموا قومًا"، وهذا نادر.

الثاني: أنه لا يتبع، وأما نحو: "نعم هم قومًا أنتم"2 فشاذ.

الثالث: أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث، نحو: "نعمت امرأةً هندٌ"، هكذا مثله في شرح التسهيل، وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق، وإنما يقال: "نعم امرأةً هندٌ"، واستغناء بتأنيث المفسر، ونص خطاب على جواز الأمرين، ويؤيد الأول قوله: "فبها ونعمت".

الرابع: ذهب القائلون بأن فاعل "نعم" الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمر كذلك وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك، وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص، قال: لأن المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصًا.

ولمفسر هذا الضمير شروط:

الأول: أن يكون مؤخرًا عنه، فلا يجوز تقديمه على "نعم" و"بئس".

= الإعراب: "تقول": فعل مضارع مرفوع. "عرسي": فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "وهي": الواو: حالية، "هي": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "لي": جار ومجرور متعلقان بـ"تقول". "في عومرة": جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ "بئس": فعل ماض جامد لإنشاء الذم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره: "هو". "امرأ": تمييز "وإنني": الواو حرف عطف، "إن": حرف

مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب اسم "إن". "بئس": فعل ماض جامد لإنشاء الذم. "المرة": فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة "تقول عرسي" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "وهي لي في عومرة" في محل نصب حال. وجملة: "بئس امرأً" في محل نصب مفعول به. وجملة: "بئس المرة" في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه قوله: "بئس امرأ" حيث رفع الفعل "بئس" ضميرًا مستترًا فسر التمييز الذي بعده "امرأ".

1 أي أن في "نعم" في الشواهد السابقة، و"بئس" في الآية المتقدمة، والشاهد الأخير ضميرًا مستترًا هو الفاعل.

2 "هم": توكيد للضمير المستتر في "نعم"، و"أنتم" هو الخصوص بالمدح.

(284/2)

الثاني: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين؛ وأما قولهم: "نعم زيدٌ رجلًا" فنادر.

الثالث: أن يكون مطابقًا للمخصوص في الإفراد وضديه، والتذكير وضده.

الرابع: أن يكون قابلًا لـ"أل"، فلا يفسر بـ"مثل" و"غير" و"أي" وأفعل التفضيل؛ لأنه خلف من فاعل مقرون بـ"أل" فاشترط صلاحيته لها.

الخامس: أن يكون نكرة عامة، فلو قلت: "نعم شمسًا هذا الشمسُ" لم يجز؛ لأن الشمس مفرد في الوجود، فلو قلت: "نعم شمسًا شمسُ هذا اليوم" لجاز، ذكره ابن عصفور، وفيه نظر.

السادس: لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى، ونص بعض المغاربة على شذوذ "فبها ونعمت"، وقال في التسهيل: لازم غالبًا؛ استظهارًا على نحو: "فبها ونعمت"، وممن أجاز حذفه ابن عصفور.

تنبيه: ما ذكر من أن فاعل "نعم" يكون ضميرًا مستترًا فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل: "نعم"، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: "نعم زيدٌ رجلًا"، وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزًا منقولًا، والأصل في قولك: "نعم رجلًا زيدٌ": نعم الرجلُ زيدٌ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح، فقيل: "نعم

رجلًا زيدٌ"، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين: أحدهما: قولهم: "نعم رجلًا أنت"، و"بئس رجلًا هو"، فلو كان فاعلًا لاتصل بالفعل. الثاني: قولهم: "نعم رجلًا كان زيدًا"، فأعملوا فيه الناسخ.

488-

وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر

"وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم" أي عن النحاة "قد اشتهر" فأجازه المبرد

(285/2)

وابن السراج والفارسي والناظم وولده، وهو الصحيح لوروده نظمًا ونثرًا، فمن النظم قوله "من البسيط":

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ... رد اللحية نطقًا أو بإيماء1

وقوله "من البسيط":

757-

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم ... فحلًا وأمهم زلاء منطيق

وقوله:

فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا1

ومن النثر ما حكي من كلامهم: "نعم القتيلُ قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب"2، وقد

---

1 تقدم بالرقم 520.

757- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص192؛ والدرر 5/ 208؛ وشرح التصريح 2/ 96؛ وشرح عمدة الحافظ ص787؛ ولسان العرب 10/ 355 "نطق"؛ والمقاصد النحوية 4/ 7؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 86.

اللغة: الزلاء: التي لا عجيزة لها. المنطبق: التي تعظم عجيزتها بحشية.

الإعراب: يقول: إن التغلبيين ينتسبون إلى أسوأ أبوين، فبئس الرجال فحولة رجال تغلب، والمرأة التغلبية لا عجيزة لها بل تعظمها بحشية.

الإعراب: "والتغلبيون": الواو بحسب ما قبلها، "التغلبيون": مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. "بئس": فعل ماض جامد لإنشاء الذم. "الفحل": فاعل مرفوع.

"فحلهم": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو"، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة. "فحلًا": تمييز منصوب. "أمهم": الواو استئنافية، "أمهم": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة "زلاء": خبر المبتدأ مرفوع. "منطبق": خبر ثان للمبتدأ.

وجملة: "التغلبيون بئس ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "بئس الفحل ... " في محل رفع خبر المبتدأ وجملة: " ... فحلهم" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجملة: "أمهم زلاء": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "بئس الفحل فحلهم فحلًا" حيث جمع بين فاعل "بئس" وهو "الفحل" والتمييز وهو "فحلًا" في كلام واحد.

1 تقدم بالرقم 519.

2 هذا قول الحارث بن عباد "في حرب البسوس" حين جاءه قتل المهلهل لابنه بجير في خبر تذكره كتب الأدب.

(286/2)

جاء التمييز حيث لا إبهام برفعه لمجرد التوكيد كقوله "من الكامل":

758-

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديانِ البرية دينًا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا، وتأولا ما سُمع، وقيل: إن أفاد معنى زائدًا جاز، وإلا فلا، كقوله:

فنعم المرءُ من رجل تهامي1

وقوله: "من الطويل":

759-

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى ... "إذا المرضع العوجاء جال بريمها"

758- التخريج: البيت لأبي طالب في خزانة الأدب 2/ 76، 9/ 397؛ وشرح التصريح 2/ 96؛ وشرح شواهد المغني 2/ 687؛ وشرح عمدة الحافظ ص788؛ ولسان العرب 5/ 144 "كفر" والمقاصد النحوية 4/ 18.

الإعراب: ولقد: الواو بحسب ما قبلها. واللام: موطئة للقسم، "قد": حرف تحقيق.

علمت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
بأن: الباء حرف جر، "أن": حرف مشبه بالفعل. "دين": اسم "أن" منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. محمد: مضاف إليه مجرور بالكسرة. من: حرف جر. خير: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر "أن"، وهو مضاف.
أديان: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. البرية: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
دينا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.
وجملة: "علمت" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة: "أن دين محمد ... " المؤولة بمصدر في محل جر بحرف الجر.
الشاهد فيه قوله: "دينا" حيث جاء تمييزًا مؤكدًا لما سبقه.
1 تقدم بالرقم **511**.
759- التخريج: البيت لكروس بن حصن في لسان العرب **12/ 44** "برم"؛ والمقاصد النحوية **4/ 32**.
اللغة: العوجاء: التي اعوجت جوعًا وهزالًا. جال: تحرك. البريم: خيط يفتل على طاقين.
المعنى: يمدح الشاعر نفسه بأنه كريم يجود على المحتاجين في أوقات الشدة.
الإعراب: وقائلة: "الواو": واو رب، "قائلة": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. نعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. الفتى: فاعل مرفوع. أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. من: حرف جر زائد. فتى: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه تمييز. إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. المرضع: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. العوجاء: نعت "المرضع" مرفوع. جال: فعل ماض. بريمها: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. =

(287/2)

أي: من متفت: أي كريم، وفي الأثر "نعم المرءُ من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفًا منذ أتانا". وصححه ابن عصفور.
489-
و"ما" مميز، وقيل: فاعل، ... في نحو: "نعم ما يقول الفاضل"
"وما" في موضع النصب "مميز، وقيل فاعل" فهي في موضع رفع، وقيل: إنها المخصوص، وقيل: كافة "في نحو: نعم ما يقول الفاضل"، {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ}

.1

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين.

والثاني: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف: أي شيء.

والثالث: أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة، ونقل عن الكسائي.

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة، والفعل صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء فعلت، وقال: به قوم منهم ابن خروف، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي.

والثاني: أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف، ونقل عن الفارسي.

والثالث: أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي.

= وجملة "وقائلة": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أنت نعم الفتى": في محل نصب مقول القول. وجملة "نعم الفتى": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة وجملة "جال بريمها": تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "نعم الفتى أنت من فتى" حيث جمع بين فاعل "نعم" "الفتى" وبين التمييز "فتى"، وهذا جائز عند بعضهم.

1 البقرة: 90.

(288/2)

والرابع: أنها مصدرية ولا حذف، والتقدير: نعم فعلك، وإن كان لا يحسن في الكلام: "نعم فعلك" حتى يقال: "نعم الفعل فعلك"، كما تقول: "أظن أن تقوم"، ولا تقول: أظن قيامك.

والخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف.

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة والفاعل مستتر، و"ما" أخرى محذوفة

هي التمييز، والأصل: نعم ما ما صنعت، والتقدير: نعم شيئًا الذي صنعته، هذا قول الفراء.

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا: إنها كفت "نعم" كما كفت "قل" و"طال" فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

تنبيهات: الأول في "ما" إذا وليها اسم –نحو: "فنعما هي"– ثلاثة أقوال: أحدها: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي، وهو قول الفراء. وثالثها: أن "ما" مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم وأجازه الفراء.

الثاني: الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة، والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية.

الثالث: ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به، وهو أن "ما" مميز، وكذا عبارته في الكافية، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل، ونقله عن سيبويه والكسائي.

490-

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ... أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

"ويذكر المخصوص" بالمدح أو الذم "بعد" أي: بعد فاعل "نعم" و"بئس"، نحو: "نعم الرجلُ أبو بكر"، و"بئس الرجلُ أبو لهب"، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه: أن يكون "مبتدا" والجملة قبله خبر "أو" يكون "خبر اسم" مبتدأ محذوف "ليس يبدو أبدًا" أو مبتدأ خبره محذوف وجوبًا. والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه. قال ابن الباذش: لا يُجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ، وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو

(289/2)

علي والصيمري، وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازه، وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور. قال في شرح التسهيل: وهو غير صحيح؛ لأن هذا الحذف لازم، ولم نجد خبرًا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل، ورد بأنه لازم، وليس البدل بلازم، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم.

491-

وإن يقدم مشعر به كفى ... ك"العلم نعم المقتنى والمقتف"

"وإن يقدم مشعر به" أي بالمخصوص "كفى" عن ذكره "كالعلم نعم المقتنى" والمقتفى" فالعلم: مبتدأ قولًا واحدًا، والجملة بعده خبره، ويجوز دخول الناسخ عليه، نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ} 1 وقوله "من مجزوء الكامل":

760-

إن ابنَ عبدِ الله نعـ ... ـم أخو الندى وابنُ العشيرة

وقوله "من الطويل":

761-

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة ... أمارس فيها كنت نعم الممارسُ

---

1 ص: 44.

760- التخريج: البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص96؛ والدرر 5/ 217؛ والمقاصد النحوية 4/ 35؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 209؛ وخزانة الأدب 9/ 388؛ وشرح عمدة الحافظ ص793؛ وهمع الهوامع 2/ 87.

اللغة: الندى: العطاء. وأخو الندى: كناية عن ملازمته له.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. ابن: اسم "إن" منصوب، وهو مضاف. عبد: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مجرور بالإضافة. نعم: فعل ماض لإنشاء المدح. أخو: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. الندى: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وابن: "الواو": حرف عطف، و"ابن": معطوف على "أخو" مرفوع، وهو مضاف. العشيرة: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن للوقف.

وجملة "إن ابن عبد الله":ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "نعم أخو الندى": في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه قوله: "إن ابن عبد الله نعم أخو الندى" حيث تقدم ما هو مشعر بالمخصوص بالمدح "إن عبد الله" على فعل المدح وفاعله مكتفيا به من دون ذكر المخصوص بالمدح. وهذا جائز.

761- التخريج: البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص84؛ والدرر 5/ 218؛ والمقاصد النحوية =

تنبيهان: الأول: توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص، وأن المتقدم ليس هو المخصوص، بل مشعر به، وهو خلاف ما صرح به في التسهيل.
الثاني: حق المخصوص أمران: أن يكون مختصًّا، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالمدح بعد "نعم" وبالذم بعد "بئس"، فإن باينه أُوِّلَ، نحو: {بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا} 1 أي: مثل الذين كذبوا. ا. هـ.
-492

واجعل كبئس "ساء" واجعل فعلا ... من ذي ثلاثة كنعم مسجلا
"واجعل كبئس" معنى وحكمًا "ساء" تقول: ساء الرجلُ أبو جهل، وساء حطبُ النار أبو لهب، وفي التنزيل: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} 2، و {سَاءَ مَا يَحْكُمُون} 3، "واجعل فَعُلا" بضم العين "من ذي ثلاثة كنعم" وبئس "مسجلا" أي: مطلقًا، يقال: أسجلت الشيء، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقًا: أي يكون له ما لهما: من عدم التصرف، وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعل كفاعلهما، فيكون ظاهرًا مصاحبًا لـ"أل"، أو مضافًا إلى مصاحبها، أو

= 4/ 34؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 388؛ والأشباه والنظائر 8/ 209؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 379.

اللغة: التعذير: العسرة.

الإعراب: إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. أرسلوني: فعل ماض، و"الواو" ضمير في محل رفع فاعل، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به. عند: ظرف متعلق بـ"أرسل"، وهو مضاف. تعذير: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. حاجة: مضاف إليه مجرور. أمارس: فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا". فيها: جار ومجرور متعلقان بـ"أمارس". كنت: فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير في محل رفع اسم "كان". نعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. الممارس: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة "إذا أرسلوني": ابتدائي لا محل لها من الإعراب. وجملة "أرسلوني": في محل جر بالإضافة. وجملة "أمارس": في محل جر نعت حاجة. وجملة "كنت نعم الممارس": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة "نعم الممارس": في محل نصب خبر "كان".

الشاهد فيه قوله: "كنت نعم الممارس" حيث تقدم ما هو مشعر بالمخصوص بالمدح

"كنت" على فعل المدح وفاعله، مكتفيًا به من دون ذكر المخصوص بالمدح. وهذا جائز.

1 الجمعة: 5.

2 الكهف: 29.

3 العنكبوت: 4.

(291/2)

ضميرًا مفسرًا بتمييز، وسواء في ذلك ما هو على "فعل" أصالة، نحو: "ظَرُفَ الرجلُ زيدٌ"، و"خَبُثَ غلامُ القومِ عمرٌو"، وما حول إليه، نحو: "ضَرُبَ رجلًا زيدٌ"، و"فَهُمَ رجلًا خالدٌ".

تنبيهات: الأول: من هذا النوع "ساء" فإن أصله "سوأ" بالفتح فحول إلى "فَعُلَ" بالضم فصار قاصرًا، ثم ضمن معنى "بئس"؛ فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له بما ذكرناه، وإنما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه.

الثاني: إنما يُصاغ "فَعُلَ" من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحًا للتعجب منه مضمنًا معناه، نص على ذلك ابن عصفور، وحكاه عن الأخفش.

الثالث: يجوز في فاعل "فَعُلَ" المذكور الجر بالباء، والاستغناء عن "أل"، وإضماره على وفق ما قبله، نحو "من المديد":

762-

حب بالزور الذي لا يرى ... منه إلا صفحة أو لمام

762- التخريج: البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ص393؛ والدرر 5/ 232؛ وشرح التصريح 2/ 99؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص54؛ ولسان العرب 4/ 335 "زور"؛ والمقرب 1/ 78؛ وهمع الهوامع 2/ 89.

شرح المفردات: الزور: الزائر. الصفحة: هنا جانب الوجه. اللمام: ج اللمة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

المعنى: يقول: أحبب بالزائر الذي لا يرى منه إلا جانب وجهه أو بعض شعر وجهه، أي بالزائر الخفيف الظل.

الإعراب: "حب": فعل ماض لإنشاء المدح. "بالزور": الباء حرف جر زائد، "الزور":

اسم مجرور لفظ مرفوع محلًّا على أنه فاعل "حب". "الذي": اسم موصول مبني في محل رفع نعت "الزور". "لا": حرف نفي. "يرى": فعل مضارع للمجهول. "منه": جار ومجرور متعلقان بـ"يرى". "إلا": حرف حصر. "صفحة": نائب فاعل مرفوع. "أو": حرف عطف. "لمام": معطوف على "صفحة" مرفوع، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة: "حب بالزور" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا يرى ... " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "حب بالزور" حيث جاء بفاعل "حب" التي تفيد معنى "نعم" مقترنًا بالباء الزائدة وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب.

(292/2)

و"فَهُمَ زيدٌ" و"الزيدون كرموا رجالًا"، نظرًا لما فيه من معنى التعجب.

الرابع: مثل في شرح الكافية. وشرح التسهيل. وتبعه ولده في شرحه بـ"علم الرجل"، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى "فَعُلَ"، بل استعملتها استعمال "نعم" و"بئس" من غير تحويل، وهي: عَلِم، وجَهِل، وسَمِع. ا. هـ.

-493

ومثل نعم "حبذا"، الفاعل "ذا"، ... وإن ترد ذمًّا فقل: "لا حبذا"

"ومثل نعم" في المعنى حب من "حبذا" وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس. قال في شرح التسهيل: والصحيح أن "حب" فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله "ذا" ليدل على الحضور في القلب، وقد أشار إلى ذلك بقوله "الفاعل ذا" أي: فاعل "حب" هو لفظ "ذا" على المختار وظاهر مذهب سيبويه. قال ابن خروف -بعد أن مثل بـ"حبذا زيد"- "حب" فعل و"ذا" فاعلها، و"زيد" مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك.

تنبيه: في قوله: "الفاعل ذا" تعريض بالرد على القائلين بتركيب "حب" مع "ذا"، ولهم فيه مذهبان: قيل: غُلِّبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجمع فعلًا، وما بعده فاعل، وقيل: غُلِّبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا مبتدأ وما بعده خبر، وهو مذهب المبرد وابن السراج، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه، وأجاز بعضهم كون "حبذا" خبرًا مقدمًا.

"وإن ترد ذمًّا فقل لا حبذا" زيد، فهي بمعنى "بئس"، ومنه قوله "من الطويل":

763-

ألا حبذا أهلُ الملا غير أنه ... إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

763- التخريج: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص192؛ والدرر 5/ 228؛ ولكنزة أم شملة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1542؛ ولذي الرمة أو لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية 4/ 12؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 99؛ وهمع الهوامع 2/ 69.

اللغة: الملا: الأرض. مي: حبيبة الشاعر، وهي مية.

المعنى: يقول: أحبب بأهل الأرض غير أن مية إذا ذكرت فإنها لا تستحق المدح والثناء.

=

(293/2)

494-

وأول "ذا" المخصوص، أيا كان، لا ... تعدل بذا؛ فهو يضاهي المثلا

"وأول ذا المخصوص" أي: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعًا لـ"ذا" لا يتقدم بحال. قال في شرح التسهيل: أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، قال ابن بابشاذ: وسبب ذلك توهم كون المراد من "زيد حبذا" زيد حب هذا، قال في شرح التسهيل: وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، بل المنع من أجل إجراء "حبذا" مجرى المثل.

ويجب في "ذا" أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير "أيا كان" المخصوص: أي أي شيء كان، مذكرًا أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا "لا تعدل بذا" عن الإفراد والتذكير "فهو يضاهي المثلا" والأمثال لا تغير، فتقول: "حبذا زيدٌ"، و"حبذا الزيدان"، و"حبذا الزيدون"، و"حبذا هندٌ"، و"حبذا الهندان"، و"حبذا الهنداتُ"، ولا يجوز: حب ذان الزيدان، ولا حب هؤلاء الزيدون، ولا حب ذي هند، ولا حب تان الهندان، ولا حب أولاء الهندات. قال ابن كيسان: إنما لم يختلف "ذا" لأنه إشارة أبدًا إلى مذكر محذوف والتقدير في "حبذا هندٌ": حبذا حسنُ هندٍ، وكذا باقي الأمثلة، ورد بأنه دعوى بلا بينة.

تنبيهات: الأول إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل "ذا" فاعلًا، وأما على القول بالتركيب فلا.

الثاني: لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد "حبذا"، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف، وإنما لم يذكر ذلك هنا

= الإعراب: ألا: حرف استفتاح. حبذا: فعل ماض لإنشاء المدح، و"ذا": اسم إشارة في محل رفع فاعل. أهل: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. الملا: مضاف إليه مجرور. غير: حال منصوب. أنه: حرف مشبه بالفعل، و"الهاء": ضمير في محل نصب اسم "أن". إذا: ظرف زمان متعلق بجوابه. ذكرت: فعل ماض للمجهول، و"التاء": للتأنيث. مي: نائب فاعل مرفوع. فلا: "الفاء": رابطة لجواب "إذا"، لا: حرف نفي. حبذا: فعل ماض جامد، و"ذا": اسم إشارة في محل رفع فاعل. هيا: مبتدأ مؤخر.
وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر "أن". وجملة "ألا حبذا ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ذكرت": في محل جر بالإضافة. وجملة "لا حبذا": في محل رفع خبر مقدم. وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "أن": وما دخلت عليه في محل جر بالإضافة.
الشاهد فيه قوله: "حبذا أهل الملا" و"لا حبذا هي" حيث نرى أنه إذا أراد المتكلم المدح أو الذم استعمل لفظة "حب" بعدها "ذا" أو "لا حبذا".

(294/2)

اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص "نعم"، هذا على القول بأن "ذا" فاعل، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه.
الثالث: يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب "نعم"، كقوله "من الطويل":

764-

ألا حبذا لولا الحياء وربما ... منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

أي: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص "حبذا" مخصوص "نعم" آخرًا. ا. هـ.

495-

وما سوى "ذا" أرفع بحب، أو فجر ... بالبا، ودون "ذا" انضمام الحا كثر

"وما سوى ذا أرفع بحب أو فجر بالبا" نحو: "حب زيد رجلًا"، و"حب به رجلًا"

764- التخريج: البيت لمرار "أو لمرداس" بن هماس في الدرر 5/ 223؛ وشرح شواهد المغني ص898؛ والمقاصد النحوية 4/ 24؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 98.
المعنى: ليتني أستطيع ذكر الحبيبة، فحيائي يمنعني من ذلك، وقد أكون منحت حبي من لا يقربه مني.
الإعراب: ألا: استفتاحية. حبذا: "حب": فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة، و"ذا": اسم إشارة في محل رفع فاعل والمخصوص بالمدح محذوف.
لولا: حرف امتناع لوجود. الحياء: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف. وربما: "الواو": حالية، "ربما": كافة ومكفوفة لا عمل لها. منحت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهوى: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثان. ليس: فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. بالمتقارب: "الباء": حرف جر زائد، "متقارب": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خير ليس.
وجملة "ألا حبذا": ابتدائية لا محل لها. وجملة "حبذا": في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المخصوص بالمدح المحذوف. وجملة "لولا الحياء مع الجواب المحذوف": اعتراضية اعترضت بين صاحب الحال المخصوص بالمدح وجملة الحال "ربما منحت" وجملة "منحت": في محل نصب حال. وجملة "ليس بالمتقارب": صلة الموصول لا محل لها. "وجملة "الحياء": مع خبره المحذوف لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي.
والشاهد فيه: حذف المخصوص بالمدح بعد حبذا كما مر في الإعراب.

(295/2)

"ودون ذا انضمام الحا" من حب بالنقل من حركة العين "كثر" وينشد بالوجهين قوله "من الطويل":

765-

"فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها" ... وحب بها مقتولة حين تقتل

أما مع "ذا" فيجب فتح الحاء.

تنبيهان: الأول: قال في شرح الكافية: وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به

المدح. وقال في التسهيل: وكذا في كل فعل حلقي الفاء مرادًا به مدح وتعجب.
الثاني: قوله: "كثر" لا يدل على أنه أكثر من الفتح. قال الشارح: وأكثر ما تجيء "حب" مع غير "ذا" مضمومة الحاء، وقد لا تضم حاؤها، كقوله "من الرجز":

766-

فحبذا ربا وحب دينا

ا. هـ.

765- التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص263؛ وإصلاح المنطق ص35؛ وخزانة الأدب 9/ 427، 430، 431؛ والدرر 5/ 229؛ وشرح شواهد الشافية ص14؛ ولسان العرب 11/ 551 "قتل"، 15/ 227 "كفى"؛ والمقاصد النحوية 4/ 26؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص108؛ وسر صناعة الإعراب ص143؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 43، 77؛ وشرح عمدة الحافظ ص806؛ وشرح المفصل 7/ 129، 141، وهمع الهوامع 2/ 89.
اللغة: اقتلوها: أي امزجوها بالماء لتضعف حدتها.
المعنى: يدعو الشاعر السقاة بأن يضعفوا حدتها بمزجها بالماء لتطيب ويعذب طعمها.
الإعراب: "فقلت": الفاء بحسب ما قبلها، "قلت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "اقتلوها": فعل أمر، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل. "عنكم": جار ومجرور متعلقان بـ"أقتلوها". "بمزاجها": جار ومجرور متعلقان بـ"اقتلوها"، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. "وحب" الواو حرف عطف، "حب": فعل ماض جامد لإنشاء المدح. "بها": الباء حرف جر زائد. و"ها": ضمير في محل رفع فاعل. "مقتولة": حال منصوب "حين" ظرف زمان منصوب متعلق بـ"حب". "تقتل": فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "هي".
وجملة: "قلت" بحسب ما قبلها. وجملة "اقتلوها" في محل نصب مفعول به. وجملة "حب" معطوفة على سابقتها. وجملة: "تقتل" في محل جر بالإضافة.
الشاهد فيه قوله: "حب بها" حيث ورد فاعل "حب" غير "ذا".
766- التخريج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص107؛ والدرر 5/ 221؛ ولسان العرب 14/ 67 "بدا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 28؛ ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ ص802؛ وهمع الهوامع 2/ 88، 89. =

خاتمة: يفارق مخصوص "حبذا" مخصوص "نعم" من أوجه:

الأول: أن مخصوص "حبذا" لا يتقدم، بخلاف مخصوص "نعم"، وقد سبق بيانه.

الثاني: أنه لا تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصوص "نعم".

الثالث: أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب "نعم"؛ لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي لا تدخل عليه هنا، قاله في شرح التسهيل.

الرابع: أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده، نحو: "حبذا رجلًا زيدٌ"، و"حبذا زيد رجلًا"، قال في شرح التسهيل: وكلاهما سهل يسير، واستعماله كثير، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر، وذلك بخلاف المخصوص بـ"نعم"، فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم.

= الإعراب: فحبذا: "الفاء": بحسب ما قبلها، "حبذا": فعل ماض لإنشاء المدح، و"ذا": اسم إشارة في محل رفع فاعل. ربا: تمييز منصوب. وحب. "الواو": حرف عطف، و"حب": الواو: حرف عطف، و"حب": فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى "ذا" الإشارية المحذوفة. دينا: تمييز منصوب.

الشاهد فيه قوله: "حبذا ربًّا" "حب دينا" حيث أتى بـ"ذا" فاعلًا لـ"حب" وقوله: "حب دينا" حيث حذفت "ذا" من الفعل "حب"، وفي هذه الحال يجوز فتح حاء "حب" أو ضمها. والضم أكثر شيوعًا.

أفعل التفضيل:

وهو اسم، لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع من الصرف، للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة "أفعل"، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من "خير" و"شر" لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتهما في ذلك "أحب"، كقوله "من البسيط":

767-

"وزادني كلفًا بالحب أن منعت" ... وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

767- التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص153؛ والأغاني 4/ 301؛ وتذكرة النحاة ص48؛ 604؛ والحماسة الشجرية 1/ 521؛ وشرح عمدة الحافظ ص770؛ والعقد الفريد 3/ 306؛ ولمجنون ليلى في ديوانه ص158؛ وبلا نسبة في الدرر 6/ 266؛ وعيون الأخبار 2/ 5؛ ولسان العرب 1/ 292 "حبب"؛ ونوادر أبي زيد ص27؛ وهمع الهوامع 2/ 166.

اللغة: الكلف: الولوع. حب: أحب.

المعنى: يقول: لقد منعتني وصالها فزادتني بذلك ولعًا. وإن أحب الأشياء إلى الإنسان ما منعه.

الإعراب: وزادني: "الواو": بحسب ما قبلها، "زادني": فعل ماض، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. كلفًا: مفعول به ثان. بالحب: جار ومجرور متعلقان بـ"كلفًا". أن: حرف نصب ومصدري. منعت: فعل ماض، و"التاء" للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". وحب: "الواو": استئنافية، و"حب" مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. شيء: مضاف إليه مجرور. إلى الإنسان: جار ومجرور متعلقان بـ"حب". ما: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ. منعًا: فعل ماض للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو"، و"الألف": للإطلاق.

وجملة "زادني": بحسب ما قبلها. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع فاعل لـ"زادني". وجملة "حب شيء ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "منعًا": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "حب شيء" فأصله "أحبب" على وزن "أفعل" ولما اجتمع مثلان أولهما متحرك والثاني ساكن أدغم أحدهما بالآخر فصار "أحب". ولما كثر استعمال "أحب" خففوه بحذف الهمزة الأولى فصار "حب".

(298/2)

وقد يستعمل "خير" و"شر" على الأصل كقراءة بعضهم "من الكذابُ الأشرُّ"1، ونحو "من الرجز":

768-

بلال خيرُ الناسِ وابن الأخير

"شروط صوغه":

-496

صغ من مصوغ منه للتعجب ... "أفعل" للتفضيل، وأب اللذ أبي

"صغ من" كل "مصوغ منه للتعجب" اسمًا موازنًا "أفعل للتفضيل" قياسًا مطردًا، نحو: "هو أضرب، وأعلم، وأفضل"، كما يقال: ما أضربه وأعلمه وأفضله. "وأب" هنا "اللذأبي" هناك، لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة.

وشذ بناؤه من وصف لا فعل له: كـ"هو أقمن به"، أي: أحق، و"ألص من شظاظ"2.

هكذا قال الناظم وابن السراج، لكن حكى ابن القطاع: لصص بالفتح إذا استتر،

---

1 القمر: 26.

768- التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 265؛ وشرح التصريح 2/ 101؛ وشرح عمدة الحافظ ص770؛ وهمع الهوامع 2/ 166.

الإعراب: بلال: مبتدأ مرفوع. خير: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الناس: مضاف إليه مجرور. وابن: "الواو": حرف عطف، و"ابن": معطوف على "خير" مرفوع، وهو مضاف. الأخير: مضاف إليه مجرور.

الشاهد فيه قوله: "خير الناس" حيث جاء أفعل التفضيل على غير الوجه الي يأتي عليه نظراؤه، فالقياس هو "أفعل" إذ يجب أن يقال "أخير" غير أنه لكثرة استعماله خفف بحذف همزته الأولى فصار "خير". فهو شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال.

وقوله: "ابن الأخير" حيث جاء أفعل التفضيل على الوزن القياسي وهو "الأخير" غير أن شيوع استعماله بخلاف ذلك، فاعتبر استعماله القياسي شاذًّا.

2 هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال 2/ 180؛ وخزانة الأدب 2/ 210؛ والدرة الفاخرة 2/ 369؛ وكتاب الأمثال ص366؛ والمستقصى 1/ 328؛ ومجمع الأمثال 2/ 257 ويقال: "أسرق من شظاظ".

ومنه اللص، بتثليث اللام، وحكى غيره: لصصه "إذا أخذه بخفية، وما زاد على ثلاثة: كـ"هذا الكلام أخصر من غيره" وفي "أفعل" المذاهب الثلاثة، وسمع "هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف"، و"هذا المكان أقفر من غيره"، ومن فعل المفعول كـ"هو أزهى من ديك"1، و"أشغل من ذات النحيين"2، و"أغنى بحاجتك"، وفيه ما تقدم عن

التسهيل في فعلى التعجب.

"وصل أفعل التفضيل بـ"من":

497-

وما به إلى تعجب وصل ... لمانع، به إلى التفضيل صل

"وما به إلى تعجب وصل لمانع" من "أشد" وما جرى مجراه "به إلى التفضيل صل" عند مانع صوغه من الفعل، لكن "أشد" ونحوه في التعجب فعل، وهنا اسم. ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزًا فتقول: "زيد أشد استخراجًا من عمرو، وأقوى بياضًا، وأفجع موتًا".

498-

"وأفعل التفضيل صله أبدا ... -تقدير، أو لفظًا- بمن إن جردا"

من "أل" والإضافة، جارة للمفضول، وقد اجتمعا في {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ

---

1 هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص135والدرة الفاخرة 1/ 213؛ وزهر الأكم 3/ 146؛ ومجمع الأمثال 1/ 327؛ والمستقصى 1/ 151.

2 هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في ثمار القلوب ص235، 293؛ وجمهرة الأمثال 1/ 564؛ 2/ 322؛ والدرة الفاخرة 1/ 260؛ 2/ 405؛ وزهر الأكم 3/ 232؛ والفاخر ص86؛ وكتاب الأمثال ص374؛ ولسان العرب 15/ 312 "نحا"؛ والمرصع ص298؛ والمستقصى 1/ 196؛ ومحمع الأمثال 1/ 258، 376، 388؛ والوسيط في الأمثال ص44.

وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خوات بن جبير الأنصاري، وساومها فحلت نحيا "زقا"، فنظر إليه ثم قال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره. فقالت: حل نحيا آخر، ففعل، فنظر إليه فقال: أريد غير هذا فأمسكيه، ففعلت، فلما شغل يديها ساورها، فلم تقدر على دفعه لأنها كانت ممسكة بفم النحيين، ولما قضى ما أراد هرب.

نَفَرًا} 1، أي: منك، أما المضاف والمقرون بـ"أل" فيمتنع وصلهما بـ"من".

تنبيهات: الأول: اختلف في معنى "من" هذه: فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء

الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في "هو أفضل من زيد": فضله على بعض ولم يعم، وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة، وكأن القائل: "زيد أفضل من عمرو" قال: جاوز زيد عمرًا في الفضل، قال: ولو كان الابتداء مقصودًا لجاز أن يقع بعدها "إلى"، قال: ويبطل كونها للتبعيض أمران: أحدهما: عدم صلاحية "بعض" موضعها، والآخر: كون المجرور بها عامًّا، نحو: الله أعظم من كل عظيم.

والظاهر -كما قال المرادي- ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم؛ لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به، لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء.

الثاني: أكثر ما تحذف "من" ومجرورها إذا كان "أفعل" خبرًا كالآية، ويقل إذا كان حالًا، كقوله "من الطويل":

769-

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا ... "فظل فؤادي من هواك مضللا"

---

1 الكهف: 34.

769- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 103؛ وشرح ابن عقيل ص436؛ والمقاصد النحوية 4/ 50.

شرح المفردات: دنوت: اقتربت. خلناك: حسبناك. المضلل: الضائع.

المعنى: يقول: لقد اقتربت، وكنت في ظني بدرًا، فإذا بك أجمل منه، فسيطر هواك على فؤادي، ولم يعد يهتدي إلى صوابه.

الإعراب: "دنوت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "وقد": الواو حالية، و"قد": حرف تحقيق. "خلناك" فعل ماض، و"نا": ضمير في محل رفع فاعل، والكاف في محل نصب مفعول به "كالبدر": جار ومجرور متعلقان بمحذوف مفعول ثان لـ"خال". "أجملا" حال منصوب، والألف للإطلاق. "فظل": الفاء حرف عطف، "ظل": فعل ماض ناقص. "فؤادي": اسم "ظل" مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "في هواك": جار ومجرور متعلقان بـ"مضلل"، وهو مضاف، والكاف ضمير في محل جر بالإضافة. "مضللًا": خبر "ظل" منصوب. =

أي دنوت أجمل من البدر.

أو صفة، كقوله "من الرجز":

770-

تروحي أجدر أن تقيلي ... غدًا بجنبي بارد ظليل

أي: تروحي وأتى مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه.

الثالث: قوله "صله" يقتضي أنه لا يفصل بين "أفعل" وبين "من"، وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول "أفعل"؛ وقد فصل بينهما بـ"لو" وما اتصل بها، كقوله "من الكامل":

771-

ولفوك أطيب لو بذلت لنا ... من ماء موهبة على خمر

= وجملة: "دنوت ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "وقد خلناك" في محل نصب حال. وجملة "ظل هواك" معطوفة على جملة "دنوت" فهي مثلها.

الشاهد فيه قوله: "أجملا" يريد: أجمل فيه فحذف "من" من المفعول عليه.

770- التخريج: الرجز لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح 2/ 103؛ والمقاصد النحوية 4/ 36؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 57.

شرح المفردات: تروحي: ارتفعي. أجدر: أحق. أن تقيلي: أن تنامي في القيلولة.

المعنى: يخاطب الشاعر النخيل بقوله: تطاولي وارتفعي في العلاء، في مكان أجدر من غيره بأن تقيلي فيه لأنه مكان لائق بك، ذو ماء وظل.

الإعراب: "تروحي": فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل. "أجدر" نعت لمحذوف تقديره: "واتخذي مكانًا أجدر" مثلًا. "أن": حرف مصدرية ونصب. "تقيلي": فعل مضارع منصوب بحذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف، والتقدير: "أجدر بقيلولتك" والجار والمجرور متعلقان باسم التفضيل "أجدر". "غدًا": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"تقيلي". "بجنبي": جار ومجرور متعلقان بـ"تقيلي" وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة، وهو مضاف. "بارد": مضاف إليه مجرور. "ظليل": نعت "بارد" مجرور.

وجملة: "تروحي" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تقيلي" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "أن تقيلي" في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر المحذوف.

الشاهد فيه قوله: "أجدر أن تقيلي" حيث حذف "من" الجارة للمفضول عليه مع

مجرورها، وأصل الكلام: "تروحي واتخذ مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه".

771- التخريج: البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص374؛ وجمهرة اللغة ص383؛ والدرر 5/ 297؛ =

(302/2)

ولا يجوز بغير ذلك.

الرابع: إذا بُني أفعل التفضيل مما يتعدى بـ"من" جاز الجمع بينها وبين "من" الداخلة على المفضول؛ مقدمة أو مؤخرة، نحو: "زيد أقرب من عمرو من كل خير"؛ و"أقرب من كل خير من عمرو".

الخامس: قد تقدم أن المضاف والمقرون بـ"أل" يمتنع اقترانهما بـ"من" المذكورة، فأما قوله "من المنسرح":

772-

نحن بغرس الودي أعلمنا ... منا بركض الجياد في السدف

= وشرح عمدة الحافظ ص764؛ ولسان العرب 1/ 804 "وهب"؛ والمقاصد النحوية 4/ 54؛ وهمع الهوامع 4/ 54.

اللغة: فوك: فمك. أطيب: أعذب. بذلت: قدمت. الموهبة: غدير فيه ماء، أو النقرة في الصخرة.

المعنى: يقول: إن ماء فمها لأطيب وأشهى من ماء نقرة في جبل، وقد مزج بالخمر، لو بذلته لنا لشفتنا من سقام الحب وآلامه.

الإعراب: ولفوك: "الواو": حرف جر وقسم؛ والمقسم به محذوف تقديره: "والله"، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، و"اللام": واقعة في جواب القسم، و"فوك": مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. أطيب: خبر المبتدأ مرفوع. لو: شرطية غير جازمة. بذلت فعل ماض، و"التاء" ضمير في محل رفع فاعل. لنا: جار ومجرور متعلقان بـ"أطيب"، وهو مضاف. موهبة: مضاف إليه مجرور. على خمر: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "ماء".

وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لفوك": لا محل لها من الإعراب

لأنها جواب القسم. وجملة "لو بذلت لنا": اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "أطيب من ماء موهبة" حيث فصل بين أفعل التفضيل "أطيب" ومفضوله "من" الجارة بـ"لو" الشرطية وفعلها وجوابها، وذلك للضرورة عند بعضهم، وجائز عند بعضهم الآخر.

772- التخريج: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص236؛ ولسعد القرقرة في فصل المقال ص210، 211؛ ولسان العرب 9/ 147 "سدف"؛ ولسعد أو لقيس بن الخطيم في شرح شواهد المغني 2/ 845؛ والمقاصد النحوية 4/ 55؛ وللأنصاري في لسان العرب 15/ 386 "ودي"؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 219.

اللغة: الودي: صغار النخل. السدف: اختلاط الضوء بالظلمة.

المعنى: يقول: نحن بغرس الودي أعلم من ركض الجياد وقت اختلاط الظلمة بالنور.

الإعراب: نحن: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. بغرس: جار ومجرور متعلقان بـ"أعلمنا"، وهو =

(303/2)

وقوله "من السريع":

773-

ولست بالأكثر منهم حصى ... "وإنما العزة للكاثر"

فمؤولان.

499-

وإن لمنكور يضف، أو جردا ... ألزم تذكيرًا، وأن يوحدا

"وإن لمنكور يضف" أفعل التفضيل "أو جردا" من "أل" والإضافة "ألزم تذكيرًا وأن

= مضاف. الودي: مضاف إليه مجرور بالكسرة. أعلمنا: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. منا: جار ومجرور متعلقان بـ"أعلمنا" بركض: جار ومجرور متعلقان بـ"أعلمنا"، وهو مضاف. الجياد: مضاف إليه مجرور بالكسرة. في السدف: جار ومجرور متعلقان بـ"ركض".

وجملة "نحن بغرس ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "أعلمنا منا" حيث أضيف أفعل التفضيل إلى ضمير المتكلم، وجاءت

بعده "من" الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل، وهذا شاذ.

773- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص193؛ والاشتقاق ص65؛ وأوضح المسالك 3/ 295؛ وخزانة الأدب 1/ 185، 3/ 400؛ والخصائص 1/ 185، 3/ 236؛ وشرح التصريح 2/ 104؛ وشرح المفصل 6/ 100، 103؛ ومغني اللبيب 2/ 572؛ والمقاصد النحوية 4/ 38.

شرح المفردات: الحصى: هنا العدد والأنصار. العزة: الغلبة. الكاثر: الكثير العدد.

المعنى: يقول هاجيًا علقمة بن علاثة: فيم تزعم أنك أعز من عامر، ولست بأكثر منهم عددًا، وإنما العزة لصاحب الكثرة؛ لأن الجاهليين كانوا يعتبرون أن الكثرة العددية هي مقياس للتفاخر لما تثير في نفوس الأعداء من خوف ورعب، وفي نفوس أصحابها الشعور بالقوة والمنعة.

الإعراب: "ولست": الواو بحسب ما قبلها: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "ليس". "بالأكثر": الباء حرف جر زائدة، "الأكثر": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خبر "ليس". "منهم": جار ومجرور متعلقان بـ"الأكثر". "حصى": تمييز منصوب. "وإنما": الواو حرف عطف، "إنما": أداة حصر. "العزة": مبتدأ مرفوع. "للكاثر": جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف.

وجملة: "لست بالأكثر ... " بحسب ما قبلها وجملة" إنما العزة للكاثر" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "بالأكثر منهم" حيث جمع بين "أل" الداخلة على أفعل التفضيل "الأكثر" و"من" الداخلة على المفضول عليه فغاير بذلك القاعدة التي تقضي بأن تأتي "من" مع أفعل تفضيل نكرة، لذلك قيل: إن "من" متعلقة بأفعل تفضيل نكرة محذوف تقديره: "ولست بالأكثر أكثر منهم"، أو يجب اعتبار "أل" زائدة.

يوحدا" فتقول: "زيد أفضلُ رجلٍ، وأفضلُ من عمرو" و"هندٌ أفضلُ امرأةٍ"، وأفضلُ من دعدٍ"، و"الزيدان أفضلُ رجلين، وأفضلُ من بكر" و"الزيدون أفضلُ رجالٍ، وأفضلُ من خالدٍ"، و"الهندان أفضلُ امرأتين، وأفضلُ من دعدٍ"، و"الهنداتُ أفضلُ نسوةٍ، وأفضلُ من دعدٍ" ولا تجوز المطابقة، ومن ثم قيل في "أُخَر": إنه معدول عن "آخر" وفي قول ابن هاني "من البسيط":

774-

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها ... "حصباء در على أرض من الذهب"

إنه لحن.

تنبيه: يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف، كما رأيت، وأما {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} 1 فتقديره: أول فريق كافر به.

500-

وتلو "أل" طبق، وما لمعرفة ... أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة

501-

لهذا إذا نويت معنى "من"، وإن ... لم تنو فهو طبق ما به قرن

774- التخريج: البيت لأبي نواس في ديوانه ص34؛ وخزانة الأدب 8/ 277؛ 315، 318؛ وشرح المفصل 6/ 102؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 380.

اللغة: شرح المفردات: فقاقعها: ما يعلو الماء أو غيره من النفاخات، ويروى: "فواقعها".

الحصباء: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إن الفقاقيع التي علت الكأس شبيهة بالحجارة الصغيرة من الدر منثورة على أرض ذهبية اللون.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. صغرى: اسم "كأن" منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. وكبرى: الواو: حرف عطف، "كبرى": معطوف على "صغرى" منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. من: حرف جر. فقاقعها: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. حصباء: خبر "كأن" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. در: مضاف إليه مجرور بالكسرة. على: حرف جر. أرض: اسم مجرور بالكسرة؛ والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من خبر "كأن". من: حرف جر. الذهب: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"أرض".

التمثيل به في قوله: "صغرى وكبرى" حيث جاء أفعل التفضيل مجردًا من "أل"، والإضافة ومؤنثًا، وكان حقه أن يأتي مذكرًا مفردًا مهما كان أمر الموصوف به، لذلك لحن النحاة أبا نواس في هذا القول، وقيل: إن الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة.

1 البقرة: 41.

"وتلو أل طبق" لما قبله من مبتدأ أو موصوف، نحو: "زيد الأفضل"، و"هند الفضلي"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون"، و"الهندان الفضليان"؛ و"الهندات الفضليات، أو الفُضل"، وكذلك "مرت بزيد الأفضل، وبهند الفضلى"، إلى آخره. ولا يؤتى معه بـ"من" كما سبق.

"وما لمعرفة أضيف ذو وجهين" منقولين "عن ذي معرفة" هما المطابقة وعدمها "هذا إذا نويت" بأفعل "معنى من" أي: التفضيل على ما أضيف إليه وحده، فتقول على المطابقة: "الزيدان أفضلا القوم"، و"الزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم"، و"هند فضلى النساء"، و"الهندان فضليا النساء"، و"الهندات فُضَّل النساء وفضليات النساء". ومنه: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا} 1 وعلى عدم المطابقة: "الزيدان أفضل القوم"، و"الزيدون أفضل القوم"، وهكذا إلى آخره. ومنه: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاس} 2 وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه، فإن قدر "أكابر" مفعولًا ثانيًا، و"مجرميها" مفعولًا أول لزمه المطابقة في المجرد، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا اخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا".

"وإن لم تنوِ" بأفعل معنى من، بأن لم تنوِ به المفاضلة أصلًا، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه "فهو طبق ما به قرن" وجهًا واحدًا، كقولهم: "الناقص والأشج3 أعدلًا بني مروان" أي: عادلاهم، ونحو: "محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش"، أي: أفضل الناس من بين قريش.

وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص، ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى "من"، فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه، فلذلك يجوز "يوسف أحسن إخوته" إن قصد الأحسن من بينهم، أو قصد حسنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم.

---

1 الأنعام: 123.

2 البقرة: 96.

3 الناقص والأشج: عبد الملك بن مروان؛ وعمر بن عبد العزيز.

"ورود أفعل التفضيل عاريًا من معنى التفضيل":

تنبيه: يرد أفعل التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل نحو: {رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُم} 1، {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه} 2، وقوله "من الطويل":

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم، إذا أجشع القوم أعجل3

وقوله: "من الطويل":

775-

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتًا دعائمه أعز وأطول

وقوله "من الوافر":

776-

"أتهجوه ولست له بكفء" ... فشركما لخيركما الفداء

---

1 الإسراء:54.

2 الروم: 27.

3 تقدم بالرقم 217.

775- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 155؛ والأشباه والنظائر 6/ 50؛ وخزانة الأدب 6/ 539، 8/ 242، 243، 276، 278؛ وشرح المفصل 6/ 97، 99؛ والصاحبي في فقه اللغة ص257؛ ولسان العرب 5/ 127 "كبر"، 5 374 "عزز"؛ والمقاصد النحوية 4/ 42.

اللغة: سمك.

المعنى: يقول: إن الله بنى لهم بيتًا عزيزًا طويل الدعائم.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "الذي": اسم موصول في محل نصب اسم "إن". "سمك" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "السماء": مفعول به منصوب. "بنى": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "لنا": جار ومجرور متعلقان بـ"بنى". "بيتًا": مفعول به. "دعائمه": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "أعز": خبر المبتدأ مرفوع. "وأطول": الواو حرف عطف، "أطول": معطوف على "أعز" مرفوع.

وجملة: "إن الذي ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "سمك" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: "بنى" في محل رفع خبر "إن" وجملة: "دعائمه أعز" في محل نصب نعت "بيتًا".

الشاهد فيه قوله: "أعز وأطول" حيث استخدم الشاعر صيغتي التفضيل من غير

التفضيل، ولو فعل لاعترف بأن لمهجوه بيتًا عزيز الجانب، وهذا ما لا يريده.
776- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص76؛ وخزانة الأدب 9/ 232، 236، 237؛ ولسان العرب 3/ 420 "ندد"، 6/ 316 "عرش". =

(307/2)

وقاسه المبرد، وقال في التسهيل: والأصح قصره على السماع، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولًا بما لا تفضيل فيه، قال: ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا من استدل به.
قال في شرح التسهيل: والذي سمع منه، فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعًا، كقوله "من الطويل":
777-
إذا غاب عنكم أسود العين كنتم ... كرامًا وأنتم ما أقام ألائم

= المعنى: يقول مخاطبًا أبا سفيان بن الحارث: أتهجو الرسول "صلى الله عليه وسلم" وما أنت بكفء له، ويدعو عليه بأن يجعل الذي هو شر منهما فداء للذي هو خير منهما "أي فداء للرسول "صلى الله عليه وسلم".
الإعراب: أتهجوه: "الهمزة": للاستفهام، "تهجوه": فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت".
ولست: "الواو": حالية، و"لست": فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسم "ليس" له: جار ومجرور متعلقان بـ"كفء". بكفء: "الباء" حرف جر زائد، و"كفء": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبر "ليس". فشركما: "الفاء": حرف استئناف، و"شركما": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"كما": ضمير في محل جر بالإضافة. لخيركما: جار ومجرور متعلقان بـ"فداء" وهو مضاف، و"كما": ضمير في محل جر بالإضافة. الفداء: خبر المبتدأ مرفوع.
وجملة "أتهجوه": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لست له بكفء": في محل نصب حال. وجملة "شركما لخيركما الفداء": استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "شركما لخيركما" فإن كلا منهما أفعل تفضيل، وقد جاء عاريًا من

معنى التفضيل، وهذا جائز. وقيل إنهما ليسا أفعل تفضيل، بل هما على وزن "فَعْل".
777- التخريج: البيت للفرزدق في شرح التصريح 2/ 102؛ وشرح شواهد المغني 2/ 799؛ والمقاصد النحوية 4/ 57، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي 1/ 171، 2/ 47؛ وجمهرة اللغة ص650؛ وخزانة الأدب 8/ 277؛ وسمط الآلي ص430؛ ولسان العرب 12/ 381 "عتم"؛ ومعجم البلدان 1/ 193 "أسود العين".
اللغة: أسود العين: اسم جبل. ألائم: ج ألأم بمعنى لئيم، وهو الدنيء الأصل الشحيح.
المعنى: لا يمكن أن تكونوا بين الكرام حتى يزول هذا الجبل من مكانه، فأنتم والبخل صنوان على مر الزمان.
الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب. غاب: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. عنكم: جار ومجرور متعلقان بالفعل غاب. أسود: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. العين: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. كنتم: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسمها، والميم علامة =

(308/2)

قال: وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث، فيكون قول ابن هانئ:
كأن صغرى وكبرى من فقاقعها1
صحيحًا. ا. هـ.
502-
وإن تكن بتلو "من" مسفهمًا ... فلهما كن أبدًا مقدما
503-
كمثل "ممن أنت خير؟ " ولدى ... إخبار التقديم نزرًا وردا
"وإن تكن بتلو من" الجارة "مستفهمًا فلهما" أي: لمن ومجرورها المستفهم به "كن أبدًا مقدما على أفعل التفضيل، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، ولا قائل به "كمثل: ممن أنت خير؟ " و"من أيهم أنت أفضل؟ " و"من كم دراهمك أكثر؟ " و"من غلام أيهم أنت أفضل؟ " لأن الاستفهام له الصدر.
"ولدى إخبار" أي: وعند عدم الاستفهام "التقديم نزرًا وجدا" كقوله "من الطويل":

778-

فقالت لنا: أهلًا وسهلًا، وزودت ... جنى النخل، بل ما زودت منه أطيب

= جمع الذكور. كرامًا: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. وأنتم: "الواو": استئنافية، "أنتم": ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. ما أقام: "ما" مصدرية زمانية، "أقام": فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. ألائم: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة "غاب": في محل جر بالإضافة. وجملة "كنتم كرامًا": جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة "أنتم ألائم": استئنافية لا محل لها. وجملة "أقام": صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والمصدر المؤول من "ما أقام" في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ"ألائم".

والشاهد فيه قوله أن: "ألائم" لم يقصد به المفاضلة، بل الصفة المشبهة.

1 تقديم بالرقم 774.

778- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص32 "طبعة الصاوي"؛ وخزانة الأدب 8/ 269؛ والدرر 5/ 296؛ وشرح المفصل 2/ 60؛ والمقاصد النحوية 4/ 43؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 294، 295؛ وتذكرة النحاة ص47؛ وشرح عمدة الحافظ ص766؛ وهمع الهوامع 2/ 104.

الإعراب: "فقالت": الفاء بحسب ما قبلها، "قالت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير =

وقوله "من الكامل":

779-

ولا عيب فيها غير أن سريعها ... قطوف، وأن لا شيء منهن أكسل

وقوله "من الطويل":

780-

إذا سايرت اسماء يومًا ظعينة ... فاسماء من تلك الظعينة أملح

= مستتر تقديره: "هي". "لنا": جار ومجرور متعلقان بـ"قالت" "أهلًا": مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أتيتم". "وسهلًا": الواو حرف عطف، "سهلًا": مفعول به لفعل محذوف تقديره: "نزلتم". "وزودت": الواو حرف عطف، "زودت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "جنى": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "النحل": مضاف إليه مجرور. "بل": حرف استئناف وإضراب. "ما": اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. "زودت" فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "منه": جار ومجرور متعلقان بـ"أطيب". "أطيب": خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: "قالت" بحسب ما قبلها. وجملة "أتيتم أهلًا" في محل نصب مفعول به. وجملة: "نزلتم سهلًا" معطوفة على سابقتها. وجملة: "زودت" الأولى معطوفة على "قالت". وجملة: "زودت" الثانية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ما زودت أطيب" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "منه أطيب" حيث قدم الجار والمجرور "منه" على أفعل التفضيل المتعلق به، وهذا شاذ لأن المجرور ليس اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام.

779- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص1600؛ وتذكرة النحاة ص47؛ وشرح عمدة الحافظ ص765؛ والمقاصد النحوية 4/ 44.

اللغة: القطوف: البطيئة.

الإعراب: "ولا": الواو بحسب ما قبلها، "لا": النافية للجنس. "عيب": اسم "لا". "فيها": جار ومجرور متعلقان بخبر "لا" المحذوف. "غير": مستثنى منصوب. "أن": حرف مشبه بالفعل. "سريعها": اسم "أن" منصوب، وهو مضاف، و"ها" ضمير في محل جر بالإضافة. "قطوف": خبر "أن" مرفوع. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بالإضافة. "وأن": للواو حرف عطف، "أن": حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. "لا": النافية للجنس. "شيء": اسم "لا". "منهن": جار ومجرور متعلقان بـ"أكسل". "أكسل": خبر "لا" مرفوع.

وجملة: "لا عيب فيها" بحسب ما قبلها. وجملة: "لا شيء أكسل" في محل رفع خبر "أن" المخففة.

الشاهد فيه قوله: "منهن أكسل" حيث قدم الجار والمجرور على أفعل التفضيل المتعلق به وهذا شاذ لأن المجرور ليس استفهامًا أو مضافًا إلى استفهام.

780- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص835؛ وتذكرة النحاة ص47؛ وشرح

التصريح 2/ 103؛ وشرح عمدة الحافظ ص766؛ والمقاصد النحوية 4/ 52؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص469. =

(310/2)

"مسألة الكحل":

504-

ورفعه الظاهر نزر، ومتى ... عاقب فعلًا فكثيرًا ثبتا

505-

كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق

"ورفعه الظاهر نزر" أي: أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا إلا قليلًا، حكى سيبويه: "مررت برجل أكرم منه أبوه"، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل، من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يُثنى ولا يُجمع، وهذا إذا لم يعاقب فعلًا، أي: لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه "ومتى عاقب فعلًا فكثيرًا" رفعه الظاهر "ثبتًا" وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا، مفصلًا على نفسه باعتبارين نحو: "ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد؛ لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، كما رأيت، وأيضًا فلو لم يجعل المرفوع فاعلًا لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصل بين أفعل و"من" بأجنبي.

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، كما رأيت، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل "من": إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل، فتقول: "من كحل عين زيد" أو "من عين زيد"، أو "من زيد" فتحذف

= شرح المفردات: سايرت: رافقت. الظعينة: المرأة المرتحلة في الهودج.

المعنى: يقول: إذا رافقت أسماء يومًا صاحباتها في الهوادج ظهرحسنها وتفوقها عليهن في الملاحة.

الإعراب: "إذا": ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. "سايرت": فعل

ماض، والتاء للتأنيث. "أسماء": فاعل مرفوع. "يومًا": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"سايرت". "ظعينة": مفعول به. "فأسماء": الفاء رابطة جواب الشرط، "أسماء": مبتدأ مرفوع. "من تلك": جار ومجرور متعلقان بـ"أملح". "الظعينة": بدل من "تلك" مجرور. "أملح": خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: "إذا سايرت ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "سايرت ... " في محل جر بالإضافة. وجملة "أسماء أملح" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: "من تلك الظعينة أملح" حيث قدم الجار والمجرور "من تلك" على أفعل التفضيل "أملح" في غير الاستفهام، وهذا شاذ.

(311/2)

مضافًا أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء، نحو: "ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل"، وقالوا: "ما أحد أحسن به الجميل من زيد" والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف "الجميل" إلى "زيد" لملابسته إياه، ثم حذف المضاف الأول، ثم الثاني، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر"، والأصل: من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر، وقول الناظم:

"كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق"

والأصل: من ولاية الفضل بالصديق، ففعل به ما ذكر.

تنبيهات: الأول: إنما امتنع نحو: "رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، ونحو: "ما رأيت رجلًا أحسن منه أبوه"، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بُني منه مفيدًا فائدته، وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: "رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد"، أو "يحسن في عينه الكحل كحلًا في عين زيد" بمعنى يفوقه في الحسن، فاتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني، وكذا القول في "ما رأيت رجلًا يحسن أبوه كحسنه" إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت: "ما رأيت رجلًا يحسنه أبوه"، فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بُني منه أحسن، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل، ولو رُمْت أن

توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع.
الثاني: قال في شرح التسهيل: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقوله: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن.
الثالث: قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل، نحو: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} 1 فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه

---

1 الأنعام: 124.

(312/2)

أعلم، ومنه قوله "من الطويل":
781-
"أكر وأحمى للحقيقة منهم" ... وأضرب منا بالسيوفِ القوانسَا
وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل. ا. هـ.
"خاتمة في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر":
قال في شرح الكافية: وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدي بالام إلى ما هو مفعول في المعنى، وب"إلى" إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: "المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب إلى الله من غيره"، وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدي بالباء، نحو: "زيد أعرف بي، وأنا أدرى به"، وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام؛ نحو: "هو أطلب للثأر، وأنفع للجار"، وإن كان من متعد بحرف جر عدي به، لا بغيره، نحو: "هو أزهد في الدنيا، وأسرع إلى الخير، وأبعد من الإثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأحيد عن الخنا".

781- التخريج: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص69؛ والأصمعيات ص205؛ وحماسة البحتري ص48؛ وخزانة الأدب 8/ 319، 321؛ وشرح التصريح 1/ 339؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص441، 1700؛ ولسان العرب 6/ 184 "قنس"؛ ونوادر أبي زيد ص59؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344، 4/ 79؛ وأمالي ابن

الحاجب 1/ 460.

اللغة: قوانس: ج قونس، مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقيقة، ولم أر مثل كرمهم ولكن كنا أفضل منهم بضربنا مقدمات الرءوس بسيوفنا.

الإعراب: أكر: صفة لـ"حيا" من البيت السابق في القصيدة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة. وأحمى: "الواو": عاطفة، "أحمى": اسم معطوف على أكر منصوب مثله بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. للحقيقة: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أحمى. منهم: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أحمى و"الواو": للإشباع، و"الميم": للجماعة. وأضرب: "الواو": عاطفة، "أضرب": مفعول به لفعل محذوف. منا: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أضرب. بالسيوف: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أضرب. القوانسا: مفعول به لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق. وجملة "لم أر أضرب": معطوفة على جملة سابقة. وجملة "القوانسا": مع الفعل المحذوف في محل نصب حال من "نا" في "منا".

والشاهد فيه قوله: القوانسا فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل "أضرب".

(313/2)

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل، نحو: "ما أحب المؤمن لله، وما أحبه إلى الله، وما أعرفه بنفسه، وأقطعه للعوائق، وأغضه لطرفه، وأزهده في الدنيا، وأسرعه إلى الخير، وأحرصه عليه، وأجدره به". ا. هـ.

وقد سبق بعض ذلك في بابه، والله تعالى أعلم.

(314/2)

النعت:

506-

"يتبع في الإعراب الأسماء الأُوَل ... نعت وتوكيد وعطف وبدل"

وتسمى لأجل ذلك التوابع.

فالتابع هو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر.
فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، وحال المنصوب، وبغير خبر "حامض" من قولك: "هذا حلو حامض".
تنبيهات: الأول: سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم، وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك.
الثاني: في قوله: "الأُوَل" إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصفين، فتقول: "قام زيد العاقلان وعمرو"؛ ومنه قوله "من الطويل":
782-
ولست مقرًّا للرجال ظلامةً ... أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا

782- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 17؛ والمقاصد النحوية 4/ 73؛ وهمع الهوامع 2/ 12.
اللغة: ظلامة: المبالغة في الظلم. أبى: رفض عن عزة وكبرياء. =

(315/2)

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها.
الثالث: اختُلف في العامل في التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، واختاره الناظم، وهو ظاهر مذهب سيبويه.
الرابع: لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع، قال في التسهيل: ويُبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق، أي فيقال: "جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ".
الخامس: قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري، وهو حسن؛ لأن التوكيد بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالًا من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط، وقدم في الكافية النعت كما هنا، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي، نظرًا لما سبق في التنبيه الرابع.
"تعريف النعت":

فالنعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق

"فالنعت" في عرف النحاة "تابع متم ما سبق" أي: مكمل المتبوع "بوسمه"، أي:

= المعنى: إني كريم شهم أمًّا وأبًا، فلا أرضى الظلم للآخرين ولا أرضاه منهم.

الإعراب: ولست: "الواو": حسب ما قبلها، "لست": فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسمها. مقرًّا: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. للرجال: جار ومجرور متعلقان بالخبر مقرًّا. ظلامة: مفعول به لاسم الفاعل مقرًّا، منصوب بالفتحة الظاهرة. أبى فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. ذاك: اسم إشارة في محل نصب مفعول به و"الكاف": للخطاب. عمي: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسب وهو مضاف، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

الأكرمان: صفة مرفوعة بالألف لأنها مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وخاليا: "الواو": عاطفة، "خاليا": اسم معطوف على عمي مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و"الألف": للإطلاق.

وجملة "فلست": بحسب الفاء. وجملة "أبى ذاك": استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "على الأكرمان وخاليا" فقد قدم الصفة المثناة "أكرمان" على أحد موصوفيها وهو خاليا.

(316/2)

بوسم المتبوع: أي علامته "أو وسم ما به اعتلق".

فالتابع: جنس يشمل جميع التوابع المذكورة.

وميم ما سبق: مخرج للبدل والنسق.

وبوسمه أو وسم ما به اعتلق: مخرج لعطف البيان والتوكيد؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك.

والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام: من توضيح، نحو: "جاءني زيد

التاجر"، أو "التاجر أبوه"، أو تخصيص، نحو: "جاءني رجل تاجر"، أو تاجر أبوه"، أو تعميم، نحو: "يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم"، أو مدح، نحو: "الحمد لله ربِّ العالمين الجزيل عطاؤه"، أو ذم، نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، "ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلُها" أو ترخم، نحو: "اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه" أو توكيد، نحو: "أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود" أو إيهام، نحو: "تصدقت بصدقةٍ كثيرةٍ، أو قليلة نافعٍ ثوابُها أو شائع احتسابُها"، أو تفصيل، نحو: "مررت برجلين عربي وعجمي كريمٍ أبواهُما لئيمٍ أحدهما".

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتًا حقيقيًّا، والثاني سببيًّا.

508-

وليعط في التعريف والتنكير ما ... لما تلا، ك"امرر بقوم كرما"

"وليعط" النعت مطلقًا "في التعريف والتنكير ما" أي: الذي "لما تلا" وهو المنعوت "كامرر بقوم كرما" وبقوم كرماء آباؤُهم، وبالقوم الكرماء، وبالقوم الكرماءِ آباؤُهم.

تنبيهات: الأول: ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف التنكير هو مذهب الجمهور، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل "الأوليان" صفة لـ"آخران" في قوله تعالى: {فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ} 1،

---

1 المائدة: 107.

وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف خاصًّا بذلك الموصوف، كقوله "من الطويل":

783-

أبيت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السمُّ ناقعُ

والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مؤول.

الثاني: استثنى بالشارح من المعارف المعرفة بلام الجنس، قال: فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله "من الكامل":

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فأعف ثم أقول لا يعنيني1

إن جملة "يسبني" صفة لا حال؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام، ومنه قوله تعالى: {وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ} 2، وقولهم: "ما ينبغي للرجل مثلك -أو خير منك- أن يفعل كذا".

---

1 تقدم بالرقم 126.

783- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص23؛ وخزانة الأدب 2/ 457؛ والحيوان 4/ 248؛ والدرر 6/ 9؛ وسمط اللآلي ص489؛ وشرح شواهد المغني 2/ 902؛ والكتاب 2/ 89؛ ولسان العرب 4/ 507 "طور"، 5/ 202 "نذر"، 8/ 360 "نفع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 73؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 117.

اللغة: ساورتني: وثبت علي. رقشاء: أفعى. ضئيلة: حية صغيرة شديدة السم.

المعنى: فبت خائفًا لا أستطيع النوم، كمن خاف أفعى خفية شديدة السم، تثب عليه في أي لحظة.

الإعراب: "أبيت": فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنا". كأني: "كأن": حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب اسمها. ساورتني: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به و"التاء": للتأنيث. ضئيلة: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. من الرقش: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للفاعل. في أنيابها: جار ومجرور متعلقان بناقع، و"أنياب" مضاف، و"الهاء" ضميرمتصل في محل جر بالإضافة. السم: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. نافع: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة: "أبيت": بحسب ما قبلها. وجملة "كأني ساورتني": في محل نصب حال. وجملة "ساورتني": في محل رفع خبر. وجملة "السم نافع": في محل رفع صفة لـ"ضئيلة".

الشاهد في قوله: "السم ناقع" فقد رفع ناقع على أنه خبر السم، ويجوز فيه النصب على الحال، كما يجوز فيه الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة.

1 تقدم بالرقم 126.

2 يس: 37.

الثالث: لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص، نحو: "رجل فصيح"، و "غلام يافع"، وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين، بل مساويًا، أو أعم. وقال الشلوبين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف: وهو الصحيح، وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة. ا. هـ.

509-

وهو -لدى التوحيد، والتذكير أو ... سواهما- كالفعل، فاقف ما قفوا

"وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما" وهو التثنية والجمع والتأنيث "كالفعل فاقف ما قفوا" أي: يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه، فإن كان جاريًا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: "مررت برجلين حسنين، وامرأة حسنة"، كما تقول: "مررت برجلين حسنًا وامرأة حسنت". وإن كان جاريًا على ما هو لشيء من سببه فإن لم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت؛ لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، نحو: "مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أو حسنةٍ وجهًا، وبرجلين كريمي الأب، أو كريمين أبًا، وبرجال حسانِ الوجوهِ أو حسانٍ وجوهًا"، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال: "مررت برجالٍ حسنةٍ وجوهُهم، وبامرأةٍ حسنٍ وجهُها"، كما يقال: "حسنت وجوهُهم، وحسن وجهُهَا".

تنبيهات: الأول: يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير، فيقال: "مررت برجلٍ كريمٍ آباؤُه، وكرامٍ آباؤه".

الثاني: قد يُعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي، إذا كان معناه له، فيقال: "مررت برجلٍ حسنةِ العينِ"، كما يقال: "حسنت عينُه"، حكى ذلك الفراء، وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه.

الثالث: أفهم قوله: "كالفعل" جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة "أكلوني البراغيث"، فيقال: "مررت برجلٍ كريمين أبواه"، و"جاءني رجل حسنون غلمانُه".

(319/2)

الرابع: ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع، كما في "صبور"، و"جريح"، و"أفعل من". ا. هـ.

510-

وانعت بمشتق كصعب وذرب ... وشبهه، كذا، وذي، والمنتسب

"وانعت بمشتق" والمراد به: ما دل على حدث وصاحبه، وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم، واسم المفعول كمضروب ومهان، والصفة المشبهة "كصعب وذرب" وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور، وهو اصطلاح.

"وشبهه" أي: شبه المشتق، والمراد به: ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد "كذا" وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية "وذي" بمعنى: صاحب، والموصولة، وفروعهما "والمنتسب" تقول: "مررت بزيد هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشي"، فمعناها: الحاضر، وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش.

511-

ونعتوا بجملة منكرا ... فأعطيت ما أعطيته خبرا

"ونعتوا بجملة" بثلاثة شروط: شرط في المنعوت، وهو أن يكون "منكرًا" إما لفظًا ومعنى، نحو: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} 1، أو معنى لا لفظًا، وهو المعرف بـ"أل" الجنسية، كقول "من الكامل":

ولقد أمر على اللئيم يسبني2

وشرطان في الجملة: أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف: إما ملفوظ كما تقدم، أو مقدر كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} 3،

---

1 البقرة: 281.

2 تقدم بالرقم 126.

3 البقرة: 48.

أي: لا تجزي فيه، أو بدل منه كقوله "من الطويل":

784-

كأن خفيف النبل من فوق عجسها ... عوازب نحلٍ أخطأ الغار مطنف

أي: أخطأ غارها، فـ"أل" بدل من الضمير، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله: "فأعطيت ما أعطيته خبرًا".

والثاني: أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب، وإليه الإشارة بقوله:

512-

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب ... وإن أتت فالقول أضمر تصب

"وامنع هنا إيقاع ذات الطلب" فلا يجوز: "مررت برجلٍ اضربه، أو لا تهنه"، ولا "بعبد بعتكه"، قاصدًا إنشاء البيع.

784- التخريج: البيت للشنفرى في ديوانه ص54؛ والأغاني 21/ 213؛ ولسان العرب 9/ 224 "طنف"؛ والمقاصد النحوية 4/ 85.

اللغة: الحفيف: الصوت الخفيف. النبل: السهام. العجس: مقبض القوس. العوازب: ج العازب، وهو المبتعد. أخطأ الغار: ضل بيته. المطنف: هنا: رئيس النحل الذي يرشد النحل الضال إلى بيته.

المعنى: يصف الشاعر قوسًا بأنها محكمة الصنع شديدة الوتر، يسمع لها صوت كدوي النحل الذي ضل بيته.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. خفيف: اسم "كأن" منصوب، وهو مضاف. النبل: مضاف إليه مجرور. من فوق: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "خفيف"، وهو مضاف. عجسها: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. عوازب: خبر "كأن" مرفوع، وهو مضاف. نحل: مضاف إليه مجرور. أخطأ: فعل ماض. الغار: مفعول به منصوب. مطنف: فاعل "أخطأ" مرفوع بالضمة.

وجملة "كأن خفيف ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أخطأ الغار مطنف": في محل رفع نعت "عوازب"، أو جر نعت "نحل".

الشاهد فيه قوله: "عوازب نحل أخطأ الغار مطنف" حيث وقعت الجملة الفعلية "أخطأ الغار مطنف" نعتًا لـ"عوازب" أو لـ"نحل" دون أن تشتمل على رابط يربطها بالموصوف، وهذا الرابط قد يكون ضميرًا مذكورًا أو مقدرًا، ولما لم يجد النحاة هذا الرابط قالوا: إن "أل" الموجودة في "الغار" هي عوض عن الضمير. والأصل أن يقال: "عوازب نحل أخطأ غارها مطنف". وعندي أن أصل الكلام هو "عوازب نحل أخطأ الغار مطنفها" فحذف المضاف إليه مع أنه ينويه.

"وإن أتت" الجملة الطلبية في كلامهم "فالقول أضمر نصب"، كقوله "من الرجز":

785-

"حتى إذا جن الظلام واختلط" ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام.

تنبيهان: الأول: ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.

الثاني: فهم من قوله: "فأعطيت ما أعطيته خبرًا"، أنها لا تقترن بالواو، بخلاف الحالية، فلذلك لم يقل: ما أعطيته حالًا.

513-

ونعتوا بمصدر كثيرا ... فالتزموا الإفراد والتذكيرا

785- التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 304؛ وخزانة الأدب 2/ 109؛ والدرر 6/ 10؛ وشرح التصريح 2/ 112؛ والمقاصد النحوية 4/ 61؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 115؛ وخزانة الأدب 3/ 30، 5/ 24، 468، 6/ 138؛ وشرح ابن عقيل ص477؛ وشرح عمدة الحافظ ص541؛ وشرح المفصل 3/ 52، 53؛ ولسان العرب 4/ 248 "خضر"، 10/ 340 "مذق"؛ والمحتسب 2/ 165؛ ومغني اللبيب 1/ 246، 2/ 585؛ وهمع الهوامع 2/ 117.

شرح المفردات: جن الظلام: اشتد سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

المعنى: يقول هاجيًا قومًا بخلاء: لما حل الظلام قدموا لنا لبنًا ممزوجًا بالماء فصار شبيهًا بلون الذئب في كدرته.

الإعراب: "حتى": حرف جر وغاية. "إذا": ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. "جن": فعل ماض. "الظلام": فاعل مرفوع. "واختلط": الواو حرف عطف؛ "اختلط" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "جاءوا": فعل ماض، والواو ضمير في محل رفع فاعل. "بمذق": جار ومجرور متعلقان بـ"جاءوا". "هل": حرف استفهام. "رأيت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "الذئب": مفعول به منصوب. "قط": ظرف زمان مبني في محل نصب، متعلق بـ"رأيت".

وجملة: "إذا جن ... جاءوا" الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "جن الظلام" في محل جر بالإضافة. وجملة: "اختلط" معطوفة على جملة "جن". وجملة: "جاءوا ... " لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "هل رأيت"

في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الذي هو نعت لـ"مذق" تقديره: "بمذق مقول فيه هل رأيت ... ".

الشاهد فيه قوله: "بمذق هل رأيت الذئب" حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهامية وكأنه نعت للنكرة "مذق"، والحقيقة هي مقول قول محذوف تقديره: "جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط".

(322/2)

"ونعتوا بمصدر كثيرًا" وكان حقه أن لا ينعت به، لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة، أو توسعًا بحذف مضاف "فالتزموا الإفراد والتذكيرا" تنبيهًا على ذلك، فقالوا: رجل عدل، ورضا، وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدلٌ ورضًا وزورٌ، وكذا في الجمع: أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق: أي: عادل ومرضي وزائر.

تنبيهان: الأول: وقوع المصدر نعتًا -وإن كان كثيرًا- لا يطرد، كما لا يطرد وقوعه حالًا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتًا.

الثاني: أطلق المصدر، وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كـ"مزار" و"مسير"، فإنه لا يُنعت به، لا بإطراد ولا بغيره.

514-

"ونعت غير واحد: إذا اختلف ... فعاطفًا فرقه، لا إذا ائتلف"

مثال المختلف: "مررت برجلين كريم وبخيل"، ومثال المؤتلف: "مررت برجلين كريمين" أو "بخيلين".

ويستثنى من الأول اسم الإشارة، فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال: "مررت بهذين الطويل والقصير"، نص على ذلك سيبويه وغيره: كالزيادي والزجاج والمبرد، قال الزيادي: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

تنبيهات: الأول قيل: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظًا مجموع معنى، كقوله "من الوافر":

786-

فوافيناهم منا بجمعٍ ... كأسد الغاب مردانٍ وشيبِ

786- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص135؛ والمقاصد النحوية 4/ 77؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص544.
اللغة: وافيناهم: جئناهم. المردان: ج الأمرد، وهو الغلام الذي لم ينبت شعر لحيته.
الشيب: الذين ابيضَّ شعر رءوسهم.
الإعراب: فوافيناهم: "الفاء": بحسب ما قبلها، "وافيناهم": فعل ماض، و"نا": ضمير في محل رفع فاعل، و"هم": ضمير في محل نصب مفعول به. منا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "جمع" أصله نعت ولما تقدم عليه أصبح حالًا. بجمع: جار ومجرور متعلقان بـ"وافيناهم". كأسد: جار ومجرور =

(323/2)

وفيه نظر.
الثاني: قال في الارتشاف: والاختيار في "مررت برجلين كريم وبخيل" القطع.
الثالث: قال في التسهيل: يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبًا، وعند التفصيل اختيارًا.
515-
ونعت معمولي وحيدي معنى ... وعمل، أتبع بغير استثنا
"ونعت معمولي" عاملين "وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثنا" أي: أتبع مطلقًا، نحو: "جاء زيد وأتى عمرو العاقلان"، و"هذا زيد وذاك خالد الكريمان"، و"رأيت زيدًا وأبصرت عمرًا الظريفين" وخصص بعضهم جواز الإتباع يكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، نحو: "جاء زيدٌ ورأيت عمرًا الفاضلان" أو "الفاضلين"، ونحو: "جاء زيد ومضى بكر الكريمان" أو "الكريمين"، ونحو: "هذا مؤلِم زيدٍ وموجع عمرًا الظريفان" أو "الظريفين"، ولا يجوز الإتباع في ذلك؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل.
تنبيهان: الأول: إذا كان عامل المعمولين واحدًا ففيه ثلاث صور:
الأولى: أن يتحد العمل والنسبة، نحو: "قام زيد وعمرو العاقلان"، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال.
الثانية: أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى، نحو:

"ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان"، ويجب في هذه القطع قطعًا.
الثالثة: أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى، نحو: "خاصم زيد عمرًا الكريمان"، فالقطع في هذه واجب عند البصريين، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتباع، والنص عن الفراء أنه إذا اتبع غلب المرفوع، فتقول: "خاصم زيد عمرًا الكريمان"، ونص

= متعلقان بمحذوف نعت لـ"جمع"، وهو مضاف. الغاب: مضاف إليه مجرور. مردان: نعت "جمع" مجرور. وشيب: "الواو": حرف عطف، و"شيب": معطوف على "مردان" مجرور بالكسرة.
وجملة "وافيناهم": بحسب ما قبلها.
الشاهد فيه قوله: "بجمع ... مردان وشيب" حيث ورد كل من "مردان" و"شيب" نعتًا لـ"جمع"، ولما كانا مختلفين بالمعنى فصل بينهما بحرف عطف، فعطف الثاني على الأول.

(324/2)

ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت لأن كل منهما مُخاصِم ومُخاصَم، والصحيح مذهب البصريين، قيل: بدليل أنه لا يجوز "ضارب زيد هندًا العاقلة" برفع "العاقلة" نعتا لـ"هند"، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو: "ضارب زيد عمرًا"، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:
787-
قد سالم الحياتُ منه القدمَا ... الأفعوان والشجاع الشجعما
فنصب "الأفعوان" وهو بدل من "الحيات" وهو مرفوع لفظًا؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الأفعوان.
الثاني: قوله "أتبع" يوهم وجوب الإتباع، وليس كذلك؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه.

391- التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 333؛ وجمهرة اللغة ص1139؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري، أو لعبد بني عبس في خزانة

الأدب 11/ 411، 415، 416؛ والمقاصد النحوية 4/ 81؛ وللعجاج أو لأبي حبان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر 3/ 6؛ وللعجاج أو لأبي حبان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للتدمري، أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني 2/ 973؛ ولمساور العبسي في لسان العرب 12/ 366 "ضمر"؛ ولعبد بني عبس في الكتاب 1/ 287؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه 1/ 201؛ ولأبي حناء في خزانة الأدب 10/ 240.

اللغة: الأفعوان والشجاع: ذكر الأفعى. الشجعم: الجريء.

المعنى: لقد تصالحت قدماه مع الأفاعي لأنهما أضحتا غليظتين صلبتين لطول ما سار حافيًا.

الإعراب: قد: حرف تحقيق. سالم: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. الحيات: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. منه: جار ومجرور متعلقان بحال مقدم محذوف للقدم. القدما: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون لضرورة الشعر.

الأفعوان: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة لفعل محذوف تقديره أعني. والشجاع: "الواو": عاطفة و"الشجاع": اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة. والشجعما: "الواو": حرف عطف، "الشجعما": صفة الشجاع منصوبة بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

وجملة "قد سالم القدما": ابتدائية لا محل لها. وجملة "الشجاع" مع فعله المحذوف تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "قد سالم الحيات منه القدما" وفيه قولان:

1- نصب الفاعل "قدم".

2- هو فاعل مثنى وحذفت النون للضرورة ومنهم من قال إن الحيات فاعل والمفعول قدما.

(325/2)

"تعدد النعوت وتتاليها":

516-

وإن نعوت كثرت وقد تَلَتْ ... مفتقرًا لذكرهن أُتْبِعَتْ

"وإن نعوت كثرت وقد تلت" أي: تبعت منعوتًا "مفتقرًا لذكرهن" بأن كان لا يعرف إلا

بذكر جميعها "أتبعت" كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: "مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب" إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب.

517-

واقطع أو اتبع إن يكن معينا ... بدونها، أو بعضها اقطع معلنا

"واقطع" الجميع "أو اتبع" الجميع، أو اقطع البعض وأتبع البعض "إن يكن" المنعوت "معينًا بدونها" كلها، كما في قول خرنق "من الكامل":

788-

لا يبعدن قومي الذين هم ... سمُّ العداة وآفةُ الجزر

778- التخريج: البيتان للخرنق بنت هفان في ديوانها ص43؛ والأشباه والنظائر 6/ 231؛ وأمالي المرتضى 1/ 205؛ والإنصاف 2/ 468؛ وأوضح المسالك 3/ 314؛ والحماسة البصرية 1/ 227؛ وخزانة الأدب 5/ 41، 42، 44؛ والدرر 6/ 14؛ وسمط اللآلي ص548؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 16؛ وشرح التصريح 2/ 116؛ والكتاب 1/ 202، 2/ 57، 58، 64؛ ولسان العرب 5/ 214 "نضر"؛ والمحتسب 2/ 198؛ والمقاصد النحوية 3/ 602؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص416.

شرح المفردات: يبعدن: يهلكن. سم العداة: أي قاهر الأعداء. الآفة: العاهة المهلكة. الجزر: ج الجزور، وهو من الإبل ما عد للذبح للضيفان. المعترك: موضع الاقتتال. معاقد الأزر: كناية عن العفة.

المعنى: تفخر الشاعرة بقومها فتدعو لهم بأل يهلكوا، فهم الأبطال الشجعان الذين يفتكون بالأعداء وينحرون الجزر للضيفان، لا يهابون نار الوغى، ويتصفون بالطهارة والعفة.

الإعراب: "لا": ناهية جازمة للدعاء. "يبعدن": فعل مضارع مبني لاتصاله بنون التوكيد، في محل جزم بـ"لا"، والنون للتوكيد. "قومي": فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة. "الذين": اسم موصول في محل رفع نعت "قومي". "هم": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "سم": خبر المبتدأ وهو مضاف. "العداة": مضاف إليه. "وآفة الجزر": معطوفة على "سم العداة". "النازلون": نعت ثان لـ"قومي"، أو خبر المبتدأ المحذوف تقديره "هم". "بكل": جار ومجرور متعلقان بـ"النازلون". وهو مضاف. "معترك": مضاف إليه. "والطيبون": حرف عطف، "الطيبون": معطوف على "النازلون" مرفوع بالواو. "معاقد": منصوب على أنه مشبه بالمفعول به، وهو مضاف. "الأزر":

مضاف إليه مجرور.

وجملة: "لا يبعدن ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هم سم العداة" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. =

(326/2)

النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

فيجوز رفع "النازلون" و "الطيبون" على الإتباع لـ"قومي"، أو على القطع بإضمار: هم، ونصبهما بإضمار: أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

"أو بعضها اقطع معلنا"، أي: إذا كان المنعوت مفتقرًا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه، وجاز فيما سواه القطع والإتباع، هكذا في شرح الكافية.

تنبيهات: الأول: إذا قطع بعض النعوت دون بعض قُدِّم المتبع على المقطوع، ولا يعكس، وفيه خلاف، قال ابن أبي الربيع: الصحيح المنع. وقال صاحب البسيط: الصحيح الجواز. ولو فرق بين الحالة الثانية -وهي الاستغناء عن الجميع- فيجوز، والحالة الثالثة -وهي الافتقار إلى البعض دون البعض- فلا يجوز؛ لكان مذهبًا.

الثاني: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع، كقوله "من المتقارب":

789-

ويأوي إلى نسوةٍ عطلٍ ... وشعثًا مراضيعَ مثل السعالي

= الشاهد: قولها: "النازلون" و"الطيبون" حيث يجوز فيهما الرفع على الإتباع لـ"قومي" أو على القطع بإضمار "هم". ويجوز نصبهما بإضمار "أمدح" أو "أذكر".

789- التخريج: البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب 2/ 42، 432، 5/ 40؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 146؛ وشرح أشعار الهذليين 2/ 507؛ وشرح التصريح 2/ 87؛ والكتاب 1/ 399، 2/ 66؛ ولأبي أمية في المقاصد النحوية 4/ 63؛ وللهذلي في شرح المفصل 2/ 18؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 322؛ ورصف المباني ص416؛ والمقرب 1/ 225.

شرح المفردات: يأوي: ينزل، يلجأ. العطل: ج العاطل، وهي من النساء من لا حلي

عليها. الشعث: ج الأشعث مؤنثها الشعثاء، وهي المرأة السيئة الحال، والمتلبدة الشعر لعدم اعتنائها به. السعالي: ج السعلاة، وهي أنثى الغول.

المعنى: يقول: إنه يأوي إلى نسوة مهملات، سيئات الحال، متلبدات الشعر، يرضعن أطفالًا لهن، ويشبهن السعالي لقبح منظرهن.

الإعراب: "ويأوي": الواو بحسب ما قبلها، "يأوي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هو". "إلى نسوة": جار ومجرور متعلقان بـ"يأوي". "عطل": نعت "نسوة" مجرور. "وشعثًا" الواو حرف عطف. "شعثًا": مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أعني" مثلًا. "مراضيع": نعت "شعثًا" منصوب. "مثل": نعت ثان لـ"شعثًا" منصوب، وهو مضاف. السعالي": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله: "نسوة عطل وشعثًا" حيث وردت الرواية فيه بجر "عطل" ونصب "شعثًا". أما الأول فلم يرو فيه إلا الجر، وأما الثاني "شعثًا" فقد روي مجرورًا ومنصوبًا مما يدل على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع.

(327/2)

الثالث: يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد، نحو: {إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} 1 والملتزم، نحو: "الشعرى العبور"، والجاري على مُشَارٍ به، نحو: "هذا العالِم" فلا يجوز القطع في هذا.

518-

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرًا ... مبتدأً، أو ناصبًا، لن يظهرا

"وارفع أو انصب إن قطعت" النعت عن التبعية "مضمرًا مبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا" أي لا يجوز إظهارهما.

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: "الحمد للهِ الحميدُ" بالرفع بإضمار "هو"، ونحو: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} 2 بالنصب بإضمار "أذم"، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما، فتقول: "مررت بزيدٍ التاجر"، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: هو التاجرُ، وأعني التاجرَ.

"حذف النعت أو المنعوت للعلم به":

519-

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه، وفي النعت يقل

"وما من المنعوت والنعت عقل" أي: علم "يجوز حذفه"، ويكثر ذلك في المنعوت "وفي

النعت يقل" فالأول شرطه إما كون النعت صالحًا لمباشرة العامل، نحو: {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ} 3 أي: دروعًا سابغات، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بـ"من" أو "في"، كقولهم: "منا ظعن ومنا أقام"، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، وكقوله "من الرجز":

790-

لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم

---

1 النحل: 51.

2 المسد: 4.

3 سبأ: 11.

790- التخريج: الرجز لحكيم بن معية في خزانة الأدب 5/ 62، 63؛ وله أو لحميد الأرقط في الدرر 6/ 19؛ ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل 3/ 59، 61؛ والمقاصد النحوية 4/ 71؛ ولأبي =

(328/2)

أصله: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو "أحد"، وكسر حرف المضارعة من "تأثم"، وأبدل الهمزة ياء، وقدم جواب "لو" فاصلًا بين الخبر المقدم -وهو الجار والجرور- والمبتدأ المؤخر، وهو "أحد" المحذوف.

فإن لم يصلح، ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ"من" أو "في"؛ امتنع ذلك: أي إقامة الجملة وشبهها مقامه، إلا في الضرورة كقوله "من الطويل":

791-

"لكم مسجدا الله المزوران والحصى" ... لكم قبصه من بين أثرى وأقترا

= الأسود الجمالي "وهذا تصحيف" في شرح التصريح 2/ 118؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 370؛ وشرح عمدة الحافظ ص547؛ والكتاب 2/ 345؛ وهمع الهوامع 2/ 120.

شرح المفردات: لم تيثم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيدها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: يقول: لو قلت إنها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطئ، فهي في

الحقيقة تفوقهن حسبًا وجمالًا.
الإعراب: "لو": حرف شرط غير جازم. "قلت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "ما": حرف نفي. "في قومها": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "ما في قومها أحد ... "، وهو مضاف، و"ها" ضمير في محل جر بالإضافة.
"لم": حرف جزم "تيثم": فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر للضرورة الشعرية.
"يفضلها": فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"ها" ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هو". "في حسب": جار ومجرور متعلقان بـ"يفضلها".
"وميسم": الواو حرف عطف. "ميسم": معطوف على "حسب" مجرور بالكسرة.
وجملة: "لو قلت ... " الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ما من قومها" في محل نصب مقول القول. وجملة: "يفضلها" في محل رفع نعت المبتدأ المحذوف. وجملة "لم تيثم" جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "ما في قومها يفضلها" حيث حذف المنعوت، وأبقى النعت وهو جملة "يفضلها"، وأصل الكلام: "لو قلت ما في قومها أحد يفضلها".
791- التخريج: البيت للكميت بن زيد في لسان العرب **3/ 205** "سجد"، **7/ 68** "قبض" **14/ 111** "ثرا"؛ والمقاصد النحوية **4/ 84**؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص**397**؛ وشرح عمدة الحافظ ص**548**؛ ولسان العرب **5/ 71** "قتر".
اللغة: مسجدا الله: أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة، زادهما الله تعالى شرفًا.
الحصى: أراد به العدد العديد من البشر. القبص: أصله مجتمع النمل الكبير الكثير، ثم أطلق على العدد الكثير من الناس. أثرى: اغتنى، أقتر: صار فقيرًا.
المعنى: ترعون هذين المسجدين مسجد مكة والمسجد النبوي، وهؤلاء الناس الذين يأتون من كل فج عميق، على اختلاف طبقاتهم "من بين من أثرى ومن أقتر" فقيرهم وغنيهم هو جنودكم ورعيتكم. =

(329/2)

وقوله "من الرجز":
792-
"مالك عندي غير سهم وحجر ... وغير كبداء شديدة الوتر"
ترمي بكفي كان من أرمى البشر

= الإعراب: "لكم": جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف "مسجدا": مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة "الله" لفظ جلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. "المزوران": صفة "مسجدا" مرفوعة بالألف لأنها مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. "والحصى": "الواو" عاطفة، "الحصى": مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة. "لكم": جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. "قبصه": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "من بين": جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. "أثرى": فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو" "وأقترا": "الواو": عاطفة، "أقترا": معطوف على أثرى، وله إعرابه نفسه، والألف للإطلاق.

وجملة "لكم مسجدا الله": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "الحصى لكم قبصه": معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وجملة "لكم قبصه": في محل رفع خبر الحصى. وجملة "أثرى": صلة الموصول لا محل لها. وجملة "أقتر": صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "من بين أثرى وأقترا" فإن هذا الكلام على تقدير من بين من أثرى ومن أقتر، فحذف الموصولين وأبقى صلتيهما، ولا يكون الكلام على تقدير موصول واحد؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذي أثرى هو نفس الذي أقتر، أي افتقر، وهو لا يريد ذلك، وإنما يريد من بين جميع الناس مثريهم وفقيرهم.

792- التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 65؛ والخصائص 2/ 367؛ والدرر 6/ 22؛ وشرح التصريح 2/ 119؛ وشرح شواهد المغني 1/ 461؛ وشرح عمدة الحافظ ص550؛ وشرح المفصل 3/ 62؛ ولسان العرب 13/ 370 "كون"، 421 "منن"؛ ومجالس ثعلب 2/ 513؛ والمحتسب 2/ 227؛ ومغني اللبيب 1/ 160؛ والمقاصد النحوية 4/ 66؛ والمقتضب 2/ 139؛ والمقرب 1/ 227؛ وهمع الهوامع 2/ 120.

اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: فعل تفضيل من رمى يرمي، أي الأشد رماية وإصابة.

المعنى: يهدد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرماة.

الإعراب: "ما": نافية لا عمل لها. "لك" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. "عندي": "عند" مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قيل ياء

المتكلم، متعلق بمحذوف خبر مقدم، و"الباء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.
"غير": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. "سهم": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "وحجر": "الواو": حرف عطف، "حجر": اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة، وسكن لضرورة الشعر. "وغير": "الواو": حرف عطف، "غير": اسم معطوف على مرفوع، مرفوع =

(330/2)

وقوله "من الوافر":

793-

كأنك من جمال بني أقيش ... يقعقع بين رجليه بشن

والثاني: كقوله تعالى: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} 1، أي: كل سفينة صالحة.

= مثله بالضمة. "كبداء" مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. "شديدة" صفة "كبداء" مجرورة بالكسرة. "الوتر": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الشعر. "ترمي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي" "يكفي": جار ومجرور بالياء لأنه مثنى. متعلقان بـ"ترمي". "كان": فعل ماض ناقص. "من أرمى": جار ومجرور بالكسرة المقدرة على الألف، متعلقان بخبر "كان" المحذوف. "البشر": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الشعر.

وجملة "ما لك عندي": ابتدائية لا محل لها. وجملة "ترمي": في محل جر صفة لـ"كبداء" وجملة "كان": في محل جر صفة للمضاف إليه المحذوف "بكفي رجل كان".

والشاهد فيه قوله: "بكفي كان" حيث حذف الموصوف "رجل" وأبقى صفته، وهي جملة: "كان من أرمى البشر"، والتقدير: "بكفي رجل كان من أرمى البشر".

793- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص**126**؛ وخزانة الأدب **5/ 67**، **69**؛ وشرح أبيات سيبويه **2/ 58**؛ وشرح المفصل **3/ 59**؛ والكتاب **21/ 345**؛ ولسان العرب **6/ 373** "وقش"، **8/ 286**، **287** "قعع"، **13/ 241** "شنن"؛ والمقاصد النحوية **4/ 67**؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب **1/ 248**؛ وشرح المفصل **1/ 61**؛ ولسان العرب **4/ 231** "خدر"، **6/ 264** "أفش"، **14/ 272**

"دنا"؛ والمقتضب 2/ 138.

اللغة: قعقع: صات. الشن: القربة اليابسة.

المعنى: يقول: إنك جبان وضعيف تنفر كما تنفر جمال بني أفيش إذا ما سمعت صوت الشن وقعقعته.

الإعراب: كأنك: حرف مشبه بالفعل، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب اسم "كأن"، وخبرها محذوف. من: حرف جر. جمال: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت خبر "كأن"، وهو مضاف. بني: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. أقيش: مضاف إليه مجرور. يقعقع: فعل مضارع للمجهول. بين: ظرف مكان متعلق بـ"يقعقع"، وهو مضاف. رجليه: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. بشن: جار ومجرور متعلقان بـ"يقعقع".

وجملة "كأنك ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يقعقع": في محل رفع نعت خبر كأن المحذوف.

الشاهد فيه قوله: "كأنك من جمال بني أفيش" حيث حذف المنعوت "جمل" وأبقى النعت، والتقدير: "كأنك جمل من جمال بني أقيش"، وهذا للضرورة.

1 الكهف: 79.

(331/2)

وقوله "من المتقارب":

794-

"وقد كنت في الحرب ذا تُدرإ" ... فلم أُعط شيئًا ولم أُمنع

أي: شيئًا طائلًا.

وقوله "من الوافر":

795-

ورب أسيلة الخدين بكر ... مهفهفة لها فرع وجيد

794- التخريج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص84؛ والدرر 6/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 119؛ وشرح شواهد المغني 2/ 925؛ وشرح عمدة الحافظ ص551؛

والشعر والشعراء 2/ 752؛ ولسان العرب 1/ 72 "درأ"؛ والمقاصد النحوية 4/ 69؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 627؛ وهمع الهوامع 2/ 120.

شرح المفردات: ذو تدرإ: أي ذو قوة ومنعة.

المعنى: يقول: لقد كنت في الحرب ذا منعة وقوة، ولي فضل كبير في الغنائم فكيف لم أعط شيئًا جزيلًا ولم أمنع؟

الإعراب: "وقد": الواو بحسب ما قبلها، و"قد": حرف تحقيق. "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "كان". "في الحرب": جار ومجرور متعلقان بـ"كان". "ذا": خبر "كان" منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "تدرإ": مضاف إليه مجرور. "فلم": الفاء حرف عطف، "لم": حرف جزم. "أعط": فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "شيئًا": مفعول به ثان. "ولم": الواو حرف عطف، "لم": حرف جزم. "أمنع" فعل مضارع للمجهول مجزوم، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره "أنا".

وجملة: "قد كنت ... " بحسب ما قبلها. وجملة: "لم أعط" استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة: "لم أمنع" معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: "فلم أعط شيئًا" حيث يريد: "فلم أعط شيئًا طائلًا" فحذف النعت "طائلًا" مثلًا، وأثبت المنعوت "شيئًا" وهذا جائز إذا علم.

795- التخريج: البيت للمرقش الأكبر في شرح التصريح 2/ 119؛ وشرح اختيارات المفضل ص998؛ وشرح عمدة الحافظ ص552؛ والمقاصد النحوية 4/ 72.

شرح المفردات: خد أسيل: لين أملس. البكر: العذراء. المهفهفة: الضامرة البطن. الفرع: الشعر. الجيد: العنق.

المعنى: يقول: رب فتاة عذراء ناعمة الخدين أحببتها، ضامرة البطن، مكتنزة اللحم، يزينها شعر أسود، وعنق طويل.

الإعراب: "ورب": الواو بحسب ما قبلها، "رب": حرف جر شبيه بالزائد. "أسيلة": اسم مجرور لفظ مرفوع محلًا على أنه مبتدأ، وهو مضاف. "الخدين": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. "بكر": نعت "أسيلة" مجرور. "مهفهفة": نعت ثان لـ"أسيلة". "لها": جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. "فرع": مبتدأ مؤخر مرفوع. "وجيد": الواو حرف عطف، "جيد": معطوف على "فرع" مرفوع.

الشاهد فيه قوله: "لها فرع وجيد" حيث حذف الصفة، والتقدير: "لها فرع فاحم وجيد طويل" وهذا جائز إذا علم.

أي: فرع فاحم وجيد طويل.

تنبيهات: الأول: قد يلي النعت "لا" أو "إما" فيجب تكررها مقرونين بالواو، نحو: "مررت برجل لا كريمٍ ولا شجاعٍ"، ونحو: "ائتني برجلٍ إما كريمٍ وإما شجاعٍ".

الثاني: يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض، نحو: "مررت بزيد العالم والشجاع والكريم".

الثالث: إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلًا منه المنعوت. نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ} 1

الرابع: إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد، وأخرت الجملة، غالبًا، نحو: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ} 2، وقد تقدم الجملة، نحو: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} 3، {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ} الآية4.

خاتمة: من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة، نحو: "مررت بزيد هذا" وبهذا العالم"، ونعته مصحوب "أل" خاصة؛ فإن كان جامدًا محضًا -نحو: "بهذا الرجل"- فهو عطف بيان على الأصح، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به، كالمضمر مطلقًا، خلافًا للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكًا بما سمع، من نحو: "صلى الله عليه الرءوف الرحيم"، وغيره يجعله بدلًا، ومنها ما ينعت ولا ينعت به، كالعلم، ومنها ما ينعت به ولا ينعت، ك"أي"، نحو: "مررت بفارسٍ أيّ فارسٍ"، ولا يقال: جاءني أيُّ فارس، والله أعلم.

---

1 إبراهيم: 1، 2.

2 غافر: 28.

3 الأنعام: 92.

4 المائدة: 54.

التوكيد:

هو في الأصل مصدر، ويسمى به التابع المخصوص، ويقال: أكد تأكيدًا، ووكد توكيدًا،

وهو بالواو أكثر.

"نوعا التوكيد":

وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، ومعنوي، وهو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، وله ألفاظ أشار إليها بقوله:

"التوكيد بالنفس أو بالعين":

520-

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا

521-

وأجمعهما بأفعل إن تبعا ... ما ليس واحدًا تكن متبعا

"بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا"

أي في الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: "جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه" فتجمع بينهما، والمراد حقيقته، وتقول: "جاءت هند نفسها أو عينها" وهكذا، ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول: "جاء زيد بنفسه وهند بعينها".

"واجمعهما" أي النفس والعين "بأفعل إن تبعا ما ليس واحدًا تكن متبعًا" فتقول: "قام الزيدان أو الهندان أنفسُهما أو أعينُهما، وقام الزيدون أنفسُهم أو أعينُهم، والهندات

(334/2)

أنفسُهن أو أعينُهن" ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على "نفوس" و"عيون"، ولا على "أعيان"، فعبارته هنا أحسن من قوله في التسهيل: "جمع قلة" فإن "عينًا" تجمع جمع قلة على "أعيان"، ولا يؤكد به.

تنبيه: ما أفهمه كلامه من منع مجيء "النفس" و"العين" مؤكدًا بهما غير الواحد -وهو المثنى والمجموع- غير مجموعين على "أفعل" هو كذلك في المجموع.

وأما المثنى فقال الشارح -بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار- ويجوز فيه أيضًا الإفراد، والتثنية.

قال أبو حيان: ووهم في ذلك؛ إذا لم يقل أحد من النحويين به.

وفيما قاله أبو حيان نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول، ولو قلت: "نفساهما" لجاز، فصرح بجواز التثنية.

وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع، والإفراد،

والتثنية، والمختار الجمع، نحو: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} 1 ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم، وعند غيره بالعكس، وكلاهما مسموع كقوله "من الطويل":

796-

حمامة بطن الواديين ترنمي ... "سقاك من الغر الغوادي مطيرها"

---

1 التحريم: 4.

796- التخريج: البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص438، 440؛ والمقاصد النحوية 4/ 86؛ وللمجنون في ديوانه ص113؛ ولتوبة بن الحمير في الأغاني 11/ 98؛ والدرر 1/ 154؛ والشعر والشعراء 1/ 453؛ وبلا نسبة في المقرب 2/ 129؛ وهمع الهوامع 1/ 51.

اللغة: الترنم: مد الصوت للتطريب. الغوادي: ج الغادية، وهي التي تجيء عند الغداة. المطير: الماء.

الإعراب: حمامة: منادي منصوب، وهو مضاف. بطن: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الواديين. مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. ترنمي: فعل أمر مبني على حذف النون، و"الياء": ضمير في محل رفع فاعل. سقاك: فعل ماض، و"الكاف": ضمير متصل فيمحل نصب مفعول به. من الغر: جار ومجرور متعلقان بـ"سقاك". الغوادي. نعت "الغر" مجرور. مطيرها: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ترنمي": استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة "سقاط: لا محل لها من الإعراب لأنها دعائية.

الشاهد فيه قوله: "بطن الواديين" حيث ورد المضاف "بطن" مفردًا باللفظ، ومثنى بالمعنى لأن المضاف إليه مثنى "الواديين"، ولكل واد بطن. وذلك منعًا لاستثقال اللفظ، والأصل أن يقال: "حمامة بطني الواديين" كما أن المقصود من المعنى مفهوم لدى السامع.

(335/2)

وكقوله "من الرجز":

797-

ومهمهين قذفين مرتين ... ظهراهما مثل ظهور الترسين

"التوكيد بكل وجميع وكلا وكلتا":

522-

وكلًّا اذكر في الشمول، وكلا ... كلتا، جميعًا بالضمير موصلا

"وكلًّا اذكر في" التوكيد المسوق لقصد "الشمول" والإحاطة بأبعاض المتبوع، "وكلا" و"كلتا" و"جميعًا"، فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: "جاء الجيشُ كلُّه، أو جميعُه، والقبيلةُ كلُّها، أو جميعُها، والرجالُ كلُّهم، أو جميعُّهم، والهنداتُ كلُّهن، أو جميعُهن، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما"؛ لجواز أن يكون الأصل: "جاء بعض الجيش، أو القبيلة، أو الرجال، أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين".

ولا يجوز "جاءني زيدٌ كلُّه" ولا "جميعُه" وكذا لا يجوز "اختصم الزيدان كلاهما"، ولا "الهندان كلتاهما" لامتناع التقدير المذكور.

797- التخريج: الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب 2/ 314؛ والدرر 1/ 116، 118، 166؛ وشرح المفصل 4/ 156؛ والكتاب 2/ 48؛ ولسان العرب 2/ 89؛ "كرت"؛ وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب 7/ 544، 547؛ والمقاصد النحوية 4/ 89؛ ولهميان في الكتاب 3/ 622؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 7/ 302، 7/ 539، 572؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 194؛ وهمع الهوامع 1/ 40، 51.

اللغة: المهمان: مثنى المهمه، وهو الصحراء المقفرة. القذف: بعيدة الأرجاء، واسعة. رجل مرت: ليس له شعر بحاجبيه. الترسين: مثنى الترس، وهو ما يتقى به ضربات السيف مثلًا.

الإعراب: ومهمهين: "الواو": واو رب حرف جر زائد، و"مهمهين": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. قذفين: نعت "مهمهين" مجرور باعتبار اللفظ. مرتين: نعت ثان لـ"مهمهين". ظهراهما: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، و"هما": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. مثل: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. ظهور: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الترسين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى.

وجملة المبتدأ في محل جر نعت لـ"مهمهين".

الشاهد فيه قوله: "ظهراهما مثل ظهور الترسين" حيث ورد المضاف مثنى، والمضاف إليه مثنى أيضًا في قوله: "ظهراهما". وورد المضاف في "ظهور الترسين" جمعًا، والمضاف إليه مثنى، وهذا جائز لأن العرب تنزل المثنى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: "نحن فعلنا".

وأشار بقوله: "بالضمير موصلا" إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ، ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت، ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة، خلافًا للفراء والزمخشري، ولا حجة في {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا} 1 ولا قراءة بعضهم: "إنَّا كلًّا فيها" على أن المعنى: جميعه وكلنا، بل "جميعًا" حال "وكلًّا" بدل من اسم "إن" أو حال من الضمير المرفوع من "فيها".

وذكر في التسهيل أنه قد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بـ"كل"، وجعل منه قول كثير "من البسيط":

798-

"كم قد ذكرتك لو أُجزى بذكركم" ... يا أشبه الناسِ كلِّ الناسِ بالقمرِ

"التوكيد بعامة":

523-

واستعملوا أيضًا ككل فاعله ... من عم في التوكيد مثل النافلة

---

1 البقرة: 29.

798- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص145؛ وخزانة الأدب 9/ 35؛ وسمط اللآلي ص469؛ وشرح شواهد المغني 2/ 518؛ وشرح عمدة الحافظ ص557؛ ولكثير عزة في الدرر 6/ 33؛ والمقاصد النحوية 4/ 88؛ ولم أقع عليه في ديوان كثير.

اللغة: أجزى: أثاب.

المعنى: يا من هي أكثر الناس شبهًا بالقمر، لقد ذكرتك كثيرًا جدًّا، ولو كافأني ربي على كثرة ذكركم لأدخلني جنته، أو لو كافأتني عليه لواصلتني.

الإعراب: كم: خبرية، في محل نصب على المفعولية المطلقة. قد: حرف تحقيق وتقريب. ذكرتك: فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. لو: حرف للتمني. أجزى: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على الألف، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". بذكركم: جار ومجرور متعلقان بـ"أجزى"، و"كم": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، يا أشبه: "يا": حرف نداء، "أشبه": منادى مضاف منصوب بالفتحة.

الناس: مضاف إليه مجرور بالكسرة. كل: توكيد لـ"الناس" مجرورة مثله بالكسرة. الناس: مضاف إليه مجرور بالكسرة. بالقمر: جار ومجرور متعلقان بـ"أشبه".

وجملة "كم قد ذكرتك": ابتدائية لا محل لها. وجملة "أجزى بذكركم": اعتراضية، أو استئنافية لا محل لها، فعل شرط جوابه محذوف. وجملة "النداء": استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "يا أشبه الناس كل الناس" حيث أضاف "كل" المؤكدة إلى اسم ظاهر.

(337/2)

"واستعملوا أيضًا ككل" في الدلالة على الشمول اسمًا موازنًا "فاعله من عم في التوكيد" فقالوا: "جاء الجيش عامَّتُهُ، والقبيلة عامَّتُهَا، والزيدون عامَّتُهُم، والهندات عامَّتُهُن"، وعد هذا اللفظ "مثل النافلة" أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه، وهو من أجلهم، فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في "النافلة" أي: تصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: "اشتريت العبد عامَّتَهُ" كما قال تعالى: {وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً} 1.

تنبيه: خالف في "عامة" المبرد، وقال: إنما هي بمعنى "أكثرهم".

"التوكيد بأجمع وأخواته":

524-

وبعد كل أكدوا بأجمعا ... جمعا، أجمعين، ثم جُمَعَا

فقالوا: "جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ، والزيدون كلُّهم أجمعون، والهندات كلُّهن جُمَعُ".

525-

"ودون كل قد يجيء أجمع ... جمعاء أجمعون ثم جمع"

المذكورات، نحو: {لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} 2، {لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} 3 وهو قليل بالنسبة لما سبق.

"التوكيد بأكثر وأخواته":

وقد يتبع أجمع وأخواته، بأَكْتَع وكَتْعاء وأَكْتَعين وكُتَع، وقد يتبع أكتع وأخواته، بأَبْصَع

---

1 الأنبياء: 72.

2 الحجر: 39.

3 الحجر: 43.

(338/2)

وبَصْعاء وأَبْصَعين وبُصَع، فيقال: "جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ أكتعُ أبصعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، والقومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهنداتُ كلُّهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ".

وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أَبْتَع وبَتْعاء وأَبْتَعين وبُتَع.

قال الشارح: ولا يجوز أن يُتعدى هذا الترتيب، وشذ قول بعضهم: "أجمع أبصع"، وأشذ منه قول الآخر "جمع بتع"، وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين، ومنه قول الراجز:

799-

يا ليتني كنت صبيًّا مرضعًا ... يحملني الذلفاء حولًا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا ... إذًا ظللت الدهرَ أبكي أجمعًا

799- التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 35، 41، وخزانة الأدب 5/ 169؛ وشرح عمدة الحافظ ص562، 565؛ ولسان العرب 8/ 305 "كتع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 93؛ والمقرب 1/ 240؛ وهمع الهوامع 2/ 123، 124.

اللغة: الذلفاء: اسم امرأة. الحول: العام. أكتعًا: كاملًا.

الإعراب: "يا": حرف نداء، والمنادى محذوف. "ليتني": حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب اسم "ليت". "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "كان". "صبيًّا": خبر "كان" منصوب. "مرضعًا": نعت "صبيًّا" منصوب. "تحملني": فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به. "الذلفاء" فاعل مرفوع. "حولًا": ظرف زمان متعلق بـ"تحمل". "أكتعًا": توكيد معنوي لـ"حولًا". "إذا: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. "بكيت": فعل ماض، وهو فعل الشرط، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "قبلتني": فعل ماض، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي" "أربعًا": مفعول به ثان لـ"قبل"، أو

نائب مفعول مطلق تقديره: "أربع" قبلات". "إذًا": حرف جواب. "ظللت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "ظل". "الدهر": ظرف زمان متعلق بـ"أبكي". "أبكي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا" "أجمعا": توكيد معنوي لـ"الدهر".

وجملة: "كنت صبيًّا ... " في محل رفع خبر "ليت". وجملة: "تحملني ... " في محل نصب نعت "صبيًّا". وجملة: "بكيت" في محل جر بالإضافة. وجملة: "قبلتني" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة: "أبكي في محل نصب خبر "ظل".

الشاهد فيه قوله: "الدهر ... أجمعا" حيث أكد "الدهر" بـ"أجمع" من غير أن يؤكده أولًا بـ"كل". وفي البيت شاهدان آخران: أولهما قوله: "حولًا أكتعا" حيث أكد النكرة المحدودة بـ"أكتعا" على المذهب الكوفي. والبصريون لا يجيزون تأكيد النكرة محدودة كانت أو غير محدودة. وثانيهما قوله: "الدهر أبكي أجمعًا" حيث فصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

(339/2)

وفي هذا الرجز أمور: إفراد "أكتع" عن "أجمع"، وتوكيد النكرة المحدودة، والتوكيد بـ"أجمع" غير مسبوق بـ"كل"، والفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد، ومثله في التنزيل: {وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ} 1.

تنبيهات: الأول: زعم الفراء أن "أجمعين" تفيد اتحاد الوقت، والصحيح أنها كـ"كل" في إفادة العموم مطلقًا، بدليل قوله تعالى: {لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} 2.

الثاني: إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع، وليس الثاني تأكيدًا للتأكيد.

الثالث: لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع، ولا إلى النصب.

الرابع: لا يجوز عطف بعضها على بعض، فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه"، ولا "جاء القوم كلهم وأجمعون" وأجازه بعضهم، وهو قول ابن الطراوة.

الخامس: قال في التسهيل: وأجرى في التوكيد مجرى "كل" ما أفاد معناه من الضرع والزرع، والسهل والجبل، واليد والرجل، والبطن والظهر، يشير إلى قولهم: "مطرنا الضرعَ والزرعَ"، و"مطرنا السهلَ والجبلَ"، و"ضربت زيدًا اليدَ والرجلَ"، و"ضربته البطنَ والظهرَ".

السادس: ألفاظ التوكيد معارف، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر، وأما "أجمع" وتوابعه

ففي تعريفه قولان: أحدهما: أنه بنية الإضافة، ونُسب لسيبويه، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة.

526-

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

"وإن يفد توكيد منكور" بواسطة كونه محدودًا، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة

---

1 الأحزاب: 51.

2 الحجر: 39.

(340/2)

"قبل" وفاقًا" للكوفيين والأخفش؛ تقول: "اعتكفت شهرًا كله"، ومنه قوله "من البسيط":

800-

"لكنه شاقه أن قيل ذا رجب" ... يا ليت عدة حولٍ كلِّه رجبُ

وقوله: "من الرجز":

تحملني الذلفاء حولًا أكتعا1

وقوله "من الرجز":

801-

قد صرت البكرة يومًا أجمعا

800- التخريج: البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 910؛ ومجالس ثعلب 2/ 407؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص190؛ والإنصاف ص450؛ وأوضح المسالك 2/ 332؛ وتذكرة النحاة ص640؛ وجمهرة اللغة ص525؛ وخزانة الأدب 5/ 170؛ وشرح التصريح 2/ 125؛ وشرح قطر الندى ص296؛ والمقاصد النحوية 4/ 96.

اللغة والمعنى: شاقه: هيج شوقه. الحول: السنة.

يقول: إنه في شهر رجب قد اشتد شوقه وهاج، فيا ليت جميع أشهر السنة رجب.

الإعراب: لكنه: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير في محل نصب اسم "لكن". شاقه:

فعل ماض، والهاء: في محل نصب مفعول به. أن: حرف مصدري. قيل: فعل ماض للمجهول. ذا: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. رجب: خبر المبتدأ مرفوع. يا: حرف تنبيه. ليت: حرف مشبه بالفعل. ويجوز أن تكون "يا" حرف نداء، والمنادى محذوف تقديره: "يا قوم". عدة: اسم "ليت" منصوب، وهو مضاف. حول: مضاف إليه مجرور. كله: توكيد معنوي لـ"حول" مجرور، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. رجب: خبر "ليت" مرفوع.

وجملة "لكنه شاقه" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة "شاقه" الفعلية في محل رفع خبر "لكن". وجملة "أن قيل" المؤولة بمصدر في محل رفع فاعل لـ"شاقه" تقديره: "شاقه قول الناس: هذا رجب". وجملة "ذا رجب" الاسمية في محل رفع نائب فاعل. وجملة "يا ليت" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "ليت عدة ... " الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: "حول كله" حيث أكد النكرة التي هي قوله: "حول" لما كانت النكرة محدودة؛ لأن "العام" معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وهو قوله: "كله"، وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين.

1 تقدم بالرقم 799.

801- التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص291؛ والإنصاف 2/ 455؛ وخزانة الأدب 1/ 181، 5/ 169؛ والدرر 6/ 39؛ وشرح عمدة الحافظ ص565؛ وشرح المفصل 3/ 44، 45؛ =

"وعن نحاة البصرة المنع شمل"، أي: عم المفيد وغير المفيد، ولا يجوز: "صمت زمنًا كله"، ولا "شهرًا نفسه".

"التوكيد بكلا وكلتا":

527-

واغن بكلتا في مثنى وكلا ... عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

"واغن بكلتا في مثنى وكلا عن" تثنية "وزن فعلاء ووزن أفعلا" كما استغنى بتثنية "سي" عن تثنية "سواء"، فلا يجوز "جاء الزيدان أجمعان"، ولا "الهندان جمعاوان"، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسًا معترفين بعدم السماع.

تنبيهان: الأول: المشهور أن "كلا" للمذكر "وكلتا" للمؤنث، قال في التسهيل: وقد يُستغنى بـ"كليهما" عن "كلتيهما"، أشار بذلك إلى قوله "من الطويل":

802-

يمت بقربى الزينبين كليهما ... "إليك، وقربى خالد وحبيب"

= والمقاصد النحوية 4/ 95؛ والمقرب 1/ 240؛ وهمع الهوامع 2/ 124.

اللغة: صرت: صوتت. البكرة: ما يستقى عليها من البئر.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق "صرت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "البكرة": فاعل مرفوع. "يومًا": ظرف زمان متعلق بـ"صر" "أجمعا": توكيد معنوي لـ"يومًا".

الشاهد فيه قوله: "يومًا أجمعا" حيث أكد النكرة المحدودة "أجمعا"، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفية، والمدرسة البصرية تأباه.

802- التخريج: البيت لهشام بن معاوية في المقاصد النحوية 4/ 106؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص559؛ والمقرب 1/ 239.

اللغة: يمت: يتقرب، يتوسل. الزينبين: مثنى "زينب"، وهي اسم امرأة.

الإعراب: يمت: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". بقربى: جار ومجرور متعلقان بـ"يمت"، وهو مضاف. الزينبين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. كليهما: توكيد لـ"الزينبين" مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و"هما": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. إليك: جار ومجرور متعلقان بـ"يمت". وقربى: "الواو": حرف عطف، و"قربى": معطوف على "قربى" الأولى مجرور، وهو مضاف. خالد: مضاف إليه مجرور. وحبيب: "الواو": حرف عطف، و"حبيب": معطوف على "خالد" مجرور بالكسرة.

وجملة "يمت ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "الزينبين كليهما" حيث أكد المثنى المؤنث "الزينبين" بمثنى مذكر، وذلك لأن المعنى مفهوم، أو التقدير أن "الزينبين" شخصان أو نحوهما مما هو مذكر.

وقال ابن عصفور: هو من تذكير المؤنث حملًا على المعنى للضرورة. كأنه قال: بقربى الشخصين.

الثاني: ذكر في التسهيل أيضًا أنه قد يُستغنى عن "كليهما" و"كلتيهما" بـ"كلهما"؛ فيقال على هذا: "جاء الزيدان كلُّهما" و"الهندان كلُّهما".

528-

وإن تؤكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل

529-

عنيت ذا الرفع، وأكدوا بما ... سواهما، والقيد لن يلتزما

"وإن تؤكد الضمير المتصل" مستترًا كان أو بارزًا "بالنفس والعين فبعد" الضمير "المنفصل" حتمًا "عنيت" المتصل "ذا الرفع"، نحو: "قم أنت نفسُك، أو عينُك، وقوموا أنتم أنفسُكم، أو أعينُكم"؛ فلا يجوز: قم نفسك، ولا قوموا أعينكم، بخلاف "قام الزيدون أنفسُهم" فيمتنع الضمير، وبخلاف "ضربتهم أنفسَهم، ومررت بهم أعينِهم" فالضمير جائز لا واجب.

تنبيه: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية، ونص عليه غيره، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب. ا. هـ.

"التوكيد بغير النفس والعين":

"وأكدوا بما سواهما" أي بما سوى " النفس" و"العين" "والقيد" المذكور "لن يلتزما" فالوا: "قوموا كلُّكم، وجاءوا كلُّهم" من غير فصل بالضمير المنفصل، ولو قلت: "قوموا أنتم كلكم، وجاءوا كلهم" لكان حسنًا.

"التوكيد اللفظي":

530-

وما من التوكيد لفظي يجي ... مكررًا كقولك: "ادرجي ادرجي"

(343/2)

"وما من التوكيد لفظي يجي مكررًا" "ما": مبتدأ موصول، و"لفظي": خبر مبتدأ محذوف هو العائد، والمبتدأ مع خبره صلة "ما"، وجاز حذف صدر الصلة -وهو العائد- للطول بالجار والمجرور، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر؛ إذ هو في تأويل المشتق، و"مكررًا": حال من فاعل "يجي" المستتر، وجملة "يجي" خبر الموصول: أي النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، هو: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى، كذا عرفه في التسهيل، فالأول يكون في الاسم، والفعل، والحرف،

والمركب غير الجملة، والجملة، نحو: "جاء زيد زيد"، "ونكاحها باطل باطل باطل"، وقوله "من الطويل":

803-

فإياك إياك المراءَ؛ فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

ونحو: "قام قام زيد"، ونحو: "نعم نعم"، وكقوله "من الطويل":

804-

"فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم" ... فحتام حتام العناء المطول؟

803- التخريج: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة 4/ 76؛ وخزانة الأدب 3/ 63؛ ومعجم الشعراء ص310؛ وله أو للعرزمي في حماسة البحتري ص253؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص686؛ والخصائص 3/ 102؛ ورصف المباني ص137 وشرح التصريح 2/ 128؛ وشرح المفصل 2/ 25؛ والكتاب 1/ 279؛ وكتاب اللامات ص70؛ ولسان العرب 15/ 441 "أيا"؛ ومغني اللبيب ص679؛ والمقاصد النحوية 4/ 113، 308؛ والمقتضب 3/ 213.

شرح المفردات: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنه مسبب للشر.

الإعراب: "فإياك": الفاء بحسب ما قبلها، "إياك": ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. "إياك": توكيد لفظي للسابق. "المراء": مفعول به ثان تقديره "جنب نفسك المراء"، أو اسم منصوب على نزع الخافض تقديره: "باعد نفسك عن المراء". "فإنه": الفاء استئنافية، "إنه": حرف مشبه بالفعل، والهاء ضمير في محل نصب اسم "إن" "إلى الشر": جار ومجرور متعلقان بـ"دعاء". "دعاء": خبر "إن" مرفوع. "وللشر": الواو حرف عطف، "للشر" جار ومجرور متعلقان بـ"جالب". "جالب": معطوف على "دعاء" مرفوع.

وجملة: " ... إياك" بحسب ما قبلها. وجملة "إنه دعاء" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "إياك إياك" حيث كرر الضمير المنفصل جاعلًا من الثاني توكيدًا لفظيًّا للأول.

804- التخريج: البيت للكميت في الدرر 6/ 46؛ وشرح شواهد المغني 2/ 709؛ وشرح عمدة الحافظ ص571؛ والمقاصد النحوية 4/ 111؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر 4/ 73؛ ولسان العرب 12/ 563 "لوم"؛ وهمع الهوامع 2/ 125. =

والجملة "كقولك أدرجي أدرجي" وقوله "من الهزج":

805-

"لك الله على ذاك" ... لك الله لك الله

والثاني كقوله "من الرمل":

806-

أنت بالخير حقيق قمن

= اللغة: الوالي: الحاكم. المكث: طول الإقامة. العناء: التعب.

المعنى: لقد حكموا بالشر، وطال حكمهم، وإقامتهم على الرقاب، فإلى متى نعاني من ظلمهم وشرهم.

الإعراب: فتلك: "الفاء": حسب ما قبلها، و"التاء": اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و"اللام" للعبد، و"الكاف": للخطاب. ولاة: بدل من "تلك" مرفوع بالضمة وهو مضاف. السوء: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. قد طال: "قد": حرف تحقيق، و"طال": فعل ماض مبني على الفتح. مكثهم: فاعل مرفوع بالضمة، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و"مكث": مضاف، و"الميم": للجماعة. فحتام: "الفاء": استئنافية، "حتام"، "حتى": حرف جر "م": اسم استفهام مبني على السكون المقدرة على الألف المحذوفة في محل جر بـ"حتى"، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. حتام: توكيد لفظي لما قبلهما. العناء: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. المطول: صفة مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة: "تلك ولاة السوء قد طال مكثهم": ابتدائية لا محل لها. وجملة "قد طال مكثهم": خبرية محلها الرفع. وجملة "حتام العناء المطول": استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "حتام" فقد حذف ألف "ما" الاستفهامية بعد الجر وهذا واجب للتمييز بينها وبين ما الخبرية الموصولية.

805- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 48؛ وشرح عمدة الحافظ 573؛ والمقاصد النحوية 4/ 97؛ وهمع الهوامع 2/ 125.

اللغة: لك الله: دعاء بالمساعدة والعون.

الإعراب: لك: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. الله: مبتدأ مؤخر مرفوع. على

ذاك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. لك الله: توكيد للأولى. ولك الله: تأكيد للأولى.

الشاهد: قوله: "لك الله لك الله" حيث جاءت الجملة الثانية تأكيدًا للأولى.

806- التخريج: الشطر بلا نسبة في الدرر **6/ 42**؛ وهمع الهوامع **2/ 125**.

الغلة: قمن: جدير.

الإعراب: أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. بالخير: جار ومجرور متعلقان بـ"حقيق". حقيق: خبر المبتدأ مرفوع. قمن: توكيد لـ"حقيق" مرفوع.

الشاهد فيه قوله: "حقيق قمن" حيث أكد "حقيق" بمرادف له وهو "قمن".

(345/2)

وقوله "من الطويل":

807-

وقلن على الفردوس أول مشرب ... أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

وقوله "من الكامل":

808-

"فرت يهود وأسلمت جيرانها" ... صمي لما فعلت يهود صمام

807- التخريج: البيت لمضرس بن ربعي في ديوانه ص**76**؛ وخزانة الأدب **10/ 103، 106، 107**؛ وشرح شواهد المغني **1/ 362**؛ والمقاصد النحوية **4/ 98**؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص**360**؛ وجواهر الأدب ص**373**؛ والدرر **6/ 43**؛ وشرح المفصل **8/ 122، 124**، ولسان العرب **4/ 156** "جير"، **4/ 287** "دعثر".

اللغة: الفردوس: ما لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنة. المشرب: اسم مكان من الشرب. أجل وجير ونعم: حروف جواب. أبيحت: حللت، سمح بها. الدعائر: تجمع دعثور وهو الحوض المتهدم.

المعنى: قالت النسوة سنرد على ماء بني تميم لنشرب أولًا، فقلت لهن: إن سمح لكن بالاقتراب من أحواضها المتهدمة المتهدمة بعد القتال.

الإعراب: وقلن: "الواو": بحسب ما قبلها، "قلن": فعل ماض مبني على السكون و"النون" ضمير متصل في محل رفع فاعل. على الفردوس: جار ومجرور متعلقان بخبر

"أول" المحذوف بتقدير "أول مشرب هو على الفردوس" أول: مبتدأ مرفوع بالضمة. مشرب: مضاف إليه مجرور بالكسرة. أجل: حرف جواب. جير: حرف جواب في محل توكيد لـ"أجل". إن: حرف شرط جازم. كانت: فعل ماض ناقص في محل جزم فعل الشرط، و"التاء": للتأنيث، واسمها ضمير مستتر تقديره "هي" أبيحت: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، و"التاء": للتأنيث. دعاثره: نائب فاعل مرفوع بالضمة، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، أو اسم لـ"كان" على ما يعرف بالتنازع. وجملة "وقلت": بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محل لها. وجملة "أول مشرب هو على الفردوس": في محل نصب مفعول به "مقول القول". وجملة "فقلت: أجل": استئنافية لا محل لها. وجملة "أبيحت دعاثره": في محل نصب خبر "كانت". وجملة "إن كانت ... " حالية محلها النصب. وجملة "كانت ... " جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "أجل جير" حيث أكد "أجل" بـ"جير"، وهذا رده على من زعم أن "جير" بمعنى حقًّا، فهي حرف جواب بمعنى "نعم".

808- التخريج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص**61**؛ وشرح شواهد الإيضاح ص**437**؛ ولسان العرب **3/ 439** "هود"، **12/ 345** "صمم"؛ ومجالس ثعلب ص**589**؛ والمقاصد النحوية **4/ 112**.

اللغة: صمي صمام: أخرسي يا داهية.

الإعراب: فرت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. يهود: فاعل مرفوع. وأسلمت: "الواو": حرف عطف، "أسلمت": فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي. جيرانها: =

(346/2)

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

تنبيه: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيرًا ما يقترن بعاطف، نحو: {كَلَّا سَيَعْلَمُون} 1 الآية، ونحو: {أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى} 2، ونحو: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ} 3 الآية، ويأتي بدونه، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "والله لأغزون قريشًا" ثلاث مرات، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو: "ضربت زيدًا، ضربت زيدًا"، ولو قيل: "ثم ضربت زيدًا" لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة. ا. هـ.

-531

"ولا تعد لفظ ضمير متصل ... إلا مع اللفظ الذي به وصل"

فتقول: "قمت قمت"، و"عجبت منك منك"؛ لأن إعادته مجردًا تخرجه عن الاتصال.

-532

"كذا الحروف غير ما تحصلا ... به جواب كنعم وكبلى"

و"أجل"، و"جير"، و"إي"، و"لا"؛ لكونها كالجزء من مصحوبها.

فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرًا، نحو: {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ} 4 ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرًا، نحو: "إن زيدًا

= مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. صمي: فعل أمر، و"الياء": ضمير في محل رفع فاعل. لما: جار ومجرور متعلقان بـ"صمي". فعلت: فعل ماض، و"التاء" للتأنيث. يهود: فاعل مرفوع بالضمة. صمام: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت".

وجملة "فرت ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسلمت": معطوفة على سابقتها. وجملة "صمي": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "فعلت": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "صمام": توكيد لـ"صمي".

الشاهد: قوله: "صمي صمام" حيث وردت جملة "صمام" توكيدًا لجملة "صمي".

1 النبأ: 4.

2 القيامة: 34.

3 الانفطار: 17، 18.

4 المؤمنون: 35.

إن زيدًا فاضل" أو "إن زيدًا إنه فاضل" وهو الأولى، ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت.

وشذ اتصالهما، كقوله "من الخفيف":

-809

إن إن الكريم يحلم ما لم ... يرين من أجاره قد ضيما

وأسهل منه قوله "من الرجز":

810-

حتى تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشددات بقرن

809- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 54؛ وشرح التصريح 2/ 130؛ والمقاصد النحوية 4/ 107؛ وهمع الهوامع 2/ 125.

شرح المفردات: الكريم: هنا الذي يأبى الضيم. يحلم: يتعقل أجار: أغاث. ضيم: ظلم.

المعنى: يقول: إن الرجل الأبي يستعمل العقل والأناة في أموره إلا إذا ظُلم من استجاره، أي لا يتخلى عن رزانته إلا إذا بُخس حق من استجار به.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "إن": توكيد لفظي للأولى. "الكريم": اسم "إن" منصوب "يحلم": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "ما": حرف مصدري. "لم": حرف نفي. "يرين": فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بـ"لم"، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هو". "من": اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. "أجاره": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو"، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به. "قد": حرف تحقيق. "ضيما": فعل ماض للمجهول والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هو".

وجملة: "إن الكريم يحلم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يحلم" في محل رفع خبر "إن". والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل "يحلم". وجملة: "لم يرين" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "أجاره" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة "ضيما" في محل نصب حال.

الشاهد: قوله: "إن إن" حيث أكد "إن" الأولى توكيدًا لفظيًّا بتكرير لفظها من غير أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد مع أن "إن" ليست من حروف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ.

810- التخريج: الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر 6/ 50؛ وشرح التصريح 2/ 130؛ والمقاصد النحوية 4/ 100؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 342؛ وشرح التصريح 1/ 371؛ وهمع الهوامع 2/ 125.

شرح المفردات: القرن: الحبل.

المعنى: يصف الراجز سير إبل تُستحث للإسراع فرفعت أعناقها متساوية في سيرها وكأنها شدب أعناقها بحبل. =

وقوله "من الخفيف":

811-

ليت شعري هل ثم هل آتينهم ... "أم يحولن دون ذاك الحمام"

= الإعراب: "حتى": حرف جر وغاية. "تراها": فعل ماض مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت"، و"ها" ضمير في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق.

"وكأن": الواو حالية، "كأن": حرف مشبه بالفعل. "وكأن": توكيد لفظي للأولى.

"أعناقها": اسم "كأن" منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

"مشددات": خبر "كأن" مرفوع. "بقرن": جار ومجرور متعلقان بـ"مشددات".

وجملة: "تراها" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "وكأن أعناقها ... " في محل نصب حال.

الشاهد قوله: "وكأن وكأن" حيث أكد "كأن" التي هي حرف تشبيه توكيدًا لفظيًّا بتكرير لفظها "مخففة" من غير أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد.

811- التخريج: البيت للكميت بن معروف في الدرر 6/ 52؛ وشرح شواهد المغني 2/ 771؛ والمقاصد النحوية 4/ 109؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص334، 406؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 684، وهمع الهوامع 2/ 125. ويروى "الردى" مكان "الحمام".

اللغة: الحِمام: بكسر الحاء الموت وانتهاء الأجل.

المعنى: ليتني أعرف وأعلم هل يقدر لي الوصول إلى أحبتي والاجتماع بهم أو يحول الموت دون ذلك، ويمنع من ملاقاتهم.

الإعراب: ليت: حرف مشبه بالفعل. شعري: اسم ليت منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وخبر ليت محذوف تقديره: حاصل أو موجود. هل: حرف استفهام. ثم: حرف عطف. هل: حرف استفهام معطوف على ما قبله. آتينهم: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و"الميم": للجمع والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. أو: حرف عطف. يحولن: فعل مضارع مبني على الفتح

لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. دون: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل يحولن. ذاك: "ذا": اسم إشارة في محل جر بالإضافة، و"الكاف": للخطاب. الحمام: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وجملة "ليت شعري مع خبرها المحذوف": ابتدائية لا محل لها. والجملة: المحذوفة بعد هل الأولى في مح نصب مفعول به. وجملة "آتينهم" معطوفة على سابقتها في محل نصب.

وجملة "يحولن الحمام": معطوفة على سابقتها في محل نصب.

الشاهد فيه قوله: "هل ثم هل آتينهم" حيث أكد الحرف غير الجوابي "هل" توكيدًا لفظيًّا، وفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بـ"ثمَّ" ويبقى هذا من الشاذ لأنه لم يأت بمدخول المؤكَّد والقياس أن يقول "هل آتينهم ثم هل آتينهم".

(349/2)

وقوله "من الرجز":

812-

لا ينسك الأسى تأسيًا فما ... ما من حمام أحد معتصما

للفصل في الأولين بالعاطف، وفي الثالث بالوقف.

وأشذ منه قوله "من الوافر":

813-

فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للما بهم أبدًا دواء

812- التخريج: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص278؛ وحاشية يس 2/ 130؛ وخزانة الأدب 4/ 120؛ والجنى الداني ص328؛ والدرر 2/ 102، 103، 6/ 52؛ والمقاصد النحوية 4/ 110؛ وهمع الهوامع 1/ 124، 2/ 125.

اللغة: الأسى: الحزن. التاسي: التصبر. الحمام: الموت. المعتصم: الممتنع.

المعنى: يوصي الشاعر مخاطبه بقوله: لا تنس بأن تكون صبورًا على مصائب الدهر، وأن ليس لأحد ملجأ يمنع عنه الموت.

الإعراب: لا: ناهية جازمة. ينسك: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و"الكاف": ضمير في محل نصب مفعول به. الأسى: فاعل مرفوع. تأسيًا: مفعول به ثان منصوب. فما: "الفاء": تعليلية، و"ما": من أخوات "ليس". ما: توكيد للأولى. من حمام: جار

ومجرور متعلقان بـ"معتصما". أحد: اسم "ما" مرفوع. معتصما: خبر "ما" منصوب. وجملة "لا ينسك": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما ما من حمام ... ": تعليلية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "فما ما من حمام" حيث أكد الشاعر "ما" الحجازية بـ"ما" توكيدًا لفظيًّا من غير فاصل.

813- التخريج: البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب 2/ 308، 312، 5/ 157، 9/ 528، 534، 10/ 191، 11/ 267، 287، 330؛ والدرر 5/ 147، 6/ 53، 256؛ وشرح شواهد المغني ص773؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص571؛ والجنى الداني ص80، 345؛ والخصائص 2/ 282؛ ورصف المباني ص202، 248، 255، 259؛ وسر صناعة الإعراب ص282، 332؛ وشرح التصريح 2/ 130، 230؛ والصاحبي في فقه اللغة ص56؛ والمحتسب 2/ 256؛ ومغني اللبيب ص181؛ والمقاصد النحوية 4/ 102؛ والمقرب 1/ 338؛ وهمع الهوامع 2/ 125، 158.

شرح المفردات: أُلفي: وجد. لما بي: أي للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي للذي عندهم من الحقد أيضًا. دواء: علاج.

المعنى: يقول: ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة.

الإعراب: "فلا": الفاء بحسب ما قبلها، "لا": حرف نفي. "والله": جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. "لا": حرف نفي. "يلفى": فعل مضارع للمجهول. "لما": جار ومجرور متعلقان =

(350/2)

لكون الحرف المؤكد، وهو اللام، موضوعًا على حرف واحد.

وأسهل من هذا قوله "من الطويل":

814-

فأصبحن لا يسألنه عن بما به ... "أصعد في علو الهوى أم تصوبا؟ "

لأن المؤكَّد على حرفين، ولاختلاف اللفظين.

= بـ"يلفى". "بي": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ"استقر".

"ولا": الواو حرف عطف، "لا": حرف نفي. "للما": اللام الأولى حرف جر، واللام الثانية توكيد لفظي للأولى. "ما": اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر. "بهم": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ"استقر". "أبدًا": ظرف زمان منصوب. متعلق بـ"يلفى". "دواء": نائب فاعل مرفوع.
وجملة: "والله" ابتدائية. وجملة: "لا يلفى" جواب القسم. وجملة "استقر بي" المحذوفة صلة الموصول. وجملة: "استقر بهم" مثلها.
الشاهد قوله: "للما بي" حيث أكد الشاعر اللام الجار، وهي حرف غير جوابي، توكيدًا لفظيًّا، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. والتوكيد على هذا الشكل شاذ.
814- التخريج: البيت للأسود بن البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص**21**؛ وشرح التصريح **2/ 130**؛ والمقاصد النحوية **4/ 103**؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب **9/ 527**، **529**، **11/ 142**؛ والدرر **4/ 105**، **147**، وسر صناعة الإعراب ص**136**؛ وشرح شواهد المغني ص**774**؛ ولسان العرب **3/ 251** "صعد"؛ ومغني اللبيب ص**354**؛ وهمع الهوامع **2/ 22**، **30**، **78**، **158**.
شرح المفردات: صعد: ارتفع. تصوب: انحدر.
المعنى: يصف الشاعر نفسه بعد أن ضعفت همته ووخطه الشيب بأن النساء لم يعدن يكترثن به، ولا يسألنه عما حل به سواء أشتد به الهوى أم خفت صوته.
الإعراب: "فأصبح": الفاء بحسب ما قبلها، "أصبح": فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: "هو". "لا": حرف نفي. "يسألنه": فعل مضارع مبني على السكون، والنون ضمير في محل رفع فاعل، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به. "عن": حرف جر. "بما": الباء حرف جر توكيد لفظي لـ"عن". "ما": اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ"يسأل". "به": جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول تقديره: استقر. "أصعد": الهمزة للاستفهام، "صعد": فعل ماض، وفاعله "هو". "في علو": جار ومجرور متعلقان بـ"صعد"، وهو مضاف. "الهوى": مضاف إليه. "أم": حرف عطف. "تصوبا": كإعراب "صعد"، والألف للإطلاق.
وجملة: "أصبح ... " بحسب ما قبلها. وجملة "لا يسألنه" في محل نصب خبر "أصبح". وجملة: "استقر به" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أصعد" تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تصوب" معطوفة على الجملة السابقة.
الشاهد: قوله: "عن بما" حيث أكد حرف الجر "عن" توكيدًا لفظيًّا بإعادة لفظ مرادف له، وهو الباء التي هي بمعنى "عن" والمتصلة بـ"ما" الموصولية. والتوكيد على هذا النحو

شاذ عند ابن مالك، وابن عصفور؛ لأنه لم يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد، مع أن الحرف المؤكّد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: "عما بما".

(351/2)

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء؛ لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه، فتقول: نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا، ومنه قوله "من الكامل":

815-

لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها ... أخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

533-

"ومضمر الرفع الذي قد انفصل ... أكِّد به كل ضمير اتصل"

نحو: قم أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو، ورأيتني أنا.

تنبيه: إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب، نحو "رأيتك إياك"، فمذهب

815- التخريج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص58؛ وخزانة الأدب 5/ 159؛ والدرر 6/ 47؛ وشرح التصريح 2/ 129؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 338؛ والمقاصد النحوية 4/ 114؛ وهمع الهوامع 2/ 125.

اللغة: شرح المفردات: باح بالحب: أظهره. بثنة: تصغرها بثينة، وهي حبيبة جميل بن معمر. المواثق: ج الموثق، وهو العهد الذي توثق به كلامك، وتلتزم به.

المعنى: يقول: إنه لن يظهر محبته لبثينة أمام الناس، وقد تعهد ذلك صونًا لكرامتها.

الإعراب: لا: حرف نفي. لا: توكيد لفظي لسابقتها، أبوح: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنا". بحب: الباء حرف جر، "حب": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أبوح"، وهو مضاف. بثنة: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. إنها: حرف مشبه بالفعل، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب اسم "إن". أخذت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هي". عليّ: حرف جر، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أخذت". مواثقًا: مفعول به منصوب بالفتحة، ومن حقه المنع من الصرف لأنه على

صيغة منتهى الجموع وقد صرفه الشاعر للضرورة الشعرية. وعهودًا: الواو حرف عطف، "عهودًا" معطوف على "مواثقًا" منصوب بالفتحة.

وجملة: "لا لا أبوح ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "إنها أخذت ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أخذت" في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه قوله: "لا لا" حيث أكد الحرف "لا" توكيدًا لفظيًّا.

(352/2)

البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: "فعلت أنت" والمرفوع تأكيد بإجماع.

خاتمة: في مسائل منثورة: الأولى: لا يُحذف المؤَكَّد ويقام المؤَكِّد مقامه، على الأصح، وأجاز الخليل، نحو: "مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسُهما" وقدره: هما صاحباي أنفسهما.

الثانية: لا يُفصل بين المؤَكَّد والمؤَكِّد بـ"إما"، على الأصح، وأجاز الفراء: "مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم".

الثالثة: لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله في التوكيد، إلا "جميعًا" و"عامة" مطلقًا، فتقول: "القوم قام جميعُهم وعامتُهم"، و"رأيت جميعَهم وعامتَهم"، و"مررت بجميعِهم وعامتِهم"، وإلا "كُلًّا"، و"كِلَا"، و"كِلْتَا": مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة، فالأول، نحو: "القوم كلُّهم قائم"، و"الرجلان كلاهما قائم"، و"المرأتان كلتاهما قائمة"، والثاني كقوله "من الطويل":

816-

يميد إذا والت عليه دلاؤهم ... فيصدر عنه كلها وهو ناهل

816- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص506؛ وشرح عمدة الحافظ ص575؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 132؛ وشرح شواهد المغني 2/ 512؛ وهمع الهوامع 2/ 73.

اللغة: يميد: يضطرب ويتحرك. الدلاء: جمع دلو وهو الوعاء الذي كانوا يستخرجون به الماء من الآبار. يصدر: يبتعد عن الماء. ناهل: عطشان وريان "من الأضداد".

المعنى: يصف ماء بئر بأنها تتحرك عندما تتحرك الدلاء نزولًا وصعودًا، ويملؤها جميعها فكأنها ريانة منه.

الإعراب: يميد: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو". إذ: ظرف زمان في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل "يميد". مادت: فعل ماض مبني على الفتح، و"التاء": للتأنيث. عليه: جار ومجرور متعلقان بـ"مادت". دلاؤهم: فاعل مرفوع بالضمة، و"هم": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. فيصدر: "الفاء": للعطف، "يصدر": فعل مضارع مرفوع بالضمة. عنه: جار ومجرو متعلقان بـ"يصدر". كلها: "كل": فاعل "يصدر" مرفوع بالضمة، و"ها": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. وهو: "الواو": حالية، "هو": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. ناهل: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة "يميد": صفة لماء البئر المذكور قبلًا. وجملة "مادت": في محل جر بالإضافة. وجملة "فيصدر": معطوفة على جملة "يميد". وجملة "وهو ناهل": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "فيصدر كلها" حيث جاءت "كل" المضافة إلى ضمير، والتي أصلها أن تستعمل كتوكيد لما قبلها، جاءت في غير توكيد، بل جاءت فاعلًا، وهذا الاستعمال قليل.

(353/2)

وقولهم: "كليهما وتمرًا"1، أي: أعطني كليهما، وأما قوله "من الطويل":

817-

فلما تبينا الهدى كان كلنا ... على طاعة الرحمن والحق والتقى

فاسم "كان" ضمير الشأن لا "كلنا".

الرابعة: يلزم تابعية "كل" بمعنى كامل، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقًا نعتًا لا توكيدًا، نحو: "رأيت الرجل كلَّ الرجلِ"، و"أكلت شاة كلَّ شاة".

الخامسة: يلزم اعتبار المعنى في خبر "كل" مضافًا إلى نكرة، نحو: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَة

---

1 هذا مثل وقد ورد في جمهرة الأمثال 2/ 147؛ والفاخر ص149؛ وفصل المقال ص110؛ وكتاب الأمثال ص200؛ والمستقصى 2/ 231؛ ومجمع الأمثال 2/ 151، 287. ويروى: "كلاهما "أو: كلتاهما" وتمرًا".

قال ذلك رجل مر بإنسان وبين يديه زبد وسنام وتمر، فقال له الرجل: أنلني مما بين يديك. قال: أيهما أحب إليك؛ زبد أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمرًا، أي: كلاهما

أريد، وأريد تمرًا.

يضرب في كل موضع خير فيه الرجل بين شيئين، وهو يريدهما معًا.

817- التخريج: البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص11؛ وشرح شواهد المغني 2/ 521.

اللغة: الهدى: الحق والرشاد.

المعنى: فعندما عرفنا الحق والصواب اتبعناه، وكنا جميعًا خاضعين لرب العالمين الرحمن الرحيم، متبعين لدينه القويم، متقين من عذابه العظيم.

الإعراب: فلما: "الفاء": بحسب ما قبلها، "لما": مفعول فيه ظرف زمان محله النصب يتضمن معنى الشرط عند بعضهم، ويتعلق بجوابه. تبينا: فعل ماض مبني على السكون، و"نا": ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهدى: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف. كان: فعل ماض ناقص. كلنا: "كل": اسم كان مرفوع بالضمة، و"نا": ضميرمتصل في محل جر مضاف إليه، وخبرها محذوف بتقدير "كان كلنا مقبلًا على طاعة الرحمن". على طاعة: جار ومجرور متعلقان بخبر "كان" المحذوف. الرحمن: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والحق: "الواو": للعطف، "الحق": معطوف على "الرحمن" مجرور بالكسرة. والتقى: حرف عطف ومعطوف مجرور بالكسرة.

وجملة "فلما تبينا كان محلنا" بحسب ما قبلها. وجملة "تبينا" مضاف إليه محلها الجر.

وجملة "كان كلنا ... ": جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "كان كلنا": حيث جاءت "كل" اسمًا لـ"كان" الناقصة، كما جاءت فاعلًا لـ"يصدر" في البيت السابق، وهو قليل، وهذا برأيي أفضل وأقرب منطقًا من تقدير ضمير شأن محذوف اسمًا لـ"كان" وجعل "كل" مبتدأ خبره محذوف، والجملة الاسمية في محل نصب خبر لـ"كان".

(354/2)

الْمَوْتِ} 1، {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُون} 2 ولا يلزم مضافًا إلى معرفة، فتقول: "كلهم ذاهب، وذاهبون" والله أعلم.

---

1 آل عمران: 185.

2 الروم: 32.

العطف:

"تعريف عطف البيان":

534-

العطف: إما ذو بيان، أو نسق ... والغرض الآن بيان ما سبق

535-

فذو البيان: تابع، شبه الصفه ... حقيقة القصد به منكشفه

"العطف إما ذو بيان أو نسق ... والغرض الآن بيان ما سبق"

وهو عطف البيان.

"فذو البيان تابع شبه الصفة ... حقيقة القصد به منكشفه"

فتابع: جنس يشمل جمع التوابع، وشبه الصفة: مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد، وحقيقة القصد إلى آخره: لإخراج النعت، أي: إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه.

536-

فأولينه من وفاق الأول ... ما من وفاق الأول النعت ولي

"فأولينه من وفاق الأول" وهو المتبوع "ما من وفاق الأول النعت ولي" وذلك أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهن. وأما قول الزمخشري: "إن {مَقَامِ إِبْرَاهِيم} 1 عطف بيان على {آَيَاتٌ بَيِّنَاتٌ} 2 فمخالف لإجماعهم.

---

1 آل عمران: 97.

2 آل عمران: 97.

وقوله وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في "يا هذا ذا الجمة": إن "ذا الجمة" عطف بيان، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة.

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته.

537-

فقد يكونان منكرين ... كما يكونان معرفين

"فقد يكونان منكرين، كما يكونان معرفين"؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: "لبست ثوبًا جبة".

هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وجوزوا أن يكون منه: {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ} 1 فيمن نون "كفارة"، ونحو: {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} 2.

وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية، ويخصون عطف البيان بالمعارف.

قال ابن عصفور: وإليه ذهب أكثر النحويين، وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين.

قال الناظم: ولم أجد هذا النقل من غير جهته.

وقال الشارح: ليس قول من منع بشيء.

وقيل: يختص عطف البيان بالعلم اسمًا أو كنية أو لقبًا.

538-

وصالحًا لبدلية يرى ... في غير نحو "يا غلام يعمرا"

539-

ونحو "بشر" تابع "البكري" ... وليس أن يبدل بالمرضي

"وصالحًا لبدلية يرى في غير" ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول، كما في نحو: "يا غلام يعمرا" وقوله "من الطويل":

818-

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ... "أعيذكما بالله أن تحدثا حربا"

---

1 المائدة: 95.

2 إبراهيم: 16.

818- التخريج: البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية 1/ 61؛ والدرر 6/ 26؛ وشرح =

"ونحو بشر تابع البكري" في قوله "من الوافر":

819-

أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا

= التصريح 1/ 132؛ والمقاصد النحوية 4/ 119؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 350؛ وهمع الهوامع 2/ 121.

المعنى: يمدح الشاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ويبكي من قتل من القرشيين في موقعة بدر.

الإعراب: أيا: حرف نداء. أخوينا: منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. عبد: عطف بيان على "أخوينا"، وهو مضاف. شمس: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ونوفلا: الواو حرف عطف، "نوفلا": معطوف على "عبد" منصوب بالفتحة الظاهرة. أعيذكما: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"كما": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنا". بالله: الباء حرف جر، "الله": اسم الجلالة مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أعيذ". أن: حرف نصب. تحدثا: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. حربًا: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة "أيا أخوينا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أن تحدثا حربا" المؤولة بمصدر في محل جر بحرف الجر المحذوف تقديره: "من إحداث حرب" والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أعيذ". وجملة "أعيذكما" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "يا أخوينا عبد شمس ونوفلا" فإن قوله: "عبد شمس" عطف بيان على قوله: "أخوينا"، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ لأنه لو كان بدلًا لكان حكمه وحكم المعطوف عليه بالواو واحدًا. واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف نداء، وهو يستدعي أن يكون قوله: "نوفلًا" مبنيًّا على الضم لكونه علمًا مفردًا، لكن الرواية وردت بنصبه، فدلت على أنه لا يكون حينئذ بدلًا.

819- التخريج: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص465؛ وخزانة الأدب 4/ 284، 5/ 183، 225؛ والدرر 6/ 27؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 6، وشرح التصريح 2/ 133؛ وشرح المفصل 3/ 72، 73؛ والكتاب 1/ 182؛ والمقاصد النحوية 4/ 121؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 441؛ وأوضح المسالك 3/ 351؛ وشرح ابن عقيل ص491؛ وشرح عمدة الحافظ ص554، 597؛ وشرح قطر الندى

ص299؛ والمقرب 1/ 248؛ وهمع الهوامع 2/ 122.

اللغة والمعنى: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل.

ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه؛ لأن الطيور لا تقع إلا على الموتى.

يقول: أنا ابن ذلك الفارس المغوار الذي ترك بشرًا جريحًا ترقبه الطيور ليلفظ أنفاسه كي تقع عليه وتنهشه.

الإعراب: أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف.

التارك: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. البكري: مضاف إليه مجرور. بشر: عطف بيان على "البكري" مجرور. عليه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ "الطير". الطير: مبتدأ مؤخر مرفوع. ترقبه: فعل مضارع =

(358/2)

فبشر: عطف بيان من البكري. "وليس أن يبدل" منه "بالمرضي" لامتناع "أنا الضارب زيد". نعم، الفراء يُجيزه، فيُجيز الإبدال.

تنبيه: يتعين أيضًا العطف، ويمتنع الإبدال، في نحو: "هند ضربت زيدًا أخاها"، و"زيد جاء الرجل أخوه" لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى، بخلاف العطف.

"الفرق بين عطف البيان والبدل":

خاتمة: يفارق عطف البيان البدل في ثماني مسائل:

الأولى: أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما قول الزمخشري: إن {أَنِ اُعْبُدُوا اللَّهَ} 1 بيان للهاء في {إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ} 2 فمردود.

الثانية: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر.

الثالثة: أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل، فإنه يجوز فيه ذلك، كما سيأتي.

الرابعة: أنه لا يكون تابعًا لجملة، بخلاف البدل.

الخامسة: أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، بخلاف البدل.

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، بخلاف البدل؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه، هكذا قال الناظم وابنه، وفيه نظر.

= مرفوع. والفاعل: هي، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. وقوعًا: حال منصوب.

وجملة "أنا ابن ... " الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "عليه الطير" الاسمية في محل نصب حال. وجملة "ترقبه وقوعًا" الفعلية في محل نصب حال.

وفي البيت شاهدان أولهما قوله: "التارك البكري" حيث أضاف معرفًا بـ"أل" إلى معرف بـ"أل" تشبيهًا بـ"الحسن الوجه"؛ لأنه مثله في الاقتران بـ"أل". وثانيهما قوله: "التارك البكري بشر"، فإن قوله: "بشر" عطف بيان على قوله: "البكري"، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلًا أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه، فتقول: "التارك بشر"، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ"أل" إلى اسم خال منها، وذلك غير جائز.

1 المائدة: 117.

2 المائدة: 117.

(359/2)

السابعة: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل.

الثامنة: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل.

وقد مر قريبًا ما ينبني على هاتين، وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في بابه إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

(360/2)

عطف النسق:

"حروف العطف":

540-

تال بحرف متبع عطف النسق ... كاخصص بود وثناء من صدق

"تال بحرف متبع عطف النسق" فتال -أي تابع- جنس يشمل جميع التوابع، و"بحرف" يُخرج ما عدا عطف النسق منها، و"متبع" يخرج نحو: "مررت بغضنفر أي أسد"، فإن "أسدًا" تابع بحرف، وليس معطوفًا عطف نسق، بل بيان؛ لأن "أي" ليست بحرف متبع

على الصحيح، بل حرف تفسير، وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها "كاخصص بود وثناء من صدق" فـ"ثناء": تابع لـ"ود" بالواو، وهي حرف متبع.

-541

فالعطف مطلقًا: بواو، ثم، فا ... حتى، أم، أو، كـ"فيك صدق ووفا"

"فالعطف مطلقًا بواو" و"ثم" و"فا" و"حتى" و"أم" و"أو" فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظًا ومعنى، وهذا معنى قوله: مطلقًا "كفيك صدق ووفا" وهذا ظاهر في الأربعة الأول، وأما "أم" و"أو" فقال المصنف: أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ، لا في المعنى، والصحيح أنهما يشركان لفظًا ومعنى، ما لم يقتضيا إضرابًا؛ لأن القائل "أزيد في الدار أم عمرو" عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد "أم" مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بـ"أم"، وكذلك "أو" مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله، من

(361/2)

شك أو غيره، أما إذا اقتضيا إضرابًا فإنهما يشركان في اللفظ فقط، وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل.

-542

وأتبعت لفظًا فحسب: بل، ولا ... لكن، كـ"لم يبد امرؤ لكن طلا"

"وأتبعت لفظًا فحسب" أي فقط بقية حروف العطف، وهي: "بل ولا" و"لكن، كلم يبد امرؤ لكن طلا"، و"قام زيد لا عمرو"، و"ما جاء زيد بل عمرو"، والطلا: الولد من ذوات الظلف.

تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا، وهي: حتى، وأم، ولكن.

أما "حتى" فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار.

وأما "أم" فذكر النحاس فيها خلافًا، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت: "أقائم زيد أم عمرو" فالمعنى: أعمرو قائم؟ فتصير على مذهبه استفهامية.

وأما "لكن" فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي وأكثر

النحويين.
والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور، قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو.
والثالث: أن العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان.
وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد.
ووافق الناظم هنا الأكثرين، ووافق في التسهيل يونس، فقال فيه: وليس منها "لكن"، وفاقًا ليونس. ا. هـ.

(362/2)

"العطف بالواو":
543-
"فاعطف بواو لاحقًا أوسابقًا ... في الحكم أو مصاحبًا موافقًا"
فالأول نحو: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} 1، والثاني نحو: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} 2، والثالث نحو: {فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ} 3، وهذا معنى قولهم: واو لمطلق الجمع.
وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تُرتب، وحُكي عن قطرب وثعلب والربعي، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا تُرتب غير صحيح.
تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملًا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقديم بقلة.
544-
واخصص بها عطف الذي لا يُغني ... متبوعه، كـ"اصطف هذا وابني"
"واخصص بها" أي بالواو "عطف الذي لا يُغني متبوعه" أي: لا يكتفي الكلام به "كاصطف هذا وابني" و"تخاصم زيد وعمرو"، و"جلست بين زيد وعمرو"، ولا يجوز فيها غير الواو. وأما قوله "من الطويل":
820-

"قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى" بين الدخول فحومل

فالتقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمثابة، "اختصم الزيدون فالعمرون".

---

1 الحديد: 26.

2 الشورى: 3.

3 العنكبوت: 15.

820- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص8؛ والأزهية ص244، 245؛ وجمهرة اللغة ص567؛ والجنى الداني ص63، 64؛ وخزانة الأدب 1/ 332، 3/ 334؛ والدرر 6/ 71؛ وسر صناعة =

(363/2)

"العطف بالفاء":

545-

والفاء للترتيب باتصال ... و"ثم" للترتيب بانفصال

"والفاء للترتيب باتصال" أي: بلا مهلة، وهو المعتبر عنه بالتعقيب، نحو: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَه}

1 وكثيرًا ما تقتضي أيضًا التسبب إن كان المعطوف جملة، نحو: {فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْه} 2.

وأما نحو: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا} 3، نحو: "توضأ فغسل وجهه ويديه"

= الإعراب 2/ 501؛ وشرح شواهد الشافية ص242؛ وشرح شواهد المغني 1/ 463؛ والكتاب 4/ 205؛ ولسان العرب 428 "آ"؛ ومجالس ثعلب ص127؛ وهمع الهوامع 2/ 129؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 656؛ وجمهرة اللغة ص580؛ وخزانة الأدب 11/ 6؛ والدرر 6/ 82؛ ورصف المباني ص353؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 316؛ والصاحبي في فقه اللغة ص110؛ ومغني اللبيب 1/ 161، 266؛ والمنصف 1/ 224؛ وهمع الهوامع 2/ 131.

اللغة وشرح المفردات: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل.

اللوى: ما التوى من الرمل واسترق منه. الدخول وحومل: مكانان.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعداه على البكاء عند

منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل.

الإعراب: قفا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. نبك: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "نحن". من: حرف جر. ذكرى: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "نبك"، وهو مضاف. حبيب: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ومنزل: الواو: حرف عطف. منزل: معطوف على "حبيب" مجرور بالكسرة. بسقط: الباء: حرف جر، "سقط": اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان بالفعل "قفا"، وهو مضاف. اللوى: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. بين: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف حال من "سقط اللوى"، وهو مضاف. الدخول: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

فحومل: الفاء: حرف عطف، "حومل": معطوف على "الدخول" مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة: "قفا نبك ... " فعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "فحومل" حيث الفاء بمعنى الواو غير مفيدة للترتيب. وقيل: هي على أصلها، والمعنى: بين أماكن الدخول، فأماكن حومل.

1 عبس: 21.

2 القصص: 15.

3 الأعراف: 4.

(364/2)

الحديث؛ فالمعنى: أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء.

وأما نحو: {فَجَعَلَهُ غُثَاءً} 1 أي جافًّا هشيمًا {أَحْوَى} 2 أي أسود، فالتقدير: فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء نابت عن "ثم"، كما جاء عكسه وسيأتي.

"العطف بـ"ثم":

"وثم للترتيب بانفصال": أي بمهلة وتراخ، نحو: {فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} 3، وقد توضع موضع الفاء كقوله "من المتقارب":

-821

كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الأنابيب ثم اضطرب

وأما نحو: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} 4، {ذَلِكُم

1، 2 الأعلى: 5.

3 عبس: 21، 22.

821- التخريج: البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص292؛ والدرر 6/ 96؛ وشرح التصريح 2/ 140؛ وشرح شواهد المغني ص358؛ والمعاني الكبير 1/ 58؛ والمقاصد النحوية 4/ 131؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص427؛ وشرح عمدة الحافظ ص612؛ ومغني اللبيب ص119؛ وهمع الهوامع 2/ 131.

شرح المفردات: الرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة، وهي امرأة عملت مع زوجها في تقويم الرماح. العجاج: الغبار. الأنابيب: ج الأنبوبة وهي ما بين عقدي القصبة.

المعنى: يصف الشاعر فرسه فيقول: إنه سريع الحركة، وعدوه كاهتزاز الرمح.

الإعراب: "كهز": جار ومجرور متعلقان ببيت سابق، وهو مضاف. "الرديني": مضاف إليه مجرور. "تحت": ظرف مكان منصوب، متعلق بـ"هز"، وهو مضاف. "العجاج": مضاف إليه مجرور. "جرى": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". "في الأنابيب": جار ومجرور متعلقان بـ"جرى". "ثم": حرف عطف. "اضطرب": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة "جرى في الأنابيب" في محل نصب حال من "الرديني"، وجملة "اضطرب" معطوفة على السابقة في محل نصب.

الشاهد: قوله: "ثم اضطرب" حيث جاءت "ثم" بمعنى الفاء، فأفادت الترتيب والتعقيب دون التراخي؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

4 الأعراف: 189.

(365/2)

وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا} 1 وقوله "من الخفيف":

822-

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقيل: ثم فيه لترتيب الإخبار، لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: "بلغني ما صنعت اليوم ثم ما

صنعت أمس أعجب"، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب، وقيل: إن" ثم" بمعنى الواو، وقيل غير ذلك، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن.

تنبيه: زعم الأخفش والكوفيون أن "ثم" تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة ألبتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا} 2.

---

1 الأنعام: 153، 154.

822- التخريج: البيت لأبي نواس في ديوانه 1/ 355؛ وخزانة الأدب 11/ 37، 40، 41؛ والدرر 6/ 93؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص428؛ وجواهر الأدب ص364؛ ورصف المباني ص174.

اللغة: ساد الرجل: إذا صار صاحب سيادة ومجد ورياسة.

المعنى: إن السيد الحقيقي من كان رئيسًا، وكان قبله أبوه وجده كذلك.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. من: اسم موصول في محل نصب اسم "إن". ساد: فعل ماض مبني على الفتح، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو". ثم: حرف عطف. ساد: فعل ماض مبني على الفتح. أبوه: فاعل مرفوع بالواو، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ثم قد: "ثم": حرف عطف، "قد": حرف تحقيق. ساد: فعل ماض مبني على الفتح. قبل: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل "ساد". ذلك: "ذا": اسم إشارة في محل جر مضاف إليه، و"اللام": للبعد، و"الكاف": حرف خطاب لا محل له. جده: فاعل مرفوع بالضمة، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

وجملة "إن من ساد": ابتدائية لا محل لها. وجملة "ساد": صلة الموصول لا محل لها. وجملة "ثم ساد أبوه": معطوفة عليها لا محل لها. وجملة "ثم ساد جده": معطوفة عليها لا محل لها. وخبر "إن" محذوف على هذه الرواية.

والشاهد فيه قوله: "ثم ساد أبوه ثم ساد جده" حيث لم تفد "ثم" الترتيب، وقيل: إن "ثم" تفيد الترتيب في الإخبار لا في الحكم.

2 التوبة: 118.

جعلوا: {تَابَ عَلَيْهِمِ} 1 هو الجواب، و"ثم" زائدة، وقول زهير "من الطويل":

823-

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ... فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء.

546-

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة ... على الذي استقر أنه الصله

"وأخصص بفاء عطف ما ليس" صالحًا لجعله "صله" لخلوه من العائد "على الذي استقر أنه الصله"، نحو: "اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك" وعكسه، نحو: "الذي يقوم

---

1 التوبة: 118.

823- التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر 1/ 111؛ وخزانة الأدب 8/ 490، 492؛ والدرر 6/ 89؛ ورصف المباني ص275؛ وشرح شواهد المغني 1/ 282، 284؛ وشرح عمدة الحافظ ص654؛ وشرح المفصل 8/ 96؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 264؛ وشرح شواهد المغني 1/ 358؛ وهمع الهوامع 2/ 131.

اللغة: ذو هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

المعنى: تتجدد أشواقي وميولي في كل يوم، فأصبح لأكون صاحب ود، فإذا أمسيت أغادر إلى مكان آخر، وهكذا.

الإعراب: أراني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. أصبحت: فعل ماض تام مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل.

"أصبحت: فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسمها. ذا: خبر "أصبح" منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. هوى: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. فثم: "الفاء": للعطف، "ثم": زائدة. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. أمسيت: فعل ماض تام مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. أمسيت: فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسمها. غاديا: خبر "أمسى" منصوب بالفتحة.

وجملة "أراني": ابتدائية لا محل لها. وجملة "إذا أصبحت ... ": في محل نصب مفعول به ثان لـ"أراني". وجملة "أصبحت" "الأولى": في محل جر بالإضافة. وجملة "أصبحت"

"الثانية": لا محل لها "جواب شرط غير جازم". وجملة "فإذا أمسيت": معطوفة على جملة "إذا أصبحت" في محل نصب. وجملة "أمسيت" "الأولى": في محل جر بالإضافة. وجملة "أمسيت" "الثانية": لا محل لها "جواب شرط غير جازم". وجملة "إذا أمسيت أمست": معطوفة على جملة "إذا أصبحت أصبحت".

والشاهد فيه قوله: "فثم" حيث جاءت "ثم" زيادة بعد فاء العطف، وقيل إن "الفاء" هي الزائدة و"ثم" عاطفة تفيد التشريك في الحكم.

(367/2)

أخواك فيغضب هو زيد"، فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل: وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين، من صلة أو صفة أو خبر، ليشمل مسألتي الصلة المذكورتين، والصفة نحو: "مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد"، و "بامرأة يضحك زيد فتبكي"، والخبر نحو: "زيد يقوم فتقعد هند"، و"زيد تقعد هند فيقوم"، ومن هذا قوله "من الطويل":

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو، وتارات يجم فيغرق1

ويشمل أيضًا مسألتي الحال ولم يذكره، نحو: "جاء زيد يضحك فتبكي هند"، و"جاء زيد تبكي هند فيضحك"، فهذه ثماني مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها، وذلك لما فيها من معنى السببية.

547-

"بعضًا بحتى اعطف على كل، ولا ... يكون إلا غاية الذي تلا"

"شرطا العطف بـ"حتى":

أي: للعطف بـ"حتى" شرطان:

الأول: أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه، أو كبعضه، كما قاله في التسهيل، نحو: "أكلت السمكةَ حتى رأسَها"، و"أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها"، ولا يجوز: حتى ولدها، وأما قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها2

فعلى تأويل: ألقى ما يثقله حتى نعله.

والثاني: أن يكون غاية في زيادة أو نقص، نحو: "مات الناس حتى الأنبياء"، و"قدم

---

1 تقدم بالرقم 142.

2 تقدم بالرقم 538.

(368/2)

الحجاجُ حتى المشاةُ"، وقد اجتمعا في قوله "من الطويل":

824-

قهرناكم حتى الكماةَ فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

تنبيهات: الأول: بقي شرطان آخران: أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرًا، لا مضمرًا، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا، ذكره ابن هشام الخضراوي، قال في المغني: ولم أقف عليه لغيره.

ثانيهما: أن يكون مفردًا، لا جملة، وهذا يؤخذ من كلامه؛ لأنه لا بد أن يكون جزءًا مما قبلها أو كجزء منه، كما تقدم، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح.

وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس "من الطويل":

825-

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسان

824- التخريج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص549؛ والدرر 6/ 139؛ وشرح شواهد المغني 1/ 373؛ وشرح عمدة الحافظ ص615؛ وهمع الهوامع 2/ 136.

اللغة: قهرناكم: أذللناكم بعدما غلبناكم. الكماة: الفرسان المدحجون بالسلاح. تهابوننا، تخافوننا. الأصاغر: الصغار.

المعنى: لقد غلبناكم وأذللناكم جميعًا، وكسرنا شوكة فرسانكم الأشداء، لذا فأنتم تخافوننا وصرتم تخافون حتى أولادنا الصغار.

الإعراب: قهرناكم: فعل ماض مبني على السكون، و"نا": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب مفعول به والميم علامة جمع الذكور العقلاء. حتى: حرف عطف. الكماة: معطوف على الضمير المتصل "كم" منصوب بالفتحة. فأنتم: "الفاء": استئنافية، "أنتم": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. تهابوننا: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون في آخره لأنه من الأفعال الخمسة، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل. و"نا": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. حتى: حرف

عطف. بنينا: معطوف على الضمير المتصل "نا" منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. الأصاغرا: صفة "بني" منصوبة بالفتحة، و"الألف": للإطلاق.

وجملة "قهرناكم": ابتدائية لا محل لها. وجملة "فأنتم تهابوننا": استئنافية لا محل لها. وجملة "تهابوننا": في محل رفع خبر "أنتم".

والشاهد فيه قوله: "حتى الكماة" و"حتى بنينا" حيث عطفت "حتى" في المرتين ما بعدها على ما قبلها، وما بعدها جزء مما قبلها. وأن "حتى" جاء ما بعدها غاية لما قبلها في الزيادة والنقصان.

825- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص93؛ والدرر 6/ 141؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 420؛ وشرح شواهد الإيضاح ص228، 225؛ وشرح شواهد المغني 1/ 374؛ وشرح المفصل 5/ 79؛ والكتاب 3/ 27، 626؛ ولسان العرب 15/ 284 "مطا"؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص267؛ وجواهر =

(369/2)

فيمن رفع "تكل": إن جملة "تكل مطيهم" معطوفة بـ"حتى" على "سريت بهم".

والثاني: "حتى" بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافًا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري، قال الشاعر "من الطويل":

826-

رجالي حتى الأقدمون تمالئوا ... على كل أمر يورث المجد والحمدا

= الأدب ص404؛ ورصف المباني 5/ 181؛ وشرح المفصل 8/ 19؛ ولسان العرب 15/ 124 "غزا"؛ والمقتضب 2/ 72؛ وهمع الهوامع 2/ 136.

اللغة: سريت: سرت ليلًا. تكل: تتعب. المطي: الدواب الصالحة للركوب عليها.

الجياد: جمع جواد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل. الأرسان: جمع رسن وهو حبل يقاد الحصان به.

المعنى: بقيت أسير بهم كل الليل، حتى تعبت مطيهم، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها بدون أرسان، لشدة تعبها.

الإعراب: سريت: فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع

فاعل. بهم: جار ومجرور متعلقان بـ"سريت" حتى تكل: "حتى": حرف غاية وابتداء، "تكل": فعل مضارع مرفوع بالضمة. مطيهم: فاعل مرفوع بالضمة، و"هم": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وحتى: "الواو": حرف عطف، و"حتى": حرف ابتداء. الجياد: مبتدأ مرفوع بالضمة. ما يقدن: "ما": حرف نفي، "يقدن": فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و"النون": ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. بأرسان: جار ومجرور متعلقان بـ"يقدن".

وجملة "سريت بهم": في محل رفع خبر للمبتدأ "مجر" في البيت السابق. وجملة "تكل مطيهم": استئنافية لا محل لها. وجملة "الجياد ما يقدن": معطوفة على جملة "تكل".

وجملة "ما يقدن": في محل رفع خبر "الجياد".

والشاهد فيه قوله: "حتى تكل" حيث عطف بـ"حتى" جملة "تكل" على جملة "سريت"، في قول من رفع "تكل"، و"حتى" لا تعطف إلا المفردات بشرط أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، وهذا لا يصح في الجمل، والصواب في جملة "تكل" ما ذكر في إعراب الجمل.

826- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 139؛ وشرح عمدة الحافظ ص616؛ وهمع الهوامع 2/ 136.

اللغة: الأقدمون: الطاعنون في السن. تمالئوا: اجتمعوا وتعاونوا. يورث: يكسب. المجد: الرفعة. الحمد: الثناء والشكر.

المعنى: يقول: إن قومه كبارًا وصغارًا شيوخًا وشبانًا قد اتفقوا على كل أمر يكسبهم المجد والرفعة وثناء الناس عليهم.

الإعراب: رجالي: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. حتى: حرف عطف. الأقدمون: معطوف على "رجالي" مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. تمالئوا: فعل ماض، =

الثالث: إذا عطف بـ"حتى" على مجرور، قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو: "اعتكفت في الشهر حتى في آخره"، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة، نحو: "عجبت من القوم حتى بَنِيهم"، وقوله "من الخفيف":

827-

جود يمناك فاض في الخلقِ حتى ... بائسٍ دان بالإساءة دينا

الرابع: حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن، إلا في باب: "ضربت القوم حتى زيدًا

= و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. على كل: جار ومجرور متعلقان بـ"تمالئوا" وهو مضاف. أمر: مضاف إليه مجرور. يورث: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". المجد: مفعول به منصوب. والحمدا: "الواو": حرف عطف، و"الحمدا": معطوف على "المجد" منصوب؛ و"الألف": للإطلاق.

وجملة "رجالي ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "الأقدمون تمالئوا": معطوفة على سابقتها. وجملة "تمالئوا": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "يورث": في محل جر نعت "أمر".

الشاهد: قوله: "حتى الأقدمون" حيث وردت "حتى" حرف عطف، عطفت "الأقدمون" على "رجالي"، دون اعتبار الترتيب الخارجي، فهي مثل الواو، تعطف المتقدم في الوجود الخارجي والمتأخر فيه، والمصاحب لما قبله. أما الترتيب الذهني فلا بد منه.

827- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 142؛ وشرح شواهد المغني 1/ 377؛ وهمع الهوامع 2/ 137.

اللغة: جود يمناك: كرمك، وخص اليمين لأنهم عادة ما يعطون بها. فاض: زاد وكثر.

البائس: ضد السعيد، فاقد الرحمة. دان دينًا: تعود عادة. الإساءة: الشر والضرر.

المعنى: لقد شمل كرمك الخلق كلهم، وزاد عن احتياجاتهم، حتى التعيس الذي فقد رحمة ربه، واعتاد على إلحاق الضرر بالناس شمله كرمك أيضًا.

الإعراب: جود: مبتدأ مرفوع بالضمة. يمناك: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف، و"الكاف": ضمير الخطاب في محل جر مضاف إليه. فاض: فعل ماض مبني على الفتح، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو". في الخلق: جار ومجرور متعلقان بـ"فاض". حتى بائس: "حتى": حرف عطف، "بائس": معطوف على "الخلق" مجرور مثله بالكسرة. دان: فعل ماض مبني على الفتح، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو". بالإساءة: جار ومجرور متعلقان بـ"دان". دينا: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة "جود يمناك فاض": ابتدائية لا محل لها. وجملة "فاض": في محل رفع خبر لـ"جود". وجملة "دان": في محل جر صفة لـ"بائس".

والشاهد فيه قوله: "حتى بائس" حيث عطفت "حتى" اسمًا مجرورًا بعدها دون إعادة خافضه "حرف الجر"، والرأي أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فتقول "قدمت إلى الأهل حتى إلى صغارهم".

ضربته" فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و"ضربته" توكيدًا، أو ابتدائية، و"ضربته" تفسير. وقد رُوي بهما قوله:

حتى نعلُه ألقاها1

وبالرفع أيضًا على أن حتى ابتدائية و"نعله" مبتدأ و"ألقاها" خبره. ا. هـ.

548-

و"أم" بها اعطف إثر همز التسوية ... أو همزة عن لفظ "أي" مغنيه

"وأم بها اعطف إثر همز التسوية" وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين، وهو الأكثر، نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ} 2 الآية واسميتين كقوله "من الطويل":

828-

ولست أبالي بعد فقدي مالكًا ... أموتي ناء أم هو الآن واقع؟

---

1 تقدم بالرقم 538.

2 البقرة: 6.

828- التخريج: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص105؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 51؛ وجواهر الأدب ص187؛ والدرر 6/ 97؛ وشرح التصريح 2/ 142؛ وشرح شواهد المغني 1/ 134؛ ومغني اللبيب 1/ 41؛ والمقاصد النحوية 4/ 136؛ وهمع الهوامع 2/ 132.

شرح المفردات: أبالي: أهتم. ناء: بعيد. واقع: حاصل.

الإعراب: "ولست": الواو بحسب ما قبلها، "لست": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "ليس". "أبالي": فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". "بعد" ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"أبالي"، وهو مضاف. "فقدي": مضاف إليه، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "مالكًا": مفعول به لـ"فقدي". "أموتي": الهمزة للاستفهام، "موتي": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "ناء": خبر المبتدأ. "أم": حرف عطف. "هو": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "الآن": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"واقع". "واقع": خبر المبتدأ "هو".

وجملة: "لست أبالي" بحسب ما قبلها. وجملة: "أبالي" في محل نصب خبر "ليس". وجملة: "موتي ناء" في محل نصب مفعول به. وجملة "هو واقع" معطوفة على جملة "موتي ناء".
الشاهد: قوله: "أموتي ناء أم هو واقع" حيث وقعت "أم" بعد همزة التسوية، عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية.

(372/2)

ومختلفتين، نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُم} 1 الآية. وإذا عادلت بين جملتين في التسوية فقيل: لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز "سواء علي أزيد قائم أم عمرو منطلق" فهذا لا يقوله العرب، وأجازه الأخفش قياسًا على الفعلية، وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله "من الطويل":

829-

سواء عليك النفر أم بث ليلة ... بأهل القباب من عمير بن عامر

"أو" بعد "همزة عن لفظ أي مغنيه" وهي الهمزة التي يُطلب بها وبـ"أم" التعيين، وتقع بين مفردين غالبًا، ويتوسط بينهما، ما لا يسأل عنه، نحو: {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا} 2 أو يتأخر عنهما، نحو: {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون} 3 وبين فعليتين، كقوله "من البسيط":

830-

"وقمت للطيف مرتاعًا فأرقني" ... فقلت أهي سرت أم عادني حلم؟

---

1 الأعراف: 193.

829- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 4/ 179.

اللغة: النفر: التفرق. القباب: ج القبة، وهنا اسم موضع.

المعنى: يقول: سواء عليك التفرق في الأرض غير مبال بشيء، أو المبيت في مكان ما، فلن ينجيك شيء مما تحذر.

الإعراب: سواء: خبر مقدم للمبتدأ. عليك: جار ومجرور متعلقان بـ"سواء". النفر: مبتدأ مؤخر مرفوع، أم: حرف عطف. بث: فعل ماض تام و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. ليلة: ظرف زمان، متعلق بـ"بت". بأهل: جار ومجرور متعلقان بـ"بت" وهو مضاف. القباب: مضاف إليه مجرور. من عمير: جار ومجرور متعلقان بـ"النفر" أو بمحذوف حال

من "أهل". ابن: نعت "عمير" مجرور، وهو مضاف. عامر: مضاف إليه مجرور.
وجملة "سواء عليك ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "بت ... ": معطوفة على سابقتها.
الشاهد: قوله: "النفر أم بت ليلة" حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد "سواء" اسم مفرد، ثم عادله بجملة فعلية، ومن حقها أن تقع بين جملتين تكونان في تأويل مفردين.
ولما كان هذا الاسم ينبئ عن جملة لكونه مصدرًا أقامه الشاعر مقام الجملة.
2 النازعات: 27.
3 الأنبياء: 109.
830- التخريج: البيت لزياد بن منفذ في خزانة الأدب 5/ 244، 245؛ والدرر 1/ 190؛ وشرح التصريح 2/ 143؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1396، 1402؛ وشرح شواهد الشافية ص190؛ =

(373/2)

إذ الأرجح أن "هي" فاعل بفعل محذوف، واسميتين، كقوله "من الطويل":
831-
لعمرك ما أدري، وإن كنت داريًا ... شعيث بن سهم، أم شعيث بن منقر؟
الأصل: أشعيث، فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

= وشرح شواهد المغني 1/ 134؛ ومعجم البلدان 1/ 256 "أميلح"؛ والمقاصد النحوية 1/ 259، 4/ 137، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 127؛ وأمالي ابن الحاجب 1/ 456؛ والخصائص 1/ 305، 2/ 330؛ والدرر 6/ 97؛ وشرح شواهد المغني 2/ 798؛ وشرح المفصل 9/ 139؛ ولسان العرب 15/ 376 "هيا"؛ ومغني اللبيب 1/ 41؛ وهمع الهوامع 2/ 132.
شرح المفردات: الطيف: الخيال. المرتاع: الخائف. أرقني: أسهرني. عاد: زار.
المعنى: يقول: لقد نهض يطلب الطيف الذي جاءه زائرًا، والخوف يستبد به، ويسأل نفسه: أهي حقيقة التي زارت أم كان ذلك حلمًا؟!
الإعراب: "وقعت": الواو بحسب ما قبلها، "قمت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "للطيف": جار ومجرور متعلقان بـ"قمت". "مرتاعًا": حال منصوب.

"فأرقني": الفاء حرف عطف، "أرقني": فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "فقلت": الفاء حرف عطف، "قلت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "أهي": الهمزة للاستفهام، "هي": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ولكن استشهاد المصنف بالبيت يستلزم أن تكون فاعلًا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. "سرت": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هي"، والتاء للتأنيث. "أم":حرف عطف. "عادني": فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "حلم": فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة: "قمت" بحسب ما قبلها. وجملة: "أرقني" معطوفة على الجملة السابقة. وجملة: "قلت" معطوفة. وجملة "هي سرت" في محل نصب مفعول به. وجملة "سرت" فيمحل رفع خبر المبتدأ، أو تفسيرية. وجملة "عادني حلم" معطوفة على جملة "هي سرت".

الشاهد: قوله: "أهي سرت أم عادني حلم" حيث وقعت "أم" معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين، وذلك بسبب أن قوله: "هي" فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده تقديره: "أسرت هي سرت أم عادني حلم". وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: "أهي" حيث سكن الهاء من "هي" مع همزة الاستفهام، وهذا التسكين قليل، وقيل: ضعيف.

831- التخريج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص37؛ وخزانة الأدب 11/ 122؛ وشرح التصريح 2/ 113؛ وشرح شواهد المغني ص138؛ والكتاب 3/ 175؛ والمقاصد النحوية 4/ 138؛ ولأوس بن حجر في ديوانه ص49؛ وخزانة الأدب 11/ 128؛ وللأسود أو للعين المنقري في الدرر 6/ 98؛ وبلا نسبة في لسان العرب 2/ 162؛ "شعث"؛ والمحتسب 1/ 50؛ ومغني اللبيب 1/ 42؛ والمقتضب 3/ 294؛ وهمع الهوامع 2/ 132. =

"أم المتصلة":

تنبيهان: الأول: تسمى "أم" في هذين الحالين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضًا معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين.

الثاني: قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء، بل كما تقع بعدها تقع بعد: "ما أبالي"، و"ما أدري"، و"ليت شعري"، ونحوهن.

549-

وربما أسقطت الهمزة، إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

"وربما حذفت الهمزة" المذكورة "إن كان خفا المعنى بحذفها أمن" كقراءة ابن

= الإعراب: "لعمرك": اللام لام القسم، "عمرك": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف والكاف ضمير في محل جر بالإضافة. وخبره محذوف تقديره: "قسمي". "ما": حرف نفي. "أدري": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "وإن": الواو حالية أو اعتراضية. "إن": حرف شرط جازم. "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "كان". "داريًا": خبر "كان": منصوب. "شعيث": مبتدأ مرفوع. "ابن": خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. "سهم": مضاف إليه. "أم": حرف عطف. "شعيث": مبتدأ مرفوع. "ابن": خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. "منقر": مضاف إليه مجرور.

وجملة: "لعمرك" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ما أدري" جواب القسم.

وجملة: "وإن كنت داريًا" في محل نصب حال. وجملة "شعيث" في محل نصب مفعول به.

وجملة: "شعيث بن منقر" معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد: قوله: "شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر" حيث وقعت "أم" بين جملتين اسميتين حذفت قبلهما همزة الاستفهام لدلالة "أم" عليها. وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو حذف التنوين من "شعيث" إما للضرورة الشعرية، وإما لأنه اسم قبيلة فلا يُصرف.

محيصن {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ} 1 وكما مر من قوله:

شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر2

وهو في الشعر كثير، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطردًا.

"أم المنقطعة":

550-

وبانقطاع وبمعنى "بل" وقت ... إن تك مما قيدت به خلت

"وبانقطاع وبمعنى بل وقت" أي: تأتي "أم" منقطعة بمعنى "بل" "إن تك مما قيدت به" وهو: أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظًا أو تقديرًا "خلت" ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب، وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا: إما حقيقيًّا، نحو: "إنها لإبلٌ أم شاءٌ" أي: بل أهي شاء؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفًا لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًا، نحو: {أَمْ لَهُ الْبَنَات} 3 أي: بل: أله البنات، وقد لا تقتضيه ألبتة، نحو: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّور} 4 أي: بل هي تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، ونحو: {لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِين} 5، {أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاه} 6، وقوله: "من الطويل":

832-

فليت سليمي في المنام ضجيعتي ... هنالك أم في جنة أم جهنم

---

1 البقرة: 6.

2 تقدم بالرقم 831.

3 الطور: 39.

4 الرعد: 16.

5 السجدة: 2.

6 السجدة: 3.

832- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص501؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 144؛ وشرح عمدة الحافظ ص620؛ والمقاصد النحوية 4/ 143.

شرح المفردات: ضجيعتي: مشاركتي في النوم.

الإعراب: "فليت": الفاء بحسب ما قبلها، "ليت": حرف مشبه بالفعل. "سليمى": اسم "ليت" منصوب. "في المنام": جار ومجرور متعلقان بـ"ضجيعتي". "ضجيعتي": خبر "ليت مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "هنالك": اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ"ضجيعتي". "أم": حرف عطف. "في جنة": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "ليت" المحذوفة مع اسمها تقديره: "ليت سليمي ضجيعتي في جنة" "أم": حرف عطف. "جهنم": معطوف على "جنة".

وجملة: "ليت سليمي ضجيعتي" بحسب ما قبلها. وجملة: "ليت سليمي" المحذوفة معطوفة على الجملة السابقة. =

(376/2)

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

"أم الزائدة":

تنبيه: حصر "أم" في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة. وقال في قوله تعالى: {أَفَلَا تُبْصِرُونَ، أَمْ أَنَا خَيْرٌ} 1: إن التقدير: "أفلا تبصرون أنا خير" والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية "من البسيط":

833-

يا ليت شعري ولا منجي من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم؟

= الشاهد: قوله: "أم" حيث جاءت منقطعة بعد الخبر، متجردة عن الاستفهام لأن المعنى: "بل في جهنم".

1 الزخرف: 51، 52.

833- التخريج: البيت لساعدة بن جؤية في الأزهية ص131؛ وخزانة الأدب 8/ 161، 162، 11/ 162؛ والدرر 6/ 115؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1122؛ وشرح شواهد المغني 1/ 151؛ وهمع الهوامع 2/ 134؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص319؛ ولسان العرب 12/ 36 "أمم".

اللغة: المنجى: الخلاص. الهرم: الشيخوخة.

المعنى: هل يندم المرء على حياته بعد أن يشيب ويهرم؟ لا أعتقد أحدًا يحب حياته بعدها، بالرغم أنه لا خلاص ولا مهرب منهما.

الإعراب: يا ليت: "يا" حرف تنبيه، "ليت": حرف مشبه بالفعل. شعري: اسم "ليت" منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وخبر "ليت" محذوف تقديره: حاصل. ولا: "الواو": حرف اعتراض لا محل له، "لا": نافية للجنس. منجى: اسم "لا" منصوب بفتحة مقدرة. من الهرم: جار ومجرور متعلقان بالمصدر "منجى" وخبر "لا" محذوف. أم هل: "أم": زائدة، "هل": حرف استفهام لا محل له. على العيش: جار ومجرور متعلقان بالمصدر "ندم"، بتقدير "هل من ندم

موجود". بعد: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. الشيب: مضاف إليه مجرور بالكسرة. من ندم: "من": حرف جر زائد، "ندم" مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة "يا ليت شعري": ابتدائية لا محل لها. وجملة "ولا منجى": اعتراضية لا محل لها.

وجملة "هل من ندم على العيش": سدت مسد مفعولي "شعري"، في محل نصب.

والتقدير "ليت علمي ... ".

والشاهد فيه قوله: "أم هل" حيث جاءت "أم" زائدة لدخولها على حرف الاستفهام.

(377/2)

"معاني أو":

551-

خير، أبح، قسم بأو وأبهم، ... واشكك، وإضراب بها أيضًا نمي

"خير" و"أبح" و"قسم بأو وأبهم واشكك" فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظًا أو مقدرًا، وما سواهما فبعد الخبر؛ فالتخيير نحو: "تزوج زينب أو أختها"؛ والإباحة نحو: "جالس العلماء أو الزهاد"، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير، وجوازه في الإباحة؛ والتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف؛ والإبهام نحو: {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا} 1 وجعل منه نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} 2، والشك نحو: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} 3 "وإضراب بها أيضًا نمي" أي: نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقًا، تمسكًا بقوله "من البسيط":

834-

"ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلا بعداد"

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

---

1 يونس: 24.

2 سبأ: 24.

3 الكهف: 19.

834- التخريج: البيتان لجرير في ديوانه ص745؛ وجواهر الأدب ص217؛ والدرر

6/ 116؛ وشرح شواهد المغني 1/ 201؛ وشرح عمدة الحافظ ص627؛ والمقاصد النحوية 4/ 144؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص121؛ وهمع الهوامع 2/ 134.

اللغة: برمت: ضقت واستأت. العيال: أهل البيت ممن تنفق عليهم.

المعنى: ليتك ترى أهلي الذين أتضايق من وجودهم، ولا أعرف عددهم، بل أحتاج إلى عداد لإحصائهم، فهم ربما كانوا ثمانين أو ثمانية وثمانين، وقد كدت أقتلهم لولا أملي في عطائك وكرمك.

الإعراب: ماذا: اسم استفهام في محل نصب مفعول به لـ"ترى". ترى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنت". في عيال: جار ومجرور متعلقان بـ"ترى". قد برمت: "قد": حرف تحقيق. "برمت": فعل ماض مبني على السكون و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. بهم: جار ومجرور متعلقان بـ"برمت". لم أحص: "لم": حرف نفي وجزم وقلب، "أحص": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة من آخره، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". عدتهم: مفعول به منصوب بالفتحة، و"هم": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. إلا: حرف حصر. بعداد: جار ومجرور متعلقان بـ"أحصي". كانوا: فعل ماض ناقص، و"الواو" ضمير متصل في محل رفع اسمها. ثمانين: خبر "كانوا" منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. أو زادوا: "أو": حرف استئناف وإضراب، "زادوا": فعل ماض مبني على الضم، و"الواو" ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"الألف": للتفريق. ثمانية: تمييز منصوب بالفتحة. لولا: حرف امتناع لوجود. رجاؤك: مبتدأ مرفوع بالضمة، =

(378/2)

وقراءة أبي الشمال {أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا} 1 بسكون الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، لكن بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: "ما قام زيد أو ما قام عمرو"، و"لا يقم زيد أو لا يقم عمرو"، ويؤيده أنه قال في: {وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا} 2: ولو قلت: أو لا تطع كفورًا، انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول، ونهيًا عن الثاني فقط.

"معاقبة أو للواو":

552-

وربما عاقبت الواو، إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

"وربما عاقبت" أو "الواو" أي: جاءت بمعناها "إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذًا" أي: إذا أمن اللبس، كقوله "من الكامل":

835-

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

= و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا تقديره "لولا رجاؤك موجود". قد قتلت: "قد": حرف تحقيق. "قتلت": فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. أولادي: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة "ترى": ابتدائية لا محل لها. وجملة "برمت": في محل جر صفة لـ"عيال". وجملة "لم أحص": في محل جر صفة ثانية لـ"عيال". وجملة "كانوا ثمانين": صفة ثالثة لـ"عيال".

وجملة "زادوا ثمانية": استئنافية لا محل لها. وجملة "لولا رجاؤك قد قتلت": استئنافية لا محل لها. وجملة "رجاؤك موجود" جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة "قد قتلت": جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيهما قوله: "ثمانين أو زادوا" حيث جاءت "أو" بمعنى "بل" للإضراب.

1 البقرة: 100.

2 الإنسان: 24.

835- التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص145؛ ولحميد بن ثور في ديوانه ص111؛ وشرح التصريح 2/ 146 وشرح شواهد المغني 1/ 200؛ والمقاصد النحوية 4/ 146؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 218؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص29؛ وشرح عمدة الحافظ ص628؛ ولسان العرب 8/ 158 "سفع"؛ ومغني اللبيب 1/ 63.

شرح المفردات: الملجم: الذي يجعل اللجام في فم الفرس. السافع: القابض بناصية المهر، وهي كناية عن الاستعداد والاستجابة. =

وقوله "من الطويل":

836-

فظل طهاه اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل

= المعنى: يقول: إنهم سريعو الاستجابة إلى من يستغيث بهم، فتراهم بين ملجم فرسه، وآخذ بناصية المهر منتظرًا أن يؤتى باللجام.

الإعراب: "قوم": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هم". "إذا": ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. "سمعوا": فعل ماض، والواو في محل رفع فاعل. "الصريخ": مفعول به. "رأيتهم": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، و"هم": ضمير في محل نصب مفعول به. "ما": زائدة. "بين": ظرف مكان متعلق بـ"أرى"، وهو مضاف. "ملجم": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "مهره": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء في محل جر بالإضافة. "أو": حرف عطف. "سافع": معطوف على "ملجم". وجملة: "هم قوم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "سمعوا ... " في محل جر بالإضافة. وجملة "رأيتهم" جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إذا سمعوا ... رأيتهم" الشرطية في محل رفع صفة.

الشاهد: قوله: "أو سافع" حيث جاءت "أو" بمعنى الواو.

836- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص22؛ وجمهرة اللغة ص929؛ وجواهر الأدب ص211؛ وخزانة الأدب 11/ 47، 240؛ والدرر 6/ 161؛ وشرح شواهد المغني 2/ 857؛ وشرح عمدة الحافظ ص628؛ ولسان العرب 9/ 195 "صفف"، 15/ 16 "طها"؛ والمقاصد النحوية 4/ 146؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص233؛ وهمع الهوامع 2/ 141.

اللغة: الصفيف: المصفوف لشيه. القدير: ما طبخ بقدر.

المعنى: كان الخصب كثيرًا، والصيد وافرًا، فكثر الطهي وانقسم الطباخون بين شاوٍ، وطاه بالقدر.

الإعراب: فظل: "الفاء": حسب ما قبلها، "ظل": فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. طهاة: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. اللحم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ما بين: "ما": زائدة، "بين": مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف وهو مضاف. منضج: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. صفيف: مفعول به لاسم الفاعل منضج منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. شواء: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. أو قدير: "أو": عاطفة، "قدير": اسم معطوف على "صفيف" المنصوب على توهم جره على الإضافة، معجل: صفة قدير مجرورة مثله

بالكسرة الظاهرة.

والشاهد فيه قوله: "أو قدير" حيث جاءت "أو" بمعنى الواو.

(380/2)

وقوله الراجز:

837-

إن بها أكتل أو رزاما ... خويربين ينفقان الهاما

وقوله "من الطويل":

838-

وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ... صدور رماح أُشرعت أو سلاسل

837- التخريج: الرجز للأسدي في الأزهية ص**116**؛ وشرح شواهد المغني **1/ 199**؛ ولرجل من بني أسد في الكتاب **2/ 149**؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص**288**؛ ولسان العرب **1/ 349** "حزب"، **11/ 582** "كتل"، **14/ 55** "أوا".

اللغة: الأكتل: اللص. الرزام: الشديد الصعب؛ ويجوز أن يكون "أكتل" و"رزام" اسمين لشخصين معروفين. خويربين: مثنى خويرب الذي هو مصغر خارب وهو سارق الإبل. ينفقان: يكسران الرأس حتى يظهر الدماغ.

المعنى: إن في الطريق لصين معروفين هما أكتل ورزام، أو إن فيها لصًّا ورجلًا شديدًا صعبًا، يسرقان الإبل، ويكسران رءوس المسافرين.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. بها: جار ومجرور متعلقان بخبر "إن" المحذوف بتقدير "إن اللصين موجودان بها" أكتل: اسم "إن" منصوب بالفتحة. أو رزاما: "أو": للعطف، "رزاما": معطوف على "أكتل" منصوب مثله بالفتحة. خويربين: حال منصوب بالياء لأنه مثنى. ينفقان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و"الألف": ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهاما: مفعول به منصوب بالفتحة، و"الألف": للإطلاق.

وجملة "إن بها أكتل": ابتدائية لا محل لها. وجملة "ينفقان": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "أكتل أو رزاما" حيث جاء بـ"أو" بمعنى واو العطف، فلا تخيير فيها، ولو كان عنى واحدًا منهما لقال "خويربًا".

838- التخريج: البيت لجعفر بن غلبة الحارثي في الدرر 6/ 119؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص45؛ وشرح شواهد المغني 1/ 203؛ وبلا نسبة وهمع الهوامع 2/ 134.

المعنى: خيرونا: واحدة من خصلتين مقيتتين، إما الموت طعنًا برماح مرفوعة مشرعة، وإما الأسر والتقييد بالسلاسل المهينة.

الإعراب: وقالوا: "الواو": استئنافية، "قالوا": فعل ماض مبني على الضم، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل. لنا: جار ومجرور متعلقان بخبر "ثنتان" المحذوف، ثنتان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى. لا بد: "لا": نافية تعمل عمل "إن"، "بد": اسمها مبني على الفتحة في محل نصب. منهما: جار ومجرور متعلقان بخبر "لا" المحذوف. صدور: بدل من "ثنتان". رماح: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

(381/2)

وجعل منه {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} 1 أي: ويزيدون، هذا مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين.

تنبيهات: الأول: أفهم قوله: "وربما" أن ذلك قليل مطلقًا، وذكر في التسهيل أن "أو" تعاقب الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلًا، فالإباحة كما تقدم، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد"، والمؤكد نحو: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا} 2.

الثاني: التحقيق أن "أو" موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى "بل" و"الواو"، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها.

الثالث: زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى "أو" في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التقسيم، كقولك: الكلمة اسم، وفعل، وحرف. وقوله:

"وننصر مولانا ونعلم أنه" ... كما الناس مجروم عليه وجارم3

وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية. قال في المغني: والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس.

ثانيها: الإباحة؛ قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: "جالس الحسن وابن سيرين" أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: {تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ} 4 بعد ذكر "ثلاثة" و"سبعة"؛ لئلا يتوهم إرادة الإباحة، قال في المغني أيضًا: والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة

كل منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بـ"أو".

= أشرعت: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، و"التاء": للتأنيث، و"نائب الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي". أو سلاسل: "أو": للعطف، "سلاسل": معطوف على "صدور": مرفوع مثلها بالضمة.

وجملة "فقالوا": استئنافية لا محل لها. وجملة "ثنتان موجودتان لنا": في محل نصب مفعول به "مقول القول". وجملة "لا بد منهما": في محل رفع صفة لـ"ثنتان". وجملة "أشرعت": في محل رفع صفة لـ"صدور".

والشاهد فيه قوله: "صدور ... أو سلاسل" حيث جاءت "أو" للتقسيم، وهذا قليل.

أو كما أوردها المصنف أي بمعنى الواو.

1 الصافات: 147.

2 النساء: 112.

3 تقدم بالرقم 573.

4 البقرة: 196.

(382/2)

ثالثها: التخيير، قاله بعضهم في قوله "من الطويل":

839-

وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكى ... فقلت البكى أشفى إذًا لغليلي

أي: أو البكى؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى، ويحتمل أن يكون الأصل "من الصبر والبكى" أي: أحدهما، ثم حذف من، كما في قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَه} 1، ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بـ"من". ا. هـ.

"معاني إما":

553-

ومثل "أو" في القصد "إما" الثانية ... في نحو: "إما ذي وإما النائية"

"ومثل أو في القصد إما الثانية في نحو" تزوج "إما ذي وإما النائية"، و"جاءني إما زيدٌ وإما عمرٌو".

839- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص114؛ وأمالي القالي 2/ 64؛ وشرح شواهد المغني 2/ 581؛ والمقاصد النحوية 3/ 404؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 308.

اللغة والمعنى: نأت: ارتحلت وبعدت. الغليل: شدة العطش، وهنا، حرقة الفؤاد.

يقول: قالوا لي إنها ارتحلت وبعدت عنك، فاختر ما بين الصبر على الفراق والبكاء، فقلت لهم: إن البكاء أجدى لحرقة الفؤاد.

الإعراب: وقالوا: الواو: بحسب ما قبلها، قالوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل. نأت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. فاختر: الفاء: حرف عطف، اختر: فعل أمر، والفاعل: أنت. لها: جار ومجرور متعلقان بالفعل "اختر" الصبر: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. والبكى: الواو: حرف عطف، والبكى: معطوف على "الصبر". فقلت: الفاء: حرف عطف، قلت: فعل ماض، والتاء: فاعل. البكى: مبتدأ مرفوع بالضم المقدر على الألف للتعذر. أشفي: خبر المبتدأ مرفوع بالضم المقدر على الألف للتعذر. إذًا: حرف جواب. لغليلي: جار ومجرور متعلقان بـ"أشفى"، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة.

وجملة "قالوا ... " الفعلية بحسب ما قبلها وجملة "نأت فاختر ... " الفعلية في محل نصب مفعول به. وجملة "فاختر ... " الفعلية معطوفة على ما قبلها. وجملة "قلت ... " الفعلية معطوفة على جملة "قالوا" لا محل لها من الإعراب. وجملة "البكى أشفى ... " الاسمية في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: "الصبر والبكى": حيث جاءت الواو للتخيير.

1 الأعراف: 155.

(383/2)

تنبيهات: الأول: ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في "أو"، وليس كذلك؛ فإنها لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى "بل"، والعذر له أن ورود "أو" لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه، فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها، ولم يذكر الإباحة في التسهيل، لكنها بمقتضى القياس جائزة.

الثاني: ظاهره أيضًا أنها مثل "أو" في العطف والمعنى، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين، وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان: هي مثلها في المعنى فقط، ووافقهم الناظم، وهو

الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأما قوله "من البسيط":

840-

يا ليتما أمنا شالت نعامتها ... أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ. وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم، وبها روي البيت المذكور.

840- التخريج: البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص221؛ ولسان العرب 14/ 46 "أما"، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب 11/ 86؛ 87، 88، 90، 92؛ والدرر 6/ 122؛ وشرح التصريح 2/ 146؛ وشرح شواهد المغني 1/ 186؛ وشرح عمدة الحافظ ص643؛ والمحتسب 1/ 284، 2/ 314؛ والمقاصد النحوية 4/ 153؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص120؛ والجني الداني ص533؛ وجواهر الأدب ص414؛ ورصف المباني ص102؛ وشرح المفصل 6/ 75؛ ومغني اللبيب 1/ 59؛ وهمع الهوامع 2/ 135.

شرح المفردات: شالت نعامتها: أي هلكت. وأصل "شالت" بمعنى: رفعت.

المعنى: يتمنى الشاعر الموت لأمه غير مهتم بمصيرها، وسواء عنده أذهبت إلى الجنة أو إلى النار.

الإعراب: "يا": حرف تنبيه. "ليتما": حرف مشبه بالفعل بطل عملها، "ما": الكافة. "أمنا": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"نا" في محل جر بالإضافة. "شالت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "نعامتها": فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": في محل جر بالإضافة. ورويت "أمنا" بالنصب، فعليه تكون "ليت" عاملة، و"أمنا" اسمها، وجملة "شالت" في محل رفع خبر "ليت". "أيما": هي "إما" على لغة تميم، وهي حرف تقسيم "إلى جنة": جار ومجرور متعلقان بـ"شالت". "أيما": حرف عطف "إلى نار": جار ومجرور متعلقان بـ"شالت".

وجملة: "ليتما أمنا شالت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "شالت نعامتها" في محل رفع خبر المبتدأ "أمنا"، أو خبر "ليت".

الشاهد: قوله: "أيما إلى نار" حيث تجرد "أيما" الثانية من الواو، وهذا شاذ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها "ياء" كما قاله المؤلف.

وقد يقال: إن قوله: "في القصد" إشارة إلى ذلك: أي أنها مثلها في القصد: أي: المعنى، لا مطلقًا، سيما أنه لم يعدها في الحروف أول الباب.

وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردها في حروف العطف لمصاحبتها لها.

الثالث: مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها، وذلك غالب، لا لازم، فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: "إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت"، وقراءة أبي {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} 1، وقوله "من الوافر":

841-

فإما أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني ... عدوا أتقيك وتتقيني

---

1 سبأ: 24.

841- التخريج: البيتان للمثقب العبدي في ديوانه ص211، 212؛ والأزهية ص140، 141؛ وخزانة الأدب 7/ 489، 11/ 80؛ والدرر 6/ 129؛ وشرح اختيارات المفضل ص1266، 1267؛ وشرح شواهد المغني 1/ 190، 191؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية 1/ 192، 4/ 149؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص532؛ وجواهر الأدب ص415؛ والمقرب 1/ 232؛ وهمع الهوامع 2/ 135.

اللغة: الغث: الرديء من كل شيء؛ والسمين ضده. اطرحني: أبعدني وأتركني. أتقيك: أتجنبك وأحذرك.

المعنى: يبين المثقب لنا معنى الأصدقاء الحقيقيين، فإما أن تكون صديقي الحقيقي الذي يعرفني مساوئي وعيوبي فأتركها، ومحاسني ومكارمي فأزيد منها، وإما دعني وشأني، بل كن عدوي الذي أحذره ويحذرني.

الإعراب: فإما: "الفاء": استئنافية، "إما": حرف تفصيل. أن: حرف مصدرية ونصب. تكون: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة. و"اسمها": ضمير مستتر تقديره "أنت". والمصدر المؤول من "أن" والفعل "تكون" خبر لمبتدأ محذوف تقديره إما شأنك كونك أخًا بحق، وإما كونك عدوًّا، ويجوز أن يكون المصدر مفعولًا به لفعل محذوف والتقدير: اختر إما كونك أخًا، وإما كونك عدوًّا. أخي: خبر "تكون" منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، و"الياء": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. بصدق: جار ومجرور متعلقان بـ"تكون". فأعرف: "الفاء": للعطف، "أعرف": فعل مضارع منصوب بالفتحة.

و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا" منك: جار ومجرور متعلقان بالفعل "أعرف". غثي: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. من سميني: جار ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل "الياء، متعلقان بمحذوف حال، بتقدير "غثي واضحًا من سميني". وإلا: "الواو": عاطفة، "إلا": "إن" حرف شرط، و"لا": نافية لا عمل لها، وفعل الشرط محذوف بتقدير "وإن لا تفعل =

(385/2)

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله "من الطويل":

842-

تلم بدار قد تقادم عهدها ... وإما بأموات ألم خيالها

أي: إما بدار، والفراء يقيس هذا، فيجيز "زيد يقوم وإما يقعد" كما يجيز "أو يقعد".

= فاطرحني". فاطرحني: "الفاء": رابطة لجواب الشرط، "اطرح": فعل أمر مبني على السكون، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنت" واتخذني: "الواو": للعطف، "اتخذني": نفس إعراب "اطرحني". عدوًّا: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. أتقيك: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا"، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وتتقيني: "الواو": للعطف، "تتقي": فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنت".

وجملة "اختر إما كونك أخًا" بحسب ما قبلها. وجملة "تكون": صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة "فأعرف": معطوفة على جملة "تكون". وجملة "فاطرحني": في محل جزم جواب الشرط. وجملة "واتخذني": معطوفة على جملة "فاطرحني" في محل جزم مثلها.

وجملة "أتقيك": حالية محلها النصب. وجملة "وتتقيني": معطوفة عليها في محل نصب كذلك. وجملة "تفعل" المقدرة لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة "إلا تفعل فاطرحني": معطوفة على جملة "إما أن تكون ... ".

والشاهد فيهما قوله: "فإما ... وإلا" حيث استغنى عن تكرار "إما" وذكر ما يغني عنها وهو "إلا".

842- التخريج: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص1902؛ وشرح شواهد المغني 1/ 193؛ وشرح عمدة الحافظ ص642؛ والمقاصد النحوية 4/ 150؛ وللفرزدق في ديوانه 2/ 71؛ وشرح المفصل 8/ 102؛ والمنصف 3/ 115؛ ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب 11/ 76، 78؛ والدرر 6/ 124؛ وبلا نسبة في الأزهية ص142؛ والجنى الداني ص533؛ ورصف المباني ص102؛ والمقرب 1/ 132؛ وهمع الهوامع 2/ 135.

اللغة: تلم بدار: تنزل بها قليلًا. تقادم عهدها: بعد زمن معرفتها أو بنائها. ألم خيالها: طاف.

المعنى: فإما أن تنزل نفسي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإما أن تستعرض أشخاصًا أحبهم قد ماتوا، فتبقى روحي حزينة منكسرة.

الإعراب: تلم: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي" يعود إلى نفس الشاعر التي ذكرها قبلًا. بدار: جار ومجرور متعلقان بـ "تلم". قد تقادم: "قد": حرف تحقيق، "تقادم" فعل ماض مبني على الفتح. عهدها: فاعل مرفوع بالضمة، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإما: "الواو": للعطف، "إما" حرف تفصيل. بأموات: جار ومجرور معطوفان على قوله "بدار". ألم: فعل ماض مبني على الفتح. خياليها: فاعل مرفوع بالضمة، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة "تلم بدار": في محل جر صفة لـ"نفس" في البيت السابق. وجملة "تقادم": في محل جر صفة لـ"دار". وجملة "ألم": في محل جر صفة لـ"أموات".

والشاهد فيه قوله: "تلم بدار ... وإما ... " حيث حذف "إما" الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير "إما تلم بدار، وإما تلم بأموات".

(386/2)

الرابع: ليس من أقسام "إما" التي في قوله: {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} 1 بل هذه "إن" الشرطية و"ما" الزائدة.

"العطف لـ"لكن" وشروطه":

554-

وأول "لكن" نفيًا أو نهيًا، و"لا" ... نداء أو أمرًا أو إثباتًا تلا

"وأول لكن نفيًا أو نهيًا"، نحو: "ما قام زيد لكن عمرو"، و"لا تضرب زيدًا لكن عمرًا".

تنبيه: يشترط لكونها عاطفة مع ذلك: أن يكون معطوفها مفردًا، وأن لا تقترن بالواو، كما مثل، وقد سبق ما في هذا الثاني2.

وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب، نحو: "قام زيد لكن عمرو لم يقم"، ولا يجوز "لكن عمرو"3 خلافًا للكوفيين، أو تلتها جملة4، كقوله "من البسيط":

843-

إن ابن ورقاء لا تُخشى بوادره ... لكن وقائعُهُ في الحرب تنتظر

---

1 مريم: 26.

2 أي: من الخلاف في شرح قوله: "واتبعت لفظًا فحسب".

3 أي: على أن "عمرو" معطوف؛ أما على أنه مبتدأ فيجوز.

4 أي: أو سبقت بنفي، لكن تلتها جملة، فلا ينافي أن المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا جملة.

843- التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص306؛ والجنى الداني ص589؛ والدرر 6/ 144؛ وشرح التصريح 2/ 147؛ وشرح شواهد المغني 2/ 703؛ واللمع ص180؛ ومغني اللبيب 1/ 292؛ والمقاصد النحوية 4/ 178؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 137.

شرح المفردات: البوادر: ج "البادرة"، وهي ما يظهر من الإنسان من خطأ أو نحوه في ساعة الغضب. الوقائع: ج الوقيعة، وهي إنزال الشر بالعدو.

المعنى: يقول: إن ابن ورقاء رجل يسيطر على نفسه ساعة غضبه، أو لا يخون، ولكن إنزاله الشر بالأعداء أمر مرتقب ومتوقع.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل "ابن": اسم "إن" منصوب، وهو مضاف. "ورقاء": مضاف إليه مجرور بالفتحة. "لا": حرف نفي. "تخشى": فعل مضارع للمجهول مرفوع. "بوادره": نائب فاعل مرفوع. وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "لكن": حرف ابتداء. "وقائعه": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء في محل جر بالإضافة. "في الحرب": جار ومجرور متعلقان بـ"تنتظر". "تنتظر": فعل =

أو تلت واوًا، نحو: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} 1: أي ولكن كان رسول الله، وليس المنصوب معطوفًا بالواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب.

"العطف بـ"لا" وشروطه":

"و"لا" نداءً أو أمرًا أو إثباتًا تلا" "لا": مبتدأ خبره "تلا"، و"نداء" وما بعده مفعول بـ"تلا"، وفي "تلا" ضمير هو فاعله يرجع إلى "لا"، والتقدير: لا تلا نداءً أو أمرًا أو إثباتًا.

أي للعطف بـ"لا" شرطان:

أحدهما: إفراد معطوفها، والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقًا، نحو: "اضرب زيدًا لا عمرًا"، و"جاءني زيد لا عمرو"، أو بنداء، خلافًا لابن سعدان، نحو: "يابن أخي لا ابن عمي" قال السهيلي: وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز "جاءني زيدٌ لا رجلٌ" وعكسه، ويجوز "جاءني رجلٌ لا امرأةٌ"، وقال الزجاجي: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض، فلا يجوز: "جاءني زيدٌ لا عمرٌو"، ويرده قوله "من الطويل":

844-

كأن دثارًا حلقت بلبونه ... عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

= مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي".

وجملة: "إن ابن ورقاء ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا تخشى بوادره" في محل رفع خبر "إن". وجملة: "وقائعه في الحرب تنتظر" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تنتظر" في محل رفع خبر المبتدأ "وقائع".

الشاهد: قوله: "لكن وقائعه ... " حيث وردت "لكن" حرف ابتداء لا حرف عطف لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

1 الأحزاب: 40.

844- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص94؛ وجمهرة اللغة ص949؛ والجنى الداني ص295؛ وخزانة الأدب 11/ 177، 178، 181، 184؛ والخصائص 3/ 191؛ وشرح التصريح 2/ 150؛ وشرح شواهد المغني 1/ 441؛ 2/ 616؛ ولسان العرب 8/ 342 "ملع"؛ ومغني اللبيب 1/ 242؛ والمقاصد النحوية 4/ 154؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص466؛ والممتع في التصريف 1/ 104.

شرح المفردات: دثار: اسم رجل كان يراعى إبل امرئ القيس. اللبونة: ذات اللبن: تنوفى: اسم =

تنبيهات:

الأول: في معنى الأمر الدعاء والتحضيض.

الثاني: أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يُعطف بها على اسم إن، نحو: "لعل زيدًا لا عمرًا قائمٌ".

الثالث: فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها: إما قصر إفراد1، كقولك: "زيد كاتب لا شاعر" ردًّا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر، وإما قصر قلب، كقولك: "زيد عالم لا جاهل" ردًّا على من يعتقد أنه جاهل.

الرابع: أنه قد يُحذف المعطفوف عليه بـ"لا"، نحو: "أعطيتك لا لتظلم" أي: لتعدل لا لتظلم.

= موضع في جبال طيئ معروف بارتفاعه. القواعل: اسم موضع قليل الارتفاع.

المعنى: يصف الشاعر إبله، التي أغار عليها الأعداء فتفرقت، بقوله: كأن عقابًا من عقبان تنوفى قد خطفت تلك الإبل وحلقت بها بعيدًا بحيث يصعب الوصول إليها، وليس عقاب القواعل المعروفة بقلة ارتفاعها.

الإعراب: "كأن": حرف مشبه بالفعل. "دثارًا": اسم "كأن" منصوب. "حلقت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "بلبونه": جار ومجرور متعلقان بـ"حلقت". "عقاب": فاعل مرفوع، وهو مضاف. "تنوفى": مضاف إليه مجرور. "لا": حرف عطف. "عقاب": معطوف على "عقاب" السابقة، وهو مضاف "القواعل": مضاف إليه.

وجملة: "كأن دثارًا ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "حلقت عقاب ... " في محل رفع خبر "كأن".

الشاهد: قوله: "عقاب تنوفى لا عقاب القواعل" حيث عطفت "لا" قوله: "عقاب الفواعل" على "عقاب تنوفى" الواقعة معمولًا للفعل الماضي "حلقت"، وفيه رد على الزجاجي الذي اشترط أن يكون المعطوف عليه بـ"لا" غير معمول للفعل الماضي.

1 لم يذكر الشارح قصد التعيين مع أنها قد تكون له، نحو: "زيد شاعر لا فيلسوف" للمتردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين.

"العطف بـ"بل":

555-

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كلم أكن في مربع بل تيها

556-

وانقل بها للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت، والأمر الجلي

"وبل كلكن" في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها "بعد مصحوبيها" أي: مصحوبي "لكن"، وهما النفي والنهي:

"كلم أكن في مربع بل تيها"

المربع: منزل الربيع، والتيهاء: الأرض التي لا يُهتدى بها، ونحو: "لا تضرب زيدًا بل عمرًا".

"وانقل بها للثان1 حكم الأول" فيصير كالمسكوت عنه.

"في الخبر المثبت والأمر الجلي"

كـ"قام زيد بل عمرو"، و"ليقم زيد بل عمرو".

وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي، فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها، وعلى ذلك فيصح "ما زيد قائمًا بل قاعدًا"، و"بل قاعد" ويختلف المعنى.

قال الناظم: وما جوزه مخالف لاستعمال العرب.

ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته.

ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة، على الصحيح، وتفيد حينئذ إضرابًا عما قبلها: إما على جهة الإبطال، نحو: {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ} 2، أي: بل هم عباد، ونحو: {أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ} 3 وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} 4، {كِتَابٌ يَنْطِقُ

---

1 الأصل: للثاني، وحذفت الياء للضرورة الشعرية.

2 الأنبياء: 26.

3 المؤمنون: 70.

4 الأعلى: 14.

بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا} 1 وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم.

"العطف بـ"بل" بعد الاستفهام وزيادة "لا" قبل "بل" لتوكيد الإضراب":

تنبيهان: الأول: لا يعطف بـ"بل" بعد الاستفهام، فلا يقال: "أضربت زيدًا بل عمرًا؟"، ولا نحوه.

الثاني: تزاد قبلها "لا" لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب كقوله "من الخفيف":

845-

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يُقض للشمس كسفة أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي، وليس بشيء،

---

1 المؤمنون: 62، 63.

845- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 135؛ وشرح التصريح 2/ 148؛ وهمع الهوامع 2/ 136.

اللغة: يقضى: يقدر. كسفة: المرة من الكسوف، وهو ذهاب ضوء الشمس والقمر في حالات معروفة. الأفول: الغياب.

المعنى: قد أشبه وجهك بالشمس أو القمر، لو لم تكن الشمس والقمر يغيبان ويصيبهما الكسوف.

الإعراب: وجهك: مبتدأ مرفوع بالضمة. و"الكاف": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. البدر: خبر مرفوع بالضمة. لا بل. "لا": نافية زائدة لتوكيد الإضراب، "بل": حرف عطف يفيد الإضراب الشمس: معطوفة على "البدر" مرفوعة بالضمة. لو: حرف امتناع لامتناع. لم: حرف جزم ونفي وقلب. يقض: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة، والفتحة دالة عليه. للشمس: جار ومجرور متعلقان بـ"يقضي". كسفة: نائب فاعل مرفوع بالضمة. وأفول: "الواو": للعطف، "أفول": معطوف على "كسفه" مرفوع مثله بالضمة.

وجملة "وجهك البدر": ابتدائية لا محل لها. وجملة "لو لم يقض لكان وجهك شبيهًا بها":

في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "لا بل": حيث زاد "لا" لتوكيد الإضراب.

(391/2)

كقوله "من البسيط":

846-

وما هجرتك لا بل زادني شغفًا ... هجر وبعد تراخي لا إلى أجل

"العطف على ضمير الرافع المتصل":

557-

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

558-

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد ... في النظم فاشيًا، وضعفه اعتقد

"وإن على ضمير رفع متصل" مستترًا كان أو بارزًا "عطفت فافصل بالضمير المنفصل" نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُم} 1 "أو فاصل ما" إما بين العاطف والمعطوف عليه، وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به، في نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَح} 2، و"لا" في نحو: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} 3 وقد اجتمع الفصلان في {مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُم} 4

846- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 138؛ وشرح التصريح 2/ 148؛ وشرح شواهد المغني 1/ 348؛ وهمع الهوامع 2/ 136.

اللغة: الشغف: شدة الحب. الهجر: الفراق والمقاطعة. تراخى: استمر. الأجل: الحد.

المعنى: لن أبتعد عنك، ومقاطعتك لي، وابتعادك المستمر عني، زادني محبة لك.

الإعراب: وما: "الواو": بحسب ما قبلها، "ما": حرف نفي. هجرتك: فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. لا بل: "لا": نافية لتوكيد الإضراب، "بل": حرف إضراب. زادني: فعل ماض مبني على الفتح، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. شغفًا: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. هجر: فاعل "زادني" مرفوع بالضمة. وبعد: "الواو": للعطف، "بعد": معطوف على "هجر" مرفوع بالضمة. تراخى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو".

لا: نافية. إلى أجل: جار ومجرور متعلقان بـ"تراخى".
وجملة "ما هجرتك": بحسب ما قبلها. وجملة "زادني": استئنافية. وجملة "تراخي": في محل رفع صفة لـ"بعد".
والشاهد فيه قوله: "لا بل" حيث زاد "لا" لتوكيد تقرير ما قبلها، أي لتوكيد عدم الهجران.

1 الأنبياء: 54.
2 الرعد: 23.
3 الأنعام: 148.
4 الأنعام: 91.

(392/2)

"وبلا فصل يرد في النظم فاشيًا وضعفه اعتقد" من ذلك قوله "من الكامل":

847-

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا

وقوله "من الخفيف":

848-

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى ... كنعاج الفلا تعسفن رملا

وهو على ضعفه جائز في السعة، نص عليه الناظم؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب "مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ" برفع "العدم" عطفًا على الضمير المستتر في "سواء" لأنه مؤول بمشتق: أي "مستوٍ هو والعدم" وليس بينهما فصل.

847- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص57؛ والدرر 6/ 149؛ وشرح التصريح 2/ 51؛ والمقاصد النحوية 4/ 160؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 476؛ والمقرب 1/ 234؛ وهمع الهوامع 2/ 138.
شرح المفردات: رأي سفيه: أي رأي فاسد وضعيف.
المعنى: يقول: إن سفاهة رأي الأخطل جعلته يطلب ما لم يكن هو ولا أبوه ليحصلا عليه.
الإعراب: "ورجا": الواو بحسب ما قبلها، "رجا": فعل ماض. "الأخيطل": فاعل مرفوع.

"من سفاهة": جار ومجرور متعلقان بـ"رجا"، وهو مضاف. "رأيه": مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "ما": اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. "لم": حرف جزم. "يكن": فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على الأخيطل، وخبره محذوف. "وأب": الواو حرف عطف، "أب": معطوف على الضمير المستتر الذي هو اسم "يكن". "له": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"أب". "لينالا": اللام لام الجحود، "ينالا": فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة، وعلامة نصبه حذف النون، والألف ضمير في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من "أن" المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "رجا".

وجملة: "رجا الأخيطل" بحسب ما قبلها. وجملة: "لم يكن ... " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "لينالا" في محل نصب خبر "كان". وجملة "ينالا" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "لم يكن وأب" حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع "أب" على الضمير المرفوع المستتر في "يكن" والذي هو اسمها من غير أن يؤكد ذلك الضمير بضمير منفصل، أو أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذا متفش في الشعر على ضعفه.

848- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص498؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 101؛ وشرح عمدة الحافظ ص658؛ وشرح المفصل 3/ 76؛ واللمع ص184؛ والمقاصد النحوية 4/ 161؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 79؛ والخصائص 2/ 386؛ والكتاب 2/ 379.

اللغة: الزهر: ج الزهراء، وهي البيضاء المشرقة. تهادى: تتهادى، أي تتمشى. النعاج: بقر الوحش. تعسفن: سرن على غير هدى. الفلا: الفلاة، أي الأرض الواسعة. =

"عود الخافض في العطف على الضمير المخفوض":

559-

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازمًا قد جعلا

560-

وليس عندي لازمًا، إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتا

"وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازمًا قد جعلا"

في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين1، نحو: {فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ} 2، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْك} 3، {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِك} 4. قال الناظم: "وليس" عود الخافض "عندي لازمًا" وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين "إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا" فمن النظم قوله "من البسيط":

849-

"فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا" ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

= الإعراب: "قلت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "إذ": ظرف زمان متعلق بـ"قلت". "أقبلت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "وزهر": الواو حرف عطف، "زهر": معطوف على الضمير المستتر في "أقبلت" مرفوع. "تهادى": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "كنعاج": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير في "أقبلت"، وهو مضاف. "الفلا": مضاف إليه. "تعسفن": فعل ماض، والنون ضمير في محل رفع فاعل. "رملا": مفعول به.

وجملة: "قلت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أقبلت" في محل جر بالإضافة. وجملة: "تهادى" في محل نصب حال. وجملة: "تعسفن" في محل نصب حال.

الشاهد: قوله: "أقبلت وزهر" حيث عطف "زهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: "أقبلت هي وزهر"، لتأكيد الضمير المستتر.

1 ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

انظر المسألة الخامسة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص463-474.

2 فصلت: 11.

3 المؤمنون: 22.

4 البقرة: 133.

849- التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص464؛ وخزانة الأدب 5/ 123-126، 128، =

وقوله "من الطويل":

850-

"تعلق في مثل السواري سيوفنا" ... وما بينها والكعب غوث نفانف

= 129، 131، والدرر 2/ 81؛ 6/ 151؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 207؛ وشرح عمدة الحافظ ص662؛ وشرح المفصل 3/ 78؛ 79؛ والكتاب 2/ 382؛ واللمع في العربية ص185؛ والمقاصد النحوية 4/ 163؛ والمقرب 1/ 234؛ وهمع الهوامع 2/ 139.

اللغة: قربت: شرعت. شتم: سب.

المعنى: يقول: اليوم شرعت في هجائنا وسبنا، وهذا الأمر ليس بعجيب؛ لأن الهجاء من طبعك، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

الإعراب: "فاليوم": الفاء بحسب ما قبلها، "اليوم": ظرف زمان متعلق بـ"قربت". "قربت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "قرب". "تهجونا": فعل مضارع مرفوع، و"نا": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "وتشتمنا": الواو حرف عطف، "تشتمنا": فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره: "أنت" و"نا" ضمير مفعول به. "فاذهب": الفاء استئنافية. "اذهب": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "فما": الفاء استئنافية، "ما": حرف نفي. "بك": جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم. "والأيام" الواو حرف عطف، "الأيام": معطوف على الكاف في "بك" مجرور. "من": حرف جر زائد. "عجب": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة: "قربت تهجونا" بحسب ما قبلها. وجملة: "تهجونا" في محل نصب خبر "قرب". وجملة: "تشتمنا" معطوفة على سابقتها. وجملة: "اذهب" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ما بك والأيام من عجب" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "فما بك والأيام" حيث عطف "الأيام" على الكاف في "بك" المجرورة بحرف الجر دون إعادة الخافض.

850- التخريج: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص53 "وفيه "تنائف" مكان "نفانف"؛ والحيوان 6/ 494؛ والمقاصد النحوية 4/ 164؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص663؛ وشرح المفصل 3/ 79؛ ولسان العرب 7/ 365 "غوط".

اللغة: السواري: ج سارية، وهي الأسطوانة "العمود". الغوط: ج غائط: وهو المطمئن من الأرض، ونفانف: ج نفنف وهو الهواء بين الشيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض

مهوى فهو نفنف، والمعنى هنا: واسعة.
المعنى: إن قومي قوم طوال، والسيف على الفارسي منا كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل مسافة طويلة.
الإعراب: "تعلق": فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. "في مثل": جار ومجرور متعلقان بالفعل تعلق. "السواري": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. "سيوفنا": نائب فاعل مرفوع بالضمة. "وما": "الواو": استئنافية، و"ما": اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. "بينها": ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل الصلة المحذوف المقدر بـ"استقر"، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. =

(395/2)

وهو كثير في الشعر، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما "تساءلون به والأرحامِ"1 وحكاية قطرب "ما فيها غيره وفرسه".
قيل: ومنه {وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} 2 إذا ليس العطف على "السبيل" لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه "كفر". ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.
تنبيهات:
الأول: في المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو: "مررت بك أنت وزيدٍ"، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز "مررت به نفسه وزيدٍ"، و"مررت بهم كلهم وزيدٍ".
الثاني: أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المتصل مطلقًا، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط، نحو: "أنا وزيدٌ قائمان، وإياك والأسدَ"، ونحو: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} 3.
"حذف الفاء والواو مع المعطوف":
561- والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو، إذ لا لبس، وهي انفردت
"والفاء قد تُحذف مع ما عطفت ... والواو إذ لا لبس"

= "والكعب": "الواو": عاطفة، "الكعب": اسم معطوف على الضمير "ها" مجرور بالكسرة. "غوط: خبر مرفوع بالضمة. "نفانف": صفة لـ"غوط" مرفوع بالضمة.

وجملة "تعلق ... سيوفنا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما بينها غوط": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة الصلة المحذوفة: "استقر" صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "فما بينها والكعب" عطف "الكعب" بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف -وهو قوله: بين- إليه، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف.

1 النساء: 1.

2 البقرة: 217.

3 المرسلات: 38.

(396/2)

وهو قيد فيهما، أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل، مثاله في الفاء: {أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} 1 أي: فضرب فانفجرت، وهذا الفعل معطوف على {فَقُلْنَا} .

ومثاله في الواو قوله "من الطويل":

851-

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا ... أبو حجر إلا ليال قلائل

أي: بين الخير وبيني، وقولهم: "راكب الناقة طليحان" أي والناقة، ومنه {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ} 2 أي: والبرد.

تنبيهان:

الأول: "أم" تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل.

ومنه قوله "من الطويل":

852-

"دعاني القلب إليها إني لأمره" ... سميع فما أدري أرشد طلابها

---

1 الأعراف: 160.

851- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص120؛ وشرح التصريح 2/ 153؛ وشرح عمدة الحافظ ص648؛ والمقاصد النحوية 4/ 167.

شرح المفردات: أبو حجر: كنية النعمان بن الحارث.
المعنى: يتحسر الشاعر ويتمنى لو يكون النعمان قد عاد سالمًا ليعم الخير بعودته.
الإعراب: "فما": الفاء بحسب ما قبلها، و"ما": حرف نفي. "كان": فعل ماض ناقص. "بين" ظرف زمان منصوب، متعلق بمحذوف خبر "كان"، وهو مضاف. "الخبر": مضاف إليه. "لو": حرف تمن. "جاء": فعل ماض. "سالمًا": حال منصوب. "أبو": فاعل "جاء" مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "حجر": مضاف إليه. "إلا": أداة حصر. "ليال": اسم "كان": مرفوع. "قلائل": نعت "ليال" مرفوع.
وجملة: "ما كان ... " بحسب ما قبلها. وجملة: "لو جاء سالمًا" اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد: قوله: "بين الخير" حيث حذف الواو مع معطوفها بتقدير: "بين الخير وبيني" بدليل أن "بين" لا تضاف إلا إلى متعدد.
2 النحل: 81.
852- التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في تلخيص الشواهد ص140؛ وخزانة الأدب =

(397/2)

أي أم غي، وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها.
الثاني: قد يحذف العاطف وحده، ومنه قوله "من الخفيف":
853-
كيف أصبحت، كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

= 11/ 251؛ والدرر 6/ 102؛ وشرح أشعار الهذليين 1/ 43؛ وشرح عمدة الحافظ ص655؛ وشرح شواهد المغني 1/ 26، 142، 2/ 672؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 132.
اللغة: دعاني: ناداني: الرشد: الهداية. طلابها: الرغبة فيها.
المعنى: ناداني القلب لأتبع خلوتي، وأنا ألبي طلبات قلبي، واستمع لأوامره التي تدعوني للقائها، بالرغم من عدم تأكدي أن في هذا ضلالًا أم هداية واستقامة.
الإعراب: دعاني: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، و"النون": للوقاية،

و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. إليها: "إلى": حرف جر، و"ها": ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، متعلقان بـ"دعا". القلب: فاعل مرفوع بالضمة. إني: "إن": حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب اسمها. لأمره: جار ومجرور متعلقان بالخبر "سميع"، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. سميع: خبر "إن" مرفوع بالضمة. فما: "الفاء": استئنافية، "ما": نافية لا عمل لها. أدري: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". أرشد: "الهمزة": حرف استفهام لا محل لها، "رشد": خبر مقدم مرفوع بالضمة. طلابها: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، و"ها":ضميرمتصل في محل جر بالإضافة.

وجملة "دعاني": ابتدائية لا محل لها. وجملة "إني سميع": معترضة لا محل لها. وجملة "فما أدري": استئنافية لا محل لها. وجملة "أرشد طلابها": في محل نصب مفعول به، سدت مسد مفعولي الفعل القلبي "أدري".

والشاهد فيه قوله: "أرشد طلابها" حيث حذف "أم" والمعطوف بها على أساس وضوح الكلام للسامع، والتقدير: أرشد طلابها أم ضلال.

853- التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 134؛ والخصائص 1/ 290، 2/ 280؛ والدرر 6/ 155؛ وديوان المعاني 2/ 225؛ ورصف المباني ص414؛ وشرح عمدة الحافظ ص641؛ وهمع الهوامع 2/ 140.

المعنى: يقول: إن التحية والسؤال عن الأحوال مما يغرس المحبة بين الناس.

الإعراب: كيف: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. أصبحت: فعل ماض تام، و"التاء": ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. كيف أمسيت: معطوفة على "كيف أصبحت" وتعرب إعرابها، وذلك بحرف عطف مقدر. مما: جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره: "قولك". يغرس: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". الود: مفعول به منصوب. في فؤاد: جار ومجرور متعلقان بـ"يغرس"، وهو مضاف. الكريم: مضاف إليه مجرور.

وجملة "كيف أصبحت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أصبحت": في محل رفع خبر. =

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت، وفي الحديث "تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره".

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: "أكلت خبزًا لحمًا تمرًا"، ولا يكون ذلك إلا في الواو و"أو"، "وهي" أي الواو "انفردت" من بين حروف العطف.

562-

وحذف متبوع بدا -هنا- استبح ... وعطفك الفعل على الفعل يصح

"وحذف متبوع" أي: معطوف عليه "بدا" أي: ظهر "هنا" أي: في هذا الموضع، وهو العطف بالواو والفاء؛ لأن الكلام فيهما "استبح" كقول بعضهم: "وبك. وأهلًا سهلًا" جوابًا لمن قال له: "مرحبًا بك"، والتقدير: ومرحبًا بك وأهلًا. ونحو: {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا} 1 أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: {أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِم} 2 أي: أعموا، فلم يروا.

563-

بعطف عامل مزال قد بقي ... معمولة، دفعًا لوهم اتقي

"بعطف عامل مزال" أي: محذوف "قد بقي معموله" مرفوعًا كان نحو: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} 3 أي: وليسكن زوجك: أو منصوبًا نحو: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} 4 أي: وألفوا الإيمان، أو مجرورًا، نحو: "ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء تمرة" أي: ولا كل سوداء، وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود "دفعًا لوهم اتقي" أي حذر، وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر الاسم الظاهر، وفي الثاني كون الإيمان متبوأ، وإنما يتبوأ المنزل. وفي الثالث العطف على معمولي عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولًا معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم.

---

1 الزخرف: 5.

2 سبأ: 9.

3 البقرة: 35.

4 الحشر: 9.

وأما حذفه مع "أو" في قوله "من الطويل":

854-

فهل لك أو من والد لك قبلنا ... "يوشج أولاد العشار ويفضل"

أي: فهل لك من أخ أو من والد، فنادر.

تنبيهان:

الأول: قال في التسهيل: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرًا وبالفاء قليلًا.

الثاني: قال فيه أيضًا: وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة، وقال في الكافية:

ومتبع بالواو قد يقدم ... موسطًا إن يلتزم ما يلزم

وظاهره جوازه في الاختيار على قلة، قال في شرحها قد يقع أي المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل عليه لا يتصرف، أو

854- التخريج: البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الدرر 6/ 156؛ وشرح أشعار الهذليين 2/ 537؛ وشرح عمدة الحافظ ص670؛ والمقاصد النحوية 4/ 182؛ وللهذلي في همع الهوامع 2/ 140.

اللغة: وشج: أحكم. العشار: من الإبل التي أتى عليها عشرة أشهر.

المعنى: يمنن الشاعر مخاطبه بأنه رعاه وحافظ عليه مشبهًا إياه بأولاد العشار التي لا تستطيع أن تحافظ على نفسها.

الإعراب: فهل: "الفاء": بحسب ما قبلها، "هل": حرف استفهام. لك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره: "أخ". أو: حرف عطف من: حرف جر زائد. والد: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه معطوف على "أخ" المحذوفة في محل رفع مبتدأ. لك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"والد" قبلنا: ظرف متعلق بمحذوف نعت "والد"، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. يوشج: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". أولاد: مفعول به منصوب، وهو مضاف. العشار: مضاف إليه مجرور. ويفضل: "الواو" حرف عطف، "يفضل": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". وجملة "يوشج": في محل نعت "والد". وجملة "يفضل": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "فهل لك أو من والد" حيث حذف فيه المعطوف عليه، وتقدير الكلام: "فهل لك من أخ أو من والد"، و"من" في الموضعين حرف زائد، وهذا نادر، وقد كثر ذلك مع الواو، كقولك: "بلى وزيدًا" لمن قال: "ألم تضرب عمرًا".

تقدم عليه. ولذا قلت:

موسطًا إن يلتزم ما يلزم

فلا يجوز "وعمرو زيد قائمان" لتصدر المعطوف وفوات توسطه، ولا "ما أحسن وعمرًا زيدًا" ولا "ما وعمرًا أحسن زيدًا" لعدم تصرف العامل.

ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة "من الطويل":

855-

كأنا على أولاد أحقب لاحها ... ورميُ السفا أنفاسها بسهام

جنوبٌ دوت عنها التناهي وأنزلت ... بها يوم رباب السفير صيام

855- التخريج: البيتان لذي الرمة في ديوانه ص1071، 1072؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 483؛ والكتاب 2/ 99، 100؛ ولسان العرب 12/ 310 "سهم" "البيت الأول"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص862 "البيت الأول".

اللغة: الأحقب: حمار الوحش. لاحها: أضمرها. السفا: الشوك الصلب. الجنوب: الريح الجنوبية. التناهي: المكان الذي ينتهي إليه الماء ويجف صيفًا. دوت: علته الريح. يوم رباب السفير: يوم شديد الحر.

المعنى: يصف الشاعر رحلته المضنية على مطية ضامرة سريعة، تشبه الحمر الوحشية التي أضمرتها ريح الجنوب القاسية التي جففت المياه في التناهي، وأدمت أنوافها الأشواك الصلبة كالسهام.

الإعراب: كأنا: حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير متصل في محل نصب اسم "كأن". على أولاد: جار ومجرور متعلقان بخبر "كأن" وهو مضاف. أحقب: مضاف إليه مجرور بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. لاحها: فعل ماض، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به. ورمي: "الواو": حرف عطف، و"رمي": اسم معطوف مرفوع، وهو مضاف. السفا: مضاف إليه مجرور. أنفاسها: مفعول به، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. بسهام: جار ومجرور متعلقان بـ"رمي". جنوب: فاعل "لاحها" مرفوع. دوت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. عنها: جار ومجرور متعلقان بـ"دوت". التناهي: فاعل مرفوع وأنزلت: "الواو" حرف عطف، "أنزلت": فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي. بها: جار ومجرور

متعلقان بـ"أنزل". يوم: ظرف زمان متعلق بـ"أنزل"، وهو مضاف. رباب: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. السفير: مضاف إليه. صيام: نعت "أولاد" مجرور بالكسرة.
وجملة "كأن" ومعموليها ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لاحها": في محل جر نعت "أولاد". وجملة "دونت": في محل رفع نعت "جنوب". وجملة: "وأنزلت": معطوفة في محل رفع.
الشاهد: قوله: "لاحها ورمي السفا أنفاسها بسهام جنوب" حيث قدم المعطوف "ورمي" على المعطوف عليه "جنوب" للضرورة الشعرية.

(401/2)

وقول الآخر "من الطويل":

856-

وأنت غريم لا أظن قضاءه ... ولا العنزي القارظ الدهر جائيا

"عطف الفعل على الفعل":

"وعطفك الفعل على الفعل يصيح"

بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما، نحو: {لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ} 1، {وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ} 2 أم اختلفا، نحو قوله تعالى: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} 3، {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي} 4 الآية.

856- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص307 وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 347.

اللغة: الغريم: المغرم. قضاء الدين: تأديته. القارظ العنزي: يضرب مثلًا للمفقود الذي لا رجاء منه.

المعنى: يقول الشاعر مخاطبًا محبوبته: إن لي عليك دينًا لا أظنك تقضينه، ولا أمل لي فيه حتى يعود القارظ العنزي، أي هي عودة ميئوس منها.

الإعراب: وأنت: "الواو": حالية من قوله في البيت السابق "تطيلين ليني"، "أنت": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. غريم: خبر المبتدأ مرفوع. لا: حرف نفي. أظن: فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". قضاءه: مفعول به أول منصوب،

وهو مضاف. و"الهاء":ضمير في محل جر بالإضافة. ولا: "الواو": حرف عطف، "لا": حرف زائد لتأكيد النفي. العنزي: معطوف على مفعول أظن الأول منصوب. القارظ: نعت "العنزي" منصوب. الدهر: ظرف زمان متعلق بـ"جائيًا". جائيًا: مفعول به ثان منصوب.

وجملة "وأنت الغريم": في محل نصب حال. وجملة "لا أظن قضاءه": في محل رفع نعت "غريم". وجملة "لا العنزي القارظ": معطوف على مفعول "أظن".

الشاهد: جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه والتقدير: "لا أظن قضاءه جائيًا ولا العنزي ما بقي الدهر" وهذا للضرورة.

الشاهد فيه قوله: "لا أظن قضاءه ولا العنزي القارظ الدهر جائيًا" حيث قدم المعطوف وهو "العنزي" على المعطوف عليه، وتقدير الكلام: لا أظن قضاءه جانبًا هو ولا العنزي ما بقيت أو ما بقي الدهر.

1 الفرقان: 49.

2 محمد: 36.

3 هود: 98.

4 الفرقان: 10.

(402/2)

"عطف الفعل على شبهة والعكس":

564-

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسًا استعمل تجده سهلًا

نحو: {صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ} 1، {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ} 2 لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل؛ إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس.

"وعكسًا استعمل تجده سهلًا"

كقوله "من الرجز":

857-

"يا رب بيضاء من العواهج" ... أم صبي قد حبا أو دارج

وقوله "من الرجز":

858-

"بات يعشيها بعضب باتر" ... يقصد في أسواقها وجائر

---

1 الملك: 19.

2 العاديات: 43.

857- التخريج: الرجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب 4/ 238؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 641؛ وشرح التصريح 2/ 152؛ ولسان العرب 2/ 331 "عهج"؛ والمقاصد النحوية 4/ 173.

شرح المفردات: حبا: زحف على يديه ورجليه. الدارج: الذي يمشي قليلًا بخطى متقاربة.

الإعراب: "أم": بدل أو عطف بيان على قوله: "ذات خلق بارج" في البيت السابق الذي هو مفعول به للفعل "علقت" منصوب، وهو مضاف. "صبي": مضاف إليه مجرور. "قد": حرف تحقيق. "حبا": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "أو": حرف عطف. "دارج": معطوف على "حبا" مجرور؛ لأنه جملة "حبا" في محل نعت لـ"صبي" وهو مجرور.

الشاهد فيه قوله: "قد حبا أو دارج" حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل، وهو "دارج" على الفعل، وهو "حبا".

858- التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 140، 143؛ ولسان العرب 11/ 600 "كهل"، 15/ 62 "عشا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 174.

اللغة: يعشيها: يطعمها العشاء، وهنا أقام السيف لها مقام العشاء. العضب: السيف. الباتر: القاطع.

الإعراب: "بات": فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: "هو". "يغشيها": فعل مضارع مرفوع، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "بعضب": جار =

وجعل منه الناظم {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ} 1 وقدر الزمخشري عطف "مخرج" على "فالق"، وجعل ابن الناظم تبعًا لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتًا، والأصل فيه أن يكون اسمًا.

1 ومجرور متعلقان بـ"يعشي". "باتر": نعت "عضب" مجرور. "يقصد": فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو" "في أسوقها": جار ومجرور متعلقان بـ"يقصد"، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. "وجائر": الواو حرف عطف، "جائر": معطوف على "يقصد" الواقعة نعتًا لـ"عضب".

وجملة: "بات يعشيها" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يعشيها" في محل نصب خبر "بات". وجملة: "يقصد" في محل جر نعت "عضب".

الشاهد فيه قوله: "يقصد في أسوقها وجائر" حيث عطف اسم الفاعل "جائر" على الفعل "يقصد" وذلك لأن اسم الفاعل يشبه الفعل.

1 الأنعام: 95.

(404/2)

خاتمة في مسائل متفرقة:

الأولى: يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو: "قام زيد وعمرو". والثاني نحو: "قام زيد وأنا" فإنه لا يصلح "قام أنا" ولكن يصلح "قمت" والتاء بمعنى "أنا"، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أخر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون وتاء المخاطب أو بفعل الأمر، نحو: "أقوم أنا وزيد"، و"نقوم نحن وزيد"، و"تقوم أنت وزيد"، و {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} 1 أي: وليسكن زوجك. وكذلك باقيها، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث، نحو: {لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ} 2 قال ذلك الناظم.

قال الشيخ أبو حيان وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن "زوجك" معطوف على الضمير المستكن في "اسكن" المؤكد بـ"أنت".

الثانية: لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، لصحة "قام زيد وأنا" وامتناع "قام أنا وزيد".

الثالثة: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف، لصحة "اختصم زيد وعمرو" وامتناع "اختصم زيد واختصم عمرو".

1 البقرة: 35، والأعراف: 19.

2 البقرة: 233.

(405/2)

"عطف الخبر على الإنشاء وعكسه":

الرابعة: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون، والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل. وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آَمَنُوا} 1 في سورة البقرة {وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} 2 في سورة الصف.

قال أبو حيان: وأجاز سيبويه "جاءني زيد ومن عمرو العاقلان" على أن يكون "العاقلان" خبرًا لمحذوف، ويؤيده قوله "من الطويل":

859-

وإن شفائي عبرة مهراقة ... فهل عند رسم دارس من معول

---

1 البقرة: 25.

2 الصف: 13.

859- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص9؛ وخزانة الأدب 3/ 448، 5/ 227، 280، 11/ 292؛ والدرر 5/ 139؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 257، 260؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 449؛ وشرح شواهد المغني 2/ 772؛ والكتاب 2/ 142؛ ولسان العرب 11/ 485 "عول"، 709 "هلل"؛ والمنصف 3/ 40؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 274، 11/ 29؛ والدرر 6/؛ وشرح شواهد المغني 2/ 872؛ وهمع الهوامع 2/ 77، 140.

اللغة: عبرة: دمعة. مهراقة: مصبوبة مثل مراقة. رسم: آثار الديار أو الأطلال. دارس: اسم فاعل من "درس" ودرس الرسم إذا عفا وانمحى. معول: بكاء أو عويل.

المعنى: إن دمعي هو ملجئي الوحيد عندما أرى آثار الديار وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنه لا فائدة من البكاء لأنه لا يرد حبيبًا ولا يشفي قلب المحب.

الإعراب: وإن: "الواو" حرف استئناف، "إن": حرف مشبه بالفعل. "شفائي: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و"الياء": ضمير متصل

في محل جر بالإضافة. عبرة: خبر إن مرفوع. مهراقة: صفة لعبرة مرفوعة مثلها. فهل: "الفاء": عاطفة، و"هل": حرف استفهام. عند: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. رسم: مضاف إليه مجرور. دارس: صفة للرسم مجرورة. من: حرف جر زائد. معول: اسم مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد، مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة "إن شفائي عبرة" استئنافية لا محل لها. وجملة "هل عند ... معول": معطوفة على جملة لا محل لها.

والشاهد فيه: وقوع "هل" مفيدة للنفي، ولذا صح العطف على الجملة الخبرية، ولو كان للاستفهام لما صح عطف الإنشاء على الخبر.

وفي البيت أيضًا زيادة حرف الجر "من" قبل المبتدأ لما كان معناها النفي.

(406/2)

وقوله "من الطويل":

860-

تناغي غزالًا عند دار ابن عامر ... وكحل أماقيك الحسان بإثمد

"عطف الجملة الاسمية على الفعلية":

الخامسة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال:

"أحدها" الجواز مطلقًا وهو المفهوم من قول النحويين، في نحو: "قام زيد وعمرو أكرمته". إن نصب "عمرو" أرجح× لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما.

و"الثاني" المنع مطلقًا.

و"الثالث" لأبي علي يجوز في الواو فقط.

السادسة: في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي

860- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص134؛ وشرح شواهد المغني 2/ 872، 873.

اللغة: ناغى: كلم الآخر بما يحب. غزال: صبي جميل. مآقي: ج موق وهي طرف العين الأنسي.

إثمد: حجر الكحل.

المعنى: كانت المرأة تدلل صبيًّا حسن المنظر أمام منزل ابن عامر وتطلب منه أن يستعمل حجر الإثمد لتكحيل عينيه.
الإعراب: تناغي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره "هي". غزالًا: مفعول به منصوب بالفتحة. عند: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل تناغي وهو مضاف. دار: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ابن: مضاف إليه مجرور بالكسرة. عامر: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وكحل: "الواو": عاطفة، "كحل" فعل أمر مبني على السكون، و"الفاعل": ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنت". مآقيك: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الياء للضرورة وهو مضاف، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. الحسان: صفة منصوبة بالفتحة. بإثمد: جار ومجرور متعلقان بالفعل "كحل".
وجملة "تناغي غزالًا": ابتدائية لا محل لها. وجملة "كحل مآقيك": معطوفة على ابتدائية لا محل لها.
والشاهد فيه قوله: "تناغي غزالًا ... وكحل مآقيك" حيث عطف الجملة الإنشائية "كحل" على الجملة الخبرية "تناغي"، ولم يسلم بذلك ابن هشام.

(407/2)

عامل واحد نحو: "إن زيدًا ذاهب وعمرًا جالس"، وعلى معمولات عامل واحد، نحو "أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكر خالد سعيدًا منطلقًا" وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين، نحو: "إن زيدًا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر" وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارًّا، فقال الناظم هو ممتنع إجماعًا، نحو: "كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك بكر"، وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقًا عن جماعة، قيل منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جارًّا، فإن كان مؤخرًا نحو: "زيد في الدار والحجرة عمرو" أو "وعمرو الحجرة" فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعًا، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدمًا، نحو: "في الدار زيد والحجرة عمرو" أو "وعمرو الحجرة" فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة به قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع، والله أعلم.

(408/2)

فهرس المحتويات:

الحال:

3 تعريف الحال

6 الحال الجامد

7 الحال المعرفة لفظًا

10 صاحب الحال المعرفة والنكرة

14 تقدم الحال على صاحبها

27 الحال المؤسسة والحال المؤكدة

29 الحال الجملة ورابطها بصاحبها

43 حذف عامل الحال

44 حذف الحال

44 أنواع الحال

التمييز:

46 تعريفه ونوعاه

52 تأخر التمييز عن عامله

56 أوجه اتفاق الحال والتمييز واختلافهما

حروف الجر:

59 تعدادها

59 "كي"

61 "لعل"

62 "متى"

65 اختصاص "مذ" و"منذ" بأسماء الزمان

65 اختصاص "رب" بجر النكرات

65 "من" ومعانيها

70 "إلى" ومعانيها

77 اللام الجارة ومعانيها
84 "في" ومعانيها
88 الباء ومعانيها
90 "على" ومعانيها
94 "عن" ومعانيها
97 الكاف ومعانيها
100 استعمالات "مذ" و"منذ" وحكم ما بعدهما
104 "رب" واستخدامها
104 زيادة "ما" بعد بعض أحرف الجر وحكمها
108 حذف "رب" وإبقاء عملها
118 الفصل بين حرف الجر ومجروره للضرورة
119 تعلق الجار والظرف
الإضافة:
121 حذف التنوين والنون التالية للإعراب في الإضافة
136 اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه
172 إقامة المضاف إليه مكان المضاف
177 حذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه
179 الفصل بين المضاف والمضاف إليه
المضاف إلى ياء المتكلم:
192 المضاف إلى ياء المتكلم
إعمال المصدر:
198 إعمال المصدر عمل فعله
198 الفرق بين المصدر والفعل

---

202 شروط إعمال المصدر
204 إعمال اسم المصدر
204 أنواع اسم المصدر

208 أحوال المصدر المضاف

إعمال اسم الفاعل:

215 تعريف اسم الفاعل

215 شروط عمل اسم الفاعل

219 اسم الفاعل الواقع صلة لـ"أل"

224 اسم الفاعل المثنى والمجموع

إعمال اسم المفعول:

229 إعمال اسم المفعول

229 إضافة اسم المفعول

230 الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول

231 إلحاق اسم الفاعل بالصفة المشبهة

أبنية المصادر:

232 أبنية المصادر

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها:

242 صيغ الثلاثي اللازم

243 صيغ غير الثلاثي

242 نيابة "فعيل" عن "مفعول"

245 مجيء "فعيل" بمعنى "مفعول"

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

246 الصفة المشبهة باسم الفاعل

التعجب:

262 التعجب

263 صيغة "ما أفعله"

264 صيغة "أفعل به"

273 زيادة "كان" بين "ما" وفعل التعجب

"نعم" و"بئس" وما جرى مجراهما
275 "نعم" و"بئس" وما جرى مجراهما
أفعل التفضيل:
298 أفعل التفضيل
299 شروط صوغه
300 وصل أفعل التفضيل بـ"من"
307 ورود أفعل التفضيل عاريًا من معنى التفضيل
311 مسألة "الكحل"
313 خاتمة في تعدية أفعل التقضيل بحرف الجر
النعت:
315 النعت
316 تعريف النعت
326 تعدد النعوت وتتاليها
328 حذف النعت أو المنعوت للعلم به
التوكيد:
334 نوعا التوكيد
334 التوكيد بالنفس أو بالعين
336 التوكيد بكل وجميع وكلا وكلتا
337 التوكيد بعامة
338 التوكيد بأجمع وأخواته
338 التوكيد بأكتع وأخواته
342 التوكيد بكلا وكلتا
343 التوكيد بغير النفس والعين
343 التوكيد اللفظي
العطف:
356 تعريف عطف البيان
359 الفرق بين عطف البيان والبدل

عطف النسق:

361 حروف العطف
363 العطف بالواو
العطف بالفاء
365 العطف بـ"ثم"
368 شرط العطف بـ"حتى"
375 "أم" المتصلة
376 "أم" المنقطعة
377 "أم" الزائدة
378 معاني "أو"
379 معاقبة "أو" للواو
383 معاني "إما"
387 العطف بـ"لكن" وشروطه
388 العطف بـ"لا" وشروطه
390 العطف بـ"بل"
391 العطف بـ"بل" بعد الاستفهام وزيادة "لا" قبل "بل" بتوكيد الإضراب
392 العطف على ضمير الرفع المتصل
394 عود الخافض في العطف على الضمير المخفوض
396 حذف الفاء والواو مع المعطوف
402 عطف الفعل على الفعل
403 عطف الفعل على شبهة والعكس
405 خاتمة في مسائل متفرقة
406 عطف الخبر على الإنشاء وعكسه
407 عطف الجملة الاسمية على الفعلية

المجلد الثالث

تابع القسم الثاني: شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى "منهج المسالك إلى ألفية

البدل:

"تعريفه":

561-

التَّابعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بدلًا

في اصطلاح البصريين "بدلًا" وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير.

فالتابع: جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات، وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده.

"أنواع البدل":

566-

"مُطَابِقًا أَو بَعْضاً أَو مَا يَشْتَمِل ... عَلَيهِ يُلفَى أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل"

أي يجيء البدل على أربعة أنواع:

الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ} 1، وسماه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو:

---

1 الفاتحة: 6 و7.

{إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ} 1 في قراءة الجر، وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} 2 أو مقدر نحو: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} 3 أي منهم.

والثالث: بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: {يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} 4 ومثل المقدر قوله تعالى: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ} 5 أي النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت "أل" عن الضمير.

والرابع البدل المباين، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله:

567-

"وَذَا لِلاِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ"

أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أولاً لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء.

---

1 إبراهيم: 1.

2 المائدة: 71.

3 آل عمران: 97.

4 البقرة: 217.

5 البروج: 5، 4.

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله:

568-

كَزُرْهُ خَالِدًا وَقَبِّلْهُ الْيَدَا ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى"

فخالدا: بدل كل من كل، و"اليد": بدل بعض، و"حقه": بدل اشتمال، و"مدى": يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقادير، فإن "النبل" اسم جمع

للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن بـ"بل".

تنبيهات: الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله "من الطويل":

861-

كأنِّي غدَاةَ البَينِ يومَ تَحَمَّلُوا ... لَدَى سَمُرَات الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

861- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانة ص**9**؛ وخزانة الأدب **4/ 376، 377**؛ والدرر **6/ 60**؛ ولسان العرب **9/ 239** "نقف"؛ والمقاصد النحوية **4/ 201**.

اللغة: البين: الفراق. تحملوا: ارتحلوا. لدى: عند. السمرات: ج السمرة، وهي شجرة الطلح. ناقف الحنظل: الذي يشق ثمره ليستخرج بزره فتدمع عيناه. والحنظل: نبات مر.

المعنى: يصور الشاعر سيلان دمعه من شدة حزنه على فراق أحبته بسيلان دمع من ينقف الحنظل لأنه لا يتمالك احتباس دمعه.

الإعراب: كأني: حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير في محل نصب اسم "كأن".
غداة: ظرف زمان متعلق بـ"ناقف"؛ وهو مضاف. البين: مضاف إليه مجرور. يوم: ظرف زمان بدل من "غداة"، وهو مضاف. تحملوا: فعل ماض، "الواو": ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. لدى: ظرف مكان متعلق بـ"تحملوا"، وهو مضاف. سمرات: مضاف إليه، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه مجرور. ناقف: خبر "كأن" مرفوع وهو مضاف. حنظل: مضاف إليه مجرور.

وجملة "كأني ناقف حنظل": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تحملوا": في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "تحملوا" حيث وردت بدلًا من"غداة" لكن الجمهور نفوه وتأولوه.

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت1.

الثاني: رد السهيلي رحمه الله تعالى، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت: "أكلت الرغيف ثلثه" إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الثالث: اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال؛ فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني، وقيل: العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين، وذهب في التسهيل إلى الأول.

الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال: لا يوجد في كلام العرب نظمًا ولا نثرًا، وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة "من البسيط":

862-

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... "وَفِي اللثاثِ وَفِي أَنْيَابهِا شَنَبُ"

فاللعس: بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله.

الخامس: قد فهم من كون البدل تابعًا أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل؛ أما التنكير وفرعه

---

1 من التأويلات أن "اليوم" يريد به الوقت مطلقًا، وليس الوقت الممتد، من طلوع الفجر إلى غروبها، أو مقدر 24 ساعة، وعلى هذا يكون إبدال "اليوم" من "غداة البين" من نوع بدل الكل من الكل.

862- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص32؛ والخصائص 3/ 291؛ والدرر 6/ 56؛ ولسان العرب 1/ 507 "شنب"، 6/ 207 "لعس"، 14/ 207 "حوا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 203؛ وهمع الهوامع 2/ 126.

اللغة: اللمياء: التي في شفتيها سمرة. الحوة: الحمرة المائلة إلى السواد في الشفة. اللعس: السمرة في باطن الشفة. اللثاث: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من اللحم. الشنب: صفاء الأسنان.

الإعراب: لمياء: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي". في شفتيها: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. حوة: مبتدأ مؤخر مرفوع. لعس: بدل من "حوة" مرفوع. وفي الثالث: "الواو" حرف عطف، و"في اللثاث": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. وفي أنيابها: جار ومجرور معطوف على "في اللثاث" وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

شنب: مبتدأ مؤخر مرفوع.
وجملة "هي لمياء" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "في شفتيها حوة" في محل رفع نعت "لمياء". وجملة "في أنيابها شنب": معطوفة على سابقتها.
الشاهد فيه قوله: "حوة لعس" حيث وقعت "لعس" بدل غلط من "حوة".

(6/3)

وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ} 1 في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا} 2 والمعرفة من النكرة نحو: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ} 3 والنكرة من المعرفة نحو: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ} 4 وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما: فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيهما ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرًا نحو: {مَفَازًا، حَدَائِقَ} 5 أو قصد التفصيل كقوله "من الطويل":

863-

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْل رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها.

569-

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَاهِرَ لا ... تُبْدِلهُ، إلا ما إحاطة جَلا

---

1 إبراهيم: 1.
2 النبأ: 32.
3 الشورى: 52.
4 العلق: 15-16.
5 النبأ: 31، 32.
863- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص99؛ وأمالي المرتضى 1/ 46؛ وخزانة الأدب 5/ 211، 218؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 542؛ والكتاب 1/ 433؛ والمقاصد النحوية 4/ 204؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 3/ 68؛ والمقتضب 4/ 290.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازمًا لها.

الإعراب: وكنت "الواو": حسب ما قبلها، "كنت": فعل ماض وناقص مبني على السكون، و"التاء" ضمير متصل في محل رفع اسمها. كذي "الكاف": حرف جر، "ذي": اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. رجلين، مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و"النون" عوض عن التنوين في الاسم المفرد. رجل: بدل مجرور بالكسرة. صحيحة: صفة مجرورة بالكسرة. ورجل: "الواو" عاطفة، "رجل": بدل اسم معطوف على "رجل مجرور بالكسرة. رمى: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف. فيها: جار ومجرور متعلقان بالفعل "رمى". الزمان: فاعل مرفوع بالضمة. فشلت: "الفاء": عاطفة، "شلت": فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة، و"التاء" للتأنيث، و"الفاعل": ضمير مستتر جوازًا تقديره هي.

وجملة "كنت ... ": بحسب الواو. وجملة "رمى الزمان": في محل جر صفة "رجل".

وجملة "فشلت": معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: "رجل صحيحة" و"رجل رمى" حيث أبدل المفرد من المثنى "بدل بعض من كل"، على إبدال التفصيل.

(7/3)

"ومن ضمير الحاضر" متكلمًا كان أو مخاطبًا "الظاهر لا تبدله " أي: يجوز إبدال الظاهر من الظاهر، ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثلة، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب "إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ" أي إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو: {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} 1 وقوله "من الطويل":

864-

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ... ثَلاَثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب: أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين، والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين، والثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم إلا زيدًا وهو قول قطرب "أَو اقْتَضَى بَعْضًا" أي كان بدل بعض نحو: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} 2 وقوله "من الرجز":

865-

أَوعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ ... رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

---

1 المائدة: 114.

864- التخريج: البيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية 4/ 188؛ ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحافظ ص588؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية 4/ 188.

اللغة: ثلاثتنا: أي الشاعر وعلي بن أبي طالب وحمزة -رضي الله عنهما- أزيروا: المجهول من "أزار" أي قصد في زيارة. المنائيا: الموت.

المعنى: يقول: إنهم كانوا ثابتين في الحرب؛ غير هيابين الموت الذي كانوا يسقونه إلى الأعداء.

و"التاء": للتأنيث. أقدامنا: اسم "ما برح" مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. في مكاننا: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. ثلاثتنا: بدل من "نا" في "مكاننا" مجرور، وهو مضاف، و"نا" ضمير في محل جر بالإضافة. حتى: حرف ابتداء وغاية. أزيروا: فعل ماض للمجهول، و"الواو": ضمير في محل رفع نائب فاعل، والألف للتفريق. المنائيا: مفعول به ثان، و"الألف" للإطلاق.

وجملة "ما برحت ... ": بحسب ما قبلها وجملة "أزيروا": استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "ثلاثتنا" حيث وقع بدلًا من الضمير "نا" في "مكاننا" وهذا جائز.

3 الممتحنة: 6.

865- التخريج: الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب 5/ 188، 189، 190؛ والدرر 6/ 62؛ والمقاصد النحوية 4/ 190؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص226، 294؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 124؛ وشرح التصريح 2/ 160؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص21؛ وشرح ابن عقيل ص510؛ وشرح =

(8/3)

570-

أو اقتضى بعضًا أو اشتمالًا ... كأنك ابتهاجك اشتمالا

"أو" اقتضى "اشتمالًا" أي: كان بدل اشتمال "كأنك ابتهاجك اشتمالًا" وقوله "من

الطويل":

866-

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

المفصل 3/ 70؛ ولسان العرب 3/ 463 "وعد"، 12/ 210 "رهم"؛ ومجالس ثعلب ص274؛ وهمع الهوامع 2/ 127.

اللغة والمعني: أوعدني: هددني. الأداهم: ج الأدهم، وهو القيد. الشثنة: الغليظة.

المناسم: ج المنسم، وهو خف البعير.

يقول: هددني بالسجن والقيود، ولكن رجلي قويتان تشبهان خف البعير "أي أنهما قادرتان على تحمل المكروه".

الإعراب: أوعدني: فعل ماض، والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به.

بالسجن: جار ومجرور متعلقان بـ"أوعدني". والأداهم: الواو: حرف عطف، الأداهم: معطوف على السجن: رجلي: بدل من "ياء" المتكلم في "أوعدني". وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. فرجلي: الفاء حرف استئناف، رجلي: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة.

شثنة: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. المناسم: مضاف إليه مجرور.

وجملة "أوعدني" الفعلية لا محل لها من الأعراب لأنها ابتدائية. وجملة "رجلي شثنة المناسم" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: "أوعدني ... رجلي" حيث أبدل الاسم الظاهر "رجلي" من ضمير الحاضر، وهو الياء في "أوعدني " بدل بعض من كل.

866- التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص68؛ وخزانة الأدب 3/ 169، 7/ 419؛ وشرح التصريح 2/ 161؛ ولسان العرب 4/ 523، 529 "ظهر"؛ والمقاصد النحوية 4/ 193.

شرح المفردات: بلغ: وصل. السناء: المنزلة العالية.

المعنى: يقول: إنهم بلغوا بالمجد والشرف أعالي السماء، ويطمحون إلى أن يبلغوا مراتب أعلى.

الإعراب: "بلغنا": فعل ماض، و"نا": ضمير في محل رفع فاعل. "السماء": مفعول به منصوب. "مجدنا": بدل من الضمير المتصل في "بلغنا"، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. "وسناؤنا": الواو حرف عطف، "سناؤنا": معطوف على "مجدنا"

مرفوع، وهو مضاف، و"نا" ضمير في محل جر بالإضافة. "وإنا": الواو حرف عطف، "إنا" حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير في محل نصب اسم "إن". "لنرجو": اللام المزحلقة، و"نرجو": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "نحن". "فوق": ظرف مكان منصوب، متعلق بـ"نرجو"، وهو مضاف. "ذلك": اسم إشارة في محل جر بالإضافة.

"مظهر": مفعول به منصوب.

وجملة: "بلغنا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إنا لنرجو" معطوفة على الجملة السابقة. =

(9/3)

تنبيه: قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدًا إن لم يفد إضرابًا، اهـ.

571-

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كـ"مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟ "

"وبدل" المبدل منه "المضمن" معنى "الهمز" المستفهم به "يلي همزا" مستفهما به وجوبًا "كمن ذا أسعيد أم علي؟ " و"كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ " و"ما صنعت أخيرًا أم شرًا؟ " وكيف جئت أراكبًا أم ماشيًا؟ ".

تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرًا أو شرًا تجز به ومتى تسافر إن ليلًا أو نهارًا أسافر معك.

572-

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كـ"من ... يصل إلينا يستعن بنا يعن"

"ويبدل الفعل من الفعل" بدل كل من كل، قال في البسيط: باتفاق، كقوله "من الطويل":

867-

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأججا

= وجملة: "لنرجو ... " في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه قوله: "مجدنا وسناؤنا" حيث جاء الاسم الظاهر "مجدنا" بدلًا من الضمير

البارز الواقع فاعلًا في "بلغنا" وهو بدل اشتمال.

867- التخريج: البيت لعبيد الله بن الحر في خزانة الأدب 9/ 90-99؛ والدرر 6/ 69؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 66؛ وسر صناعة الإعراب ص678؛ وشرح المفصل 7/ 53؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص32، 335؛ وشرح الأشموني ص440؛ وشرح المفصل 10/ 20؛ والكتاب 3/ 86؛ ولسان العرب 5/ 242 "نور"؛ والمقتضب 2/ 63؛ وهمع الهوامع 2/ 128.

الإعراب "متى": اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ"تأتنا".

"تأتنا": =

(10/3)

وبدل اشتمال على الصحيح "كَمَنْ يَصِلِ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ" ومنه: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} 1 وقوله "من الرجز":

868-

إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهًا أَو تَجِيءَ طَائِعَا

= فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و"نا": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. "تلمم": بدل من "تأتنا" مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. "بنا": جار ومجرور متعلقان بـ"تلمم". "في ديارنا": جار ومجرور متعلقان بـ"تأتنا"، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "تجد": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "حطبا": مفعول به منصوب بالفتحة. "جزلا": نعت منصوب بالفتحة. "ونارا": "الواو": حرف عطف، و"نارا": اسم معطوف منصوب. "تأججا": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلا النار، و"الألف": للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعا، وأصله: تتأججن، فحذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفا.

وجملة "متى تأتنا ... تجد": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تأتنا": في محل جر بالإضافة. وجملة "تجد" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا. وجملة "تأججا": في محل نصب نعت لـ"حطبا" أو "نارا".

والشاهد فيه قوله: "متى تأتنا تلمم" حيث أبدل الفعل "تأتنا".

1 الفر قان: 68.

ش 868- التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 203، 204؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 402؛ وشرح التصريح 1/ 161؛ وشرح عمدة الحافظ ص591؛ والكتاب 1/ 156؛ والمقاصد النحوية 4/ 199؛ والمقتضب 2/ 63.

اللغة: علي الله: أي علي والله فحذف واو القسم ونصب "الله" على نزع الخافض.

تبايع: من البيعة.

المعنى: أقسم بالله إن لم تأت طائعا للمبايعة، لتحضرن مرغما.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "علي": جار ومجرور في محل رفع خبر "إن".

"الله": لفظ الجلالة، اسم منصوب على نزع الخافض. "أن": حرف نصب ومصدرية.

"تبايعا": فعل مضارع منصوب، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت": والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل نصب اسم "إن". "تؤخذ": فعل مضارع للمجهول، منصوب لأنه بدل من "تبايع"، ونائب فاعله ضمير مسستر تقديره: "أنت".

"كرها": مفعول مطلق لفعل محذوف، أو نعت لمفعول مطلق محذوف. "أو": حرف عطف. "تجيء": فعل مضارع منصوب، لأنه معطوف على "تؤخذ"، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت" "طائعا": حال منصوب.

وجملة: "إن علي ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تبايع" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "تؤخذ" بدل من "تبايع". وجملة "تجيء" معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "أن تبايعا تؤخذ" حيث أبدل بالنصب الفعل "تؤخذ" من الفعل "تبايع" المنصوب بـ"أن".

(11/3)

ولا يبدل بدل بعض: وأما بدل الغلط فقال في البسيط: جوزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه.

تنبيه: تبدل الجملة من الجملة نحو: {أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ} 1، وقوله "من الطويل":

869-

أَقُولُ لَهُ ارْحَلِ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... "وإلا فكن في السر والجهر مسلما"

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله "من الطويل":

870-

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيَانِ

---

1 الشعراء: 132-133.

869- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 207، 8/ 463؛ وشرح التصريح 2/ 162؛ وشرح شواهد المغنى 2/ 839؛ ومجالس ثعلب ص96؛ ومعاهد التنصيص 1/ 278؛ والمقاصد النحوية 4/ 200.

المعنى: اذهب وانتقل عنا، أو ابق صالحا بإسلامك بيننا قلبا وقالبا، باطنا وظاهرا.

الإعراب: أقول: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و"الفاعل": ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. له: جار ومجرور متعلقان بالفعل أقول. ارحل: فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره "أنت". لا تقيمن: "لا": ناهية جازمة "تقيمن": فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و"الفاعل": ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. عندنا: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل "تقيمن" وهو مضاف و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وإلا: "الواو": حرف استئناف، "إن": حرف شرط جازم و"لا": نافية. فكن: "الفاء": رابطة لجواب الشرط، "كن": فعل أمر ناقص مبني على السكون واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. في السر: جار ومجرور متعلقان بالخبر مسلما. والجهر: "الواو": عاطفة، "الجهر": اسم معطوف مجرور. مسلما: خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة "أقول له": ابتدائية لا محل لها. وجملة "ارحل": مقول القول في محل نصب مفعول به وجملة "لا تقيمن": بدل من جملة "ارحل". وجملة "فكن مسلما": جواب شرط لا محل له. وجملة "إلا فكن": استئنافية لا محل لها وجملة الشرط المحذوف لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "لا تقيمن عندنا" أبدلت بمقول القول وهذا أكثر جلاء وإيضاحا للمعنى المراد.

870- التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب 5/ 208؛ وشرح التصريح 2/ 162؛ وشرح شواهد المغني 2/ 557؛ والمقاصد النحوية 4/ 201؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المحتسب 2/ 165؛ ومغني اللبيب 1/ 27، 426؛ والمقتضب 2/ 329؛ وهمع الهوامع 2/ 128.

المعنى: يشكو الشاعر تفرق أغراضه، وتشتت حاجاته، فهو مضطرب البال، موزع الأهواء. =

(12/3)

أبدل كيف يلتقيان" من "حاجة وأخرى" أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدًا أبو من هو".

خاتمة: في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه.

الأولى: قد يتحد البدل والمبدل منه لفظًا إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا} 1 بنصب كل الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو.

الثانية: الكثير كون البدل معتمدًا عليه، وقد يكون في حكم الملغى كقوله "من الكامل":

871- إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

= الإعراب: "إلى الله": جار ومجرور متعلقان بـ"أشكو". "أشكو": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا". "بالمدينة": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "حاجة". "حاجة": مفعول به منصوب. "وبالشام": الواو حرف عطف، "بالشام": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "أخرى". "أخرى": معطوف على "حاجة" منصوب. "كيف" اسم استفهام في محل نصب حال. "يلتقيان": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف في محل رفع فاعل.

وجملة: "أشكو" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كيف يلتقيان" في محل نصب بدل من "حاجة"، وقيل: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "كيف يلتقيان" حيث جاءت هذه الجملة بدلا من "حاجة " و"أخرى" فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد، والمعنى: "إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما".

1 الجاثية: 28.

871- التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص329؛ وخزانة الأدب 5/ 199، 201؛ ولسان العرب 1/ 609 "عضب"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص354.

اللغة: الأغضب: الذي كسر أحد قرنيه.

المعنى: يقول: إن سيوفهم فتكت بهوازن شر فتك.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. السيوف: اسم "إن" منصوب. غدوها: بدل من "السيوف" منصوب، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

ورواحها: معطوفة على "غدوها" وتعرب إعرابها. تركت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". هوازن: مفعول به. مثل: حال منصوب، وهو مضاف. قرن: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الأعضب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "إن السيوف ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تركت": في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه قوله: "غدوها ورواحها" حيث وقعت "غدوها" بدلا من "السيوف".

(13/3)

الثالثة: قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه، نحو أحسن إلى الذي صحبت زيدًا1" أي صحبته زيدًا.

الرابعة: ما فصل به مذكور وكان وافيًا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف، نحو مررت برجال طويل وقصير، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول، نحو "اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر" بالنصب، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر، والله تعالى أعلم.

---

1 يجوز في "زيد" الرفع على إنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه بدل من الضمير المقدر، والجر على أنه بدل من "الذي".

(14/3)

النداء:

"لغات لفظ النداء":

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد، واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده، يقال: فلان أندى صوتًا من فلان، إذا كان أبعد صوتًا منه.

"حروف النداء ومواضعها":

573-

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ" أو كالناء "يا، ... وأي، وآ" كذا "أيا" ثم "هيا"

"وللمنادى الناءِ" أي: البعيد "أو" من هو "كالناءِ" لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء "يا وأي" بالسكون، وقد تمد همزتها "وآ، كذا أيا ثم هيا" وأعمقها "يا"؛ فإنها تدخل في كل نداء، وتتعين في الله تعالى.

574-

والهمز للداني، و"وا" لمن ندب ... أو "يا" وغير "وا" لدى اللبس اجتنب

و"الهمز" المقصور "للداني" أي: القريب، نحو: "أزيد أقبل" "ووا لمن ندب" وهو المفتجع عليه أو المتوجع منه، نحو: "وا ولداه"، "وا رأساه" "أو يا" نحو: "يا ولداه"، "يا

(15/3)

رأساه" "وغير وا" وهو "يا" لدى اللبس اجتنب" أي: لا تستعمل "يا" في الندبة إلا عند أن اللبس، كقوله "من البسيط":

872-

حَمَلتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فإن خيف اللبس تعينت وا.

تنبيهان: الأول: من حروف نداء البعيد "آيْ" بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدها في التسهيل؛ فجملة الحروف حينئذٍ ثمانية.

الثاني: ذهب المبرد إلى أن "أيا" و"هيا" للبعيد، و"أي" والهمز للقريب، و"يا" لهما، وذهب ابن برهان إلى أن "أيا" و"هيا" للبعيد والهمزة للقريب و"أي" للمتوسط و"يا" للجميع، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدًا وعلى منع العكس.

575-

وغَيرُ مَنْدَوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مَسْتَغَاثَاً قَدْ يُعَرَّى فاعلما

872- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص736؛ والدرر 3/ 42؛ وشرح التصريح 2/ 164، 181؛ وشرح شواهد المغني 2/ 792؛ وشرح عمدة الحافظ ص289؛ والمقاصد النحوية 4/ 229؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 9؛ ومغني اللبيب 2/ 372؛ وهمع الهوامع 1/ 180.

اللغة: شرح المفردات: الأمر العظيم: كناية عن الخلافة. اصطبرت: اضطلعت بالأعباء.

عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يقول الشاعر مخاطبا عمر بن عبد العزيز: اضطلعت بأعباء الخلافة، فنهضت بها خير نهوض، منفذا أوامر الله.

الإعراب: حملت: فعل ماض للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. أمرا: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. عظيما: نعت "أمرا" منصوب بالفتحة. فاصطبرت: الفاء حرف عطف، "اصطبرت": فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. له: اللام حرف جر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "اصطبر". وقمت: الواو حرف عطف، "قمت": فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. فيه: حرف جر، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "قمت". بأمر: جار ومجرور متعلقان بـ "قمت"، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. يا: حرف نداء وندبة. عمرا: منادى مندوب مبني على الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف، وهو في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: "يا عمرا" على أنه منادى مفتجع عليه، وقد ندب الشاعر بـ "يا" عوضا من "وا" الأصلية في الندبة لأنه أمن اللبس بالمنادى المحض، وهنا جاء المندوب معرى عن الهاء.

(16/3)

"وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعري"

من حروف النداء لفظًا "فَاعْلَمَا" نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} 1، {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ} 2، {أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ} 3، نحو "خيرًا من زيد أقبل"، ونحو "من لا يزال محسنًا أحسن إلي".

أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر.

تنبيهان: الأول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولفظه: ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب، وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر.

الثاني: أفهم كلامه جواز نداء المضمر، والصحيح منعه مطلقًا وشذ نحو: "يا إياك قد كفيتك"، وقوله "من الرجز":

873-

يَا أَبْجَرَ ابْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا ... "أنت الذي طلقت عام جعتا"

---

1 يوسف: 29.

2 الرحمن: 31.

3 الدخان: 18.

873- التخريج: الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص216؛ وشرح التصريح 2/ 164؛ والمقاصد النحوية 4/ 232؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب 2/ 139- 143، 146؛ والدرر 3/ 27؛ ونوادر أبي زيد ص163؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 325؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 359؛ وشرح عمدة الحافظ ص301؛ وشرح المفصل 1/ 127، 130، والمقرب 1/ 76؛ وهمع الهوامع 1/ 174.

شرح المفردات: الأبجر: في الأصل، العظيم البطن.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "أبجر": منادى مبني على الضم في محل نصب. "بن": نعت "أبجر" منصوب، تبعه في المحل، وهو مضاف. "أبجر": مضاف إليه مجرور. "يا": حرف نداء. "أنتا": منادى مبني على الضم في محل نصب، والألف للإطلاق. "أنت": ضمير منفصل في محل رفع فاعل. "عام": اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ. "طلقت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "عام": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ "طلقت". "جعتا": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت"، والألف للإطلاق.

وجملة النداء: "يا أبجر" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية: "يا أنت" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أنت الذي ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "طلقت" صلة الموصول لا محل من لها الإعراب. وجملة "جعتا" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "يا أنتا" حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع، وهذا شاذ.

576-

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله

"وذاك" أي: التعري من الحروف "في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه" فيهما أصلا ورأسا "فانصر عاذله" بالذال المعجمة أي: لائمه على ذلك، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه؛ فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: "أطرق كرا"1، و"افتد مخنوق"2، و"أصبح ليل"، وفي الحديث، "ثوبي حجر" وفي اسم الإشارة قوله "من الطويل":

874-

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرام

---

1 هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة اللغة ص757؛ وزهر الأكم 2/ 38؛ ولسان العرب 10/ 47 "خرق"، 10/ 219 "طرق"، 11/ 314 "زول".

2 هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في المستقصى 1/ 265؛ ومجمع الأمثال 2/ 28.

ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

874- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص1952؛ والدر 3/ 24؛ وشرح التصريح 2/ 165؛ وشرح عمدة الحافظ ص297؛ والمقاصد النحوية 4/ 235؛ وهمع الهوامع 1/ 174؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب 2/ 641.

شرح المفردات: هملت عيني: فاض دمعها. اللوعة: حرقة القلب.

المعنى: يقول: إذا فاضت عيني بالدموع قال لي صاحبي إن هذا لا يكون إلا نتيجة حرقة فؤاد وغرام شديدين.

الإعراب: "إذا": ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. "هملت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "عيني": فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "لها": جار ومجرور متعلقان بـ "هملت". "قال": فعل ماض. "صاحبي": فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "بمثلك": جار ومجرور

متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، والكاف ضمير في محل جر بالإضافة.
"هذا": منادى مبني في محل نصب. "لوعة": مبتدأ مرفوع. "وغرام": الواو حرف عطف، "غرام": معطوف على "لوعة" مرفوع.
وجملة: "إذا هملت عيني ... قال صاحبي" الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
وجملة: "هملت ... " في محل جر بالإضافة. وجملة "قال صاحبي" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم وجملة "بمثلك لوعة" في محل نصب مفعول به لـ "قال". وجملة النداء: " ... هذا" اعتراضية لا محل لها من الإعراب. =

(18/3)

وقوله "من البسيط":

875-

إن الأولى وصفوا قومي لهم فبهم ... هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولًا

وقوله "من الخفيف":

876-

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال ... الرأس شيبًا إلى الصبا من سبيل

وجعل منه قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} 1 وكلاهما عند الكوفيين

= الشاهد: قوله: "هذا" يريد "يا هذا" فحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وهذا عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين.

875- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص298.

اللغة: الأولى: الذين، اعتصم: احتمى والتجأ. عاداك: جعلك عدوا. المخذول: الخائب.
الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. الأولى: اسم "إن". وصفوا: فعلى ماض للمجهول، و"الواو": ضمير في محل رفع نائب فاعل، والألف للتفريق. قومي: خبر "إن" مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة، لهم: جار ومجرور متعلقان بالفعل وصفوا. فبهم:" "الفاء": تعليلة، و"بهم": جار ومجرور متعلقان بـ"اعتصم". هذا: اسم إشارة منادى مبني في محل نصب. اعتصم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". تلق: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". من: اسم موصول في محل نصب مفعول به. عاداك: فعل ماض،

و"الكاف": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". مخذولًا: حال منصوب بالفتحة.

وجملة "إن الأولى ... لهم قومي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "وصفوا": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء "يا هذا" اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة "اعتصم": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تلق": جواب الطلب لا محل لها من الإعراب. وجملة "عاداك": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "هم قومي": خبر "إن" محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: "هذا" حيث وقع اسم الإشارة منادى نداء محذوف تقديره: "يا هذا".

1 البقرة: **85**.

876- التخريج: البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: **4/ 230**.

اللغة: الارعواء: الانصراف عن الجهل مثلًا. الصبا: الشباب.

الإعراب: "ذا": منادى بحرف نداء محذوف تقديره: "يا ذا". "ارعواء": مفعول لفعل محذوف تقديره: "ارعو". "فليس": الفاء: استئنافية، "ليس": فعل ماض ناقص. "بعد": ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر "ليس"، وهو مضاف، "اشتعال": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "الرأس": مضاف إليه مجرور. "شيبًا": تمييز منصوب. "إلى الصبا": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "سبيل". "من": حرف جر زائد. "سبيل": اسم مجرور مرفوع محلًا على أنه اسم "ليس".

وجملة النداء: "يا ذا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ارعو ارعواء"، استئنافية لا محل لها =

(19/3)

مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على شذوذ أو ضرورة، ولحنو المتنبي في قوله "من الكامل":

877-

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... "ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع إذا لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح.

تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي" فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه.

فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع: المندوب والمستغاث والمتعجب

= من الإعراب. وجملة: "ليس بعد ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "ذا ارعواء" حيث حذف حرف النداء من قبل "ذا"، وذلك على مذهب الكوفيين.

877- التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه **2/ 301**؛ وبلا نسبة في المقرب **1/ 177**.

اللغة: الرسيس: هو ابتداء الحب، اثنى: مقال وعاد. النسيس: هو من تبقى به شيء من الروح والنسيس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ثم ابتعدت عنا، فزدتنا بك تعلقًا.

الإعراب: هذي: "الهاء": للتنبيه، "ذي": اسم إشارة في محل نصب بحرف النداء المحذوف "يا". برزت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. لنا: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت فهجت: "الفاء": عاطفة، "هجت": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و"التاء" ضمير متصل في محل رفع فاعل. رسيسًا: مفعول به منصوب بالفتحة لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء"، ضمير متصل في محل رفع فاعل. رسيسًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. ثم انثنيت: "ثم": حرف عطف، "انثنيت": فعل ماض مبني على السكون لاتصال بالتاء المتحركة و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. وما: "الواو": حالية، "ما": نافية، شفيت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. نسيسًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة "برزت" استئنافية لا محل لها. وجملة "انثنيت" معطوفة على "برزت". وجملة "وما شفيت نسيسًا": في محل نصب حال. وجملة "هذي": ابتدائية لا محل لها.

والتمثيل به قوله: "هذي" حذف حرف النداء من اسم الإشارة على عادة الكوفيين.

منه، والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت.

577-

"وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا"

أي: إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربًا، وسواء كان ذلك التعريف سابقًا على النداء نحو يا زيد أو عارضًا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو "يا رجل أقبل"، تريد رجلًا معينًا، والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به كما في باب "لا"؛ فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو: "يا معد يكرب" و"يا زيدان" و"يا زيدون" و"يا هندان" و"يا رجلان" و"يا مسلمون"، وفي نحو "يا موسى" و"يا قاضي" ضمة مقدرة.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل: ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روي من قوله -صلى الله عليه وسلّم- في سجوده: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم" وجعل منه قوله "من الطويل":

878-

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً ... "فماء الهوى يرفض أو يترقرق"

878- التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص161، والأغاني 9/ 12؛ ومعجم البلدان 4/ 316 "قراضم"؛ ولكثير عزة في سر صناعة الإعراب 1/ 202؛ ولسان العرب 10/ 367 "هرق"؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص401.

اللغة: حزوى: اسم موضع. العبرة: الدمعة. ارفض: ترشش، سال. ترقرق: سال.

الإعراب: أدارا: الهمزة للنداء، "دارا": منادى منصوب. بحزوى: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "دارا". هجت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. للعين: جار ومجرور متعلقان بـ"هجت". عبرة: مفعول به منصوب. فماء: "الفاء": استئنافية، "ماء": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الهوى: مضاف إليه مجرور. يرفض: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". أو: حرف عطف. يترقرق: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو".

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة "هجت": استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة "ماء الهوى يرفض": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يرفض": في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة "يترقرق": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "أدارا" حيث نصب المنادى "دارا" لأنه شبيه بالمضاف.

الثاني: ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله: غير مجرور باللام؛ للاحتراز من نحو: "يا لزيد لعمرو" ونحو: "يا للماء والعشب"، فإن كلًا منهما مفرد وهو معرب.

الثالث: إذا ناديت "اثني عشر" و"اثنتي عشرة" قلت: "يا اثنا عشر" و"يا اثنتا عشرة" بالألف، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت، وقال الكوفيون: "يا اثني عشر" و"يا اثنتي عشرة" بالياء إجراء لهما مجرى المضاف.

578-

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا ... وليجر مجرى ذي بناء جددا

"وانوا انضمام ما بنا قبل الندا" كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر "وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا" ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول: "يا سيبويه العالم" برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: "يا زيد الفاضل"، والمحكي كالمبني، تقول: "يا تأبط شرًا المقدام والمقدام".

"أحوال نصب المنادي":

579-

"وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا"

أي: يجب نصب المنادى حتمًا في ثلاثة أحوال: الأول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: "يَا غَافِلًا وَالمَوتُ يَطْلُبُهُ"، وقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي"، وقوله "من الطويل":

879-

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... "نداماي من نجران أن لا تلاقيا"

879- التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر 6/ 243؛ وخزانة الأدب 2/ 194، 197؛ وشرح اختيارات المفضل ص767؛ وشرح التصريح 2/ 167؛ وشرح المفصل 1/ 128؛ والعقد الفريد 5/ 229؛ والكتاب 2/ 200؛ ولسان العرب 7/ 173 "عرض"؛ والمقاصد النحوية 4/ 206؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 1/ 413؛ 9/ 223؛ ورصف المباني ص137؛ وشرح ابن عقيل ص515؛ وشرح قطر الندي ص203، والمقتضب 4/ 204.

اللغة والمعنى: عرضت: أتيت العروض، وهي بمكة والمدينة وما حولهما. نداماي: ج ندمان، وهو =

(22/3)

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع.

الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو: {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا} أو غير محضة نحو يا حسن الوجه، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

الثالث: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: "يا حسنًا وجهه" و"يا طالعًا جبلًا" و"يا رفيقًا بالعباد" و"يا ثلاثة وثلاثين" فيمن سميته بذلك، ويمتنع في هذا إدخال "يا" على "ثلاثين" خلافًا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضًا، وإن كانت معينة ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته، إلا إن أعدت معه "يا" فيجب ضمه وتجريده من "أل". ومنع ابن خروف إعادة "يا" وتخييره في إلحاق "أل" مردود.

تنبيه: انتصاب المنادى لفظًا أو محلًا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر، فأصل "يا زيد" عنده: أدعو زيدًا؛ فحذف الفعل حذفًا لازمًا، لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد

= النديم، أي الجليس إلى الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض. فبلغ أصحابي بأنني لن ألتقي بعد اليوم، لأنه سيفارق الحياة.

الإعراب: أيا: حرف نداء. راكبًا: منادى منصوب. إما: إن: حرف شرط جازم، ما: زائدة. عرضت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل. وهو فعل الشرط.

فبلغن: الفاء: رابطة لجواب الشرط، بلغن، فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت. والنون: للوقاية. نداماي: مفعول به أول، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة. من: حرف جر. نجران: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من "ندامى". أن: مخففة من "أن"، واسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره: "أنه"، أي الحال والشأن. لا: النافية للجنس.

تلاقيًا: اسم مبني على الفتح في محل نصب اسم "لا". والألف: للإطلاق. وخبر "لا" محذوف تقديره: "أن لا تلاقي حاصل لنا".
وجملة "أيا راكبًا" الفعلية على تقدير: "أدعو راكبًا" لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "عرضت" في محل جزم فعل الشرط. وجملة "فبلغن" الفعلية في محل جزم جواب الشرط. والجملة المصدرية من "أن وما بعدها" في محل نصب مفعول به ثان. وجملة "لا تلاقيا" الاسمية في محل رفع خبر "إن".
الشاهد فيه قوله: "أدارًا" نصب المنادي "دارا" لأنه شبيه بالمضاف.

(23/3)

الفعل، فعلى المذهبين "يا زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزأيها؛ فعند سيبويه جزآها؛ أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدر، والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا؛ إذ لا نداء بدون المنادى.

580-

"وَنَحْوَ زَيدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيدُ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ"

أي: إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو: "يا زيد بن سعيد" جاز فيه الضم والفتح، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله "من الرجز":

880-

يَا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ ... سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيكَ مَمْدُودْ

تنبيه: شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر؛ فلو جعل بدلًا أو عطف

880- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص172؛ وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه 1/ 472؛ والشعر والشعراء 2/ 689؛ والكتاب 2/ 203؛ ولرؤبة أو للكذاب الحرمازي في شرح التصريح 2/ 169؛ ولسان العرب 10/ 158 "سردق"؛ والمقاصد النحوية 4/ 210؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص356؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 562؛ وشرح المفصل 2/ 5؛ والمقتضب 4/ 232.
شرح المفردات: حكم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك.

الجارود: من الجرد، لقب به جد الممدوح لإغارته على قوم، فشبهوه بالسيل. السرادق: الخباء.

المعنى: يمدح الراجز الحكم بن المنذر بأنه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطلعة.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "حكم": منادى يجوز بناؤه على الضم أو منصوب. "بن": نعت "حكم" منصوب، تبعه في المحل، وهو مضاف. "المنذر": مضاف إليه مجرور، "بن": نعت "المنذر" مجرور، وهو مضاف. "الجارود" مضاف إليه مجرور، سكن للضرورة الشعرية. "سرادق": مبتدأ، مرفوع، وهو مضاف. "المجد": مضاف إليه مجرور. "عليك": جار ومجرور متعلقان بـ"ممدود". "ممدود": خبر المبتدأ مرفوع وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة النداء: "يا حكم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "سرادق.. ممدود" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله "يا حكم" بجواز البناء على الضم والفتح لاتصاله بـ"ابن" المضافة إلى علم.

(24/3)

بيان أو منادى أو مفعولًا بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده.

581-

"وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أو يَلِ الإِبْنَ عَلَمٌ قَد حُتِمَا"

"الضم": مبتدأ خبره قد حتما، و"إن لم يل": شرط جوابه محذوف، والتقدير فالضم متحتم أي واجب، ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ، واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطًا؛ لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف.

ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو: "يا رجلُ ابنَ عمرو"، و"يا زيدُ الفاضلُ ابن عمرو"، و"يا زيد الفاضل" لانتفاء علمية المنادى في الأولى، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله "من الوافر":

881-

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا

881- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص107 "طبعة دار صادر"؛ وخزانة الأدب 4/ 442؛ والدرر 3/ 34؛ وشرح التصريح 2/ 169؛ وشرح شواهد المغني ص56؛ والمقاصد النحوية 4/ 245؛ واللمع ص194؛ والمقتضب 4/ 208؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 23؛ وشرح ابن عقيل ص291؛ ومغني اللبيب ص19 وهمع الهوامع 1/ 176.

شرح المفردات: كعب بن مامة: أحد أجواد العرب، قيل إنه سقى صاحبه في ساعة العطش نصيبه من الماء ومات عطشًا. وابن أروى: هو أوس بن حارثة الطائي، أحد أجواد العرب. عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يمدح الشاعر الخليفة الأموي بالجود والكرم، وأنه فاق بسخائه كعب بن مامة وابن أروى.

الإعراب: فما: الفاء: بحسب ما قبلها و"ما": تعمل عمل "ليس". كعب: اسم "ما" مرفوع بالضمة. بن: نعت "كعب" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. مامة: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدل الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. وابن: الواو حرف عطف "ابن": معطوف على "بن مامة" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. الباء حرف جر زائد، "أجود": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبر "ما"، وعلامة جره الفتحة بدلًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف على وزن "أفعل". منك: حرف جر، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ"أجود". يا: حرف =

بفتح "عمر"، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو: "يا زيد ابن أخينا" لعدم إضافة "ابن" إلى "علم"، وهو مراد عجز البيت.

تنبيهات: الأول: لا إشكال أن فتحة "ابن" فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور، وقال عبد القاهر: هي حركة بناء؛ لأنك ركبته معه.

الثاني: حكم "ابنة" فيما تقدم حكم "ابن" فيجوز الوجهان نحو: "يا هند بنة زيد" خلافًا لبعضهم، ولا أثر للوصف بـ"بنت" هنا؛ فنحو: "يا هند بنت عمرو" واجب الضم.

الثالث: يلتحق بالعلم "يا فلان بن فلان"، و"يا ضل بن ضل"، و"يا سيد بن سيد" ذكره في التسهيل، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام

الضم.
الرابع: قال في التسهيل: وربما ضم "الابن" إتباعًا، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من "يا زيد بن عمرو" بالضم إتباعًا لضمة الدال.
الخامس: قال فيه أيضًا: ومجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظًا، وألف "ابن" في الحالتين خطأ، وإن نون فللضرورة.
السادس: اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعًا، وكلامه هنا يحتمله، فنحو:"يا عيسى ابن مريم"، يتعين فيه تقدير الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح، وفيه خلاف، اهـ.
582-
"واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ... مما له استحقاق ضم بينا"

= نداء. عمر: منادي مبني في محل نصب. الجوادا: نعت "عمر" منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.
الشاهد فيه قوله: "يا عمر الجواد" والقياس فيه: "يا عمر"، وقد استدل به الكوفيين على أن المنادي الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ "ابن" أو لم يكن. وقال البصريون: إن الأصل: "يا عمر". أي هو كالمندوب، وحذفت الألف. وفي هذا تكلف.

(26/3)

فقد ورد السماع بهما، فمن الضم قوله "من الطويل":
882-
سلام الله يا مطر عليها ... "وليس عليك يا مطر السلام"
وقوله "من البسيط":
883-
ليت التحية كانت لي فأشكرها ... مكان يا جمل حييت يا رجل

882- التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص189؛ والأغاني 15/ 334؛ وخزانة الأدب 2/ 150، 152، 6/ 507؛ والدرر 3/ 21؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 605،

2/ 25؛ وشرح التصريح 2/ 171؛ وشرح شواهد المغني 2/ 766؛ والكتاب 2/ 202؛ وبلا نسبة في الأزهية ص164؛ والأشباه والنظائر 3/ 213؛ والإنصاف 1/ 311؛ وأوضح المسالك 4/ 28؛ والجنى الداني ص149؛ والدرر 5/ 182؛ ورصف المباني ص177، 355؛ وشرح ابن عقيل ص517؛ ومجالس ثعلب ص92، 542؛ والمحتسب 2/ 93.

الإعراب: سلام: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. يا: حرف نداء. مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. عليها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. وليس: الواو: حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص. عليك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "ليس". يا: حرف نداء. مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. السلام: اسم "ليس" مرفوع.

وجملة "سلام الله ... " الاسمية لا محل لها من الإعراب. لأنها ابتدائية. وجملة "يا مطر" الفعلية على تقدير: "أدعو مطرًا" لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية. وجملة "ليس عليك ... " الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة "يا مطر" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: "يا مطر"، والقياس: يا مطر بالبناء على الضم، لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارًا لإقامة الوزن.

883- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص453؛ والدرر 3/ 22؛ والشعر والشعراء 518/1؛ والمقاصد النحوية 4/ 214؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 173.

الإعراب: ليت: حرف مشبه بالفعل. التحية: اسم "ليت" منصوب. كانت: فعل ماض ناقص، و"التاء": للتأنيث، واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". لي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "كان". فأشكرها: "الفاء": للجزاء أو السببية، "أشكرها": فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيها وجوبًا تقديره: "أنا". والمصدر المؤول من "أن" المضمرة والفعل "أشكر" معطوف على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير: ليت كون التحية لي فالشكر مني.

مكان: ظرف مكان متعلق بحال من خبر "ليت" على الحكاية. يا: حرف نداء. جمل: منادي مبني على الضم في محل نصب. حببت: فعل ماض للمجهول، والتاء": ضمير في محل رفع نائب فاعل. يا: حرف نداء رجل: منادى مبني على الضم في محل نصب.

وجملة "ليت التحية ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كانت لي": حال من "التحية"

محلها النصب. وجملة "فأشكرها": صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وجملة "يا جمل": مضاف إليها =

(27/3)

ومن النصب قوله:

أعبدا حل في شعبي غريبا ... "ألؤما لا أبا لك واغترابا"1

وقوله "من الخفيف":

884-

ضربت صدرها إلي وقالت ... يا عديا لقد وقتك الأواقي

واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النصب، ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس.

= على الحكاية محلها الجر. وجملة "حييت": خبر "ليت" محلها الرفع. وجملة "يا رجل": استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله:"يا جمل" نونه مضمومًا.

1 تقدم بالرقم 424.

884- التخريج: البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانة ص59؛ وخزانة الأدب 2/ 165؛ والدرر 3/ 22؛ وسمط اللآلي ص111؛ ولسان العرب 15/ 401 "وقي"؛ والمقاصد النحوية 4/ 211؛ والمقتضب 4/ 214؛ وبلا نسبة في رصف المفصل 10/ 10؛ والمنصف 1/ 218؛ وهمع الهوامع 1/ 173.

اللغة والمعني: وقتك: حفظتك. الأواقي: ج الواقية، وهي الحافظة.

يقول: لما رأته رفعت رأسها، ودعت له يحفظه الله، ويقيه من نوائب الدهر، لأن مرآه كان خيرًا عليها.

الإعراب: رفعت: فعل ماض. والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. رأسها: مفعول به منصوب. وهم مضاف "ها" ضمير في محل جر بالإضافة. إلى: جار ومجرور متعلقان بـ"رفعت". وقالت: الواو: حرف عطف. قالت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. والفاعل: هي. يا: حرف نداء. عديًا: منادى مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالتنوين المنصوب للضرورة، لقد: اللام: موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق. وقتك: فعل

ماض، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به، الأواقي: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل.

وجملة "رفعت ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة "قالت ... " الفعلية معطوفة على جملة "رفعت" لا محل لها من الإعراب. وجملة "يا عديا" الفعلية على تقدير: "أدعو عديًا" في محل نصب مفعول به. وجملة "وقتك الأواقي" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: "يا عديًا " حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه لبناء على الضم لأنه علم.

(28/3)

-583

وباضطرار خص جمع "يا" و"أل" ... إلا مع "الله" ومحكي الجمل

"وباضطرار خص جمع يا وأل" في نحو قوله "من الكامل":

-885

عباس يا الملك المتوج والذي ... عرفت له بيت العلا عدنان

وقوله "من الرجز":

-886

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تعقبانا شرا

885- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 3/ 31؛ وشرح التصريح 2/ 173؛ والمقاصد النحوية 4/ 245؛ وهمع الهوامع 1/ 174.

الإعراب: "عباس": منادى مبني على الضم في محل نصب. "يا": حرف نداء. "الملك": منادى مبني على الضم في محل نصب. "المتوج": نعت "الملك" مرفوع، ويجوز فيه "النصب إتباعا للمحل "والذي": الواو عطف، "الذي": اسم موصول معطوف على "المتوج". "عرفت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "له": جار ومجرور متعلقان بـ"عرفت". "بيت": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "العلى": مضاف إليه مجور. "عدنان". فاعل "عرفت" مرفوع بالضمة.

وجملة النداء: "عباس" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية. " ...

الملك" بدل من الأولى. وجملة: "عرفت له ... " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "يا الملك" حيث أدخل "يا" التي للنداء على الاسم المقترن بـ"أل" وذلك ضرورة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين.
886- التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص230؛ والإنصاف 1/ 336؛ والدرر 3/ 30؛ وخزانة الأدب 2/ 294؛ وشرح عمدة الحافظ ص229؛ وشرح المفصل 2/ 9؛ واللامات ص53؛ واللمع في العربية ص196؛ والمقاصد النحوية 4/ 215؛ والمقتضب 4/ 234؛ وهمع الهوامع 1/ 174.
الإعراب: "فيا": الفاء بحسب ما قبلها، "يا": حرف نداء. "الغلامان": منادى مبني على الألف لأنه مثنى، وهو في محل نصب. "اللذان": اسم موصول في محل نصب نعت "الغلامان". "فرا": فعل ماض، والألف ضمير في محل رفع فاعل. "إياكما": مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره: "أحذر"، وهو مضاف، و"كما". في محل جر بالإضافة. "أن": حرف نصب ومصدرية. "تعقبانا": فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف في محل رفع فاع، و"نا": ضمير في محل نصب مفعول به أول. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف تقديره: "من"، والجار والمجرور متلعقان بالفعل المحذوف "أحذر". "شرا": مفعول به ثان لـ"تعقب".
وجملة النداء: "يا الغلامان" بحسب ما قبلها. وجملة: "فرا" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أحذر إياكما" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تعقبانا" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "فيا الغلامان" حيث جمع حرف "النداء "يا" مع "أل" التعريف في غير لفظ الجلالة"، وهذا غير جائز إلا في الشعر.

(29/3)

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافًا للبغداديين في ذلك "إلاَّ مَعَ اللَّهِ" فيجوز إجماعًا؛ للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول: "يا الله" بإثبات الألفين، و"يا الله" بحذفهما، و"يا الله" بحذف الثانية فقط "وَ" إلا مع "مَحْكِيِّ الجُمَل" نحو: "يا المنطلق زيد" فيمن سمي بذلك، نص على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي وصوبه الناظم، وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو: "يا الأسد شدة أقبل"، وهو مذهب ابن سعدان، قال في شرح التسهيل: وهو قياس صحيح لأن

تقديره: "يا مثل الأسد أقبل"، ومذهب الجمهور المنع.

584-

والأكثر "اللهم" بالتعويض ... وشذ "يا اللهم" في قريض

"والأكثر" في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال "اللهم بالتعويض" أي: بتعوض الميم المشددة عن حرف النداء "وشذ يا اللهم في قريض"، أي: شذ الجمع بين "يا" و"الميم" في الشعر، كقوله "من الرجز":

887-

إني إذا ما حدث ألما ... أقول يا اللهم يا اللهما

887- التخريج: الرجز لأبي خراش في الدرر 3/ 41؛ وشرح أشعار الهذليين 3/ 1346؛ والمقاصد النحوية 4/ 216؛ ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب 2/ 295؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص232؛ والإنصاف ص341؛ وجواهر الأدب ص96؛ ورصف المباني ص306؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 419، 2/ 430؛ وشرح ابن عقيل ص519؛ وشرح عمدة الحافظ ص300؛ ولسان العرب 13/ 469، 417 "أله"؛ واللمع في العربية ص197؛ والمحتسب 2/ 238؛ والمقتضب 4/ 242؛ ونوادر أبي زيد ص165؛ وهمع الهوامع 1/ 178.

شرح المفردات: الحدث: الحادث. ألم: نزل، حل.

الإعراب: "إني": حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير في حل نصب اسم "إن". "إذا". ظرف يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. "ما": زائدة. "حدث": فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، تقديره: "إذا ألم حدث ألم". "ألما": فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "أقول": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "يا": حرف نداء. "اللهم": منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم للتعظيم يعوض بها عن حرف النداء المحذوف عادة. "يا اللهم": كالسابقة.

وجملة: "إني ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إذا ما حدث ... " الشرطية في محل رفع خبر "إن". وجملة: "ألم حدث" في محل جر بالإضافة. وجملة "ألم" تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أقول" جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة المنادى في محل نصب مفعول به لـ"أقول". =

تنبيهات: الأول مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي "أمنا بخير"، وليست عوضًا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني: قد تحذف "أل" من اللهم كقوله "من الرجز":

888-

لاَ هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ ... "فلا يزال شاحج يأتيك بج"

وهو كثير في الشعر.

الثالث: قال في النهاية: تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء: أحدها النداء المحض نحو: "اللهم أثبتنا"، ثانيها: أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل: "أزيد قائم؟ " فتقول له: "اللهم نعم" أو "اللهم لا"، ثالثها: أن تستعمل دليلًا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك: "أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني"، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونًا بعدم الدعاء قليل.

= الشاهد: قوله: "يا اللهم" حيث جمع بين "يا" والميم المشددة التي تأتي عوضًا عنها، وذلك ضرورة نادرة.

888- التخريج: الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر "3/ 40؛ والمقاصد النحوية 4/ 570؛ وبلا نسبة في الدرر 6/ 229؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 177؛ وشرح التصريح 2/ 367؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 287؛ وشرح شواهد الشافية ص215؛ وشرح المفصل 9/ 75، 10/ 50، ولسان العرب 10/ 103 "دلق"؛ ومجالس ثعلب 1/ 143؛ والمحتسب 1/ 75؛ والمقرب 2/ 166؛ والممتع في التصريف 1/ 355؛ ونوادر أبي زيد ص164؛ وهمع الهوامع 1/ 178، 2/ 175.

اللغة: لا هم: أي اللهم. حجيج: أي حجتي. الشاحج: البغل. بج: بي.

الإعراب: لا هم: أصلها "اللهم": منادى في محل نصب، و"الميم": للتعظيم. إن: حرف شرط جازم. كنت: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم، و"التاء" ضمير في محل رفع اسم "كان"، وهو فعل الشرط. قبلت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. حجتج: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والجيم "الياء" في محل جر بالإضافة. فلا: "الفاء": رابطة لجواب الشرط. لا يزال: فعل مضارع ناقص. شاحج: اسم "لا يزال" مرفوع. يأتيك: فعل مضارع مرفوع، و"الكاف": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". بج "بي": جار ومجرور متعلقان بـ"يأتي".

وجملة "لا هم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن كنت ... فلا يزال" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قبلت": في محل نصب خبر "كان". وجملة "لا يزال ... " في محل جزم جواب الشرط. وجملة "يأتيك" في محل نصب خبر "لا يزال". وجملة "كنت قبلت": فعل الشرط لا محل لها. =

(31/3)

فصل: "تابع المنادى وأحواله"

585-

تَابعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَل ... أَلزِمْهُ نَصْبًا، كـ"أزيد ذا الحيل"

"تابع" المنادي "ذي الضم المضاف دون أل ألزمة نصبًا" مراعاة لمحل المنادى نعتًا كان "كَأَزَيدُ ذَا الحِيَل" أو بيانًا نحو: "يا زيد عائد الكلب"، أو توكيدًا نحو: "يا زيد نفسه" و"يا تميم كلهم أو كلكم".

تنبيهان: الأول أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو: "يا زيد صاحبنا"، والصحيح المنع لأن إضافته محضة، وأجازه الفراء في نحو: "يا تميم كلهم" وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع أي كلهم يدعى.

الثاني: شمل قوله: "ذي الضم" العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر.

586-

وما سواه انصب أو ارفع واجعلا ... كمستقل نسقًا وبدلًا

"وَمَا سِوَاهُ" أي: ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل، وذلك شيئان: المضاف المقرون بـ"أل"، والمفرد "ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ" تقول: "يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه"، و"يا زيد الحسن والحسن"، و"يا غلام بشر وبشرًا"، و"يا تميم أجمعون وأجمعين"، فالنصب اتباعًا للمحل، والرفع اتباعًا للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

تنبيهان: الأول شمل كلامه أولًا وثانيًا التوابع الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق.

الثاني: ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء.

"وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِل" بالنداء "نَسَقًا" خاليًا عن "أل" "وَبَدَلاَ" تقول: "يا زيد بشر"

= الشاهد فيه قوله: "لا هم" حيث حذف "أل" من "اللهم"، وقوله: "حجتج ... بج" حيث أبدل من الياء جيمًا، والأصل "حجتي" و"بي".

(32/3)

بالضم، وكذلك "يا زيد وبشر"، وتقول: "يا زيد أبا عبد الله"، وكذلك "يا زيد وأبا عبد الله"، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيه: أجاز المازني والكوفيون "يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا".

587-

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ "أَل" مَا نُسِقَا ... ففيه وجهان ورفع ينتقى

"وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان" الرفع والنصب "وَرَفْعٌ يُنْتَقَى" أي: يختار وفاقًا للخليل وسيبويه والمازني؛ لما فيه من مشاكلة الحركة، ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وأما قراءة السبعة: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ} 1، بالنصب فللعطف على فضلًا من: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا} 2، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه "أل" لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكًا بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب، وقال المبرد: إن كانت "أل" معرفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف.

تنبيه: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو: "يا رجل والغلام" فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

588-

"وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَل بَعْدُ صِفَهْ ... يَلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ"

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون "مصحوب" منصوبًا، فـ"أيها": مبتدأ و"يلزم": خبره، ومصحوب: مفعول مقدم بـ"يلزم" و"صفة": نصب على الحال من مصحوب "أل" وبالرفع في موضع الحال من مصحوب "أل" و"بعد": في موضع الحال، مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى "أي"، والتقدير: وأيها يلزم مصحوب

---

1 سبأ: 10.
2 سبأ: 10.

"أل" حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعًا بعدها، ويجوز أن يكون "مصحوب" مرفوعًا على أنه مبتدأ ويكون خبره "يلزم" والجملة خبر "أيها" والعائد على المبتدأ محذوف أي: يلزمها ويجوز أن يكون "صفة" هو الخبر.

والمراد إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها "ها" التنبيه مفتوحة، وقد تضم لتكون عوضًا عما فاتها من الإضافة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ} 1 {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ} 2 ويلزم تابعها الرفع، وأجاز المازني نصبه قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة.

قال الزجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع و"أي" وصلة إلى ندائه، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده، وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله: "لدى ذي المعرفة"، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقًا وقد قيل: عطف بيان قال ابن السيد: وهو الظاهر، وقيل: إن كان مشتقًّا فهو نعت وإن كان جامدًا فهو عطف بيان، وهذا أحسن.

تنبيهات: الأول يشترط أن تكون "أل" في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل فإذا قلت: "يأيها الرجل" فـ"أل" جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة، وأجاز الفراء والجرمي إتباع "أي" بمصحوب "أل" التي للمح الصفة نحو: "يا أيها الحارث"، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه.

الثاني: ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد "أي" خبر لمبتدأ محذوف و"أي" موصولة بالجملة، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف.

الثالث: ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت: "يا أيها الرجل" تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف "ذا" اكتفاء بها.

---

1 الانشقاق: 6؛ وغيرها.

2 الفجر: 27.

(34/3)

الرابع: يجوز أن توصف صفة "أي" ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله "من الرجز":

889-

يَا أَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التّنَزِّي ... لاَ تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ

589-

وأيهذا أيها الذي ورد ... ووصف أي بسوى هذا يرد

"وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ" "أيهذا": مبتدأ، و"أيها الذي": عطف عليه، وسقط العاطف للضرورة، و"ورد" جملة خبر، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذي ورد أو هو من باب "من الخفيف":

890-

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ "والرأي مختلف"

889- التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص63؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 417؛ وشرح المفصل 6/ 138؛ والمقاصد النحوية 4/ 219؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 169؛ وجمهرة اللغة ص825؛ والكتاب 2/ 192؛ والمتقضب 4/ 218.

اللغة: التنزي: ميل الإنسان إلى الشر. النكز: الوخز.

الإعراب: يا: حرف نداء أيها: منادى مبني على الضم في محل نصب، و"ها": للتنبيه. الجاهل: نعت "أي" مرفوع. ذو: نعت "الجاهل" مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. التنزي: مضاف إليه مجرور. لا: ناهية. توعدني. فعل مضارع مبني على الفتح، و"النون": للتوكيد. و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به، وهو في محل جزم، وفاعلة ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره. "أنت". حية: مفعول به. بالنكز: جار ومجرور متعلقان بصفة من "حية".

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا توعدني": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "يا أيها الجاهل ذو التنزي" حيث وصف "أي" بمعرفة موصوفة بمضاف إلى معرفة وهي: "ذو التنزي".

890- التخريج: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص**239**؛ وتخليص الشواهد ص**205**؛ والدرر **5**/ **314**؛ والكتاب **1**/ **75**؛ والمقاصد النحوية **1**/ **557**؛ ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر **1**/ **147**؛ وشرح أبيات سيبويه **1**/ **279**؛ وشرح الشواهد الإيضاح ص**128**؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقة اللغة ص**218**؛ ومغني اللبيب **2**/ **622**؛ وهمع الهوامع **2**/ **109**.

اللغة: الرأي: الاعتقاد.

الإعراب: "نحن": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: "نحن راضون".

"بما": جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. "عندنا": ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة "ما" المجرورة

(35/3)

أي: ورد أيضًا وصف "أي" في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه "أل" كقوله "من الطويل":

891-

أَلاَ أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ ... لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيهِ المَقَادِرُ

ونحو: {يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ} 1، "وَوَصْفُ أيَ بِسِوَى هَذَا" الذي ذكر "يُرَدْ" فلا يقال: "يا أيها زيد" ولا "يا أيها صاحب عمرو".

تنبيهان: الأول يشترط لوصف "أي" باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه، وفاقًا للسيرافي، وخلافًا لابن كيسان فإنه أجاز "يا أيها ذاك الرجل".

= محلا بالباء، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، "وأنت": الواو حرف عطف، "أنت": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "بما": جار ومجرور متعلقان بـ"راض". "عندك": ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة "ما" المجرورة محلًا بالباء، وهو مضاف، والكاف ضمير في محل جر بالإضافة.

"راض": خبر المبتدأ "أنت". "والرأي": الواو حرف عطف، "الرأي": مبتدأ مرفوع.

"مختلف". خبر المبتدأ مرفوع.
وجملة: "نحن راضون" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أنت راض" معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة: "الرأي مختلف" معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "نحن بما عندنا" حيث حذف الخبر جوازا لوجود دليل عليه.
891- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص1037؛ وشرح المفصل 2/ 7؛ ولسان العرب 8/ 5 "بخع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 218، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 474؛ ولسان العرب 15/ 312 "نحا"؛ والمقتضب 4/ 259.
اللغة: الباخع: الهالك. الوجد: شدة الشوق. نحته: صرفته.
الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه. يا: حرف نداء. أيهذا: منادى مبني على الضم في محل نصب، و"ذا": اسم إشارة في محل رفع نعت "أي". الباخع: من "ذا"، أو نعت "أي" مرفوع. الوجد: فاعل اسم الفاعل "الباخع" مرفوع. نفسه: مفعول به، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. والوجد "بالنصب" مفعول لأجله. لشيء: جار ومجرور متعلقان بـ"الباخع". نحته: فعل ماض، و"التاء" للتأنيث، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. عن يديه: جار ومجرور متعلقان بـ"نحته"، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. المقادر: فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "نحته": في محل جر نعت "شيء".
الشاهد فيه قوله: "ألا أيهذا الباخع" حيث وصف المبهم "أي" باسم الإشارة "ذا"، ووصف اسم الإشارة بمعرفة هي "الباخع".
1 الحجر: 6.

(36/3)

الثاني: لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتًا بذي "أل" وفاقًا لابن عصفور والناظم كقوله "من الرمل":
892-
أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا ... وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَل
واشترط ذلك غيرهما.
590-

وذو إشارة كأي في الصفه ... إن كان تركها يفيت المعرفه

"وَذُو إشَارَةٍ كَأَيٍ فِي الصِّفَه" في لزومها، ولزوم رفعها كونها بـ"أل" على ما مر، نحو: "يا ذا الرجل" و"يا ذا الذي قام" هذا "إنْ كَانَ تَرْكُهَا" أي ترك الصفة "يُفِيتُ المَعْرِفَهْ" أي بأن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس: "يا هذا القائم"، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذٍ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم.

892- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 3/ 33؛ وشرح عمدة الحافظ ص281؛ ومجالس ثعلب ص52؛ والمقاصد النحوية 4/ 239، 240؛ وهمع الهوامع 1/ 175.

اللغة: الواغل: الطفيلي الذي يدخل في قوم فيشاركهم شرابهم من دون أن يكون مدعوا إليه.

الإعراب: أيهذان: أي: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء، وحرف النداء محذوف، وها: حرف تنبيه، ذان: اسم إشارة، بدل من "أي" على اللفظ، مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. كلا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. زاديكما: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى. وهو مضاف، و"كما": ضمير متصل مبني في محل مضاف إليه. ودعاني: الواو حرف عطف، دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون، للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، واغلًا: حال منصوب.

فيمن: جار ومجرور متعلقان بـ"واغلًا". وغل: فعل ماض مبني على الفتح، وقد سكن للضرورة الشعرية.

وجملة النداء "أيهذان" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كلا" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "دعاني" معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة "وغل" لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: "أيهذان كلا" حيث وصف المنادى باسم الإشارة ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام. ويروى "يغل" مكان "وغل".

"حكم المنادى المكرر المضاف ثاني لفظيه":

591-

في نحو "سعدُ سعدَ الأوس" ينتصب ... ثان وضم وافتح أولا نصب

"فِي نَحْوِ" يا "سَعْدُ سَعْدَ الأَوسِ"1 وقوله "من البسيط":

893-

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِي لاَ أَبَا لَكُمُ ... "لا يلقينكم في سوأة عمر"

وقوله "من الرجز":

894-

يَا زَيدُ زَيدَ اليَعْمُلاَتِ الذُّبَّلِ ... "تطاول الليل عليك فانزل"

---

1 من قول الشاعر "من الطويل":

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت ناصرًا ... ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف

والمقصود سعد بن معاذ وسعد بن عبادة الأنصاريين.

983- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص212؛ والأزهية ص238؛ والأغاني 21/ 349؛ وخزانة الأدب 2/ 298، 301، 4/ 99، 107؛ والخصائص 1/ 345؛ والدرر 6/ 29؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 142؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 142؛ وشرح شواهد المغني 2/ 855؛ وشرح المفصل 2/ 10؛ والكتاب 1/ 53، 2/ 205، واللامات ص101؛ ولسان العرب 14/ 11 "أبي"؛ والمقاصد النحوية 4/ 240؛ والمقتضب 4/ 229؛ ونوادر أبي زيد ص139؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 4/ 204؛ وأمالي ابن الحاجب 2/ 725؛ وجواهر الأدب ص199، 421؛ وخزانة الأدب 8/ 317، 10/ 191؛ ورصف المباني ص245؛ وشرح المفصل 2/ 105، 3/ 21؛ ومغني اللبيب 2/ 475؛ وهمع الهوامع 2/ 122.

اللغة: السوأة: الشر والتهلكة. عمر: هو عمر بن لجأ.

المعنى: يخاطبهم الشاعر محذرًا من أن يوقعهم عمر في الشر والتهلكة.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "تيم": منادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز نصبه على الإضافة إلى متلو الثاني كما قال سيبويه. "تيم": منادى بحرف نداء محذوف تقديره: "يا تيم" منصوب، وهو مضاف. "عدي": مضاف إليه مجرور. "لا": النافية للجنس. "أبا": اسم "لا" منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، "لكم": اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و"كم": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وخبر "لا" محذوف تقديره: موجود". لا": حرف نفي. "يوقعنكم": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله

بنون التوكيد الثقلية. والنون للوقاية، و"كم": ضمير في محل نصب مفعول به "في سوءة": جار ومجرور متعلقان بـ"يوقع". "عمر": فاعل مرفوع.
وجملة: "يا تيم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا أبا لكم" اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا يوقعنكم ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "يا تيم تيم عدي" حيث أقحم "تيم" الثانية بين المضاف "تيم" الأولى، والمضاف إليه "عدي" فوجب نصب الثانية. وجاز في الأولى النصب والبناء على الضم.
894- التخريج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص99؛ وخزانة الأدب 2/ 302، 304.

(38/3)

"يَنْتَصِبْ ثَانٍ" حتمًا "وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ" فإن ضممته فلأنه منادى مفرد معرفة، وانتصاب الثاني حينئذٍ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعني، وأجاز السيرافي أن يكون نعتًا وتأول فيه الاشتقاق، وإن فتحته فثلاثة مذاهب: أحدها -وهو مذهب سيبويه- أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد.
وثانيها -وهو مذهب المبرد- أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة.
وثالثها: أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلم.
تنبيهات: الأول صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين.
الثاني: مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علمًا بل اسم الجنس نحو: "يا رجل رجل قوم" والوصف نحو: "يا صاحب صاحب زيد" كالعلم فيما تقدم، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونًا نحو: "يا صاحبًا صاحب زيد".
الثالث: إذا كان الثاني غير مضاف، نحو: "يا زيد زيد" جاز ضمه بدلًا، ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل.

= والدرر 6/ 28؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 27؛ وشرح شواهد المغني 1/ 443، 2/

855؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل 2/ 10؛ والكتاب 2/ 206؛ والمقاصد النحوية 4/ 221؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 100؛ واللامات ص102؛ ولسان العرب 11/ 476 "عمل"؛ ومغني اللبيب 2/ 457؛ والمقتضب 4/ 230؛ والممتع في التصريف 1/ 95؛ وهمع الهوامع 2/ 122.

اللغة: اليعملات: الإبل القوية على العمل. الذبل: الضامرة.

الإعراب: "يا": حرف نداء، "زيد": منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منادى منصوب لأنه مضاف إلى متلو الثاني كما قال سيبويه. "زيد": منادى منصوب، وهو مضاف، "اليعملات": مضاف إليه."الذبل": نعت "اليعملات" مجرور. "تطاول" فعل ماض. "الليل": فاعل مرفوع. "عليك": جار ومجرور متعلقان بـ"تطاول". "فانزل": الفاء استئنافية، "انزل": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت".

وجملة النداء "يا زيد": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تطاول ... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة "انزل".

الشاهد فيه قوله: "يا زيد زيد اليعملات" حيث أقحم "زيد" الثانية بين المضاف "زيد" الأولى والمضاف إليه "اليعملات" فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى النصب أو البناء على الضم.

(39/3)

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

592-

واجعل منادى صح إن يضف ليا ... كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

"وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ" آخره "إنْ يُضَفْ لِيَا" المتكلم "كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدا عَبْدِيَا" والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: {يَا عِبَادِ فَاتَّقُون} 1، ثم الثاني: وهو ثبوتها ساكنة نحو: {يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُم} 2، والخامس: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا} 3، وهذا هو الأصل، ثم الرابع: وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفًا نحو: {يَا حَسْرَتَا} 4، وأما المثال الثالث وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله "من الوافر":

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيتَ وَلاَ لَو أنِّي5

أصله بقولي: يا لهفا، ونقل عن الأكثرين المنع، قال في شرح الكافية: وذكروا أيضًا وجهًا

سادسًا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء: {رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيّ} 6، وحكى يونس عن بعض العرب: "يا أمُّ لا تفعلي" وبعض العرب يقولون: "يا ربُّ اغفر لي" و"يا قومُ لا تفعلوا".

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو: "يا فتايَ" و"يا قاضيَ".

---

1 الزمر: 16.

2 الزخرف: 68.

3 الزمر: 53.

4 يس: 30.

5 تقدم بالرقم 677.

6 يوسف: 33.

(40/3)

تنبيهان: الأول: ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو: "يا مكرمي" و"يا ضاربي".

الثاني: قال في شرح الكافية: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كـ"بني" قيل: "يا بني" أو "يا بني" لا غير؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارًا من توالي الياءات مع أن الثالثة كأن يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه، والفتح على وجهين: أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفًا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل، الثاني: أن ثانية ياءي "بني" حذفت ثم أُدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه، اهـ. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم.

593-

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر ... في "يابن أم، يابن عم لا مفر"

"وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا" والألف تخفيفًا لكثرة الاستعمال "اسْتَمَر فِي" قولهم "يَابْنَ أُمَّ" ويا ابنة أم، و"يَابْنَ عَمَّ" ويا ابنة عم "لاَ مَفَرْ" أما الفتح ففيه قولان: أحدهما أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفًا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها، الثاني

أنهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا وبني على الفتح، والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش، والثاني قيل: هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب، قال في الارتشاف: وأصحابنا يعتقدون أن "ابن أم" و"ابنة أم" و"ابن عم" و"ابنة عم" حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها، وأما إثبات الياء والألف في قوله "من الخفيف".

895-

يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... "أنت خلفتني لدهر شديد"

895- التخريج: البيت لأبي زبيد في ديوانه ص48؛ والدرر 5/ 57؛ وشرح التصريح 2/ 179؛ والكتاب 2/ 213؛ ولسان العرب 10/ 182 "شقق"؛ والمقاصد النحوية 4/ 222؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 40؛ وشرح المفصل 2/ 12؛ والمقتضب 4/ 250؛ وهمع الهوامع 2/ 54.

اللغة: شرح المفردات: شقيق: تصغير وهو الأخ. خلفتني: تركتني خلفك.

الإعراب: يا: حرف نداء ابن: منادي منصوب، وهو مضاف. أمي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. ويا: الواو حرف عطف، "يا": =

(41/3)

وقوله "من الرجز":

896-

يَابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي

فضرورة، أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: "يابن أخي" و"يابن خالي" فالياء فيه ثابتة لا غير، ولهذا قال "في يابن أم يابن عم" ولم يقل في نحو: "يابن أم يابن عم".

تنبيه: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ: "قال يابن أم" بالوجهين.

= حرف نداء. شقيق نفسي: تعرب إعراب "ابن أمي". أنت: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. خلفتني: فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل،

والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. لدهر: اللام حرف جر، "دهر": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متلعقان بالفعل "خلف": شديد: نعت "دهر" مجرور بالكسرة.

وجملة "خلفتني" في محل رفع المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "يابن أمي" حيث أثبت ياء المتكلم في "أمي" وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبتها إلا في الضرورة.

896- التخريج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب **1**/ **364**؛ والدرر **5**/ **58**؛ وشرح أبيات سيبويه **1**/ **440**؛ وشرح التصريح **2**/ **179**؛ وشرح المفصل **2**/ **12**، والكتاب **2**/ **214**؛ ولسان العرب **12**/ **424** "عمم"؛ والمقاصد النحوية **4**/ **224**؛ ونوادر أبي زيد ص**19**، وبلا نسبة في أوضح المسالك **4**/ **41**، ورصف المباني ص**159**؛ والمقتضب **4**/ **252**؛ وهمع الهوامع **2**/ **54**.

اللغة: شرح المفردات: يا ابنة عما: أي يا انبة عمي، فقلبت الياء ألفًا. اهجعي: نامي، أو اسكتي.

الإعراب: يا: حرف نداء. ابنة: منادى منصوب، وهو مضاف. عما: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء المقلوبة ألفًا، وهو مضاف، والياء المقلوبة ألفًا ضمير في محل جر بالإضافة. لا: حرف نهي. تلومي: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. واهجعي: الواو حرف عطف "اهجعي": فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

الشاهد فيه قوله: "يا ابنة عما" والأصل "يا ابنة عمي" حيث قلب الياء ألفًا كراهة لاجتماع الكسرة والياء.

(42/3)

"لغات نداء أب وأم مضافين للياء":

594-

وفي الندا "أبت أمت" عرض ... واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

"وَفِي النِّدَا" قولهم: يا "أَبَتِ" ويا "أُمَّتِ" بالتاء "عَرَضْ" والأصل: يا أبي ويا أمي "وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ" ومن ثم لا يكادان يجتمعان، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة.

تنبيهات: الأول فهم من كلامه فوائد؛ الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء. الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله: "عرض"، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء، وأما قوله "من الطويل":

897-

يَا أَبَتِي لاَ زِلتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

فضرورة وكذا قوله "من الرجز":

"تقول بنتي قد أني أناكا" ... يا أبتا علك أو عساكا1

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه، وقال في شرح الكافية: الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدًا أو مستغاثًا به أو

897- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 178؛ والمقاصد النحوية 4/ 251.

الإعراب: يا: حرف نداء. أبتي: منادى منصوب، وهو مضاف، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. لا زلت: فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير في محل رفع اسم "لا زال". فينا: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره "موجودًا". فإنما "الفاء": استئنافية، و"إنما": حرف مشبه بالفعل بطل عمله لدخول "ما" الكافة عليه. لنا: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. أمل: مبتدأ مؤخر مرفوع في العيش: جار ومجرور متعلقان بخبر "أمل". ما: حرف مصدري دال على الزمن. دمت: فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير في محل رفع اسم "ما دام". عائشًا: خبر "ما دام" منصوب. والمصدر المؤول من "ما" والفعل "دام" مفعول فيه ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ "أمل".

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا زلت فينا": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لنا أمل": تعليلية لا محل لها من الإعراب. وجملة "دمت": صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "يا أبتي" حيث جمع بين العوض التاء والمعوض الياء وذلك للضرورة.

1 تقدم بالرقم 252.

مندوبًا، وليست بدلًا من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين.

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في "يا أبت" و"يا أمت" فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: "يا أبت" و"يا أمت" بالضم، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات: الست السابقة في نحو: "يا عبد"، وهذه الأربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف في نحو: "يا أبتا" على ما مر.

الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث. قال في التسهيل: وجعلها هاء في الخط والوقف جائز، وقد قرئ بالوجهين في السبع، ورسمت في المصحف بالتاء.

(44/3)

أسماء لازمت النداء:

595-

و"فل" بعض ما يخص بالندا ... "لؤمان نومان" كذا واطردا

"وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا" أي: لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة: يا فلة واختلف فيهما؛ فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين، فـ"فل" كناية عن رجل و"فلة" كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم بأنه لو كان مرخمًا لقيل فيه: "فلا" ولما قيل في التأنيث: "فلة"، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن "فل" و"فلة" كناية عن العلم نحو: "زيد" و"هند" بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره أن "يا فل" بمعنى "يا فلان" و"يا فلة" بمعنى "يا فلانة"، قال: وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين، و"لُؤْمَانُ" بالهمز وضم اللام، و"ملأم" و"ملأمان" بمعنى عظيم اللؤم و"نَومَانُ" بفتح النون بمعنى كثير النوم "كَذَا" أي مما يختص بالنداء.

تنبيهان: الأول الأكثر في بناء "مفعلان" نحو: "ملأمان" أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو: "يا مكرمان"، حكاه سيبويه والأخفش، و"يا مطيبان"، وزعم ابن السيد أنه

يختص بالذم وأن "مكرمان" تصحيف "مكذبان"، وليس بشيء.

الثاني: قال في شرح الكافية: إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير "مفعلان" فإن فيه خلافًا، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول: "يا

(45/3)

مخبثان"، وفي الأنثى "يا مخبثانة".

"يا فَعَالِ":

596-

في سب الأنثى وزن "يا خَبَاثِ" ... والأمر هكذا من الثلاثي

وَاطَّرِدَا "فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ" "يا فَعَال" نحو: "يَا خَبَاثِ" "يا لكاع" "يا فساق" وأما قوله: "من الوافر":

898-

أُطَوِّف مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة "وَالأَمْرُ هَكَذَا" أي: اسم فعل الأمر مطرد "مِنَ الثُّلاثِي" عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك.

تنبيهان: الأول: أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط؛ الأول:

898- التخريج: البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص156؛ وجمهرة اللغة ص662؛ وخزانة الأدب 2/ 404، 405؛ والدرر 1/ 254؛ وشرح التصريح 2/ 180؛ وشرح المفصل 4/ 75؛ والمقاصد النحوية 1/ 473، 4/ 229؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب 8/ 323 "لكع"؛ وبلا نسبة في أوضح 4/ 45؛ والدرر 3/ 39؛ وشرح ابن عقيل ص76؛ والمقتضب 4/ 238؛ وهمع الهوامع 1/ 82، 178.

اللغة والمعنى: أطوف: أجول، أتنقل من مكان إلى آخر، آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي امرأته. لكاع: لئيمة أو حمقاء.

يقول: ينتقل كثيرًا من أجل اكتساب الرزق: ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللئيمة الحمقاء.

الإعراب: أطوف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. ما: مصدرية ظرفية. أطوف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. ثم حرف عطف. آوي: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا.

إلى بيت: جار ومجرور متعلقان بـ"آوي". قعيدته: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء في محل جر بالإضافة. لكاع: خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع.

وجملة "أطوف ما أطوف" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "أطوف" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والجملة المصدرية من "ما وما بعدها" في محل نصب مفعول مطلق تقديره: "أطوف تطويفًا ثم ... " وجملة "آوي" الفعلية معطوفة على جملة "أطوف" الأولى. وجملة "قعيدته لكاع" الاسمية في محل نعت لـ"بيت".

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: "ما أطوف" حيث وصل "ما" المصدرية والظرفية بمضارع غير منفي. وهو قليل. وثانيهما قوله: "لكاع" حيث جاءت "لكاع" خبرًا، على الشذوذ، لأن الاستعمال الشائع بين العرب أن السب للأنثى بوزن "فعال" لا يكون إلا منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها: لكاع.

(46/3)

أن يكون مجردًا فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو: "دراك" من "أدرك"، الثاني: أن يكون تامًا فلا يبنى من ناقص، الثالث: أن يكون متصرفًا، الرابع: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من "يدع" و"يذر".

الثاني: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذًا كـ"قرقار" من "قرقر" في قوله: "من الرجز":

899-

"حتى إذا كان على مطار ... يمناه واليسرى على الثرثار"

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ

وعرعار من "عرعر" في قوله "من الكامل":

900-

"متكنفي جنبي عكاظ كليهما" ... يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

899- التخريج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب 6/ 307، 309؛ ولسان العرب 5/ 89 "قرر"؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 4/ 51؛ والكتاب 3/ 276؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص77.

المعنى: يصف الشاعر سحابًا فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا هيجت رعده قائلة: قرقر بالرعد.

الإعراب: حتى: حرف ابتداء وغاية: إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. كان: فعل ماض ناقص. على مطار: جار ومجرور بمحذوف خبر "كان". يمناه: اسم "كان" مؤخر مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة.

واليسرى: "الواو": حالية، "اليسرى": مبتدأ مرفوع. على الثرثار: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. قالت: فعل ماض و"التاء": للتأنيث. له: جار ومجرور متعلقان بـ"قالت". ريح: فاعل مرفوع، وهو مضاف، الصبا: مضاف إليه مجرور. قرقار: اسم فعل أمر بمعنى: "قرقر" وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت".

وجملة "إذا كان على مطار يمناه" ابتدائية لا محل لها. وجملة "كان على مطار يمناه": مضاف إليها محلها الجر. وجملة "قالت": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة "قرقار": في محل نصب مقول القول. وجملة "واليسرى على الثرثار": حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: "قرقار" حيث وقع اسم فعل أمر من الرباعي، وهذا شاذ:

900- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص**56**؛ وخزانة الأدب **6**/ **312**؛ وشرح المفصل **4**/ **52**؛ ولسان العرب **4**/ **561** "عرر"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص**197**.

اللغة: متكنفي: محيطي.

الإعراب: متكنفي: حال منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. جنبي: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. عكاظ: مضاف إليه مجرور. كليهما: بدل من "جنبي" مجرور بالياء لأنه ملحق =

وقاس عليه الأخفش، ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن "قرقار" و"عرعار" حكاية صوت، وحكاه عن المازني، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله، والصحيح ما قاله سيبويه؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو: "غاق غاق"، فلما قال: "عرعار" و"قرقار" فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على "عرعر" و"قرقر".

"يا فُعَلُ":

597-

وشاع في سب الذكور فعل ... ولا تقس وجر في الشعر "فل"

"وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ" يا "فُعَلُ" نحو قولهم: "يا فسق"، "يا لكع"، "يا غدر"، "يا خبث"، "وَلاَ تَقِسْ" عليه بل طريقه السماع، واختار ابن عصفور كونه قياسًا ونسب لسيبويه.

"وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ" قال الراجز:

901-

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ

= بالمثنى، وهو مضاف، و"هما" ضمير في محل جر بالإضافة. يدعو: فعل مضارع مرفوع. وليدهم: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة. بها: جار ومجرور متعلقان بـ"يدعو". عرعار: اسم فعل أمر بمعنى "عرعر"، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنتم".

وجملة "يدعو ... " في محل نصب حال. وجملة "عرعار": في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: "عرعار" حيث وقع اسم فعل من الرباعي، وهذا شاذ.

901- التخريج: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص407؛ وخزانة الأدب 2/ 389؛ والدرر 3/ 37 وسمط اللآلي ص257؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 439؛ وشرح التصريح 2/ 180؛ وشرح المفصل 5/ 119؛ وشرح شواهد المغني 1/ 450، والصاحبي في فقة اللغة 229؛ والطرائف الأدبية ص66؛ والكتاب 2/ 248، 3/ 452؛ ولسان العرب 2/ 355 "لجج"، 13/ 324، 325 "فلن"؛ والمقاصد النحوية 4/ 228؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص527؛ وشرح المفصل 1/ 48؛ والمقتضب 4/ 238؛ والمقرب 1/ 182؛ وهمع الهوامع 1/ 177.

شرح المفردات: اللجة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: "في لجة": جار ومجرور متعلقان بـ"تضل" في البيت السابق. "أمسك": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "فلانًا": مفعول به منصوب "عن فل": جار ومجرور متعلقان بـ"أمسك" =

كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة، وإلى ذلك الإشارة بقوله: "فَارفَعْ بِضَم، وَانْصِبَنْ فَتْحَا، وَجُرْ كَسْرا كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ" فـ"ذكر": مبتدأ، وهو مرفوع بالضم، والاسم الكريم مضاف إليه، وهو مجرور بالكسر، و"عبده": مفعول به، وهو منصوب بالفتح. ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله: "واجزم بتسكين" نحو: لم يقم.

تنبيه: لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص.

"وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ" من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي، فرع عما ذكر "يَنُوبُ" عنه، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون، وَعن الكسرة الفتحة والياء، وعن السكون حذف الحرف: فللرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللجر ثلاث علامات، وللجزم علامتان، فهذه أربع عشرة علامة: منها أربعة أصول، وعشرة فروع لها تنوب عنها.

فالإعراب بالفرع النائب "نَحْوَ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ" فـ"أخو": فاعل، والواو فيه نائبة عن الضمة، و"بني": مضاف إليه، والياء فيه نائبة عن الكسرة، وعلى هذا الحذو.

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة، وفي الفعل إما حرف وإما حذف، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه، فقال:

"إعراب الأسماء الستة":

-27

وارفع بواو وانصبن بالألف ... واجرر بياء ما من الأسما أصف

"وَارْفَعْ بِوَاو وانْصِبَنَّ بِالأَلِف وَاجْرُرْ بِيَاء" أي: نيابة عن الحركات الثلاث "مَا" أي: الذي "مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ" لك بعد "مِنْ ذَاكَ" أي: من الذي أصفه لك.

-28

من ذاك "ذو" إن صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا

...

"ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا" أي: أظهر، لا ذو الموصولة الطائية، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ "وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا" أي: انفصل، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها. وفيه حينئذٍ عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه -مثلث الفاء فيهن1- والعاشرة إتباع فائه لميمه، وفصحاهن فتح فائه منقوصا.

-29

أب أخ حم كذاك وهن ... والنقص في هذا الأخير أحسن

-30

وفي أب وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهن أشهر

و"أَبٌ" و"أَخٌ" و"حَمٌ كَذَاكَ" مما أصفه "وَهَنُ" وهي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره، وقيل: عن الفرج خاصة، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا، وهذا الإعراب متعين في الأول منها -وهو ذو- ولهذا بدأ به، وفي الثاني منها -وهو الفم- في حالة عدم الميم، ولهذا ثنى به، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما -وهي "أب"، و"أخ"، و"حم"- لكنه الأشهر والأحسن فيها "وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ" وهو "هن" "أَحْسَنُ" من الإتمام، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة، ولذلك أخره. والنقص: أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين، وهي النون، وفي الحديث: $"من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"، ولقلة الإتمام في "هن" أنكر الفراء جوازه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عند العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ "وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ" وهما "أخ" و"حم" "يَنْدُرُ" أي: يقل النقص، ومنه قوله "من الرجز":

-15

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ... ومن يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

---

1 أي بفتحها وضمها وكسرها.

15- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص182؛ والدرر 1/ 106؛ وشرح التصريح 1/ 64؛ والمقاصد النحوية 1/ 129؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص57؛ وشرح ابن عقيل ص32؛ وهمع الهوامع 1/ 39. =

"يا لي"، وقد أجاز أبو الفتح1 في قوله "من الطويل":

903-

فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه، والصحيح وفاقًا لابن عصفور أن "يا لي" حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر، فيصير التقدير "يا أدعو لي" وذلك غير جائز في غير "ظننت" وما حمل عليها.

الثالث: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث: فقيل هي بقية "آل" والأصل "يا آل زيد"، فـ"زيد": مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا؛ فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف، وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان؛ أحدهما: بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور، والثاني: تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.

الرابع: إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو: "يا لزيد الشجاع للمظلوم"، وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملًا على الموضع.

---

1 أبو الفتح هو ابن جني.

903- التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه 1/ 185.

اللغة: النوي: الفراق. ما أصبى: ما أشد صبوتي، أي ميلي إلى الهوى.

المعنى: أيها الشوق المبرح، لم تبق في شيئًا صحيحًا، ويا لخوفي من الفراق، فكم أجرى دموعي، وكم أمال قلبي إلى من أهوى.

الإعراب: فيا "الفاء": للاستئناف، "يا": حرف نداء شوق: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. ما: نكرة تامة في محل رفع مبتدأ. أبقى: فعل ماض لإنشاء التعجب مبني على الفتح المقدر على الألف، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو"، والمتعجب منه محذوف، بتقدير "ما أبقاك" ويا: "الواو": للعطف، "يا": حرف نداء واستغاثة. لي: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء "أدعو". من النوى: جار ومجرور متعلقان بـ"أدعو" ويا دمع ما أجرى: "الواو" للعطف، والباقي انظر إعراب "يا شوق ما أبقى".

وجملة "يا شوق": بحسب الفاء. وجملة "ما أبقى" اعتراضية. وجملة "أبقى": خبر "ما" محلها الرفع. وجملة "يا لي" معطوفة على جملة "يا شوق"، وكذلك جملة "ما أجرى".

وجملة "أجرى" خبر المبتدأ "ما" محلها الرفع. وجملة "يا قلب": معطوفة على جملة "يا شوق". وجملة "ما أصبى": استئنافية لا محل لها. وجملة "أصبى": خبر المبتدأ "ما" محلها الرفع.

والتمثيل فيه قوله: "ويا لي من النوى" حيث تحتمل "يا لي" أن يكون مستغاثًا به، وأن يكون مستغاثًا لأجله.

(51/3)

-599

وافتح مع المعطوف إن كررت "يا" ... وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

"وَافْتَحْ" اللام "مَعَ" المستغاث "المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا" كقوله "من الخفيف":

-904

يَا لَقَومِي وَيَا لأَمْثَالِ قَومِي ... لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِي

"وَفِي سِوَى ذَلِكَ" التكرار "بِالكَسْرِ ائْتِيَا" على الأصل لأمن اللبس، نحو "من البسيط":

-905

"يبكيك ناء بعيد الدار مغترب" ... يا للكهول وللشبان للعجب

904- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 46؛ وشرح التصريح 12/ 181؛ والمقاصد النحوية 4/ 256.

اللغة: شرح المفردات: العتو: التمرد.

المعني: يستغيث الشاعر بقومه وبأمثال قومه ليدفعوا عنه ظلم قوم طغيانهم يتفاقم، وشرهم يزداد.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لقومي: اللام: حرف جر زائد، "قومي": مستغاث مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره "أدعو". ويا: الواو حرف عطف، "يا": مفعول به لفعل محذوف تقديره "أدعو"، وهو مضاف. قومي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الباء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. لأناس: اللام: حرف جر، "أناس": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: "أدعوهم". عتوهم: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، "هم": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. في:

حرف جر. ازدياد: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متلعقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره "موجود".

وجملة "عتوهم" في ازدياد" في محل جر نعت "أناس".

الشاهد فيه قوله: "يا لقومي ويا لأمثال قومي" حيث جر المستغاث "قومي" و"أمثال" بلام واجبة الفتح.

905- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 47؛ وخزانة الأدب 154؛ والدرر 3/ 42؛ ورصف المباني ص220؛ وشرح التصريح 2/ 181؛ وشرح شواهد الإيضاح ص203؛ ولسان العرب 12/ 561، 12/ 563 "لوم"، والمقاصد النحوية 4/ 257؛ والمقتضب 4/ 256؛ والمقرب 1/ 184؛ وهمع الهوامع 1/ 180.

اللغة: شرح المفردات: النائي: البعيد. الكهول: ج الكهل، وهو من شاب شعر رأسه، أو من كانت سنه بين الثلاثين والخمسين.

المعنى: يقول: إنه يبكيه رغم أنه من ديار بعيدة عن دياره، ويدعو الناس، كهولًا وشبابًا، للعجب من هذا الأمر. =

(52/3)

تنبيهات: الأول: يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد اجتمعا في قوله "من الخفيف":

906-

يَا لَعَطَافِنَا وَيَا لَرِباحِ ... وَأَبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

الثاني: علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو: "يا لزيد لك"، وإذا قلت: "يا لك" احتمل الأمرين، وقد قيل في قوله "من الطويل":

فيا لك من ليل "كأن نجومه ... بكل مغار الفتل شدت بيذبل"1

أن اللام فيه للاستغاثة.

الثالث: فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف؛ فقيل: بحرف النداء، وقيل:

= الإعراب: يبكيك: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والكاف

ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. ناء: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. بعيد: نعت "ناء" مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. الدار: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. مغترب: نعت ثان لـ"ناء" مرفوع بالضمة الظاهرة. يا: حرف نداء واستغاثة. للكهول: اللام حرف جر زائد، "الكهول": مستغاث مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره "أدعو". وللشبان: الواو حرف عطف، "الشبان":اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره "أدعوكم". للعجب: اللام حرف جر، "العجب": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره. "أدعوكم".

الشاهد فيه قوله: "وللشبان" حيث كسرت لام المستغاث المعطوف لأنه لم تعد معه "يا".

906- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 2/ 155؛ والدرر 3/ 43؛ وشرح المفصل 1/ 131؛ والكتاب 2/ 216-217؛ وكتاب اللامات ص89؛ والمقاصد النحوية 4/ 286؛ والمقتضب 2/ 257؛ وهمع الهوامع 1/ 180.

اللغة: عطاف ورباح وأبو الحشرج: أسماء رجال. النفاح. الكثير العطاء.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لعطافنا: اللام للاستغاثة حرف جر زائد، "عطافنا": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أدعو"، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ويا: "الواو": حرف عطف، "يا": حرف نداء واستغاثة. لرباح: معطوف على "عطاف" مجرور لفظًا منصوب محلًا، وأبي: "الواو": حرف عطف، "أبي": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أدعو"، وهو مضاف. الحشرج: مضاف إليه مجرور. الفتى: بدل من "أبي" مجرور باعتبار اللفظ. النفاح: نعت "الفتى" مجرور.

الشاهد فيه قوله: "يا لعطافنا ... وأبي" حيث دخلت اللام مفتوحة على المستغاث في الأول والثاني، وحذفت مع الثالث.

1 تقدم بالرقم 542.

(53/3)

بفعل محذوف، أي: أدعوك لزيد، وقيل: بحال محذوفة، أي: مدعوا لزيد.

الرابع: قد يجر المستغاث من أجله بـ"من"، كقوله "من البسيط":

907-

يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الأَلبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينَا

600-

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... ومثله اسم ذو تعجب ألف

"ولام ما استغيث عاقبت ألف" فكما تقول: "يا لزيد" تقول أيضًا يا زيدا، ومنه قوله "من الخفيف":

908-

يَا يَزِيدَا لآمُلٍ نَيلَ عِزٍ ... وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

907- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 3/ 44؛ والمقاصد النحوية 4/ 270؛ وهمع الهوامع 1/ 180.

اللغة: الألباب: ج اللب، هو العقل. النفر: الرجال من ثلاثة إلى تسعة: السفه: خفة العقل.

المردي: المهلك، أو الدنيء.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. للرجال: اللام حرف جر زائد، "الرجال": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف وتقديره: "أدعو". ذوي: نعت الرجال مجرور باعتبار اللفظ، وعلامة جره الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، الألباب: مضاف إليه مجرور، من نفر: جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف. لا يبرح: فعل مضارع ناقص. السفه: اسم "لا يزال" مرفوع. المردي: نعت "السفه". لهم: جار ومجرور متعلقان بـ"دينا". دينا: خبر "لا يبرح" منصوب بالفتحة. وجملة "يا للرجال ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا يبرح ... " في محل جر نعت "نفر".

الشاهد فيه قوله: "من نفر" حيث جر المستغاث منه بـ"من".

908- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 49؛ والجنى الداني ص177، والدرر 4/ 126؛ وشرح التصريح 2/ 181؛ وشرح شواهد المغني 2/ 791؛ ومغني اللبيب 2/ 371؛ والمقاصد النحوية 4/ 262.

اللغة: شرح المفردات: أمل: اسم فاعل من "أمل يأمل"، والأمل: الرجاء. الفاقة: العوز: الهوان: الذل.

المعنى: يستغيث الشاعر بيزيد أن يمنحه العز والغنى، وينتشله من براثن الفاقة والهوان.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. يزيدا: مستغاث مبني على الضمة المقدرة لاشتغال المحل =

(54/3)

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول يا لزيدًا، وقد يخلو منهما، كقوله "من الوافر":

909-

أَلاَ يَا قَومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ ... "وللغفلات تعرض للأريب"

"وَمِثْلُهُ" في ذلك "اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ" بلا فرق كقولهم: "يا للماء" و"يا للدواهي" إذا تعجبوا من كثرتهما، ويقال: "يا للعجب"، و"يا عجبًا لزيد"، و"يا عجب له".

تنبيه: جاء عن العرب في نحو: "يا للعجب" فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفًا.

خاتمة في مسائل متفرقة: الأولى إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت.

الثانية: قد يحذف المستغاث، فيلي "يا" المستغاث من أجله، لكونه غير صالح لأن

= بالحركة المناسبة، وهو في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: "أدعو". لآمل: اللام حرف جر، "آمل": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف تقديره "أدعو". نيل: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. عز: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وغني: الواو حرف عطف، "غني": معطوف على "عز" مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بـ"آمل"، وهو مضاف، فاقة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وهوان: الواو حرف عطف، "هوان": معطوف "على فاقة" مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه قوله: "يا يزيدا" حيث جاء بالمستغاث به مختوما بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به.

909- التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 152؛ وشرح التصريح 2/ 181؛ والمقاصد النحوية 4/ 263.

اللغة: شرح المفردات: الغفلات: ج الغفلة، وهي السهو أو الإهمال. الأريب: العاقل؟

المعنى: يدعو الشاعر قومه للتنبه إلى صروف الدهر، وأن يتدبروا أمورهم، لأنه الإنسان

مهما كان بصيرًا ومجربًا قد تعرض له غفلات تغير له مجرى حياته.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح: يا: حرف نداء واستغاثة. قوم: مستغاث به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة وتقديره: "يا قومي"، والياء المحذوفة في محل جر بالإضافة، ويجوز أن يكون مبنيًا على الضم في محل نصب. للعجب: اللام: حرف جر، "العجب": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: "أدعو". العجيب: نعت "العجب": مجرور بالكسرة الظاهرة. وللغفلات: الواو حرف عطف، "للغفلات": معطوف على "للعجب". تعرض: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هي". للأريب: اللام حرف جر، "الأريب": اسم مجرور =

(55/3)

يكون مستغاثًا، كقوله "من البسيط":

910-

يا لأناس أبو إلا مثابرة ... على التوغل في بغي وعدوان

أي: يا لقومي لأناس.

الثالثة: قد يكون المستغاث مستغاثًا من أجله، نحو: "يا لزيدي لزيد" أي: أدعوك لتنصف من نفسك، والله أعلم.

= بالكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تعرض".

وجملة: "تعرض" في محل جر نعت "الغفلات".

الشاهد فيه قوله: "يا قوم" حيث ترك لام المستغاث والألف جميعًا، وكان القياس أن يقول: "يا لقومي" أو "يا قوما".

910- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر **3/ 45**؛ والمقاصد النحوية **4/ 271**؛ وهمع الهوامع **1/ 181**.

اللغة: أبوا: امتنعوا. المثابرة: المواظبة. التوغل: التعمق. البغي: الظلم والعدوان.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لأناس: جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف تقديره: "أدعو". والمستغاث به محذوف، تقديره: "يا لقومي". أبوا: فعل ماض، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. إلا: أداة حصر. مثابرة: مفعول به. على التوغل:

جار ومجرور متعلقان بـ"مثابرة". في بغي: جار ومجرور متعلقان بـ"التوغل" وعدوان: "الواو": حرف عطف، "عدوان": معطوف على "بغي" مجرور بالكسرة.

وجملة "يا لأناس": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أبوا": في محل جر نعت "أناس".

الشاهد فيه قوله: "يا لأناس" حيث حذف المستغاث به، وأبقى المستغاث له، تقديره: "يا لقومي لإناس".

(56/3)

الندبة:

"حقيقة المندوب وحكمه":

601-

ما للمنادى أجعل لمندوب وما ... نكر لم يندب ولا ما أبهما

"ما للمنادى" من الأحكام "اجعل لمندوب" وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا1

أو لتنزيله منزلة المفقود، كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب:

"واعمراه، واعمراه" أو المتوجع له، نحو "من الطويل":

911-

فوا كبدا من حب من لا يحبني ... "ومن عبرات ما لهن فناء"

---

1 تقدم بالرقم 872.

911- التخريج: البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص35؛ والأغاني 2/ 37؛ وتزيين الأسواق ص123؛ وشرح عمدة الحافظ ص291؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 181.

المعنى: يقول: يا للألم من حب من لا يحبني ومن دموع لا نهاية لها.

الإعراب: فوا: "الفاء": بحسب ما قبلها، "وا": حرف نداء وندبة. كبدا: منادي مندوب مبني على الضم المقدر على ما قبل الألف في محل نصب، و"الألف": لتوكيد الندابة.

من حب: جار ومجرور متلعقان بفعل الندبة المحذوف تقديره: "أندب" هو مضاف. من: اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة. لا: حرف نفي. يحبني: فعل مضارع مرفوع،

و"النون": للوقاية: و"الياء": ضمير في محل مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". ومن عبرات معطوف على "من حب". ما: حرف نفي. لهن: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. فناء: مبتداء مؤخر.
وجملة "وا كبدا": بحسب ما قبلها. وجملة "لا يحبني": صلى الموصول لا محل لها من الإعراب. =

(57/3)

والمتوجع منه، نحو: "وا مصيبتاه" فيضم في نحو: "وا زيد" وينصب في نحو: "وا أمير المؤمنين"، "وا ضاربًا عمرًا"، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه، كقوله "من الرجز":

912-

وَا فَقْعَسًا وَأينَ مِنّي فَقْعَسُ ... "أإبلي يأخذها كروس"

"ما يجوز ندبته وما لا يجوز":

ولا يندب إلا العلم ونحوه، كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه "وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ" فلا يقال: "وا رجلاه" خلافًا للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد، وندر "وا جبلاه" "وَلاَ" يندب "مَا أُبْهِمَا" وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه، فلا يقال: "وا هذاه"، ولا "وا من ذهباه"؛ لأن غرض الندبة -وهو الإعلام بعظمة المصاب- مفقود في هذه الثلاثة.

= وجملة "ما لهن فناء": في محل جر نعت "عبرات".

الشاهد فيه قوله: "وا كبدا" حيث ورد المندوب "كبدا" مبنيًا على الضم، وهذا جائز.

912- التخريج: الرجز لرجل من بني أسد في الدرر 3/ 17؛ والمقاصد النحوية 4/ 272؛ وبلا نسبة في الدرر 3/ 41؛ ورصف المباني ص27؛ وشرح التصريح 2/ 182؛ ومجالس ثعلب 2/ 542؛ والمقرب 1/ 184؛ وهمع الهوامع 1/ 172، 179.

اللغة: فقعس: حي من بني أسد. كروس: الرجل الغليظ، وهنا اسم رجل أغار على إبل الشاعر فنديها.

الإعراب: وا: حرف نداء وندبة. فقعسًا: منادى مندوب منصوب. وأين: "الواو": استئنافية، "أين": اسم استفهام في محل رفع خبر مبتدأ مقدم. مني: جار ومجرور متعلقان

بحال من "فقعس". فقعس: مبتدأ مؤخر مرفوع. أإبلي: الهمزة للاستفهام، "إبلي": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. يأخذها: فعل مضارع، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، كروس: فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة "وا فقعسًا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أين مني فقعس": استئنافية لا محل لها. وجملة "إبلي ... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يأخذها": في محل رفع خبر المبتدأ.
الشاهد فيه قوله: "وا فقعسًا" حيث نصب المندوب ونونه للضرورة، ويجوز بناؤه على الضم.

(58/3)

-602

ويندب الموصول بالذي اشتهر ... ك"بئر زمزم" يلي "وا من حفر"
"وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ" اشتهارًا يعينه ويرفع عنه الإبهام "كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ" في قولهم: "وا من حفر بئر زمزماه"، فإنه بمنزلة "وا عبد المطلباه".
"ألف الندبة":

-603

ومنتهى المندوب صلة بالألف ... متلوها إن كان مثلها حذف
"وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ" مطلقًا "صِلهُ" جوازًا لا وجوبًا "بِالأَلِفْ" المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد: "وا زيدًا" ومنه قوله:
وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا1
وفي المضاف "وا غلام زيدًا"، "وا عبد الملكا"، وفي المشبه به "وا ثلاثة وثلاثينا"، وفي الصلة "وا من حفر بئر زمزما"، وفي المركب "وا معديكربا"، وفي المحكي "وا قام زيدًا" فيمن اسمه قام زيد. وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو: "وا زيد الظريفا" ويعضده قول بعض العرب: "وا جمجمتي الشاميتينا"، وهذه الألف "مَتْلُوُّهَا" وهو منتهى المندوب "إِنْ كَانَ" ألفًا "مِثْلَهَا حُذِفْ" لأجلها نحو: "وا موسا"، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسًا فقالوا: "وا موسيا".

-604

كذاك تنوين الذي به كمل ... من صلة أو غيرها نلت الأمل

"كَذَاكَ" يحذف لأجل ألف الندبة "تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل" المندوب "مِنْ صِلَةٍ أَو غَيرِهَا" مما مر كما رأيت "نِلتَ الأَمَل" لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتنوين لا حظ له في الحركة، هذا مذهب سيبويه والبصريين، وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين: فتحه فتقول: "وا غلام زيدناه" وكسره مع قلب الألف ياء فتقول: "وا غلام زيدنيه"، قال المصنف: وما رأوه حسن لو عضده سماع، لكن السماع فيه لم يثبت. وقال

---

1 تقدم بالرقم 872.

(59/3)

ابن عصفور: أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون: "وا غلام زيدناه" وزعموا أنه سمع، انتهى.

وأجاز الفراء وجهًا ثالثا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول: "وا غلام زيديه".

605-

والشكل حتمًا أوله مجانسا ... إن يكن الفتح بوهم لابسا

"وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَولِهِ" حرفًا "مُجَانِسًا" فأول الكسر ياء والضم واوًا "إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لأَبِسَا" دفعا للبس؛ فتقول في ندبة "غلام" مضافًا إلى ضمير المخاطبة: "وا غلامكيه" وفي ندبته مضافًا إلى ضمير الغائب "وا غلامهوه" إذ لو قلت: "وا غلامكاه" لالتبس بالمذكر، ولو قلت: "وا غلامهاه" لالتبس بالغائبة، قال في شرح الكافية: وهذا الاتباع يعني والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها، فتقول في رقاش: "وا رقشاه"، وفي عبد الملك: "وا عبد الملكاه"، وفيمن اسمه قام الرجل: "وا قام الرجلاه"، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو: "وا رقاشيه"، "وا عبد الملكيه"، "وا قام الرجلوه".

تنبيه: أجاز الكوفيون أيضًا الاتباع في المثنى نحو: "وا زيدانيه" واختاره في التسهيل.

"زيادة هاء السكت في آخر المندوب":

606-

وواقفا زد هاء سكت إن ترد ... وإن تشأ فالمد والها لا تزد

"وَوَاقِفًا زِدْ" في آخر المندوب "هَاءَ سَكْتٍ" بعد المد "إنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ" عدم الزيادة "فَالْمَدَّ وَالهَا لاَ تَزِدْ" بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة، وأفهم قوله: وواقفًا أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة

ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين، ومنه قوله "من الهزج":

913-

أَلاَ يَا عَمْرُ عَمْرَاهُ ... وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ

"ندبة المضافة لياء المتكلم":

607-

وقائل وا عبديا وا عبدا ... من في الندا اليا ذا سكون أبدى

"وَقَائِلٌ" في ندبة المضاف للياء "وَا عَبْدِيَا وَا عَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى" فقال: "يا عبدي"، وأما من قال: "يا عبد" بالكسر أو "يا عبد" بالفتح أو "يا عبد" بالضم أو "يا عبدا" بالألف اقتصر على الثاني، ومن قال: "يا عبدي"، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول.

تنبيه: فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد.

خاتمة: إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء؛ لأن المضاف إليها غير مندوب نحو "وا ولد عبديا" والله أعلم.

913- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 3/ 42؛ ورصف المباني ص27؛ والمقاصد النحوية 4/ 273؛ والمقرب 1/ 184.

الإعراب: "ألا": حرف استفتاح. "يا": حرف نداء وندبة. "عمرو": منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب. "عمراه": توكيد لفظي لـ"عمرو"، والألف لتوكيد الندبة، والهاء للسكت. "وعمرو": الواو حرف عطف. "عمرو": معطوف على عمرو "الأولى". "بن": نعت "عمرو"، وهو مضاف. "الزبيراه" مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الألف، والألف لتوكيد الندبة، والهاء للسكت.

الشاهد فيه قوله: "عمراه" حيث أضاف هاء السكت على المندوب في حالة الوصل ضرورة.

الترخيم:

"حقيقة الترخيم وأنواعه":

608-

ترخيمًا احذف آخر المنادى ... كيا سعا فيمن دعا سعادا

"ترخيمًا اخذف آخر المنادى" الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم، أي سهل لين. ومنه قوله: "من الطويل":

914-

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

914- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص577؛ وجمهرة اللغة ص1106؛ والخصائص 1/ 29، 3/ 302؛ وشرح الشواهد الإيضاح ص333؛ وشرح شواهد الشافية ص491؛ وشرح المفصل 1/ 16؛ ولسان العرب 1/ 18 "هرأ"، 5/ 203، "نزر"؛ والمحتسب 1/ 334؛ والمقاصد النحوية 4/ 285؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة "هرأ".

اللغة: رخيم الحواشي: رقيق الصوت. الهراء: الكلام الكثير والذي ليس له معنى. النزر: القليل.

الإعراب: "لها": جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم. "بشر": مبتدأ مؤخر مرفوع. "مثل": نعت "بشر" مرفوع، وهو مضاف. "الحرير": مضاف إليه مجرور. "ومنطق": الواو حرف عطف، "منطق": معطوف على "بشر" مرفوع. "رخيم": نعت "منطق" مرفوع، وهو مضاف. "الحواشي": مضاف إليه. "لا": حرف نفي. "هراء": نعت ثان لـ"منطق". "ولا": الواو حرف عطف، "لا": زائدة لتأكيد النفي. "نزر": معطوف على "هراء" مرفوع.

وجملة: "لها بشر" ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "رخيم الحواشي" حيث وردت لفظة "رخيم" للدلالة على رقة الصوت ولينه.

أي: رقيق الحواشي، وأما في الاصطلاح فهو: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على نوعين: ترخيم التصغير، كقولهم في "أسود": "سويد" وسيأتي في بابه، وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى "كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا" وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير؛ فهو ترقيق.

تنبيه: أجاز الشارح في نصب ترخيمًا ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولًا له أو مصدرًا في موضع الحال أو ظرفًا على حذف مضاف، وأجاز المرادي وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى، وأجاز المكودي وجهًا خامسًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا لعامل محذوف أي: رخم ترخيمًا.

609-

وجوزنه مطلقًا في كل ما ... أنث بالها والذي قد رخما

"وَجَوِّزَنْهُ" أي جوز الترخيم "مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالهَا" أي سواء كان علمًا أو غير علم ثلاثيًا أو زائدًا على الثلاثي كقوله "من الطويل":

915-

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... "وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي"

915- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص12؛ والجنى الداني ص35؛ وخزانة الأدب 11/ 222؛ والدرر 3/ 16؛ وشرح شواهد المغني 1/ 20؛ والمقاصد النحوية 4/ 289؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص52؛ ومغني اللبيب 1/ 13؛ وهمع الهوامع 1/ 172.

شرح المفردات: أفاطم: مرخم أفاطمة. مهلًا: رفقًا: التدلل: تكلف الغضب. أزمع: وطن النفس. الصرم: القطيعة. أجملي: أحسني.

المعنى: يقول مخاطبًا فاطمة. دعي بعض الدلال، وإن كنت قد وطنت نفسك على هجري فأحسني في هجرانك.

الإعراب: "أفاطم": الهمزة للنداء، "فاطم": منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب. "مهلًا": مفعول مطلق لفعل محذوف بمعنى: "تمهلي". "بعض": مفعول به لفعل محذوف تقديره: "الزمي"، وهو مضاف. "هذا": اسم إشارة في محل جر بالإضافة. "التدلل": بدل من "هذا" مجرور. "وإن": الواو حرف عطف، "إن" حرف شرط جازم. "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "كان"، وهو فعل الشرط.

"قد": حرف تحقيق: "أزمعت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "صرمي":
=

(63/3)

وكقوله "من الرجز":

-916

جاري لا تستنكري عذيري ... "سيري وإشفاقي على بعيري"

ونحو: "يا شا ادجني" أي: أقيمي بالمكان، يقال: دجن بالمكان يدجن دجونًا، أي: أقام به.

تنبيهات: الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني، لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: "يا جارية خذي بيدي" لغير معينة، ولا في نحو: "يا طلحة الخير"، وأما قوله "من البسيط":

-917

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا

= مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

"فأجملي": الفاء رابطة جواب الشرط، "أجملي": فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل.

وجملة: "أفاطم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تمهلي مهلًا" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إن كنت ... " الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أزمعت" في محل نصب خبر "كان". وجملة "فأجملي" جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "أفاطم" يريد: "أفاطمة" مرخمة بحذف التاء من آخره، وهذا الترخيم كثير.

916- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 332؛ وخزانة الأدب 2/ 125؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 461؛ وشرح التصريح 2/ 285؛ وشرح شواهد الإيضاح ص355؛ وشرح المفصل 2/ 16، 20؛ والكتاب 2/ 231؛ 241؛ ولسان العرب 4/ 548 "عذر"؛ والمقاصد النحوية 4/ 277؛ والمقتضب 4/ 260؛ وبلا نسبة في شرح عمدة

الحافظ ص296.

شرح المفردات: جاري: أي جارية. استنكر الشيء: وجده غريبًا. العذير: ما يعذر عليه الإنسان إذا فعله.

المعنى: يقول مخاطبًا الجارية: لا تعتبري ما أحاوله أمرًا منكرًا، فأنا فيه معذور.

الإعراب: "جاري": منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب. "لا": حرف نهي.

"تستنكري": فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل.

"عذيري": مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة.

وجملة النداء: " ... جاري" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا تستنكري" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "جاري" حيث رخم المنادى بحذف التاء من آخره، وأصله "جارية" وحذف حرف النداء.

917- التخريج: الشطر بلا نسبة في المقاصد النحوية 4/ 289. =

(64/3)

فنادر.

الثاني: شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه كما تقدم.

الثالث: منع ابن عصفور ترخيم "صلعمة بن قلعمة" لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع؛ لأنه علم جنس.

الرابع: إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فتقول في المرخم "يا طلحة" فقيل: هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف، قال في التسهيل: ولا يستغنى غالبًا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها، وأشار بالتعويض إلى قوله "من الوافر":

918-

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... "ولا يك موقف منك الوداعا"

= الإعراب: يا حرف نداء. علقم: منادى منصوب، وهو مضاف. الخير: مضاف إليه

مجرور.
قد: حرف تحقيق: طالت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. إقامتنا: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.
وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قد طالت إقامتنا": استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد في قوله: "يا علقم الخير" حيث رخم المنادى المضاف، وهو "علقم"، وهذا نادر.
918- التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص**31**؛ وخزانة الأدب **2/ 367**؛ والدرر **3/ 75**؛ وشرح أبيات سيبويه **1/ 444**؛ وشرح شواهد المغني **2/ 849**؛ والكتاب **2/ 243**؛ ولسان العرب **8/ 218** "ضبع"، **8/ 385** "ودع"؛ واللمع ص**120**؛ والمقاصد النحوية **4/ 295**؛ والمقتضب **4/ 94**؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب **9/ 285، 286، 288، 293**؛ وشرح المفصل **7/ 91**.
اللغة: ضباعًا: اسم علم لفتاة.
المعنى: تمهلي يا ضباعًا لأملأ نظري منك ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.
الإعراب: قفي: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و"الياء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. قبل: مفعول فيه ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل قفي وهو مضاف. التفرق: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، يا ضباعا: "يا": للنداء، "ضباعًا": منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر. ولا يك: "الواو": عاطفة "لا": ناهية جازمة، "يك": فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. موقف: اسم "يك": مرفوع بالضمة الظاهرة. منك: جار ومجرور بصفة محذوفة، الوداعا: خبر "يك" منصوب بالفتحة الظاهرة.
وجملة "قفي": ابتدائية لا محل لها. وجملة "لا يك موقف منك الوداعا": معطوفة على ابتدائية لا محل لها. =

فجعل ألف الإطلاق عوضًا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة، وأشار بقوله: "غالبًا" إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض،

حكى سيبويه "يا حرمل" بالوقف بغير هاء، قال أبو حيان أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق، هذا كلامه وهو واضح.

الخامس: اختلف النحاة في قوله "من الطويل":

919-

كِلِينِي لَهُم يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ ... "وليل أقاسيه بطيء الكواكب"

بفتح "أميمة" من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم، ثم اختلفوا: فقيل: هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف، وقيل: بني على الفتح لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير "لا

= والشاهد فيه قوله: "يا ضباعا" حيث عوض بالألف، عن "الهاء" المحذوفة للترخيم، في حالة الوقوف عليها.

919- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص40؛ والأزهية ص237؛ وخزانة الأدب 2/ 321، 325، 3/ 272، 4/ 392، 5/ 74، 11/ 22؛ والدرر 3/ 75؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 445؛ والكتاب 2/ 207، 3/ 382؛ وكتاب اللامات ص102؛ ولسان العرب 1/ 721 "كوكب"، 758 "نصب"، 6/6 "أسس"، 8/ 172 "شبع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 3032؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص121؛ وجمهرة اللغة ص350، 982؛ ورصف المباني ص161؛ وشرح المفصل 2/ 107.

اللغة: كليني: دعيني. ناصب. متعب. أميمة: اسم امرأة. أقاسيه: أكابده.

المعنى: يقول: دعيني يا أميمة لهذا الهم المتعب، ومقاساة الليل الطويل البطيء الكواكب حتى كأن راعيها ليس براجع.

الإعراب: كليني: فعل أمر، و"الياء: ضمير في محل رفع فاعل، و"النون": للوقاية، و"الياء": الثانية في محل نصب مفعول به. لهم: جار ومجرور متعلقان بـ"كليني". يا: حرف نداء. أميمة: منادى منصوب. ناصب: نعت "هم" مجرور. وليل: "الواو": حرف عطف، و"ليل": معطوف على "هم" مجرور. أقاسيه: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". بطيء: نعت "ليل" مجرور، وهو مضاف. الكواكب: مضاف إليه مجرور.

وجملة "كليني": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء اعتراضية لا محل لها من الإعراب وجملة "أقاسيه": في محل نعت "ليل".

الشاهد فيه قوله: "يا أميمة" حيث نصب المنادى على أصله، ولم ينون لأنه ممنوع من الصرف. وقيل: هو مبني، وقال بعضهم: إنه مرخم ثم أقحمت التاء غير معتد بها.

رجل في الدار"، وأنشد هذا القائل "من الرجز":

920-

يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي

بالفتح، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير: "يا أميم" ثم أقحم التاء غير معتد بها، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح، وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: فتحت إتباعًا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف.

610-

بحذفها وفره بعد واحظلا ... ترخيم ما من هذه الها قد خلا

"وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا" أي بحذف الهاء "وَفِّرْهُ بَعْدُ" أي لا تحذف منه شيئًا بعد حذف الهاء ولو كان لينًا ساكنًا زائدًا مكملًا أربعة فصاعدًا، فتقول في "عقنباة": "يا عقنبا" بالألف، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيًا على لغة من لا يُراعي المحذوف، ومنه قوله "من الطويل":

921-

أَحَارُ بنَ بَدْر قَدْ وَلِيتَ وِلَايَةً ... "فكن جرذا فيها تخون وتسرق"

920- التخريج: الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية 4/ 294.

الإعراب: يا: حرف نداء. ريح: منادى مبني على الفتح. من نحو: جار ومجرور متعلقان بـ"هبي"، وهو مضاف. الشمال: مضاف إليه مجرور. هي: فعل أمر، و"الياء": ضمير في محل رفع فاعل.

الشاهد في قوله: "يا ريح" حيث بني المنادى على الفتح لأن من العرب من يبني المنادى المفرد على الفتح.

921- التخريج: البيت لأنس بن زنيم في لسان العرب 10/ 157 "سرق"؛ والمقاصد النحوية 4/ 296؛ وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر 3/ 54؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص177؛ والعقد الفريد 3/ 60؛ ولأنس بن أبي أنيس أو لابن أبي إياس الديلي، أو لأبي الأسود في أمالي المرتضى 1/ 384؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 44، وهمع الهوامع 1/ 183.

الإعراب: أحار: الهمزة للنداء، "حار": منادى مرخم تقديره: "يا حارثة" مبني في محل نصب. بن: "نعت "حارثة" منصوب، وهو مضاف. بدر: مضاف إليه مجرور. قد: حرف تحقيق. وليت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. ولاية: مفعول به منصوب. فكن: "الفاء": استئنافية، و"كن": فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". جرذًا: خبر "كان" منصوب. فيها: جار ومجرور متعلقان بـ"تخون". تخون: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت". وتسرق: "الواو": حرف عطف، و"تسرق": معطوف على "تخون".

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قد وليت": استئنافية لا محل لها من =

(67/3)

يريد: أحارثة، وقوله "من الكامل":

922-

يا أرط إنك فاعل ما قلته ... "والمرء يستحيي إذا لم يصدق"

أراد: "يا أرطاه".

"واحظُلا" أي امنع "ترخيم ما من هذه الها خلا إلا الرباعي فما فوق".

611-

إلا الرباعي فما فوق العلم ... دون إضافة وإسناد متم

أي فأكثر "العَلَمْ دُونَ إضَافَةٍ وَ" دون "إِسنَادٍ مُتَمْ" فهذه أربعة شروط: الأول أن يكون رباعيًا فصاعدًا، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولًا واحدًا، وقال في الكافية: لم يرخم نحو بكر أحد، والصحيح ثبوت الخلاف فيه، حكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام الخضراوي.

= الإعراب: وجملة "كن جرذًا": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تخون": في محل نصب نعت "جرذا". وجملة "تسرق": معطوفة على جملة "تخون".

الشاهد فيه قوله: "أحار" حيث رخم المنادى بحذف الهاء والحرف الذي سبقها.
والأصل: "يا حارثة".

922- التخريج: البيت لزميل بني الحارث الفزاري في الأغاني 13/ 37؛ والدرر 3/ 55؛ والمقاصد النحوية 4/ 298؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 184.

الإعراب: يا: حرف نداء. أرط: منادى مرخم مبني في محل نصب. إنك: حرف مشبه بالفعل، و"الكاف": ضمير في محل نصب اسم "إن". فاعل: خبر "إن" مرفوع. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به. قلته: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به. والمرء: "الواو": استئنافية، "المرء": مبتدأ مرفوع. "يستحيي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره:" "هو": إذا: ظرف متعلق بالفعل "يستحيي". لم: حرف نفي وجزم وقلب. يصدق: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للروي. وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف.

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إنك فاعل": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قلته": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "المرء يستحيي": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يستحيي" في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "لم يصدق": في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله:"يا أرط" رخم المنادى بحذف التاء ثم الحرف الذي سبقها، والأصل: "يا أرطاة".

الثاني: أن يكون علمًا، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: "يا غضنف" في "غضنفر" قياسًا على قولهم: "أطرق كرا"1، و"يا صاح".

الثالث: أن لا يكون ذا إضافة خلافًا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله "من الطويل":

923-

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمِ واذكروا ... "أواصرنا والرحم بالغيب تذكر"

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله "من السريع":

924-

يَا عَبْدَ هَل تَذْكُرُنِي سَاعَةً ... "في موكب أو رائدًا للقنيص"

---

1 هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

923- التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص214؛ وأسرار العربية ص239؛ وخزانة الأدب 2/ 329، 330، والدرر 3/ 51؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 462؛ وشرح المفصل 2/ 20؛ والكتاب 2/ 271؛ ولسان العرب 3/ 333 "فرد"، 4/ 549 "عذر" والمقاصد النحوية 4/ 290؛ وبلا نسبة في لسان العرب 12/ 233 "رحم"، 12/ 416 "عكرم"؛ وهمع الهوامع 1/ 18.

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع آصرة وهي كل ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظكم من مودتنا -يا آل عكرمة- وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

الإعراب: "خذوا": فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. "حذركم": مفعول به منصوب بالفتحة، و"كم": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "يا آل": "يا": حرف نداء، "آل": منادى مضاف منصوب بالفتحة. "عكرم": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على التاء المحذوفة للترخيم، والفتحة عوضًا عنها. "واذكروا": "الواو": للعطف، "اذكروا": فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل. "أواصرنا": مفعول به منصوب بالفتحة، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "والرحم": "الواو": استئنافية، "الرحم": مبتدأ مرفوع بالضمة. "بالغيب": جار ومجرور متعلقان بـ"تذكر". "تذكر": فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، بالضمة، و"نائب الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي".

وجملة "خذوا" ابتدائية لا محل لها. وجملة: "يا آل عكرم" اعتراضية لا محل لها. وجملة "اذكروا": معطوفة على "خذوا" لا محل لها. وجملة "الرحم تذكر": استئنافية لا محل لها. وجملة "تذكر": في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: "آل عكرم" حيث رخم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل "آل عكرمة"، وهو دليل على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه صارا بمنزلة الاسم الواحد. وعد البصريون ذلك شاذا؟

924- التخريج: "البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص69؛ والمقاصد النحوية 4/ 2987؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 184. =

يريد "يا عبد هند"، يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضًا كما في نحو: "يا علقم الخير".

الرابع: أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم "برق نحره"، و"تأبط شرا" وسيأتي الكلام عليه.

تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقًا ثلاثة: الأول: أن يكون مختصًا بالنداء فلا يرخم نحو "فل" و"فلة"، الثاني: أن لا يكون مندوبًا، الثالث: أن لا يكون مستغاثًا، وأما قوله "من الرمل":

925-

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ ... يَا لِتَيمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا لِمَالِ

= اللغة: الرائد: الطالب. القنيص: الصيد.

الإعراب: يا: حرف نداء. عبد: منادى مرخم منصوب. هل: حرف استفهام. تذكرني: فعل مضارع مرفوع، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به. ساعة: ظرف زمان متعلق بـ"تذكرني". في موكب: جار ومجرور متعلقان بـ"تذكرني" أو بمحذوف حال من فاعل "تذكرني". أو: حرف عطف. رائدًا: حال منصوب للقنيص: جار ومجرور متعلقان بـ"رائدًا".

الشاهد فيه قوله: "يا عبد" حيث رخم المنادى المضاف بحذف المضاف إليه وأصله: "يا عبد هند"، وهو علم.

925- التخريج: البيت لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية 4/ 300؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص164؛ وشرح التصريح 2/ 184.

الإعراب: كلما: ظرف زمان متعلق بـ"قلنا" يتضمن معنى الشرط غير الجازم. نادى: فعل ماض. مناد: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص. منهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"مناد". يا: حرف نداء واستغاثة. لتيم: اللام للاستغاثة. "تيم": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره: "أدعو"، وهو مضاف. الله: مضاف إليه مجرور. قلنا: فعل ماض، "ونا": ضمير في محل رفع فاعل. يا: حرف نداء واستغاثة. لمال: اللام: للاستغاثة حرف جر زائد، "مال": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه مفعول به لفعل الاستغاثة

المحذوف تقديره: "أدعو".
وجملة "كلما نادى ... قلنا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "نادى" في محل جر بالإضافة. وجملة "يا لتيم": في محل نصب مفعول به. وجملة "قلنا": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة "يا لمال": في محل نصب مقول القول.
الشاهد فيه قوله: "يا لمال": حيث رخم المنادى المستغاث به، وأصله: "يا لمالك" والمستغاث به لا يرخم، وهذا شاذ.

(70/3)

فضرورة أو شاذ، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله "من الوافر":

926-

أَعَامِ لَكَ ابنُ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ ... "تمناني ليقتلني لقيط"

والصحيح ما مر.

612-

ومع الآخر احذف الذي تلا ... إن زيد لينا ساكنا مكملا

"وَمَعَ" حذف الحرف "الآخِرِ" في الترخيم "احْذِفِ" الحرف "الَّذِي تَلاَ" أي الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة: الأول وإليه أشار بقوله "إنْ زِيدَ" أي إن كان ما قبل الآخر زائدًا، فإن كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، فتقول: "يا مختا"، و"يا منقا".
الثاني: أن يكون "لينًا" أي حرف لين وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحًا لم يحذف سواء كان متحركًا نحو: "سفرجل" أو ساكنًا نحو: "قمطر" فتقول: "يا سفرج" و"يا قمط" خلافًا للفراء في "قمطر" فإنه يجيز "يا قم" بحذف حرفين.
والثالث: أن يكون "سَاكِنًا" فإن كان متحركًا لم يحذف، نحو: "هبيخ" و"قنور" فتقول: "يا هبخ" و"يا قنو".

936- التخريج: البيت للأحوص بن شريح الكلابي في المقاصد النحوية 4/ 300.
الإعراب: أعام: الهمزة للنداء، "عام": منادى مرخم مبني في محل نصب. لك: اللام حرف جر زائد، و"الكاف": ضمير في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره:

"أنادي". ابن: نعت "عامر" منصوب، وهو مضاف. صعصعة: مضاف إليه مجرور. بن: نعت "صعصعة" مجرور، وهو مضاف. سعد: مضاف إليه مجرور. تمناني: فعل ماض، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، ليقتلني: اللام للتعليل، "يقتلني": فعل مضارع منصوب، والنون": للوقاية، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من "أن المضمرة" والفعل "يقتلني" مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تمناني". لقيط: فاعل مرفوع لأحد الفعلين المتقدمين على التنازع.

وجملة "أناديك يا عامر بن صعصعة": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تمناني": استئنافية لا محل لها. وجملة "يقتلني": صفة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "أعام" حيث حذف لام الاستغاثة من المستغاث به المرخم، وأصله "أعامر"، وهذا شاذ لأنه لا يجوز أن يرخم المستغاث أو المندوب.

(71/3)

والرابع: أن يكون "مُكَمِّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا" فإن كان ثالثًا لم يحذف خلافًا للفراء كما في نحو: "ثمود"، و"عماد"، و"سعيد"؛ فتقول: "يا ثمو"، و"يا عما"، و"يا سعي".

فالمستكمل الشروط نحو: "أسماء" و"مروان" و"منصور" و"شملال" و"قنديل" علمًا، فتقول فيها: "يا أسم" و"يا مرو" و"يا منص" و"يا شمل" و"يا قند"، ومنه قوله "من البسيط":

927-

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ... "إن الحوادث ملقي ومنتظر"

وقوله "من الكامل":

928-

يَا مَرْوِ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ... "ترجو الحباء وربها لم ييأس"

927- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص346؛ والكتاب 2/ 258؛ ولأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه ص151؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 435؛ وللبيد أو لأبي زبيد في شرح التصريح 2/ 186؛ والمقاصد النحوية 4/ 288.

شرح المفردات: أسم: مرخم أسماء، وهو اسم امرأة، الملقي: المفاجئ. المنتظر: المرتقب.

المعنى: يخاطب الشاعر أسماء بقوله: اصبري على مصائب الأيام ونوازلها، فإن منها ما يفاجئ الإنسان ومنها ما هو مرتقب.

الإعراب: "يا": حرف نداء "أسم": منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب.

"صبرًا": مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: "اصبري". "على ما": جار ومجرور متعلقان بـ"صبرًا". "كان": فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو" "من حدث": جار ومجرور متعلقان بالفعل "كان". "إن": حرف مشبه بالفعل "الحوادث": اسم "إن" منصوب. "ملقي": خبر "إن" مرفوع. "ومنتظر": الواو حرف عطف، "منتظر": معطوف على "ملقي" مرفوع.

وجملة: "يا أسم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "اصبري صبرًا" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كان من حدث" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن الحوادث ملقي" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "يا أسم" حيث رخم اسم العلم بحذف آخره، وهو الهمزة مع حرف المد الذي هو الألف، والأصل: "يا أسماء".

928- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه **1/ 348**؛ وخزانة الأدب **6/ 347**؛ وشرح أبيات سيبويه **1/ 505**؛ وشرح التصريح **2/ 1876**؛ والكتاب **2/ 257**؛ واللمع ص**199**؛ والمقاصد النحوية **4/ 292**؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك **4/ 62**؛ وشرح المفصل **2/ 22**.

اللغة: شرح المفردات: يا مرو: أي يا مروان. المطية: الدابة التي تركب. محبوسة: أي واقفة =

(72/3)

-613

أربعة فصاعدًا والخلف في ... واو وياء بهما فتح قفي

"وَالخُلفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ" استكملا الشروط المتقدمة لكن "بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي" نحو: "فرعون" و"غرنيق" علمًا، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، فيقال: "يا فرع" و"يا غرن"، قال في شرح الكافية: وغيرهما لا يجيز ذلك، بل يقول: "يا غرني" و"يا فرعو".

تنبيه: يقال في ترخيم "مصطفون" و"مصطفين" علمين: "يا مصطف" قولًا واحدًا، كما

نبه عليه في شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، لأن أصله "مصطفيون" و"مصطفيين"، وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

"ترخيم الاسم المركب":

614-

والعجز احذف من مركب وقل ... ترخيم جملة وذا عمرو نقل

"وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ" تركيب مزج نحو: "بعلبك" و"سيبويه"، فتقول: "يا بعل" و"يا سيب"، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في "خمسة عشر" علمًا: "يا

= بالباب. الحباء: العطاء. ربها: صاحبها.

المعنى: يخاطب الشاعر مروان قائلًا له: إن مطيتي طال وقوفها ببابك يقيدها عطاؤك، وإن صاحبها لا يزال يؤمل العطف عليه.

الإعراب: يا: حرف نداء. مرو: منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب بفعل النداء المحذوف. إن: حرف مشبه بالفعل. مطيتي: اسم "إن" منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، محبوسة: خبر "إن" مرفوع بالضمة، ترجو: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". الحباء: مفعول به منصوب بالفتحة. وربها: الواو: حالية، و"ربها": مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. لم: حرف جزم. ييأس: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للروي. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة: "يا مرو ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ترجو ... " في محل رفع خبر ثان لـ"إن". وجملة: "ربها لم ييأس" حالية. وجملة "لم ييأس" في محل رفع خبر المبتدأ.
الشاهد فيه قوله:"يا مرو" الذي أصله "يا مروان" حيث رخمه بحذف النون، وحذف الألف قبلها، لأن قبلها ثلاثة أحرف.

(73/3)

خمسة"، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره "ويه"، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء؛ فتقول: "يا سيبوي"، وقال

ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: "يا بعلب" و"يا حضرم" لم أرَ به بأسًا، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسًا.

تنبيه: إذا رخمت "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول: "يا اثن" و"يا اثنت" كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا.

"وَقَل تَرْخِيمُ" علم مركب تركيب إسناد، وهو المنقول من "جُمْلَةٍ" نحو: "تأبط شرا" و"برق نحره". "وَذَا عَمْرٌو" وهو سيبويه "نَقَل" أي نقل ذلك عن العرب، قال المصنف أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كتأبط شرا، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى "تأبط شرا": "تأبطي"، لأن من العرب من يقول: "يا تأبط"، ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح: فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة.

تنبيه: عمرو اسم سيبويه، وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بشر.

[لغة من ينتظر] :

615-

وإن نويت بعد حذف ما حذف ... فالباقي استعمل بما فيه ألف

"وَإِنْ نَوَيتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ" ما مفعول نويت: أي إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم "فَالبَاقِيَ" من المرخم "اسْتَعْمِل بِمَا فِيهِ أُلِفْ" قبل الحذف، وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينتظر، فتقول: "يا حار" بالكسر، و"يا جعف" بالفتح، و"يا منص" بالضم، و"يا قمط" بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر.

تنبيهان: الأول منع الكوفيون ترخيم نحو: "قمطر" مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير، وقد تقدم مذهب الفراء فيه.

الثاني: يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب:

الأولى: ما كان مدغمًا في المحذوف وهو بعد ألف، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو: "مضار" و"محاج"، فتقول فيهما: "يا مضار" و"يا محاج" بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو: "تحاج" تقول فيه: "يا تحاج" بالضم لأن

أصله "تحاجج"، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو: "أسحار" اسم بقلة، فإن وزنه "أفعال" بمثلين أولهما ساكن لا حظ له في الحركة، فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل: "يا أسحار" بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء، وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضًا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقال: "يا أسح".

الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سمي بنحو "قاضون" و"مصطفون" من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه: "يا قاضي" و"يا مصطفى"، برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

616-

واجعله إن لم تنو محذوفًا كما ... لو كان بالآخر وضعًا تمما

"وَاجْعَلْهُ" أي اجعل الباقي في المرخم "إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَو كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا" أي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع، فتقول: "يا حار" و"يا جعف" و"يا منص" و"يا قمط" بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

تنبيهان: الأول لو كان ما قبل المحذوف معتلًا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في "ناجية": "يا ناجي" بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضمومًا قدرت

ضما غير ضمه الأول نحو: "تحاج" و"منص".

الثاني: يجوز في نحو: "يا حار بن زيد" على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو: "يا بكر بن زيد".

617-

فقل على الأول في ثمود: "يا ... ثمو" و"يا ثمي" على الثاني بيا

"فَقُل عَلَى" الوجه "الأَوَّلِ" وهو مذهب من ينتظر "فِي" ترخيم "ثَمُودَ يا ثَمُو" بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير "وَ" قل "يَا ثَمِي عَلَى" الوجه "الثَّانِي بِيَا" أي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع "جرو" و"دلو": "الأجري" و"الأدلي"، وإلا لزم عدم النظير؛ إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو: "يدعو"، وبالمعرب المبني، نحو: "هو" و"ذو" الطائية، وبذكر الضم نحو: "دلو" و"غزو"، وباللزوم نحو: "هذا أبوك"، وقل في ترخيم نحو: "صميان" و"كروان" على الأول: "يا صمي" و"يا كرو" بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثاني: "يا صما" و"يا كرا" بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه كما فعل بـ"رمى" و"دعا"، وقل في ترخيم "سقاية" و"علاوة" على الأول: "يا سقاي" و"يا علا" وبفتح الياء والواو، وعلى الثاني: "يا سقاء" و"يا علاء" بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء، وقل في ترخيم: "لات" مسمى به على الأول: "يا لا" وعلى الثاني: "يا لاء" بتضعيف الألف؛ لأنه لا يعلم له ثالث يرد إليه، وقل في ترخيم "ذات" على الأولى: "يا ذا" وعلى الثاني: "يا ذوا" برد المحذوف، وقل في ترخيم "سفيرج" تصغير "سفرجل" على الأول: "يا سفير" وعلى الثاني: "يا سفير" عند الأكثرين وقال الأخفش: "يا سفيرل" برد اللام المحذوفة لأجل التصغير، وفروع هذا الباب كثيرة جدًا وفيما ذكرناه كفاية.

618-

والتزم الأول في كمسلمه ... وجوز الوجهين في كمسلمه

"وَالتزِمِ الأَوَّلَ فِي" موضعين؛ الأول: ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث "كَمُسْلِمَة" وحارثة وحفصة فتقول فيه: "يا مسلم" و"يا حارث" و"يا حفص" بالفتح؛ لئلا يلتبس

بنداء مذكر لا ترخيم فيه، والثاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه: "يا طيلس" بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس في الكلام "فيعل" صحيح العين إلا ما ندر من نحو: "صيقل" اسم امرأة و"عذاب بَيئس" في قراءة بعضهم، ولا "فيعل" معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها: "يا حبلى" و"يا حبلو" و"يا حمراو" بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز

القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف "فعلى" وهمزة "فعلاء" مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث.

تنبيه: ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام.

"وَجَوِّزِ الوَجْهَينِ فِي" ما هو "كَمَسْلَمَهْ" بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين، فتقول: "يا مسلم" بفتح الميم وضمها.

تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوي المحذوف كما نص عليه في التسهيل، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه.

619-

"ولاضطرار رخموا دون ندا ... "مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا"

أي: يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة:

الأول: الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في السعة.

الثاني: أن يصلح الاسم للنداء نحو: "أحمد"؛ فلا يجوز في نحو: "الغلام"، ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة، قوله "من الرجز":

أَوَالِفَا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[1]

---

1 تقدم بالرقم 707.

(77/3)

كما ذكره ابن جني في المحتسب والأصل "الحمام" فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية.

الثالث: أن يكون إما زائدًا على الثلاثة أو بتاء التأنيث، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينًا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله "من الخفيف":

929-

لَيسَ حَيٌّ عَلَى المَنُونِ بِخَالِ

أي: بخالد:

تنبيه: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله

"من الطويل":

930-

لَنِعْمِ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ

929- التخريج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص105؛ والدرر 3/ 47؛ والمقاصد النحوية 4/ 261، وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 181. وروايته في الديوان:

ليس رسم على الدفين ببالي ... فلوي ذروة فجنبي أثال

اللغة: الرسم: ما بقي من آثار الديار. الدفين: واد قريب من مكة. المنون: الموت.

اللوي: الموضع الذي يلتوي فيه الرمل أو الوادي. ذروة. من بلاد غطفان.

الإعراب: ليس: فعل ماض ناقص. حي: اسم "ليس" مرفوع بالضمة، على المنون: جار ومجرور متعلقان بـ"خال". بخال: "الباء": حرف جر زائد، و"خال": اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبر "ليس".

وجملة "ليس رسم بخال": ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "بخال"، والأصل: بخالد، فرخمه الشاعر في غير النداء للضرورة الشعرية، وهو ليس علمًا، مما يؤيد مذهب الذين لم يشترطوا العلمية في الترخيم.

930- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص142؛ وتذكرة النحاة ص420؛ والدرر 3/ 48؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 451؛ وشرح التصريح 2/ 190؛ والكتاب 2/ 254؛ والمقاصد النحوية 4/ 280؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص239؛ وشرح ابن عقيل ص537؛ وهمع الهوامع 1/ 181.

شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلًا. ابن مال: أي ابن مالك. الخصر: شدة البرد.

المعنى: يمدح الشاعر طريف بن مالك بأنه رجل كريم يستضاء بناره ويقصد إذا نما اشتد الجوع والبرد.

الإعراب: "لنعم": اللام موطئة للقسم، "نعم": فعل ماض جامد لإنشاء المدح. "الفتى": فاعل مرفوع. "تعشو": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "إلى ضوء": جار ومجرور متعلقان بـ"تعشو"، وهو مضاف. "ناره": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر =

أراد ابن مالك؛ فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم له لم يحذف منه شيء ولهذا نونه.

وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد، ويدل للجواز قوله "من الوافر":

931-

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

هكذا رواه سيبويه، ورواه المبرد:

وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا1

= بالإضافة. "طريف": مبتدأ مؤخر مرفوع أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". "بن": نعت "طريف" مرفوع، وهو مضاف. "مال": مضاف إليه مرخم مجرور. "ليلة": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"تعشو"، وهو مضاف. "الجوع": مضاف إليه مجرور. "والخصر": الواو حرف عطف، "الخصر": معطوف على "الجوع"، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة: "نعم الفتى" في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ. وجملة "تعشو" في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: "مال" حيث رخم من غير أن يكون منادى، وذلك للضرورة لأنه صالح للنداء.

931- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص221؛ وخزانة الأدب 2/ 365؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 594؛ وشرح التصريح 2/ 190؛ والكتاب 2/ 270؛ والمقاصد النحوية 4/ 282؛ ونوادر أبي زيد ص31؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص240؛ والإنصاف 1/ 353؛ وأوضح المسالك 4/ 70؛ وشرح عمدة الحافظ ص313.

شرح المفردات: الحبال: هنا أواصر الألفة. الرمام: البالية أو المقطعة. الشاسعة: البعيدة. أماما: أي: أمامة.

المعنى: يقول: إن أواصر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أمامة بعيدة عنك بعدًا شاسعًا، لا سبيل إلى عودتها.

الإعراب: "ألا": حرف استفتاح أو تنبيه. "أضحت": فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. "حبالكم": اسم "أضحى" مرفوع، وهو مضاف، "كم": ضمير في محل جر بالإضافة. "رمامًا": خبر "أضحى" منصوب بالفتحة. "وأضحت":" الواو حرف عطف، "أضحت": فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. "منك": جار ومجرور متعلقان بـ"شاسعة". "شاسعة": خبر "أضحى" منصوب. "أماما": اسم "أضحى" مرفوع بالضمة على الحرف المحذوف للترخيم.

وجملة: "ألا أضحت ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. جملة: "أضحت منك ... "

معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: "أماما" حيث رخم في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر، وهي في غير موضع الرفع.

1 تقدم بالرقم 707.

(79/3)

قال في شرح الكافية: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى واستشهد سيبويه أيضًا بقوله "من البسيط":

932-

إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ... أو أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِموا

خاتمة: قال في التسهيل: ولا يرخم في غيرها -يعني في غير الضرورة- منادى عار من الشروط إلا ما شذ من "يا صاح"، و"أطرق كرا"1 على الأشهر؛ إذ الأصل: "صاحب" و"كروان"، فرخما مع عدم العلمية شذوذًا، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرّد فإنه زعم أنه ليس مرخمًا، وإن ذكر "الكروان" يقال له "كرًا"، والله أعلم.

932- التخريج: البيت لابن حبناء "أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء" في الدرر 3/ 48؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 527؛ وشرح التصريح 2/ 190؛ والكتاب 2/ 272؛ والمقاصد النحوية 283؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص241؛ والمقرب 1/ 188: وهمع الهوامع 1/ 181.

المعنى: إذا اشتقت لرؤية بن حارثة، وإذا مدحته فإن الناس تعلم بما أفعل.

الإعراب: "إن": حرف مشبه بالفعل. "ابن": اسم "إن" منصوب بالفتحة. "حارث": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على التاء المحذوفة للترخيم. "إن": حرف شرط جازم. "أشتق": فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". "لرؤيته": جار ومجرور متعلقان بـ"أشتق"، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر مضاف إليه."أو أمتدحه": "أو: للعطف، "أمتدحه": فعل مضارع مجزوم بالسكون، عطفًا على فعل الشرط، والفاعل: ضمير مستتر تقديره "أنا"، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "فإن": "الفاء": رابطة لجواب الشرط، "إن": حرف مشبه بالفعل."الناس": اسم إن منصوب بالفتحة. "قد": حرف تحقيق. "علموا":

فعل ماض مبني على الضم، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع فاعل.
وجملة "إن ابن حارث ... ": ابتدائية لا محل لها. وجملة "فعل الشرط وجوابه": في محل رفع خبر "إن". وجملة "أمتدحه": معطوفة على جملة فعل الشرط. وجملة "فإن الناس ... ": في محل جزم جواب الشرط. وجملة "علموا": في محل رفع خبر "إن".
والشاهد فيه قوله: "ابن حارث" حيث رخم "حارثة" فحذف تاءها، وهو هنا غير منادى، وذلك لضرورة الشعر.
1 هذا القول من أمثال العرب وقد تقدم تخريجه.

(80/3)

الِاخْتِصَاصُ:
"حقيقته والفرق بينه وبين النداء":
620-
الاختصاص كنداء دون يا ... كـ"أيها الفتى" بإثر "ارجونيا"
"الِاخْتِصَاصُ": قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر "كَنِدَاءٍ" أي: جاء على صورة النداء لفظًا توسعًا كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام:
الأول: أنه يكون "دُونَ يَا" وأخواتها لفظًا ونية.
الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه، وقد أشار إليه بقوله "كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونيَا".
والثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسمًا بمعناه.
الرابع والخامس: أنه يقلّ كونه علمًا وأنه ينصب مع كونه مفردًا.
السادس: أنه يكون بأل قياسًا كما سيأتي أمثلة ذلك.
السابع: أن "أيا" توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به.
الثامن: أن المازني أجاز نصب تابع "أي" في النداء ولم يحكوا هنا خلافًا في وجوب رفعه، وفي الارتشاف: لا خلاف في تابعها أنه مرفوع.

(81/3)

"أنواع الاسم المخصوص":

واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع:

الأوّل: أن يكون "أيها" و"أيتها"؛ فلهما حكمهما في النداء وهو الضمّ، ويلزمهما الوصف باسم محلى بـ"أل" لازم الرفع، نحو: "أنا أفعل كذا أيها الرجل"، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة".

والثاني أن يكون معرفًا بـ"أل" وإليه الإشارة بقوله:

621-

"وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أيَ تِلوَ أل ... كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَل"

بالذال المعجمة أي أعطى.

والثالث: أن يكون معرفًا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلّم: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، وقوله "من الرجز":

933-

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَل ... "ننعي ابن عفان بأطراف الأسل"

933- التخريج: الرجز للحارث الضبي في الدرر 3/ 13؛ وللأعرج المعني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص291؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 522؛ ولسان العرب 6/ 229 "ندس"، 11/ 123 "بجل"، 552 "جمل"؛ وهمع الهوامع 1/ 171.

اللغة والمعنى: بنو ضبة: قبيلة، أبوهم ضبة بن أد. الجمل: هو الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت لقتال علي بن أبي طالب، مطالبة بثأر عثمان بن عفان رضي الله عنه. النعي: الإخبار بالموت. الأسل: الرماح.

يقول: إن قومه بني ضبة هم الذين ناصروا عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- مطالبين بثأر عثمان بن عفان -رضي الله عنه- بحد السيف.

الإعراب: نحن: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. بني: مفعول به منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. ضبة: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. أصحاب: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الجمال: مضاف إليه مجرور وسكن للضرورة. ننعي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل: نحن. ابن: مفعول به منصوب، وهو مضاف. عفان: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف =

قال سيبويه: وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب "بنو فلان" و"معشر" مضافا، و"أهل البيت" و"آل فلان".

والرابع: أن يكون علمًا، وهو قليل، ومنه قوله "من الرجز":

934-

بِنَا تَمِيما يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

تنبيه: لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ "أيها" و"أيتها"، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص، واختلف في موضع "أيها" و"أيتها": فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضًا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: كل الناس أفقه منك يا عمر، وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين: أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أي المخصوص به، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

خاتمة: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم: "بك الله نرجو الفضل"، و"سبحانك الله العظيم"، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= والنون. بأطراف: جار ومجرور متعلقان بـ"ننعي"، وهو مضاف. الأسل: مضاف إليه، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة "نحن بني ... " الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "بني ضبة" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية. وجملة:"ننعي ... " الفعلية في محل رفع خبر ثان.

والشاهد فيه قوله: "بني ضبة" حيث نصب "بني" على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح.

934- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: بنا: جار ومجرور متعلقان بـ"يكشف". تميمًا: مفعول به على الاختصاص.

يكشف: فعل مضارع للمجهول. الضباب: نائب فاعل مرفوع.

وجملة "بنا يكشف الضباب" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة الاختصاص

اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "تميمًا"حيث نصبه على الاختصاص وهو اسم علم.

(83/3)

التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ:

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه.

والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله.

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي.

واعلم أن التحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه، والثاني بدونه.

فالأول يجب ستر عامله مطلقًا كما أشار إليه بقوله:

622-

"إياك والشر" ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب

"إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ" أي نحو: إياك، كإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن "نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا" أي بعامل "اسْتِتَارُهُ وَجَبْ" لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، والأصل: احذر تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل.

623-

ودون عطف ذا لإيا انسب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

"وَدُونَ عَطْفٍ ذَا" الحكم أي النصب بعامل مستتر وجوبًا "لإِيَّا انْسُبْ" سواء وجد

(84/3)

تكرار، كقوله "من الطويل":

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ1

أم لم يوجد، نحو: "إياك من الأسد"، والأصل: باعد نفسك من الأسد، ثم حذف "باعد" وفاعله والمضاف، وقيل: التقدير: أحذرك من الأسد، فنحو: "إياك الأسد" ممتنع على التقدير الأوّل وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني2 وهو رأي الشارح وظاهر كلام

التسهيل ويعضده البيت، ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير "من"، قال في التسهيل: ولا يحذف يعني العاطف بعد "إيا" إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بـ"من"، وتقديرها مع أن تفعل كاف.

تنبيهان: الأول: ما قدمته من التقدير في "إياك والشر" هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال: إنه أقل تكلفًا، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

الثاني: حكم الضمير في هذا الباب مؤكدًا أو معطوفًا عليه حكمه في غيره نحو إياك نفسك أن تفعل، وإياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك وزيدًا أن تفعل، وإياك أنت وزيد أن تفعل.

"وَمَا سِوَاهُ" أي ما سوى ما بـ"إيا" وهو النوع الثاني من نوعي التحذير "سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلزَمَا".

624-

إلا مع العطف أو التكرار ... كـ"الضيغم الضيغم يا ذا الساري"

"إلاَّ مَعَ العَطْفِ" سواء ذكر المحذور نحو: "ماز رأسك والسيف"، أي: يا مازنُ قِ

---

1 تقدم بالرقم 803.

2 وذلك لأن العامل المقدر "أحذر" يتعدى إلى المفعول به الثاني بنفسه تارة، وبواسطة حرف الجر "من" تارة أخرى؛ أما الفعل "باعد" فلا يتعدى إلى المفعول به الثاني إلا بحرف الجر "من" أو بالتضمين.

رأسك واحذر السيف، أم لم يذكر نحو: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} 1، "أَوِ التَّكْرَارِ" كذلك "كالضَّيغَمَ الضَّيغَمَ" أي الأسد الأسد "يَا ذَا السَّارِي" ونحو: "رأسك رأسك" جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره، تقول: "نفسك الشر" أي جنب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت، وتقول: "الأسد" أي: "احذر الأسد"، وإن شئت أظهرت، ومنه قوله "من البسيط":

935-

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ ... "وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر"

تنبيهات: الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله "إلا مع العطف أو التكرار" الصور الأربع المتقدمة، وكلامه في

---

1 الشمس: 13.

935- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص1/ 211؛ وشرح التصريح 2/ 195؛ والصاحبي في فقه اللغة ص186؛ والكتاب 1/ 254؛ ولسان العرب 5/ 310 "برز"؛ والمقاصد النحوية 4/ 307؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص75؛ وشرح المفصل 2/ 30.

شرح المفردات: خل: دع. الطريق: سبيل المجد. المنار: ما يهتدي به على الطريق. ابرز: اظهر: برزة: اسم أم عمر بن لجأ.

المعنى: يهجو الشاعر عمر بن لجأ بقوله: دع طريق المجد لأهلها الذين يعرفون مسالكها، وإن اضطرك القدر إلى الظهور بأمك برزة. وهذا غاية في التحقير.

الإعراب: "خل": فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "الطريق": مفعول به. "لمن": جار ومجرور متعلقان بـ"خل". "يبني": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "المنار": مفعول به "به": جار ومجرور متعلقان بـ "يبني". "وابرز": الواو حرف عطف، "ابرز": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "ببرزة": جار ومجرور متعلقان بـ"ابرز"."حيث": ظرف مكان مبني في محل نصب متعلق بـ"اضطرك": فعل ماض، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. "القدر": فاعل مرفوع.

وجملة: "خل الطريق": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يبني" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ابرز" معطوفة على الجملة الابتدائية. وجملة "اضطرك القدر" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "خل الطريق" حيث أظهر العامل "خل"، ولو أضمره وقال: "الطريق" لكان أحسن.

الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهي "رأسك رأسك" يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال:

وَنَحْوُ رَاسَكَ كَإِيَّاكَ جُعِل ... إِذا الَّذِي يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وُصِل

وقد صرح ولده بما تقدم.

الثالث: العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولًا معه جائز، فإذا قلت: "إياك وزيدًا أن تفعل كذا" صح أن تكون الواو واو "مع".

625-

وشذ "إياي" و"إياه" أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

"وَشَذَّ" التحذير بغير ضمير المخاطب نحو "إِيَّايَ" في قول عمر رضي الله عنه: "لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"، والأصل إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب. ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر، ومثل إياي إيانا "وَإِيَّاهُ" وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة "أَشَذ" من "إياي"، كما في قول بعضهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"، والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب وإضافة "إيا" إلى ظاهر وهو "الشواب"، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله "وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ" أي من قاس على إياي وإياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب. اهـ.

تنبيه: ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على "إياي"، و"إيانا" فإنه قال: ينصب محذر "إياي" و"إيانا" معطوفًا عليه المحذور فلم يصرّح بشذوذ وهو خلاف ما هنا.

626-

"وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ ... مُغْرًى بِهِ فِي كلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ"

من الأحكام؛ فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف، كقوله: "المروءة والنجدة"، بتقدير:

(87/3)

الزم، أو التكرار كقوله "من الطويل":

936-

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الهَيَجَا بغَيْرِ سِلاَحِ

وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ المرءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ ... وَهَل يَنْهَضُ البَازِي بِغَيْرِ جَنَاحِ

أي: ألزم أخاك، ويجوز إظهار العامل في نحو: "الصلاة جامعة"، إذ "الصلاة" نصب على

الإغراء بتقدير: احضروا، و"جامعة": حال؛ فلو صرحت باحضروا جاز.
تنبيه: قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير، كقوله "من الخفيف":
937-
إنَّ قَومًا مِنْهُمْ عُمَيرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلاَحُ السِّلاَحُ

936- التخريج: الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص29؛ والأغاني 20/ 171، 173؛ وخزانة الأدب 3/ 65، 67؛ والدرر 3/ 11؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 127؛ وشرح التصريح 2/ 195؛ والمقاصد النحوية 4/ 305؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص269؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص245؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية 2/ 60؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 79؛ وتخليص الشواهد ص62؛ والخصائص 2/ 480؛ والدرر 6/ 44؛ وشرح قطر الندى ص134؛ والكتاب 1/ 256.
اللغة والمعنى: ساع: قاصد. الهيجا: الحرب.
يقول: يجب على الإنسان أن يلزم أخاه في جميع الأمور، لأن المرء الذي يتخلى عن أخيه يكون كالإنسان الذي يذهب إلى الحرب بغير سلاح.
الإعراب: أخاك: مفعول به منصوب على الإغراء تقديره: "الزم أخاك"، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر بالإضافة. أخاك: توكيد للأولى. إن: حرف مشبه بالفعل. من: اسم موصول في محل نصب اسم "إن". لا: نافية للجنس. أخا: اسم "لا" منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. له: اللام: حرف مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والتقدير: إن الذي لا أخاه موجود.
كساع: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "لا" إلى الهيجا: جار ومجرور متعلقان بـ"ساع". بغير: جار ومجرور متعلقان بـ"ساع". وهو مضاف. سلاح: مضاف إليه ...
وجملة " ... أخاك أخاك" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "إن من لا أخا له" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها تعليلية، أو استئنافية. وجملة "لا أخا له" الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الاسمي.
والشاهد فيه وجوب الإضمار إذا كرر المغرى به، فـ"أخاك" يلزم نصبه بتقدير: الزم أخاك، و"أخاك" الثاني: توكيد.
937- التخريج: البيتان بلا نسبة في الخصائص 3/ 102؛ والدرر 3/ 11؛ والمقاصد النحوية 4/ 306؛ وهمع الهوامع 1/ 170. =

وقال الفراء في قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} 1، نصب "الناقة" على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير، اهـ.

خاتمة: قال في التسهيل: ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه، نحو: "كليهما وتمرًا"2، و"امرأ ونفسه"، و"الكلاب على البقر"3، و"أَحشفا وسوء كِيلة"4، و"من أنت زيدًا"، و"كل شيء ولا هذا"، أو "ولا شتيمة حر"، و"هذا ولا

= الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. قومًا: اسم "إن" منصوب. منهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. عمير: مبتدأ مؤخر. وأشباه "الواو": حرف عطف، "أشباه": معطوف على "عمير" مرفوع، وهو مضاف. عمير: مضاف إليه مجرور. ومنهم: "الواو": حرف عطف، "منهم": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. السفاح: مبتدأ مؤخر. لجديرون: اللام المزحلقة، "جديرون": خبر "إن" مرفوع بالواو. بالوفاء: جار ومجرور متعلقان بـ"جديرون". إذا: ظرف زمان متعلق بـ"جديرون". قال: فعل ماض. أخو: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. النجدة: مضاف إليه مجرور بالكسرة. السلاح: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". السلاح: توكيد لفظي للأولى.

وجملة "إن قومًا لجديرون": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "منهم عمير": في محل نصب نعت "قومًا". وجملة "منهم السفاح": معطوفة على سابقتها. وجملة "قال": في محل جر بالإضافة. وجملة "السلاح السلاح": في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: "السلاح السلاح" حيث رفع المكرر في الإغراء والتحذير، وكان من حقه النصب.

1 الشمس: 13.

2 هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال 2/ 147؛ والفاخر ص149؛ وفصل المقال ص110؛ وكتاب الأمثال ص200؛ والمستقصى 2/ 231؛ ومجمع الأمثال 2/ 151، 287 ويروى: "كلاهما "أو: كليهما، أو: كلتاهما" وتمرا".

قال ذلك رجل مر بإنسان وبين يديه زبد وسنام وتمر، فقال له الرجل: أنلني مما بين يديك. قال: أيهما أحب إليك: زبد أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمرًا، أي: كلاهما

أريد، وأريد تمرًا.

يضرب في كل موضع خير فيه الرجل بين شيئين، وهو يريدهما معًا.

3 هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال 2/ 169؛ والحيوان 1/ 260؛ والعقد الفريد 3/ 116؛ وفصل المقال ص400؛ وكتاب الأمثال ص284؛ ولسان العرب 1/ 715 "كرب"، 722 "كلب"؛ والمستقصى 1/ 330، 341؛ ومجمع الأمثال 2/ 142.

يضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى ببعض. والمعنى أن بقر الوحش جرت العادة على اصطيادهم بالكلاب، فهي أولى، فاتركها وشأنها. وقيل: قال المثل راع لراعية كانت ترعى البقر، وقد راودها عن نفسها، قالت: كيف أصنع بالبقر؟ فقال ذلك. ويروي المثل بنصب "الكلاب" على إضمار فعل محذوف، بالرفع على الابتداء.

4 هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة الأمثال 1/ 101، وجمهرة اللغة ص537، 983؛ وزهر

(89/3)

زعماتك، و"إن تأت فأهل الليل وأهل النهار"، و"مرحبًا وأهلًا وسهلًا"، و"عذيرك"، و"ديار الأحباب"، بإضمار: أعطني، ودع، وأرسل، وأتبيع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، وأحضر، واذكر.

ثم قال: وربما قيل كلاهما وتمرًا، وكل شيء ولا شتيمة حر، ومن أنت زيد، أي كلاهما لي، وزدني، وكل شيء أمم1 ولا ترتكب، ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك1، والله أعلم.

الأكم 2/ 124؛ والعقد الفريد 3/ 128؛ والمقال ص374؛ وكتاب الأمثال ص261؛ ولسان العرب 9/ 47 "حشف"، 11/ 604 "كيل"؛ والمستقصى 1/ 687؛ ومجمع الأمثال 1/ 207.

الحشف: رديء التمر. الكيلة: نوع من الكيل. ونصبوا "حشفًا" بفعل تقديره: أتجمع.

يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.

1 أمم: سهل يسير.

2 ذكرك: الذي تذكره وتتحدث عنه، فهو من باب إطلاق المصدر والمراد به اسم المفعول.

أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ:

"حقيقة اسم الفعل":

627-

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه

"مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ" في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة "كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ".

فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، والقيد الأوَّل -وهو لم يتأثر بالعوامل- فصل يخرج المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما، والقيد الثاني -وهو لم يكن فضلة- لإخراج الحروف؛ فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحدّ: فشتان: ينوب عن افترق، وصه ينوب عن اسكت، و"أوَّه": عن أتوجع، و"مهْ" عن انكفف، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها.

تنبيهان: الأوَّل كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدًا، وما عداه فعل كنزال وصهْ، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل.

الثاني: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه

إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو "أقائم الزيدان".

628-

وما بمعنى افعل ك"آمين" كثر ... وغيره ك"وي وهيهات" نزر

"وَمَا بِمَعْنَى افْعَل كَآمِينَ كَثُرْ" ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره: أي ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير، من ذلك "آمين" بمعنى استجب، و"صه" بمعنى اسكت، و"مه" بمعنى انكفف، و"تيد" و"تيدخ" بمعنى أمهل، و"هيت، وهيا" بمعنى أسرع، و"ويها" بمعنى أغر، و"إيه" بمعنى امض في حديثك، و"حيهل" بمعنى ائت أو أقبل أو عجل، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي، وأن "قرقار" بمعنى قرقر و"عرعار" بمعنى عرعر شاذ.

تنبيه: في "آمين" لغتان: أمين بالقصر على وزن "فعيل"، و"آمين" بالمد على وزن "فاعيل"، وكلتاهما مسموعة، فمن الأولى قوله "من الطويل":

938-

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطحلٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

938- التخريج: البيت لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق 2/ 42؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص179؛ وشرح المفصل 4/ 34؛ ولسان العرب 11/ 5187 "فحطل"، 11/ 528 "فطحل"، 13/ 27 "أمن".

اللغة والمعنى: فطحل: اسم رجل.

الإعراب: تباعد: فعل ماض. مبني: جار ومجرور متعلقان بـ"تباعد" فطحل: فاعل مرفوع. وابن: الواو: حرف عطف، ابن: اسم معطوف على "فطحل" مرفوع مثله، وهو مضاف. أمه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر مضاف إليه. أمين: اسم فعل أمر بمعنى "استجب" والفاعل: أنت. فزاد: الفاء: حرف عطف، زاد: فعل ماض. الله: اسم الجلالة فاعل مرفوع. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به أول. بيننا: ظرف متعلق بمحذوف تقديره: "استقر"، وهو مضاف، نا: ضمير في محل جر بالإضافة. بعدًا: مفعول به ثان.

وجملة "تباعد مني ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "أمين" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "زاد الله" الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة "استقر بيننا" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: "أمين" حيث جاء بقصر الألف مع تخفيف الميم، وهي لغة في "آمين".

ومن الثانية قوله "من البسيط":

939-

"يا رب لا تسلبني حبها أبدا" ... وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

وعلى هذه اللغة فقيل: إنه عجمي معرّب؛ لأنه ليس في كلام العرب "فاعيل"، وقيل: أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما في قوله "من الرجز":

940-

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الكَلْكَالِ ... "يا ناقتا ما جلت من مجال"

939- التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص219؛ ولعمر بن أبي ربيعة في لسان العرب 13/ 27 "أمن"، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص179؛ وإنباه الرواة 3/ 282؛ وشرح المفصل 4/ 34.

الإعراب: يا: حرف نداء. رب: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة. لا: الناهية، وهنا، دعائية. تسلبني: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بـ"لا"، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. حبها: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف، ها: ضمير في محل جر بالإضافة. أبدًا: ظرف متعلق بـ"تسلب". ويرحم: الواو: حرف استئناف، يرحم: فعل مضارع مرفوع. الله: اسم الجلالة فاعل مرفوع. عبدًا: مفعول به منصوب. قال: فعل ماض، والفاعل: هو. آمينا: اسم فعل أمر بمعنى "استجب" والفاعل: أنت. والألف: للإطلاق. وجملة "يا رب ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "لا تسلبني" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "يرحم الله ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة "قال آمينا" الفعلية في محل نعت "عبدًا". وجملة "آمينا" في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: "آمينا"، وهذه في اللغة الأفصح في هذه الكلمة.

940- التخريج: الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص178؛ ورصف المباني ص12؛ ولسان العرب 11/ 596، 597 "كلل"؛ والمحتسب 1/ 166.

اللغة: خرت: سقطت، أو انحدرت. الكلكل: الصدر من كل شيء، وقيل: هو ما مس الأرض من الحيوان إذا ربض. جلتِ: ذهبتِ وجئتِ. المجال: مكان التجوال والتطواف.

المعنى: أقول لناقتي عندما رأيتها تنحدر على صدرها تعبًا: ما كانت حصيلة دورانك

ومسيرك كله؟!
الإعراب: "أقول": فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا".
"إذا": مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ"أقول".
"خرت": فعل ماض مبني على الفتح، و"التاء": تاء التأنيث الساكنة، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي" "يعود على الناقة". "على الكلكال": جار ومجرور متعلقان بـ"خرت". "يا": للنداء. "ناقتا": منادى مضاف منصوب بالفتحة؛ والألف مبدلة من ياء المتكلم مبنية على السكون في محل جر بالإضافة. "ما": اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم. "جلت": فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل، "من مجال": جار ومجرور متعلقان بـ"جلت".
=

(93/3)

قال ابن إياز: وهذا أولى.
"وَغَيرُهُ كَوَي وَهَيهَاتَ نَزُرْ" أي غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قلَّ، وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد، وما هو بمعنى المضارع كأوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر، ووي ووا وواها بمعنى أعجب، كقوله تعالى: {وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} 1: أي اعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر "من الرجز":
941-
وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ ... "كأنما ذر عليه الزرنب"

= وجملة "أقول": ابتدائية لا محل لها. وجملة "خرت". في محل جر بالإضافة. وجملة "يا ناقتا": في محل نصب مفعول به "مقول القول". وجملة "جلت": استئنافية لا محل لها.
الشاهد فيه قوله: "الكلكال" حيث أشبع فتحة "الكاف" في "الكلكل" فنشأت "الألف".
1 القصص: 82.
941- التخريج: الرجز لراجز من بني تميم في الدرر 5/ 304؛ وشرح شواهد المغني 2/ 786؛ والمقاصد النحوية 4/ 310؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 73؛ وجمهرة اللغة ص345، 1218؛ والجنى الداني ص4987؛ وجواهر الأدب ص287؛

وشرح التصريح 2/ 197؛ ولسان العرب 1/ 448 "زرنب"؛ ومغني اللبيب 2/ 369؛ وهمع الهوامع 2/ 106.

اللغة: شرح المفردات: وا: أعجب. بأبي: أي أفديك بأبي. الأشنب: الأبيض الأسنان الرقيقها.

ذر: نثر. الزرنب: نبات طيب الرائحة.

المعنى: يقول: بأبي أفديك وأفدي فاك المرصع بالأسنان البيضاء الرقيقة، والذي يفوح منه الطيب، وكأنه ذر عليه الزرنب.

الإعراب: وا: اسم فعل مضارع بمعنى "أعجب" مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنا". بأبي: الباء حرف جر، "أبي": اسم مجرور بالكسرة المقدرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. أنت: ضمير المتصل مبني في محل رفع مبتدأ. وفوك: الواو حرف عطف، "فوك": معطوف على "أنت" مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. الأشنب: نعت "فوك" مرفوع بالضمة. كأنما: حرف مشبه بالفعل بطل عمله لاتصاله بـ"ما" الكافة، و"ما": الزائدة. ذر: فعل ماض للمجهول مبني على الفتحة. عليه: حرف جر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "ذر". الزرنب: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة "ذر عليه الزرنب" في محل نصب حال من "فوك".

الشاهد فيه قوله: "وا" فإنه اسم فعل مضارع بمعنى "أتعجب".

(94/3)

وقول الآخر "من الرجز":

وَاهًا لِسَلمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا1

تنبيهان: الأوّل تلحق "وي" كاف الخطاب كقوله "من الكامل":

942-

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... قِيلُ الفَوَارِسِ وَيكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

قيل: والآية المذكورة، وقوله تعالى: {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ} 2 من ذلك، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال،

---

1 تقدم بالرقم 735.

942- التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص219؛ والجنى الداني ص353؛ وخزانة الأدب 6/ 406، 408، 421؛ وشرح شواهد المغني ص481، 487؛ وشرح المفصل 4/ 77؛ والصاحبي في فقه اللغة ص177؛ ولسان العرب 15/ 418 "ويا"؛ والمحتسب 1/ 16، 2/ 156؛ والمقاصد النحوية 4/ 318.

اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو تعجب. أقدم: تقدم.

المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي: قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غني لهم عنه فهم يلتجئون له في المعركة.

الإعراب: ولقد: "الواو" حرف قسم وجر والمقسم به محذوف تقديره؛ والله، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم "اللام": واقعة في جواب المقدر، "قد": حرف تحقيق.

شفى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. نفسي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وأبرأ: "الواو": حرف عطف، "أبرأ": فعل ماض مبني على الفتح. سقمها: مفعول به منصوب و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. قيل: فاعل مرفوع، يتنازعه فعلان "شفى وأبرأ" فيعمل في الأقرب ويضمر في الثاني. والفوارس: مضاف إليه مجرور. ويك: اسم فعل مضارع بمعنى نعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، و"الكاف": حرف خطاب لا محل له. عنتر: منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم الظاهر على الحرف المحذوف للترخيم "على لغة من ينتظر". أقدم: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر لضرورة الشعر والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة "أقسم المحذوفة": ابتدائية لا محل لها. وجملة "شفى نفسي": جواب قسم لا محل لها. وجملة "وأبرأ سقمها": معطوفة على جملة لا محل لها. وجملة "أقدم": استئنافية لا محل لها. وجملة "ويك": في محل نصب مقول القول، وجملة "عنتر": اعتراضية أو استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "ويك" حيث وقعت "وي" اسم فعل مضارع بمعنى نعجب ورفعت ضميرًا مستترًا ولحقتها كاف الخطاب.

2 القصص: 82.

وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال: ويك اعلم أن، وقال قطرب: قبلها لام مضمر والتقدير: ويك لأن، والصحيح الأول.

قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها "وي" مفصولة من "كأن"، ويدل على ما قاله قول الشاعر "من الخفيف":

943-

وَي كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيش ضُرِّ

الثاني ما ذكره في هيهات هو المشهور، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} 1، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإبهامه، وتأويله عنده "في البعد"2، ويفتح الحجازيون تاء

943- التخريج: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب 1/ 404، 408، 410؛ والدرر 5/ 305؛ وذيل سمط اللآلي ص103؛ والكتاب 2/ 155؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني 17/ 205؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 11؛ ولسان العرب 15/ 418 "ويا"، 490 "وا"؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص353؛ والخصائص 3/ 41، 169؛ وشرح المفصل 4/ 76؛ ومجالس ثعلب 1/ 389؛ والمحتسب 2/ 155؛ وهمع الهوامع 2/ 106.

اللغة: وي: اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب. النشب: المال.

المعنى: أعجب من هذه الدنيا فالناس تحب صاحب المال، والجاه، أما الفقير منبوذ يعيش عيشة هم وضر.

الإعراب: وي: اسم فعل مضارع بمعني أعجب، فاعله، ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنا". كأن: حرف مشبه بالفعل مخفف من "كأن" مهمل. من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم "فعل الشرط" له: جار ومجرور متعلقان بخبر "يكن" المحذوف. نشب: اسم "يكن" مرفوع.

يحبب: "جواب الشرط" فعل مضارع مجزوم مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو". ومن: "الواو": للعطف، "من": اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.

يفتقر: فعل مضارع مجزوم "فعل الشرط" وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو".

يعش: فعل مضارع مجزوم "جواب الشرط" وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو".

عيش: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. ضر: مضاف إليه مجرور.
وجملة "من يكن ... يحبب" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يكن له نشب": لا محل لها من الإعراب. "فعل شرط". وجملة "يحبب": لا محل لها من الإعراب "جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بإذا". وجملتا فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ "من". وقل مثل ذلك في جملة "ومن يفتقر يعش" المعطوفة على جملة "من يكن".
الشاهد فيه قوله: "وي كأن" حيث جاءت "وي" منفصلة عن "كأن".
1 المؤمنون: 36.
2 يعني أن معنى "هيهات" عند المبرد: في العبد.

(96/3)

هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني فيها ستًا وثلاثين لغة: هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون، وحكى غيره هيهاك وأيهاك، وأيهاء وإيهاه1 وهيهاء وهيهاه، اهـ.
"اسم الفعل المنقول وغير المنقول":
629-
والفعل من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مع إليكا
"وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيكا وَهَكَذَا دُونكَ مَعْ إلَيكَا" الفعل: مبتدأ ومن أسمائه عليك: جملة اسمية في موضع الخبر، ودونك أيضًا: مبتدأ، خبره هكذا، يعني أن اسم الفعل على ضربين؛ أحدهما: ما وضع من أوِّل الأمر كذلك كشتان وصه، والثاني: ما نقل عن غيره وهو نوعان؛ الأول: منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو: "عليك" بمعنى الزم، ومنه {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم} 2 أي: الزموا شأن أنفسكم، ودونك زيدًا: بمعنى خذه، ومكانك: بمعنى اثبت، وأمامك: بمعنى تقدَّم، ووراءك: بمعنى تأخر، وإليك: بمعنى تنح.
تنبيهات: الأوَّل قال في شرح الكافية: ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أي فإنه لا يقتصر فيها على السماع، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع.
الثاني: قال فيه أيضًا: لا يستعمل هذا النوع أيضًا إلا متصلًا بضمير المخاطب، وشذ قولهم عليه رجلًا بمعنى ليلزم، وعليّ الشيء بمعنى أولنيه، وإلي: بمعنى أتنحى، وكلامه في

التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ.

الثالث: قال فيه أيضًا: اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات؛ فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح، لأن الأخفش روى عن

---

1 "أيهاه"، هذه تفارق التي ذكرت في اللغات التي حكاها الصفاني في أن هاءها للسكت، وهاء تلك منقلبة عن ياء التأنيث، وهاء "أيهاه" ساكنة، في حين أن هاء تلك متحركة.

2 المائدة: 105.

(97/3)

عرب فصحاء "عليّ عبد الله زيدًا" بجر "عبد الله"، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: "عليكم كلكم زيدًا" بالجر توكيدًا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدًا للمستكن المرفوع.

والنوع الثاني منقول من مصدر، وهو على قسمين: مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله، وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله:

630-

كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

"كَذَا رُوَيدَ بَلَهَ نَاصِبَيْنِ" أي ناصبين ما بعدهما، نحو: "رويد زيدًا" و"بله عمرًا"، فأما "رويد زيدًا" فأصله أرود زيدًا أروادًا بمعنى أمهله إمهالًا، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله فقالوا: "رويد زيد"، وتارة منوّنًا ناصبًا للمفعول فقالوا: "رويدًا زيدًا"، ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا: "رويد زيدًا"، ومنه قوله "من الطويل":

944-

رُوَيدَ عَلِيًا جد مَا ثدي أُمِّهِمْ ... إلينا وَلَكِنْ ودهم مُتَمايِنُ

944- التخريج: البيت لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه 1/ 100؛ وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم 3/ 737؛ ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين 1/

447؛ وللهذلي في الكتاب 1/ 243؛ ولسان العرب 13/ 396 "مأن"؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 4/ 40؛ ولسان العرب 3/ 189 "رود"، 13/ 426 "مين"؛ والمقتضب 3/ 208، 278.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى "أمهل". جد: قطع. جد ثدي أمهم: أي بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب.

المعنى: يقول: أمهل عليا، إن بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم، وهم منقطعون إلينا بها وإن كان في ودهم كذب.

الإعراب: رويد: اسم فعل أمر بمعنى: "أمهل" وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت".

عليا: مفعول به منصوب. جد: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح. ما: زائدة. ثدي: نائب فاعل. أمهم: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة. إلينا: جار ومجرور متعلقان بالفعل "جد". ولكن: "الواو": استئنافية، "لكن": للاستدراك. ودهم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"هم": ضمير في محل جر بالإضافة. متماين: خبر المبتدأ مرفوع. =

(98/3)

أنشده سيبويه، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا، والدليل على بنائه عدم تنوينه، وأما "بله" فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك، فقيل فيه "بله زيد" بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال: "ترك زيد"، ثم قيل: "بله زيدًا" بنصب المفعول وبناء "بله" على أنه اسم فعل، ومنه قوله:

بَلهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ1

بنصب "الأكف"، وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله: "وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَينِ" أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضًا، لكن لا على أنهما اسما فعل، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو: "رويد زيد" و"بله عمرو"، أي: إمهال زيد وترك عمرو، وقد روي قوله: "بله الأكف" بالجر على الإضافة؛ فرويد: تضاف إلى المفعول كما مر، وإلى الفاعل نحو: "رويد زيد عمرًا"، وأما "بله" فإضافتها إلى المفعول كما مر، وقال أبو علي: إلى الفاعل، ويجوز فيها حينئذٍ القلب، نحو "بهل زيد"، رواه أبو زيد، ويجوز فيها حينئذٍ التنوين ونصب ما بعدهما بهما، وهو الأصل في المصدر المضاف، نحو:

"رويدًا زيدًا" و"بلها عمرًا"، ومنع المبرّد النصب برويد؛ لكونه مصغرًا.

تنبيهات: الأوّل الضمير في "يعملان" عائد على "رويد" و"بله" في اللفظ لا في المعنى، فإن "رويد" و"بله" إذا كانا اسمي فعل غير "رويد" و"بله" المصدرين في المعنى.

الثاني: إذا قلت: "رويدك وبله الفتى" احتمل أن يكونا اسمي فعل؛ ففتحتهما فتحة بناء، والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، مثلها في ذلك، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحينئذٍ فالكاف في "رويدك" تحتمل الوجهين: أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا.

الثالث: تخرج "رويد" و"بله" عن الطلب: فأما "بله" فتكون اسمًا بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعًا، وقد روي "بله الأكف" بالرفع أيضًا، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وفي الحديث: "يقول الله تبارك وتعالى: أعددت

= وجملة "رويد عليا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "جد ثدي أمهم": استئنافية لا محل لها. وجملة "ولكن ودهم متماين": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "رويد عليا" حيث نصب اسم الفعل "رويد" مفعولا به "عليا".

1 تقدم بالرقم 428.

(99/3)

لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما أطلعتم عليه"، فوقعت معربة مجرورة بـ"من" وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بـ"غير"، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين، وأما "رويد" فتكون حالا نحو: "ساروا رويدًا" فقيل: هو حال من الفاعل أي مرودين، وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدًا، وتكون نعتًا لمصدر إما مذكور نحو: "ساروا سيرًا رويدًا" أو محذوف نحو "ساروا رويدًا" أي: سيرًا رويدًا.

"عمل اسم الفعل":

631-

وما لما تنوب عه من عمل ... لها وأخر ما لذي فيه العمل

"وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا" ما مبتدأ موصول صلته "لما"، و"ما" من "لما" موصول

أيضًا صلته "تنوب"، و"عنه" و"من عمل": متعلقان بتنوب، و"لها" خبر المبتدأ، والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من "لما" والعائد على "ما" الثانية الهاء من "عنه".

يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقرّ لها أي لهذه الأسماء، فترفع الفاعل ظاهرًا في نحو: "هيهات نجد وشتان زيد وعمرو"، لأنك تقول: بعدت نجد وافترق زيد وعمرو، ومضمرًا في نحو: "نزال"، وينصب منها المفعول ما ناب عن متعدّ نحو: "دراك زيدًا"، لأنك تقول: أدرك زيدًا، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف، ومن ثم عدى "حيهل" بنفسه لما ناب عن "ائت" في نحو: "حيهل الثريد"، وبالباء لما ناب عن "عجل" في نحو: "إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر" أي: فعجلوا بذكر عمر، وبـ"علي" لما ناب عن "أقبل" في نحو: "حيهل على كذا".

"حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم":

تنبيهات: الأوَّل قال في التسهيل: وحكمها –يعني أسماء الأفعال– غالبًا في التعدي

(100/3)

واللزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله "غالبًا" عن "آمين"؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول.

الثاني: مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرًا، قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدمًا لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه.

الثالث قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال، ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف1 دليل على فعليته، يعني كما في "هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى: "هاتي" و"تعالي"، وللاثنين والاثنتين: "هاتيا" و"تعاليا"، وللجماعتين: "هاتوا" و"تعالوا" و"هاتين" و"تعالين"، وهكذا حكم "هلمّ" عند بني تميم فإنهم يقولون: "هلم" و"هلمي" و"هلما" و"هلموا" و"هلممن"، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو "هلمن".

قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على "هلم"، قال: لأنها عندهم بمنزلة رد

وردا وردى وردوا ورددن. وقد استعمل لها مضارعًا من قيل له: هلم، فقال: "لا أهلم"، وأما أهل الحجاز فيقولون: "هلم" في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال، وقال الله تعالى: {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم} 2 {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا} 3، وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل.

"وَأخِّرْ مَا لِذِي" الأسماء "فِيهِ العَمَل" وجوبًا؛ فلا يجوز "زيدًا دراك" خلافًا للكسائي، قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

945-

يَا أيُّهَا المَائِح دَلوي دُونكَا ... إنِّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونكَا

---

1 أي إنك تستخدم اسم الفعل "صه" بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، دون أن تبرز معه ضميرًا، فإذا برز الضمير في كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف، فليست هذه الكلمة اسم فعل، بل هي فعل، مثل "هات" و"تعال".

2 الأنعام: 150.

3 الأحزاب: 18.

945- التخريج: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر 5/ 301؛ وشرح التصريح 2/ 200؛ والمقاصد النحوية 4/ 311؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص165؛ والأشباه والنظائر 1/ 344؛ والإنصاف =

(101/3)

لصحة تقدير "دلوي" مبتدأ أو مفعولًا بدونك مضمرًا، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} 1.

تنبيهات: الأوّل: ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين.

الثاني: توهم المكودي أن "لذي" اسم موصول فقال: والظاهر أن ما في قوله: "ما لذي فيه العمل: زائدة لا يجوز أن تكون موصولة، لأن "لذي" بعدها موصولة، وليس كذلك بل "ما" موصولة، و"لذي" جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم، والعمل: مبتدأ مؤخر، والجملة صلة "ما".

الثالث: ليس في قوله "العمل" مع قوله عمل إبطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة،

وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب.

632-

واحكم بتنكير الذي ينون ... منها وتعريف سواه بين

"وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا" أي من أسماء الأفعال "وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ" أي سوى المنوّن "بَيِّنُ" قال الناظم في شرح الكافية: لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا

= ص 228؛ وأوضح المسالك 4/ 88؛ وجمهرة اللغة ص574؛ وخزانة الأدب 6/ 20، 206؛ وذيل السمط ص11؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص532؛ وشرح عمدة الحافظ ص739؛ وشرح المفصل 1/ 117؛ ولسان العرب 2/ 609 "ميج"؛ ومعجم ما استعجم ص416؛ ومغني اللبيب 2/ 609؛ والمقرب 1/ 137؛ وهمع الهوامع 2/ 105.

اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفًا. دونكا: اسم فعل بمعنى "خذ".

يقول: يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستق منها.

الإعراب: يا: حرف نداء. أيها: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء، و"ها": للتنبيه. المائح: نعت "أي" مرفوع، دلوي: مفعول به مقدم لـ"دونكا" وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. دونكا: اسم فعل أمر بمعنى "خذ"، والفاعل: أنت، والألف: للإطلاق.

وجملة "أيها المائح ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "دونكا" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية.

والشاهد فيه قوله: "دلوي دونكا"، فإن ظاهره أن "دلوي" مفعول مقدم لاسم الفعل "دونك"، وهو مبتدأ خبره جملة "دونك"، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده، وكأنه قال: خذ دلوي دونكا.

1 النساء: 24.

ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوّنًا، ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم

التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار، وما يعرف وقتًا وينكر وقتًا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضًا التعريف كـ"نزال" و"بله" و"آمين"، وألزموا بعضًا التنكير كـ"واها" و"ويها"، واستعملوا بعضًا بوجهين فنوّن مقصودًا تنكيره وجرد مقصودًا تعريفه كـ"صه وصهٍ" و"أف وأف" انتهى.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو المشهور، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن تعريف علم الجنس.

633-

"وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتًا يُجْعَلُ"

634-

"كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كـ"قَبْ"" ... والزم بنا النوعين فهو قد وجب

أي: أسماء الأصوات: ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات كذا في شرح الكافية، فالنوع الأوّل إما زجر كـ"هلا للخيل"، ومنه قوله "من الطويل":

946-

"أعيرتني داء بأمك مثله" ... وأيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ هَلاَ

---

946 التخريج: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص103؛ والأغاني 5/ 16؛ وخزانة الأدب 6/ 238، 243؛ وسمط اللآلي ص282؛ وشرح المفصل 4/ 79؛ ولسان العرب 15/ 364 "هلا".

الإعراب: أعيرتني: الهمزة للاستفهام، و"عيرتني": فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل، و"النون": للوقاية، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به. داء: مفعول به منصوب، أو منصوب بنزع الخافض. بأمك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. مثله: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. وأي: "الواو": حرف استئنافية، "أي" مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. جواد: مضاف إليه مجرور. لا: نافية: يقال: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. له: جار ومجرور متعلقان بالفعل "يقال".

هلا: اسم صوت في محل رفع نائب فاعل.

وجملة "أعيرتني": ابتدائية لا محل لها. وجملة "مثله موجود بأمك": في محل نصب صفة لـ"داء". =

و"عدس للبغل"، ومنه قوله "من الطويل":

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إِمَارَةٌ ... "نجوت وهذا تحملين طليق"1

و"كخ" للطفل، وفي الحديث: "كخ كخ فإنها من الصدقة" وهيد، وهاد، وده، وجه، وعاه، وعيه للإبل وعاج، وهيج، وحل للناقة، وإس، وهس، وهَج، وقاعِ لِلغنم، وهجا، وهَج، للكلب. وسع للضأن، ووح للبقر، وعز وعيز للعنز، وحر للحمار، وجاه للسبع، وإما دعاء كأو للفرس، ودوه للربع، وعوه للجحش، وبس للغنم، وجوت وجئ للإبل الموردة، وتؤ وتأ للتيس المنزي، ونخ مخففًا ومشددًا للبعير المناخ، وهدع لصغار الإبل المسكنة، وسأ وتشوء للحمار المورد، ودج للدجاج، وقوس للكلب. النوع الثاني كغاق للغراب، وماء -بالإمالة- للظبية، وشيب لشرب الإبل، وعيط للمتلاعبين، وطيخ للضاحك، وطاق للضرب، وطق لوقع الحجارة، وقب لوقع السيف، وخاق باق للنكاح، وقاش ماش للقماش.

تنبيه: قوله "من مشبه اسم الفعل" كذا عبر به أيضًا في الكافية، ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه، قال ابن هشام في التوضيح: وهو احتراز من نحو قوله "من البسيط":

947-

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلَيَاءِ فَالسَّنَدِ ... "أقوت وطال عليها سالف الأمد"

= وجملة "وأي جواد": استئنافية لا محل لها. وجملة "لا يقال له: هلا": في محل رفع خبر "أي".

الشاهد فيه قوله: "هلا" حيث جاء هذا اللفظ اسم صوت لزجر الخيل.

1 تقدم تخريجه بالرقم 104.

947- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص14؛ والأغاني 11/ 27؛ والدرر 1/ 247، 6/ 326؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 54؛ والصاحبي في فقه اللغة ص215؛ والكتاب 2/ 321؛ والمحتسب 1/ 251؛ والمقاصد النحوية 4/ 315؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص452؛ وشرح التصريح 1/ 140؛ ولسان العرب 3/ 223 "سند"، 3/ 355 "قصد"، 14/ 141 "جرا"، 15/ 491 "يا".

شرح المفردات: مية: اسم امرأة. العلياء: المكان العالي. السند: بين القمة والوادي، أي السفح، وقد يكون العلياء والسند موضعين. أقوت: أقفرت، خلت.

المعنى: يخاطب الشاعر دار الحبيبة بلهفة قائلًا: إنها خلت من ساكنيها، وامحت معالمها، وقست عليها الأيام.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "دار": منادي منصوب، وهو مضاف. "مية": مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "بالعلياء": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "دار مية". "فالسند": معطوف على "العلياء". "أقوت": فعل ماض، وفاعله ضمير =

(104/3)

وقوله "من الطويل":

948-

ألا أيُّهَا اللَّيلُ الطَّوِيلُ ألا انْجَلِي ... "بصبح وما الإصباح منك بأمثل"

انتهى.

"وَالزَمْ بِنَا النَّوعَينِ فَهْوَ قَدْ وَجَبَ" يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات، وهو ما صرّح به في شرح الكافية، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى؛ لأنه قد تقدَّم الكلام على أسماء الأفعال في أوَّل الكتاب.

وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

= مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي"، والتاء للتأنيث. "وطال": الواو حرف عطف، "طال": فعل ماض. "عليها": جار ومجرور متعلقان بـ"طال": "سالف": فاعل مرفوع، وهو مضاف. "الأمد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: "يا دار ميّة" فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل، وهو "الدار"، وهو مع ذلك ليس اسم صوت، لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل.

948- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص18؛ والأزهية ص271؛ وخزانة الأدب 2/ 326، 327 وسر صناعة الإعراب 2/ 513؛ ولسان العرب 11/ 361 "شلل"؛ والمقاصد النحوية 4/ 317؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص78؛ ورصف المباني ص79.

شرح المفردات: انجلى: انكشف. الأمثل: الأفضل.

المعنى: يقول مخاطبًا الليل: أيها الليل الطويل ليكن زوالك قريبًا بضياء من الصبح، وإن لم يكن الصبح عندي بأفضل من الليل، لأنني أقاسي الهموم نهارًا كما أقاسيها ليلًا.
الإعراب: "ألا": حرف استفتاح وتنبيه. "أيها": منادى مبني على الضم في محل نصب، و"ها" للتنبيه. "الليل": بدل من "أي" مرفوع بالضمة. "الطويل": نعت "الليل" مرفوع.
"ألا": توكيد للأولى.
"انجلي": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت"، والياء للإشباع. "بصبح": جار ومجرور متعلقان بـ"انجل". "وما": الواو: حالية، و"ما": حرف نفي أو من أخوات "ليس". "الإيضاح": مبتدأ أو اسم "ما" مرفوع بالضمة. "منك": جار ومجرور متعلقان بـ"أمثل". "بأمثل": الباء: حرف جر زائد، "أمثل": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلا على أنه خبر المبتدأ، أو منصوب محلا على أنه خبر "ما".
الشاهد فيه قوله: "أيها الليل" فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل، وهو "الليل"، وليس اسم صوت، لكونه لا يشبه اسم الفعل.

(105/3)

خاتمة: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن، كقوله "من الرجز":

949-

قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَا ... مُلصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقِ بَاقِهَا

أي بفرجها وقوله "من الرجز":

950-

"ولو ترى إذ جبتي من طاق" ... لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ

أي غراب، ومنه قول ذي الرّمة "من الكامل":

951-

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشّيبِ فِي مُتَثَلّمِ ... جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ

949- التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب 10/ 94 "خرق".
الإعراب: قد: حرف تحقيق. أقبلت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. عزة: فاعل مرفوع. من عراقها: جار ومجرور متعلقان بـ"أقبلت" وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

ملصقة: حال منصوب، وهو مضاف. السرج: مضاف إليه مجرور. بخاق باقها: جار ومجرور متعلقان بـ"ملصقة" وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة "أقبلت عزة": ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "بخاق باقها" حيث أعرب الصوت "خاق باق" إعراب الاسم المتمكن.

950- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص**180**؛ والدرر **5**/ **308**؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص**152**؛ وهمع الهوامع **2**/ **107**.

اللغة: اللمة: شعر جانب الرأس.

الإعراب: ولو: "الواو" بحسب ما قبلها، "لو": شرطية غير جازمة. ترى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". إذا: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بحال من مفعول "ترى"، والتقدير: ولو تراني كائنًا إذا. جبتي: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"الياء" ضمير في محل جر بالإضافة. من طاق: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. ولمتي: "الواو" حرف عطف، "لمتي": معطوف على "جبتي" مبتدأ مرفوع، وياء المتكلم مضاف إليه. مثل: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. جناح: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. غاق: مضاف إليه.

وجملة "ولو ترى": بحسب ما قبلها. وجملة "جبتي من طاق": في محل جر بالإضافة.

وجملة "ولمتي مثل": معطوفة على جملة "جبتي ... " في محل بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "جناح غاق" حيث أعرب الصوت "غاق" إعراب الاسم المتمكن.

951- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص**1070**؛ وإصلاح المنطق ص**29**؛ وخزانة الأدب **1**/ **104**، **4**/ **343** وشرح شواهد الإيضاح ص**307**؛ وشرح المفصل **3**/ **14**، **4**/ **82**، **85**؛ ولسان العرب **1**/ **54** "شيب"، **4**/ **67** "بصر"؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص**35**؛ وجمهرة اللغة ص**312**، **585**؛ وخزانة الأدب **6**/ **388**/ **442**؛ ولسان العرب **12**/ **297** "سلم". =

(106/3)

وقوله أيضًا "من البسيط":

952-

لا ينعش الطرف إلا ما يخونه ... داع يناديه باسم الماء مبغوم

فالشيب: صوت شرب الإبل، والماء: صوت الظبية كما مر، اهـ. والله أعلم.

= اللغة: تداعين: يعني الأبل. باسم الشيب: أي صوت المشافر عند الشرب. المتثلم: الحوض المتكسر. البصرة: الحجارة النخرة الرخوة. السلام: ج السلمة، وهي الحجر.

الإعراب: تداعين: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و"الياء": ضمير في محل رفع فاعل. باسم: جار ومجرور متعلقان بـ"تداعين"، وهو مضاف. الشيب: مضاف إليه مجرور. في متثلم: جار ومجرور متعلقان بالفعل "تداعين". جوانبه: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. من بصرة: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. وسلام: "الواو" حرف عطف، "سلام": معطوف على "بصرة".

وجملة "تداعين" جواب شرط غير جازم لا محل لها، "وفعل الشرط في بيت سابق".

وجملة "جوانبه مبنية من بصرة": في محل صفة لـ"متثلم".

الشاهد فيه قوله: "باسم الشيب" حيث جاء الصوت "اسم الشيب" وهو صوت مشافر الإبل عند الشرب، معربًا إعراب الاسم المتمكن.

952- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص390؛ وخزانة الأدب 4/ 344؛ والخصائص 3/ 29؛ ومراتب النحويين ص38.

اللغة: ينعش: يرفع. يخونه: يتعهده. المبغوم: ذو البغام، وهو صوت لا يفصح به.

المعنى: لا يجعل العين تصحوا إلا ظنها أنها ترى من يدعوه داع إلى تناول الماء.

الإعراب: لا: نافية. ينعش: فعل مضارع مرفوع. الطرف: مفعول به منصوب. إلا: حرف حصر. ما: اسم موصول في محل رفع فاعل. يخونه: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به. داع: فاعل مرفوع. يناديه: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء" ضمير في محل نصب مفعول به. باسم: جار ومجرور متعلقان بـ"ينادي" وهو مضاف. الماء: مضاف إليه. مبغوم: فاعل "يناديه" مرفوع.

وجملة "لا ينعش": ابتدائية لا محل لها. وجملة "يخونه داع": لا محل لها من الإعراب "صلة الموصول" وجملة "يناديه" في محل رفع صفة لـ"داع".

الشاهد فيه قوله: "باسم الماء" حيث هو صوت الظبية، وقد أعربه إعراب الاسم المتمكن.

نُونَا التَّوكِيدِ:

635-

للفعل توكيد بنونين هما ... كنوني أذهبن واقصدنهما

"لِلفِعْلِ تَوكِيدٌ بِنُونَينِ هُمَا" الثقيلة والخفيفة "كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا" وقد اجتمعا في قوله تعالى: {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا} 1 وقد تقدم أول الكتاب أن قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا2

ضَرُورَة.

تنبيه: ذهب البصريون إلى أن كلًا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة، وقيل بالعكس، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشدّ من الخفيفة.

636-

يؤكدان أفعل ويفعل آتيا ... ذا طلب أو شرطًا أما تاليًا

"يُؤَكِّدَانِ افْعَل" أي فعل الأمر مطلقًا نحو اضربن زيدًا، ومثله الدعاء كقوله "من الرجز":

953-

"فثبت الأقدام إن لاقينا" ... وأنزلن سكينة علينا

---

1 يوسف: 32.

2 تقدم بالرقم 13.

953- التخريج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص107، وشرح أبيات سيبويه 2/ 322؛ والكتاب 3/ 511؛ وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر 5/ 148 وشرح شواهد المغني 1/ 286، 287؛ وبلا =

"وَيَفْعَل" أي المضارع بالشرط الآتي ذكره، ولا يؤكدان الماضي مطلقًا، وأما قوله "من الكامل":

954-

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا ... "لولاك لم يك للصبابة جانحا"

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال، وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه "آتيًا ذَا

طَلَبٍ" بأن يأتي أمرًا نحو ليقومن زيد، أو نهيا نحو: {وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ

= نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 234؛ وتخليص الشواهد ص130؛ وخزانة الأدب 7/ 139؛ والمقتضب 3/ 13؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

المعنى: يدعو الله أن يثبت أقدامهم في ساح القتال.

الإعراب: وأنزلن: "الواو" حرف عطف، "أنزلن": فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنت"، و"النون" لا محل لها سكينة: مفعول به منصوب. علينا: جار ومجرور متعلقان بالفعل "أنزلن"؟

وجملة "وأنزلن" معطوفة على جملة "فثبت" لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "وأنزلن" حيث أكد فعل الأمر بنون التوكيد الخفيفة.

954- التخريج: البيت بلا نسبة في الجني الداني ص143؛ والدرر 5/ 161؛ وشرح شواهد المغني ص760؛ والمقاصد النحوية 1/ 120، 4/ 341؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

اللغة: دام: من الديمومة. السعد: نقيض النحس، واليمن: الصبابة: المحبة، جانحًا: مائلًا.

المعنى: لو أنك أيتها المحبوبة رحمت عاشقًا ورفقت به، لدام خيرك، ولعشت بسرور وهناء لأنه لولاك لم ير المحب مائلا للعشق والغرام.

الإعراب: دامن: فعل ماض مبني على الفتح، و"النون": نون التوكيد الثقيلة. سعدك: "سعد": فاعل مرفوع، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "إن": حرف شرط جازم. رحمت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. متيمًا: مفعول به منصوب. لولاك: حرف امتناع لوجود لا محل له، و"الكاف": ضمير متصل في محل رفع متبدأ، والخبر محذوف وجوبًا. لم: حرف امتناع لوجود لا محل له، و"الكاف": ضمير متصل في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا. لم: حرف جزم وقلب ونفي. يك: ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو". للصبابة: جار ومجرور متعلقان بخبر "يك". جانحًا: خبر "يك": منصوب.

وجملة "دامن سعدك": ابتدائية لا محل لها. وجملة "رحمت متيمًا": استئنافية لا محل لها. وجملة. "لم يك للصبابة جانحًا": جواب لولا لا محل لها. وجملة "لولاك لم يكن للصبابة": صفة لـ"متيمًا" محلها النصب. وجملة "أنت موجودة" جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "دامن" حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذًا.

غَافِلًا} 1، وعرضًا، نحو "ألا تنزلين عندنا"، أو تحضيضًا، كقوله "من البسيط":

955-

هلا تمنن بوعد غير مخلفة ... كما عهدتك في أيام ذي سلم

أو تمنيا، كقوله "من الطويل":

956-

فليتك يوم الملتقى ترينني ... لكي تعلمي أني أمرؤ بك هائم

---

1 إبراهيم: 42.

955- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 105؛ وشرح التصريح 2/ 204؛ والمقاصد النحوية 4/ 322؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

شرح المفردات: تمنن: تجودين. الإخلاف: عدم إنجاز الوعد. ذو سلم: اسم واد في الحجاز، أو في الشام.

المعنى: يقول مخاطبًا حبيبته: ألا تجودين علي بالوصال، وتفين بالوعود كما كنت في الأيام التي عرفتك فيها في ذي سلم.

الإعراب: "هلا": حرف تحضيض. "تمنن": فعل مضارع، والنون للتوكيد، والياء المحذوفة ضمير متصل في محل رفع فاعل. "بوعد": جار ومجرور متعلقان بـ"تمنن". "غير": حال منصوب، وهو مضاف.

"مخلفة": مضاف إليه مجرور. "كما": الكاف اسم بمعنى "مثل" مبني في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، "ما": مصدرية. "عهدتك": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل جر بالإضافة. "في أيام": جار ومجرور متعلقان بـ"عهدتك"، وهو مضاف. "ذي": مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف. "سلم": مضاف إليه مجرور. وجملة: "هلا تمنن" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "عهدتك" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "تمنن" حيث أكده لكونه فعلًا مضارعًا واقعا بعد حرف التحضيض "هلا" وأصله: "تمنينن" فحذفت نون الرفع مع نون التوكيد الخفيفة حملًا على حذفها مع نون التوكيد الثقيلة تخلصًا من توالي الأمثال، ثم حذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين.

956- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 5/ 151؛ وشرح التصريح 2/ 204؛

والمقاصد النحوية 4/ 323؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

شرح المفردات: يوم الملتقى: أي يوم الحرب. هائم: مغرم.

المعنى: يتمنى الشاعر لو تراه الحبيبة يوم الحرب لتعلم أنه هائم بها. لأن من عادة الأبطال أن يتذكروا أحب الناس إليهم لبث الحمية في نفوسهم، وإيقاظ الشجاعة.

الإعراب: "فليتك": الفاء بحسب ما قبلها، "ليتك": حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم "ليت". "يوم": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"تريني"، وهو مضاف. "الملتقى": مضاف إليه =

(110/3)

أو استفهامًا، كقوله "من المتقارب":

957-

وهل يمنعني ارتيادي البلا ... د من حذر الموت أن يأتين

وقوله "من الكامل":

958-

"قالت فطيمة حل شعرك مدحه" ... أفبعد كندة تمدحن قبيلا

= مجرور. "تريني": فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة في محل رفع فاعل، والنون المشددة للتوكيد، والنون بعدها للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به. "لكي": اللام للتعليل، و"كي": حرف مصدرية ونصب. "تعلمي": فعل مضارع منصوب بحذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من "كي" وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "تريني". "أني": حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم "إن". "امرؤ": خبر "أن" مرفوع بالضمة. "بك": جار ومجرور متعلقان بـ"هائم". "هائم": نعت "امرؤ" مرفوع. و"أن": وما دخلت عليه من اسمها وخبرها بتأويل مصدر سد مسد مفعولي "تعلمي".

وجملة: "ليتك تريني" بحسب ما قبلها. وجملة "تريني" في محل رفع خبر "ليت". وجملة "تعلمي" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "تريني" حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمني "ليت"

بالنون، وهذا جائز.

957- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص65، 7؛ والكتاب 4/ 187، والدرر 5/ 151؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 346؛ وشرح المفصل 9/ 40، 86؛ والمقاصد النحوية 4/ 324؛ والمحتسب 1/ 349؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 78.

الإعراب: وهل: "الواو": بحسب ما قبلها، "هل": حرف استفهام. يمنعني: فعل مضارع مبني على الفتح، و"النون": للتوكيد، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به.

ارتيادي: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. البلاد: مفعول به لـ"ارتيادي". من حذر جار ومجرور متعلقان بـ"ارتيادي". الموت: مضاف إليه مجرور. أن: حرف نصب ومصدري: يأتين: فعل مضارع منصوب، و"النون": للوقاية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة "هل يمنعني": بحسب ما قبلها. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها مفعول به ثان للفعل "يمنع". وجملة يأتي": صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "هل يمنعني" حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد لوقوعه بعد استفهام.

958- التخريج: البيت لمقنع "؟ " في الكتاب 3/ 514؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص143؛ وخزانة الأدب 11/ 383، 384؛ وشرح التصريح 2/ 204؛ والمقاصد النحوية 4/ 340؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

شرح المفردات: فطيمة: تصغير فاطمة المرخمة بعد حذف الحرف الزائد الذي هو الألف. حل: أصله "حلئ" فعل أمر من "حلأ" أي منع. كندة: قبيلة امرئ القيس. قبيلا: جماعة من الناس.

المعنى: يقول: إن فاطمة قد قالت له بأن يمتنع عن مدح الناس، إذ لا يجوز أن يمدح أحدًا بعد قبيلة كندة =

وقوله "من الطويل":

959-

فأقبل على رهطي ورهطك نبتحث ... مساعينا حتى ترى كيف تفعلا

أو دعاء، كقوله "من الكامل":

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفه الجزر

= الإعراب: "قالت" فعل ماض، والتاء للتأنيث. "فطمية": فاعل مرفوع. "حل": فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "شعرك": مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة. "مدحه": بدل من "شعرك" منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "أفبعد": الهمزة للاستفهام، والفاء حرف عطف. "بعد": ظرف متعلق بـ"تمدحن"، هو مضاف. "كندة": مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "تمدحن". فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "قبيلا": مفعول به منصوب.

وجملة: "قالت فطمية" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "حل" في محل نصب مفعول به.

وجملة "تمدحن" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "تمدحن" حيث أكد الفعل بنون مشددة لوقوعه بعد الاستفهام، وهو الهمزة.

959- التخريج: البيت للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه 2/ 251؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر 5/ 153؛ والكتاب 3/ 513؛ والمقاصد النحوية 4/ 325؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

اللغة: الرهط: العصابة، أو القوم. نبتحث: نفتش.

المعنى: تعالى إلينا، قومك وقومي "أو قبيلتك وقبيلتي" كي نناقش ماذا نفعل.

الإعراب: فأقبل: "الفاء": بحسب ما قبلها، "أقبل": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". على رهطي: جار ومجرور متعلقان بـ"أقبل" وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. ورهطك: "الواو": حرف عطف، "رهطك": معطوف على "رهطي" مجرور، وهو مضاف، و"الكاف: ضمير في محل جر بالإضافة. نبتحث: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "نحن": مساعينا: مفعول به، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر بالإضافة. حتى: حرف غاية وجر. ترى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره:

"أنت". والمصدر المؤول من "أن" المضمرة، والفعل "ترى" مجرور بحتى والجار والمجرور متعلقان بالفعل "نبتحث". كيف: اسم استفهام في محل نصب حال. نفعلا: فعل

مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة إلى ألف، و"الفاعل": ضمير مستتر وجوبًا تقديره "نحن".

وجملة "أقبل" بحسب ما قبلها. وجملة "نبتحث" جواب الطلب لا محل لها من الإعراب.

وجملة "ترى" صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة "كيف نفعلا": في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: "كيف نفعلا" أصله. "تفعلن" حيث أكده لوقوع الفعل بعد استفهام، فأبدلت النون ألفًا لأجل القافية.

(112/3)

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأزُرِ1

"أَو" آتيا "شَرْطًا إمَّا تَالِيًا" إما في موضع النصب مفعول به لتاليا، أي شرطًا تابعًا أن الشرطية المؤكدة بما، نحو، وإما تخافنَّ، فإما تذهبنَّ، فإما ترينَّ، واحترز من الواقع شرطًا بغير إما، فإن توكيده قليل كما سيأتي.

637-

أو مثبتا في قسم مستقبلًا ... وقل بعد "ما ولم" وبعد "لا"

"أَو" آتيا "مُثْبَتًا فِي" جواب "قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا" غير مفصول من لامه بفاصل نحو: {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} 2، وقوله "من الطويل":

960-

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَومِهِ ... فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

---

1 تقدما بالرقم 320.

2 الأنبياء: 57.

960- التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص76؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 250؛ والكتاب 3/ 512؛ والمقاصد النحوية 4/ 336؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 9/ 39.

اللغة: الأعراض: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحج.

المعنى: يقول: من لم يحافظ على أعراض قومه، ولم يدافع عنها، فإني أدافع عنها بهجاء من هجاهم.

الإعراب: فمن "الفاء": بحسب ما قبلها، "من": اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. يك: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". لم: حرف نفي وجزم وقلب. يثأر: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره. "هو". بأعراض: جار ومجرور متعلقان بـ"يثأر"، وهو مضاف. قومه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. فإني: "الفاء": رابطة لجواب الشرط، "إني": حرف مشبه بالفعل، و"الياء" ضمير في محل نصب اسم "إن". ورب: "الواو": للقسم حرف جر، "رب": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل "أقسم" المحذوف، وهو مضاف. الراقصات: مضاف إليه مجرورر، لأثأرا: اللام رابطة لجواب القسم، "أثأرا": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره "أنا".

وجملة "من يك فإني ... ": بحسب ما قبلها. وجملة "يك لم يثأر": في محل رفع خبر المبتدأ.

وجملة "لم يثأر": في محل نصب خبر "كان". وجملة "إني لأثأرا": في محل جزم جواب الشرط. وجملة "أثأرا": جواب قسم لا محل لها، ومجموع جملتي القسم وجوابه خبر "إن" محله الرفع، أما جملة القسم "أقسم ورب" ابتداء القسم لا محل لها، أو جزء القسم لا محل لها. وجملة القسم اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "لأثأرا" أصله "لأثأرن" فأبدلها عند الوقف بـ"ألف".

(113/3)

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} 1 إذ التقدير لا تفتؤ، وأما قوله "من البسيط":

961-

تَاللَّهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِبًا ... فِعْلَ الكِرَامِ وَلَو فَاقَ الوَرَى حَسَبَا

فشاذ أو ضرورة، أو كان حالا كقراءة ابن كثير: "لأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ"2، وقوله "من المتقارب":

962-

يَمِينًا لأَبْغُضُ كُلَّ امْرِئ ... يُزَخْرِفُ قَولا وَلاَ يَفْعَلُ

---

1 يوسف: 85.

961- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: تالله: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. لا: نافية يحمدن: فعل مضارع للمجهول مبني على الفتح، و"النون": للتوكيد. المرء: نائب فاعل مرفوع. مجتبًا: حال منصوب. فعل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. الكرام: مضاف إليه مجرور. ولو: "الواو": حالية، "لو": وصلية زائدة للتعميم. فاق: فعل ماض، وفاعله ضمير مستر فيه جوازًا تقديره: "هو". الورى: مفعول به منصوب حسبًا: تمييز منصوب. وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا يحمدن": جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة لو "فاق": في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: "لا يحمدن" حيث أكد الفعل بنون التوكيد رغم كونه منفيًا وهذا شاذ:

2 القيامة: 1.

962- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 302؛ والمقاصد النحوية 4/ 338.

المعنى: يقول: إنه ليكره من يقول ولا يفعل.

الإعراب: "يمينًا": مفعول مطلق نائب عن المصدر لفعل محذوف والتقدير: "أقسم يمينًا". "لأبغض": اللام رابطة جواب القسم، "أبغض": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "كل": مفعول به منصوب، وهو مضاف."امرئ": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "يزخرف": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". قولًا": مفعول به منصوب بالفتحة. "ولا": الواو حرف عطف، "ولا": حرف نفي. "يفعل": فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: "هو".

وجملة القسم "أقسم يمينًا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لأبغض ... " جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة "يزخرف ... " في محل نصب نعت "كل". وجملة "لا يفعل" معطوفة على جملة "يزخرف".

الشاهد فيه قوله: "لأبغض" حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعًا مثبتًا مقترنًا بلام الجواب متصلًا بها، لكونه ليس بمعنى الاستقبال.

وقوله: "من الطويل":

963-

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيكُمْ بُيُوتُكُم ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيتِيَ وَاسِعُ

أو كان مفصولًا من اللام مثل: {وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} 1، ونحو: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} 2.

تنبيهان: الأوَّل التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين، فلا بدَّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي، فإذا قلت: "والله يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر، وحكى سيبويه: "والله لأضربه"، وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقًا، واختلفوا فيه بعد أما: فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد، من ذلك قوله "من البسيط":

964-

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

963- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص1290؛ وسمط اللآلي ص728؛ وشرح شواهد الإيضاح 384؛ ولسان العرب 7/ 259 "بسط"، 14/ 276 "دوا".

الإعراب: لئن: اللام موطئة للقسم، و"إن": حرف شرط جازم. تك: فعل مضارع مجزوم، واسمه ضمير الشأن المحذوف. وقيل: زائدة. قد: حرف تحقيق. ضاقت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. عليكم: جار ومجرور متعلقان بـ"ضاقت". بيوتكم: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"كم": ضمير في محل جر بالإضافة. ليعلم: اللام للتأكيد رابطة لجواب القسم، و"يعلم": فعل مضارع مرفوع. ربي: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. أن: حرف مشبه بالفعل. بيتي: اسم "أن" منصوب، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. واسع: خبر "أن" مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من "أن" ومعموليها سد مسد مفعولي "يعلم".

وجملة القسم المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن تك قد ضاقت": مع جواب الشرط المحذوف لدلالة جواب القسم عليه اعتراض بين القسم وجوابه لا محل له. وجملة "تك". جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة "قد ضاقت بيوتكم": خبر "تك" محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: "ليعلم" وأصله "ليعلمن" فحذف نون التوكيد.

1 آل عمران: 158.
2 الضحى: 5.
964- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 11/ 431؛ وشرح التصريح 2/ 204؛ والمقاصد النحوية 4/ 339. =

(115/3)

وقوله "من المتقارب":

فإما تريني ولي لمة ... فإن الحوادث أودى بها1

وقوله "من الطويل":

965-

فإما تريني كابنة الرمل ضاحيًا ... على رقة أحفى ولا أتنعل

= شرح المفردات: صاح: مرخم صاحبي. الجدة: الغنى. الخلان: ج الخل، وهو الصديق الصادق. الشيم: جمع شيمة، وهي الطبيعة.

المعنى: يقول مخاطبًا صديقه: لئن وجدتني فقيرًا معدمًا فإني غني بالوفاء.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "صاح": منادي مرخم منصوب، أصله "صاحبي"، والياء المحذوفة في محل جر بالإضافة. "إما": "إن": حرف جازم، "ما": زائدة. "تجدني": فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "غير": مفعول به ثان، وهو مضاف. "ذي": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. جدة: مضاف إليه مجرور بالكسرة. "فما": الفاء رابطة جواب الشرط، "ما": حرف نفي أو من أخوات "ليس". "التخلي": مبتدأ أو اسم "ما" مرفوع. "عن الخلان": جار ومجرور متعلقان بـ"التخلي". "من شيمي": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المتبدأ أو خبر "ما"، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة: "يا صاح" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إما تجدني ... فما" الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تجدني ... " في محل جزم فعل الشرط.
وجملة: "فما التخلي ... " في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: "إما تجدني"، حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطًا لـ"إن" المؤكدة

ب"ما" الزائدة، وهذا قليل، أو ضرورة شعرية.

1 تقدم بالرقم **368**.

965- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: فإما: الفاء بحسب ما قبلها، "إما": أصلها "إن" حرف شرط جازم، و"ما": زائدة تريني: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، و"النون": للوقاية، و"الياء" الأولى في محل رفع فاعل والياء الثانية في محل نصب مفعول به. كابنة: جار ومجرور متلعقان ب"ترى"، وهو مضاف. الرمل: مضاف إليه مجرور. ضاحيًا: حال أو مفعول به ثان. على رقة: جار ومجرور متعلقان ب"ضاحيًا". أحفى: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا". ولا: "الواو" حرف عطف، "لا": نافية: أتنعل: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا".

وجملة "تريني": جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة "أحفى" حال ثانية من المفعول في "تريني". وجملة "أنتعل": معطوفة على جملة "أحفى". وجملة "إما تريني" مع جواب الشرط بحسب الفاء.

الشاهد فيه قوله: "تريني" حيث لم يؤكد الفعل المضارع بعد "أما".

(116/3)

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد "إما"، وزعما أن حذفها ضرورة.

الثاني: منع البصريون نحو: "والله ليفعل زيد الآن"، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدّرة بالمؤكد كقولك: "والله إن زيدًا ليفعل الآن"، وأجازه الكوفيون، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لأقسم، والبيتين. اهـ.

"وَقَلَّ" التوكيد "بَعْدَمَا" الزائدة التي لم تسبق ب"أن"، من ذلك قولهم: "بعين ما أرينّك"، و"بجهد ما تبلغنّ"، و"حيثما تكوننّ آتك"، و"متى ما تقعدنّ أقعد"، وقوله "من الطويل":

966-

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقوله "من الطويل":

967-

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ... "إذا نال مما كنت تجمع مغنمًا"

966- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 4/ 22، 6/ 281، 11/ 221، 403؛ وشرح التصريح 2/ 205؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1643؛ وشرح شواهد المغني 2/ 461؛ والكتاب 3/ 517؛ ولسان العرب 4/ 426 "شكر"، 13/ 516، 518 "عضه"؛ ومغني اللبيب 2/ 340.

شرح المفردات: العضة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: يقول: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأن العضة لا تنبت إلا الشكير.

الإعراب: "إذا": ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه، "مات": فعل ماض. "منهم": جار ومجرور متعلقان بـ"مات". "ميت": فاعل "مات" مرفوع. "سرق": فعل ماض. "ابنه": فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "ومن عضة": الواو حرف استئناف. والجار والمجرور متعلقان بـ"ينبتن". "ما": زائدة: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد "شكيرها": فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة: "إذا مات ... " الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "مات ميت" في محل جر بالإضافة. وجملة: "سرق ابنه " جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ينبتن شكيرها" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "ما ينبتن" حيث أكد الفعل بالنون الثقلية بعد وقوعه بعد "ما" الزائدة.

تنبيه: من أمثال العرب "في عضة ما ينبتن شكيرها" "خزانة الأدب 4/ 22؛ ومجمع الأمثال 2/ 74"، وهو يضرب في تشبيه الولد بأبيه.

967- التخريج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص223؛ والدرر 5/ 163؛ وشرح التصريح 2/ 205؛ وشرح شواهد المغني 2/ 951؛ والمقاصد النحوية 4/ 328؛ ونوادر أبي زيد ص110؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 78. =

(117/3)

تنبيهان: الأول مراد الناظم أن التوكيد بعد "ما" المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقًا، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه اطراده، وإنما

كان كثيرًا من قبل أن "ما" لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام، نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية.
الثاني: كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى "ربما يقولن ذلك"، ومنه قوله "من المديد":
رُبَّمَا أَوفَيتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاَتُ1
انتهى.
"وَلَمْ" أي وقل التوكيد بعد "لم" كقوله "من الرجز":
968-
يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

= المعنى: يقول: أنفق من أموالك ما طاب لك، واستمتع بها، لأن الوارث يعتبرها مغنمًا، فيتمتع بها من غير حمد وشكر.
الإعراب: "قليلا": مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب. "به": جار ومجرور متعلقان بـ"يحمد". "ما": زائدة "يحمدنك": فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. "وارث": فاعل مرفوع بالضمة. "إذا": ظرف زمان، متعلق بـ"يحمد". "نال": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "مما": جار ومجرور متعلقان بـ"نال". "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "كان". "تجمع": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت". "مغنمًا": مفعول به لـ"نال" منصوب.
وجملة "يحمدنك وراث" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "نال ... " في محل جر بالإضافة. وجملة "كنت تجمع" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "تجمع" في محل نصب خبر "كان".
الشاهد فيه قوله: "ما يحمدنك" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الثقلية لوقوعه بعد "ما" الزائدة.
1 تقدم بالرقم 574.
968- التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 331؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب 11/ 409، 411؛ وشرح شواهد المغني 2/ 973؛ والمقاصد النحوية 4/ 80؛ ولمساور

العبسي أو للعجاج في الدرر 5/ 158؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح 2/ 205؛ والمقاصد النحوية 4/ 329؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه 2/ 266؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 409؛ وخزانة الأدب 8/ 388، 451؛ ورصف المباني 33، 335؛ وسر صناعة الإعراب =

(118/3)

تنبيه: نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما، قال في شرح الكافية: وهو بعد "ربما" أحسن.

"وَبَعْدَ لاَ" أي وقلّ التوكيد بعد "لا" النافية، قال في شرح الكافية وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ"لا" تشبيهًا بالنهي، كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} وقد زعم قوم أن هذا نهي وليس بصحيح، ومثله قول الشاعر "من الطويل":

969-

فَلاَ الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلحِيَنَّهَا ... وَلاَ الضَّيفُ فِيهَا إنْ أَنَاخ مُحَوَّلُ

= 2/ 679؛ وشرح ابن عقيل 546؛ وشرح المفصل 9/ 42؛ والكتاب 3/ 516.

المعنى: يصف الراجز وطبًا من اللبن فقال: إن الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنه شيخًا معممًا جالسا على كرسي.

الإعراب: "يحسبه": فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به أول. "الجاهل": فاعل مرفوع بالضمة. "ما": مصدرية. "لم": حرف جزم "يعلما": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". والمصدر الأول من "ما" وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ"يحسب". "شيخًا": مفعول به ثان منصوب. "على كرسيه": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "شيخ"، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "معممًا": نعت "شيخ": منصوب.

وجملة "يحسبه الجاهل شيخًا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. "لم يعلم" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "لم يعلما" يريد: "لم يعلمن"، حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد

الخفيفة المقلوبة ألفًا بعد النفي بـ"لم"، وهذا قليل. 1 الأنفال: 25.
969- التخريج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص373؛ وشرح شواهد المغني 2/ 628؛ والمقاصد النحوية 4/ 342.
اللغة: الجارة الدنيا: أقرب الجارات. تلحينها: تلومها وتذمها. أناخ ناقته، جعلها تبرك.
محول: منتقل.
المعنى: لا تلومها القريبات منها، ولا يجد الضيف سببا يجعله يفارقها، إذا ما حل بها.
الإعراب: فلا: "الفاء": استئنافية "لا": نافية. الجارة: مبتدأ مرفوع بالضمة. الدنيا صفة مرفوعة بضمة مقدرة على الألف. لها: جار ومجرور متعلقان بحال من "الجارة"، والهاء في "بها" تعود إلى أرض الممدوح وفي "لها" هذه يعلق الجار والمجرور بحال من "الجارة". ولكن "الها" في هذه الحالة تعود إلى النوق. =

(119/3)

إلا أن توكيد تصيبنَّ أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى: {لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ} 1، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي، ومع ذلك فقد سوغت "لا" توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد "تصيبن" لاتصاله أحق وأولى، هذا كلامه بحروفه.
تنبيهان: الأول: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني، والجمهور على المنع، ولهم في الآية تأويلات: فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير "من الرجز":
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيتَ الذِّئْب قَطْ2
وقيل "لا" ناهية، وتم الكلام عند قوله "فتنة"، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهي محوّل، كما قالوا لا أرينك ههنا، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء، وقال الأخفش الصغير: "لا تصيبنَّ" هو على معنى الدعاء، وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل "لتصيبن" كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل جواب قسم و"لا" نافية ودخلت النون تشبيهًا بالموجب كما دخلت في قوله: "من البسيط":
تَاللَّهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المَرْء مُجْتَنِبًا ... فعل الكرام "ولو فاق الورى حسبا"3
وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، نحو قولك: "انزل عن الدابة لا تطرحنك"، و"لا"

= تلحينها: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل لها، و"نون النسوة": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ولا: "الواو": للعطف، "لا": نافية. الضيف: مبتدأ مرفوع بالضمة. فيها: جار ومجرور متعلقان بـ"محول". إن أناخ: "إن" حرف شرط جازم، "أناخ" فعل ماض مبني عل الفتح في محل جزم فعل الشرط، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو". محول: خبر "الضيف" مرفوع بالضمة.

وجملة "فلا الجارة ... " استئنافية لا محل لها. وجملة "تلحينها" في محل خبر "الجارة".

وجملة "ولا الضيف محول": معطوفة على جملة "فلا الجارة" لا محل لها. وجملة "فعل الشرط": لا محل لها، وجواب الشرط محذوف. وجملة "إن أقام": حالية محلها النصب والشاهد فيه قوله: "تلحينها" حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد، بعد "لا" وهي نافية، ليست ناهية، تشبيها للنافية بالناهية.

1 الأعراف: 27.

2 تقدم بالرقم 785.

3 تقدم بالرقم 961.

نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع "أنزل عن الدابة لا تطرحنك".

الثاني: إذا قلنا بما رآه الناظم، فهل يطرد التوكيد بعد "لا"؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقًا، لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة.

638-

وغير إما من طوالب الجزا ... وآخر المؤكد افتح كابرزا

"وَغير إمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا" أي: وقلَّ بعد غير "إما" الشرطية من طوالب الجزاء، وذلك يشمل إن المجردة عن "ما" وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء، فمن توكيد الشرط بعد غير "إما" قوله: "من الكامل":

970-

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيسَ بِآيِبٍ ... "أبدًا وقتل بني قتيبة شافي"

970- التخريج: البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب 11/ 387، 399؛ والدرر 5/ 163؛ ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه 2/ 262؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 205؛ وشرح ابن عقيل ص547؛ والكتاب 3/ 516؛ والمقتضب 3/ 14؛ والمقاصد النحوية 4/ 330؛ والمقرب 2/ 74؛ وهمع الهوامع 2/ 79.

شرح المفردات: ثقف: صادف، وجد. آيب: راجع. شاف: الغليل: بنو قتيبة: قوم من باهلة كانوا قتلوا والد الشاعرة.

المعنى: تقول: من نصادفه من باهلة سنقتله، ولن يرجع إلى أهله، أبدًا، وإن قتل بني باهلة يشفي غليلنا.

الإعراب: "من": اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. "تثقفن": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "نحن"، وهو فعل الشرط. "منهم": جار ومجرور متعلقان بـ"نثقف". "فليس": الفاء رابطة جواب الشرط، "ليس": فعل ماض جامد ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: "هو". "بآيب": الباء: حرف جر زائد، "آيب": اسم مجرور لفظًا، منصوب محلا على أنه خبر "ليس". "أبدًا" ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"آيب". "وقتل": الواو استئنافية، "قتل": مبتدأ مرفوع بالضمة. "بني": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، هو مضاف.

"قتيبة": مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "شافي": خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: "من نثقفن ... " الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "نثقفن فليس بآيب" في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "فليس بآيب" في محل جزم الشرط. وجملة: "قتل بني قتيبة شافي" استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "من نثقفن" حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة شرط "من" بالنون الخفيفة من غير أن نتقدم على المضارع "ما" الزائدة المؤكدة لشرط، وهذا من الضرورات الشعرية.

(121/3)

ومن توكيد الجزاء قوله "من الطويل":

-971

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ... ومهما تشأ منه فزازة تمنعا

وقوله "من الطويل":

972-

ثبتم ثبات الخيزراني في الوغى ... حديثًا متي ما يأتك الخير ينفعا

971- التخريج: البيت للكميت بن معروف في حماسة البحتري ص15؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 272؛ وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب 11/ 387، 388، 390؛ ولسان العرب 8/ 273 "قزع"؛ وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية 4/ 330؛ ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر 5/ 165؛ والكتاب 3/ 515؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 7/ 509، 510؛ وهمع الهوامع 2/ 79.

الإعراب: فمهما: الفاء بحسب ما قبلها، و"مهما": اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به تشأ: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. منه: جار ومجرور متعلقان بـ"تشأ": فزارة: فاعل مرفوع. تعطكم: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و"كم": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هي". ومهما تشأ فزارة: تعرب إعراب ما في الصدر. وتمنعا: مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم، والفاعل مستتر تقديره "هي".
وجملة "مهما تشأ فزارة تعطكم": بحسب الفاء. وجملة "تشأ" الشرط غير الظرفي لا محل لها، ومثل ذلك إعراب التركيب الشرطي المعطوف في الشطر الثاني "مهما تشأ ... " بحسب ما قبلها. وجملة "تعطكم": جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو "إذا" لا محل لها من الإعراب. وجملة "ومهما تشأ ... ": معطوفة عليها ولها الإعراب ذاته.
الشاهد في قوله: "تمنعا" وأصله: "تمنعن" فأبدل النون الخفيفة التي للتوكيد ألفًا للوقف، وهو جواب الشرط.

972- التخريج: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص110؛ وخزانة الأدب 11/ 387، 395، 397؛ والدرر 5/ 156؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 308؛ والمقاصد النحوية 4/ 344؛ وبلا نسبة في الكتاب 3/ 515؛ وهمع الهوامع 2/ 78. والرواية المشهورة "نبتم نبات ... ".

اللغة: الوغى: الحرب. الخيزراني: كل نبات ناعم. الخير: المال.

المعنى: يصفهم بأنهم حديثو النعمة.

الإعراب: ثبتم: فعل ماض، و"تم" ضمير في محل رفع فاعل. ثبات: مفعول مطلق

منصوب الخيزراني: مضاف إليه مجرور. في الوغي: جار ومجرور متعلقان بـ"ثبت". حديثًا: حال من "الخيزراني" منصوب. متى: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ"ينفعا". ما: زائدة. يأتك: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، و"الكاف" ضمير في محل نصب مفعول به. الخير: فاعل مرفوع. ينفعا: فعل =

(122/3)

تنبيهان: الأول: مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار، وبه صرح في التسهيل، فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختيارًا، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط "إما" وجواب الشرط مطلقًا ضرورة.

الثاني: جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله: "من الخفيف":

973-

لَيتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذَا مَا ... قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وأشذ من هذا توكيد "أفعل" في التعجب كقوله: "من الطويل":

974-

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضْبَى صَرِيمَةً ... فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

= مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا، وأصله: "ينفعن" في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة "ثبتم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "متى ما يأتك الخير ينفعا": استئنافية لا محل لها. وجملة "يأتك": مضاف إليه محلها الجر. وجملة "ينفعا": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ"إذا".

الشاهد فيه قوله: "ينفعا" وأصله "ينفعن" فأبدل النون بـ"ألف" للوقف، وهو جواب الشرط.

973- التخريج: البيت للسموأل بن عادياء في ديوانه ص81؛ والدرر 5/ 166؛ ولسان العرب 2/ 75 "قوت": والمقاصد النحوية 4/ 332؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص277؛ وهمع الهوامع 2/ 79.

الإعراب: ليت: حرف مشبه بالفعل. شعري: اسم "ليت" منصوب، وهو مضاف،

و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: "ليت شعري حاصل".
وأشعرن: "الواو": استئنافية، "أشعرن": فعل مضارع مبني على الفتح، و"النون": للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا". إذا: ظرف زمان متعلق بـ"أشعرن". ما: زائدة. قرباها: فعل ماض، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به. منشورة: حال منصوب. ودعيت: "الواو": حرف عطف، "دعيت": فعل ماض للمجهول، و"التاء": ضمير في محل رفع نائب فاعل.
وجملة "ليت شعري": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أشعرن": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قربوها": في محل جر بالإضافة. وجملة "دعيت": معطوف على "قربوها".
الشاهد فيه قوله: "أشعرن" حيث أكد بالنون الثقلية، وهو مثبت مجرد عن معنى الشرط أو الطلب، وهذا نادر.
974- التخريج:" البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص 58؛ والدرر 5/ 159؛ وشرح شواهد المغني 2/ 759؛ ولسان العرب 1/ 650 "غضب"، 14/ 173 "حرى"، 15/ 129 "غضا"؛ ومعنى اللبيب 1/ 339؛ والمقاصد النحوية 3/ 645؛ وهمع الهوامع 2/ 78. =

(123/3)

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى، وأشذ من هذا قوله: "من الرجز":
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا1
"وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ" لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحًا "كَابْرُزَا" إذ أصله "ابرزن" بالنون الخفيفة فأبدلت ألفًا في الوقف كما سيأتي، "واضربن"، أو معتلًا نحو: "اخشين" و"ارمين" و"اغزون"، أمرًا كما مثل، أو مضارعًا نحو: "هل تبرزن" و"هل ترمين"، هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: "ترمين" فتقول: "هل ترمن يا زيد"، ومنه قوله: "من البسيط":
975-
"لا تتبعن لوعة إثري ولا هلعا" ... وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا
هذا إذا كان الفعل مسندًا لغير الألف والواو والياء، فإن كان مسندًا إليهن فحكمه ما

أشار إليه بقوله:

= اللغة: غضبى: اسم للمئة من الإبل. الصريمة: قطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين. حرى به: جدير به.

الإعراب: "ومستبدل": الواو واو رب حرف جر زائد، "مستبدل": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. "من بعد": جار ومحرور متعلقان بـ"مستبدل"، وهو مضاف. "غضبى": مضاف إليه مجرور. "صريمة": مفعول به لاسم الفاعل "مستدبل" "فأحر": الفاء حرف استئناف "أحر": فعل ماض أتى على صيغة الأمر للتعجب. "به": الباء حرف جر زائد، والهاء ضمير في محل رفع فاعل لـ"أحر". "من طول": جار ومجرور متعلقان بـ"أحر"، وهو مضاف. "فقر": مضاف إليه مجرور. "وأحريا ": الواو حرف عطف، "أحريا": فعل ماض أتى على صيغة الأمر للتعجب، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

وجملة: "ومستبدل ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أخر ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أحريا" معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "وأحريا" حيث أبدلت النون الخفيفة بـ"ألف" عند الوقف. والأصل "أحرين"، وهو من الحالات الشاذة.

1 تقدم بالرقم 13.

975- التخريج: البيت لمحمد بن يسير في سمط اللآلي ص104؛ وهمع الهوامع 2/ 79؛ ولمحمد بن بشير في أمالي القالي 1/ 22؛ والدرر 5/ 171. =

639-

واشكله قبل مضمر لين بما ... جانس من تحرك قد علما

"وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَينٍ بِمَا جَانَسَ" أي بما جانس ذلك المضمر "مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا" فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر.

"وَالْمُضْمَرَ" المسند إليه الفعل "احْذِفَنَّهُ" لأجل التقاء الساكنين مبقيًا حركته دالة عليه "إلاَّ الألِفْ" أبقها لخفتها تقول: "يا قوم هل تضربن" بضم الباء، و"يا هند هل تضربن" بكسرها، فأصل "يا قوم هل تضربن" "هل تضربونن" فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال

فصار "تضربون" فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأصل "يا هند هل تضربن" "هل تضربينن"، فعل به ما ذكر، وتقول يا زيدان هل تضربان، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرًا بعد ألف.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا، فإن كان معتلا نظرت إن كان بالواو والياء

= الإعراب: لا: ناهية. تتبعن: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الياء المحذوفة، و"النون" للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". لوعة: مفعول به. إثري: ظرف مكان، متعلق بـ"تتبع" وهو مضاف، و"الياء" ضمير في محل جر بالإضافة. ولا: "الواو": حرف عطف، "لا": زائدة لتأكيد النفي. هلعًا: معطوف على "لوعة" منصوب. ولا: "الواو": حرف عطف، "لا": ناهية. تقاسن. فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الياء المحذوفة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت. و"النون": للتوكيد. بعدي: ظرف مكان متعلق بـ"قاسي"، وهو مضاف و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. الهم: مفعول به منصوب. والجزعا: "الواو": حرف عطف، "الجزعا": معطوف على "الهم" منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة "لا تتبعن": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ولا تقاسن": معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "لا تقاسن" حيث جاءت على لغة أهل فزارة في حذف ياء المضارع الناقص اليائي المؤكد بالنون، والفصيح المقيس عدم حذفها.

فكالصحيح، تقول: "يا قوم هل تغزن، وهل ترمن"، بضم ما قبل النون، و"يا هند هل تغزن وهل ترمن"، بكسره، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء، وتقول: "هل تغزوان وترميان"، فتبقى الألف.

فإن قلت ليس هذا كالصحيح؛ لأنه حذف آخره، وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده، فهو مساو للصحيح في

التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.
وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله:
641-
فاجعله منه -رافعا غير اليا ... والواو- ياء كاسعين سعيا
"وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ فَاجْعَلهُ" أي الألف "مِنْهُ" أي من الفعل "رَافِعًا" حال من الفعل: أي حال كون الفعل رافعًا "غَيرَ اليَا وَالوَاوِ" أي بأن رفع الألف أو النون أو ضميرًا مستترًا أو اسمًا ظاهرًا "يَاءً" مفعول ثان لاجعل، أي: اجعل الألف حينئذٍ ياء نحو: "هل تخشيان وترضيان يا زيدان"، و"هل تخشينان وترضينان يا نسوة"، و"يا زيد هل تخشين وترضين"، و"هل يخشين ويرضين زيد"، والأمر في ذلك كالمضارع "كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا" يا زيد وكذا بقية الأمثلة.
تنبيه: إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارِع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان.
642-
واحذفه من رافع هاتين وفي ... واو ويا شكل مجانس قفي
"وَاحْذِفْهُ" أي الألف "مِنْ رَافِعِ هَاتِينِ" أي الياء والواو، وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه. "وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي" أي تبع، يعني أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعني فتحة

الألف المحذوفة، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما.
643-
نحو "اخشين يا هند" بالكسر و"يا ... قوم اخشون" واضمم وقس مسويا
"نَحْوُ اخْشَيَنْ يَا هِنْدُ" و"هل ترضين يا هند" "بِالْكَسْرِ وَيَا قَومُ اخْشَوُن" و"هل ترضون" "وَاضْمُمْ" الواو "وَقِسْ" على ذلك "مُسَوِّيَا".
تنبيهان: الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو: "اخشين يا هند"، فتقول: "اخشين"، وحكى الفراء أنها لغة طيئ.

الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة -أي بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة "أكلوني البراغيث"- كحكم الضمير، وهذا واضح.

644-

ولم تقع خفيفة بعد الألف ... لكن شديدة وكسرها ألف

"وَلَمْ تَقَعْ" أي النون "خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ" أي: سواء كانت الألف اسمًا، بأن كان الفعل مسندًا إليها، أو حرفًا بأن كان الفعل مسندًا إلى ظاهر على لغة "أكلوني البراغيث"، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقًا لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافًا ليونس والكوفيين لأنه فيه التقاء الساكنين على غير حده "لَكِنْ" تقع "شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا" لالتقاء الساكنين "أُلِفْ" لأنه على حده، إذ الأوّل حرف لين والثاني مدغم، ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم {فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا} 1 حكاها ابن جني، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: {وَلا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ} 2.

تنبيهان: الأول: ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين، وظاهر كلام سيبويه -وبه صرّح الفارسي في الحجة- أن يونس يبقي النون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع: "وَمَحْيَايْ"3.

---

1 الفرقان: 36.

2 يونس: 89.

3 الأنعام: 162.

الثاني: هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو: "اضربان نعمان؟ "، قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز، وقد صرّح سيبويه بمنع ذلك.

645-

وألفا زد قبلها مؤكدا ... فعلا إلى نون الإناث أسندا

"وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا" أي زد قبل نون التوكيد "مُؤَكِّدا فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا" لئلا تتوالى الأمثال؛ فتقول: "هل تضربنان يا نسوة"، بنون مشددة مكسورة، وفي جواز الخفيفة

الخلاف السابق كما تقدم، ولا يجوز ترك الألف؛ فلا تقول: "هل تضربنن يا نسوة".

646-

واحذف خفيفة لساكن ردف ... وبعد غير فتحة إذا تقف

"وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ" أي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لأمرين:

الأول: أن يليها ساكن، نحو: "اضرب الرجل" تريد "اضربن"، ومنه قوله: "من الخفيف":

976-

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلكَ أَنْ ... تركَعَ يومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

976- التخريج: البيت للأضبط بن قريع في الأغاني 18/ 68؛ والحماسية الشجرية 1/ 474؛ وخزانة الأدب 11/ 450، 452؛ والدرر 2/ 164، 5/ 173 وشرح التصريح 2/ 208؛ وشرح ديوان الحماسية للمرزوقي ص1151؛ وشرح شواهد الشافية ص160؛ وشرح شواهد المغني ص453؛ والشعر والشعراء 1/ 390؛ والمعاني الكبير ص495؛ والمقاصد النحوية 4/ 334؛ وبلا نسة في الإنصاف 1/ 221؛ وجواهر الأدب ص57، 146؛ ورصف المباني ص249، 373، 374؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 32؛ وشرح ابن عقيل ص550؛ وشرح المفصل 9/ 43، 44؛ ولسان العرب 6/ 148"قنس"، 8/ 133 "ركع"، 13/ 438؛ ومغني اللبيب 1/ 155.

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأنًا، فربما يحط عليك الدهر فيذلك، ويأتي معه فيرفعه.

الإعراب: "لا": الناهية. "تهين": فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت:".

"الفقير": مفعول به منصوب. "علك":حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم "عل". "أن": حرف مصدرية ونصب. "تركع": حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير مستتر تقديره: "أنت". والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع خبر "عل". "يومًا": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"تركع". والدهر": الواو حالية. =

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المدّ فحذفت لالتقاء الساكنين، وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول:

"اضرباء الغلام"، و"اضربناء الغلام"، قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، والقياس "اضرب الغلام" و"اضربن الغلام"، يعني بحذف الألف والنون.

والثاني: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله "وَبَعْدَ غَيرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ" فتقول: "يا هؤلاء اخرجوا"، و"يا هذه اخرجي"، تريد: اخرجُنّ واخرجِن، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتي.

647-

واردد إذا حذفتها في الوقف ما ... من أجلها في الوصل كان عدما

"وَارْدُدْ إِذَا حذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا" أي الذي "مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا" فتقول في "اضربن يا قوم" و"اضربن يا هند"، إذا وقفت عليهما: "اضربوا، واضربي، بردّ واو الضمير ويائه كما مر، وتقول في "هل تضربن"، و"هل تصربن" إذا وقفت عليهما: "هل تضربون"، و"هل تضربين"، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف.

648-

وأبدلنها بعد فتح ألفا ... وقفا كما تقول في قفن: قفا

"وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا" أي واقفًا، ويحتمل أن يكون مفعولًا له أي لأجل الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين "كَمَا تَقُولُ فِي قِفَن قِفَا" ومنه {لَنَسْفَعًا} 1 و {لَيَكُونًا} 2،

= "الدهر": مبتدأ مرفوع، "قد": حرف تحقيق. "رفعه" فعل ماض، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو".

وجملة: "لا تهين" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تركع" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: "علك أن ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجملة "والدهر قد رفعه" في محل نصب حال. وجملة "رفعه" في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "لا تهين" حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: "لا تهينن"، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

1 العلق: 15.

2 يوسف: 32.

وقوله: "من الطويل":

977-

"فإياك والميتات لا تقربنها" ... وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

وقوله: "من الطويل":

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَومِهِ ... فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله: "من المنسرح":

978-

اضْرِب عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ... "ضربك بالسوط قونس الفرس"

977- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص187؛ والأزهية ص275؛ وتذكرة النحاة ص72؛ والدرر 5/ 149؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 687؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 244، 245؛ وشرح التصريح 2/ 208؛ وشرح شواهد المغني 2/ 577، 793؛ والكتاب 3/ 510؛ ولسان العرب 1/ 759 "نصب"، 2/ 473 "سبح"، 13/ 429 "نون"؛ واللمع ص273؛ والمقاصد النحوية 4/ 340؛ والمقتضب 3/ 12؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 657؛ وأوضح المسالك 4/ 113؛ وجمهرة اللغة ص857؛ وجواهر الأدب ص75، 108؛ ورصف المباني ص32، 334؛ وشرح المفصل 9/ 39؛ ومغني اللبيب ص1/ 372؛ والممتع في التصريف 1/ 40؛ وهمع الهوامع 2/ 78.

والبيت ملفق من بيتين، هما:

فإياك والميتات لا تقربنها ... ولا تأخذن سهمًا حديدًا لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ... ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

اللغة: شرح المفردات: تقربنها: أي تأكلنها.

المعنى: يقول: إياك أن تأكل الميتة، ولا تعبد إلا الله وحده.

الإعراب: فإياك: الفاء بحسب ما قبلها، "إياك": ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره "احذر"، أو "احفظ". والميتات: الواو حرف عطف، "الميتات": مفعول به لفعل محذوف منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. لا: الناهية: تقربنها: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، هو في محل جزم، و"ها": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنت". ولا: الواو حرف عطف، "لا": الناهية. تعبد: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير فيه وجوبًا تقديره

"أنت". الشيطان مفعول به منصوب بالفتحة. والله: الواو حرف عطف، "الله": اسم الجلالة مفعول به مقدم منصوب بالفتحة.

فاعبدا: الفاء زائدة، "اعبدا" فعل أمر مبني على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا مراعاة للروي. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنت".

الشاهد فيه قوله: "فاعبدا" حيث أبدل النون ألفًا في الواقف.

1 تقدم بالرقم 960.

978- التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص155؛ وخزانة الأدب 11/ 445؛ =

(130/3)

وقوله "من الطويل":

979-

"خلافًا لقولي من فيالة رأيه" ... كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

= والدرر 5/ 174؛ وشرح شواهد المغني 2/ 933؛ وشرح المفصل 6/ 107؛ ولسان العرب 6/ 183 "قنس"، 13/ 429 "نون"؛ والمقاصد النحوية 4/ 337؛ ونوادر أبي زيد ص13؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص852، 1176؛ والخصائص 1/ 126؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 852؛ وشرح المفصل 9/ 44؛ ولسان العرب 11/ 711 "هول"؛ والمحتسب 2/ 367؛ ومغني اللبيب 2/ 643؛ والممتع في التصريف 1/ 323.

اللغة: طارقها: اسم الفاعل من "طرق يطرق" إذا أتى ليلا. قونس الفرس: العظم الناتئ بين أذني الفرس.

المعنى: اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدها بسهولة، كما تضرب نتوء أذني الفرس ليستقيم.

الإعراب: "اضرب" فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. "عنك": جار ومجرور متعلقان بالفعل اضرب. "الهموم": مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة. "طارقها": "طارق": بدل من الهموم منصوب بالفتحة، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

"ضربك": مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. "بالسوط": جار ومجرور متعلقان بالمصدر ضربك، "قويس": مفعول به للمصدر "ضربك". "الفرس": مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والشاهد فيه قوله: "اضرب عنك" فإن الرواية فيه بفتح الباء، وأصل الكلام: "اضربن عنك" بنون توكيد خفيفة ساكنة، وفعل الأمر يبنى مع نوني التوكيد على الفتح. ثم حذف الشاعر نون التوكيد وهو ينويها، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها؛ لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها. وهذا شاذ؛ لأن نون التوكيد بلا نسبة إنما تحذف إذا وليها ساكن.

979- التخريج: البيت بلا نسبة في الحيوان **7/ 84**؛ والمقاصد النحوية **4/ 345**.

اللغة: الفيالة: ضعف الرأي.

الإعراب: خلافًا: مفعول مطلق، أو حال، أو مفعول لأجله منصوب. لقولي: جار ومجرور متعلقان بـ"خلافًا"، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. من فيالة: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: "خالف"، وهو مضاف. رأيه: مضاف إليه مجرور، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. كما: "الكاف": حرف جر، و"ما": مصدرية. قيل: فعل ماض للمجهول. قبل: ظرف زمان متعلق بـ"قيل" وهو مضاف.

اليوم مضاف إليه مجرور خالف: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". تذكرا: فعل مضارع للمجهول، و"الألف": مبدلة من نون التوكيد وأصله،:"تذكرن"، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت".

والمصدر المؤول من "ما قيل" في محل جر بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بصفة للمصدر "خلافًا". وجملة "خالف": في محل رفع نائب فاعل لـ"قيل". وجملة "قيل": صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة "تذكرا": جواب الطلب لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "خالف" حيث حذف نون التوكيد وفتح الحرف الأصلي الأخير من الفعل، وهو الفاء، وأصله: "خالفن". وقوله: "تذكرا" أبدل نون التوكيد بـ"ألف"، وأصله "تذكرن".

وحمل على ذلك قراءة من قرأ: "أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ"1.

خاتمة: أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واوًا في نحو: "اخشين" و"اخشون"، فتقول: "اخشيني" و"اخشووا"، وغيره يقوله: "اخشى" و"اخشوا"، وقد نقل عنه إبدالها واوًا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقًا، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل فإنه قال: وأما يونس فيقول: "اخشووا" و"اخشيي"، يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة، وهو ما نقله الناظم في التسهيل، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفًا، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون، وحذف الأولى.

وفي الغرة: إذا وقفت على "اضربان" على مذهب يونس زدت ألفًا عوض النون، فاجتمع ألفان؛ فهمزت الثانية فقلت: "اضرباء"، اهـ. وقياسه في "اضربنان": "اضربناء".

والله أعلم.

---

1 الشرح: 1.

(132/3)

مَا لاَ يَنْصَرِف:

"حقيقة الصرف واختلاف العلماء فيه":

قد مر في أوّل الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معربًا منصرفًا، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند بني، وإن شابه الفعل بكونه فرعًا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

649- "الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًىَ بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا"

فقوله: "تنوين" جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدّمت أوّل الكتاب، وقوله: "أتى مبينًا ... إلخ" مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، أي زائدًا في التمكن: بقاؤه على أصله، أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف.

تنبيهات: الأول: ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، وقيل: الصرف هو الجرّ والتنوين معًا.
الثاني: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة.

(133/3)

الثالث يستثنى من كلامه نحو "مسلمات" فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور؛ إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أوّل الكتاب.
الرّابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، فقيل: من الصريف، وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة: "من البسيط":
980-
"مقذوفة بدخيس اللحم بازلها" ... لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالْمَسَدِ
أي: صوتٌ صوت البكرة بالحبل، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، وقيل: من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل، وقال في شرح الكافية: سمي منصرفًا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره، اهـ.
واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في

980- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص**16**؛ وجمهرة اللغة ص**578**، **741**، **944**؛ والدرر **3**/ **76**؛ وشرح أبيات سيبويه **1**/ **31**؛ والكتاب **1**/ **355**؛ ولسان العرب **9**/ **191** "صرف"، **277** "قذف"، **11**/ **52** "بزل"، **15**/ **191** "قعا"؛ وبلا نسبة في لسان العرب **6**/ **77** "دخس"؛ ومجالس ثعالب ص**320**؛ وهمع الهوامع **1**/ **193**.
اللغة: مقذوفة: مرمية. اللحم الدخيس: الكثير المجتمع. البازل: البعير الذي بلغ تسعًا من عمره. الصريف: الصوت. القعو: البكرة. المسد: الحبل.
المعنى: يصف الشاعر ناقته الفتية فيقول: إنها مرمية باللحم، ولبازلها صوت شبيه

بصوت البكرة إذ تلف حولها الجبال المجدولة.
الإعراب: مقذوفة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي". بدخيس: جار ومجرور متعلقان بـ"مقذوفة"، وهو مضاف. اللحم: مضاف إليه مجرور. بازلها: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. و"ها": في محل جر بالإضافة. له: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. صريف: مبتدأ مؤخر. صريف: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. القعو: مضاف إليه مجرور. بالمسد: جار ومجرور متعلقان بالمصدر "صريف".
وجملة "هي مقذوفة": في محل جر صفة لـ"عيرانة" في بيت سابق. وجملة "بازلها ... " في محل جر صفة ثانية له. وجملة "صريف موجود له": في محل رفع خبر "بازلها".
الشاهد فيه قوله: "صريف" حيث ورد بمعنى الصوت.

(134/3)

المعنى وهي احتياجه إليه، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسمًا، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كـ"دريهم"، وما تعدّدت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال، أو من جهة المعنى كحائض وطامث؛ لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقُل ثِقَل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحًا.
"علل منع الصرف":
والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله: "من البسيط":
عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعُجمة ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قَبلِها ألفٌ ... ووزنُ فعل وهذا القول تقريبُ
المعنوية منها: العلمية والوصفية، وباقيها لفظي، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء: العدل كمثنى وثلاث، ووزن الفعل كـ"أحمر"، وزيادة الألف والنون كسكران، ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان، وأربعة أخرى وهي: العجمة كإبراهيم، والتأنيث كطلحة وزينب، والتركيب كمعدي كرب، وألف الإلحاق كأرطى، وسترى ذلك كله مفصلا.
وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعًا: خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا

تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير.

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين؛ لأنه أمكن في المنع فقال:

650-

"فَألفُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا مَنعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيفَمَا وَقَعْ"

أي ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، -وهو المراد بقوله "مطلقًا"- تمنع صرف

(135/3)

ما هي فيه كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء، أم معرفة كرضوى وزكرياء، مفردًا كما مر، أو جمعًا كجرحى وأصدقاء، اسمًا كما مر، أم صفة كحبلى وحمراء.

وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء، وإنما قلت "في الغالب" لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالًا، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فإن التاء ملازمة له استعمالًا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن "حطم" مستعمل و"همز" غير مستعمل، ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالًا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيةَ وعَرْقُوَةَ، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له، إذ ليس في كلام العرب فِعْلِيٌ ولا فَعْلَوٌ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي، فقيل في قرقرى: قريقر كما قيل في سفرجل: سفيرج، وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل في زجاجة: زجيجة.

فرعان: الأول: إذا سميت بكلتا من قولك "قامت كلتا جاريتيك" منعت الصرف، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين في لغة كنانة صرفت، لأن ألفها حينئذٍ منقلبة فليست للتأنيث.

الثاني: إذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى1 ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا.

"الألف والنون الزائدتان":

651-

وزائدا فعلان في وصف سلم ... من أن يرى بتاء تأنيث ختم

"وَزَائِدَا فَعْلاَنَ" رفع بالعطف على الضمير في منع، أي ومنع صرف الاسم أيضًا زائدًا فعلان وهما الألف والنون "فِي وصفِ سَلِمْ مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ" إما لأن مؤنثه

---

1 حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الواو ألفًا بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها، وصرفت هذه الكلمة لأن ألفها ليست للتأنيث بل هي منقلبة عن الواو كما تقدم.

فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم، وهذا متفق على منع صرفه، وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضًا لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودًا فله فعلى تقديرًا، لأنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره.

واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة، وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله: "من الهزج":

أَجِزْ فَعْلَي لِفعْلاَنَا ... إِذَا اسْتَثْنَيت حَبلانَا

ودَخْنانَا وسَخْنَانَا ... وسَيفَانَا وصَحْيانَا

وَصَوجَانَا وعَلاَّنَا ... وَقَشْوَانَا ومَصَّانَا

ومَوتانَا ونَدْمَانَا ... وَأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة في خمصان وأليان في "كبش أليان" أي كبير الألية، فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَا ... عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظًا، والدخنان: اليوم المظلم، والسخنان: اليوم الحار، والسيفان: الرجل الطويل، والصحيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصوجان: البعير

اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير، والقشوان: الرقيق الساقين، والمصان: اللئيم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم، أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى وقد مرّ، والنصران: واحد النصارى.
تنبيهات: الأوّل إنما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه: أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك، وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي حمراء في بناء يخص

(137/3)

المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال: سكرانة كما لا يقال: حمراءة مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف، والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في "رجل عدل، ودرهم ضرب الأمير"، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدًا لها عن معناه، فكان كالمفقود فلم يؤثر، ومن ثم كان نحو: "عالم، وشريف" مصروفًا مع تحقق ذلك فيه، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو: "ندمانة" فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته، فلم يعتد بها، ويشهد لذلك أن قومًا من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء فلم تمنع من الصرف.
الثاني: فهم من قوله: "زائدًا فعلان" أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان، كفعلان بضم الفاء نحو خمصان؛ لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث.
الثالث: ما تقدم -من أن المنع بزائدي فعلان لشبههما بألفي التأنيث في نحو حمراء- هو مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفي

التأنيث.

"الوصفية ووزن الفعل":

652-

ووصف اصلي ووزن أفعلا ... ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

"وَوصفٌ اصْلِيٌّ وَوزنُ أَفْعَلاَ مَمنوعَ" بالنصب على الحال من وزن أفعلا، أي حال كونه ممنوع "تَأنيثٍ بِتَا كَأشْهَلاَ" أي: ويمنع الصرف أيضًا اجتماع الوصف الأصلي ووزن

(138/3)

أفعل، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء، إما لأن مؤنثه فعلاء، كأشهل، أو فعلى كأفضل، أو لأنه لا مؤنث له كأكمر وآدر، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان ذلك أصلًا في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه، نعم قولهم: "عام أرمل" غير مصروف؛ لأن يعقوب حكى فيه "سنة رملاء"، واحترز بالأصلي عن العارض؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتي.

تنبيهان: الأول: مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع لرحمه، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحًا فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة: أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخلا في كلام الناظم، فإنه علق المنع على وزن أفعل، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى، ولم يخصه بأفعل، ولفظه فيها:

وَوصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوزْنٌ أُصِّلاَ ... فِي الفعْلِ تَا أُنْثى بِهِ لَن تُوصَلاَ

ولهذا احترز أيضًا من يعمل ومؤنثه يعملة، وهو الجمل السريع.

الثاني: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردًا ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر، ولا يرد نحو بطل وجدل وندس؛ فإن كل واحد منها وإن كان أصلًا في الوصفية، وعلى وزن فعل، لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم؛ فلا اعتداد به، اهـ.

-653

وألغين عارض الوصفيه ... كأربع وعارض الإسميه

"وألغِينَّ عارِضَ الوَصْفِيَّه كَأربَعٍ" في نحو "مررت بنسوة أربع" فإنه اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به، فهو منصرف نظرًا للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية، وأيضًا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه

(139/3)

عارض الوصفية، وكذلك أرنب من قولهم "رجل أرنب" أي ذليل؛ فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف "وعارِضَ الإسْمِيَّةْ" أي وألغ عارض الاسمية على الوصف، فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية.

-654

"فالأدهم القيد لكونه وضع ... في الأصل وصفا انصرافه منع"

نظرًا إلى الأصل، وطرحًا لما عرض من الاسمية.

تنبيه: مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرًا إلى الأصل وطرحًا لما عرض من الاسمية.

-655

وأجدل وأخيل وأفعى ... مصروفة وقد ينلن المنعا

"وَأَجْدَلٌ" للصقر "وَأَخْيَلٌ" لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق "وَأَفْعَى" للحية "مَصرُوفَةٌ" لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أفعى من الإيذاء؛ لعروضه عليهنَّ "وَقَدْ يَنَلنَ المَنْعَا" من الصرف؛ لذلك، وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة.

ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله "من الطويل":

-981

كَأَنَّ العُقَيلِيّينَ يَومَ لَقِيتُهُمْ ... فِرَاخُ القَطَا لاَقَينَ أَجْدَلَ بَازِيَا

981- التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص182؛ وشرح التصريح 2/ 214؛ والمقاصد النحوية 4/ 346؛ ولجعفر بن علبة الحارثي في المؤتلف والمختلف ص19؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص800؛ وشرح شواهد الإيضاح ص393؛ ولسان العرب 1/ 104 "جدل".

شرح المفردات: العقيليون: المنتسبون إلى عقيل: القطا. طير يشبه الحمام. الأجدل: من الطيور الكاسرة. البازي: الصقر. =

(140/3)

وقول الآخر "من الطويل":

982-

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي ... فما طائري يومًا عليك بأخيلا

= المعنى: يشبه الشاعر بني عقيل في المعارك، بفراخ القطا تذوب قلوبها خوفًا لدى مرآها الصقر. أي إنهم جبناء.

الإعراب: "كأن": حرف مشبه بالفعل: "العقيليين": اسم "كأن" منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. "يوم": ظرف زمان منصوب. "لقيتهم": فعل ماض، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"هم": ضمير في محل نصب مفعول به. "فراخ": خبر "كأن" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "القطا": مضاف إليه مجرور. "لاقين": فعل ماض، والنون ضمير في محل رفع فاعل. "أجدل": مفعول به منصوب: "بازيًا": نعت "أجدل" أو بدل منه.

وجملة: "كأن العقيليين فراخ" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لقيتهم" في محل جر بالإضافة. وجملة: "لاقين" في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: "أجدل" حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل والحال، إذ هو اسم للصقر، وذلك لأنه ضمنه الوصفية، وهي القوة، فانضم إلى وزن الفعل.

982- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص271؛ وشرح التصريح 2/ 214؛ وشرح شواهد الإيضاح ص392؛ ولسان العرب 11/ 230 "خيل"؛ والمقاصد النحوية 4/ 348؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص300.

شرح المفردات: ذريني: دعيني. الشيمة: الطبيعة. الأخيل: طائر مشئوم.

المعنى: يقول: اتركيني وما أنا عليه من خبرة وطبع، فمن كنت يومًا عليك بشؤم.

الإعراب: "ذريني": فعل أمر مبني على حذف النون، والياء الأولى في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به. "وعلمي": الواو للمعية، "علمي": مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "بالأمور": جار ومجرور متعلقان بـ"علم". "وشيمتي": الواو حرف عطف، "شيمتي": معطوف على "علمي"، منصوب، وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة. "فما": الفاء: حرف استئناف، "ما": من أخوات "ليس". "طائري": اسم "ما" مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "يومًا": ظرف زمان منصوب متعلق بـ"أخيل". "عليك": جار ومجرور متعلقان بـ"أخيل". "بأخيلا": الباء حرف جر زائد، "أخيلا": اسم مجرور لفظًا، منصوب محلا على أنه خبر "ما". ويجوز اعتبار "ما" نافية، فيكون "طائري" مبتدأ، و"أخيل": خبره.

وجملة: "ذريني" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "ما طائري ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "بأخيلا" حيث منعه من الصرف، وجره بالفتحة بدلًا من الكسرة مع أنه اسم في الأصل والحال، وهو اسم لطائر معروف ذي خيلان، ومسوغ منعه من الصرف تضمينه معنى الوصف، وهو التلون والتشاؤم، لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر.

(141/3)

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب1 حين أجري مجرى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منعِ الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قويّ.

"الوصفية والعدل":

656-

"وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعتَبْرٌ ... فِي لَفْظِ مَثنى وثُلاَثَ وأُخَرْ"

منع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل، والمفعول محذوف وهو "الصرف"، ومعتبر خبره، وفي لفظ متعلق به.

أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين: أحدهما المعدول في العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني في أخر المقابل لآخرين.

أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف: فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى: معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتًا نحو: {أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ} 2، وإما حالا نحو قوله تعالى: {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ} 3، وإما خبرًا نحو: "صلاة الليل مثنى مثنى"، وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير، ولا تدخلها أل، قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة.

---

1 قال محيي الدين عبد الحميد: "ظاهر صنيع الشارح أن "أكلب" مثل "أرنب" في كونه اسم جنس في الأصل، ثم وصف به، والمشهور أن "أكلب" من الكلب -بالتحريك- فلا يكون كأرنب، ولعل الكلمة مصحفة عن "أجدل" مثلًا.

2 فاطر: 1.

3 النساء: 3.

(142/3)

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى: أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف.

ورد بأنه لو كان المانع من صرف "أحاد" مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين: إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق، وأيضًا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن يكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في "أحاد" إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته.

وأما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير، فالمانع له أيضًا العدل والوصف، أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألا يجمع إلا مقرونًا بأل، والتحقيق أنه

معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في "أخر" لأنه معرب بالحركات بخلاف "آخران وآخرون"، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف "أخرى" فإن فيها أيضًا ألف التأنيث فلذلك خص "أخر" بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف "أخر" كونه صفة معدولة عن "آخر" مرادًا به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من "أل" كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم "رأيتها مع نساء أكبر منها".

تنبيهان: الأوّل: قد يكون "أخر" جمع "أخرى" بمعنى آخرة فيصرف؛ لانتفاء العدل؛ لأن مذكرها آخر بالكسر، بدليل: {وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى} 1، {ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ

---

1 النجم: 47.

(143/3)

الْآخِرَةَ} 1، فليست من باب أفعل التفضيل. والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو جاءت "امرأة أخرى وأخرى"، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهي المقابلة الأولى في قوله تعالى: {قَالَتْ أُولاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ} ، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

وَمَنَعَ الوَصْفُ وَعَدْلٌ أخَرَا ... مُقَابِلًا لآخَرينَ فاحْصُرَا

الثاني: إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة وهي: ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية.

657-

"ووزنُ مَثنَى وثُلاثَ كَهُمَا ... مِنْ واحدٍ لأربعٍ فَليُعلمَا"

يعني ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في

امتناع الصرف للعدل والوصف تقول: "مررت بقوم موحد وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث، ومربع ورباع"، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها، قال في شرح الكافية: وروي عن بعض العرب "مخمس وعشار ومعشر" ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضًا. واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها.

الثاني: لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين.

الثالث: أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل.

قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى

---

1 العنكبوت: 20.

2 الأعراف: 39.

(144/3)

البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه: قال في التسهيل: ولا يجوز صرفها يعني "آخر" مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد مذهوبًا بها مذهب الأسماء، خلافًا للفراء، ولا مسمى بها، خلافًا لأبي علي وابن برهان، ولا منكرة بعد التسمية بها خلافًا لبعضهم، اهـ.

أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز "أدخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثًا ثلاثًا" وخالفه غيره وهو الصحيح، وأما الثانية فقد تقدَّم التنبيه عليها.

"صيغة منتهى الجموع":

658-

"وكُن لِجمعٍ مُشبهٍ مَفَاعِلا ... أوِ المفاعيلَ بِمنعٍ كافِلاً"

"كافلا": خبر "كن"، و"بمنع" متعلق بـ"كافلا"، وكذا "لجمع"، و"مفاعل": مفعول بمشبه.

يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحًا

وثالثه ألفًا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف، ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردًا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر، أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب إما تحقيقًا كيمان وشآم فإن أصلهما يمني وشآمي، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف، أو تقديرًا نحو: تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلي الألف غير مكسور بالأصالة بل إما مفتوح كبراكاه، أو مضموم كتدارك، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتدان وتوان، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لاحظ له في الحركة، والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أي ثقله، أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط

(145/3)

كطواعية وكراهية، ومن ثم صرف نحو: ملائكة وصيارفة، أو هو والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه: أن لا يسبقا الألف في الوجود، سواء كانا مسبوقين بها كرباحي وظفاري، أو غير منفكين كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وبخاتي فإنه بمنزلة مصابيح.

وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتي.

وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأن أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرًا.

تنبيهات: الأول لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميمًا نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير.

الثاني: اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور، قال في الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هَبَيّ1 أن يقال: هباي بالإدغام، أي ممنوعًا من الصرف، قال: وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها.

الثالث: اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية: فقال أبو

علي: هي خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم أن هذه الجمعية قائمة مقام علتين.

وقال قوم: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقًا أو تقديرًا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعًا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني أكالب وأراهط فكأنه أيضًا جمع جمع، وهذا اختيار ابن الحاجب.

واستضعف تعليل أبي علي بأن أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان.

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام، وأما

---

1 الهبي: الصبي الصغير.

مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان، فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما.

الثاني: أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران.

الثالث: أن كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف، فأفعال نظيره في فتح أوله وزيادة الألف رابعة تفعال نحو: "تجوال وتطواف"، وفاعال نحو: ساباط وخاتام، وفعلال نحو: صلصال وخزعال، وأفعل نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعل نحو: تتفل وتنضب، ومفعل نحو: مكرم ومهلك.

على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيرًا نحو طواعية وكراهية.

659-

"وَذَا اعتِلالٍ مِنْهُ كالجَوَارِي ... رفعًا وجرًّا أجْرِهِ كَساري"

يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان: إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو: جوار وغواش، والأخرى أن تقلب ياؤه ألفًا نحو: عذارى ومدارى.

فالأول يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: {وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ} 1، {وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ} 2، وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: {سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ} 3.

والثاني: يقدر إعرابه ولا ينوّن بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله "كالجواري".

تنبيهات: الأول اختلف في تنوين جوار ونحوه؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض

---

1 الأعراف: 41.

2 الفجر: 1-2.

3 سبأ: 18.

عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه، وأما جعله عوضًا عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضًا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم، وأما كونه للصرف فضعيف أيضًا إذ المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف.

فإن قلت: إذا جعل عوضًا عن الياء فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال في شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفًا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزًا في الأدنى ثقلًا؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم، انتهى.

واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه، كما نقل الناظم في شرح الكافية، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينًا مقدرًا بدليل الرجوع إليه في الشعر، وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد، لأن

الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله.
الثاني: ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجرّ متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره، وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه.
الثالث: إذا قلت "مررت بجوار" فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل، وقد ظهر أن قوله "كسار" إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير، لأن "سار" جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض؛ لأنه منصرف، وقد تقدم أول الكتاب.

(148/3)

"حكم المفرد الذي يشبه صيغة منتهى الجموع":
660-
"ولِسَراويلَ بِهذا الجمعِ ... شَبَهٌ اقتضى عمومَ المَنعِ"
اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة؛ لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضًا من إحدى ياءي النسب، ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر، ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهًا واحدًا خلافًا لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله: شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنعِ" أي: عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافًا لمن زعم غير ذلك.
ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقدير جمع سروالة سمي به المفرد، وردّ بأن سروالة لم يسمع، وأما قوله "من المتقارب":
983-
عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ... "فليس يرق لمستعطف"
فمصنوع لا حجة فيه، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول: سروالة، ويرد هذا القول أمران؛ أحدهما: أن سروالة لغة في سراويل، لأنها بمعناه فليس جمعًا لها، كما

983- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 1/ 233؛ والدرر 1/ 88؛ وشرح التصريح 2/ 212، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 270؛ وشرح شواهد الشافية ص100؛ وشرح المفصل 1/ 64؛ ولسان العرب 11/ 334 "سرل"؛ والمقتضب 3/ 346؛ وهمع الهوامع 1/ 25.

الإعراب: عليه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. من اللؤم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "سروالة". سروالة: مبتدأ مؤخر. فليس: "الفاء": استئنافية، "ليس": فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره "هو". يرق: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". لمستعطف: جار ومجرور متعلقان بـ"يرق". وجملة "عليه سروالة": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ليس يرق": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يرق": في محل نصب خبر "ليس".

الشاهد في قوله: "سروالة" حيث وردت لغة في "سراويل"، لأنها بمعناه، وقد احتج به من قال إن جمعها "سراويل" وهو ممنوع من الصرف لكونه جمعًا. وقال سيبويه: "سراويل" واحد، وهو أعجمي.

(149/3)

ذكره في شرح الكافية، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام.

تنبيهان: الأول: قال في شرح الكافية: وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر فقيل "شريحيل" لزوال صيغة منتهى التكسير.

الثاني: شذ منع صرف ثمان تشبيهًا له بجوار، نظرًا لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة، قال في شرح الكافية: ولقد شبه ثمانيًا بجوار من قال: "من الكامل":

984-

يَحْدُوا ثَمَانِيَ مُولَعًا بِلَقَاحِهَا ... حَتَى هَمَمْنَ بِزَيغَةِ الإِرْتَاجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم، وقيل: هما لغتان.

"حكم ما سمي به من صيغ منتهى الجموع":

661-

وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فالانصرافُ مَنعهُ يَحِقْ

"وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بِمَا لَحِقْ بِهِ فالانصرافُ مَنعهُ يَحِقْ" يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل،

984- التخريج: البيت لابن ميادة في ديوانه ص91، وخزانة الأدب 1/ 157؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 297؛ ولسان العرب 13/ 80، 81 "ثمن"؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص164؛ والكتاب 3/ 231؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص47؛ والمقاصد النحوية 4/ 352.

اللغة: يحدو: يسوق. الزيغة: الميلة. الإرتاج: إغلاق الرحم.

المعنى: يصور الشاعر سرعة ناقته بأنها شبيه بحمار الوحش الذي يسوق ثماني أتن مولعًا بلقاحها وهي لا تمكنه من ذلك، ولشدة سوقه لها هممن بإسقاط أجنتها.

الإعراب: يحدو: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". ثماني: مفعول به منصوب. مولعًا: حال منصوب. بلقاحها: جار ومجرور متعلقان بـ"مولعًا"، وهو مضاف، و"ها" ضمير في محل جر بالإضافة. حتى: حرف ابتداء وغاية. هممن: فعل ماض، و"النون": ضمير في محل رفع فاعل. بزيغة: جار ومجرور متعلقان بـ"هممن"، وهو مضاف. الإرتاج: مضاف إليه مجرور.

وجملة: "يحدو": ابتدائية لا محل لها. وجملة "هممن": استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "ثماني" حيث منعه من الصرف للضرورة، مشبها إياه بـ"جوار".

(150/3)

أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن، قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول، اهـ. قال المرادي: قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح، اهـ.

"العلمية والتركيب المزجي":

والعلم امنع صرفه مركبا ... تركيب مزج نحو: "معد يكربا"

"والعلَمَ امْنع صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تركيب مَزْجٍ نحوُ مَعدِي كرِبَا" قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين: أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول، وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر.

الأول: المركب تركيب المزج نحو: بعلبك وحضرموت ومعدي كرب؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو معدي كرب، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدي كرب ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية، وقد يضاف أول جزأي المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدي كرب ونحوه تشبيهًا بياء دردبيس، فيقال رأيت معدي كرب، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهًا بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزًا في الافراد، ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفردًا، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو "جاء رامُ هرمز"، و"رأيت رامَ هرمز"، و"مررت برامِ هرمز". ويقال في حضرموت: "هذه

حضرُموتٍ"، و"رأيت حضرَموتٍ" و"مررت بحضرموتٍ"؛ لأن "موتًا" ليس فيه من التعريف سبب ثان، وكذلك "كرب" في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه حينئذٍ، فيقول في الإضافة: "هذا معدي كرب" فيجعله مؤنثًا، وقد يبنيان معًا على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهًا بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

"أنواع المركبات وحكم كل نوع منها":

تنبيهان: الأول أخرج بقوله: "معدي كربا" ما ختم بـ"ويه"؛ لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه، ولا يرد

على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره في باب العلم.
الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم.
وأما تركيب العدد نحو: خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابه، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه: أن يقر على حاله، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يضاف صدره إلى عجزه.
وأما تركيب الأحوال والظروف نحو "شغر بغر" و"بيت بيت"، و"صباح مساء"، إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأي سيبويه، وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.
"العلمية وزيادة الألف والنون":
-663
"كَذَاكَ حاوِي زائِدَي فَعْلاَنَا ... كَغَطفانَ وَكَأَصْبَهَانَا"
يعني أن زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

(152/3)

تنبيهات: الأول: علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد "نسيان وكفران" إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزنه فعلان، وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه، ومن شعره: "من السريع":
-985
مَا هَاجَ حَسانَ رُسُومُ المدَامْ ... ومَظْعَنُ الحَيِّ وَمَبنَى الخيامْ
وإن جعل من الحسن فوزنه فعال، وحكمه أن ينصرف، وشيطان: إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه، وإن جعل من شطن انصرف، ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعالا في النبات أكثر، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة1.

الثاني: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك أصيلال فإن أصله أصيلان، فلو سمي به منع ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلال، ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونًا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهًا لها بالزائدة نحو سنان وبيان، والصحيح صرف ذلك.

985- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص**184**.

اللغة: الرسوم: ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الدار. المظعن: الترحال.

الإعراب: ما: حرف نفي. هاج: فعل ماض. حسان: مفعول به. رسوم: فاعل مرفوع، وهو مضاف. المدام: مضاف إليه. ومظعن: "الواو": حرف عطف، "مظعن": معطوف على "رسوم" مرفوع، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه. ومبنى الخيام: معطوف على "مظعن الحي" وتعرب إعرابها.

وجملة "ما هاج ... " ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "حسان" حيث ورد ممنوعًا من الصرف.

1 المرمنة: الكثيرة الرمان، ومثله مسبعة، ومبطخة.

(153/3)

"العلمية والتأنيث":

664-

"كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهاءٍ مُطلَقًا ... وشرطُ مَنْعِ العَارِ كَونُهُ ارْتقى"

665-

"فوقَ الثلاثِ أو كجُورَ أو سَقرْ ... أو زيدَ اسمَ امرأةٍ لاَ اسمَ ذَكَرْ"

666-

"وَجهانِ في العادِمِ تذكيرًا سَبقْ ... وعُجمَةً كهندَ والمنعُ أحَقْ"

مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظًا أو تقديرًا: أما لفظًا فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبلى وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة، وأما تقديرًا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في

الأصل، كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها.
إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظًا ممنوع من الصرف مطلقًا: أي سواء كان مؤنثًا في المعنى أم لا، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتي: نحو عائشة وطلحة وهبة، وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرّك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافًا لابن الأنباري فإنه جعله ذا وجهين، وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك، أو يكون أعجميا كجور وماه اسمي بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه خلافًا: فقيل إنه كهند في جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس.
وأشار بقوله "وجهان في العادم تذكيرًا إلى آخر البيت" إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود

(154/3)

السببين ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله: "من المنسرح":
986-
لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها ... دَعدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ
تنبيهات: الأول: ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح. قال ابن هشام وهو غلط جليّ، وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع، قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو "قيد" لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها1؛ فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.
الثاني: لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ، أو الإعلال

كدار.

986- التخريج: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص1021؛ ولسان العرب 3/ 166 "دعد"، 9/ 321 "لفع"؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص178؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص282؛ وأمالي ابن الحاجب ص3954؛ والخصائص 3/ 61؛ وشرح قطر الندى ص318؛ وشرح المفصل 1/ 70؛ والكتاب 3/ 241؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص50؛ والمنصف 2/ 77.

اللغة والمعنى: تتلفع: تتغطى. المئزر: الرداء: أو الستر. العلب: ج العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب.

يقول: إن دعدًا لم يتقنع كسائر الأعراب ولم تغتذ بغذائهم.

الإعراب: لم: حرف نفي وقلب وجزم. تتلفع: فعل مضارع مجزوم. بفضل: جار ومجرور متعلقان بـ"تتلفع"، وهو مضاف. مئزرها: مضاف إليه مجرور، و"ها": في محل جر بالإضافة. دعد: فاعل مرفوع. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب.

تغذ: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة من آخره. دعد: نائب فاعل مرفوع، في العلب: جار ومجرور متعلقان بـ"تغذ".

وجملة "لم تتلفع ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "لم تغذ ... " الفعلية معطوفة على جملة "لم تتلفع" لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: صرف "دعد" ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

1 أي أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فالعرب لا تطلق اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرًا بخلاف أسماء الناس، فإن الاشتراك في هذه الأسماء كثير.

الثالث: قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند، ذكر ذلك سيبويه، هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل، فقول صاحب البسيط في "يد" "صرفت بلا خلاف" ليس بصحيح.

الرابع: إذ صغر نحو هند ويد تحتم منعه؛ لظهور التاء نحو هنيدة ويدية، فإن صغر بغير تاء نحو حريب -وهي ألفاظ مسموعة -انصرف.

الخامس: إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقًا خلافًا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب، ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظًا نحو سعاد أو تقديرًا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف.

السادس: إذا سمي رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت، قال ابن السراج: ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيًا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء، قلت وقياس قول سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في "هند".

السابع: كان الأولى أن يقول "بتاء" بدل قوله "بهاء"؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل.

الثامن: مراده بـ"العار" في قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظًا، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة.

"العلمية والعجمة":

667-

"والعَجَميُّ الوضعِ والتَّعريفِ معْ ... زيدٍ على الثلاثِ صرْفهُ امْتنعْ"

(156/3)

أي: مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف أي يكون علمًا في لغتهم، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام إذا سمي به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالأمثلة العربية، وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علمًا في لغة العجم، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئة على أصل ما تبنى

عليه الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر وملك.

قال في شرح الكافية قولا واحدًا في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة، وقال وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة، اهـ.

قلت: الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني.

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال: أحدها أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا وهو الصحيح، الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان، الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات: الأول قوله "زيد" هو مصدر زاد يزيد زيدًا وزيادة وزيدانًا.

الثاني: المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمي رباعيًا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة، ثانيها: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم، ثالثها عروّه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي، فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا، نحو: عسجد، وهو قليل. وحروف الذلاقة ستة

(157/3)

يجمعها قولك: "مر بنفل"، رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: قج وجق، والصاد والجيم نحو صوجان، والكاف والجيم نحو أسكرجة، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو: نرجس، والزاي بعد الدال نحو: مهندز.

"العلمية ووزن الفعل":

668-

"كَذَاكَ ذو وزنٍ يَخصُّ الفِعلا ... أو غالبٍ كأحمَدٍ ويَعَلى"

أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصًا به أو غالبًا فيه.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي

المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل، وما صيغ للأمر من غير فاعل، والثلاثي نحو أَنطِلقُ ودحرج فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقّم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد وإصبع وأُبْلم فإن أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعَل وأفعُل تدل على معنى في الفعل، نحو: أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلًا للمفتتح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران نحو يرْمِع وتنضُب فإنهما كإثمد في كونه على وزن يكثر في

(158/3)

الأفعال ويقل في الأسماء، وكأفكل في كونه مفتتحًا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم.

تنبيهات: الأول قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال: "أو ما أصله الفعل" كما فعل في الكافية، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثاني: قد فهم من قوله "يخص الفعل أو غالب" أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافًا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكًا بقوله: "من الوافر":

987-

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا ... "متى أضع العمامة تغرفوني"

987- التخريج: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص224؛ والأصمعيات

ص17؛ وجمهرة اللغة ص495، 1044؛ وخزانة الأدب 1/ 255، 257، 266؛ والدرر 1/ 99؛ وشرح شواهد المغني 1/ 459؛ وشرح المفصل 3/ 62؛ والشعر والشعراء 2/ 647؛ والكتاب 3/ 207؛ والمقاصد النحوية 4/ 356؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص314؛ وأمالي ابن الحاجب ص456؛ وأوضح المسالك 4/ 127؛ وخزانة الأدب 9/ 402؛ وشرح شواهد المغني 2/ 749؛ وشرح المفصل 1/ 61، 4/ 105؛ ولسان العرب 14/ 124 "ثني"، 152 "جلا"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص20؛ ومجالس ثعلب 1/ 212؛ ومغني اللبيب 1/ 160؛ والمقرب 1/ 283؛ وهمع الهوامع 1/ 30.

اللغة وشرح المفردات: جلا: في الأصل فعل ماض فسمي به كما سمي بـ"يزيد": و"يحمد" وابن جلا: كناية عن أنه شجاع. طلاع: صياغة مبالغة لـ"طالع". الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنه لا يهاب أحدًا، وأنه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.

الإعراب: أنا: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

وهو مضاف. جلا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. وطلاع: الواو حرف عطف، "طلاع": معطوف على "ابن" مرفوع بالضمة الظاهرة. وهو مضاف. الثنايا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. متى: اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به متعلق بالفعل "تعرفوني" أضع: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره "أنا". العمامة: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. تعرفوني: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية للوقاية، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة: "أنا ابن جلا ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تعرفوني" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ"إذا".

والشاهد فيه قوله: "ابن جلا" حيث اعتبر "جلا" اسما ممنوعًا من الصرف. =

ولا حجة فيه؛ لأنه محمول على إرادة "أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها". فـ"جلا" جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله: "من الرجز":

نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَنِي يَزِيد ... "ظلما علينا لهم فديد"1

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من "كعسب" إذا أسرع، وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكًا بهذا البيت.

ونقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجره في المعرفة نحو رجل اسمه "ضرب" فإن هذا اللفظ وإن كان اسمًا للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول: "حجر عليه القاضي"، ولكنه أشهر في الاسم.

الثالث: يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان: أحدهما أن يكون لازمًا، الثاني: أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم، فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شبيهًا بالأمر من علم وفي الجر شبيهًا بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيهًا بالأمر من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة، وخرج الثاني نحو "رد" و"قيل" فإن أصلهما: ردد وقول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك، وشمل قولنا "إلى مثال هو

= الشاهد فيه قوله: "ابن جلا" حيث اعتبر "جلا" اسمًا ممنوعًا من الصرف. واختلف في سبب منعه، فقال عيسى بن عمر: إنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال الجمهور إنه لم ينون للحكاية لا لمنع الصرف، فهو منقول عن جملة، أي عن فعل وضمير الغائب مستتر فيه، أو هو فعل ماض باق على فعليته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

1 تقدم بالرقم 73.

للاسم قسمين؛ أحدهما: ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو: "رد" و"قيل"، والآخر ما خرج إلى مثال نادر، نحو: "انطلق" إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء إنْقحل1 وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوّز فيه ابن خروف الصرف والمنع، وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو: "يزيد" امتنع صرفه.
الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففًا من ضرب المجهول: فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدًا.

"العلمية وألف الإلحاق المقصورة":

669-

"وَمَا يَصيرُ عَلمًا مِن ذِي ألِفْ ... زِيدتْ لإلحاقٍ فَلَيسَ ينصرِفْ"

أي ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين؛ الأول: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء، والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء، وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الألف واللام، وكحمدون عند أبي عليّ حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكمًا، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة.
تنبيهان: الأول كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحًا أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال:

وألِفُ الإلحاقِ مَقصورًا مَنع ... كعَلقًى انْ ذَا عَلَميَّة وَقعْ

---

1 الإنقحل: الرجل الذي يبس جلده على عظمه.

الثاني: حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى، ذكره بعضهم.

"العلمية والعدل":

-670

"والعَلَم امْنعْ صرفَهُ إن عُدِلاَ ... كَفُعَلِ التوكيدِ أو كَثُعَلا

-671

"والعَدْلُ والتعريفُ مَانِعًا سَحَرْ ... إذَا بِهِ التعيينُ قَصْدًا يُعْتَبرْ"

أي يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء:

أحدها: فعل في التوكيد وهو جُمع وكُتع وبُصع وبُتع فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية، هذا ما مشى عليه في شرح الكافية، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطله، وقال في التسهيل: بشبه العلمية أو الوصفية.

قال أبو حيان: وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جُمَعَ لا أعرف له فيه سلفًا.

ومعدولةٌ عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسمًا أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، وهذا اختيار الناظم، وقيل: معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور، وقيل: إنه معدول عن فعالي كصحراء وصحاري، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثًا لأفعل صفة كحمراء وصفراء، ولا على فعالي إلا إذا كان اسمًا محضًا لا مذكر له كصحراء، وجمعاء ليس كذلك.

الثاني: علم المذكر والمعدول إلى فعل نحو: عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل

(162/3)

وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف؛ فعمر: معدول عن عامر، وزفر: معدول عن زافر، وكذا باقيها، قيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير

مصروف عاريًا من سائر الموانع، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين؛ أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية،
والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا، وكذا باقيها، وذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل "عامر" لتوهم أنه صفة.
فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية.
فإن وجد في فُعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا، نحو: "طوى" فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو "تتل" اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره.
ويلتحق بهذا النوع ما جعل علمًا من المعدول إلى فُعَل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم "عمر".
قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل "عمر" مقدر، اهـ. وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه.
الثالث: سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه؛ فالأصل أن يعرف بـ"أل" أو بالإضافة، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذٍ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو: "جئت يوم الجمعة سحر" والمانع له من الصرف العدل والتعريف: أما العدل فعن اللفظ بـ"أل" فإنه كان الأصل أن يعرف بها، وأما التعريف فقيل: بالعلمية؛ لأنه جعل علمًا لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل، وقيل بشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور، وقوله هنا والتعريف يومئ إليه إذ لم يقل والعلمية، وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف.
قال في شرح الكافية: وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه؛ أحدها: أن ما ادعاه ممكن

وما ادعيناه ممكن، لكن ما ادعيناه أولى، لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه، لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب، بخلاف ما ادعاه؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به؛ لأنه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب، كما اجتنبت في "قبل" و"بعد" والمنادى المبني.

الثالث: أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب "حين" في قوله:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيب عَلَى الصِّبَا ... "فقلت ألما أصح والشيب وازع"1

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف.

فلو نكر "سحر" وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى: {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ، نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا} 2 اهـ.

وذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة، وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب، وإنما حذف تنوينه لنية أل، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه: نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم؛ فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافًا لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر، وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بـ"مذ" أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز:

988-

إِنِّي رَأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا ... "عجائز مثل السعالي خمسًا"

"يأكلن ما في رحلهن همسا ... لا تراك الله لهن ضرسا"

---

1 تقدم بالرقم 619.

2 القمر: 34-35.

988- التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص32؛ وأوضح المسالك 4/ 132؛ وخزانة الأدب 4/ 167، 168؛ والدرر 3/ 108؛ وشرح التصريح 2/ 226؛ وشرح قطر الندى ص16؛ وشرح المفصل 4/ 106، 107؛ والكتاب 3/ 248 ولسان العرب 6/ 9، 10 "أمس"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف =

قال في شرح التسهيل: ومدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في "أمسا" فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه، اهـ.
ويدل للإعراب قوله: "من الخفيف":
989-
اعْتَصِمْ بِالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بَأسٌ ... وتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أمْسُ

= ص95، والمقاصد النحوية 4/ 357؛ ونوادر أبي زيد ص75؛ وهمع الهوامع 1/ 209؛ وجمهرة اللغة ص841، 863.

اللغة والمعنى: السعالي: ج السعلاة وهي أخبث الغيلان، أو ساحرة الجن كان يعتقد الجاهليون.

يقول: من العجائب التي رأيتها أمس تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان.

الإعراب: إني: حرف مشبه بالفعل، واسمها ياء المتكلم. رأيت: فعل ماض مبني على السكون.

والتاء: فاعل. عجبًا: مفعول به منصوب. مذ: حرف جر. أمسا: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بـ"رأيت". عجائزًا: بدل من "عجبًا" منصوب. مثل: نعت "عجائزًا" وهو مضاف. السعالي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. خمسًا: نعت "عجائز". وجملة "رأيت عجبًا ... " في محل رفع خبر "إن". يأكلن. فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث. والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. وجملة "يأكلن" في محل نصب نعت "عجائزًا". ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. في: حرف جر. رحلهن: رحل: اسم مجرور، وهو مضاف، و"هن": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول: همسًا: حال منصوب. لا: حرف نفي. ترك: فعل ماض. الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع. لهن: جار ومجرور متعلقان بـ"ترك". ضرسًا: مفعول به منصوب بالفتحة. وجملة "لا ترك الله لهن ضرسًا ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "مذ أمسا" حيث جاءت كلمة "أمس" غير منصرفة، فجرت بالفتحة، والألف للإطلاق.

989- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 3/ 107؛ وشرح التصريح 2/ 226؛ والمقاصد النحوية 4/ 372؛ وهمع الهوامع 1/ 209.

شرح المفردات: اعتصم: تمسك. البأس: الشدة: عنّ: بدا، ظهر.
المعنى: يقول: تمسك بالأمل، ولا تستسلم لليأس إن نشزت أمامك المصاعب وتغافل عن الماضي وما حمله لك من آلام.
الإعراب: "اعتصم": فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". "بالرجاء": جار ومجرور متعلقان بـ"اعتصم". "إن": حرف شرط. "عن": فعل ماض، وهو فعل الشرط. =

(165/3)

وأجاز الخليل في "لقيته أمس" أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء و"أل"، فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: ولا خلاف في إعراب "أمس" إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صغر، أو كسر.

672-

وابن على الكسر فعال علما ... مؤنثًا وهو نظير جشما

673-

عند تميم واصرفن ما نكرا ... من كل ما التعريف فيه أثرا

"وَابنِ عَلَى الكسرِ فَعَالِ عَلَما مُؤنثا" أي مطلقًا في لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفًا وتأنيثًا وعدلا، وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث، قال الربعي، وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد، والأول هو المشهور: تقول هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار، ومنه قوله: "من الوافر":

990-

إذَا قَالَتْ حذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

= "بأس": فاعل مرفوع بالضمة. "وتناس": الواو حرف عطف، "تناس": فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". "الذي": اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. "تضمن": فعل ماض مبني على الفتح. "أمس": فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة: "اعتصم" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إن عنّ بأس ... " الشرطية اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوفة المقدرة بـ"فتناس" في

محل جزم لاقترانها بالفاء. وجملة "تناس" معطوفة على جملة "اعتصم" لا محل لها من الإعراب. وجملة: "تضمن أمس" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "تضمن أمس" حيث رفع "أمس" بالضمة على لغة بني تميم، والحجازيون يبنونها على الكسر.
990- التخريج: البيت للجيم بن صعب في شرح التصريح 2/ 225؛ وشرح شواهد المغني 2/ 596؛ والعقد الفريد 3/ 363؛ ولسان العرب 6/ 306 "رقش": والمقاصد النحوية 4/ 370؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب 2/ 99 "نصت"؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 131؛ الخصائص 2/ 178؛ وشرح ابن عقيل ص58؛ وشرح قطر الندى ص14؛ وشرح المفصل 4/ 64؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص75؛ ومغني اللبيب 1/ 220.
الإعراب: إذا: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه. قالت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. حذام: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. فصدقوها: الفاء: واقعة في جواب "إذا"، صدقوها: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، و"ها" ضمير في محل نصب مفعول به. فإن: الفاء: تعليلية، إن: حرف مشبه بالفعل. القول: اسم "إن" منصوب. ما: اسم موصول في محل رفع خبر "إن". قالت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. حذام: فاعل مبني على الكسر في محل رفع
=

(166/3)

"وهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا" وعمر وزفر "عِند تميمٍ" أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن "فاعلة"، وهذا رأي سيبويه.
وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب، وهو أقوى على ما لا يخفى.
وهذا فيما ليس آخره راء: فأما نحو وبار وظفار وسفار فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت. وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله: "من مخلع البسيط":
991-
"ألم تروا إرما وعادًا ... أودى بها الليل والنهار"

= وجملة "قالت حذام" الفعلية في محل جر بالإضافة. وجملة "صدقوها" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "إن القول ... " الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية أو تعليلية. وجملة "قالت حذام" الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: "حذام" حيث جاء هذا الوزن مبنيا على الكسر، على وزن "فعال".

991- التخريج: البيتان للأعشى في ديوانه ص**331** "وفيه "حد" مكان "دهر"" والبيت الثاني له في شرح أبيات سيبويه **2**/ **240**؛ وشرح التصريح **2**/ **225**؛ وشرح المفصل **4**/ **64**-**65**؛ والكتاب **3**/ **279**؛ ولسان العرب **5**/ **273** "وبر"؛ والمقاصد النحوية **4**/ **358**؛ وهمع الهوامع **1**/ **29**؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص**364**؛ وأوضح المسالك **4**/ **130**؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص**77**؛ والمقتضب **3**/ **50**، **376**؛ والمقرب **1**/ **282**.

اللغة المعنى: إرم: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربية قديمة بائدة. أودى بها: أهلكها: وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيرًا. جهرة: عيانًا من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حل بإرم وعاد ووبار.

الإعراب: ألم: الهمزة حرف استفهام. و"لم": حرف جزم. تروا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. وجملة "ألم تروا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. إرمًا: مفعول به منصوب. وعادًا: الواو حرف عطف، و"عادًا": اسم معطوف منصوب. أودى: فعل ماضي مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. بها: جار ومجرور متعلقان بـ"أودى". الليل: فاعل مرفوع بالضمة. والنهار: حرف عطف واسم معطوف مرفوع. وجملة "أودى بها" استئنافية لا محل لها من الإعراب. ومر: الواو حرف عطف، مر: فعل ماض مبني على الفتحة. دهر: فاعل مرفوع. وجملة "مر دهر" معطوفة لا محل لها من الإعراب. على وبار: جار ومجرور متعلقان بـ" مر". فهلكت: الفاء حرف عطف، و"هلك": فعل ماضي مبني، والتاء حرف للتأنيث. جهرة: حال منصوب. وبار: فاعل مرفوع وجملة "هلكت" معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيهما: مجيء "وبار" مرتين، وكانت في الأولى "على وبار" مبنية على الكسر، وفي الثانية "فهلكت وبارًا" معربة فرفعت بالضمة.

ومر دهر على وبار ... فهلكت جهرة وبار

تنبيهات: الأول: أفهم قوله "مؤنثًا" أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبن، وهو كذلك، بل يكون معربًا ممنوعًا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثًا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله.

الثاني: فعال يكون معدولًا وغير معدول: فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حماد، وإما حال نحو: "من الكامل":

992-

"وذكرت من لبن المحلق شربة" ... وَالخَيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق للمنية، وإما صفة ملازمة للنداء نحو فساق، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق1، وقد يجعل كصباح2، وإن سمي به مؤنث فهو كحذام3، ولا يجوز البناء خلافًا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسمًا كجناح، ومصدرًا نحو ذهاب،

992- التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص241؛ والكتاب 3/ 275؛ ولسان العرب 10/ 64 "حلق"؛ ولعون بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة ص999؛ وخزانة الأدب 6/ 363-368، 370؛ والدرر 1/ 98؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 299؛ وشرح المفصل 4/ 54؛ ولسان العرب 3/ 78 "بدد"؛ والمعاني الكبير ص104؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص66؛ وخزانة الأدب 6/ 340؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص73؛ والمعاني الكبير ص389؛ والمقتضب 3/ 371؛ وهمع الهوامع 1/ 29.

اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرقة.

الإعراب: وذكرت: "الواو": بحسب ما قبلها، "ذكرت": فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. من لبن: جار ومجرور متعلقان بحال من "شربة"، وهو مضاف. المحلق: مضاف إليه مجرور. شربة: مفعول به والخيل: "الواو": حالية، "الخيل": مبتدأ مرفوع. تعدو: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". في الصعيد: جار ومجرور متعلقان بـ"تعدو". بداد: اسم في محل نصب حال.

وجملة "ذكرت" بحسب ما قبله. وجملة "الخيل تعدو": في محل نصب حال. وجملة "تعدو": في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "بداد:" وهم اسم للتبدد معدول عن مؤنث "بدة" ثم عدلها إلى بداد.

1 أي: معرب ممنوع من الصرف.

2 أي معرب مصروف.

3 أي مبني على الكسر عند أهل الحجاز، ومعرب منصرف عند بني تميم.

وصفة نحو: جواد، وجنسًا، نحو: سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكرا انصرف قولا واحدًا إلا ما كان مؤنثًا كعناق.

"واصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا"

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمية، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل: تقول رب معدي كرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم أحمد وأرطى وعمر لقيتهم، لذهاب أحد السببين وهو العلمية.

وأما الخمسة المتقدمة وهي: ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تصرف نكرة، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضًا، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في "حواء" امتنع للتأنيث والعلمية، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل، وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

قال في شرح الكافية: وكل معدول سمي به فعدله باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددًا كان أو غيره، هذا هو مذهب سيبويه، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ، وقوله ما لم يقل، وإلى هذا أشرت بقولي:

وعَدْلُ غَيرِ سَحَرٍ وَأَمْسِ فِي ... تَسْمَيَةٍ تَعْرِضُ غَيرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى، هذا كلامه بلفظه، وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضًا، أما ذو ألف

التأنيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل، هذا مذهب سيبويه، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه.

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب؛ الأول: منع الصرف وهو الصحيح، والثاني: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط، قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه، والثالث إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري، والرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه، قاله الفارسي في بعض كتبه.

وأما المعدول إلى فعال أو مفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه: إذا سمي بأفعل التفضيل مجردًا من "من" ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية. قال: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة "من" لفظًا أو تقديرًا، اهـ. فإن سمي به مع "من" ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدًا، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه.

"الاسم المنقوص الممنوع من الصرف":

674-

"وَمَا يكونُ مِنْهُ مَنقوصًا ففي ... إعرابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يَقتفي"

يعني أن ما كان منقوصًا من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي قبلها فإنه يجري مجرى جوار وغواش، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعًا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة، لأن حكم المنقوص فيهما واحد: فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعمى، فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعًا وجرا نحو: "هذا أعيم" و"مررت بأعيم"، و"رأيت أعيمي"، والتنوين فيه

عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في التعريف "قاض" اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية و"يعيل" تصغير يعلى و"يرم" مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى نحو "قاض" اسم امرأة، و"يعيل، ويرم" يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون "هذا يعيلى، ويرمي، وقاضي، ورأيت يعيلي ويرمي وقاضي، ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي"، واحتجوا بقوله: "من الرجز":

993-

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيلِيا ... لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقلوليَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله: "من الطويل":

994-

"فلو كان عبد الله مولى هجوته" ... وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

993- التخريج: الرجز للفرزدق في الدرر 1/ 102؛ وشرح التصريح 2/ 228؛ وبلا نسبة في الخصائص 1/ 6؛ والكتاب 3/ 315؛ ولسان العرب 15/ 94 "علا"، 15/ 200 "قلا"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص114؛ والمقتضب 1/ 142؛ والممتع في التصريف 2/ 755؛ والمنصف 2/ 68، 79، 3/ 76؛ وهمع الهوامع 1/ 36.

شرح المفردات: يعيلي: تصغير "يعلي"، وهو اسم رجل. الخلق: البالي: المقلولي: المنكمش على ذاته.

المعنى: يقول: لقد عجبت منه لما رأته رث الهيئة، منكمشًا على ذاته.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق. "عجبت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير تقديره: "هي". "مني": جار ومجرور متعلقان بـ"عجبت". "ومن يعيليا": الواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوفان على "مني". "لما": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"عجبت". "رأتني": فعل ماض، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". "خلقًا": حال منصوب، إذا اعتبرت "رأى" بصرية، ومفعول به ثان إذا اعتبرت "رأى" علمية. "مقلوليا": نعت "خلقًا" منصوب.

وجملة: "عجبت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "رأتني" في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "يعيليا"، وهو تصغير "يعلي"، وهو علم على وزن الفعل، ولم يزل منعه من الصرف بسبب تصغيره، وهو مع ذلك اسم منقوص، وقد عامله معاملة

الصحيح، وهذا مذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة.

994- التخريج: البيت للفرزدق في إنباه الرواة 2/ **105**؛ وبغية الوعاة 2/ **442**؛ وخزانة الأدب =

(171/3)

"حرف الممنوع من الصرف":

675-

ولاضطرار، أو تناسب صرف ... ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

"ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع" بلا خلاف، مثال الضرورة قوله "من الطويل":

995-

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلي

= 1/ **335**، **239**، 5/ **145**؛ والدرر 1/ **101**؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ **311**؛ وشرح التصريح 2/ **229**؛ وشرح المفصل 1/ **64**؛ والكتاب 3/ **313**، **315**؛ ولسان العرب **15**/ **47** "عرا"، **409** "ولي"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص**114**؛ ومراتب النحويين ص**31**؛ والمقاصد النحوية 4/ **375**؛ والمقتضب 1/ **143** وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في همع الهوامع.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالي لهجوته، ولكنه مولى موال، أي أنه خسيس لا يستحق أن أهجوه.

الإعراب: "فلو": الفاء بحسب ما قبلها، "لو": حرف شرط غير جازم. "كان": فعل ماض ناقص "عبد": اسم "كان": مرفوع، وهو مضاف. الله: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. "مولى" خبر "كان" مرفوع. "هجوته: فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به "ولكن": الواو حرف عطف، "لكن": حرف مشبه بالفعل. "عبد": اسم "لكن" منصوب، وهو مضاف "الله": اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. "مولى": خبر "لكن" مرفوع، وهو مضاف. "مواليا": مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع.

وجملة: "لو كان عبد الله ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "هجوته" لا محل

لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "لكن عبد الله ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "مولى مواليا" حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الاسم الصحيح. فأثبت الياء، وجره بالفتحة بدلا من الكسرة، وهذا شاذ.
995- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص**11**؛ وخزانة الأدب **9**/ **345**؛ وشرح التصريح **2**/ **27**؛ وشرح شواهد المغني **2**/ **766**؛ والمقاصد النحوية **4**/ **374**؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب **2**/ **343**.
شرح المفردات: الخدر: ستر يمد للمرأة في ناحية البيت. عنيزة: عشيقة الشاعر. لك الويلات: دعاء عليه بالشدة والعذاب. المرجل: الذي يصير راجلًا أي ماشيًا على رجليه.
المعنى: يقول: ويوم دخلت على عنيزة دعت علي وقالت إنك تحملني على المشي سيرًا على الأقدام لامتطائك بعيري.
الإعراب: "ويوم" الواو بحسب ما قبلها، "يوم" ظرف زمان منصوب. "دخلت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "الخدر": مفعول به منصوب. "خدر": بدل من "الخدر"، وهو مضاف. =

(172/3)

وقوله "من الخفيف":

996-

وأتاها أحيمر كأخي السهـ ... ـم بغضب فقال: كوني عقيرا

وقوله "من الطويل":

997-

تبصر خليل هل ترى من ظعائن ... "سوالك نقبًا بين حزمي شعبعب"

= "عنيزة": مضاف إليه مجرور، وقد صرفه الشاعر للضرورة الشعرية. "فقالت": الفاء حرف عطف، "قالت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله مستتر تقديره: "هي". "لك": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المتبدأ. "الويلات": مبتدأ مؤخر. "إنك":

حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم "إن". "مرجلي": خبر "إن" مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.
وجملة "دخلت" في محل جر بالإضافة. وجملة "قالت" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لك الويلات" في محل نصب مفعول به. وجملة "إنك مرجلي" استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "عنيزة" حيث صرفه للضرورة الشعرية، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.
996- التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص35؛ والمقاصد النحوية 4/ 377؛ والمقرب 2/ 202.
اللغة: أحيمر: من عقر ناقة صالح. العضب: القاطع.
الإعراب: وأتاها: "الواو": بحسب ما قبلها، و"أتاها": فعل ماض، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به. أحيمر: فاعل مرفوع. كأخي: جار ومجرور متعلقان بـ"أتاها" وهو مضاف. السهم: مضاف إليه مجرور. بعضب: جار ومجرور متعلقان بـ"أتى". فقال: "الفاء": عاطفة، "قال": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو". كوني: فعل أمر ناقص، و"الياء": ضمير في محل رفع اسم "كان". عقيرًا: خبر "كان" منصوب.
وجملة "أتاها": بحسب ما قبلها. وجملة "قال": معطوفة على "أتاها". وجملة "كوني عقيرًا". في محل نصب مقول القول.
الشاهد فيه قوله: "أحيمر" حيث نونه للضرورة مع أنه من حقه المنع من الصرف.
997- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص43؛ والمقاصد النحوية 4/ 386.
الإعراب: "تبصرة": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "خليلي": منادى منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "هل": حرف استفهام. "ترى": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "من": حرف جر زائد. "ظعائن": اسم مجرور لفظًا منصوب محلا على أنه مفعول به لـ"ترى". "سوالك": نعت "ظعائن". "نقبا": مفعول به لـ"سوالك". "بين": ظرف مكان متعلق بـ"سوالك"، وهو مضاف. "حزمي": مضاف إليه، وهو مضاف. "شعبعب": مضاف إليه مجرور بالكسرة.
الشاهد فيه قوله: "من ظعائن" حيث صرفها للضرورة الشعرية ومن حقها المنع من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع.

وهو كثير، نعم اختلف في نوعين: أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص، ورد بقوله: "من الكامل":

998-

إني مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ ... جُزْءًا لآخِرتِي وَدُنْيًا تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا، وثانيهما: أفعل من، منع الكوفيون صرفه للضرورة1، قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما، ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا "من"، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن، ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي: {سَلاسِلا وَأَغْلالا وَسَعِيرًا} 2، {قَوَارِيرَا، قَوَارِيرَ} 3، وقراءة الأعمش بن مهران: {وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا} 4.

تنبيه: أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة، قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

"وَالمَصْروفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ" أي للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي،

998- التخريج: البيت للمثلم بن رياح في خزانة الأدب 8/ 297؛ والمقاصد النحوية 4/ 376.

الإعراب: إني: حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير في محل نصب اسم "إن". مقسم: خبر "إن" مرفوع، وهو مضاف. ما: اسم موصول في محل جر بالإضافة. ملكت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. فجاعل: "الفاء": حرف عطف، "جاعل": مبتدأ مرفوع. جزءًا: مفعول به. لآخرتي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "جزءًا". ودنيا: "الواو": حرف عطف، "دنيا": معطوف على "آخرتي". تنفع: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هي".

وجملة "إني مقسم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ملكت": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "تنفع": في محل نصب نعت "دنيا".

الشاهد فيه قوله: "دنيا" حيث نونه الشاعر ردا على من قال إنه منته بألف التأنيث لذا يجب منعه من الصرف.

1 انظر المسألة التاسعة والستين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص488-493.
2 الإنسان: 4.
3 الإنسان: 15-16.
4 نوح: 23.

(174/3)

وأباه سائر البصريين1، والصحيح الجواز، واختاره الناظم لثبوت سماعه، من ذلك قوله:
"من المتقارب":
999-
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجمَعِ
وقوله: "من الطويل":
1000-
وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلبُهُ عَنْ آلِ لَيلَى وَعَنْ هِنْدِ

---

1 انظر لمسألة السبعين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص493-520.
999- التخريج: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص84؛ والأغاني 14/ 291؛ وخزانة الأدب 1/ 147، 148، 253؛ والدرر 1/ 104؛ وسمط اللآلي ص33؛ وشرح التصريح 2/ 119؛ وشرح المفصل 1/ 68، والشعر والشعراء 1/ 107، 306، 2/ 752؛ ولسان العرب 6/ 97 "ردس"؛ والمقاصد النحوية 4/ 346؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 546، 547؛ ولسان العرب 10/ 316 "فوق".
اللغة: حصن: هو أبو عيينة بن حصن الفراري، حابس: أبو الأقرع بن حابس. مرداس: أبو العباس أبي مرداس السلمي.
المعنى: ليس أبو حصن والأقرع أفضل شأنًا من أبي، فقد كنت الأعز.
الإعراب: "وما": "الواو": بحسب ما قبلها، "ما": نافية لا عمل لها. "كان": فعل ماض ناقص.
"حصن": اسمها مرفوع بالضمة. "ولا": الواو عاطفة، "لا": نافية. "حابس": اسم معطوف على حصن. "يفوقان": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل.
"مرداس": مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وحذف التنوين للضرورة الشعرية. "في

مجمع": جار ومجرور متعلقان بالفعل "يفوقان".
وجملة "كان حصن ولا حابس يفوقان": بحسب ما قبلها. وجملة "يفوقان" خبرية في محل نصب.
والشاهد فيه قوله: "مرداس" منع من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العملية.
1000- التخريج: البيت لدوسر بن دهبل في الأصمعيات ص**150** "وفيه "ذهيل" مكان "دهبل" وأن الأصمعي نسبه لرجل من بني يربوع"؛ والمقاصد النحوية **4/ 366**؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب **1/ 149، 150**؛ وجواهر الأدب ص**237**؛ ومجالس ثعلب ص**176**.
المعنى: ما شأن دوسر وما حاله فقد سلا أحبابه وترك ما كان فيه من الصبابة والهوى في حب ليلى وهند.
الإعراب: "وقائلة": "الواو": واو رب حرف جر شبيه بالزائد، "قائلة": اسم مجرور لفظًا مرفوع على أنه مبتدأ. "ما": حرف استفهام في محل رفع خبر مقدم. "بال": مبتدأ مؤخر. "درسر": مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للضرورة الشعرية. "بعدنا": مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف، و"نا": مضاف إليه. "صحا": فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة. "قلبه": فاعل و"الهاء" مضاف إليه. "عن آل": جار ومجرور متعلقان بالفعل صحا. "ليلى": مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "وعن هند": "الواو": =

وقوله: "من الكامل":
1001-
طَلَبَ الأَزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ
وأبيات أخر.
تنبيه: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى**1** منع صرف المنصرف اختيارًا.
"الممنوع من الصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير":

خاتمة: قال في شرح الكافية: ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام: ما لا ينصرف مكبرًا ولا مصغرًا، وما لا ينصرف مكبرًا وينصرف مصغرًا، وما لا ينصرف

= عاطفة، "عن": حرف جر، "هند": اسم مجرور، الجار والمجرور متعلقان بالفعل صحا. وجملة "ما بال دوسر". في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة "صحا": في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: "دوسر" حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

1001- التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص**197**؛ والإنصاف **2/ 493**؛ وشرح التصريح **2/ 228**؛ والمقاصد النحوية **4/ 362**.

شرح المفردات: الأزارق: أي الأزارقة، وهم فرقة من الخوارج من أصحاب نافع بن الأزرق.

الكتائب: ج الكتيبة، وهي القطعة من الجيش، أو جماعة من الخيل المغيرة. هوت: سقطت. شبيب: هو ابن يزيد من بني مرة، وأحد الثائرين على بني أمية. غائلة: شر.

المعنى: يقول: إنه طلب الأزارقة بجيشه القوي، وفتك بهم عندما غزت الشرور قلب قائدهم شبيب.

الإعراب: "طلب": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "الأزارق": مفعول به منصوب. "بالكتائب": جار ومجرور متعلقان بـ"طلب". "إذ": ظرف زمان مبني في محل نصب، متعلق بـ"طلب". "هوت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "بشبيب": الباء حرف جر، "شبيب": اسم مجرور بالفتحة بدلا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه. "غائلة": فاعل "هوت"، وهو مضاف. "النفوس": مضاف إليه مجرور. "غدور": نعت "غائلة" مرفوع بالضمة.

وجملة "طلب" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هوت ... " في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "بشبيب" حيث منعه من الصرف، ومن حقه أن يصرف، وذلك للضرورة الشعرية.

1 كذا، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه.

مصغرًا وينصرف مكبرًا، وما يجوز فيه الوجهان مكبرًا ويتحتم منعه مصغرًا.

فالأول: نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير.

والثاني: نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلامًا مما يزول بتصغيره سبب المنع، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفي سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير.

والثالث: نحو تحلئ وتوسط وترتب وتِهِبّط أعلامًا مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلئُ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر، فالتصغير كمل لها سبب المنع، فمنعت من الصرف فيه دون التكبير، فلو جيء في التصغير بياء معوَّضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل.

الرابع: نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرًا وجهان وليس لك فيه مصغرًا إلا منع الصرف، والله أعلم.

(177/3)

إعرابُ الفعلِ:

676-

"ارفعْ مُضَارعًا إذا يُجَرَّدُ ... مِن ناصِبٍ وجازِمٍ كَتَسْعَدُ"

يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارع كما نسب للكسائي، واختار المصنف الأول، قال في شرح الكافية: لسلامته من النقض، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو: "هلا تفعل" و"جعلت أفعل" و"ما لك لا تفعل"، و"رأيت الذي تفعل"؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها1، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد، اهـ.

ورد الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي.

وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء

والمجيء به على صفة مَا ليس بعدمي.

---

1 ولا يقع الاسم في المثال الأول لأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل، ولا في المثال الثاني. لأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلًا مضارعًا، ولا في المثال الثالث لأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد "ما لك"؛ ولا في المثال الرابع لأن الصلة لا تكون إلا جملة خلافًا للكوفيين.

(178/3)

تنبيه: إنما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب.

677-

وبلن انصبه وكي كذا بأن ... لا بعد علم والتي من بعد ظن

"وبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَي" أي الأدوات التي تنصب المضارع أربع وهي: لن وكي وأن وإذن، وسيأتي الكلام على الأخيرتين.

فأما "لن" فحرف نفي تختص بالمضارع، وتخلصه للاستقبال، وتنصبه كما تنصب "لا" الاسم، نحو: "لن أضرب" و"لن أقوم"، فتنتفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفي ولا تأكيده، خلافًا للزمخشري: الأول في أنموذجه والثاني في كشافه، وليس أصلها "لا" فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء، ولا "لا أن" فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين خلافًا للخليل والكسائي.

تنبيهات: الأول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: "زيدًا لن أضرب"، وبه استدل سيبويه على بساطتها1، ومنع ذلك الأخفش الصغير.

الثاني: تأتي "لن" للدعاء كما أتت "لا" كذلك، وفاقًا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله: "من الخفيف":

1002-

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلـ ... ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ

---

1 لأنها لو كانت مركبة من "لا" و"أن" المصدرية لبقي لها حكم "أن" المصدرية، و"أن" المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافًا للفراء.

1002- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص63؛ والدرر 2/ 42، 4/ 62؛ وشرح شواهد المغني 2/ 684؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص68؛ وشرح التصريح 2/ 230؛ وهمع الهوامع 1/ 111، 2/ 4.

المعنى: إنهم خاضعون لك ذاكرون لفضلك أطال الله في عمرك وعمري.

الإعراب: لن تزالوا: "لن": حرف نصب، "تزالوا": فعل مضارع ناقص، منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و"الواو": ضمير متصل في محل رفع اسمها. كذلكم: "الكاف": حرف جر، و"ذا": اسم إشارة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف، و"اللام": للبعد و"الكاف": للخطاب و"الميم" للجماعة. ثم لا زلت: "ثم": حرف عطف، و"لا": نافية للدعاء، "زلت": =

(179/3)

وأما: {فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} 1 فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب، ويرده قوله: "ثم لا زلت لكم".

الثالث: زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله: "من الطويل":

1003-

"أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم" ... فَلَنْ يَحْلَ لِلعَينَينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

= فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسمها. لكم: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل خالدًا. خالدًا: خبر "زلت" منصوب بالفتحة. خلود: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. الجبال: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة "لن تزالوا": ابتدائية لا محل لها. وجملة "ثم لا زلت": معطوفة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "لن تزالوا ... ثم لا زلت" حيث جاءت "لن" نافية للدعاء، ولذلك عطفت "لا" النافية عليها للدعاء على سبيل عطف الإنشاء.

1 القصص: 17.

1003- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص328؛ وشرح شواهد المغني 2/ 687؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص288.

اللغة: أيادي سبأ: مثل عربي ومعناه "مشتت الشمل".

المعنى: كنت بعد فراقك يا عزة مشتت الحال مفرق البال، فلم يحل لعيني منظر.
الإعراب: أيادي سبا: "أيادي" خبر "كنت" منصوب. سبا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الهمزة المحذوفة. يا عز: "يا": حرف نداء، و"عز": منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. ما كنت: "ما": زائدة، و"كنت": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع اسمها. بعدكم: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، متعلق بـ"أيادي سبا"، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والميم للجماعة.
فلن يحل: "الفاء": استئنافية، "لن": حرف جزم، "يحل": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة.
للعينين: "اللام": حرف جر، "العينين": اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "يحل": و"النون": عرض عن التنوين في الاسم المفرد. بعدك: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف "والكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والظرف متعلق بـ"يحل". منظر: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.
وجملة "يا عز" اعتراضية لا محل لها. وجملة "بعدكم أيادي سبا" ابتدائية لا محل لها. وجملة "فلن يحل منظر": استئنافية لا محل لها.
والشاهد فيه قوله: "لن يحل": فقد جزم الفعل بـ"لن شذوذًا".

(180/3)

وقوله: "من المنسرح":

1004-

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَركَ من دُون بَابِكَ الحَلَقَهْ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

وأما "كي" فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا مختصرًا من "كيف" كقوله: "من البسيط":

1005-

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ... قَتْلاكُمُ وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ

1004- التخريج: البيت لأعرابي في الدرر 4/ 36؛ وشرح شواهد المغني 2/ 688؛

وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 336؛ وهمع الهوامع 2/ 4.

اللغة: الخيبة: الخسران. الحلقة: حديدة مستديرة توضع على الباب ليقرع بها الطارق أو الزائر.

المعنى: إن من يقف ببابك لا يمكن أن يعود خائبًا من عطائك.

الإعراب: لن يخب: "لن" حرف جزم "يخب": فعل مضارع مجزوم بـ"لن" وعلامة جزمه السكون وحرك منعًا لالتقاء الساكنين. الآن: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، متعلق بالفعل يخب. من رجائك: جار ومجرور متعلقان بالفعل يخب، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و"رجاء": مضاف. من: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. حرك: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. "الفاعل": ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. من دون: "من": حرف جر، و"دون": اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ"حرك"، وهو مضاف. بابك: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. الحلقة: مفعول به منصوب بالفتحة وسكن لضرورة الشعر.

وجملة "لن يخب" ابتدائية لا محل لها. وجملة "حرك" صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "لن يخب" حيث جزم الفعل بـ"لن"، شذوذًا، وذلك للدعاء.

1005- التخريج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص265؛ وجواهر الأدب ص233؛ وخزانة الأدب 7/ 106؛ والدرر 3/ 135؛ وشرح شواهد المغني 1/ 507، 2/ 557؛ والمقاصد النحوية 4/ 378؛ وهمع الهوامع 1/ 214.

اللغة: ثئرت قتلاكم: قتلتم مقابلها. اللظى: اللهب الخالص. الهيجاء: الحرب. تضطرم: تلتهب.

المعنى: كيف ترضون سلمًا، وما زالت نيران الحرب ملتهبة، ودماء قتلاكم لم تجف، ولم تأخذوا بثأرهم.

الإعراب: كي: اسم استفهام مبني على الفتح المقدر على الفاء المحذوفة في محل نصب حال.

تجنحون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و"الواو": ضمير متصل في محل رفع. =

والثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملًا، وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: "كيمه"؟ بمعنى: لمه، وعلى "ما" المصدرية كما في قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضرَّ فَإِنَّمَا ... يُرْجَّى الفَتَى كَيمَا يَضُر وَيَنْفَع1

وقيل: "ما" كافة، وعلى "أن" المصدرية مضمرة، نحو: "جئت كي تكرمني" إذا قدرت النصب بـ"أن"، ولا يجوز إظهار أن بعدها، وأما قوله: "من الطويل":

"فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك" كيما أن تغر وتخدعا2

فضرورة.

الثالث: أن تكون بمنزلة "أن" المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها "أن" كما في نحو: {لِكَيْلا تَأْسَوْا} 3، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها "أن"، كقوله: "من الطويل":

1006-

أَرَدْتَ لِكَيمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... "فتتركها شنا ببيداء بلقع"

= فاعل. إلى سلم: جار ومجرور متعلقان بـ"تجنحون". وما: "الواو": حالية، "ما": نافية. ثئرت: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، و"التاء": للتأنيث. قتلاكم: نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و"كم": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ولظى: "الواو": حالية، "لظى": مبتدأ مرفوع بالضمة. الهيجاء: مضاف إليه مجرور بالكسرة. تضطرم: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي". وجملة "كيف تجنحون": ابتدائية لا محل لها. وجملة "وما ثئرت": في محل نصب حال. وجملة "لظى الهيجاء تضطرم": في محل نصب حال. وجملة "تضطرم": في محل رفع خبر "لظى".

والشاهد فيه قوله: "كي": حيث جاءت اسمًا مختصرًا من "كيف".

1 تقدم بالرقم 521.

2 تقدم بالرقم 522.

3 الحديد: 23.

1006- التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف 2/ 580؛ والجنى الداني 265؛ وجواهر الأدب 232؛ وخزانة الأدب 1/ 16، 8/ 481، 484، 485، 486، 487؛ ورصف المباني 216، 316؛ وشرح التصريح 2/ 231؛ وشرح شواهد المغني 1/ 508؛ وشرح المفصل 9/ 16، 7/ 19؛ ومغني اللبيب 1/ 182؛ والمقاصد النحوية 4/ 405.

شرح المفردات: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتخذ للماء. شنا: القربة البالية: البلقع: الخالي. =

(182/3)

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام، ويترجح هذا الثاني بأمور.

الأول: أنّ "أن" أمّ الباب، فلو جعلت مؤكدة لـ"كي" لكانت "كي" هي الناصبة؛ فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

الثاني: ما كان أصلًا في بابه لا يكون مؤكدًا لغيره.

الثالث: أن "أن" لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة، ويجوز الأمران في نحو: "جئت كي تفعل"، {كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً} 1، فإن جعلت جارة كانت "أن" مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات: الأول: ما سبق من أن "كي" تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائمًا وتأوّلوا "كيمه" على تقدير: كي تفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج "ما" الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم

= المعنى: يقول: لقد ذهبت بقربتي بعيدًا وتركتها ممزقة بالية في صحراء خالية من الناس.

الإعراب: "أردت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "لكيما": اللام حرف جر وتعليل، "كي": حرف تعليل مؤكد للام، "ما": زائدة. "أن": حرف مصدرية ونصب، وقد تكون مؤكدة لـ"كي" إذا اعتبرت حرف مصدر. "تطير": فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ"أردت". "بقربتي": جار ومجرور متعلقان بـ"تطير"، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "فتتركها": الفاء حرف عطف، "تتركها" فعل مضارع منصوب، لأنه معطوف على "تطير"، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره. "أنت"، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به. "شنا": حال منصوب. "ببيداء": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت "شنا": "بلقع": نعت "بيداء" مجرور بالكسرة.

وجملة: "أردت" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "بيداء" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "تتركها" معطوفة على جملة "تطير".

والشاهد فيه قوله: "لكيما أن" فإن "كي" هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون "أن" مؤكدة لها، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. قبل "كي" المصدرية، ويحتمل أن تكون "كي" تعليلية مؤكدة للام، فيكون السابك هو "أن" وحدها. ولولا "أن": لوجب أن تكون "كي" مصدرية، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون "كي" تعليلية.

1 الحشر: 7.

(183/3)

يثبت، ومما يرد قولهم قوله "من الطويل":

1007-

فأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها ... "وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله"

وقوله "من المديد":

1008-

كي لتقضيني رقية ما ... وعدتني غير مختلس

1007- التخريج: البيت لحاتم الطائي في ديواه ص278؛ وشرح شواهد المغني 1/ 509؛ والمقاصد النحوية 4/ 406؛ وللنمري أو لرجل من باهلة في شرح الحماسة للمرزوقي ص1697؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص349.

المعنى: أشعلت نارًا كي يرى المحتاجون ضوءها ليلا فيأتون إلي، وجعلت كلبي ينبح خارج البيت ليسمع الناس صوته فيهتدون به إلي.

الإعراب: وأوقدت: "الواو": للعطف"، "أوقدت": فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. ناري: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، و"الياء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. كي: حرف تعليل وجر. ليبصر: "اللام": حرف جر وتعليل زائد للتوكيد، "يبصر": فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، مبني للمجهول. ضوؤها: نائب فاعل مرفوع بالضمة، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وأخرجت: "الواو": للعطف، "أخرجت": فعل ماض

مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. كلبي: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، و"الياء": ضمير متصل في محل رفع فاعل.
كلبي: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، و"الياء" ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وهو: "الواو": حالية، "هو". ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. في البيت: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. داخله: خبر ثان مرفوع بالضمة، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والمصدر المؤول من "أن" المقدرة. والفعل "يبصر" مجرور بـ"كي" والجار والمجرور متعلقان بـ"أوقدت".
وجملة "وأوقدت ناري": معطوفة على جملة "ناديت نحوه" في بيت سابق، لا محل لها.
وجملة "أن يبصر": صلة الموصول لا محل لها. وجملة "وأخرجت": معطوفة على جملة "وأوقدت" لا محل لها. وجملة "وهو في البيت": في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: "كي ليبصر" حيث أكد "كي" بـ"لام التعليل".
1008- التخريج: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في خزانة الأدب **8/ 488**، **490**؛ والدرر **1/ 170**؛ وشرح التصريح **2/ 231**؛ والمقاصد النحوية **4/ 379**؛ وبلا نسبة في همع الهوامع **1/ 53**.
شرح المفردات: تقضي: تنجز.
المعنى: يتمنى الشاعر لو تنجز رقية وعدها من غير إخلاف.
الإعراب: "كي": حرف تعليل. "لتقضيني": اللام حرف جر وتعليل "تقضيني" فعل مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة. والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به أول. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. "رقية": فاعل مرفوع =

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائمًا، ونقل عن الأخفش.
الثاني: أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو: "جئت النحو كي أتعلم"، ومنعه الجمهور.
الثالث: إذا فصل بين "كي" والفعل لم يبطل عملها، خلافًا للكسائي، نحو: "جئت كي فيك أرغب"، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب، قيل: والصحيح أن الفصل بينها وبين

الفعل لا يجوز في الاختيار.

الرابع: زعم الفارسي أن أصل "كما" في قوله "من الطويل":

1009-

وَطَرْفُكَ إمَّا جِئتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ ... كَمَا يَحْسبُوا أن الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ

= بالضمة، "ما": اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به ثان. "وعدتني": فعل ماض، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "غير": حال منصوب، وهو مضاف "مختلس": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: "تقضيني ... " صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة: "وعدتني" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "كي لتقضيني" حيث وقعت اللام بعد "كي"، وذلك دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ"أن" مضمرة، وعلامة نصبة الفتحة المقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة.

1009- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص101؛ وخزانة الأدب 5/ 320؛ والدرر 4/ 70؛ ولجميل بثينة في ديوانه ص90؛ ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني 1/ 498؛ وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية 4/ 407؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص483؛ وجواهر الأدب ص223؛ وخزانة الأدب 8/ 502، 10/ 224؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص483؛ وجواهر الأدب ص223؛ وخزانة الأدب 8/ 502، 10/ 224؛ ورصف المباني ص214؛ ومجالس ثعلب ص154؛ ومغني اللبيب 1/ 177؛ وهمع الهوامع 2/ 6.

اللغة: الطرف: العين: اصرفنه: حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا.

المعنى: ابعد نظرك عنا ولا تجعل عيونك ترقبنا، وانظر إلى غيرنا، حتى يظن الناس أن محبوبك يجلس حيث تنظر.

الإعراب: "وطرفك": "الواو": بحسب ما قبلها، "طرف": مفعول به لفعل محذوف تقديره "صرف"، و"الكاف": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "إما": مؤلفة من إن الشرطية وما الزائدة.

"جئتنا": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، و"نا": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وهو في محل جزم فعل =

"كيما" فحذفت الياء، ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بـ"ما"، ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعًا في قوله "من الرجز":

1010-

لا تشتم الناس كما لا تشتم

الخامس: إذا قيل: "جئت لتكرمني" فالنصب بـ"أن" مضمرة، وجوز أبو سعيد كون

= الشرط. "فاصرفنه": الفاء": الرابطة لجواب الشرط، "اصرفنه": فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون لا محل لها من الإعراب. والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت. و"الهاء": ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
"كيما": "كي": حرف مصدرية ونصب وما زائدة.
"يحسبوا": فعل مضارع منصوب بحذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من "كي" وما بعدها في محل جر باللام المحذوفة. والجار والمجرور متعلقان بـ"اصرف". "أن": حرف مشبه بالفعل. "الهوى": اسمها منصوب. "حيث": مفعول فيه مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر أن "تنظر": فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت". والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها سد مسد مفعولي "يحسب".
وجملة "اصرف طرفك": بحسب ما قبلها، وجملة "إما جئتنا فاصرفنه" الشرطية استئنافية لا محل لها، وجملة "فاصرفنه": جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم. وجملة "يحسبوا": صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة "تنظر": في محل جر بالإضافة.
والشاهد فيه قوله: "كما يحسبوا" مجيء كما مثل كيما وجواز نصب المضارع بعدها على تقدير أن "ما" زائدة غير كافة.
1010- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص183؛ وجواهر الأدب ص131؛ وخزانة الأدب 8/ 500، 501، 503، 10/ 213، 224؛ والدرر 4/ 211؛ والكتاب 3/ 116؛ والمقاصد النحوية 4/ 409؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص484؛ ورصف المباني ص214؛ واللمع في العربية ص58، 59، 154؛ وهمع الهوامع 2/ 38.

المعنى: لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم.

الإعراب: لا: ناهية. تشتم: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت". الناس: مفعول به منصوب. كما "الكاف": نائب مفعول مطلق، وهو مضاف، والمصدر المؤول من "ما" والفعل "تشتم" مضاف إليه. لا: نافية. تشتم: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، و"نائب الفاعل": ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنت".

وجملة "لا تشتم": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لا تشتم": صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "كما لا تشتم" حيث أبطل عمل "كي" لاتصالها بـ"ما" الكافة، فرفع الفعل بعدها ومنهم من يجيز النصب.

(186/3)

فهرس محتويات الجزء الثالث من شرح الأشموني:

البدل

3 تعريفه

3 أنواع البدل

النداء

15 لغات لفظ النداء

15 حروف النداء وموضعها

22 أحوال نصب المنادى

32 فصل: تابع المنادى وأحواله

38 حكم المنادى المكرر المضاف ثاني لفظيه

المنادى المضاف إليه ياء المتكلم

40 المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

43 لغات نداء "أب" و"أم" مضافين للياء

أسماء لازمت النداء

45 أسماء لازمت النداء

46 يا فَعال

48 يا فُعَلُ
الاستغاثة
50 الاستغاثة

(461/3)

الندبة
57 حقيقة المندوب وحكمه
58 ما يجوز ندبته وما لا يجوز
59 ألف الندبة
60 زيادة هاء السكت في آخر المندوب
61 ندبة المضافة لياء المتكلم
الترخيم
62 حقيقة الترخيم وأنواعه
73 ترخيم الاسم المركب
74 لغة من ينتظر
الاختصاص
81 حقيقته والفرق بينه وبين النداء
82 أنواع الاسم المخصوص
التحذير والإغراء
84 التحذير والإغراء
أسماء الأفعال والأصوات
91 حقيقة اسم الفعل
97 اسم الفعل المنقول وغير المنقول
100 عمل اسم الفعل
نونا التوكيد
108 نونا التوكيد
ما لا ينصرف
133 حقيقة الصرف واختلاف العلماء فيه

135 علل منع الصرف
136 الألف والنون الزائدتان
138 الوصفية ووزن الفعل
142 الوصفية والعدل
145 صيغة منتهى الجموع

(462/3)

---

150 حكم ما سمي به صيغ منتهى الجموع
151 العلمية والتركيب المزجي
152 أنواع المركبات وحكم كل نوع منها
152 العلمية وزيادة الألف والنون
154 العلمية والتأنيث
156 العلمية والعجمة
158 العلمية ووزن الفعل
161 العلمية وألف الإلحاق المقصورة
162 العلمية والعدل
170 الاسم المنقوص الممنوع من الصرف
172 حرف الممنوع من الصرف
176 الممنوع من الصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير
إعراب الفعل
178 إعراب الفعل
عوامل الجزم
229 عوامل الجزم
فصل "لو"
278 فصل "لو"
أما، ولولا، ولوما
296 أما، ولولا، ولوما
الإخبار بـ"الذي" والألف واللام

307 الإخبار بـ"الذي" والألف واللام
العدد
314 العدد
كم، وكأين، وكذا
332 كم، وكأين، وكذا
الحكاية
344 الحكاية

(463/3)

التأنيث
350 التأنيث
المقصور والممدود
359 المقصور والممدود
كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحًا
367 كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحًا
جمع التكسير
378 جمع التكسير
التصغير
414 التصغير
النسب
433 التغيرات في النسب
438 النسبة إلى ما آخره ياء مشددة
439 النسبة إلى ما ألحق به علامة تثنية أو جمع
440 النسبة إلى فَعِيلة وفُعَيلة وفَعِيل وفُعَيل
443 النسبة إلى ما ختم بألف ممدودة
444 النسبة إلى المركب
448 النسبة إلى الثلاثي المحذوف اللام

450 النسبة إلى الثنائي
451 النسبة إلى الجمع

(464/3)

المجلد الرابع
تابع القسم الثاني: شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى "منهج المسالك إلى ألفية بن مالك"
الوقف
...
بسم الله الرحمن الرحيم
الوَقْفُ:
[وما يلزمه من تغييرات]
881-
تَنْوِيناً أثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفَاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا
الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثباتاً، وإنكاراً، وتذكراً، وترنما. وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتي مفصلة.
[الوقف على المنون]
واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات:
الأولى: وهي الفصحى، أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد.
والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها المصنف إلى ربيعة.
والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها ال

تنبيهات: الأول: شمل قوله "اثر فتح" فتحة الإعراب، نحو: "رأيت زيدا، وفتحة البناء نحو: "أيها" و"ويها"، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثاني: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء، نحو: قائمة؛ فإن تنوينه لا يبدل، بل يحذف، وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف؛ فيبدل التنوين ألفا؛ فيقول: "رأيت قائمتا"، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: "رأيت فتى"، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب؛ الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا؛ لأنه تنوين بعد فتحة، والثاني: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المصنف في الكافية، قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويا، وبدل التنوين غير صالح لذلك، ثم قال: ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة، كقول الشاعر1 [من الرمل] :

1196-

[وقَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ] ... رَهْطُ ابنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلْ

---

1 في طبعة محيي الدين عبد الحميد: "الراجز" وفيه "رهط ابن مرجوم"، وهذا تحريف.

1196- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص199؛ والأشباه والنظائر 1/ 272؛ والخصائص 2/ 293؛ والدرر 6/ 245؛ وشرح شواهد الإيضاح ص320؛ وشرح شواهد الشافية ص207؛ والكتاب 4/ 188؛ ولسان العرب 12/ 229 "رجم"؛ المقاصد النحوية 4/ 548؛ والممتع في التصريف 2/ 622؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص466؛ والدرر 6/ 298؛ وصف المباني ص36؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 522، 728؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 285، 303، 308؛ والمحتسب 1/ 342؛ والمقرب 2/ 39؛ وهمع الهوامع 2/ 157.

اللغة: القبيل: القبيلة. لكيز: ابن أفصى بن عبد قيس. شاهد: حاضر. الرهط: القوم. مرجوم: لقب الرجل اسمه لبيد فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان: رجمك بالشرف. ابن المعل: هو ابن المعلى قصره للضروروة.

الإعراب: وقبيل: "الواو": بحسب ما قبلها، "قبيل": مبتدأ. من لكيز: جار ومجرور متعلقان

أراد ابن المعلى. انتهى. ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز:

1197-

إنكَ يا بنَ جَعْفَرَ نِعْمَ الْفَتَى ... [ونعم مأوى طارق إذا أتى]

إلى قوله:

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرًى ... [صَادَفَ زادًا وحديثًا ما اشتهَى] 1

= بمحذوف نعت "قبيل". شاهد: خبر المبتدأ. رهط: بدل من "قبيل"، وهو مضاف. مرجوم: مضاف إليه مجرور. ورهط ابن المعل: معطوف على "رهط ابن مرجوم" وتعرب إعرابها.

وجملة "قبيل شاهد": ابتدائية لا محل لها.

الشاهد في قوله: "ابن المعل" حيث قصره بحذف التشديد والألف في الوقف، وأصله: "ابن المعلَّى". وهذا القصر للضرورة الشعرية وهو شاذ.

1197- التخريج: الرجز للشماخ في ديوانه ص464-465؛ والمقاصد النحوية 4/ 546.

اللغة: المأوى: الملجأ. الطارق: الزائر ليلا. سرى: سار ليلا.

الإعراب: إنك حرف مشبه بالفعل، و"الكاف" ضمير في محل نصب اسم "إن". يا: حرف نداء. ابن: منادى مضاف منصوب. جعفر: مضاف إليه. نِعْمَ: فعل ماض لإنشاء المدح. الفتى: فاعل مرفوع. ونعم: "الواو": حرف عطف، "نعم": فعل ماض لإنشاء المدح. مأوى: فاعل مرفوع، وهو مضاف. طارق: مضاف إليه. إذا ظرف زمان متعلق بالفعل "نعم". أتى: فعل ماض، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". ورب: "الواو": حرف عطف "رب": حرف جر شبيه بالزائد. طيف: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. طرق: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". الحي: مفعول به منصوب. سرى: حال منصوبة "أي سائر ليلا". صادف: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". زادا: مفعول به. وحديثا "الواو": حرف

عطف، "حديثا": معطوف على "زادا" منصوب. "ما" اسم موصول بدل من "زادا"، يمكن أن تكون زائدة. اشتهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هو". وجملة "إنك نعم الفتى": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة "نعم الفتى": في محل رفع خبر "إن". وجملة "نعم مأوى": معطوفة على سابقتها. وجملة "أتى": في محل جر بالإضافة. وجملة "رب طيف ... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "طرق الحي": في محل رفع نعت المبتدأ "طيف". وجملة "صادف ... ": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "اشتهى": في محل نصب صفة لـ"زادا" أو "حديثا"، أو صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "سرى" حيث نونه، وهو مقصور، المقصور المنون يوقف عليه بالألف، وقوله "ما اشتهى" حيث المراد "ما اشتهاه" فحذف "الهاء" التي هي المفعول به، مع إرادتها للضرورة الشعرية.

1 في المقاصد النحوية 4/ 547: "الاستشهاد فيه في قوله: "سرى" فإنه منون وهو مقصور، والمقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: "رأيت فتى"، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب: الأول أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث وأن التنوين حذف، فلما عادت الألف وهو مذهب الكوفيين وروي عن أبي عمرو والكسائي وإليه ذهب ابن كيسان والسيراف وابن مالك في الكافية. وقال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا، والاعتداد بها رويًّا ... ".

(5/4)

والثالث اعتباره بالصحيح؛ فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم، قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني.

[الوقف على هاء الضمير] :

882- "

وَاحْذِفِ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

يعني إذا وقف على هاء الضمير؛ فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة، تقول: لَهْ وبِهْ، بحذف الواو والياء، وإن كانت مفتوحة نحو: رأيتُهَا

وقف على الألف ولم تحذف، واحترز بقوله "في سوى اضطرار" من وقوع في الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا كقول بعض طيئ: "والكرامة ذاتِ أكرمَكُمُ اللهِ بِهْ" يريد "بِهَا"، واستشكل قوله: "اختيارا" فإنه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل.

[الوقف على "إذا"] :

883- "

وأشْبَهَتْ إذَا منوَّنًا نُصِبْ ... فألفًا في الوقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

اختلف في الوقف على "إذا"؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة "أنْ"، ونقل عن المازني والمبرد، واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: إليه ذهب

المبرد والأكثرون، وصححه ابن عصفور، وعن المبرد: أشتهى أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنها مثل "أن" و"لن"، ولا يدخل التنوين في الحروف، والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون.

[الوقف على الاسم المنقوص] :

884- "

وَحَذْفُ يَا المَنْقُوص ذِي التنْوِينِ -مَا ... لَمْ يُنْصَبَ- أوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

885-

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ، وَفِي ... نَحْو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

أي: إذا وقف على المنقوص المنون؛ فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف، نحو: "رأيت قاضيا"، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف؛ فيقال: "هذا قاضٍ"، و"مررت بقاضٍ"، ويجوز الوقف عليه برد الياء، كقراءة ابن كثير: "وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي"1، و"مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي"2، و"مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي"3، ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين؛ فإن كان تعين الرد كما سيأتي في قوله "وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفى".

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله: "وغير ذي التنوين بالعكس" أي: المنقوص غير المنون بالعكس من المنون؛ فإثبات الياء فيه أولى من حذفها، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة، خلافا لبعضهم، وقد دخل تحت قوله: "غير ذي التنوين" أربعة أشياء:

الأول: المقرون بـ "أل"، وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح، نحو: "رأيت القاضي"، فيوقف عليه بإثبات الياء وجها وحدا، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر؛ فالمختار "جاء القاضي"، و"مررت بالقاضي" بالإثبات، ويجوز "القاض" بالحذف.

---

1 الرعد: 7.

2 الرعد: 11.

3 النحل: 96.

والثاني: ما سقط تنوينه للنداء، نحو: "يا قاض" فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس؛ لأن النداء محل حذف، ولذلك دخل فيه الترخيم، ورجح غيره مذهب الخليل؛ لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجع بالكثرة.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف، نحو: "رأيت جواري" نصبا؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة، نحو: "قاضي مكة" فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون.

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين؛ أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحدا، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية.

"وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي" يعني إذا كان المنقوص محذوف العين، نحو: "مر" اسم فاعل من "أرأى"1 يرئي أصله مرئي على وزن مفعل، فأُعِلَّ إعلال "قاض" وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء، وإلا لزوم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء، وذلك إجحاف بالكلمة، ومثله في ذلك محذوف الفاء كَيَفِ عَلَمًا فتقول: هذا مُرِي ويَفِي، ومررت بمُرِي ويَفِي.

[الوقف على المتحرك] :

886- "

وَغيْرَهَا التَّأنِيْثِ منْ مُحركِ سَكِّنْهُ ... أوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

887-

أو أشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزَاً أَوْ عَلِيْلاً إنْ قَفَا

888-

مُحَرَّكَا، وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

---

1 هذا هو الأصل في هذا الفعل، وهذا الأصل غير مستعمل، والمستعمل: أرى يرى.

(8/4)

في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها حد وعلامة.

فالإسكان: عدم الحركة، وعلامته "خ" فوق الحرف، وهي الخاء من "خف" أو "خفيف".

والإشمام: ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم، للإشارة للحركة من غير صوت، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا.

والروم: وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، والغرض به هو الغرض بالإشمام، إلا أنه أتم في البيان من الإشمام؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير، والإشمام لا يدركه إلا البصير؛ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم، وهو خط قدام الحرف هكذا.

والتضعيف: تشديد الحرف الذي يوقف عليه، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم، وعلامته شين فوق الحرف، وهو الشين من "شديد".

والنقل: تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، والغرض إما بيان حركة الإعراب، أو الفرار من التقاء الساكنين، وعلامته عدم العلامة، وسيأتي تفصيل ذلك.

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره، ولذلك قدم استثناءها، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليها بالإسكان وهو الأصل،

والروم مطلقا، أعني في الحركات الثلاث، يحتاج فلي الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة، ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح، ووافقهم أبو حاتم. ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله: "أو أشمم الضمة" أي: إعرابية كانت أو بنائية، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم؛ لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماما، ولا مشاحة في الأصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله: "أو قِفْ مُضعِفًا – ما ليس همزا أو عليلا إن قفا": أي تبع "محركا" كقولك في "جعفر": "جعفرّ"، وفي "وعل": "وعل"، وفي "ضارب": "ضاربّ". واحترز بالشرط الأول، من نحو: "بناء وخطاء فلا

(9/4)

يجوز تضعيفه؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا، وبالشرط الثاني من نحو سرو وبقي القاضي والفتى؛ فلا يجوز تضعيفه، وبالثالث من نحو بكر؛ فلا يجوز تضعيفه.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

أي: يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أن يكون ساكنا، والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل، أي لن يمنع، فتقول في نحو "بكر": "هذا بكر"، و"مررت ببكر"، ومنه قوله [من الرجز] :

1198-

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيَ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد: لم أضربه، فنقل ضمة الهاء إلى الباء، فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا أو كان ولكن غير قابل للتحريك: إما لكون تحريكه متعذرا كما في نحو: ناب وباب أو متعسرا، كما في نحو: قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو، أو مستلزما لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة، كما في نحو؛ جد وعم، امتنع النقل.

1198- التخريج: الرجز زيادة الأعجم في ديوانه ص45؛ والدرر 6/ 303؛ وشرح شواهد الإيضاح ص286؛ وشرح شواهد الشافية ص261؛ والكتاب 4/ 180؛ ولسان العرب 12/ 554 "لمم"؛ وبلا نسبة وشرح المفصل 9/ 70؛ والمحتسب 1/

196؛ وهمع الهوامع 2/ 208.

اللغة: العنزي: نسبة إلى عنزة بن أسد بن ربيعة.

الإعراب: عجبت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. والدهر: "الواو": حرف اعتراض، "الدهر": مبتدأ مرفوع. كثير: خبر المبتدأ مرفوع. عجبه: فاعل لـ"كثير" مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. من عنزي: جار ومجرور متعلقان بـ"عجب". سبني: فعل ماض، "والنون": للوقاية، و"الياء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". لم: حرف نفي وجزم وقلب. أضربه: فعل مضارع مجزوم، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا".

وجملة "عجبت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "الدهر كثير عجبه": اعتراضية لا محل لها. وجملة "سبني": في محر جر نعت "عنزي". وجملة "لم أضربه": معطوفة بحرف عطف مقدر على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "لم أضربه" حيث نقل حركة الهاء إلى الحرف الذي قبلها، لتكون أبين للهاء في الوقف، والأصل: "أضربه" "بتسكين الباء".

(10/4)

تنبيهان: الأول: يجوز في لغة لخم الوقف ينقل الحركة إلى المتحرك كقوله [من الرجز] :

1199-

مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيْمَا قَصَدُهْ ... تُحْمَدْ مَسَاعِيْهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها، كقوله: "كنت في لخم أخافَهْ"، أراد أخافها، ففعل ما ذكر.

الثاني: أطلق الحركات، وهو شامل للإعرابية والبنائية، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب؛ فلا يقال: من قبل، ولا من بعد، ولا مضى أمس؛ لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء، وقال بعض المتأخرين: بل الحرص على حركة البناء آكد؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل، ا. هـ.

وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله:

1199- التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 304؛ والمقاصد النحوية 4/ 552؛

وهمع الهوامع 2/ 208.
اللغة: ائتمر للخير: باشره. قصده: عزم على القيام به. الرشد: التعقل.
الإعراب: من: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. يأتمر: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". للخير: جار ومجرور متعلقان بـ"يأتمر". فيما: جاز ومجرور متعلقان بـ"يأتمر". قصده: فعل ماض، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". تحمد: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنه جواب الشرط. مساعيه: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. ويعلم: "الواو": حرف عطف، "يعلم" فعل مضارع للمجهول مجزوم. رشده: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة.
وجملة "من يأتمر ... تحمد مساعيه": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "قصده": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "تحمد مساعيه": جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ"إذا" لا محل لها من الإعراب. وجملة "يعلم رشد": معطوفة على سابقتها. وجملة "يأتمر" جملة الشرط غير الظرفي في لا محل لها. ومجموع جملتي الشرط والجواب خبر المبتدأ "من" محله الرفع.
الشاهد فيه قوله: "قصده" حيث ضم الدال، والأصل فتحها، ولكنه لما وقف نقل حركة الهاء إلى الحرف الذي قبلها وهو الدال.

(11/4)

889- "

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لاَ ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوْفٍ نَقَلاَ
يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة؛ فلا يجوز عندهم: رأيت بكر، ولا ضربت الضرب؛ لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف ألف التنوين، وحمل غير المنون عليه. وأجاز ذلك الكوفيون، وقيل عن الجرمي أنه أجازه، وعن الأخفش أنه أجازه في المنون على لغة من قال: "رأيت بكر"، وأشار بقوله: "من سوى المهموز" إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كان فتحة، فيقال: "رأيت الخبأ والردأ والبطأ"، في "رأيت الخبء والردء والبطء"، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن من قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

890-

وَالنقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

"وَالنقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ" فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة؛ فلا يجوز النقل، في نحو: "هذا بشر" بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل، ولا في نحو: "انتفعت بقفل" خلافا للأخفش؛ لما يلزم عليه من بناء فعل، وهو مهمل في الأسماء أو نادر. هذا في غير المهموز، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله: "وذاك في المهموز ليس يمتنع"؛ فتقول "هذا ردء ومررت بكفء" لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة، وهذه لغة كثير من العرب، منهم تميم وأسد، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين للفاء؛ فيقولون: هذا ردئ مع كفؤ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع، فيقولون: هذا ردي مع كفو.

تنبيهان: الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحا؛ فلا ينقل من نحو طبي ودلو.

الثاني: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدلا بها؛ فيقولون "هذا الخب" بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يثبتها ساكنة، نحو: "هذا البطؤ، ورأيت البطأ، ومررت بالبطئ" ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: "هذا البطو"، و"رأيت البطا"، و"مررت البطي"، وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون

(12/4)

باق، نحو: "هذا البطو"، و"مررت بالبطي"، وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة؛ فيقولون: "هذا الكلو"، و"مررت بالكلي" وأهل الحجاز يقولون: "الكلا" في الأحوال كلها؛ لأنها لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها، ولذلك يقولون في أكمؤ: أكمو، وفي ممتلئ: ممتلي.

[الوقف على ما آخره تاء تأنيث] :

891- "

فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيْثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

892-

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تصحيح وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعكْسِ انْتَمَى

نحو: فاطمة، وحمزة، وقائمة.

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره؛ فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، وبالاسم من تاء الفعل، نحو: قامت فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير.

وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل، وما قبلها ساكن غير صحيح، ولا يكون إلا ألفا – نحو: الحياة والفتاة– والأعرف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

"وقل ذا جمع تصحيح وما ضاهى" أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو: "مسلمات"، وما ضاهاه –أي شابهه– وأراد بذلك "هيهات"، و"أولات" كما صرح به في شرح الكافية؛ فالأعرف في هذا سلامة التاء، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم: "دفن البناه من المكرماه"، يريد: البنات من المكرمات، و"كيف بالإخوة والأخواه"، وسمع "هيهاه" و"أولاه"، ونقل بعضهم أنها لغة طيئ، وقال في الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

تنبيه: إذا سمي رجل بـ"هيهات" على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف

(13/4)

للعلمية والتأنيث، وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به.

"وغير ذين بالعكس انتمى" الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه. يعني أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير كغلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: "يا أهل سورة البَقَرَتْ"، فقال مجيب: "ما أحفظ منها ولا آيَتْ"، وقوله [من الرجز] :

1200-

اللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

كادتْ نُفُوس القوْمِ عِندْ الغَلْصَمَتْ ... وكادَتِ الحرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

1200- التخريج: الرجز لأبي النجم الراجز في الدرر 6/ 230؛ وشرح التصريح 2/ 344؛ ولسان العرب 15/ 472 "ما"؛ ومجالس ثعلب 1/ 326؛ وبلا نسبة في

الأشباه والنظائر 1/ 113؛ وأوضح المسالك 4/ 348؛ وخزانة الأدب 4/ 177، 7/ 333؛ والخصائص 1/ 160، 163، 2/ 563؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 289؛ وشرح المفصل 5/ 89، 9/ 81؛ والمقاصد النحوية 4/ 559؛ وهمع الهوامع 2/ 157، 209.

اللغة: شرح المفردات: مسلمت: أي مسلمة. بعدمت: أي بعدما. الغلصمت: أي الغلصمة، وهي رأس الحلقوم، أو أصل اللسان. أمت: أي أمة، وهي غير الحرة.

الإعراب: الله: مبتدأ مرفوع بالضمة. أنجاك: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هو"، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. بكفي: الباء حرف جر، "كفي": اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أنجى"، وهو مضاف. مسلمت: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وسكن للضرورة الشعرية. من: حرف جر. بعد: ظرف مبني في محل جر بحرف الجر متعلق بالفعل "أنجى". ما: المصدرية. وبعدما: الواو حرف عطف، "بعدما": معطوفة على "بعدما" السابقة. وبعدمت: الواو حرف عطف، "بعدمت": معطوفة على "بعدما"، وقد قلبت الألف في "ما" تاء ساكنة للوقف. كادت: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. نفوس: اسم "كاد" مرفوع بالضمة، وهو مضاف. الغلصمت: مضاف إليه مجرور بالكسرة. عند: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر "كاد"، وهو مضاف. الغلصمت: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها السكون مراعاة للروي. وكانت: الواو حرف عطف، "كادت" من أفعال المقاربة، والتاء للتأنيث وحركت بالكسر منعا من التقاء الساكنين. الحرة: اسم "كاد" مرفوع بالضمة الظاهرة. أن: حرف نصب. تدعي: فعل مضارع للمجهول منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هي". أمت: مفعول به ثان منصوب بالفتحة منع من ظهورها السكون مراعاة للروي.

وجملة "أنجاك" في محل خبر للمبتدأ. وجملة: "ما" وما بعدها المؤولة بمصدر في محل جر بالإضافة تقديره: "بعد كون نفوس القوم". وجملة: "أن تدعى" المؤولة بمصدر في محل نصب خبر "كاد". =

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف: {إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ} 1، و {امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ} 2، وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ووقف الكسائي على "لات" بالهاء، ووقف الباقون بالتاء، قال في شرح الكافية: ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على "ربت" و"ثمت"، قياسا على قولهم في "لات" لاه.

[زيادة هاء السكت في الوقف] :

" 893-

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعَلْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

يعني أن هاء السكت من خواص الوقف، وأكثر ما تزاد بعد شيئين:

أحدهما: الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما، نحو: "لم يعطه" أو وقفا، نحو: "أعطه".

والثاني: "ما" الاستفهامية إذا جرت بحرف، نحو: "على مه، ولمه" أو باسم، نحو: "اقتضاء مه".

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب جائز؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

" 894-

وَلَيْسَ حَتْمَاً فِي سِوَى مَا كَعِ أوْ ... كَيَعِ مَجْزُوْمَاً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يعني أن الوقف بها السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي

---

1 الدخان: 43.

2 التحريم: 10.

على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد؛ فالأول، نحو: "عِهْ" أمر من وعي يعي، ونحو "رَهْ" أمر من رأى يرى، والثاني: "لم يَعِهْ، ولم يَرَهْ لأن حرف المضارعة زائدا؛ فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد، كذا قاله الناظم، قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على "لم أكُ، ومن تَقِ" بترك الهاء.

تنبيه: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على

ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق؛ فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل، بنحو: "ره ولم يره"، وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك، نحو: "أعطه، ولم يعطه" جائز، لا لازم.

[حذف ألف "ما" الاستفهامية في الوقف] :

895-

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ

896-

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ "اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

"وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها" وجوبا، سواء جرت بحرف أو اسم، وأما قوله [من الوافر] :

1201-

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ ... [كخنزيرٍ تمرغَ في رَمادِ]

فضرورة.

1201- التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص324؛ والأزهية ص86؛ وخزانة الأدب 5/ 130، 6/ 99، 101، 102، 104؛ والدرر 6/ 314؛ وشرح التصريح 2/ 345؛ وشرح شواهد الشافية ص224؛ ولسان العرب 12/ 497 "قوم"؛ والمحتسب 2/ 347؛ والمقاصد النحوية 4/ 554؛ ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح ص271؛ وشرح شواهد المغني 2/ 709؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص404؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 297؛ وشرح المفصل 4/ 9؛ وهمع الهوامع 2/ 217.

اللغة: اللئيم: من اجتمع فيه الشح والمهانة ووضاعة النسب.

المعنى: على أي شيء يشتمني، هذا الدنئ القبيح كخنزير تلطخ بالطين الآسن والرماد.

الإعراب: على ما: "على": حرف جر، "أما": استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل "يشتمني". قام: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، و"الفاعل": =

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية، نحو: "مررت بما مررت به، وبما تفرح أفرح، وعجبت مما تضرب، فلا يحذف ألف شيء من ذلك، وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بـ"شئت" لغة، ونقله أبو زيد أيضا، قال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون: "سل عم شئت" كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم أياه.

وفهم من قوله "إن جرت" أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها، وهو كذلك، وأما قوله [من الطويل] :

1202-

أَلاَمَ تَقُوْلُ النَّاعِيَاتُ أَلاَمَهْ ... ألاَ فَانْدُبا أهلَ النَّدَى والْكَرَامَهْ

فضرورة.

= ضمير مستتر جوازا تقديره هو. يشتمني: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"النون" للوقاية، و"الباء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. لئيم: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. كخنزير: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. تمرغ: فعل مبني على الفتحة، و"الفاعل": ضمير مستتر جوازا تقديره هو. في رماد: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمرغ.

وجملة "قام تشتمني": ابتدائية لا محل لها. وجملة "يشتمني لئيم": في محل نصب حال. وجملة "تمرغ في دمان": في محل جر صفة خنزير.

والشاهد في قوله: "على ما قام" حيث بقيت ألف "ما" على الرغم من سبقها بحرف جر، وهي ضرورة شعرية.

1202- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 6/ 318؛ والمقاصد النحوية 4/ 553؛ وهمع الهوامع 2/ 217.

اللغة: الناعيات: ج الناعية، وهي التي تأتي بخبر الميت. الندى: العطاء.

الإعراب: ألام: أصلها: الا: استفتاحية و"ما" استفهامية حذفت ألفها وهي مبنية في محل رفع مبتدأ. وقيل: في محل نصب مفعول به لـ"تقول". تقول: فعل مضارع مرفوع. الناعيات: فاعل مرفوع. ألامه: لا محل لها توكيد للأولى والهاء للسكت. ألا: حرف استفتاح. فاندبا: "الفاء" استئنافية، "اندبا": فعل أمر، و"الألف": ضمير في محل رفع فاعل. أهل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. الندى: مضاف إليه مجرور. والكرامة: "الواو": حرف عطف، "الكرامة": معطوف على "الندى" مجرور.

وجملة "ألام تقول ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "اندبا": استئنافيه لا محل لها الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "ألامه" حيث حذفت ألف "ما" الاستفهامية للضرورة مع كونها غير مجرورة، وذلك الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "ألامه" حيث حذفت ألف "ما" الاستفهامية للضرورة مع كونها غير مجرورة، وذلك لأنه أراد التصريح ولم يمكنه ذلك إلا بإدخال "هاء" السكت على آخرها.

(17/4)

تنبيهات: الأول: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع "ذا"؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف، نحو: "على ماذا تلومونني" وقد أشار إليه في التسهيل، نقله المرادي.

الثاني: سبب هذا الخلاف إرادة المتفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها، بخلاف الشرطية؛ فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

الثالث: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف، كقوله [من الرجز] :

1203-

يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ ... [لو خافك اللهُ عليه حَرَّمَهْ]

[فمَا قَرِبْتَ لَحْمَهُ ولا دَمَهْ]

"وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ" أي جوازا إن جُرَّتْ بحرف، نحو: "عَمَّهْ" ووجوبا إن جُرَّتْ

1203- التخريج: الرجز لسالم بن دارة في الحيوان 1/ 267؛ ولسان العرب 2/ 461 "روح"، 12/ 564 "لوم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 555.

المعنى: يهجو رجلا من قبيلة أسد على أكله جرو كلب، قائلا له: لو كان الله -جل وعلا- يخاف على الكلب منكم لحرم أكله، فلم تقترب منه.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "أسدي" منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. "لم": "اللام": حرف جر، و"م": هي "ما": اسم استفهام في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ"أكلت". "أكلته": فعل ماضي مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "لمه": توكيد لفظي لـ"لم" السابقة، لا محل لها من الإعراب، و"الهاء" للسكت. "لو": حرف

شرط غير جازم. "خافك": فعل ماض مبني على الفتح، و"الكاف": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "الله": فاعل مرفوع بالضمة. "عليه": جار ومجرور متعلقان بـ"خافك". "حرمه": فعل ماض مبني على الفتح، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هو"، و"الهاء": ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "فما": "الفاء": عاطفة، "ما": نافية لا عمل لها. "قربت": فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. "لحمه": مفعول به منصوب بالفتحة، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "ولا": "الواو": للعطف، "لا": نافية لا عمل لها. "دمه": معطوف على منصوب، منصوب مثله، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة النداء: "يا أسدي" ابتدائية لا محل لها. وجملة "لم أكلته": استئنافية لا محل له. وجملة "لو خافك ... حرمه": الشرطية لا محل لها. وجملة "حرمه": جواب الشرط غير جازم لا محل لها. وجملة "ما قربت": معطوفة على السابقة فهي مثلها لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "لم أكلته" حيث سكن الميم بعد حذف الألف من "لما" الأولى، ثم عوض عن الألف المحذوفة بهاء السكت في "لما" الثانية وهذا ضرورة.

(18/4)

باسم، نحو: "اقْتِضَاءَ مَهْ" ولهذا قال:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

أي: وليس إيلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء؛ لاتصاله بها لفظ وخطا، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

تنبيه: اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف -وإن لم يكن واجبا- أجود في قياس العربية، وأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا لرسم.

897-

ووصلَ ذِي الهاءِ أجز بكُلّ مَا ... حرك تحريك بناء لَزِمَا

898-

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها؛ فلذلك لا تلحق اسم "لا" ولا المنادى المضموم، ولا ما بني لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد، ولا العدد المركب،

نحو: خمسة عشر؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب، وأما قول [من الرجز] :

1204-

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِي لاَ أُظَلَّلُهْ ... أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

1204- التخريج: الرجز لأبي مروان في شرح التصريح 2/ 346؛ ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني 1/ 448؛ ومجالس ثعلب ص489؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية 4/ 545؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص1318؛ وخزانة الأدب 2/ 397؛ الدرر 3/ 97، 6/ 305؛ وشرح عمدة الحافظ ص981؛ وشرح المفصل 4/ 87؛ ومغني اللبيب 1/ 154؛ وهمع الهوامع 1/ 203، 2/ 210.

شرح المفردات: أظلله: أي أظلل فيه. أرمض: أشعر بشدة الحر. أضحى: أصاب بالشمس.

المعنى: يصور الشاعر يوما شديد الحر فيقول: إنه لم يجد شيئا يتظلل فيه، فكانت قدماء تحترقان من تحت، وجسمه يحترق من تعرضه الشمس من فوق.

الإعراب: "يا": حرف تنبيه. "رب": حرف جر شبيه بالزائد. "يوم": اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. "لي": جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ"يوم". "لا": حرف نفي. "أظلله": فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا"، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "أرمض": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "من تحت": جار ومجرور =

فشاذ؛ لأن حركة "عل" حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة؛ فهي كقبل وبعد. وإلى هذا أشار بقوله: "ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ" فحركة "عل" غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وأشار بقوله: "في المدام استحسنا" إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام -أي الملتزم- جائز مستحسن، وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم؛ فيقال في الوقف: "هوه، وهيه، وكيفه، وثمه".

تنبيهان: الأول اقتضى قوله: "ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ" أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا؛ لأن كلامه يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام،

والآخر تحريك الإعراب، وليس ذلك إلا في الأول.

الثاني: قوله "في المدام استحسنا" يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي؛ لأنها من التحريك المدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال؛ الأول: المنع مطلقا، والثاني: الجواز مطلقا، والثالث: الجواز إن أمن اللبس، نحو: "قعده" والمنع إن خيف اللبس، نحو: "ضربه"1 والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه والجمهور، واختاره المصنف؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب؛ لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها:

ووصلَ ذِي الهاءِ أجز بكُلّ مَا ... حرك تحريك بناء لَزِمَا

ما لَمْ يَكُنْ ذلكَ فِعْلا ماضِيًا

= متعلقان بـ"أرمض". "وأضحى": الواو حرف عطف، "أضحى" فعل مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "من عله": جار ومجرور متعلقان بـ"أضحى"، والهاء للسكت.

وجملة: "رب يوم ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "لا أظلله" في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة: "أرمض" في محل رفع خبر ثان. وجملة: "أضحى" معطوفة على جملة "أرمض".

الشاهد فيه قوله: "من عله" حيث ألحق هاء السكت بـ"عل"، وهي لفظة مبنية بناء عارضا، وهذا شاذ. وإنما تلحق ما كان مبنيا بناء دائما.

1 اللبس في "ضربه" لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميرا منصوب المحل، لأن الفعل متعد، بخلاف "قعد" فإنه فعل لازم.

(20/4)

-899

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرَاً وَفَشَا مُنْتَظِماً

أي قد يحكم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله "وربما" ومنه قراءة غير حمزة والكسائي {لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ} 1، {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ} 2 ومنه أيضا {مَالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ، خُذُوهُ} 3، {مَا هِيَهْ، نَارٌ حَامِيَةٌ} 4، ومنه قول بعض

طيئ "هذه حبلو يا فتى" لأنه إنما تبدل هذه الألف واوا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه، وهو في النظم كثير، من ذلك قوله [من الرجز] :

1205-

[كأنه السيلُ إذا اسلحبَّا] ... مثل الحريقِ وَافَقَ القَصَبَّا

---

1 البقرة: 259.

2 الأنعام: 90.

3 الحاقة: 28، 29، 30.

4 القارعة: 10، 11.

1205- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص169؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 318، 320؛ ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص264؛ ولأحدهما في شرح التصريح 2/ 346؛ والمقاصد النحوية 4/ 549؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 6/ 138؛ وشرح ابن عقيل ص673؛ وشرح المفصل 3/ 94، 139، 9/ 68، 82.

شرح المفردات: اسلحب الطريق: كان ممتدا. وهنا بمعنى امتلأ. القصبة: نوع من البنات.

المعنى: يصف الراجز الجراد الذي يخشى أن يراه، وقد أخصبت الأرض، أن يهجم على الأرض كالسيل الجارف، وكالحريق الذي يلتهم القصب.

الإعراب: "كأنه": حرف مشبه بالفعل، والهاء ضمير في محل نصب اسم "كأن".

"السيل": خبر "كأن" مرفوع. "إذا": ظرف زمان، متعلق بحال محذوفة من "السيل".

"اسلحبا": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هو"، والألف للإطلاق. "مثل": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو"، أو خبر ثان لـ"كأن"، وهو مضاف. "الحريق": مضاف إليه مجرور. "وافق": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "القصبا": مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة: "كأنه السيل" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "اسلحب" في محل جر بالإضافة. وجملة "هو مثل الحريق" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "وافق القصبا" في محل نصب حال من "الحريق".

الشاهد فيه قوله: "القصبا" حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وقف باجتلاب ألف الوصل، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف.

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، وقوله [من الوافر] :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُوْنَ أَنْتُمْ؟ ... [فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما] 1

وقد تقدم في الحكاية.

[لهجات العرب في الوقف على الروي الموصول بمدة] :

خاتمة: وقف قوم بتسكين الروي بمدة، كقوله [من الوافر] :

أَقِلِّيَ اللومَ عاذلَ والعتابْ ... [وقولي إن أصبتُ لقد أصابْ] 2

وأثبتها الحجازيون مطلقا، فيقولون العتابا، وإن ترنم التميميون فكذلك، وإلا عوضوا منها التنوين مطلقا، كقوله [من الوافر] :

1206-

[متى كان الخيام بذي طلوح] ... سُقِيْتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامَنْ

---

1 تقدم بالرقم 1153.

2 تقدم بالرقم 4.

1206- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص278؛ والأغاني 2/ 179؛ وجمهرة اللغة ص550؛ والجني الداني ص174؛ وخزانة الأدب 0/ 121؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 349؛ وشرح شواهد المغني 1/ 311، 2/ 785؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص617؛ وشرح المفصل 9/ 78؛ والكتاب 4/ 206؛ ومعجم ما استعجم ص893؛ والمقاصد النحوية 2/ 469؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص164؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 479، 480، 481، 493، 502، 503؛ ولسان العرب 14/ 349 "روي"، 15/ 209 "قوا"؛ والمنصف 1/ 224.

اللغة: ذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة الطلح به، وهو شجر عظام ترعاه الإبل. الغيث: المطر.

المعنى: يتساءل الشاعر فيقول: متى كانت الخيام منصوبة في هذا المكان ومتى فارقه أهله، ثم يتوجه بالدعاء -وهو يتذكر أهل هذه الخيام- أن ينزل عليها المطر.

الإعراب: متى: اسم استفهام في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل "كان" بعده أو بخبره. كان: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. الخيام: اسمها مرفوع بالضمة. بذي: "الباء": حرف جر، "ذي": اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الخمسة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر كان. طلوح: مضاف إليه مجرور. سقيت: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل

و"التاء": ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. أيتها: "أية": منادى نكرة مقصودة، بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب على النداء و"ها": حرف تنبيه لا محل له. الخيامن: بدل من أيتها مرفوع مثله على البناء وقد أشبعت الضمة فقلبت نونا.

(22/4)

وكقوله [من الرجز] :

1207-

يا صَاحِ مَا هَاجَ العُيُوْنَ الذُّرَّفَنْ ... [من طلل أمسى يحاكي المصحفَنْ]

وكقوله [من الكامل] :

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأنْ قَدِنْ1

والله أعلم.

= وجملة "كان الخيام بذي": ابتدائية لا محل لها. وجملة "سقيت الغيث": استئنافيه لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "الخيامن" حيث أشبعت الضمة التي على الميم، فتولدت النون، أو الواو على رواية ثانية.

1207- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه 2/ 219؛ وتخليص الشواهد ص47؛ وخزانة الأدب 3/ 443؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 352؛ والكتاب 4/ 207؛ والمقاصد النحوية 1/ 26.

اللغة: هاج: حرك. الذرف: ج الذارفة، وهي القاطرة. الطلل: ما شخص من آثار الدار. يحاكي: يشابه. المصحف: الصحيفة.

الإعراب: يا: حرف نداء. صاح: منادى مضاف مرخم منصوب، و"الياء": المحذوفة في محل جر بالإضافة. ما مبتدأ. هاج: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". العيون: مفعول به. الذرفن: نعت "العيون" منصوب، و"النون": للترنم. من طلل: جار ومجرور متعلقان بحال من "ما". أمسى: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". يحاكي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". المصحفن: مفعول به منصوب، و"النون" للترنم.

وجملة "يا صاح": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما هاج ... ": ابتدائية لا محل

لها من الإعراب. وجملة "هاج": في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "أمسى....": في محل جر نعت "طلل". وجملة "يحاكي": في محل نصب خبر "أمسى".

الشاهد: قوله: "الذرفن" و"المصحفن" حيث وصل القافية بالنون للترنم.

1 تقدم بالرقم 5.

(23/4)

الإمالة:

[حقيقتها، فائدتها، حكمها] :

وتسمى الكسر، والبطح، والاضطجاع.

وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف، وما هنا أنسب؛ لأن أحكامه أهم.

والنظر في حقيقتها، وفائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما حقيقتها فأن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء.

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتي.

وأما حكمها فالجواز.

وأسبابها الآتية مجوزة لها، ولا موجبة، وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تَسَمُّح، فكل مُمَال يجوز فتحه.

[محلها، أصحابها، أسبابها] :

وأما محلها فالأسماء المتمكنة1 والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتي التنبية على ما أميل من غير ذلك.

---

1 أي المعربة.

(24/4)

وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح، وهو الأصل، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظي، ومعنوي، فاللفظي: الياء والكسرة، والمعنوي: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف -على ما ذكره المصنف- ستة؛ الأول انقلابها عن الياء، الثاني: مالها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب. وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة. واختلف في أيهما أقوى؛ فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه قال في الياء: لأنها بمنزلة الكسرة؛ فجعل الكسرة أصلا، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين؛ أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء، والثاني أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله:

900-

الأَلِفَ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ

901-

دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوذٍ، ولما ... وَلِمَا تَلِيْهِ هَا التَّأْنِيْثِ مَا الهَا عَدِمَا

"الألف المبدل من يا في طرف أمل" أي سواء في ذلك طرف الاسم، نحو: مرمى، والفعل، نحو: رمى. واحترز بقوله "في طرف" من الكائنة عينا، وسيأتي حكمها.

وأشار إلى السبب الثاني بقوله: "كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ دون مزيد أو شذوذ" أي تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك ألف نحو: "مغزى وملهى" من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة، ونحو: "حبلى وسكرى" من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله: "دون مزيد" من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير

قَفَا قُفَيّ، وفي تكسيره قُفِيٌّ؛ فلا يمال "قفا" لذلك.

واحترز بقوله: "أو شذوذ" من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل؛

فإنهم يقولون في عصا وقفا: عصي وقفي، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيئ، نحو: عصي وقفي؛ فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

و"خلف" في كلامه حال من الياء، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم، ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة.

تنبيهات: الأول: هذا السبب الثاني هو أيضا في الألف الواقع طرفا كالأول.

الثاني: قد علم مما تقدم أن نحو "قفا" و"عصا" من الاسم الثلاثي لا يمال؛ لأن ألفه عن واو ولا يؤول إلى الياء إلا في شذوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة "العشا" مصدر الأعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا، و"المكا" بالفتح وهو جحر الثعلب والأرنب، و"الكبا" بالكسر الكناسة، وهذه من ذوات الواو؛ لقولهم "ناقة عشواء" وقولهم: "المكو والمكوة" بمعنى المكا، وقولهم: "كبوت البيت" إذا كنسته، والألفاظ الثلاثة مقصورة، وهذا شاذ.

لا يقال لعل إمالة "الكبا" لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة؛ لأن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو، وأما "الربا" فإمالتهم له -وهو من ربا يربو- لأجل الكسرة من الراء، وهو مسموع مشهور، وقد قرأ به الكسائي وحمزة.

الثالث: يجوز إمالة الألف، في نحو: "دعا وغزا" من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو؛ لأنها تؤول إلى الياء في نحو: "دعي وغزي" من المبني للمفعول، وهو عند سيبويه مطرد، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو. وقال أبو العباس وجماعة من النحاة: إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف، نحو: دعا وغزا قبيحة، وقد تجوز على بعد، انتهى.

وأشار بقوله: "ولما * تليه ها التأنيث ما الها عدما" إلى أن للألف التي قبل هاء التأنيث، في نحو: "مرماة وفتاة" -من الإمالة؛ لكونها منقلبة عن الياء- ما للألف المتطرفة؛ لأن هاء التأنيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا.

وأشار إلى السبب الثالث بقوله:

(26/4)

902-

وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ ... يَؤُلْ إلى فِلْتُ كَمَاضِي خَف

"وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت" أي تمال الألف أيضا إذا كانت بدلا من عين

فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى هاء الضمير، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة "كماضي خف" وكذ وهو خاف وكاد، أم عن ياء، نحو: ماضي بع "ودن" وهو باع ودان؛ فإنك تقول فيها: خفت وكدت وبعت ودنت، فيصيران في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها. وهذا واضح في الأولين، وأما الأخيران فقيل: يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين، ثم تنقل الحركة، هذا مذهب كثير من النحويين، وقيل: لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، ولبيان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله: "إن يؤل إلى فلت" من نحو: "صال وقال" فإنه لا يؤول إلى "فلت" بالكسر، وإنما يؤول إلى "فلت" بالضم، نحو؛ طلت وقلت.

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال أن كانت عن ياء مفتوحة، نحو: دان، أو مكسورة، نحو: هاب، أو عن واو مكسورة، نحو: خاف، فإن كانت عن واو مضمومة، نحو: طال أو مفتوحة، نحو: قال: لم تمل.

تنبيهات: الأول: اختلف في سبب إمالة نحو خاف وطاب، فقال السيرافي وغيره: إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسي، قال: وأمالوا "خاف وطاب" مع المستعلي طلبا للكسر في "خفت"، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى أن الإمالة في "طاب" لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي "خاف" لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو: "خاف"، و"طاب" وفاقا لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو: "خاف" فلا يميلون، وبين ذوات الياء، نحو: "طاب" فيميلون.

الثالث: أفهم قولهم "بدل عين الفعل" أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا، وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء، نحو: "ناب وعاب" بمعنى العيب فيجوز، وبين ما هي

(27/4)

عن واو، نحو: "باب ودار" فلا يجوز، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شد عن القياس إمالة "عاب"، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، وهو

ظاهر كلام سيبويه، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن معط بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة، كقولهم "رجل مال" أي: كثير المال، و"نال" أي: عظيم العطية، والأصل مول ونول، وهما من الوادي؛ لقولهم: أموال، وتمول، والنوال، وانكسار الواو لأنها صفتان مبنيتان للمبالغة، والغلب على ذلك كسر العين.

وأشار إلى السبب الرابع بقوله:

903-

كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُوْنٍ

904-

كَذَاكَ تَالِي اليَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

أي: تمال الألف التي تتلو ياء أي تتبعها: متصلة بها، نحو: "سيال" بفتحتين لضرب من شجر العضاه، أو منفصله بحرف، نحو: "شيبان" أو بحرفين ثانيهما هاء، نحو: "جيبها أدر" فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو أكثر من حرفين؛ امتنعت الإمالة.

تنبيهات: الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزًا.

الثاني: قال في التسهيل "أو حرفين ثانيهما هاء" وقال هنا "أو مع ها" فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذا فعل في الكافية، والظاهر جواز إمالة "هاتان شويهتاك" لما سيأتي م أن فضل الهاء كلا فصل، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان.

الثالث: أطلق قوله "أو مع ها" وقيد غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة، نحو: "هذا جيبها"؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المشددة، في نحو: "بياع" أقوى منها في نحو: سيال، والإمالة للياء الساكنة، في نحو: "شيبان" أقوى منها، في نحو: "حيوان".

الخامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن

تكون متصلة، نحو: "بايعته، وسايرته" ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

وأشار إلى السبب الخامس بقوله:

905-

كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

"كذاك ما يليه كسرا أو يلي تالي كسر أو سكون" أي أو يلي تالي سكون "قد ولي كسرا، وفضل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله لم يصد" أي كذا تمال الألف إذا وليها كسرة، نحو: "عالم ومساجد"، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو "كتاب"، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو "شملال"، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو: "يريد أن يضربها"، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء، نحو: "هذان درهماك"، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله: "وفصل الها كلا فصل يعد" فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى "أن يضربها" نحو "كتاب" و"درهماك" نحو "شملال". وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم يجز الإمالة.

تنبيه: أطلق في قوله "وفصل الها كلا فصل"، وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها، احترازا من نحو "هو يضربها"؛ فإنه لا يمال، وقد تقدم مثله في الياء.

[موانع الإمالة] :

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال:

906-

وَحَرْفُ الِاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

"وحرف الاستعلاء يكف مظهرا" أي يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهرة "من كسر أو يا، وكذا تكف را" يعني أن موانع الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء،

وهي ما في أوائل هذه الكلمات: قد صاد ضرار غلام خالي طلحة ظليما، والثامن الراء غير المكسورة؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف، وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي:

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة، وأما الراء فشبهت بالمستعلية؛ لأنها مكررة.

وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوي فإنها لا تمنعه؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو "هذا قاض" في الوقف، ولا "هذا ماص" أصله: ماصص، ولا إمالة باب

"خاف وطاب" كما سبق.

تنبيهات: الأول: قوله "أويا" تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية، لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتين، وفي شرح الكافية: الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم، بل الظاهر جواز إمالة، نحو: طغيان وصياد وعريان وريان؛ وقد قال أبو حيان: لم نجد ذلك، يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

الثاني: إنما يكف المستعلي إمالة الاسم خاصة. قال الجزولي: ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم، ولا يمنع في الفعل، من ذلك نحو: طاب وبغى، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقا.

الثالث: إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد "وكف مستعل ورا ينكف، بكسرا را".

وأشار بقوله:

907- "

إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه -وهو حرف الاستعلاء أو الراء- متأخرا عن الألف؛ فشرطه أن يكون متصلا، نحو: "فاقد، وناصح، وباطل، وباخل"، ونحو: "هذا عذارك،

ورأيت عذارك" أو منفصلا بحرف، نحو: "منافق، ونافخ، وناشط"، ونحو: "هذا عاذرك، ورأيت عاذرك"، أو بحرفين، نحو: "مواثيق، ومنافيخ، ومواعيظ"، ونحو: "هذه دنانيرك، ورأيت دنانيرك". أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه: لا يميلهما أحد إلا من لا يؤخذ بلغته. وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع، قال سيبويه: وهي لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع في ذلك، وهو محجوج بنقل سيبويه.

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة، وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها "وربما غلب المتأخر رابعا" ومثال ذلك "يريد أن يضر بها بسوط" فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد.

وأشار بقوله:

908-

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنْ اثْرَ الْكَسْرِ كالمِطْوَاعِ مِرْ

إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا، ولا ساكنا بعد كسرة؛ فلا تجوز الإمالة، في نحو: "طالب، وصالح، وغالب، وظالم، وقاتل، وراشد" بخلاف نحو: "طلاب، وغلاب، وقتال، ورجال"، ونحو: "إصلاح، ومقدام، ومطواع، وإرشاد".

تنبيهان: الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع، وهو الساكن إثر الكسر؛ لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء، وعبارة الكافية:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... وخير أن سكن بعد منكسر

وقال في شرحها: وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع، نحو: إصلاح، وهو يخالف ما هنا.

الثاني: ظاهر قوله "كذا إذا قدم" أنه يمنع ولو فصل عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه، نحو: قاعد وصالح.

(31/4)

909-

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَا كَغارِماً ولاَ أَجْفُو

يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء، أو راء غير مسكورة؛ فيمال، نحو: {عَلَى أَبْصَارِهِمْ} 1، و"غارم، وضارب، وطارق"، ونحو: {دَارُ الْقَرَارِ} 2، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء، ولا للراء غير المكسورة؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع، وكفته عن المنع؛ فلم يبق له أثر.

تنبيهات: الأول: من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة؛ لأن المكسورة مانعة للمانع؛ فلا تكون مانعة.

الثاني: فهم من كلامه جواز إمالة نحو: {إِلَى حِمَارِكَ} 3 بطريق الأولى؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة -وهي حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة- فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى.

الثالث: قال في التسهيل: وربما أثرت -يعني الراء- منفصلة تأثيرها متصلة، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو: "بقادر" أي لا تكف مانعها وهو القاف، ولا تفخيما، في نحو: "هذا كافر" ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد؛ فيميل الأول ويفخم الثاني، ومن إمالة الأول قوله [من الطويل] :

1208-

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابنِ قَادِرٍ ... [بمنهمرٍ جَوْنِ الربابِ سَكُوبِ]

---

1 البقرة: 7.

2 غافر: 39.

3 البقرة: 259.

1208- التخريج: البيت لهدبة بن الخشوم في ديوانه ص76؛ وخزانة الأدب 9/ 328؛ والكتاب 3/ 159، 4/ 139؛ ولسماعه النعامي في شرح أبيات سيبويه 2/ 141؛ وشرح التصريح 2/ 351؛ ولسان العرب 15/ 55 "عسا"، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح الإيضاح ص620؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص678؛ وشرح المفصل 7/ 117؛ 9/ 62؛ واللمع ص333؛ والمقتضب 3/ 48، 69.

شرح المفردات: جون الرباب: سود السحاب. السكوب: الكثير المطر.

الإعراب: "عسى": فعل ماض ناقص من أفعال الرجاء. "الله": اسم الجلالة، اسم "عسى" مرفوع.

"يغني": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "عن بلاد": جار ومجرور متعلقان =

قال سيبويه: والذين يميلون "كافر" من الذين يميلون "بقادر".

910-

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

"ولا تمل لسبب لم يتصل" بأن يكون منفصلا، أي من كلمة أخرى؛ فلا تمال ألف "سابور" للياء قبلها في قولك: "رأيت يدي سابور" ولا ألف "مال" للكسرة قبلها في

قولك "لهذا الرجل مال" وكذلك لو قلت [من البسيط] :

-1209

هَا إِنَّ ذِي عِذْرَة [إن لا تكن نفعت ... فإن صاحبها قد تاه في البلد]

لم تمل ألف "ها" لكسرة "إن"؛ لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف.

تنبيهان: الأول: يستثنى من ذلك ألف "ها" التي هي ضمير المؤنثة في نحو: "لم يضربها، وأدر جيبها"؛ فإنها قد أميلت، وسببها منفصل، أي من كلمة أخرى.

الثاني: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه: وسمعناهم يقولون "لزيد مال" فأمالوا للكسرة؛ فشبهوه بالكلمة الواحدة؛ فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه؛ فكان اللائق أن يقول: "وغيرها ليا انفصال لا تمل" إنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء.

= بـ"يغني"، وهو مضاف. "ابن": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "قادر": مضاف إليه مجرور. "بمنهمر": جار ومجرور متعلقان بـ"يغني". "جون": نعت أول لـ"منهمر" مجرور، وهو مضاف. "الرباب": مضاف إليه مجرور. "سكوب": نعت ثان لـ"منهمر" مجرور.
وجملة: "عسى الله ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يغني" في محل نصب خبر "عسى".

الشاهد فيه قوله: "قادر" ممالة مع وجود الفضل بين الألف والراء المكسورة بحرف، وهو الدال. وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: "عسى الله يغني" حيث جاء خبر "عسى" فعلا مضارعا غير مقترن بـ"أن" المصدرية، وهذا نادر.

1209- تقدم بالرقم 81.

والكف قد يوجبه ما ينفصل" من الموانع، كما في نحو: "يريد أن يضربها قبل، فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهي مانعة من الإمالة، وإنما أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح -أعني ترك الإمالة- هو الأصل؛ فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنبيهات: الأول: فهم من قوله "قد يوجبه" أن ذلك ليس عند كل العرب؛ فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة عنده في نحو: "مررت بمال ملق" أقوى منها في نحو: "بمال قاسم".
الثاني: قال في شرح الكافية: إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا؛ فيقال "أتى أحمد" بالإمالة، و"أتى قاسم" بترك الإمالة، وتبعه الشارح في هذه العبارة، وفي التمثيل بـ"أتى قاسم" نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك؛ فلعل التمثيل بـ"أيا" التي هي حرف نداء؛ فصحفها الكتاب بـ"أتى" التي هي فعل.
الثالث: في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة الكلام غيره من النحويين، قال ابن عصفور في مقربه: وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة، إلا فيما أميل لكسرة عارضة، نحو: "بما قاسم" أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر، نحو: "أراد أن يعرفها قبل" ا. هـ، ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم "والكف قد يوجبه إلخ" على هاتين الصورتين؛ لإشعار "قد" بالتقليل.
[الإمالة للتناسب] :

911- "

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ ... دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلاَ

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وتسمى الإمالة للإمالة، والإمالة لمجاورة الممال، وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.
ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان؛ أحدهما: أن تمال لمجاورة ألف ممالة كإمالة

الألف الثانية في "رأيت عمادا" فإنها لمناسبة الألف الأولى؛ فإنها ممالة لأجل الكسرة، والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف "تلا" من قوله تعالى: {وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا} 1؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة لما بعدها مما ألفه عن ياء، أعني {جَلَّاهَا} 2، و {يَغْشَاهَا} 3.
تنبيهان: الأول: ليس بخاف أن تمثيله بـ"تلا" إنما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو: غزا ودعا من الثلاثي وإن كانت ألفه عن واو؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول؛ فإمالته عند لذلك لا لتناسب.

وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة ألفي {وَالضُّحَى، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى} 4 فأما "سجى" فهو مثل "تلا"؛ فقيه ما تقدم، وأما الضحى فقد قال غيره أيضا: إن إمالة ألفه للتناسب، وكذا {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا} 5، والأحسن أن يقال: إنما أميل من أجل أن من العرب من يثني ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسورة بالياء، نحو: الضحى والربا؛ فيقولون: ضحيان وربيان، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية، وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى: {شَدِيدُ الْقُوَى} 6.

الثاني: ظاهر كلام سيبويه أن يقاس على إمالة الألف الثانية، في نحو: "رأيت عمادا" لمناسبة الأولى؛ فإنه قال: وقالوا: "مغزانا" في قول من قال "عمادا" فأمالهما جميعا، وذا قياس.

[إمالة المبنيات] :

912- "

وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَ "هَا" وَغَيْرَ "نَا"

---

1 الشمس: 2.

2 الشمس: 3.

3 الشمس: 4

4 الضحى: 1، 2.

5 الشمس: 1.

6 النجم: 5.

أي الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو "إذا" و"ما"، إلا "ها" و"نا"، نحو: "مر بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا"، فهذان تطرد إمالتهما؛ لكثرة استعمالها.

وأشار بقوله "دون سماع" إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو "ذا" الإشارية و"متى" و"أنى"، وقد أميل من الحروف: بلى، ويا في النداء، و"لا" في قولهم: "إمالا"؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب

إمالة "لا" لكونها مستقلة، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة "حتى"، حكيت إمالتها عن حمزة والكسائي.

تنبيهات: الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو: "يا فتى"، و"يا حبلى" لأن الأصل فيه الإعراب.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا، خلاف ما أوهمه كلامه، قال المبرد: وإمالة "عسى" جيدة.

الثالث: إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء، ولا تجاور كسرة، فإن سمي بها أميلت، وعلى هذا أميلت الراء من ألمر، وألر، والهاء والطاء والحاء في فواتح السور؛ لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المنقطعة في مخارج الحروف، كما أن "غاق" اسم لصوت الغراب، و"طيخ" اسم لصوت الضاحك، فلما كانت أسماء لهذه الأصوات، ولم تكن كـ"ما" و"لا" أراوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة. وقال الزجاج والكوفيون: أميلت الفواتح لأنها مقصورة، والمقصور يغلب عليه الإمالة، وقد رد هذا بأن كثير من المقصور لا تجوز إمالته، وقال الفراء: أميلت لأنها إذا ثنيت ردت إلى الياء؛ فيقال: طيان وحيان. وكذلك إمالة حروف المعجم، نحو: با وتا وثا، ا. هـ.

[أسباب إمالة الفتحة] :

913-

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاء فِي طَرَفْ ... أَمِلْ، كـ"للأيسر مِلْ تُكْفَ الكُلَف

914-

كَذَا الَّذِي تَلِيْهِ "هَا" التَّأْنِيْثِ فِي ... وَقْفٍ إذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

(36/4)

"وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاء فِي طَرَفْ أَمِلْ" كما تمال الألف؛ لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف -وهو مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض- موجود في الحركة، كما أنه موجود في الحرف، ولإمالة الفتحة سببان؛ الأول: أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة "كللأيسر مل تكف الكلف". {تَرْمِي بِشَرَرٍ} 1، {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} 2، والثاني سيأتي.

تنبيهات: الأول: فهم من قوله "والفتح: أن الممال في ذلك الفتح، لا المفتوح، وقول سيبويه "أمالوا المفتوح" فيه تجوز.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف الاستعلاء، نحو: {مِنَ الْبَقَرِ} 3، أو في راء، نحو: بشرر، أو في غيرهما، نحو: {مِنَ الْكِبَرِ} 4.

الثالث: فهم من قوله "قبل كسر راء" أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها، نحو: رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء؛ فلو فصل بينهما لم تمل، وليس ذلك على إطلاقه، بل في تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك منع الإمالة؛ فتمال الفتحة في نحو: {أَشَرٌّ} 5، وفي نحو: "عمرو"، لا في نحو: بحير، نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل.

الخامس: اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك باللازم؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتح الطاء في قولهم: "رأيت خبط رياح". وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين، في نحو: "العرد" والراء في ذلك ليست بلام.

السادس: أطلق في قوله "أمل" فعلم أن الإمالة في ذلك وصلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي؛ فإنها خاصة بالوقف، وقد صرح به في شرح الكافية.

السابع: هذه الإمالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية.

---

1 المرسلات: 32.

2 النساء: 95.

3 الأنعام: 146، 147.

4 مريم: 8.

5 القمر: 25.

الثامن: بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر؛ أحدهما: أن لا تكون على ياء؛ فلا تمال فتحة الياء، في نحو: "من الغير" نص على ذلك سيبويه، وذكره في بعض نسخ التسهيل. والآخر: أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء، نحو: "من الشرق" فإنه مانع من الإمالة، نص عليه سيبويه أيضا، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها؛ فلهذا أميل نحو: "من الضرر".

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف، في نحو: "من المحاذر" إذا أميلت فتحة الذال. قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أي: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف "عمادا" لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف "المحاذر" لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة؛ فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف قبلها أو بعدها.

"كَذَا "الفتح" الَّذِي تَلِيْهِ هَا التَّأْنِيْثِ فِي ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة؛ فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلا أن أمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه. والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فجثت زينب لذود شمس، وفصل في أربعة يجمعها قولك: أكهر، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القرآت، وشمل قوله "ها التأنيث" هاء المبالغة، نحو: علامة، وإمالتها جائزة، وخرج بها التأنيث هاء السكت، نحو: {كِتَابِيَهْ} 1؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح، واحترز بقوله "إذا ما كان غير ألف" عما إذا كان قبل الهاء ألف؛ فإنها لا تمال، نحو: "الصلاة، والحياة".

تنبيهات: الأول: الضمير في قوله "يليه" راجع إلى الفتح؛ لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله "إذا ما كان غير ألف"؛ إذ لم يندرج الألف في الفتح، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة

---

1 الحاقة: 19.

(38/4)

الألف كما سوغت إمالة الفتحة؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم:

وقبل ها التأنيث أيضا إن تقف ... ولا تمل لهذه الهاء الألف

الثاني: إنما قال "ها التأنيث" ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف، فأميل ما

قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث.

خاتمة: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق؛ أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك في "راء" وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه: وقالوا را ويا وتا، يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلي وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف، نحو: كاف وصاد فلا خلاف في الفتح، والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم "الحجاج" علما في الرفع والنصب، وكذلك "العجاج" في الرفع والنصب، ذكره بعض النحويين، وإمالة "الناس" في الرفع والنصب.

قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة "الناس" في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجروا، قاله في شرح الكافية، قال: وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي، انتهى.

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع، والله أعلم.

(39/4)

التصريف:

[معنى التصريف في اللغة والاصطلاح] :

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير، ومنه {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ} 1 أي: تغييرها، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين؛ الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف، قد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها

تسمى علم التصريف؛ فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك، ا. هـ.

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، أما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها، كما أشار إلى ذلك بقوله:

---

1 البقرة: 164؛ والجاثية: 5

(40/4)

915-

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

أي: حقيق، والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة، وكذلك "عسى" و"ليس" ونحوهما؛ فإنها تشبه الحرف في الجمود.

وأما لحوق التصغير "ذا" و"الذي"، والحذف "سوف" و"إن"، والحذف والإبدال "لعل"؛ فشاذ يوقف عند ما سمع منه.

تنبيه: التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة؛ لكثرة تغيرها، ولظهور الاشتقاق فيها.

916- "

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِي يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل وقد غير بالحذف؛ فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن1 والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين، والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو: "يد"، أو عينه، نحو: "سه"، أو فائه، نحو: "عدة"، وقد يرد على حرف واحد، نحو: "مُِ الله" عند من يجعله محذوفا من "أيمن الله"، وكقول بعض العرب: "شربت ما"، وذلك قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو؛ "قل" و"بع" و"سل"، وقد يرد على حرف واحد، نحو: "دع كلامي"، و"ق نفسك" وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان في الأمر.

" -917

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبْعَاً عَدَا

---

1 أي: الاسم المعرب.

(41/4)

أي ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل، وإلى مزيد فيه وهو فزعه؛ فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف، نحو: "سفرجل"، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف؛ فالثلاثي الأصول، نحو: "اشهيباب" مصدر "أشهاب"، والرباعي الأصول، نحو: احر نجام مصدر "احرنجمت الإبل"، أي: اجتمعت، وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بها التأنيث، نحو: "عضرفوط" وهو العطاءة الذكر، وقبعثرى وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه، والمشفوع، نحو: "قبعثراة"، وندر "قرعبلانة"؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، قيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين؛ فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية، وقالوا في تصغيرها: قريعبة، وذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر، نحو: مغناطيس، فإن صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا، وقد حكاه ابن القطاع، أعني مغناطيس.

تنبيهان: الأول: إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنس كما فعل في التسهيل – فقال: والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو جمع التصحيح– لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال.

الثاني: إنما قال خمس وسبعا، ولم يقل خمسة وسبعة؛ لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث؛ فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها.

[أوزان الاسم الثلاثي] :

" -918

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمْ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمْ

تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي؛ فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته

اثني عشر بناء؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث، ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث، ويقبل السكون أيضا، والحاصل من ضرب

(42/4)

ثلاثة في أربعة اثنا عشر؛ فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله "تعم".

919-

وفعل أهمل، والعكس يَقِلُّ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْص فِعْلٍ بِفُعِل

"وفعل" بكسر الفاء وضم العين "أهمل" من هذه الأوزان؛ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ"1 بكسر الحاء وضم الباء؛ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين؛ أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: حبك بضم الحاء والباء، وحبك بكسرهما، فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جني: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة؛ فنطق بالباء مضمومة، قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه؛ لإمكان عروض ذلك له، والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء "ذات"، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهذا أحسن "والعكس" وهو فعل بضم الفاء وكسر العين "يقل" في لسان العرب "لقصدهم تخصيص فعل بفعل" فيما لم يسم فاعله، نحو: "ضرب" و"قتل"، والذي جاء منه "دئل" اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصاري [من المنسرح] :

1210-

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيْس مُعْرَسُهُ ... مَا كَانَ إلاّ كَمُعْرَس الدُّئِلِ

---

1 الذاريات: 7.

1210- التخريج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص251؛ وشرح شواهد الشافية ص12؛ والمقاصد النحوية 4/ 562؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص586؛ والاشتقاق ص170؛ وإصلاح المنطق ص166؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 37؛ والمصنف 1/ 20.

اللغة: المعرس: المكان الذي ينزل فيه. الدئل: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس.
الإعراب: جاؤوا: فعل ماضي، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. بجيش: جار ومجرور متعلقان بـ"جاؤوا". لو: شرطية غير جازمة. قيس: فعل ماض للمجهول. معرسه: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. ما: نافية. كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". إلا: حرف حصر كمعرس: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "كان"، وهو مضاف. الدئل: مضاف إليه مجرور. =

(43/4)

والرئم اسم للاست، والوعل لغة في الوعل، حكاه الخليل؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل، خلافا لمن زعم ذلك، نعم هو قليل كما ذكر.
تنبيه: قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا، أي ليس بمهمل ولا نادر، وهي عشرة أوزان:
أولها: فَعْل، ويكون اسما، نحو: "فلس"، وصفة، نحو: "سهل".
وثانيها: فَعَل، ويكون اسما، نحو: "فرس"، وصفة، نحو: "بطل".
وثالثها: فَعِلٌ، ويكون اسما، نحو: "كبد"، وصفة، نحو: "حذر".
ورابعها: فَعُلٌ، ويكون اسما، نحو: "عضد"، وصفة، نحو: "يقظ".
وخامسها: فِعْلٌ، ويكون اسما، نحو: "عدل"، وصفة، نحو: "نكس".
وسادسها: فِعَلٌ، ويكون اسما، نحو: "عنب"، قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: "عدي"، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا "زيم" بمعنى متفرق، و"عدي" اسم جمع. وقال السيرافي: استدرك على سيبويه "قيما" في قراءة من قرأ {دِينًا قِيَمًا} 1 ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام، ا. هـ. واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر، وهي "سوى" في قوله تعالى: {مَكَانًا سُوًى} 2 ورجل رضى، وماء روى، وماء صرى، وسبي طيبة ومنهم من تأولها.
وسابعها: فعل، ويكون اسما، نحو: إبل، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلا، وقال: لا نعلم في الأسماء والصفات وغيره. وقد استدرك عليه ألفاظ؛ فمن الأسماء إطل -وهي الخاصرة ذكره المبرد، وروى قول امرئ القيس [من الطويل] :
1211-
له إطِلاَ ظبي [وساقا نعامة ... وإرخاء سرحان وتقريب تتفل]

= وجملة "جاءوا ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ما كان ... ": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة "قيس معرسه" جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة "لو قيس ما كان إلا كمعرس": صفة لـ"معرس" محلها الجر.

الشاهد: قوله: "الدئل" حيث ضم حرف الدال، وكسرت الهمزة. وهذا الوزن مهمل في نظر الجمهور لاستثقال الانتقال من الضم إلى الكسر.

1 الأنعام: 161.

2 طه: 58.

1211- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص21؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 6/ 112 =

(44/4)

بالكسر. وقيل: كسر الطاء إتباع، ووتد، ومشط، ودبس، لغة في الإطل والوتد والمشط والدبس، وقالوا: بأسنانه حبرة أي قلح، وقالوا للعبة الصبيان: حلج بلج. وجلن بلن، وقالوا حبك لغة في الحبك كما تقدم، وعيل اسم بلد، ومن الصفات قولهم: أتان إبد وأمة إبد أي ولود، وامرأة بلز أي ضخمة، قال ثعلب: ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان: امرأة بلز، وأتان إبد، وأما قوله [من الرجز] :

1212-

عَلَّمها إخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ ... شُرْبَ النَّبِيْذِ وَاصْطِفَافاً بِالرِّجِل

= اللغة: الأيطل أو الإطل: الخاصرة. الإرخاء: ضرب من العدو. السرحان: الذئب. التقريب: وضع الرجلين مكان اليدين في العدو. التنفل: ولد الثعلب.

المعنى: يشبه الشاعر خاصرتي فرسه بخاصرتي الظبي في الضمر، وساقيه بساقي النعامة في الطول والانتصاب، وعدمه بإرخاء الذئب، وسيرة بتقريب ولد الثعلب.

الإعراب: له: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. أطلا: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. ظبي: مضاف إليه مجرور. وساقا نعامة، وإرخاء سرحان، وتقريب تنفل: تعرب إعراب "إطلا ظبي".

وجملة "له إطلا ظبي": ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فه قوله: "إطل" استدراكا لما ذكره سيبويه من أسماء على وزن "فعل"،

1212- التخريج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 73؛ والخصائص 2/ 335؛ وشرح شواهد الإيضاح ص261؛ ولسان العرب 10/ 487 "مسك"، 11/ 430 "عجل"؛ والمقاصد النحوية 4/ 567؛ ونوادر أبي زيد ص40.

اللغة: عجل: قبيلة من ربيعة، وهم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

المعنى: إن شرب الخمرة والغطرسة واصطفاق الأرجل لإظهار هيئة العجرفة مما عليها إياها بنو عجل.

الإعراب: "علمها": فعل ماض مبني على الفتح، و"ها": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول مقدم. "إخواننا": فاعل مؤخر مرفوع بالضمة، و"نا": ضمير متصل في محل جر مجرور بالكسرة. "شرب": مفعول به ثان منصوب بالفتحة. "النبيذ": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "واصطفاقا": "الواو": عاطفة، "اصطفاقا": اسم معطوف منصوب بالفتحة. "بالرجل": جار ومجرور متعلقان بـ"اصطفاقا".

وجملة "علمها": ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "عجل" و"بالرجل": نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها.

(45/4)

فهو من النقل للوقف، أو من الإتباع؛ فليس بأصل.

وثامنها: فُعْلٌ، ويكون اسما، نحو: "قفل"، وصفة، نحو: "حلو".

وتاسعها: فُعَلٌ، ويكون اسما، نحو: "صرد"، وصفة، نحو: "حطم".

وعاشرها: فُعُلٌ، ويكون اسما، نحو: "عنق"، وصفة هو قليل، والمحفوظ منه "جنب وشلل"، و"ناقة سرح"، أي: سريعة.

[أوزان الفعل الثلاثي] :

920-

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاثِيٍ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

"وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيَ،" أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

الأول: فَعَلَ، ويكون متعديا، نحو: "ضرب"، ولازما، نحو: "ذهب"، ويرد لمعان كثيرة، ويختص بباب المغالبة، وقد يجئ فَعَلَ مطاوعا لفَعَلَ، بالفتح فيهما، ومنه قوله [من الرجز] :

1213-

قَدْ جَبَرَ الْدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرْ

والثاني: فَعِلَ، ويكون متعديا، نحو: "شرب"، ولازما، نحو: فرح، ولزومه أكثر من تعديه؛ ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء، نحو: "شنب" و"فلج"، ونحو: "برئ" و"مرض"، ونحو: "سود" و"شهب"، ونحو: "أذن" و"عين". وقد يطاوِع فعل بالفتح، نحو: "خَدَعَه فخَدِع".

1213- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 2؛ وخزانة الأدب 1/ 103.

الإعراب: قد: حرف تحقيق. جبر: فعل ماض. الدين: مفعول به منصوب. الإله: فاعل مرفوع. فجبر: "الفاء" استئنافية، "جبر": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو".

وجملة "جبر الإله": ابتدائية لا محل لها. وجملة "جبر": استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "جبر الدين فجبر" حيث جاء به متعديا ولازما.

(46/4)

والثالث: فَعُلَ، نحو: "ظرف"، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل؛ فالتضمين، نحو: "رحبتكم الدار"، وقول علي: "إن بشرًا قد طَلُعَ اليَمَنَ"، ضمن الأول معنى وسع، والثاني معنى بلغ. وقيل: الأصل: رَحُبَتْ بِكُم، فحذف الخافض توسعا. والتحويل نحو سُدْتُه؛ فإن أصله سَوَدْتُه بفتح العين ثم حول إلى فَعُلَ بضم العين، ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واويُّ العين؛ إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها لالتبس الواوي باليائي. هذا مذهب قوم منهم الكسائي، وإليه ذهب في التسهيل، وقال ابن الحاجب: وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، ولا للنقل.

ولا يرد فعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو: "كرُم" و"لؤُم"، أو كمطبوع، نحو: "فقُه" و"خطُب"، أو شبهه، نحو: "جنُب"، شبه بنجس، ولذلك كان لازما

لخصوص معناه بالفاعل.

ولا يرد يائي العين إلا "هيؤ"، ولا متصرفا يائي اللام إلا "نهو" لأنه من النهية وهو العقل، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا، نحو: "لبب" و"شرر"، وقالوا: لبب وشرر بكسر العين أيضا، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما في "كدت تكاد"، والماضي من لغة مضارعه "تكود" حكاه ابن خالويه، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى.

وأشار بقوله: "وزد نحو ضمن" إلى أن من أبنية الثلاثي لمجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله، نحو: "ضمن"؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني، وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات: الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة، وأنها فتحة؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر؛ فاعتباره أقرب.

الثاني: ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو: "شَهِدَ" و"شِهِدَ" و"شَهْدَ".

(47/4)

الثالث: مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه، وأن قسمة الفعل ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع؛ فالقسمة عندهم ثنائية؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر، أو يتركهما معا كما فعل في الكافية. قال في شرحها: جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر، ولا فعل ما لم يسم فاعله، مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج، إلا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد، ولا يلزم من ذلك انتقاء أصالتهما

كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها، هذا كلامه.

[أوزان الفعل الرباعي المجرد والمزيد] :

-921

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وَإنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

"ومنتهاه" أي: الفعل "أربع إن جردا" وله حينئذ بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا، نحو: دحرج، ولازما، نحو: عربد. وقال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضي المبني للفاعل، نحو: "دحرج"، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق.

"وإن يزد فيه فما ستا عدا" أي جاوز؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم، فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم؛ فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة، نحو: أكرم، وخمسة، نحو اقتدر، وستة، نحو: استخرج، والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة، نحو: تدحرج، وستة، نحو: احرنجم.

تنبيهان: الأول: قال في التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو

(48/4)

تاء التأنيث أو نون التأكيد، وسكت هنا عن هذا الاستثناء، وهو أحسن؛ لأن هذه في تقدير الانفصال.

الثاني: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال؛ لكثرتها، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة -في قول سيبويه- ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وفي بعضها خلاف، وهي: أفعل، نحو: أكرَمَ، وفعِل، ونحو: فرِحَ، وتفعَّلَ، نحو: تعلَّمَ، وفاعَلَ، نحو: ضَارَبَ، وتفاعَلَ، نحو: تَضَارَبَ، وافتعل، نحو: اشتَمَلَ، وانفَعَلَ، نحو: انكسر، واسْتَفْعَلَ، نحو: استغفر، وافعَلَّ، نحو: احمر، وافعال، نحو: اشهاب الفرس، وافعوعل، نحو: اغدودن الشعر، وافعول، نحو: احمر، وافعال، نحو: اشهاب الفرس، وافعوعل، نحو: اغدودن الشعر، وافعول، نحو: اعلوط فرسه إذا اعروراه، وافعولل، نحو: اخشوشن، وافعيل، نحو: اهبيخ، وفوعل، نحو: حوقل إذا أدبر عن النساء، وفعول، نحو: هرول، وفعلل، نحو:

شملل إذا أسرع، وفيعل، نحو: بيطر، وفعيل، نحو: طشيا رأيه، ورهيأ إذا غلط، وفعلى، نحو: سلقاه إذا ألقاه على قفاه، وافعنلي، نحو: اسلنقى، وافعنلأ، نحو: احبنطأ لغة في احبنطى إذا نام على بطنه، وافعنلل، نحو: اخرنطم إذا غضب، وفنعل، نحو: سنبل الزرع، وتمفعل، نحو: تمندل إذا مسح يده بالمنديل، والكثير تندل.

ويجيء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا.

وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تفعلل، نحو: تدحرج، افعنلل، نحو: احرنجم، وافعلل، نحو: اقشعر، وهي لازمة، اختلف في هذا الثالث؛ فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره.

(49/4)

[أوزان الاسم الرباعي] :

922-

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

923-

وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ، وَإنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ

924-

كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ، وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى

لاسم مجرد رباع فعلل ... وفعلل وفعلل وفعلل

وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ" أي للرباعي المجرد ستة أبنية:

الأول: فَعْلَل بفتح الأول والثالث، ويكون اسما، نحو: جعفر وهو النهر الصغير، وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم، والسهلب: الطويل، والشجعم: الجريء، وقيل: إن الهاء في سهلب والميم في شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرة، وبهكنة للضخمة الحسنة.

الثاني: فِعْلِل بكسر الأول والثالث، ويكون اسما، نحو: زبرج وهو والسحاب الرقيق، وقيل: السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضا، وصفة: نحو: خرمل، قال الجرمي: الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل، ونحو: ناقة دلقم، قال الجوهري: هي التي أكلت أسنانها من الكبر.

الثالث: فِعلَل بكسر الأول وفتح الثالث، ويكون اسما، نحو: درهم، وصفة، نحو: هبلع للأكول.

الرابع: فُعْلُل بضم الأول والثالث، ويكون اسما، نحو: برثن، وهو واحد براثن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة، نحو: جرشع للعظيم من الجمال، ويقال الطويل.

الخامس: فِعَل بكسر الأول وفتح الثاني، ويكون اسما، نحو: قمطر وهو وعاء الكتب، وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس، قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال العجاج [من الرجز] :

1214-

وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الفِطَحْلِ ... وَالْصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِيْنِ الْوَحْلِ

1214- التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص128؛ ولسان العرب 11/ 527 "فطحل"؛ وله أو للعجاج في الحيوان 4/ 202؛ وليس في ديوان العجاج؛ وبلا نسبة في الحيوان 6/ 116.

(50/4)

وقال آخر [من الكامل] :

1215-

زَمَنَ الفِطَحْلِ إِذِ السِّلاَمُ رِطَاب

وصفة، نحو: سبطر وهو الطويل الممتد، وجمل قمطر أي صلب، ويوم قمطر، أي شديد.

السادس: فعلل بضم الأول وفتح الثالث، ويكون اسما، نحو: جخدب لذكر الجراد، وصفة، نحو: جرشع بمعنى جرشع بالضم.

تنبيهات: الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فعلل بالضم، فتح تخفيفا؛ لأن جميع ما سمع في الفتح سمع فيه الضم، نحو: خجدب وطحلب وبرقع في الأسماء، وجرشع في الصفات، وقالوا للمخلب جرثن، ولشجر البادية عزفط، ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فعلل بالفتح، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي، واستدلوا لذلك بأمرين؛ أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم؛ فدل على أنه غير مخفف، وهو مردود؛ فإن

الضم فيه منقول أيضا، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر، وقال الزبيدي: إن الضم في جميع ما ورد منه

= اللغة: الفطحل: السيل العظيم. وقيل: الزمن الذي كان قبل الخلق.

الإعراب: وقد: "الواو": بحسب ما قبلها، "قد": حرف تحقيق. أتاه: فعل ماض، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". زمن: ظرف زمان متعلق بـ"أتاه" وهو مضاف. الفطحل: مضاف إليه مجرور. والصخر: "الواو": حالية، "الصخر": مبتدأ مرفوع. مبتل: خبر المبتدأ مرفوع. كطين: جار ومجرور متعلقان بـ"مبتل"، وهو مضاف. الوحل: مضاف إليه مجرور.

وجملة "وقد أتاه": بحسب الواو. وجملة "والصخر مبتل": في محل نصب حال.

لم يأت بالبيت للاسشهاد على نحو وصرف، بل على أن معنى "فطحل" زمان كانت فيه الحجارة رطبة، وهو زمن ما قبل الخلق.

1215- التخريج: الشطر بلا نسبة في لسان العرب **11/ 527** "فطحل".

اللغة: السلام: الحجارة.

الإعراب: زمن: ظرف زمان متعلق بما قبله غير الواضح، وهو مضاف. الفطحل: مضاف إليه مجرور. إذ: ظرف للزمن الماضي بدل من "زمن". السلام: مبتدأ مرفوع. رطاب: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة "السلام رطاب": في محل جر مضاف إليه.

جاء بالشطر لتوكيد معنى "الفحطل" كما في الرجز السابق.

أفصح. والآخر: أنهم قد ألحقوا به؛ فقالوا: عندد، يقال: مالي عن ذلك عندد، أي بد، وقالوا: عاطت الناقة عوططا إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سودد؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق؛ فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخدب، وإنما هو لأن فعلل من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل، وإن سلمنا أنه للإلحاق قد نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا: اقعنسس فألحقوا بحرنجم؛ فكما ألحق بالفرع بالزيادة؛ فكذا يلحق بالفرع

بالتخفيف.
الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال في التسهيل: وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته.
الثالث: زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان: وهي فعلل بكسر الأول وضم الثالث، حكى ابن جني أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خرفع، ويقل أيضا لزئبر الثوب: زئبر، وللضئبل وهو من أسماء الداهية: ضئبل، وفعل بضم الأول وفتح الثاني، نحو: خبعث ودلمز، وفعلل بفتح الأول وكسر الثالث، نحو: طحربة، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فعلل، والمشهور في الزئبر والضئبل كسر الأول والثالث.
الرابع: قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالي أربع حركات في كلمة، ومن ثم لم يثبت فعلل، وأما علبط للضخم من الرجال، وناقة علبطة أي عظيمة؛ فذلك محذوف من فعالل، وكذلك دودم، وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر، ويقال حينئذ: حاضت السمرة، وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط: أي ثخين خاثر، ولا فعلل، وأما عرثن لنبت يدبغ به فأصله عرنثن مثل قرنفل، ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من علابط، واستعملوا الأصل والفرع، وكذلك عرقصان أصله عرنقصان، حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت، ولا فعلل وأما جندل فإنه محذوف من جنادل، والجندل: الموضع فيه حجارة، وجعله الفراء وأبو علي فرعا على فعليل، وأصله جنديل، واختاره الناظم؛ لأن جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

[أوزان الاسم الخماسي] :
"وإن علا" الاسم المجرد عن أربعة، وهو الخماسي "وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ حوى فعلللا كذا فعلل وفعلل".
فالأول من هذه الأبنية: فعلل، وهو بفتح الأول والثاني والرابع، ويكون اسما، نحو: سفرجل، وصفة، نحو: شمردل للطويل.

والثاني: وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع، قالوا: لم يجيء إلا صفة، نحو: جحمرش للعظيمة من الأفاعي، وقال السيرافي: هي العجوز المسنة، وقهبلس للمرأة العظيمة، وقيل: لحشفة الذكر، وقيل: لعظيم الكمرة فيكون اسما.

والثالث، وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع، يكون اسما، نحو: خزعبل للباطل وللأحاديث المستطرفة، وقذعمل، يقال: ما أعطاني قذعملا، أي شيئا، وصفة يقال: جمل قذعمل للضخم، والقذعملة من النساء القصيرة، وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا، وقيل: الشديد الخلق العظيم، وبه سمي الأسد.

والرابع: وهو بكسر الأول وفتح الثالث، يكون اسما، نحو: قرطعب وهو الشيء الحقير، وصفة، نحو: جردحل، وهو الضخم من الإبل، وحنزقر وهو القصير.

تنبيه: زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فعللل، نحو: هندلع اسم بقلة، ولم يثبته سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة، وإلا لزم عدم النظير، وأيضا قد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون لخماسي على ستة أوزان؛ فيفوت تفضيل الرباعي عليه، وهو مطلوب، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في عدم النظير، مع أن نون هندلع ساكنة ثانية؛ فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة؛ فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى، وزاد غيره للخماسي أوزانا أخر. لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا تطيل بذكرها.

"وما غاير" من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة "للزيد أو النقص انتمى"، نحو: يد وجندل واستخراج، وكان ينبغي أن يقول: أو الندور؛ لأن نحو: طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر كما سبق، ولهذا قال في

التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذ، أو مزيد فيه، أو محذوف منه، أو شبه الحرف، أو مركب أو أعجمي.

-925

وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ ... وَالَّذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا احْتُذِي

"وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَم" الكلمة في جميع تصاريفها "فأصل والذي * لا يلزم" بل يحذف في بعض التصاريف فهو "الزائد مثل تا احتذي" لأنك تقول: حذا حذوه؛ فتعلم بسقوط

التاء أنها زائدة في احتذى، يقال: احتذى به أي اقتدى به، ويقال أيضا "احتذى" أي انتعل، قال [من الرجز] :

1216-

كلَّ الحِذَاءِ يَحْتذي الحافِي الوقع

والحذاء: النعل، وأما الساقط لعلة من الأصول كواو يعد؛ فإنه مقدر الوجود، كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط، ولذا يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا.

[أسباب زيادة الحروف] :

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء: للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة، وللإلحاق كواو وجدول، وياء صيرف وعثير، وألف أرطى ومعزى، ونون جحنفل ورعشن، وللمد كألف رسالة، وياء صحيفة، وواو حلوبة، وللعوض كتاء زنادقة وإقامة، وسين يسطيع، وميم اللهم، وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى، وللإمكان كألف الوصل؛ لأنه لا

1216- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: احتذى: اقتدى، انتعل. الوقع: المشتكي وجع قدميه.

الإعراب: كل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. الحذاء: مضاف إليه مجرور. يحتذي: فعل مضارع مرفوع، الحافي: فاعل مرفوع. الوقع: نعت "الحافي" مرفوع.

وجملة "يحتذي": ابتدائية لا محل لها.

الشاهد: في قوله: "يحتذي" بمعنى "ينتعل" لا بمعنى "يقتدي".

يمكن أن يبتدأ بساكن، وهاء السكت في نحو: عِهْ وقِهْ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه، وللبيان كهاء السكت في نحو: مَالِيَهْ ويا زَيْدَاه، زيدت لبيان الحركة، وبيان الألف.

تنبيهان: الأول: الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره؛ فلا يختص بأحرف الزيادة، وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال، نحو: قتل، أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل، أو

تكرير لام كذلك، نحو: جلبب وجلباب، أو فاء وعين مع مباينة اللام، نحو: مرمريس وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صمحمح.

أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس، أو العين المفصولة بأصلي كحدرد فأصلي.

والآخر: أن يكون تكرير أصل، وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في "أمان وتسهيل"، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا؛ لأنها قد تكون أصولا، وذلك واضح. وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء، وسيأتي الرد عليه.

[أدلة زيادة الحرف] :

الثاني: أدلة زيادة الحرف عشرة:

أولها: سقوطه من أصل، كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر.

ثانيها: سقوط من فرع، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب.

ثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل في إطل، والإيطل: الخاصرة.

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير عله، فإن كان سقوطه لعله كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة.

رابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان، نحو: ورنتل وهو الشر، وشرنبث

وهو الغليظ الكفين والرجلين، وعصنصر وهو جبل؛ فالنون في هذه ونحوها زائدة؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، نحو: جحنفل من الجحفلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجحنفل: العظيم الشفة، وهو أيضا الجيش العظيم.

خامسا: كون مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولا بعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وأن لم يعلم الاشتقاق؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك، نحو: أرنب وإفكل، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه، نحو: أحمر، والإفكل: الرعدة.

سادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو،

ونحو: حنطأو وسندأو وقندأو، فالكنتأو: الوافر اللحية، والحنطأو: العظيم البطن، والسندأو والقندأو: الرجل الخفيف.

سابعها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو: تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء، وهو ولد الثعلب، فإن تـء زائدة؛ لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود.

ثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير؛ فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود، ونحو: برثن، لكن يلزم عدم النظير أعنى لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا؛ إذ الأصل اتحاد المادة.

تاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل.

عاشرها: الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في كنهبل، فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا، ولكن أبنية المزيد في أكثر، ومن أصولهم المصير إلى الكثير. ذكر هذا ابن إياز وغيره، وقال المرادي: هو مندرج في السابع، ا. هـ.

(56/4)

[الميزان الصرفي] :

926-

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ

"بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي وَزْنٍ" يعني إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل: الأول بالفاء، والثاني بالعين، والثالث باللام، مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون؛ فتقول في فلس فعل، وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين، وكذلك في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد، وفي علم فعل، وكذلك في هاب ومل، وفي ظرف فعل، وكذلك في طال وحب "وزائد بلفظه اكتفي" عن تضعيف أصله من الميزان؛ فتقول في أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج: أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال.

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

أحدهما: المبدل من تاء الافتعال؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله؛ فيقال في وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضي للإبدال مفقود في الميزان.

والآخر المكرر لإلحاق أو غيره؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتي بيانه.

927-

وَضَاعِفِ اللاَّمِ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

"وضاعف اللام" من الميزان "إذا أصل بقي" من الموزون، بأن يكون رباعيا أو خماسيا "كراء جعفر وقاف فستق"، وجيم ولا سفرجل، وميم ولام قذعمل؛ فتقول في وزن الأول فعلل، وفي الثاني فعلل، والثالث فعلل، والرابع: فعلل.

928-

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

"وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ" من أحرف الميزان "ما للأصل" الذي هو ضعفه منها؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن ان ضعف العين قوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام؛ فتقول في حلتيت فعليل، وفي سحنون فعلول، وفي مرمريس فعفعيل، وفي اغدودن افعوعل، وفي جلبب فعلل. وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد

(57/4)

بمثله؛ فتقول في حلتيت فعليت، وفي سحنون فعلون، وفي مرميس فعمريل، وفي اغدودن افعودل، وفي جلبب فعلب. ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما: تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد، في نحو: صبر وقتر وكثر، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل، ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل، وفعتل، وفعثل، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا. والآخر: التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلله، وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق ولغير الإلحاق، ويتحد اللفظ به كبين مقصودا به الإلحاق ومقصودا به التعدية؛ فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل دحرجة، وعلى القصد الثاني مصدر تبيين، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين، واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور.

تنبيهات: الأول: إذا لم يكن الزائد من حروف "أمان وتسهيل" فهو ضعف أصل كالباء من جلبب، وإن كان منها فقد يكون ضعفا، نحو: سأل، وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف؛ فيقابل في الوزن بلفظه، نحو: سمنان –وهو ماء لبني ربيعة– فوزنه فعلان لا فعلان؛ لأن فعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر، نحو: الزلزال إلا خزعال وهو ناقة بها ظلع، وقهقار للحجر. وأما بهرام وشهرام فعجميان.

الثاني: المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير؛ فيقال في وزن رد ومرد فعل ومفعل؛ لأن أصلهما ردد ومردد.

الثالث: إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة؛ لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها؛ فتقول في وزن آدر أعفل؛ لأن أصله أدور، قدمت العين على الفاء، وتقول في ناء فلع، لأنه من النأي، وفي الحادي عالف، لأنه من الوحدة، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف؛ فتقول في وزن قاض فاع، وفي بع فل، وفي يعد يعل، وفي عدة علة، وفي عه أمر من الوعي عه، إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف؛ فيقال: أصله كذا ثم أعل، ا. هـ.

(58/4)

929–

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

واحكم بتأصيل" أصول "حروف" الرباعي التي تكررت فاؤه وعينه، وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط، كحروف "سمسم * ونحوه" لأن أصالة أحد المكرين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معا "والخلف في" الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط "كلملم" أمر من لملم وكفكف أمر من كفكف؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة كف ولم، فقيل: إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها، وإن مادة لملم وكفكف غير مادة "لم" و"كف"؛ فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج، وقيل: إن الصالح للسقوط زائد؛ فوزن كفكف على هذا فعكل، وهذا مذهب الزجاج، وقيل: إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فأصل لملم: لمم، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء، وهذا مذهب

الكوفيين، واختاره الشارح، ويرده أنهم قالوا في مصدره: فعللة، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل.

فإن تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين؛ لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين، والسابق، كذا قال في شرح الكافية. وقال في التسهيل: فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني فاتفق كلامه في نحو: مرمريس، واختلف في نحو: صمحمح؛ فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح، وفي كلامه الثاني فعحمل. واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى، وفي نحو: صمحمح والميم الثانية، في نحو: مرمريس بحذفهما في التصغير، حيث قالوا: صميمح، ومريريس، ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلل، وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما.

(59/4)

[ما تطرد زيادته من الحروف] :

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة، فقال:

" 930–

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

ألف: مبتدأ، والجملة بعده صفة له، وزائد: خبره، والمين: الكذب.

أي إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه، فيحمل عليه ما سواه، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة، بل بدلا من أصل ياء أو واو، نحو: رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب، وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق، وهو مفقود، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق.

واعلم أن الألف لا تزاد أولا؛ لامتناع الابتداء بها، وتزاد في الاسم ثانية، نحو: ضارب، وثالثة، نحو: كتاب، ورابعة، نحو: حبلى وسرداح، وخامسة، نحو: انطلاق وحلبلاب، وسادسة، نحو: قبعثرى، وسابعة، نحو: أربعاوى، وتزاد في الفعل ثانية، نحو: قاتل، وثالثة، نحو: تغافل، ورابعة، نحو: سلقى، وخامسة، نحو: أجأوى، وسادسة، نحو: اغرندى.

تنبيهان: الأول: يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرباعي، فإن الألف فيه بدل من أصل، وليست زائدة.

الثاني: إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين ولثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل، نحو: أفعى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم، وما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أرطى عند من يقول أديم مأروط أي مدبوغ

(60/4)

بالأرطى، وكما في معزى لقولهم معز ومعز، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، انتهى.

931-

وَاليَا كَذَا وَالْوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

واليا كذا والواو" أي مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته "إن لم يقعا" مكررين "كما هما في يؤيؤ" اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق "ووعوعا" إذا صوت؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها، كما حكم بأصالة حروف سمسم.

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضا؛ فتقول: كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال: فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط، وإن صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهو زائد إلا في الثنائي المكرر كما تقدم في المتن، وإن صحب أصلين وثالثا محتملا، فإن كان المحتمل همزة أو ميما مصدره حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو، نحو: أيدع ومزود، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أولق عند من يقول "ألق فهو مألوق" أي جن فهو مجنون، وكما في أيطل لما تقدم من قولهم فيه إطل، أو أصالة الجميع كما في مريم ومدين؛ فإن وزنهما فعلل، لا فعيل؛ لأنه ليس في الكلام، ولا مفعل وإلا وجب الإعلال، وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو، مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو: يهير وهو الحجر الصلب، وقال ابن السراج: اليهير اسم من أسماء اليهير أي من السراب؛ فإنه قضى فيه بزيادة

الياء الأولى دون الثانية؛ لأنه ليس في الكلام فعيل، ولا خفاء في زيادتها في نحو: يحمر، وكما في عزويت وهو اسم موضع، وقيل: هو القصير أيضا؛ فإنه قضي فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا؛ لأنه ليس في الكلام، ولا فعليلا لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة، ولا فعويتا لأن الكلمة تصير بغير لام؛ فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت.

واعلم أن الياء تزاد في الاسم أولى، نحو: يلمع، وثانية، ونحو: ضيغم، وثالثة،

(61/4)

نحو: قضيب، ورابعة، نحو: حذرية، وخامسة، نحو: سلحفية، قيل: وسادسة، نحو: مغناطيس، وسابعة، نحو: خنزوانية، وتزاد في الفعل أولى، نحو: يضرب، وثانية، نحو: بيطر، وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال، نحو: رهيأ، ورابعة، نحو: قلسيت، وخامسة، نحو: تقلسيت، وسادسة، نحو: اسلنقيت.

والواو تزاد في الاسم ثانية، نحو: كوثر، وثالثة، نحو: عجوز، ورابعة، نحو: عرقوة، وخامسة، نحو: قلنسوة، وسادسة، نحو: أربعاوي، وتزاد في الفعل ثانية، نحو: حوقل، وثالثة، نحو: جهور، ورابعة، نحو: اغدودن.

تنبيهان: الأول: مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس، وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور؛ لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة، وهو ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى بناء وفنعل وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية، وأن اللام زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج، وهدمل بمعنى هدم؛ فإن لزيادة اللام آخرا نظائر، بخلاف زيادة الواو أولا.

الثاني: إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع؛ وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور، وهو اسم مكان بالحجاز، وهو أيضا اسم شجر يستاك به؛ لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع، ا. هـ.

" -932

وَهكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلاثَةً تَأْصِيْلُهَا تَحَقَّقَا

أي الهمزة والميم متساويان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد، نحو أحمد ومسجد؛ لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة؛ فحمل عليه ما سواه.

(62/4)

فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخرا؛ فإنه لا يقضي بزيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه.

وبقيد الثلاثة، نحو: أكل ومهد، ونحو: إصطبل ومرزجوش.

وبقيد الأصالة، نحو: أمان ومعزى.

وبقيد التحقق، نحو: أرطى؛ فإنه سمع في المدبوغ به مأروط، ومرطي؛ فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة، ومن قال مرطي جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية؛ فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث، ووزنه على الثاني أفعل؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والقول الأول أظهر؛ لأن تصاريفه أكثر؛ فإنهم قالوا "أرطت الأديم" إذا دبغته بالأرطى، و"أرطت الإبل" إذا أكلته، و"آرطت الأرض" إذا أنبتته. وقيل أيضا: "أرطت الأرض" إذا أنبتت الأرطي، وكذا الأولق؛ لأنه قيل: هو من ألق فهو مألوق إذا جن، فالهمزة أصل والواو زائدة، وقيل: هو من "ولق" إذا أسرع؛ فالهمزة زائدة والواو أصل، ووزنه أفعل، والأول أرجح. وكذا الأوتكي لنوع من التمر رديء دائر بين أن يكون وزن أفعلى كأجفلى، وفوعلى كخوزلى. ويخرج به أيضا نحو: موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة، ولكن الأرجح الزيادة كما مر.

تنبيهات: الأول: محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه، فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل، كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزي، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول.

أما "مرجل" فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل؛ لقولهم "مرجل الحائك الثوب" إذا نسجه موشى بوشي يقال له المراجل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس، وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم

"مرجل" اعتمادا على الأصل المذكور، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة، وتمندل من المنديل، وتمدرع إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك؛ لأن الأكثر في هذا تسكن، وتندل، وتدرع، قال أبو عثمان: هو الأكثر في كلام العرب.

(63/4)

وأما "مغفور" فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما أن الميم زائدة، والآخر أنها أصل، لقولهم "ذهبوا يتمغفرون" أي يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما "مرعزى" فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم كساء ممرعز، دون مرعز.

وكما في همزة "إمعة" وهو الذي يكون تبعا لغير لضعف رأيه، والذي يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان، حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول؛ فوزنه فعلة لا إفعلة لأنه صفة، وليس في الصفات إفعلة، وأمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما، وهو الذي يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه، ويقال أيضا: إمع، وإمر.

الثاني: أفهم قوله "سبقا" أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين، ولا متأخرتين إلا بدليل.

ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين، كما سيأتي في كلامه.

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمأل، واحبنطأ.

ومثال ما حكم في بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم، وبابه.

أما الشمأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر لغات شمأل، وشأمل، بتقديم الهمزة على الميم، وشمال على وزن قذال، وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم، وشمل بإسكان الميم، وشيمل على وزن صيقل، وشمال على وزن كتاب، وشميل على وزن طويل، وشمأل بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم "شملت الريح" إذا هبت شمالا، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل؛ فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط، ويقال: "حبط بطنه" انتفخ.

وأما دلامص ويقال فيه مالص ودملص ودميلص، وهو البراق -فلقولهم "درع دلاص، ودليص، ودلصته أنا" وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص أصل وإن وافق دلاصا في المعنى؛ فهو عنده من باب سَبِط وسِبَطْر.

وأما زرقم وبابه –نحو: ستهم، ودلقم، وضرزم، وفسحم، ودردم –فلأنها م الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج، والضرز وهو البخيل – يقال ناقة ضرزة أي قليلة اللبن– والانفساح، والدرد وهو عدم الأسنان، والوصف منه أدْرَد، ودَرِد.

الثالث: أفهم قوله "تأصيلها تحققا" أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل، وهو خلاف ما جزم به في التسهيل –وهو المعروف– من أن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة؛ أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع، وميم موسى ومزود، وجاء في ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما أنها زائدة؛ فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال: أديم مأروط، وهمزة أولق فيمن قال: ألق فهو مألوق كما سبق، وبأصالة ميم مهدد ومأجج، وزيادة أحد المثلين؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب إدغامه، وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة، ويكون فكهما شاذا كما فك الأجل في قوله [من الرجز] :

1217–

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ ... [الواسعِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ]

الرابع: تزاد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشمأل، ورابعة كحطائط وهو القصيير، وخامسة كحمراء، وسادسة كعقرباء وهي بلد، وسابعة كبرناساء، والبرناساء: الناس.

1217– التخريج: الرجز لأبي النجم في الأغاني 10/ 157، 158، 163، 165؛ وجمهرة اللغة ص471؛ وخزانة الأدب 2/ 392، 394؛ والدرر 6/ 238؛ وشرح التصريح 2/ 403؛ وشرح شواهد الشافية ص313؛ والطرائف الأدبية ص57؛ والكتاب 4/ 214؛ والمقاصد النحوية 4/ 595؛ وبلا نسبة في الأشباه والأنظار 1/ 51؛ وأوضح المسالك 4/ 412؛ وسر صناعة الإعراب ص503.

شرح المفردات: الأجلل: أي الأجل. الواسع الفضل: الكثير الإحسان. الوهوب: الكثير الوهب، أي العطاء. المجزل: المكثر.

الإعراب: "الحمد": مبتدأ مرفوع بالضمة. "لله": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. "العلي": نعت "الله" مجرور بالكسرة. "الأجلل": نعت ثان لـ"الله". "الواسع": نعت ثالث لـ"الله"، وهو مضاف. "الفضل": مضاف إليه مجرور. "الوهوب": نعت رابع لـ"الله". "المجزل": نعت خامسا لـ"الله" مجرور.

الشاهد فيه قوله: "الأجلل" حيث فك الإدغام، لإقامة الوزن، والقياس "الأجل".

(65/4)

والميم تزاد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسا كضارم؛ لأنه من الضبر وهو شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضُبَارِم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسْد، ا. هـ.

933- شرح ابن عقيل

933-

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

أي يحكم بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعلباء وقرفصاء؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف؛ فإنه لا يقضي بزيادة هاتين، إلا بدليل كما سبق في حطائط واحبنطأ، وبقيد أكثر من حرفين، نحو: ماء وشاء وكساء ورداء؛ فالهمزة في ذلك ونحوه، أصل أو بدل من أصل، لا زائدة.

تنبيه: مقتضى قوله "أكثر من حرفين" أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك، سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد، نحو: سلاء وحواء، أو حرفان أحدهما لين، نحو: زيزاء وقوباء؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين، أو اللين، وللعكس؛ فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سلا فعلاء وحواء من الحوة؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغي الآخر، ولذلك حكم على حواء بأنه همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف، نحو: حواء للذي يعاني الحيات، والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلا؛ لأن فعالا في النبات أكثر من فعلاء؛ فلو قال الناظم "أكثر من أصلين" لكان أجود، ا. هـ.

934-
وَالنُّون فِي الآخِرِ كالهَمْز وفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أصَالَةً كُفِي
"وَالنُّون فِي الآخِرِ كالهَمْز" أي فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة، وهما: أن يسبقها ألف، وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين، نحو: عثمان وغضبان، بخلاف نحو: أمان وزمان ومكان.

(66/4)

ويشترط لزيادة النون -مع ما ذكر- أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل؛ فالنون في نحو: جنحان أصل لا زائدة، وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا "واحكم بتأصيل حروف سمسم" وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضي بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد، نحو: حسان ورمان، أو حرف لين، نحو: عقيان وعنوان، وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور؛ فإنهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر [من الوافر] :

1218-
أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي ... مُغَلْغَلَةً تَدُبُّ إلى عُكَاظِ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين؛ فلا يلغى أحدهما إلا بدليل؛ فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين.

وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر، وهو أن لا يكون في اسم مضموم الأول مضعف الثاني اسما لنبات، نحو: رمان؛ فجعلها في ذلك أصلا؛ لأن فعالا في أسماء النبات أكثر من فعلان وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال:

فمل عن الفعلان والفعلاء ... في النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال. ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائد، قال سيبويه: وسألته -يعني الخليل_ عن الرمان إذا سمي به، فقال: لا أصرفه في المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذ لم يكن له معنى يعرف به. وقال

1218- التخريج: البيت لأمية بن خلف الخزاعي في المقاصد النحوية 4/ 563.

اللغة: المغلغلة: الرسالة المحمولة من بلد إلى بلد. عكاظ: سوق جاهلية كان القوم يجتمعون فيها للتفاخر.

الإعراب: ألا: حرف تنبيه واستفتاح. من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. مبلغ: خبر المبتدأ مرفوع. حسان: مفعول به لـ"مبلغ". عني: جار ومجرور متعلقان بـ"مبلغ". مغلغلة: مفعول به لـ"مبلغ" منصوب. تدب: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". إلى عكاظ: جار ومجرور متعلقان بـ"تدب".

وجملة "ألا من مبلغ ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تدب": في محل نصب نعت "مغلغلة".

الشاهد فيه قوله: "حسان" حيث منع من الصرف لزيادة الألف والنون فيه.

(67/4)

الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعالا أكثر من فعلان، يعني في النبات؛ والصحيح ما ذهب إليه، لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق. قالوا: أرض مَرْمَنَة لكثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقالوا مَرَمَّة.

"و" النون "في نحو غضنفر" وعقنقل، وقرنفل، وحبنطأ، وورنتل –مما هو فيه متوسط، وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية، وهو ساكن، وغير مدغم– "أصالة كفي" كفي: مجهول، فيه ضمير النون هو المفعول الأول ناب عن الفاعل، وأصالة: نصب بالمفعول الثاني، أي أطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور: أولها أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سميدع وواو فدوكس، وألف عذافر، وجخادب1. ثانيها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين: شرنبث وشرابث، وللضخم جرنفش وجرافش، ولنبت عرنقصان وعريقصان. ثالثها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غير عليه، وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل، نحو: نهشل، إلا أن يقضي بزيادتها دليل كما في نحو: نرجس؛ لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود. وبالقيد الثاني، نحو: قنطار وقنديل وعنقود وخندريس وعندليب، فإنها أصل إلا أن يقضي دليل بالزيادة، كما في نحو: عنبس –لأنه من العبوس_ وحنظل لقولهم: حظلت الإبل، وعنسل لأنه من العسلان، وعرند لأنه من قولهم: شيء عرد أي صلب، وكنهبل لقولهم فيه: كهبل، ولعدم النظير على تقدير الأصالة. وبالقيد الثالث، نحو: غرنيق وهو السيد الرفيع،

وخرنوب، وكنأبيل، فالنون أصلية؛ إذ ليس في اللام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل.
وبالرابع، نحو: عجنس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف؛ فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجعل وزنه فعلل كعدبس قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل. والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق، نحو: ضفنط وزونك، ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك؛ فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.
تنبيهات: الأول: بقي مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنضرب، والانفعال وفروعه كالانطلاق، والافعنلال كالاحرنجام، وإنما سكت عنها لوضوحها.

---

1 السميدع: الذئب، السيف، الرجل الخفيف. الفدوكس: الأسد، الرجل الشجاع. العذافر: الشديد من الإبل. الجخادب: العظيم الخلق.

(68/4)

الثاني: إنما لم يذكر التنوين، ونون التثنية والجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة، ونون الوقاية، ونون التوكيد؛ لأن هذه زيادة متميزة، مقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزأ منها.
الثالث: اعلم أن النون تزاد أولى، نحو: نضرب، وثانية، نحو: حنظل، وثالثة، نحو: غضنفر، ورابعة، نحو: رعشن، وخامسة، نحو: عثمان، وسادسة، نحو: زغفران، وسابعة، نحو: عبوثران.

935-

وَالْتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ والمُضَارَعَهْ ... ونَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ المُطَاوَعَهْ

936-

وَالهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ

"والتاء" تزاد في أربعة مواضع: "في التأنيث" كضربت، وضاربة، وضربة وأنت وفروعه على المشهور1، "و" في "المضارعة" كتضرب، "و" في "نحو الاستفعال" من المصادر، وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار، وفروعهما، والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد، دون فروعهما، "و" في نحو: "المطاوعة" كتعلم تعلما، وتدحرج تدحرجا، وتغافل وتغافلا، ولا يقضي بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا؛ فإما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصود على السماع كزيادتها في تنضب، وتنفل، وتدرأ، وتحلئ، وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور عل السماع، كالتاء في نحو: رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت، وفي ترتموت وهو صوت القوس عند الرمي؛ لأنه من الترنم، ووزنه تفعلوت، وفي عنكبوت، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل؛ لقولهم في معناه العنكب؛ فهو عند رباعي، وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة، وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما، وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور، وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا.

---

1 المشهور أن الضمير من "أنت" هو "أن"، والتاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع، ويقابله قولان آخران: أولهما أن الضمير هو التاء و"أن" حرف عماد كما قيل في "إياك" ونحوه، وثانيهما أن الضمير هو مجموع "أن" والتاء.

(69/4)

"وَالهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ" أي الهاء من حروف الزيادة كما سبق، إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف، ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة، نحو: "لمه"، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا، وعلى كل مبني على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف، وهي واجبة في بعض ذلك، وجائزة في بعضه، وعلى ما تقدم في بابه، وأنكر المبرد زيادتها، وقال: إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان، كما في نحو: {مَالِيَهْ} 1، و"يا زيداه" وللإمكان، كما في نحو: "دعه، وقه" كما قدمته؛ فهي كالتنوين وباء الجر، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم في أمات: أمهات، ووزنه فعلهات؛ لأنه جمع أم، وقد قالوا: أمات، والهاء في الغالب فيمن يعقل، وإسقاطها فيما لا يعقل، وقالوا في أم: أمهة، ووزنها فعله2، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية، وتكون فعله مثل قبرة أبهة، ويقوي قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من من قولهم: تأمهت أما، بمعنى اتخذت، ثم حذفت الهاء فبقي أم، ووزنه فع؛ فإن جمع أمهة، وأمات جمع أم، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف؛ لأنه خلاف الظاهر، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب،

قال في الفتح: ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا علي؛ فأعرض عنه، ولم يرضه؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد.

وزيدت الهاء في قولهم: "أهرقت الماء؛ فأنا أهريقه إهراقة" والأصل أراق يريق إراقة، وألف أراق منقلبة عن الياء، وأصل يريق يؤريق، ثم أبدلوا من الهمزة هاء، وإنما قالوا: يهريقه، وهو لا يقولون: أأريقه؛ لاستثقالهم الهمزتين، وقالوا أيضا: أهرق الماء يهرقه إهراقا، ولا جواب للمبرد عن زيادتها في أهراق إلا دعوى الغلط من قائله؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها، وادعى الخليل زيادة الهاء في هركولة وأنها هفعولة، وهي العظيمة الوركين؛ لأنها تركل في مشيها، والأكثرون على أصالتها، وأنها فِعْ◌َلَوْ◌َلَة.

وقال أبو الحسن: إنها زائدة في هبلع وهو الأكول، وهجرع وهو الطويل، فهما عنده هفلع؛ لأن الأول من البلع، والثاني من الجرع وهو المكان لسهل، وحجة الجماعة أن

---

1 الحاقة: 28.

(70/4)

العرب تقول في الهِجْرَعَيْن: هذا أهجرُ من هذا، أي أطول، وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضا، ويجوز أن تكون زائدة في سهلب وهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل، يقال: قرن سهلب1 وسلب أي طويل، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط.

تنبيه: التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم.

"وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ" أي من حروف الزيادة واللام، والقياس يقتضي أن لا تزاد لبعدها من حروف المد؛ فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة، نحو: ذلك وتلك وهناك، وأُولَالِك، وما سواها فبابه السماع، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد: عبدل، وفي الأفجح –وهو المتباعد الفخذين–: فحجل، وفي الهيق– وهو الظليم–: هيقل، وفي الفيشة –وهي الكمرة–: فيشلة، والطيس –وهو الكثير–: طيسل، ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل، وهو مركب من عبد الله كما قالوا: عبشمي، ويبعده قولهم في زيد: زيدل، على أنه قال في الأوسط: اللام تزاد في عبدل وحده، وجمعه عبادلة؛ فيكون له قولان، نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبط

وسبطر.

تنبيهان: الأول: حق لام أن لا تذكر مع أحرف الزيادة؛ لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها.

الثاني: ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة، وسكت عن السين، وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه، قيل: وبعد كاف المؤنثة وقفا، نحو: أكرمتكس وهي الكسكسة، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة، نحو: أكرمتكش، والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف؛ فحكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك، بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم، وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع، فإن أصله عن سيبويه أطاع يطيع، وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل؛ لأن أصل أطاع أطوع. والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد، وقد

---

1 كذا في هذين الموضعين بتقديم الهاء على اللام، والذي في القاموس المحيط وغيره "سلهب" وذلك كما تقدم في مواضع من هذا الباب.

(71/4)

مثل به في زيادة التاء؛ إذ قال "ونحو الاستفعال" فكأنه اكتفى بذلك، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء:

ومع سين زيد في استفعال ... وفرعه كاستقص ذا استكمال

ا. هـ.

-937

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ ... إنْ لَمْ تَبَيِنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

"وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ" أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادة فهو أصل "إنْ لَمْ تَبَيِنْ حُجَّةٌ" على زيادته "كحظلت" الإبل، إذا تأذت من أكل الحنظل؛ فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في، نحو: عضنفر كما سبق بيانه. وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة، فليراجع.

فصل في زيادة همزة الوصل:

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله:

938-

لِلوَصلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُت ... إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبَتُوا

أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج، وما يثبت فيهما فهو همز قطع، وقد اشتمل كلامه على فوائد: الأولى: أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله "للوصل همز" وهذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، ألا ترى إلى ثبوتها ألفا، في نحو: "الرجل؟ " في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة. الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة؛ لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن، إذ الابتداء به متعذر. الثالثة: أنها لا تختص بقبيل، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف، أخذ ذلك من إطلاقه، والمثال لا يخصص. الرابعة: امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله [من الطويل] :

1219-

ألاَ لاَ أَرَى إثْنيْنِ أحْسَنَ شِيْمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الْدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

1219- التخريج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص182؛ وكتاب الصناعتين ص151؛ والمحتسب 1/ 248؛ ونوادر أبي زيد ص204؛ ولابن دارة في الأغاني 21/ 255؛ بلا نسبة في خزانة الأدب 7/ 202؛ ورصف المباني ص41؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 341؛ وشرح التصريح 2/ 366؛ وشرح المفصل 3/ 19؛ ولسان العرب 14/ 117 "ثنى"؛ والمقاصد النحوية 4/ 569.

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل: اتساعا، وقيل: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين، وقيل: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين. وكان الخليل يسميها سلم اللسان.

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئا بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سأذكره بعد، فقال:

939-

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نحو انْجَلَى

940-

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

"وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ" إما بها "نحو انجلى" وانطلق، أو سواها، نحو: استخرج "والأمر والمصدر منه" أي من المحتوى على أكثر من أربعة، نحو: انجلى انجلاء، وانطلق انطلاقا، واستخرج استخراجا. "وكذا أمر الثلاثي" الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا، سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها "كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا" فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرا، كقولك في الأمر من مضارعها لفظا، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

941-

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيْث تَبِعْ

942-

وأَيْمُنٍ وهمز أل كذا، ويبدل ... مدا في الاستفهام أو يسهل

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... واثنين وامرئ وتأنيث تبع، وايمن

= شرح المفردات: الشيمة: الطليعة والخلق. حدثان الدهر: مصائبه.

الإعراب: "ألا": حرف استفتاح. "لا": حرف نفي. "أرى": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "اثنين": مفعول به أول منصوب بالياء لأنه ملحق بالمثنى. "أحسن": مفعول به ثان منصوب. "شيمة": تمييز منصوب. "على حدثان": جار ومجرور متعلقان بـ"أحسن"، وهو مضاف. "الدهر": مضاف إليه مجرور. "مني": جار ومجرور متعلقان بـ"أحسن". و"ومن جمل": جار ومجرور معطوفان على "مني".

الشاهد: قوله: "اثنين" حيث جعل همزة الوصل في "اثنين" همزة قطع، وذلك لإقامة الوزن.

فهذه عشرة أسماء؛ لأن قوله "وتأنيث تبع" عني به ابنه، واثنتين، وامرأة. ونبه بقوله "سمع" على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته في التصرف استأثر بأمور: منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون؛ فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك؛ فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغني عن همزة الوصل، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره.

أما "اسم" فأصله عند سيبويه سمو كقنو، وقيل: سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا، وسكن أوله. وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وأتى بالهمزة توصلا وتعويضا، ولهذا لم يجمعوا بينهما، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه: اسمي، أو سموي، كما عرف في موضعه، واشتقاقه عند البصريين من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك. والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره.

وأما "است" فأصله ستة؛ لقولهم: ستيهة، وأستاه، و"زيد أسته من عمرو" فحذفت اللام -وهي الهاء- تشبيها بحروف العلة، وسكن أوله، وجيء بالهمزة لما ذكر، وفيه لغتان أخريان: سه بحذف العين فوزنه فل، وست بحذف اللام فوزنه فع. والدليل على كون الأصل ستة بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين. والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن.

وأما "ابن" فأصله بنو كقلم، فعل به ما سبق في اسم واست. ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوي بفتحها. ودليل تحريك العين قولهم في جمعه: أبناء، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين. ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاد، ومكسورها ككبد، وأكباد، والحمل على الأكثر. ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور: أحدها: أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء. والثاني: أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه. والثالث: قولهم: البنوة، ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء، واشتقه من: "بنى بامرأته يبني بها"، ولا دليل

في البنوة؛ لأنها كالفتوة وهي من الياء، ولو بنيت من حميت فعولة لقلت: حموة، وأجاز الزجاج الوجهين.

وأما "ابنم" فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زرقم. قال الشاعر [من الطويل] :

1220-

وَهَلْ لِيَ أُمٌّ غَيْرَهَا إنْ ذَكَرْتُهَا ... أَبَى اللَّهُ إلاَّ أَنْ أَكُوْنَ لَهَا ابْنَمَا

وليست عوضا من المحذوف، وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل.

وأما "اثنان" فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين؛ لأنه من ثنيت، ولقولهم في النسبة إليه ثنوي، فحذفت لامه، وسكن أوله، وجيء بالهمز.

وأما "امرؤ" فأصله مرء؛ فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة، وعوض عنها همزة الوصل، ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا؛ فجعل المتوقع كالواقع.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ؛ فالكلام عليها كالكلام على مذاكرتها، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه، بخلاف التاء في بنت وثنتين فإنها فيهما

1220- التخريج: البيت للمتلمس في ديوانه ص30؛ والأصمعيات ص245؛ وخزانة الأدب 10/ 58، 59؛ والمقاصد النحوية 4/ 568؛ والمقتضب 2/ 93؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 182؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 115؛ وشرح المفصل 9/ 133؛ والمصنف 1/ 58.

الإعراب: وهل: "الواو": بحسب ما قبلها، و"هل": حرف استفهام. لي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. أم: مبتدأ مؤخر مرفوع. غيرها: نعت ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط محله الجزم. أبي: فعل ماض. الله: فاعل مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا". لها: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ"ابنما": خبر "أكون" منصوب، والميم للمبالغة.

وجملة "هل لي أم ... ": بحسب الفاء. وجملة "إن ذكرتها ... ": حالية محلها النصب.

وجملة "ذكرتها": لا محل لها "فعل الشرط". وجملة "أبي الله": استئنافية لا محل لها.

والمصدر المؤول من "أن أكون" في محل نصب مفعول به لـ"أبي".

الشاهد: قوله: "ابنما" حيث زيدت الميم للمبالغة، فإن أصلها: "ابنا".

بدل من لام الكلمة؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لصرفتهما، يعني بنتا وأختا، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة، لا من التاء.

وأما "ايمُن" المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين، وللقطع عند الكوفيين؛ لأنه عندهم جمع يمين، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة؛ فلما حذفت نونه فقيل: "أيم الله" أعاضوه الهمز في أوله، ولم يحذفوها لما أعادوا النون؛ لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امر، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين:

همز أيم وايمن فافتح واكسر أو إم قل ... أو قل مِ أو منُ بالتثليث قد شكلا

وأيمن اختم به، والله كلا أضف ... إليه في قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله: "همز أل كذا" أي همز وصل، ومعرفة كانت أو موصولة أو زائدة، ومذهب الخليل أن همزة "أل" قطع وصلت لكثرة الاستعمال، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب، ومثل "أل" "أم" في لغة أهل اليمن.

تنبيهان: الأول: علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا، ولا في حرف غير "أل"، ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة.

الثاني: كان ينبغي أن يزيد "أيم" لغة في "أيمن"؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر؛ فإن قيل: هي أيمن حذفت اللام، يقال: وابنم هو ابن وزيدت الميم، انتهى.

"وَيُبْدَلُ" همز الوصل المفتوح "مَدا فِي الِاسْتِفْهَام" وهو الأرجح "أَوْ يُسَهَّلُ" بين الهمزة والألف مع القصر، ولا يحذف كما يحذف المضموم، من نحو قولك: اضطر الرجل، وكما يحذف المكسور، في نحو: {أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا} 1، {أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ} 2 لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا يحقق؛ لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر،

---

1 ص: 63.

2 المنافقون: 6.

فنقول: آلحسن عندك، وآيمن الله يمينك، بالمد راجحا، وبالتسهيل مرجوحا، ومنه قوله [من الطويل] :

1221-

أألحقُ- إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن، نحو: {آلذَّكَرَيْنِ} 1، {آلْآنَ} 2.

خاتمة: في مسائل؛ الأولى: اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات: وجوب الفتح، وذلك في المبدوء بها "أل". ووجوب الضم، وذلك في نحو: انطلق واستخرج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: اقتل واكتب، بخلاف امشوا وامضوا. ورجحان الضم على الكسر، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة، نحو: اغزي، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم. ورجحان الفتح على الكسر، وذلك في "ايمن" و"آيم". ورجحان الكسر على الضم، وذلك

1221- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص133؛ والأغاني 1/ 127؛ وخزانة الأدب 10/ 277؛ والكتاب 3/ 136؛ ولجميل في محلق ديوانه ص237؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 366؛ وشرح ابن عقيل ص689. وراجع ديوان كثير عزة ص368.

شرح المفردات: انبت حبل: أي انقطع، هنا بمعنى انقطت سبل المودة والألفة. قلبك طائر: كناية عن ذهاب العقل حزنا.

المعنى: يقول: إذا هجرتني الرباب وانقطع حبل المودة بيننا سوف أجن حزنا عليها.

الإعراب: "أألحق": الهمزة للاستفهام، "ألحق": مبتدأ مرفوع. "إن": حرف شرط جازم. "دار": فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهو مضاف. "الرباب": مضاف إليه مجرور. "تباعدت": فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هي". "أو": حرف عطف. "انبت": فعل ماض. "حبل": فاعل مرفوع بالضمة. "أن": حرف مشبه بالفعل. "قلبك": اسم "أن" منصوب وهو مضاف، والكاف ضمير في محل جر بالإضافة. "طائر": خبر "أن" مرفوع. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع خبر المبتدأ "الحق".

وجملة "الحق ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "إن دار ... " الشرطية اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تباعدت" تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد في قوله: "أألحق" حيث نطق الشاعر بهمزة "أل" بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل، وهو قليل، والأكثر إبدال همزة أل الثانية لهمزة الاستفهام ألفا.

1 الأنعام: 143، 144.

2 يونس: 91.

(78/4)

في كلمة "اسم". وجواز الضم والكسر والإشمام، وذلك في نحو: "اختار" و"انقاد" مبنيين للمفعول. ووجوب الكسر، وذلك فيما بقي، وهو الأصل.

الثانية: قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن؛ فإذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها، نحو استتر، إذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر1، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو: الأحمر فالأرجح إثبات الهمزة، فنقول: "الحمر قائم" ويضعف "لحمر قائم" والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام.

الثالثة: إذا اتصل بالمضمومة شاكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه، نحو: {أَنِ اقْتُلُوا} 2 {أَوِ انْقُصْ} 3.

الرابعة: مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا، وضمت في بعضها في بعضها اتباعا، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في "اضرب" وضمها في "اسكن" إتباعا للثالث، وأورد عدم الفتح في "اعلم"، وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر، والله اعلم.

---

1 قال محي الدين عبد الحميد: "يلتبس هذا الماضي بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك: "ستر" مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: الأول أن هذا الماضي المحذوف همزة وصله وزنه "افتعل"، والآخر وزنه "فعل"، بتشديد العين – والثاني أن مضارع هذا الماضي يستر بفتح ياء المضارعة كيستتر الذي هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل بتشديد التاء مكسورة. والثالث أن مصدر هذا الماضي المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل، وسينص الشارح على هذه الفروق في مباحث الإدغام".

2 النساء: 66.

3 المزمل: 3.

(79/4)

الإبدال:

[الفرق بين الإبدال والقلب والتعويض] :

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام؛ فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب؛ لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك، وأراد الإبدال ما يشمل اختص بحرف العلة والهمزة؛ لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير، وذلك كما في "قام" أصله: قوم؛ فألفه منقلبة عن واو في الأصل، وموسى ألفه عن الياء، وراس ألفه عن الهمزة، وإنما لينت لثبوتها؛ فاستحالت ألفا، والبدل لا يختص كما ستراه.

ويخالفهما التعويض؛ فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء "عدة"، وهمزة "ابن"، وياء "سفيريج"، ويكون عن حرف كما ذكر، وعن حركة كسين "أسطاع" كما تقدم.

وقد ضمن الناظم هذا البا أربعة أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف.

[أحرف الإبدال الشائع] :

وأشار إلى حصر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله:

(80/4)

943-

أَحْرُفُ الإِبْدَالِ "هَدَأتَ مُوْطِيَا ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

944-

آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي ... فاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنَاً ذَا اقْتُفِي

"أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأتَ مُوْطِيَا" وخرج بالشائع البدل الشاذ، نحو: إبدال اللام من نون "أصيلان" تصغير "أصيل" على غير قياس كما في "مغرب" و"مغيربان" في قوله [من

البسيط] :

1222-

وقفْتُ فيها أُصَيْلالًا أُسائِلُها ... أعيَتْ جَوابًا، وما بالربْعِ مِنْ أَحَدِ

1222- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص14؛ والأغاني 11/ 27؛ وخزانة الأدب 4/ 122، 124، 126، 11/ 36؛ والدرر 3/ 159؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 54؛ وشرح شواهد الإيضاح ص191؛ وشرح المفصل 2/ 80؛ والكتاب 2/ 321؛ ولسان العرب 11/ 17 "أصل"؛ واللمع ص151؛ والمقتضب 4/ 414؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص260؛ ورصف المباني ص324؛ ومجلس ثعلب ص504.

اللغة: الأصيلان: تصغير الأصيل وهو قت ما قبل غروب الشمس. أعيت: عجزت عن النطق. الربع: الدار حيث كانت، والموضع ينزلونه في فصل الربيع.

المعنى: وقف قبيل غروب الشمس يسائل الديار العاجزة عن جوابه، فهي خالية من الناس.

الإعراب: "وقفت": فعل ماض مبني على السكون، و"التاء": ضمير متصل في محل رفع فاعل. "فيها" جار ومجرور متعلقان بـ"وقفت". "أصيلالا": مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ"وقفت". "أسائلها": فعل مضارع مرفوع بالضمة، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "أنا". "أعيت": فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، و"التاء": للتأنيث لا محل لها، و"الفاعل": ضمير مستتر تقديره "هي". "جوابا": تمييز منصوب بالفتحة. "وما": "الواو": حرف استئناف، "ما": نافية تعمل عمل "ليس". "بالربع": جار ومجرور متعلقان بخبر "ليس" المقدر "ليس أحد موجودا بالربع". "من": حرف جر زائد. "أحد": اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه اسم "ليس".

وجملة "وقفت": ابتدائية لا محل لها. وجملة "أسائلها": في محل نصب حال. وجملة "أعيت": استئنافية لا محل لها. وجملة " وما الربع من أحد": استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "أصيلالا" حيث أبدل النون لاما، فأصلها أصيلان، تصغيرًا لوقت الأصل.

ومن ضاد اضطجع في قوله [من الرجز] :

1223-

[لمَّا رأَى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ] ... مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والقليل، نحو: إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف، كقوله [من الرجز] :

1224-

خَالِي عُوَيْفٌ وَأبو عَلِجِّ ... المُطْعِمَانِ اللحْمَ بِالعشِجِّ

وبالغداة كُتَلَ الْبَرْنَجِّ ... يُقْلَعُ وبِالصِّيصِجِّ1

1223- التخريج: الرجز لمنظور بن حية الأسدي في شرح التصريح 2/ 367؛ والمقاصد النحوية 4/ 584؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 340؛ وإصلاح المنطق ص95؛ والخصائص 1/ 63، 263، 2/ 350، 3/ 163، 326؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 321؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 324، 3/ 266؛ وشرح شواهد الشافية ص274؛ وشرح المفصل 9/ 82، 10/ 46؛ ولسان العرب 5/ 304 "أبز"، 7/ 255 "أرط"، 8/ 219 "ضجع"، 14/ 325 "رطا"؛ والمحتسب 1/ 107؛ والممتع في التصريف 1/ 403؛ والمصنف 2/ 329.

شرح المفردات: الدعة: الاطمئنان. الأرطاة: نوع من الشجر ثمره كالعناب. الحقف: أصل الجبل، أو المعوج من الرمل. الطجع: مال إلى الأرض، اتكأ.

الإعراب: "لما": ظرف زمان متعلق ب"مال". "رأى": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "أن": حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. "لا": نافية للجنس. "دعه": اسم "لا" مبني في محل نصب. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها سد مسد مفعولي "رأى". و"لا": الواو حرف عطف، "لا": حرف نفي. "شبع": معطوف على "دعة"، وسكن للضرورة الشعرية، وخبر "لا" محذوف. "مال": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "إلى أرطاة": جار ومجرور متعلقان ب"مال"، وهو مضاف. "حقف": مضاف إليه مجرور. "فالطجع": الفاء حرف عطف. "الطجع": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو".

وجملة: "لما رأى ... مال" الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "رأى ... " في محل جر بالإضافة. وجملة: "مال ... " لا محل لها من الإعراب لأنها جواب غير جازم. وجملة: "لا دعة" في محل رفع خبر "أن". وجملة "الطجع" معطوفة على جملة "مال".

الشاهد فيه قوله: "فالطجع"، وأصله: "فاضطجع" بعد إبدال تاء "افتعل" طاء لوقوعها

بعد حرف من حروف الإطباق، وهو الضاد، ثم إبدال الضاد لاما، وهو إبدال شاذ.

1 تقدم بالرقم 888.

1224– التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص42، 242؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 175؛ =

(82/4)

وربما أبدلت دون وقف، كقولهم في "الأيل": "أجل"، ودون تشديد، كقوله [من الرجز] :

لا همَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ ... فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ1

أقْمُرُنَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

وتسمى هذه عجعجة قضاعة.

ومعنى "هدأت" سكنت، و"موطيا" من أوطأته جعلته وطيئا؛ فالياء فيه بدل من الهمزة، وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه في "طويت دائما" ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد في الوقف، على نحو:

= وشرح التصريح 2/ 367؛ وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 287؛ وشرح شواهد الشافية ص212؛ وشرح المفصل 9/ 74، 10/ 55؛ والصاحبي في فقه اللغة ص55؛ والكتاب 4/ 182؛ ولسان العرب 2/ 320 "عجج"، 4/ 395 "شجر"؛ والمحتسب 1/ 75؛ والمقرب 2/ 29؛ والممتع في التصريف 1/ 353؛ والمصنف 2/ 178، 3/ 79.

شرح المفردات: علج: أي علي. العشج: أي العشي. البرنج: أي البرني، وهو تمر.

الإعراب: "خالي": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. "عويف": خبر المبتدأ مرفوع. "وأبو": الواو حرف عطف، "أبو": معطوف على "عويف" مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "علج": مضاف إليه مجرور. "المطعمان": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هما". "اللحم": مفعول به منصوب. "بالعشج": جار ومجرور متعلقان بـ"المطعمان". "وبالغداة": الواو حرف عطف، "بالغداة": معطوف على "بالعشج" مجرور. "كتل": مفعول به، وهو مضاف. "البرنج": مضاف إليه مجرور. "يقلع": فعل مضارع للمجهول. مرفوع، ونائب الفاعل: هو.

"بالود": جار ومجرور متعلقان بـ"يقلع". "وبالصيصج": الواو: حرف عطف، "بالصيصج": جار ومجرور متعلقان بـ"يقلع".
وجملة: "خالي عويف" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "هما المطعمان" استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "أو علج"، وأصله: "أو علي". و"بالعشج" وأصله: "بالعشي"، فأبدل الياء جيما على لغة بعض العرب.
1 تقدم بالرقم 888.

(83/4)

"رحمة ونعمة" وذلك مذكور في باب الوقف، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم "هياك"، و"لهنك قائم"، و"هرقت الماء"، و"هردت الشيء"، و"هرحت الدابة".
تنبيهات: الأول: ذكر في التسهيل أن حروف البدل الشائع -يعني في كلام العرب_ اثنان وعشرون حرفا، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضروري في التصريف؛ فقال: يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك: "لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته"، والضروري في التصريف هجاء "طويت دائما"، وهذا كلامه. فأفهم أن باقي حروف المعجم -وهي الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف -قد تبدل على وجه الشذوذ، وقد قال ابن جني في قراءة الأعمش "فَشَرِّذْ بِهِمْ"1 بالذال المعجمة: إن الذال بدل من الدال، كما قالو: لحم خراذل وخرادل. والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان، وجرجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم: "شذر مذر". وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد، ومن إبدال الجيم من الياء، وكذا إبدال النون من اللام، كقولهم في "الرفل" وهو الفرس الذيال: رفن، ومن الميم كقولهم في "أمغرت الشاة" إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة: أنغرت، وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعا، بل الشائع في ذلك ما اطرد أو كثر في بعض اللغات كالعجعجة في لغة قضاعة، والعنعنة كقولهم: "ظننت عنك ذاهب"، أي أنك، والكشكشة في لغة تميم، كقولهم في خطاب المؤنث "ما الذي جاء بشِ" يريدون بك، وقراءة بعضهم: "قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا"2 والكسكسة في لغة بكر، كقولهم في خطاب المؤنث: "أبوسِ"، و"أمسّ" يريدون "أبوك" و"أمك".
قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة، لا في

كتب التصريف، وإلا لزم أن تذكر العين؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم، ويسمى ذلك عنعنة، وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد، كقول الراجز:

---

1 الأنفال: 57.

2 مريم: 24.

(84/4)

1225-

يا ابْنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا ... وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

أراد عصيت، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة. وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال مول، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاة: سقاية. هذا كلامه.

الثاني: عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفا، وجمعوها في تراكيب كثيرة: منها "طال يوم أنجدته"، وأسقط بعضهم اللام، وعدها أحد عشر، وجمعها في قوله: "أجد طويت منها"، وزاد بعضهم الصاد والزاي، وعدها أربعة عشر، وجمعها في قوله: "أنصت يوم زل طاه جد"، وعدها الزمخشري ثلاثة عشر، وجمعها في "استنجده يوم طال" قال ابن الحاجب: هو وهم؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال، كقولهم: زراط، وزقر، في صراط وصقر، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فإن

1225- التخريج: الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب 4/ 428، 430؛ وشرح شواهد الشافية ص425؛ وشرح شواهد المغني ص446؛ ولسان العرب 15/ 445 "تا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 591؛ ونوادر أبي زيد ص105؛ وبلا نسبة في لسان العرب 15/ 193 "قفا"؛ والجني الداني ص468؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 280؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 202؛ ومغني اللبيب 1/ 153؛ والمقرب 2/ 183.

اللغة: عصيك: عصيت، وعنيتنا: أتعبتنا بالمجيء إليك.

المعنى: يا ابن الزبير لقد استمر عصيانك علينا زمنا طويلا، كما أنك أتعبتنا بالمجيء

إليك.

الإعراب: يا: حرف نداء. ابن: منادى مضاف منصوب. الزبير: مضاف إليه طال: فعل ماض. ما: حرف مصدري، والمصدر المؤول من "ما" والفعل "عصيت" فاعل للفعل "طال" والتقدير: "طال عصيانك. عصيك: فعل ماض، و"الكاف": ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والألف للإطلاق، و"الواو": حرف عطف. طالما: مثل الأولى. عنيتنا: فعل ماض. و"التاء": فاعل، و"نا": مفعول به إليك: جار ومجرور متعلقان بـ"عنيتنا" لأنه بمعنى "استقدمتنا".

وجملة "يا ابن": ابتدائية لامحل لها. وجملة "طال عصيانك": استئنافية لا محل لها. وجملة "عصيت": صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة "طال تعنيتك لنا": معطوفة على "طال عصيانك". وجملة "عنيتنا": صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: "عصيكا" حيث أبدل "الكاف" مكان "التاء" بدلا تصريفيا لضرورة القافية، ولم يجعلها ضميرا ناب عن ضمير.

(85/4)

أورد "اسمع" ورد "اذكر" و"اظلم"؛ لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال المجرد، هذا كلامه، قلت: قد أجاز النحاة في "استخذ" أن يكون أصله اتخذ، فأبدلوا من التاء الأولى السين، كما أبدلوا التاء من السين في "ست" إذ أصله سدس، فلعله نظر إلى ذلك. والذي ذكره سيبويه أحد عشر حرفا: ثمانية من حروف الزيادة، وهي ما سوى اللام والسين، وثلاثة من غيرها، وهي الدال والطاء والجيم.

[معرفة الإبدال] :

الثالث: يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غلبة؛ فالأول نحو: "جدف"، فإن فاءه بدل من ثاء "جدث"؛ لأنهم قالوا في الجمع: أجداث، بالثاء فقط، والثاني، نحو: "أفلط" أي: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب في الاستعمال، وكذا قولهم في لص: لصت، التاء بدل من الصاد؛ لأن جمعه على "لصوص" أكثر من "لصوت".

فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين، نحو: أرخ وورخ، ووكد وأكد؛ لأن جميع التصاريف جاءت بهما، فليس أحدهما بدلا من الآخر.

وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث؛ فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث

ومورُوث، وبقلة استعماله كقولهم "الثعالي" في الثعالب، و"الأراني" في الأرانب، وأنشد سيبويه [من البسيط] :

1226-

لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُه ... مِن الثَّعَالِي وَوَخزٌ مِنْ أَرَانِيْهَا

1226- التخريج: البيت لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في الدرر 3/ 47؛ والمقاصد النحوية 4/ 583؛ ولأبي كاهل اليشكري في شرح أبيات سيبويه 1/ 560؛ وشرح شواهد الشافية ص443؛ ولسان العرب 1/ 433 "رنب"، و4/ 93 "تمر"، 401 "شرر"، 5/ 428 و"خز"؛ ولرجل من بني يشكر في الكتاب 2/ 273؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 327؛ وجمهرة اللغة ص395، 1246؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 742؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 212؛ وشرح المفصل 10/ 24؛ والشعر والشعراء 1/ 107؛ وكتاب الصناعتين ص151؛ ولسان العرب 1/ 237 "ثعب"، 11/ 84 "ثعل"، 12/ 66 "تلم"؛ والمقتضب 1/ 247؛ والممتع في التصريف 1/ 369؛ وهمع الهوامع 1/ 181؛ 2/ 157.

اللغة: الأشارير: قطع قديد من اللحم. تمر: جفف. الثعالي: الثعالب. الوخز: الشيء القليل. =

قال ابن جني: يحتمل أن يكون "الثعالي" جمع "ثعالة" ثم قلب؛ فيكون كقولهم "شراعي" في شرائع، والذي قاله سيبويه أولى؛ ليكون كأرانيها، وأيضا فإن ثعالة اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف، يعني بقوله اسم جنس علم جنس.

وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب؛ لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

ويكونه فرعا وهو أصل كمويه؛ فإنه تصغير "ما"، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مجهول، نحو: "هراق" يحكم بأن أصله أراق؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول.

[إبدال الواو والياء والألف همزة] :

"فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ" أي تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل:

الأولى: هذه، وهي: إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كساء وسماء ودعاء، ونحو: وبناء وظباء وقضاء، بخلاف نحو: قاول وبايع، وتعاون وتباين، لعدم التطرف، ونحو: غزو وظبي لعدم الألف، ونحو: "واو، وآي" لعدم زيادة الألف؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال، وإلا لتوالى إعلالان، وهو ممنوع.

تنبيهات: الأول: تشاركهما في ذلك الألف، في نحو: "حمراء" فإن أصلها حمرى

= الإعراب: لها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. أشارير: مبتدأ مؤخر مرفوع. من لحم: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ"أشارير". تتمره: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". من الثعالي: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ"أشارير". ووخز: "الواو": حرف عطف، "وخز": معطوف على "أشارير" مرفوع. من أرانيها: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة "وخز"، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة "لها أشارير": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تتمره": في محل جر نعت "لحم".

الشاهد فيه قوله: "الثعالي" و"أرانيها" حيث أبدل الباء بباء، وأصلهما: "الثعالب"، و"أرانب".

(87/4)

كسكرى؛ فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام، فأبدلت الثانية همزة، فكان الأحسن أن يقول كما قال في الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألف ... مزيدٍ أبدل همزة وذا ألف

الثاني: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة، نحو: "بناء وبناءة" فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال، نحو: "هداية، وسقاية، وإداوة، وعداوة"؛ لأن الكلمة بنيت على التاء، أي أنها لم تبن على مذكر. قال في التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازم؛ فالأول كقولهم في المثل "اسق رقاش فإنها سقاية"1؛ لأنه لما كان مثلا -والأمثال لا تغير- أشبه ما بني على هاء التأنيث، ومنهم من يقول "فإنها

سقاءة" بالهمز كحاله في غير المثل. والثاني كقولهم "صلاءة" في صلاية.

وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث في اسصحاب هذا الإبدال، نحو: "كساءين" و"رداءين" فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال، وذلك كقولهم: "عقلته بثنايين" وهما طرفا العقال.

الثالث: قد أورد على الضابط المذكور مثل "غاوي" في النسب2 إذا رخمته على لغة من لا ينوي؛ فإنك تقول "يا غاو" بضم الواو من غير إبدال، مع اندراجه في الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لأنه قد أعل بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلو أتى موضع قوله: "آخر" بـ"لا ما" فقال: "لا ما بإثر ألف زيد" لاستقام.

الرابع: اختلف في كيفية هذا الإبدال؛ فقيل: أبدلت الياء والواو همزة، وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة، ولا حاجز بينهما إلا

---

1 ورد المثل في جمهرة الأمثال 1/ 56؛ وزهر الأكم 3/ 171؛ والعقد الفريد 3/ 100؛ وكتاب الأمثال ص138؛ ولسان العرب 14/ 392 "سقي"؛ والمستقصى 1/ 170؛ ومجمع الأمثال 1/ 333.

ورقاش: اسم امرأة. يقول: أحسن إلى رقاش فإنها محسنة، يضرب في الإحسان إلى المحسن.

2 قال محي الدين عبد الحميد:

"ظاهره أن قوله: "في النسب" قيد في الكلام، وليس الأمر على هذا الظاهر، فإن "غاويا" إذا نودي بعد صيرورته علما ورخم، قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر، على أن الواو في "يا غاو" ليست متطرفة، بل هي حشو، وذلك لأن الحذف عارض والمحذوف مراعى.

الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا -حملا على باب عصا ورحا- فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة؛ لأنها من مخرج الألف، انتهى.

ثم أشار إلى الثانية بقوله "وفي * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى" أي اتبع، "ذا": إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة.

أي يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله، نحو: "قائل"، و"بائع" الأصل: قاول وبايع، فحملا على الفعل في الإعلال، بخلاف، نحو: عور فهو عاور وعين فهو عاين.

تنبيهات: الأول: هذا لإبدال جاز فيما كان على فاعل وفاعلة، ولم يكن اسم فاعل، كقولهم "جائز" وهو البستان، قال [من الرمل] :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ ... أيْنمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلُهَا تَمِلْ1

وكقولهم "جائزة" وهي خشبة تجعل في وسط السقف، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل.

الثاني: اختلف في هذا الإبدال أيضا؛ فقيل: أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف، وقال الأكثرون: بل قلبتا ألفا، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في "كساء" و"رداء"، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وقال المبرد: أدخلت ألف "فاعل" قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: "قائل"، و"بائع" بالياء على حكم التخفيف؛ لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء، فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء في "بائع". ولو جاز تصحيح الياء في "بائع" لجاز تصحيح الواو في "قائل"، ومن ثم امتنع نقط الياء من "قائل"، و"بائع". قال المطرزي: نقط الياء من "قائل" و"بائع" عامي. قال: ومر بي في بعض تصانيف أبي الفتح

---

1 تقدم بالرقم 1072

ابن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه "قائل" بنقطتين من تحت، فقال أبو علي لذلك الشيخ: هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته، ا. هـ.

ثم أشار إلى الثالثة بقوله:

945-

وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كالْقَلاَئِدِ

أي يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة، إذا جمع على مثال مفاعل، نحو: "رعوفة ورعائف، وقلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، وسليق وسلائق، وشمال وشمائل"، بخلاف نحو؛ "قسورة وقساور" لعدم المد، وبخلاف نحو: "مفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش، ومثوبة ومثاوب" لعدم الزيادة، وشذ "مصائب، ومنائر" والأصل مصاوب ومناور، وقد نطق فيهما بهذا الأصل، وبخلاف نحو: "صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ومكوك" لعدم كونه ثالثا.

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

946-

كَذَاكَ ثَانِي لَيّنيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيّفَا

نيفا: نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع، وأضافه في الكافية للفاعل فقال "كجمع شخص نيفا".

أي: يجب أيضا إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف، أو واوين كأوائل جمع أول، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود، وصوائد جمع صائد، والأصل سياود وصوايد.

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء،

(90/4)

فيقول: نيايف وسياود وصوايد، على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنه إذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز، نحو: "يَيَن ويَوم" اسم موضع1.

واحتج أيضا بقول العرب في جمع "ضيون" -وهو ذكر السنانير- ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع؛ أما القياس فلأن الإبدال في نحو: "أوائل" إنما هو بالحمل على "كساء" و"رداء"؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف،

وهو في "كساء" و"رداء" لا فرق بين الياء والواو، فكذلك هنا. وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سيائق، بالهمزة، وهو فعيلة1 من ساق يسوق. وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد، وهو من "جاد"، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع "عيل": عيائل. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا: ضيون، وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات: الأول: فهم من قوله "مد مفاعل" اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال؛ فالأولى نحو: طواويس، والثانية نحو، قوله [من الرجز] :

1227-

وَكَحلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير، لأنه جمع عوار، وهو الرمد، فحذفت الياء ضرورة؛ فهي في تقدير الموجودة. أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له، ويجب الإبدال كقوله [من الرجز] :

---

1 اسم الموضع هنا هو "يَين"، بتسكين الياء الساكنة كما في معجم البلدان 5/ 454؛ ومعجم ما استعجم ص1404، وهو اسم واد بين ضاحك وضويحك، وهما جبلان أسفل الفرش، وقيل: موضع في بلاد خزاعة، وقيل غير ذلك. "انظر: معجم البلدان 5/ 454" وقد ضبطت بطبعة محيي الدين عبد الحميد "يين" بفتح الياء الثانية، وأما "يوم" فهو وصف من "اليوم"، يقال: "يوم يوم".

2 الصواب أنه على وزن "فيعلة".

1227- التخريج: الرجز للعجاج في الخصائص 3/ 326؛ وليس في ديوانه؛ ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه 2/ 429؛ وشرح التصريح 2/ 369؛ وشرح شواهد الشافية ص374؛ والمقاصد النحوية 4/ 571؛ وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 785؛ والخصائص 1/ 195، 3/ 164؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 771؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 131؛ وشرح المفصل 5/ 70، 10/ 91، 92؛ والكتاب 4/ 370؛ ولسان العرب 4/ 615 "عور" والمحتسب 1/ 107، 124؛ والممتع في التصريف 1/ 339؛ =

-1228

فِيْهَا عَيَائِيْلُ أُسُوْدٍ وَنُمُر

الأصل عيائل، لكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء، كقوله [من البسيط] :

[تَنْفِي يَدَاها الحصَى في كلِّ هاجِرَة ... نَفْيَ الدَّراهِمِ] تنقاد الصياريف1

لأنه جمع عيل واحد العيال. قال الصغاني: واحد العيال عيل، والجمع عيائل مثل جيد وجيائد.

الثاني: لا يختص هذا الإبدل بتالي ألف الجمع، كما أوهمه كلامه، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت "قوائل" بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وعليه مشى في التسهيل، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته.

الثالث: حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في "قائل" و"بائع".

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين — أعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد "مفاعل"— بقوله:

-947

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلْ ... لاَمَاً، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

= شرح المفردات: العواور: ج عوار، وهو ما يسقط في العين فيسبب لها ألما.

المعنى: يصف الراجز ما أحل به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سنة.

الإعراب: "وكحل": الواو بحسب ما قبلها، "كحل": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "العينين": مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى. "بالعواور": جار ومجرور متعلقان بـ"كحل".

الشاهد: فيه قوله: "تصحيح واو "العواور" الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن منوية في للزم همزها كما همزت "أواول" فقيل: "أوائل" في جمع "أول".

1228- التخريج: الرجز لحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه 2/ 397؛ ولسان العرب 5/ 234 "نمر"؛ والمقاصد النحوية 4/ 586.

اللغة: عيائيل: جمع العيل، وهو واحد العيال، والمقصود هنا: أشبال الأسود.

الإعراب: فيها: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. عيائيل: مبتدأ مؤخر. أسود: يدل من عيائيل. ونمر: الواو للعطف، و"نمر" معطوف على أسود.

والشاهد فيه قوله: "عيائيل" حيث أبدل الياء همزة وأشبع كسرتها ياء.

1 تقدم بالرقم 690.

(92/4)

"وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلْ لاَمًا" فالألف واللام في الهمز للعهد، أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لامها أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد.

فالنوع الأول مثال ما لامه همزة منه خطيئة وخطايا، ومثال ما لامه ياء منه هدية وهدايا، ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحج مطية ومطايا.

فأصل خطايا خطايِيء بياء مكسورة وهي ياء خطيءة وهمزة بعدها هي لامها، ثم أبدلت الياء همزة علىحد الإبدال في صحائف فصار خطائئ بهمزتين، ثم أبدلت الثانية ياء؛ لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنك بها بعد المكسورة؟ ثم فتحت الأولى تخفيفا، ثم قلبت الياء ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاءا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

وأصل هدايا هدايي بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية، ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبت الياء ألفا، ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا، بعد أربعة أعمال.

وأصل مطايا مطايو -لأن أصل مفرده وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر، أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها على حد ما فعل بسيد وميت- فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء ألفا، ثم الهمزة ياء، فصار مطايا، بعد خمسة أعمال.

وإن كانت الهمزة أصلية سلمت، نحو: المرآة والمرائي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد؛ فإن المرآة مفعلة من الرؤية، فلا تغير في الجمع، وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصلي مسلك العارض، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قوله [من الطويل] :

فما برحت أقدامنا في مكاننا ... ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا1

وقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطائئي، بهمزتين.

والنوع الثاني مثاله زاوية وزواها، أصله زوائي، بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين

---

1 تقدم بالرقم 864.

(93/4)

اكتنفا مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زواءي؛ ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا، ثم قلبت الهمزة ياء، على نحو ما تقدم في هدايا.

تنبيه: أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة، حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك، ولكنه غاير بينهما في التسهيل. وفي الهمزة ثلاثة أقوال: أحدها حرف صحيح، والثاني حرف علة، وإليه ذهب الفارسي، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة، انتهى.

وأشار بقوله: "وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ وَاوًا" إلى أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد، بل سلمت فيه كواو هراوة، جعل موضع الهمزة في جمعه واو، فيقال: هراوي، والأصل هرائو، بقلب ألف هراوة همزة، ثم هرائي، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، ثم خففت بالفتح فصار هراءي، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق، فأبدلوا الهمزة واوا؛ طلبا للتشاكل؛ لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف، فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هراوي، بعد خمسة أعمال.

تنبيهات: الأول: إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت، فإن كانت أصلية سلمت.

الثاني: شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء، وذلك قولهم في هدايا: هداوي، وفيما لامه واو أعلت في الواحد، وذلك قولهم في مطايا: مطاوي، وقاس الأخفش على هداوي، وهو ضعيف؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن "فعالي" صحت الواو في هراوي كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد، وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدية. وذهب البصريون إلى أنها فعائل، حملا للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله:

حَتَّى أُزِيرُوَا المَنَائِيَا

وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين؛ لأن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة، وذلك لأنه يقول: إن مدة الواحد لا تبدل

---

1 تقدم بالرقم 864.

(94/4)

في هذا همزة؛ لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء، فيصير خطائي، ثم يعل كما تقدم، انتهى.

948-

وَاوًا وهَمْزَاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِي الأشدْ

وهَمْزَاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِي الأشدْ

أي هذه المسألة خامسة اختصت بها الواو، يعني أن لكل كلمة اجتمع في أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية.

فخرج أربع صور:

الأولى: أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل، نحو: "ووفي الأشد"، و {وُورِيَ عَنْهُمَا} 1.

والثانية: أن تكون مدة بدلا من همزة، كالوولي مخفف الوؤلي بواو مضمومة فهمزة، وهي أنثى الأوأل، أفعل تفضيل من "وأل" إذا لجأ.

والثالثة: أن تكون عارضة، كأن تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله.

والرابعة: أن تكون زائدة، كأن تبني من الوعد مثال طومار، فتقول: ووعاد؛ فهذه الصور الأربعة لا يجب فيها الإبدال، بل يجوز.

وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الإبدال؛ لاجتماع واوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد؛ فإن الضمة التي قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف القول بجواز الوجهين؛ لأن الثانية وإن كان مدها غير متجدد، لكنها مدة زائدة؛ فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة.

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال:

الأولى: أن تكون غير مدة، نحو، قولك في جمع الأولى أنثى الأول: أول، والأصل وول،

وقولك في جمع واصلة وواقية: أواصل وأواق، والأصل وواصل وواق،

---

1 الأعراف: 20.

(95/4)

بواوين: أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة، كما تبدل في التصغير، نحو: أويصل وأويق، وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت: أوعد، والأصل ووعد.

والثانية: أن تكون مدة أصلية، نحو: الأولى أنثى الأول، أصلها وولى، بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة.

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كددن.

وخرج بتقييده بالبدء، نحو: هووي ونووي.

تنبيهات: الأول: ظهر أن في كلام المصنف أمورا؛ أحدها: أنه يوهم قصر المستثنى، على نحو: "ووفي" مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال، وليس كذلك كما عرفت. ثانيها: أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنع الإبدال، وليس كذلك؛ لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال. ثالثها: أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق، فلو قال:

وواوًا وهمزًا بدءُ واوي مبدا ... حتما سوى ما الثانِ طارٍ مدا

لخلص من ذلك كله؛ لما عرفت.

الثاني: زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر، وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبني افعوعل من الوأي؛ فتقول: اياوأى، والأصل اوأوأى، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها؛ فتصير الكلمة إلى ووأي، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، لا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت "ووا" جاز الوجهان وفاقا للفارسي. قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك، سواء نقلت الثانية أم لا.

الثالث: بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء:

أحدها: الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة، ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق.

(96/4)

ثانيها: الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة.

ثالثها: الواو المكسورة المصدرة.

رابعها وخامسها: الهاء والعين.

وقد ذكرهن في التسهيل، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب، وإنما تعرض هنا للواجب، وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد.

فأما إبدلها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد، نحو: أجوه جمع وجه، وأدؤر جمع دار، وأنؤر جمع نار، الأصل: وجوه وأدور، وأنور، ونحو: سؤوق جمع ساق، وغؤوق مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين؛ لأن الثانية مدة زائدة.

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة، وسيأتي الكلام عليهما.

وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب، نحو: هذه دلو، وضمة التقاء الساكنين، نحو: {اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ} 1، و {لا تَنْسَوُا الْفَضْلَ} 2.

والاحتراز بغير مشددة، من نحو: التعوذ والتحول؛ فإنه لا يبدل فيه.

والاحتراز بالقيد الأخير، من نحو: أواصل وأواق؛ فإن ذلك واجب كما مر.

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو؛ "رائي وغائي" في النسب إلى راية وغاية، الأصل رايي وغايي، بثلاث ياءات؛ فخفف بقلب الأولى همزة.

وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة؛ فنحو إشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة، وقرأ أبي وابن جبير والثقفي "مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ"3، ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا، وقصره غيره على السماع، والاحتراز بالمصدرة، عن نحو: واو "طويل" فلا تقلب؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة؛ فلم تقلب في كل موضع، والوسط أبعد من التغيير، وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة، إلا ما شد من قولهم: "امرأة أناة" والأصل وناة؛ لأنه من الونية وهو البطء. قال ابن السراج: و"أسماء" اسم امرأة؛ لأنه في

---

1 البقرة: 16، 175.

2 البقرة: 237.

3 يوسف: 76.

(97/4)

الأصل وسماه من الوسامة وهو الحسن، و"أحد" المستعمل في العدد أصله وحد من الوحدة، بخلاف أحد في "ما جاءني أحد" فقيل: همزته أصلية؛ لأنه ليس بمعنى الوَحْدَة.

[إبدال الهاء والعين همزة] :

وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل؛ فمن إبدالها من الهاء قولهم: "ماء" والأصل ماء، وأصل ماه موه، بدليل: أمواه، ومويه؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ، ومن ذلك أيضا قولهم: "أل فعلت؟ وألا فعلت" بمعنى هل فعلت وهلا فعلت، ومن إبدالها من العين قوله [من الرجز] :

1229-

وَمَاجَ سَاعَاتَ مَلاَ الْوَدِيْقِ ... أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزَوَقِ

فأصل "أباب" "عُباب". وقال بعضهم: ليست الهمز فيه بدلا من العين، وإنما هو فعال من "أب" إذا تهيأ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج؛ فالهمزة على هذا أصل، ومما شذ إبدالها من الألف في قولهم "دأبة"، و"شأبة"، و"ابيأض" وما روي عن العجاج من همز "العألم"، "الخأتم" وإبدالها من الياء في قولهم: قطع الله أديه، أي يديه، يريد يده؛ فردت اللام وأبدلت الياء همزة، وقالوا: "في أسنانه ألل" أي يلل، والليل: قصر الأسنان، وقيل: احديدابها إلى داخل الفم، يقال: "رجل أيل، وامرأة أيلاء" وهمز بعضهم الشيمة، وهي الخلقة، وكذلك رئبال، وهو الأسد. ا. هـ.

1229- التخريج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص106؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 207؛ وشرح شواهد الشافية ص432؛ وشرح المفصل 10/ 15، 16؛ ولسان العرب 1/ 205 "أيب"؛ والمقرب 2/ 164.

اللغة: الهروق: المستغرق في الضحك.

الإعراب: وماج "الواو": بحسب ما قبلها، "ماج": فعل ماض. ساعات: ظرف زمان متعلق بـ"ماج". ملا: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. الوديق: مضاف إليه مجرور. أباب: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. بحر: مضاف إليه مجرور. ضاحك: نعت

"بحر" مجرور. هروق: نعت "بحر" مجرور.
الشاهد فيه قوله: "أباب" حيث أبدل العين بهمزة، وأصله "عباب". وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلا من العين وإنما هو "فعال" من "أب" إذا تهيأ.

(98/4)

[إبدال الهمزة ألفا أو واوا أو ياء] :

949-

وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ إنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

950-

إنْ يُفْتَحِ اثْر ضَمَ أوْ فَتْح قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

951-

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمْ ... وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ

952-

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا وَأَؤُمْ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيْهِ أُمْ

وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ إنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

أي إذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، وعكسه، وأن يتحركا معا، وأما الرابع -وهو أن يسكنا معا- فمتعذر.
فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، نحو: "آثرت أوثر إيثارا" والأصل أأثرت أؤثر إئثارا، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضي الله عنها "وكان يأمرني أن آتزر" بهمزة فألف، وعوام المحدثين يحرفونه؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشددة، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين، ولا وجه لواحد منهما، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما، وخص بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها، وشذت قراءة بعضهم "إئلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ"1 بتحقيق الهمزتين، والاحتراز بكونهما من كلمة، عن نحو: "أأتمن زيد أم لا؟ وأأنت فعلت هذا؟ وأأتمر بكر أم لا؟ "، فإنه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال: فتقول: أوتمن2 زيد أم لا؟ وآنت فعلت، وايتمر بكر أم لا؟ لأن همزة الاستفهام كلمة، والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى، وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها "همزتان في كلمة" فتقريب على المتعلمين.

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سأال ولأال ورأاس، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه، وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله: "ما لم يكن لفظا أتم".

ع" فتقريب على المتعلمين.

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سأال ولأال ورأاس، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه، وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله: "ما لم يكن لفظا أتم".

---

1 قريش: 2.

2 الصواب القول: "آتمن زيد؟ " لأن ألف الوصل تقلب بعد همزة الاستفهام إلى مدة ومثل هذا في "آيتمر بكر أم لا؟ ".

(99/4)

وإن تحركتا معا فإما أن يكون ثانيهما في موضع اللام، أو لا؛ فهذان ضربان، فأما الأول فسيأتي بيانه، أما الثاني فله تسعة أنواع؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسوة أو مضمومة؛ فثلاثة في ثلاثة بتسعة، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله:

"إن يفتح" أي ثاني الهمزتين "أثر ضم أو فتح قلب واوا" فهذان اثنان من التسعة، الأولى، نحو: "أويدم" تصغير آدم، والثاني، نحو: "أوادم" جمعه، والأصل أويدم وأأدم، بهمزتين؛ فالواو بدل من الهمزة، وليست بدلا من ألفه، كما في ضارب وضويرب وضوارب؛ لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع. وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء؛ فيقول في أفعل التفضيل من "أن": زيد أبن من عمر، ويقول: الواو في "أوادم" بدل من الألف المبدلة من الهمزة؛ لأنه صار مثل خاتم، والجمهور يقولون: هو أون من عمرو.

"وياء أثر كسر ينقلب" ثاني الهمزتين المفتوح، وثانيهما "ذو الكسر مطلقا كذا" أي ينقلب ياء، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم؛ فهذه أربعة أنواع، مثال الأول أن تبنى من "أم" مثل إصبع -بكسر الهمزة وفتح الباء- فتقول: إئمم -بهمزتين مكسورة فساكنة- ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية

فيصير إثم، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة "إيم". ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من "أم" مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة، وتفعل ما سبق؛ فتصير الكلمة أيم وأيم وأيم، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين "أئمة" بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز.

"وما يضم" من ثاني الهمزين المذكورين "واوا أصر" سواء كان الأول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة. أمثلة ذلك: أوب جمع "أب" وهو المرعى، وأن تبني من "أم" مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء، أو مثل "أبلم" فتقول: "إوم" بهمزة مكسورة وواو مضمومة، و"أوم" بهمزة وواو مضمومتين. وأصل الأول "أأبب" على وزن "أفلس"، وأصل الثاني والثالث إئمم وأؤمم، فنقلوا فيهن، ثم أبدلوا الهمزة واوا، وأدغموا أحد المثلين في الآخر.

(100/4)

تنبيه: خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة، وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء، والصحيح ما تقدم، ا. هـ.

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربي اجتماع الهمزتين المتحركتين -وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام- بقوله: "ما لم يكن" أي ثاني الهمزتين "لفظا أتم" أتم: فعل ماض، ولفظا: إما مفعول به مقدم، والجملة خبر يكن، أو خبر يكن مفعول أتم: محذوف، أي أتم الكلمة، أي كان آخرها والجملة نعت للفظا "فذاك يا مطلقا جا" أي سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون. أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر؛ فتقول في الأول قرأى على وزن سلمى، والأصل قرأأ، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وتقول في الثاني "قرء" على وزن هند، والأصل قرئيء أبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم أعل إعلال قاض. وتقول في الثالث "قرء" على وزن جمل، والأصل قرؤؤ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم أعل إعلال أيد، أي سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة؛ فهذا والذي قبلها منقوصان، كل منهما على وزن رفعا وجرا، وتعود له الياء في النصب؛ فيقال: رأيت قرئيا وقرئيا. وتقول في الرابع "قرأي" والأصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة، وأبدلت المتحركة ياء، وسلمت؛ لسكون ما قبلها، وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوا، قال في شرح الكافية: لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذلك تقلب

رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء.

"وأؤم ونحوه" مما أولى همزتيه للمضارعة "وجهين في ثانيه أم" أي اقصد، وهما الإبدال والتحقيق؛ فتقول في مضارع أم وأن: أوم وأين بالإبدال، وأؤم وأئن بالتحقيق، تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام، نحو: {أَأَنْذَرْتَهُمْ} 1 لمعاقبتها النون والتاء والياء.

تنبيهات: الأول: قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق.

الثاني: لو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة، وأبدلت الثانية والرابعة، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت: أو أوأة، والأصل أأأأأة.

---

1 البقرة: 6؛ ويس: 10.

(101/4)

الثالث: لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل، نحو: "ءاء" و"ءاءة"1 ا. هـ.

[إبدال الألف والواو ياء] :

953-

وَيَاءً اقْلِبْ أَلفاً كَسْرًا تَلاَ ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ، بَوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

954-

فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيْثِ، أَوْ ... زِيَادَتَي فَعْلاَنَ، ذا أيضًا رأوا

955-

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِ عَيْنًا، وَالْفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الحِوَلْ

"وَيَاءً اقْلِبْ أَلفاً كَسْرًا تَلاَ أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ" ألفا: مفعول أول باقلب، وياء: مفعول ثان قدم، وكسرا: مفعول بتلا، وياء تصغير: عطف عليه، وتلا ومعموله في موض نصب نعت لألف، والتقدير: اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء.

أي يجب قلب الألف ياء في موضعين:

الأول: أن يعرض كسر ما قبلها، كقولك في جمع مصباح ودينار: مصابيح ودنانير، وفي تصغيرهما: مصيبيح ودنينير.

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في تصغير غزال: غزيل.

"بواو ذا" القلب "افعلا في آخر" أي تفعل بالواو الواقعة أخرا ما تفعل بالألف من قبلها ياء إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير؛ فالأول نحو: رضي وغزي وقوي وغاز، أصلهن رضو وغزو وقوو وغازو؛ لأنهن من الرضوان والغزو والقوة، فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وكونها آخرأ؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلا إلى الخفة وتناسب اللفظ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط كما سيأتي بيانه، والثاني كقولك في تصغير جرو: جري، والأصل جريو، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

تنبيه: هذا الثاني ليس بمقصود من قوله "بواو ذا افعلا في آخر" إنما المقصود التنبيه

---

1 الآء: ضرب من الشجر. والآءة: واحدة الآء.

(102/4)

على الأول؛ لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير، على ما سيأتي بيانه في موضعه، ولذلك قال في التسهيل: تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة، فلو قال:

بإثر يا التصغير أو كَسْرٍ ألفْ ... تقلب يا والواو إن كسرًا رَدِفْ

في آخر" لطابق كلامه في التسهيل، ا. هـ.

"أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيْثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ" أي، نحو: شجية، وأكسية، وغازية، وعريقية تصغير عرقوة، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة، ونحو: غزيان وشجيان من الغزو والشجو، والأصل غزوان وشجوان، فعله القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة؛ لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتي فعلان كلمة تامة؛ فالواقع قبلها آخر في التقدير، فعومل معاملة الآخر حقيقة. وشذ تصحيحا من الأول مقاتوة بمعنى خدام، وسواسوة جمع سواء. ومن الثاني إعلالا قولهم: رجل عليان مثل عطشان من علوت، وناقة لميان وقولهم صبيان بضم الصاد، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين.

ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله: "وذا" أي الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة "أيضا رأوا في مصدر" الفعل "المعتل عينا" إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام، وانقياد واعتياد، بخلاف سواك وسوار لانتقاء المصدرية. ونحو: لاوذ لواذا وجاور جوارا؛ لصحة عين الفعل، وحال حولا وعاد المريض عودا؛ لعدم الألف، والأصل صوام وقوام وانقواد واعتواد، لكن لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر، أعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء، فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله، فقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد، وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم: "نار نوارا" أي نفر، ولا نظير له، وكان الأحسن أن يقول "المعل عينا"؛ لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل.
وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله: "والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول" يعني أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح، نحو الحول

(103/4)

والعود، قال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أنه إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال، انتهى. وفي تخصيصه بفعال نظر؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به؛ لما عرفت من مجيئة في الانفعال والافتعال كما سبق. واحترز بقوله "منه" أي من المصدر عن فعل من الجمع؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتي، لكن قال في التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدا، فسوى بين هذه الثلاثة في أن حقها الإعلال، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدر التصحيح.
ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله:
956-
وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيْهِ حَيْثُ عَنْ
"وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ" أي المذكور، وهو القلب ياء لكسر ما قبلها "فيه حيث عن" أي إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة -وهي في الواحد إما معلة، وإما شبيهة بالمعل وهي الساكنة- وجب قبلها ياء؛ فالأولى، نحو: دار وديار، وحيلة وحيل، وقيمة وقيم، والأصل دوار وحول وقوم؛ لأنه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، في نحو: ديار وكانت في الأفراد معلة بقلبها ألف ضعفت،

فسلطت الكسرة عليها، وقوَّى تسلَّطَها وجودُ الألف، وإعلال الباقي لإعلال واحده، ولوقوعِ الكسرة قبل الواو، وشذ من ذلك حاجة وحوج.

والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف، نحو: سوط وسياط، وحوض وحياض، وروض ورياض، الأصل سواط وحواض ورواض؛ لأنه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الأفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت، فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء، وصحة اللام؛ لأنه إذا صحت اللام قوي إعلال العين.

فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط: أن يكون جمعا، وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة، وأن يكون بعدها فيه ألف، وأن يكون صحيح اللام؛ فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت، والرابع يأتي في البيت بعده، والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل؛ فخرج بالأول المفرد؛ فإنه لا يعل، نحو:

(104/4)

خِوَان وسِوَار، إلا المصدر وقد تقدم، وشذ قولهم في الصوان والصوار: صيان وصيار، بالثاني، نحو: طويل وطوال، وشذ قوله [من الطويل] :

1231-

تبين لي أن القماءة ذلة ... وأن أعزاء الرجال طِيَالها

قيل: ومنه {الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ} **1**. وقيل: إنه جمع "جيد"، لا "جواد"، وبالثالثة، نحو: أسواط وأحواض.

وبالرابع ما أشار إليه بقوله:

957-

وَصَحَّحُوا فِعَلَة وَفِي ... فِعَلْ وَالإِعْلاَلَ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

وصححوا فعلة" أي جمعا؛ لعدم الألف، فقالوا: كوز وكوزة، وعود وعودة، وشذ الإعلال في قولهم: ثور وثيرة. قال المبرد: أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الأقط، فقالوا في الحيوان: ثيرة، وفي الأقط: ثورة. ذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة، وأصله ثيارة كحجارة،

1231- التخريج: البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية **1/ 35**؛ وشرح شواهد

الشافية ص385؛ ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب 9/ 488؛ وبلا نسبة في شرح التصريح 2/ 389؛ وشرح المفصل 5/ 45، 10/ 88؛ وعيون الأخبار 4/ 54؛ ولسان العرب 11/ 410 "طول"؛ والمحتسب 1/ 184؛ ومجالس ثعلب 2/ 412؛ والمقاصد النحوية 4/ 588؛ والممتع في التصريف 2/ 497؛ والمنصف 1/ 342.

شرح المفردات: القماءة: هنا قصر القامة. الذلة: المهانة. الطيال: الطوال.

المعنى: يقول: تبين لي بعد التجربة والاختبار أن صغر القامة دليل على الذل والهوان، وأن الرجل العزيز هو الرجل الطويل الفارع.

الإعراب: "تبين": فعل ماض. "لي": جار ومجرور متعلقان بـ"تبين". "أن": حرف مشبه بالفعل.

"القماءة": اسم "أن" منصوب. "ذلة": خبر "أن" مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل رفع فاعل لـ"تبين". و"أن": الواو: حرف عطف "أن" حرف مشبه بالفعل. "أعزاء": اسم "أن" منصوب، وهو مضاف. "الرجال": مضاف إليه مجرور. "طيالها": خبر "أن" مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة "تبين لي ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "طيالها" في جمع "طويل"، وهذا شاذ قياسا واستعمالا، والقياس: "طوالها".

2 ص: 31.

حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها. وقيل: جمعوه على فعله بسكون العين؛ فقلبت الواو ياء لسكونها، ثم حركت وبقيت الياء. وقيل: حملا على "ثيران" ليجري الجمع على سنن واحد. وبالخامس، نحو: رواء في جمع ريان، وأصله رويان؛ لأنه لما أعلت اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع إعلالان، ومثله جواء جمع جو بالتشديد، وأصله جواو؛ فلما اعتلت اللام سلمت العين.

"وفي فِعَلْ" جمعًا "وجهان" الإعلال والتصحيح "والإعلال أولى كالحِيَل" جمع حيلة، والقيم جمع قيمة، والديم جمع ديمة، وجاء التصحيح أيضا، نحو: حاجة وحوج.

تنبيهان: الأول: اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد، وليس كذلك، بل هو شاذ كما تقدم؛ فكان اللائق أن يقول:

وصححوا فعلة، وفي فعل ... قد شذ تصحيح فختم أن يعل

وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل.

الثاني: إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل.

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله:

958-

وَالْوَاوُ لاَمَاً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انقَلَبْ ... كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ، وَوَجَبْ

959-

إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمَ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كموقنٍ بِذَا لها اعْتُرِفْ

والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان" أي إذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلب ياء وجوبا؛ لأن ما هي في حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال؛ فيحمل هو عليه، وذلك نحو: "أعطيت" أصله أعطوت؛ لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ؛ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة؛ فقلبت ياء حملا للماضي على مضارعه، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان، وأصله المعطوان؛ فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم في فعل كقولك

(106/4)

يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان؛ فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل، وأما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد؛ فلقولك في ماضيه رضي.

تنبيهان: الأول: يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث، نحو: "المعطاة" ومع تاء التفاعل، ونحو: "تغازينا وتداعينا" مع أن المضارع لا كسر قبل آخره. قال سيبويه: سألت الخليل عن ذلك؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله، وهو غازينا وداعينا، حملا على نغازي ونداعي، ثم استصحب معها.

الثاني: شذ قولهم في مضارع شأوا بعنى سبق يشأيان، والقياس يشأوان؛ لأنه من الشأو، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء، ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه، نعم

إن دخلت عليه همزة النقل قلت: يشأيان حملا على المبني للفاعل.

[إبدال الألف والياء واوا] :

وأشار بقوله: "ووجب، إبدال واو بعد ضم من ألف * ويا كموقن بذا لها اعترف" إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء.

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: "بويع، وضورب" وفي التنزيل: {مَا وُورِيَ عَنْهُمَا} 1.

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل:

الأولى: أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع، نحو: "موقن وموسر" أصلهما ميقن وميسر؛ لأنهما من أيقن وأيسر؛ فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها.

وخرج بالساكنة المتحركة، نحو: "هيام". فإنها تحصنت بحركتها؛ فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه.

وبالمفردة المدغمة، نحو: "حيض" فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام.

وبغير الجمع من أن تكون في جمع؛ فإنها لا تقلب واوا، بل تبدل الضمة قبلها كسرة

---

1 الأعراف: 20.

(107/4)

فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

960-

يُكْسَرُ المَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ "هِيْمٌ" عِنْدَ جَمْعِ "أَهْيَمَا

أو هيماء؛ فأصل هيم هيم بضم الهاء؛ لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد، والواو أثقل من الياء؛ فكان يجتمع ثقلان، ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء.

تنبيهات: الأول: سمع في جمع عائط عوط، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا، وهو شاذ، وسمع عيط على القياس.

الثاني: سيأتي في كلامه أن فعلى وصفا كالكوسي أنثى الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده؛ فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور.

الثالث: حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا، وتحت ذلك نوعان؛ أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة، نحو: موقن، وقد مر. والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد؛ فتقول: بيض، وفي هذا خلاف؛ فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وظاهر كلام المصنف موافقته؛ فتقول على مذهبهما: بيض، وعلى مذهبه: بوض، ولذلك كان "ديك" عندهما محتملا لأن يكون فعلا وأن يكون فعلا، ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر، وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما: معيشة، وعلى مذهبه: معوشة، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر.

واستدل لهما بأوجه؛ أحدها: قول العرب أعيس بين العيسة، ولم يقولوا العوسة، وهو على حد أحمر بين الحمرة. ثانيها: قولهم مبيع، الأصل مبيوع، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتي بيانه. ثالثها: أن العين حكم لها بحكم اللام، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام.

واستدل الأخفش بأوجه؛ أحدها: قول العرب مضوفة لما يحذر منه، وهي من ضَافَ

(108/4)

يضيف؛ إذا أشفق وحذر. قال الشاعر [من الطويل] :

1232-

وَكُنْتُ إذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوْفَةٍ ... أُشَمِّرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَرِي

ثانيها: أن المفرد لا يقاس على الجمع؛ لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع، نحو: "عتي" جمع عات. ولا يقلبان في المفرد، نحو: عتو مصدر عتا. ثالثها: أن الجمع أثقل من المفرد، فهو أدعى إلى التخفيف.

وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين؛ أحدهما: أن مضوفة شاذ فلا تُبْنَى عليه القواعد. والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص؛ فلا يلتفت إليه، ا. هـ.

1232- التخريج: البيت لأبي جندب في شرح أشعار الهذليين 1/ **358**؛ وشرح شواهد الشافية ص**383**؛ والمقاصد النحوية 4/ **588**؛ ولسان العرب 4/ **154** "جور"، 9/ **212** "ضيق"، 9/ **331** "نصف"، 13/ **366** "كون"؛ والمعاني الكبير ص**700**، **1119**؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص**241**؛ وخزانة الأدب 7/ **417**؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص**29**، **688**؛ وشرح المفصل 10/ **81**؛ والمحتسب 1/ **214**؛ والممتع في التصريف 2/ **470**؛ والمنصف 1/ **301**.

اللغة: المضوفة: المصيبة.

المعنى: يقول: إذا أصاب جاره مكروه، ودعاه شمر عن ساعديه، وهب لنصرته.

الإعراب: وكنت: "الواو": بحسب ما قبلها، و"كنت": فعل ماض ناقص، و"التاء": ضمير في محل رفع اسم "كان". إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. جاري: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: "إذا دعا جاري دعا". دعا: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". لمضوفة: جار ومجرور متعلقان بـ"دعا". أشمر: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا". حتى: حرف غاية وجر. يبلغ: فعل مضارع منصوب. الساق: مفعول به منصوب. مئزري: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة "كنت ... ": بحسب الواو. وجملة "إذا جاري....": اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة "دعا جاري": في محل جر بالإضافة. وجملة "دعا لمضوفة": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أشمر": جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة "يبلغ الساق ... ": صلة الموصول لا محل لها. وجملة "إذا دعا جاري أشمر": خبر "كان" محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: "لمضوفة" والقياس فيه "لمضيفة"، وهو عند سيبويه شاذ.

(109/4)

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة، تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها، بقوله:

961- "

وَوَاواً اثْرَ الضمِّ رُدَّ اليَا مَتَى ... أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أوْ مِنْ قَبْلِ تَا

962-

كَتَاءٍ بانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ ... كَذَا إذا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

فالأولى من هذه الثلاثة: أن تكون الياء لام فعل، نحو: "قضو الرجل، ورمو". وهذا مختص بفعل التعجب؛ فالمعنى ما أقضاه، وما أرماه. ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: "نهو الرجل فهو نهي"؛ إذا كان كامل النهية، وهو العقل.

والثانية: أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تبنى من الرمي مثل مقدرة؛ فإنك تقول: مرموة، بخلاف نحو: توانى توانية؛ فإن أصله قبل دخول التاء توانيا بالضمخ كتكاسل تكاسلا، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب؛ لأنه ليس من الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة، وبقي الإعلال بحاله؛ لأنها عارضة لا اعتداد بها.

والثالثة: أن تكون لام اسم مختوم بالألف والنون، كأن تبني من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحمر [من الطويل] :

1233-

أَلاَ يَا دِيَارَ الحَيّ بِالسّبُعَانِ ... أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلى المَلَوَانِ

1233- التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص188؛ ولابن مقبل في ديوانه ص335؛ وإصلاح المنطق ص394؛ وخزانة الأدب 7/ 302، 303، 304؛ وسمط اللآلي ص533؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 422؛ وشرح التصريح 2/ 329، 384؛ والكتاب 4/ 259؛ ولسان العرب 8/ 150 "سبع"، 11/ 621 "ملل"، 15/ 291 "ملا"؛ ومعجم ما استعجم ص719؛ ولأحدهما في معجم البلدان 3/ 185 "السبعان"؛ والمقاصد النحوية 4/ 542؛ بلا نسبة في الخصائص 3/ 202؛ ولسان العرب 4/ 591 "كفزر".

ويروى:

أَلاَ يَا دِيَارَ الحَيّ بِالسّبُعَانِ ... عفت حججا بعدي وهن ثماني

وهو بهذه الرواية لشاعر جاهلي من بني عقيل في خزانة الأدب 7/ 306؛ ومعجم البلدان 3/ 185.

شرح المفردات: السبعان: اسم واد. أمل: طال. الملون: الليل والنهار.

فإنك تقول: رموان، والأصل رميان، فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف.

963-

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا ... فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلفَى

"وإن يكن" الياء الواقعة إثر الضم "عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم" أي عن العرب "يلفى" أي يوجد، كقولهم في أنثى الأكيس والأضيق: الكيسى والضيقى، والكوسى والضوقى، بترديد بين حمله علىمذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى.

واحترز بقوله: "وصفا" عما إذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدر لطاب، أو اسما لشجرة في الجنة تظلها، فإنه يتعين قلبها واوا. وأما قراءة "طيبى لهم"1 فشاذ.

تنبيه: فعلى الواقعة صفة على ضربين؛ أحدهما: الصفة المحضة، وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء، ولم يسمع منها إلا {قِسْمَةٌ ضِيزَى} 2 أي جائرة، يقال: ضازه حقه يضيزه، إذا بخسه وجار عليه، و"مشية حيكى" أي يتحرك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك، إذا حرك منكبيه، والآخر غير المحضة، وهي الجارية مجرى الأسماء، وهي فعلى أفعل، كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير. وهذا الضرب هو مراد المصنف، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون، فإنهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء فكحموا له بحكم

= المعنى: يخاطب الشاعر الديار الكائنة بالسبعان، والتي تعاقبت عليها الأيام والليالي بالبلى.

الإعراب: "ألا": حرف استفتاح. "يا": حرف نداء. "ديار": منادى منصوب، وهو مضاف. "الحي": مضاف إليه. "بالسبعان": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "ديار". "أمل": فعل ماض. "عليها": جار ومجرور متعلقان بـ"أمل". "بالبلى": جار ومجرور متعلقان بـ"أمل". "الملوان": فاعل مرفوع بالألف.

الشاهد فيه قوله: "بالسبعان" فإنه في الأصل، مثنى "سبع"، ثم سمي به، فصار علما على مكان بعينه، وقد استعمله الشاعر، هنا، بالألف، وهو مجرور فدل على أنه عامله كما يعامل المفردات نظرا إلى معناه العارض بعد صيرورته علما، ولو نظر إلى معناه الأصلي، وعامله معاملة المثنى لرده إلى المفرد، ونسب إليه على لفظه في الإفراد.

1 الرعد: 29.

2 النجم: 22.

الأسماء، أعني من إقرار الضمة وقلب الياء واوا، كما في "طوبى" مصدرا، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك، والذي يدل على أن هذا الضب من الصفات جار مجرى الأسماء، أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال: أفضل وأفاضل، وأكبر وأكابر، كما يقال في جمع أفكل -وهي الرعدة-: أفاكل، والمصنف ذكره في باب الصفات، وأجاز فيه الوجهين، ونص على أنهما مسموعان من العرب؛ فكان التعبير السالم من الإبهام الملاقي لغرضه أن يقول:

وإن يكن عينا لفعلى أفعلا ... فذاك بالوجهين عنهم يُجتلَى

فصل:

964-

مِنْ لاَمِ فَعْلى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاء كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

أي إذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء، فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء فإن كانت واوا سلمت في الاسم، نحو: دعوى، وفي الصفة، نحو نشوى. ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياء سلمت في الصفة، نحو: خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان، وقلبت الواو في الاسم، نحو: "تقوى، وشروى، وفتوى"؛ فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الاعلال لأنه أخف، فكان أحمل للثقل، وإنما قال "غالبا" للاحتراز في الريا للرائحة، وطغيا لولد البقرة الوحشية، وسعيا لموضع، كما صرح بذلك في شرح الكافية، وفي الاحتراز عن هذه نظر؛ أما ريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريا، أي: مملوءة طيبا. وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف. وأما سعيا فعلم؛ فيحتمل أنه منقول منصفة كخزيا وصديا.

تنبيه: ما ذكره الناظم هنا وفي ضرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعني في كون إبدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا، وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما، وقال أيضا في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسما، كالنشوى، والتقوى، والعنوى،

والفتوى. والأصل فيهن الياء. ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى، والطغوى، واللقوى، والدعوى، زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو، سدا الباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا، وهي الرائحة، والطغيا، وهي ولد البقرة الوحشية، تفتح طاؤها وتضم، وسعيا اسم موضع؛ فهذه الثلاثة الجائية على الأصل، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، هذا كلامه، وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، وهذه المسألة خامسة مسألة تبدل بها الياء واوا.

[إبدال الواو ياء] :

ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله:

965- "

بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفًا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَ يَخْفَى

أي إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء، فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واوا؛ فإن كانت ياء سلمت في الاسم، نحو الفتيا، وفي الصفة، نحو: القصيا تأنيث الأقصى؛ فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفوقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واوا سلمت في الاسم، نحو: حزوى اسم موضع، قال الشاعر [من الطويل] :

أَدَارًا بِحُزْوى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَترقْرَقُ1

وقلبت ياء في الصفة، نحو: {إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا} 2، ونحو: قولك: للمتقين الدرجة العليا. وأما قول الحجازيين "القصوى" فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الأصل. وتميم يقولون "القصيا" على القياس، وشذ أيضا "الحلوى عند الجميع.

تنبيه: ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف؛ فإنهم يقولون: إن فعلى

---

1 تقدم بالرقم 878.

2 الصافات: 6.

إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة، ويجعلون حزوى شاذا. قال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا مخصوص بالاسم، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو

بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لأئمة اللغة، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا، انتهى. وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تأنيث الأغرى، فقال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا، انتهى.

فصل:

966- "

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

967- "

فَيَاء الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

"فياء الواو اقلبن مدغما" أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمي، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت، وأصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي، مصدرا طويت ولويت، وأصلهما طَوْيٌ ولَوْيٌ.

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون، وكذا إن كانا من كلمتين، نحو: يدعو ياسر، ويرمي واعد، أو كان السابق منهما متحركا، نحو: طويل وغيور، أو عارض الذات، نحو: روية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان وبويع إذ راوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون، نحو: قوي فإن أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في عَلِمَ: عَلْمَ.

تنبيه: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا، وهو أن يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال، نحو جديل وأسيد وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير، أما

أسود صفة فتقول فيه "أسيد" لا غير؛ لأنه لم يجمع على أساود.

"وشذ معطى غير ما قد رسما" وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل ولم يستوف الشروط،

كقراءة بعضهم "إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ"1 بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صحح مع استيفائها، نحو: ضيون وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة، وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها، نحو: عوى الكلب عوة، وهو نحو من المنكر.

[إبدال الواو والياء ألفا] :

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله:

968-

مِنْ وَاوٍ أوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْكٍ أصُلْ ... أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِل

969-

إنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإنْ سُكِّنَ كَفْ ... إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ، وَهْيَ لاَ يُكَفْ

970-

إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أوْ يَاءِ التَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ

مِنْ وَاوٍ أوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْكٍ أصُلْ ... أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِل

أي يجب إبدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر:

الأول: أن يتحركا؛ فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما.

والثاني: أن تكون حركتهما أصلية؛ ولذلك صحتا في جبل وتوم مخففي جيئل وتوأم، وفي {اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ} 2، و {لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ} 3، {وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} 4.

والثالث: أن يفتح ما قبلهما؛ ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور.

والرابع: أن تكون الفتحة متصلة، أي في كلمتيهما، ولذلك صحتا في "إن عمر وجد يزيد".

والخامس: أن يكون اتصالهما أصليا؛ فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي قلت فيه:

---

1 يوسف: 43.

2 آل عمران: 186.

3 البقرة: 16، 175.

4 البقرة: 237

غزو ومي، منقوصا، ولا تقلب الواو والياء ألفا؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذا الأصل غزاوي ورمايي؛ لأن علبطا أصله علابط.

والسادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: "إن حرك التالي" أي التابع "وإن سكن كف * إعلال غير اللام، وهي لا يكف" "إعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف" ولذلك صحت العين في نحو: بيان وطويل وغيور وخورنق، واللام في نحو: رميا وغزوا، وفتيان وعصوان، وعلوي وفتوي، وأعلت العين في قاع وباع وناب وباب؛ لتحرك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يخشون ويمحون1، وأصلهما يخشيون ويمحوون، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفتا للساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به: قام عصون، واواصل عصوون، وغزووت، والأصل رمييوت وغزووت، ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن، وسهل ذلك أمن اللبس؛ إذ ليس في الكلام فعلوت. وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا؛ لكون ما هو فيه واحدا.

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان، فتحذف إحداهما، فيحصل اللبس في نحو رميا؛ لأنه يصير رمى ولا يُدرَى للمثنى هو أم للمفرد، وحمل ما لا لبْسَ فيه على ما فيه لبس؛ لأنه من بابه. وأما نحو علوي فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا.

والسابع: أن لا تكون إحداهما عينا لفعل الذي الوصف منه على أفعل.

---

1 قال محيي الدين عبد الحميد: "الأشهر في الكلمة محاه يمحوه محوا مثل دعاه يدعوه، وليس في هذه اللغة قلب الواو ألفا في المضارع المسند لواو الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغات آخر: إحداها محاه يمحيه محيا مثل رماه يرميه رميا، وهذه كالأولى في أنه ليس في مضارعها المسند الواو الجماعة قلب لامها ألفا؛ لأن ما قبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح "أصله يمحوون" وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع المسند لواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن أصله "يمحيون" بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذي يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاه يمحاه محوا؛ فهذه لامها واو، وتقلب الواو ألفا في مضارعه المسند لواو الجماعة".

والثامن: أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل.

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله:

971-

وصح عين فَعَلٍ وفَعِلا ... ذا أفْعَلٍ كأغْيَدٍ وأحوَلا

"وصح عين فعل" أي نحو: الغيد والحول "وفعلا" أي: نحو: غيد وحول "ذا أفعل" أي صاحب وصف على أفعل "كأغيد وأحولا" وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على افعل، نحو: احول واعور لأنه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح.

واحترز بقوله "ذا أفعل" من نحو: خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن1، واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل.

والتاسع -وهو مختص بالواو- أن لا يكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية المفعولية وإلى هذا أشار بقوله:

972-

وإنْ يَبِنْ تفاعُلٌ من افتعَلْ ... والعينُ واوٌ سلمَتْ ولم تُعَلّ

"وإن يبن" أي يظهر "تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل" أي إذا كان افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صحح، حملا على تفاعل؛ لكونه بمعناه، نحو: اجتوروا وازدوجوا، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا.

واحترز بقوله "وإن يبن تفاعل" من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل؛ فإنه يجب إعلاله مطلقا، نحو: اختان بمعنى خان، واجتاز بمعنى جاز.

وبقوله: "والعين واو" من أن تكون عينه ياء؛ فإنه يجب إعلاله، ولو كان دالا على التفاعل، نحو: امتازوا وابتاعوا واستافوا، أي تضاربوا بالسيوف، بمعنى تمايزوا وتبايعوا، وتسايفوا؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

---

1 قوله: "بدليل أمِنَ"، لأن من عادة العرب حمل الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

والعاشر: أن لا يكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعتلال، وإلى هذا أشار بقوله:

-973

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتَحَقْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

وإن لحرفين ذا اعلال استحق صحح أول" أي إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة: واوان أو ياآن أو واو وياء، وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح إحداهما، لئلا يجتمع إعلالان في كلمة، والآخر أحق بالإعلال؛ لأن الطرف محل التغيير، فاجتماع الواوين، نحو: الحوى مصدر حوى إذا اسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مثناه: حووان، وفي جمع أحوى: حو، وفي مؤنثه: حواء، واجتماع الياءين، ونحو: الحيا للغيث، وأصله حيي، لأن تثنيته: حييان، فأعلت الياء الثانية لما تقدمِ، واجتماع الواو والياء، نحو: الهوى، وأصله هوي، فأعلت الياء، ولذلك صحح في نحو: حيوان؛ لأن المستحق للإعلال هو الواو، وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف.

وأشار بقوله: "وعكس قد يحق" إلى أنه أعل فيما تقدم الأول وصحح الثاني، كما في نحو: غاية، أصلها غيية، وأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا. ومثل غاية في ذلك ثاية، وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها، وطاية، وهي السطح والدكان أيضا، وكذلك آية عند الخليل، وأصلها أييه، فأعلت العين شذوذا؛ إذ القياس إعلال الثانية، وهذا أسهل الوجود كما قال في التسهيل. أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة، ومن قال أصلها آيية على وزن فاعله، فيلزمه حذف العين لغير موجب، ومن قال أصلها أيية كنبقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا.

والحادي عشر: أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء، وإلى هذا أشار بقوله:

" -974

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا ... يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها كونهما عينا لما في

آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وذلك نحو: جولان وسيلان، وما جاء من هذا النوع معلا شاذا، نحو: داران

وماهان، وقياسهما دوران وموهان. وخالف المبرد، فزعم أن الإعلال هو القياس، والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات: الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل؛ لأنها تلحق الماضي؛ فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو: قالة وباعة، وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق.

الثاني: اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صورى وهو اسم ماء، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل؛ لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا، فتصحيح صورى عند المازني مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه؛ فلو بني مثلها من القول لقيل على رأي المازني: قولى، وعلى رأي الأخفش: قالا. وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه.

الثالث: بقي شرطان آخران؛ أحدهما -وذكره في التسهيل وشرح الكافية- أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل، واحترز به عن قولهم في شجرة: شيوة، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم، قال الشاعر [من الطويل] :

1234-

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيْكُنَّ ظِلٌّ وَلاَ جَنَى ... فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

1234- التخريج: البيت لجعيثنة البكائي في سمط اللآلي ص834؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية 4/ 589.

اللغة: الجني: ما يجتني من الشجر. شيرات: أي شجرات.

الإعراب: إذا: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع ناقص. فيكن: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. ظل: اسم "يكن" مرفوع. ولا "الواو": حرف عطف، "لا": زائدة لتأكيد النفي. جنى: معطوف على "ظل" مرفوع. فأبعدكن: "الفاء": رابطة جواب الشرط، و"أبعدكن": فعل ماض، و"كن": ضمير في محل نصب مفعول به. الله: فاعل مرفوع. من شيرات: جار ومجرور متعلقان بحال من مفعول "أبعد". =

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا. والاحتراز بذلك عن نحو: أيس بمعنى يئس، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها، هكذا قال في شرح الكافية. قال: ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران: تغيير النقل، وتغيير الإبدال، هذا كلامه وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به؛ لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الرابع: ذكر ابن بابشاذ بهذا الإعلال شرطا آخر، وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض. واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه، والحيدى، يقال: حمار حيدى، إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه، والحركة والخونة، وهذا غير محتاج إليه؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط. ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائح وغائب، وعفوة جمع عفو وهو الجحش، وهيوة وأوو جمع أوة وهو الداهية من الرجال، وقروة جمع قرو وهي ميلغة الكلب، ا. هـ.

[إبدال النون والواو ميما] :

975-

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيْمًا النُّوْنَ إذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا، كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

وقبل با اقلب ميما النون إذا كان مسكنا" أي تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما، وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعهما في قوله: "كمن بت انبذا" أي من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف "انبذا" بدل من نون التوكيد الخفيفة.

= وجملة "إذا لم يكن فأبعدكن": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لم يكن ... ": في محل جر بالإضافة. وجملة "أبعدكن ... ": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: "من شيرات" حيث أبدلت الجيم بـ"ياء" لأن الأصل "شجرات".

تنبيهات: الأول: كثيرا ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لما عرفت أول الباب.

الثاني: قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء، وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حنظل: حمظل، والمتحركة كقولهم في بنان: بنام، ومنه قوله [من الرجز] :

1235-

يَا هَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ ... وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ البَنَامِ

وجاء عكس ذلك في قولهم: أسود قاتن، وأصله قاتم.

الثالث: أبدلت الميم أيضا من الواو في فم؛ إذا أصله فوه، بدليل أفواه، فحذفوا الهاء تخفيفا، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقيل: فوك، وربما بقي الإبدال، نحو: "لخلوف فم الصائم".

فصل [الإعلال بالنقل]

976-

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ الْتَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعل كَأَبِنْ

أي: إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه؛ لاستثقالها على حرف العلة، نحو: يقوم ويبين، الأصل: يقوم ويبين، وبضم الواو

1235- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص183؛ وجواهر الأدب ص98؛ وسر صناعة الإعراب 422؛ وشرح التصريح 2/ 392؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 216؛ وشرح شواهد الشافية ص455؛ وشرح المفصل 10/ 33؛ والمقاصد النحوية 4/ 580؛ وبلا نسبة في شرح المفصل 10/ 35.

شرح المفردات: هال: اسم امرأة. التمتام: الذي يعجل في كلامه فلا يفهمك. المخضب: الذي فيه الخضاب. البنام: الأصابع.

الإعراب: "يا": حرف نداء. "هال": منادى مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب تقديره: "هالة". "ذات": نصب "حال" مرفوع، وهو مضاف. "المنطق": مضاف إليه مجرور. "التمتام": نعت "المنطق" مجرور. "وكفك": الواو حرف عطف، "كفك": معطوف على "المنطق" مجرور وهو مضاف، والكاف ضمير في محل جر بالإضافة. "المخضب": نعت "كفك" مجرور، وهو مضاف. "البنام": مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: "البنام" يريد "البنان"، فأبدل النون ميما للضرورة الشعرية. وفي البيت شاهد آخر للنجاة هو قوله: "يا هال" مرخم "يا هالة".

وكسر الياء، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، وهو قاف يقوم وباء يبين، فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة، وتارة تكون غير مجانسة.

فإن كان مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل، وذلك مثل ما تقدم.

وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة، كما في نحو: أقام وأبان، أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، ونحو يقيم أصله يقوم، فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت لها فقلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه، نحو: قاول وبايع وعوق وبين، وكذا الهمزة لا ينقل إليها، نحو: يأيس مضارع أيس؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفا، نص على ذلك في التسهيل، وإنما لم تستثنها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله "صح".

الثاني: أن لا يكون الفعل تعجب، نحو: ما أبين الشيء، وأقومه، وأبين به وأقوم به، وحملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل.

الثالث: أن لا يكون من المضاعف اللام، نحو ابيض واسود، وإنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن أبيض لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه باض وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة.

الرابع: أن يكون من المعتل اللام، نحو: أهوى؛ فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

977- "

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

وزاد في التسهيل شرطا آخر، وهو أن لا يكون موافقا لعفل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد، وكذا ما تصرف منه، نحو: أعوره الله، وكأن استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله: "وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل" فإن العلة واحدة.

978- "

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعَاً وَفِيْهِ وَسْمُ

أي الاسم المضاهي للمضارع -وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات- يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور، بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام؛ فإنه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مقيم ومبين، وأما مدين ومريم فقد تقدم أن وزنهما فعلل، ولا مفعل وإلا وجب الإعلال، ولا فعيل لفقده في الكلام، ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم، فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا، وعلى مذهب الأخفش تقول مبوعة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كأن تبني من القول أو البيع اسما على مثال تحلئ -بكسر التاء وهمزة بعد اللام- فإنك تقول: تقيل وتبيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسما على مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه: تبيع، بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش: تُبُوع.

فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته، أو باينه فيهما معا، فإنه يجب تصحيحه، فالأول، نحو: أبيض وأسود؛ لأنه لو أعل لتوهم فعلا، وأما نحو يزيد علما فمنقول إلى

العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا، والثاني كمخيط، هذا هو الظاهر. وقال الناظم وابنه: حق نحو مخيط أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى، انتهى. وقد يقال:

لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلئ؛ لأنه يكون مشبها لتحسب في وزنه وزيادته، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله:

979-

وَمِفْعَلٌ صُحّحَ كَالْمِفْعَال ... وَأَلِفُ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

980-

أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

ومفعل صحح كالمفعال" يعني أن مفعالا لما كان مباينا للفعل، أي غير مشبه له في وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كمسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعل لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال، ومخيط ومخياط والظاهر ما قدمته، من أن علة تصحيح، نحو: مخيط مباينته الفعل في وزنه وزيادته؛ لأنه مقصور من مخياط، فهو هو، لا أنه محمول عليه، وعلى هذا كثير من أهل التصريف.

"وألف الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال، والتا الزم عوض" أي إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه؛ حمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقي ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقامة واستقامة، أصلها إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال، فوجب حذف إحداهما. واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال؛ لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل. وإلى هذا ذهب الناظم، ولذلك قال "وألف الإفعال واستفعال أزل". وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل: إقامة، واستقامة.

(124/4)

وأشار بقوله: "وحذفها بالنقل" أي بالسماع "ربما عرض" إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف؛ فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، ومن ذلك قول

بعضهم: أراه إراء، وأجابه إجابا، حكاه الأخفش، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: {وَإِقَامَ الصَّلاةِ} 1 قيل: وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله بعد {وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ} 2.

تنبيه: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ: منها أعول إعوالا، وأغيمت السماء إغياما، واستحوذ استحواذا، واستغيل الصبي استغيالا، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله، وقال الجوهري في مواضع أخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة، وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، وأراد بذلك نحو: استنوق الجمل استنواقا، واستتيست الشاة استتياسا، أي صار الجمل ناقة، وصارت الشاة تيسا، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه، لا فيما له ثلاثي، نحو: استقام انتهى.

981-

وَمَا لإِفْعَال -مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ ... نَقْلٍ- فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضَاً قَمِنْ

982-

نَحْوُ مَبِيْعٍ وَمَصُوْنٍ، وَنَدَرْ ... تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ، اشْتَهَرْ

وما لإفعال" واستفعال المذكورين "من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن أي: حقيق "نحو مبيع ومصون" والأصل مبيوع ومصوون، فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما؛ فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة، والثاني واو مفعول الزائدة؛ فوجب حذف إحداهما. واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلف في إفعال واستفعال المتقدم.

ثم ذوات الواو – نحو مصون ومقول- ليس فيها عمل غير ذلك.

---

1 الأنبياء: 73؛ والنور: 37.

2 الأنبياء: 73؛ والنور: 37.

وأما ذوات الياء، نحو: مبيع ومكيل؛ فإنه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة؛ فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء. وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء. وقد خالف الأخفش أصله في هذا؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع، نحو: بيض، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

تنبيه: وزن مصون عند سيبويه مفعل، وعند الأخفش مفول، وتظهر فائدة الخلاف في نحو: "مسو" مخففا. قال أبو الفتح: سألني أبو علي عن تخفيف مسوء، فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مسوا، كما تقول في مقروء: مقرو؛ لأنها عنده واو مفعول، وأما على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مسوا كما تقول في خبء: خب؛ فتحرك الواو؛ لأنها في مذهبه العين، فقال لي أبو علي: كذلك هو، ا. هـ.

"وندر تصحيح ذي الواو" من ذلك في قول بعض العرب: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ولا يقاس على ذلك، خلافا للمبرد "و" التصحيح "في ذي اليا" ومن ذلك "اشتهر لخفة الياء، كقولهم: "خذه مطيوبة به نفسا"1، وقوله [من الرجز] :

1236-

كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوْبَةٌ

وقوله [من الكامل] :

1237-

[قد كان قومك يحسبونك سَيِّدًا] ... وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

---

1 لعل الأصوب: "خذه مطيوبة به نفسك".

1236- التخريج: الشطر لشاعر تميمي في المقاصد النحوية 4/ 574؛ وبلا نسبة في الخصائص 1/ 261؛ والمقتضب 1/ 101؛ والمنصف 1/ 286، 3/ 47.

شرح المفردات: مطيوبة: اسم مفعول بمعنى: طيبة.

الإعراب: "كأنها": حرف مشبه بالفعل، و"ها" ضمير في محل نصب اسم "كأن".

"تفاحة": خبر كأن مرفوع بالضمة. "مطيوبة": نعت "تفاحة" مرفوع بالضمة.

الشاهد فيه قوله: "مطيونة"، وذلك على لغة بني تميم، والقياس الشائع "مطيبة".

1237- التخريج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص108؛ وجمهرة اللغة

ص956؛ والحيوان 2/ 142؛ وشرح التصريح 2/ 395؛ وشرح شواهد الشافية ص387؛ ولسان العرب 13/ 301 =

(126/4)

وقوله [من البسيط] :

1238-

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ... يَوْمُ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُوْمُ

وهذه لغة تميمية.

تنبيه: قالوا "مشيب" في المختلط بغيره، والأصل مشوب، ولكنهم لما قالوا في الفعل: "شيب" حملوا عليه اسم المفعول، وكما قالوا "مشيب" بناء على شيب قالوا: "مهوب" بناء على "هوب الأمر" في لغة من يقول "بوع المتاع" والأصل مهيب.

= "عين"؛ والمقاصد النحوية 4/ 574؛ وبلا نسبة في الخصائص 1/ 261؛ والمقتضب 1/ 102.

شرح المفردات: إخال: أظن. المعيون: المصاب بالعين.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق. "كان": فعل ماض ناقص. "قومك": اسم "كان" مرفوع، وهو مضاف، الكاف ضمير في محل جر بالإضافة. "يحسبونك": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير في محل رفع فاعل، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به أول. "سيدا": مفعول به ثان. "وإخال": الواو حرف عطف، "إخال": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره. "أنا". "أنك": حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم "أن". "سيد": خبر "أن" مرفوع. "معيون": نعت "سيد" مرفوع. والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها سد مسد مفعولي "إخال".

وجملة "كان قومك ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يحسبونك" في محل نصب خبر "كان". وجملة "إخال" معطوفة على جملة: "كان قومك ... " فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: "معيون" حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي، والقياس "معين".

1238- التخريج: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص59؛ وجمهرة اللغة ص963؛

وخزانة الأدب 11/ 295؛ والخصائص 1/ 261؛ وشرح المفصل 10/ 78، 80؛ والمقتضب 1/ 101؛ والممتع في التصريف 2/ 460؛ والمنصف 1/ 286، 3/ 47؛ والمقاصد النحوية 4/ 576.
اللغة: هيجة: حركة. الرذاذ: المطر الخفيف: الدجن: المطر الغزير، أو الغيم الكثيف.
المغيوم: ذو الغيم.
المعنى: يقول: لما تذكر بيضاته أسرع إليها، وهيجه على ذلك رذاذ وريح وغيم.
الإعراب: حتى: حرف غاية وابتداء. تذكر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". بيضات: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. وهيجه: "الواو": حرف عطف، و"هيجه": فعل ماض، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به. يوم: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الرذاذ: مضاف إليه مجرور. عليه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. الدجن: مبتدأ مرفوع. مغيوم: نعت "يوم" مرفوع بالضمة. =

(127/4)

983-
وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
"وصحح المفعول من" كل فعل واوي اللام مفتوح العين، كما في "نحو عدا" ودعا؛ فإنك تقول في المفعول منهما: "معدو، ومدعو" حملا على فعل الفاعل، هذا هو المختار، ويجوز الإعلال مرجوحا، كما أشار إليه بقوله: "وأعلل أن لم تتحر" أي لم تقصد "الأجودا"؛ فتقول: معدي، ومدعي، ويروى بالوجهين قوله [من الطويل] :
1239-
[وقد علمت عرسي مليكة أنني] ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيَا
أنشده المازني "معدوا" بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال.
واختلف في علة الإعلال؛ فقيل: حمل على فعل المفعول، وهو قول الفراء وتبعه

= وجملة "تذكر ... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "هيجه": معطوفة على سابقتها وجملة "عليه الدجن مغيوم": في محل رفع نعت "يوم".
الشاهد فيه قوله: "مغيوم" حيث جاء على غير قياس، والقياس فيه "معيم".
1239- التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب 2/ 101؛

وسر صناعة الإعراب 2/ 691؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 433؛ وشرح اختيارات المفضل ص771؛ وشرح التصريح 2/ 382؛ والكتاب 4/ 385؛ ولسان العرب 5/ 219 "نظر"، 15/ 34 "عدا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 589؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص569، 600؛ وأمالي ابن الحاجب ص331؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص172؛ وشرح شواهد الشافية ص400؛ وشرح المفصل 5/ 36، 10/ 22، 110؛ ولسان العرب 6/ 115 "شمس"، 14/ 148 "جفا"؛ والمحتسب 2/ 207؛ والمقرب 2/ 187؛ والممتع في التصريف 2/ 550؛ والمنصف 1/ 118، 2/ 122.

شرح المفردات: عرسي: زوجي. الليث: الأسد. المعدي عليه: المظلوم.

الإعراب: "وقد": الواو بحسب ما قبلها، "قد": حرف تحقيق. "علمت": فعل ماض، والتاء للتأنيث. "عرسي": فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. "مليكة": بدل من "عرسي"، أو عطف بيان، مرفوع. "أنني": حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب اسم "أن". "أنا": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "الليث": خبر المبتدأ مرفوع. والمصدر المؤول من "أن" وما بعده سدت مسد مفعولي "علمت". "معديا": حال منصوب. "عليه": جار ومجرور متعلقان بـ"معديا". "وعاديا": الواو حرف عطف، "عاديا": معطوف على "معديا" منصوب.

وجملة: "علمت ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أنا الليث.." في محل رفع خبر "أن".

الشاهد فيه قوله: "معديا" وأصله "معدوا" فقلب الواو ياء استثقالا للضمة والواو وتشبيها بما يلزم قلبه من الجمع. ويجعل بعضهم "معديا" جاريا على "عدي" في القلب والتغيير.

(128/4)

المصنف، واعترض بوجوب القلب في المصدر، نحو: عَتَا عِتِيًّا، والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول، وقيل: أعل تشبيها بباب أَدْلٍ وأَجْرٍ؛ لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام، فلم يعتد بها حاجزا؛ فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة؛ فقلبت ياء على حد قلبها في أدل وأجر.

والاحتراز بواوي اللام من يائيها؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رمى وقلى، فإنك تقول في المفعول منه: مَرْمِيّ، ومَقْلِيّ، والأصل مرمَوِيّ ومقْلَوِيّ -قلبت الواو ياء لاجتماعها مع

الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكسر المضموم لتصح الياء، وقد سبق الكلام على هذا.

وبكونه مفتوح العين من مكسورها، وهو على قسمين: ما ليس عينه واوا، وما عينه واو؛ فأما الأول نحو: {رَضِي} فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح، لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول؛ فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له، ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح؛ فقال تعالى: {ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً} 1 ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان، وقرأ بعضهم: "مرضوة"2 وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف -أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مرضي -وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس، وأن الإعلال فيه شاذ؛ فإن كان فعل بكسر العين واويها نحو قوي تعين الإعلال وجها واحد؛ فتقول: "مقوي" والأصل مقووو؛ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة؛ فقلبت الأخيرة ياء، ثم قلبت المتوسطة ياء؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقيل: مقوي.

تنبيه: باب مرضي ومقوي سابع موضع تقلب فيه الواو ياء.

" -984

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

---

1 الفجر: 28.

2 الفجر: 28.

(129/4)

هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء.

أي إذا كان الفُعُول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا.

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح، إلا أن الغالب الإعلال، نحو عصا عصي وقفا وقفي ودلو ودلي، واوصل عصوو وقفوو ودلوو؛ فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام.

وقد ورد بالتصحيح ألفاظ، قالوا: أبو وأخو ونحو جمعا لنحو، وهي الجهة، ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه، وبهو جمعا لبهو وهو الصدر.

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح، نحو {وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا} 1، {لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلا فَسَادًا} 2، وتقول: نما المال نموا، وسما زيد سموا. وقد جاء الإعلال في قولهم: عتا الشيخ عتيا، وعسا عسيا، أي ولى وكبر، وقسا قلبه قسيا، وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان: الأول: في كلامه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن ظاهرة التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين، وليس كذلك كما عرفت؛ ثانيها: ظاهرة أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة، وليس كذلك كما عرفت، وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله:

وَرُجِّحَ الإعلالُ في الجمْعِ، وفِي ... مُفْرَدٍ التصحيحُ أولَى ما قُفِي

ثالثها: أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام، وهو شرط بأن لا يكون من باب قوي؛ فلو بني من القوة وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة، وقد تقدم؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول:

كذا الفُعُول منه مُفردًا وإن ... يعِنَّ جمعًا فهو بالعكْسِ يَعِنّ

والضمير في "منه" يرجع لنحو عدا في البيت قبله.

---

1 الفرقان: 21.

2 القصص: 83.

(130/4)

الثاني: ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه، وإليه ذهب في التسهيل، قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، هذا لفظه، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غيره أنه شاذ.

985-

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُهُ نُمِي

"وشاع" أي كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام "نحو نيم في نوم" جمع نائم، وصيم في صوم جمع صائم، وجيع في جوع جمع جائع، ومنه قوله [من الكامل] :

1240-

وَمُعَرّصٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ ... عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف، فأعلت كما تعل اللام، فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت الواو الأولى ياء، وأدغمت الياء في الياء، ومع كثرته التصحيح أكثر منه، نحو: نوم وصوم. ويجب إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان، وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو، وأو فصلت من العين كنوام وصوام؛ لبعد العين حينئذ من الطرف

1240- التخريج: البيت للحادرة في ديوانه ص58؛ وبلا نسبة في الخصائص 3/ 219؛ ولسان العرب 8/ 61 "جوع"؛ والممتع في التصريف 2/ 497؛ والمنصف 2/ 3.

اللغة: المعرص: اللحم الموضوع في العرصة، وهي فناء الدار، ليجف. المراجل: جمع المرجل، وهو القدر.

المعنى: جاءوا إلي باكرا فأسرعت بتقديم الخمرة واللحم الذي لم ينضج جيدا -رغم غليه في المراجل- بسبب استعجالنا كي لا يجوع الضيوف.

الإعراب: ومعرص: "الواو": حرف عطف، "معرص": اسم معطوف على "عاتق" في بيت سابق مجرور مثله. تغلي: فعل مضارع مرفوع. المراجل: فاعل مرفوع بالضمة. تحته: ظرف مكان، متعلق بـ"تغلي" وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. عجلت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. طبخته: مفعول به، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. لقوم: جار ومجرور متعلقان بـ"عجل". جمع: نعت "قوم" مجرور.

وجملة "تغلي": في محل جر صفة "معرص". وجملة "عجلت ... ": في محل جر صفة ثانية لـ"معرص".

الشاهد فيه قوله: "قوم جيع" حيث قلب الواو ياء، فالأشهر القول "جُوَّع".

(131/4)

"وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُهُ نُمِي" أي روي في قوله [من طويل] :

1241-

[ألا طرقتنا مية ابنه منذر] ... فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا

تنبيهات: الأول: قوله: "شاع" ليس نصا في أنه مطرد، وقد نص غيره من النحويين على اطراده، وقد بان لك أن قوله "شاع نحو نيم" هو بالنسبة إلى نُيَّام لا إلى نُوَّم.

الثاني: يجوز في فاء فعل المعل العين الضم والكسر، والضم أولى، وكذلك فاء نحو دلي وعصي وإلي جمع ألوى وهو الشديد الخصومة.

الثالث: هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء.

وبقي عاشر لم يذكره هنا، وهو: أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة، نحو ميزان وميقات، والأصل موزان وموقات، فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة إلى الواو، كالخروج من كسرة إلى ضمة، ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل، وخرج بالقيد الأول، نحو: موعد، وبالثاني، نحو: طول وعوض وصوان وسوار، وبالثالث، نحو: اجْلِوَّاذٍ واعْلِوَّاطٍ.

1241- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص1003؛ وخزانة الأدب 3/ 419، 420؛ وشرح شواهد الشافية ص381؛ وشرح المفصل 10/ 93؛ والمنصف 2/ 5، 49؛ ولأبي النجم الكلابي في شرح التصريح 2/ 383؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب 3/ 143، 173؛ وشرح ابن عقيل ص707؛ ولسان العرب 12/ 596 "نوم"؛ والممتع في التصريف 2/ 498. ويروى "سلامها" مكان "كلامها".

شرح المفردات: طرقتنا: زارتنا ليلا. أرق: أسهر.

الإعراب: "ألا": حرف استفتاح وتنبيه. "طرقتنا": فعل ماض، والتاء للتأنيث، و"نا": ضمير في محل نصب مفعول به. "مية": فاعل مرفوع بالضمة. "ابنه": نعت "مية" مرفوع وهو مضاف. "منذر": مضاف إليه مجرور. "فما": الفاء حرف عطف، "ما": حرف نفي. "أرق": فعل ماض. "النيام": مفعول به منصوب. "إلا": أداة حصر. "كلامها": فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة: "طرقتنا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "أرق ... " معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: "النيام" في جمع "نائم" والقياس "النوام" فقلب الواو ياء.

[قلب فاء المثال تاء في الافتعال وفروعه] :

986-

ذُو اللِّيْنِ فَاتا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلا ... وَشَذ فِي ذِي الهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ

"ذو اللين فاتا في افتعا أبدلا" تا: مفعول ثان لأبدل، والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين، وفا: حال منه.

أي إذا كان فاء الافتعال حرف لين -يعني واوا أو ياء- وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه، وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول؛ لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس، مثال ذلك في الواو اتِّصَالٌ، واتَّصَلَ، ويتصل، واتصل، ومتصِلٌ، ومتصَّلٌ به. والأصل: اوْتِصَال، واوْتَصَلَ، ويَوْتَصِلُ، واوتصل، وموتصل، وموتصل به. ومثاله في الياء اتِّسَارٌ، واتَّسَرَ، ويَتَّسِرُ، واتسر، ومتسر، ومتسر. والأصل: ايْتِسَارٌ، وايْتَسَرَ، وييتسر، وايتسر، وميتسر، وميتسر.

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعب بها حركات ما قبلها؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفا، وبعد الضمة واوا؛ فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه. وقال بعض النحويين: البدل في باب اتصل إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصل، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي.

تنبيهان: الأول: ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا حاجة مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما.

الثاني: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتصل ياتصل فهو موتصل، وايتسر ياتسر فهو موتسر.

وحكى الجرمي أن من العرب من يقول: ائتصل وائتسر، بالهمزة وهو غريب.

"وشذ" إبدال فاء الافتعال تاء "في ذي الهمز نحو" قولهم في "ائتكلا" وائتزر - افتعل

من الأكل والإزار -اتَّكَلَ واتَّزَرَ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء، وكذا قولهم في اؤتمن - افتعل من الأمانة- اتمن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء،

واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال، وإلا توالى إعلالان، وقول الجوهري في اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما التاء أصل وهو من تخذ، كاتبع من تبع. قال أبو علي: قال بعض العرب: تخذ بمعنى اتخذ، ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ، وزعم أن أصله اتخذ وحذف، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تخذ يتخذ تخذا، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى؛ لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن؛ لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة.

[قلب تاء الافتعال دالا] :

987-

طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَق ... فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِرْ دَالا بَقِي

"طاتا افتعال رد إثر مطبق" طا: مفعول ثان لرد، والمفعول الأول "تا" إن كان رد أمرا، أو ضميره إن كان رد مجهولا.

أي إذا بني الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة -وهي الصاد والضاد الطاء والظاء- وجب إبدال تائه طاء؛ فتقول في افتعل من صبر: اصطبر، ومن ضرب: اضطرب، ومن طهر: اطهر ومن ظلم: اظطلم، والأصل: اصتبر، واضترب، واطتهر، واظتلم، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة، إذ التاء مهموسة مستفلة، والمطبق مجهور مستعل، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

تنبيه: إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن؛ فوجب الإدغام.

وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان؛ فيجوز البيان، والإدغام مع إبدال الأول من

(134/4)

جنس الثاني ومع عكسه، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله [من البسيط] :

1242-

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْواً وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ

روي: فيظطلم، وفيطلم، وفيظلم، وقد روي أيضا فينظلم، بالنون، وليس مما نحن فيه.

وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان؛ فيجوز البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى

الأول دون عكسه؛ فتقول: اصطبر، واصبر، ولا يجوز اطبر؛ لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الإدغام.

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان؛ فيجوز البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه؛ فتقول: اضطرب، واضرب، ولا يجوز اطرب؛ لأن الصاد حرف مستطيل، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك، وحكي في الشذوذ اطَّجَعَ، وهو في

1242- التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص152؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 219؛ وسمط اللآلي ص467؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 403؛ وشرح التصريح 2/ 391؛ وشرح شواهد الشافية ص493؛ وشرح المفصل 10/ 47، 149؛ والكتاب 4/ 468؛ ولسان العرب 12/ 377 "ظلم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 582؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 141؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 189؛ ولسان العرب 13/ 273 "طنن".

شرح المفردات: هو: أي هرم بن سنان. الجواد: الكريم. النائل: العطاء. أظطلم: احتمل الظلم.

المعنى: يقول: إن هرم بن سنان رجل كريم يعطي من يسأله، وإن سئل فوق طاقته فإنه يحتمل الظلم.

الإعراب: "هو": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. "الجود": خبر المبتدأ مرفوع. "الذي": اسم موصول مبني في محل رفع نعت "الجواد". "يعطيك": فعل مضارع مرفوع، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "نائله": مفعول به ثان، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. "عفوا": مفعول مطلق ناب عن صفته منصوب تقديره: "إعطاء عفوا". "ويظلم": الواو حرف عطف، "يظلم": فعل مضارع للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "أحيانا": ظرف زمان منصوب، متعلق بـ"يظلم". "فيظطلم": الفاء حرف عطف، "يظلم": معطوف على "يظلم" مرفوع بالضمة.

وجملة: "هو الجواد" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "يعطيك ... " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "يظلم" معطوفة على سابقتها. وجملة "يظطلم" معطوفة أيضا.

الشاهد فيه قوله: "فيظطلم" وقد روي بالأوجه الثلاثة كما أوضح الشارح في المتن.

الندور والغرابة مثل الطجع، باللام، وقد روي بالأوجه الأربعة قوله:

[لما رأى أن لا دعه ولا شبع] ... مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ1

"في ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِرْ دَالا بَقِي" أي إذا بني الافتعال مما فاؤه دال، نحو: دان، أو زاي، نحو: زاد، أو ذال، نحو: ذكر، وجب إبدال تائه دالا، فيقال: ادان، وازداد، وادكر، والأصل: اذتان، وازتاد، واذتكر، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وذلك الدال.

تنبيهان: الأول: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين.

وإذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الإظهار، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه؛ فيقال: ازدجر، وازجر، ولا يجوز ادجر؛ لفوات الصفير.

وإذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه: الأظهار، والإدغام بوجهيه؛ فيقال: ازدكر، ومنه قوله [من الرجز] :

1243-

[تنحي على الشوك جرازا مقضبا] ... وَالْهَرْمُ تُذْرِيْهِ اذْدِرَاء عَجَبَا

---

1 تقدم بالرقم 1223.

1243- التخريج: الرجز لأبي حكاك في سر صناعة الإعراب 1/ 187؛ وشرح المفصل 10/ 49؛ والممتع في التصريف 1/ 358؛ والمقرب 2/ 166؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص523؛ وشرح المفصل 10/ 150؛ ولسان العرب 4/ 308 "ذكر".

اللغة: الجواز المقضب: السيف القاطع. الهرم: نوع من الحمض. تذري: تفرق.

الإعراب: تنحي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي".

على الشوك: جار ومجرور متعلقان بـ"تنحي". جرازا: مفعول به. مقضبا: نعت "جرازا" منصوب. والهرم: "الواو": حرف عطف، "الهرم": معطوف على "جرازا" منصوب.

"وبالرفع" مبتدأ مرفوع. تذريه: فعل مضارع مرفوع، و"الهاء": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". اذدراء: مفعول مطلق منصوب. عجبا: نعت "اذدراء" منصوب.

وجملة "تنحي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تذريه": في محل رفع خبر

للمبتدأ "الهرم"، أو في محل نصب حال. وجملة "الهرم تذريه": معطوفة على "تنجي".
الشاهد فيه قوله: "اذدراء" حيث أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الذال، ويجوز فيه ثلاثة أوجه الإظهار والإدغام بوجيهه.

(136/4)

وادكر، واذكر بذال معجمة، وهذا الثالث قليل، وقد قرئ شاذا "فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ"1 بالمعجمة.
الثاني: مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة، ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء، فيقال: اثرد بثاء مثلثة، وهو افتعل من ثرد، أو تدغم فيها الثاء فيقال: اترد، بتاء مثناة. قال سيبويه: والبيان عندي جيد، يعني الإظهار، فيقال: اثترد، ولم يذكر المصنف هذا الوجه. وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا: اجدمعوا، وفي اجتز: اجدز، ومنه قوله [من الوافر] :
1244-
فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لاَ تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُوْلِهِ وَاجْدزَّ شِيحَا
وهذا لا يقاس عليه. وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة البعض العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه.

---

1 القمر: 15، 17، 22، 32، 40، 51.
1422- التخريج: البيت لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص481؛ وله أو ليزيد بن الطثرية في لسان العرب 5/ 319، و320 "جزز"؛ والمقاصد النحوية 4/ 591؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 85؛ وخزانة الأدب 11/ 17؛ وسر صناعة الإعراب ص187؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 228؛ وشرح المفصل 90/ 49؛ الصاحبي في فقه اللغة ص109، 218؛ ولسان العرب 4/ 125 "جرر"؛ والمقرب 2/ 166؛ والممتع في التصريف 1/ 357.
اللغة: تحبسانا: تمنعانا. اجدز: قطع. الشيح: نوع من النبت.
المعنى: يخاطب الشاعر صاحبه بقوله: لا تمنعنا عن شي اللحم بأن نقلع أصول الشجر، بل خذ منه ما تيسر وأسرع لنا في الشي.

الإعراب: فقلت: "الفاء": بحسب ما قبلها، "قلت": فعل ماض، "والتاء": ضمير في محل رفع فاعل. لصاحبي: جار ومجرور متعلقان بـ"قلت"، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة. لا: ناهية. تحبسانا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، و"الألف" ضمير في محل رفع فاعل، و"نا": ضمير في محل نصب مفعول به. بنزع: جار ومجرور متعلقان بـ"تحبس"، وهو مضاف. أصوله: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. واجدز: "الواو" حرف عطف، "اجدز": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت". شيحا: مفعول به منصوب.

وجملة "قلت": بحسب ما قبلها. وجملة "لا تحبسانا": في محل نصب مقول القول. وجملة "اجدز شيحا": معطوفة على جملة "تحبسانا".

الشاهد فيه قوله: "واجدز" حيث أبدلت التاء دالا بعد الجيم.

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.

خاتمة: قد علم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة، وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء؛ فإنها تبدل من الهمزة أولا كهراق، وتبدل منها الهمزة آخرا كما فإن أصله موه، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه، وهو الميم والطاء والدال، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء، أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضها.

وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الألف والواو والياء، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة، والألف، والواو، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة، والألف، والياء، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة، والواو، والياء، وأن الميم تبدل من النون، وأن التاء تبدل من حرفين، هما: الواو، والياء، وأن الطاء تبدل من التاء، وأن الدال تبدل من التاء، وأن الثاء تبدل من التاء، على ما سبق مفصلا.

وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضا، ولكنه ليس بشائع.

وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل

الإيجاز، مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج؛ فأقول وبالله التوفيق:

الهمزة – أبدلت من سبعة أحرف، وهي: الألف، والياء، والواو، والهاء، العين، والخاء، والغين، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين.

فأما إبدالها من الخاء فقولهم في صرخ: صرأ، حكاه الأخفش عن الخليل.

ومن الغين قولهم في رغنة: رأنه، حكاه النضر بن شميل عن الخليل.

وإبدلها من هذين الحرفين غريب جدا.

الألف – أبدلت من أربعة أحرف، وهي: الياء، والواو، والهمزة، والنون الخفيفة، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو: {لَنَسْفَعًا} 1.

---

1 العلق: 15.

(138/4)

الهاء – أبدلت من ستة أحرف، وهي: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والتاء، والحاء، فإبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب.

وأما إبدالها من الألف ففي قوله [من الرجز] :

1245-

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَه ... مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَه

إنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَه

فأبدل الهاء في "هنه" من الألف، وأما قول "فمه" فيجوز أن يكون من ذلك: أي فما أصنع، أو فما انتظاري لها، ويجوز أن يكون "فمه" بمعنى اكفف، أي أنها قد وردت من كل جانب وكثرت، فإن لم أروها فلا تلمني واكفف عني، وعن ذلك قولهم في أنا "أنه"، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة. وقالوا في حيهله: إن الهاء الأخيرة بدل من الألف في "حيهلا".

وأما إبدالها من الواو ففي قوله [من المتقارب] :

1426-

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ

1245- التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب 15/ 472 "ما"؛ والدرر 1/

242، 2/ 214؛ ورصف المباني ص163؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 163؛ وشرح شواهد الشافية 2/ 32؛ والممتع في التصريف 1/ 400؛ والمنصف 2/ 156؛ وهمع الهوامع 1/ 78؛ 2/ 157؛ وتاج العروس "ما".

الإعراب: قد: حرف تحقيق. وردت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". من أمكنة: جار ومجرور متعلقان بـ"وردت". من ها هنا: "ها": للتنبيه، وجار ومجرور بدل من "من أمكنة". ومن هنه: معطوف على "من ها هنا". إن: حرف شرط جازم. لم: حرف نفي وجزم وقلب. أروها: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و"ها": ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنا". فمه: "الفاء": رابطة جواب الشرط، و"ما": اسم استفهام في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: "ما أفعل؟ " مثلا، ويجوز أن تكون "مه" اسم فعل أمر بمعنى: "اكفف".

وجملة "قد وردت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لم أروها": في محل جزم فعل الشرط. وجملة "فمه": جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم. وجملة "إن لم أروها فمه": استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "هنه" حيث أبدلت الألف بـ"هاء"، والأصل: "هنا"، وكذلك "فمه" قد يجوز أن تكون "فما" حيث أبدلت الألف بـ"هاء"، ويجوز أن تكون "مه" اسم فعل أمر بمعنى "اكفف".

1246- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص160؛ وخزانة الأدب 1/ 375، 7/ 275؛ =

وقد اختلف في ذلك؛ فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو، والأصل يا هناو، وقال أبو الفتح: ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولا قويا؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو.

وإبدالها من الياء في قولهم "هذه" في "هذي"، و"هنيهة" في "هنية".

وإبدال الهاء من التاء، في نحو: "طلحة" في الوقف على مذهب البصريين، وقد تقدم.

وحكى قطرب عن طيئ أنهم يقولون: "كيف البنون والبناه"، و"كيف الإخوة والأخواه"، وهو شاذ. ومن الشاذ أيضا قولهم: "في التابوت": "تابوه". قال ابن جني:

وقد قرئ بها، يعني في الشواذ. قال: وسمع بعضهم يقول: قعدنا على الفراه، يريد على الفرات.

وإبدالها من الحاء في قولهم: طَهَرَ الشيءَ بمعنى طَحَرَه، أي: أبعده، ومنه الدَّلْوَ بمعنى مَتَحَهَا، ومَدَهَه بمعنى مدحه. وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء، فجعل المدح في الغيبة، والمده في الوجه، والأصح كونهما بمعنى واحد، إلا أن المدح هو الأصل.

العين – أبدلت من حرفين: الحاء، الهمزة، فالحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح، والهمزة في نحو: "عَنَّ زيدًا قائمٌ" بمعنى "أنَّ زيدا قائم"، وهي عنعنةُ تميم، وقد تقدَّمَ.

الغين – أبدلت من حرفين، وهما: الخاء والعين، فالخاء نحو قولهم: "غطر بيديه

= وسر صناعة الإعراب 1/ 66، 2/ 560؛ وشرح المفصل 10/ 43؛ ولسان العرب 13/ 438 "هنن"، 15/ 366، "هنا"؛ والمقاصد النحوية 4/ 264؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص400؛ وشرح المفصل 1/ 48؛ ولسان العرب 15/ 369 "هنا"؛ والمنصف 3/ 139.

اللغة: رابني: أوقعني في الريبة، أي الشك: يا هناه: يا إنسان.

الإعراب: وقد "الواو": بحسب ما قبلها، "قد": حرف تحقيق. رابني: فعل ماض، و"النون". للوقاية، و"الياء": ضمير في محل نصب مفعول به. قولها: فاعل مرفوع، وهي مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. يا: حرف نداء. هناه: منادى مقصو مبني في محل نصب. ويحك: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و"الكاف": في محل جر بالإضافة. ألحقت: فعل ماض، و"التاء": ضمير في محل رفع فاعل. شرا: مفعول به. بشر: جار ومجرور متعلقان بـ"ألحقت".

وجملة "قد رابني": بحسب ما قبلها. وجملة مقول القول محلها النصب. وجملة "ألحقت": استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "يا هناه" حيث أبدلت الهاء من الواو والأصل: "يا هناو".

(140/4)

يغطر" بمعنى خطر يخطر، حكاه ابن جني. والعين في قولهم لَغَنَّ في لَعَنَّ.

الحاء – أبدلت من العين، قالوا "ربح" بمعنى ربع، وهو قليل.

الخاء – أبدلت من الغين، قالوا "الأخن" يريدون الأغن، فقد رفع التكافؤ بينهما،

وذلك في غاية القلة.

القاف – أبدلت من الكاف، قالوا في وكنة الطائر – وهي مأواه من الجبل – وقنة، حكاه الخليل.

الكاف – أبدلت من حرفين: القاف، والتاء، فالقاف في قولهم "عربي كح" أي قح، وفسر الأصمعي القح فقال: هو الخالص من اللؤم، فقد وقع التكافؤ بينهما، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه، والتاء في قوله [من الرجز] :

يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكا1

وقد تقدم.

الجيم – أبدلت من الياء، وقد تقدم.

الشين – أبدلت من ثلاثة أحرف: الكاف التي للمؤنث، والجيم، والسين، فالكاف في نحو: أكرمتك" قالوا: أكرمتش، وهي كشكشة تميم كما تقدم، والجيم كما في قوله [من الرجز] :

1247-

إذْ ذَاكَ حَبْلُ الْوِصَالِ مُدْمَشُ2

أي مدمج. قال ابن عصفور: ولا يحفظ غيره، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين في المخرج. والسين قالوا: جعشوش في جعسوس، وهي القمئ الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة، وبذلك علم الإبدال.

---

1 تقدم بالرقم 251.

1247- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: مدمش: متين.

الإعراب: إذ: ظرف زمان في محل نصب. ذاك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ خبره محذوف. إذ: بدل من "إذ" الأولى. حبل: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الوصال: مضاف إليه مجرور. مدمش: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة "ذاك حاصل": مضاف إليها محلها الجر، وكذلك جملة "حبل الوصال مدمش".

الشاهد فيه قوله: "مدمش" حيث أبدلت الشين من "الجيم" وأصله: "مدمج".

الياء –وهي أوسع حروف الإبدال، أبدلت من ثمانية عشر حرفا: من الألف في نحو: مصابيح، وغليم تصغير غلام، ومن الواو في نحو: أغزيت وما تصرف منه، ومن الهمزة في نحو: بير في بئر، ومن الهاء قالوا "دهديت الحجر" في دهدهته، وقالوا "صهصيت بالرجل" أي صهصهت به، إذا قلت له: صه صه. ومن السين في قوله [من الوافر] :

1247–

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ ... فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوْكِ سَادِي

أي سادس. ومن الباء في قولهم "الأراني والثعالي"، والأصل الأرانب والثعالب، وقد مر. ومن الراء في "قيرط، وشيراز"، والأصل قراط وشراز، لقولهم في الجمع: قراريط، وشراريز. وقال بعضهم في شيراز "شواريز" فيكون البدل من الواو، والأصل شوراز. ومن النون في أناسي وظرابي، والأصل أناسين وظرابين؛ لأنهما جمعا إنسان وظربان، وكذلك تظنيت، أصله تظننت من الظن، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} 1 أصله يتسنن، أي لم يتغير من قوله تعالى: {مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ} 2 وكذلك "دينار" أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير، وقالوا في إنسان: إيسان، بالياء. ومن الصاد في قولهم

1248– التخريج: البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص459؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص304؛ والدرر 6/ 226؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 471؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 213؛ وشرح شواهد الشافية ص446؛ وشرح المفصل 10/ 24؛ ولسان العرب 2/ 40 "ستت"، 11/ 519 "فسل"، 15/ 492 "يا"؛ والممتع في التصريف 1/ 368؛ وهمع الهوامع 2/ 157.

اللغة: إذا: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. ما: زائدة. عد: فعل ماض للمجهول. أربعة: نائب فاعل مرفوع. فسال: نعت "أربعة" مرفوع. فزوجك: "الفاء": رابطة جواب الشرط، و"زوجك": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"الكاف": ضمير في محل جر بالإضافة. خامس: خبر المبتدأ مرفوع. وأبوك: "الواو": حرف عطف، "أبوك": مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و"الكاف": ضمير في محل جر بالإضافة. سادي: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة "إذا ما عد فزوجك خامس": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "عد": في محل جر بالإضافة. وجملة "زوجك خامس": جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة "أبوك سادي": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "سادي" حيث أبدلت الياء من "السين" والأصل "سادس".

1 البقرة: 259.

2 الحجر: 26، 28، 33.

(142/4)

"قضَّيْتُ أظفارِي" والأصل قصصت. وقيل: إن الياء هنا أصلها الواو، وإن المعنى تتبعت أقصاها. ومن الضاد في قوله [من الرجز] :

1249-

إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ ... تَقَضِّي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرْ

أي تقضض البازي، من الانقضاض. ومن اللام في أمليت وأصله أمللت؛ ومن الميم في قوله [من الطويل] :

1250-

تَزُورُ امْرأً أَمَّا الإِلَهَ فَيَتَّقِي ... وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِيْنَ فَيَأْتَمِي

1249- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 42؛ وأدب الكاتب ص487؛ والأشباه والنظائر 1/ 48؛ وإصلاح المنطق ص301؛ والدرر 6/ 20؛ وشرح المفصل 10/ 25؛ والممتع في التصريف 1/ 374؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 90؛ والمقرب 2/ 171؛ وهمع الهوامع 2/ 157.

اللغة: ابتدروا: استبقوا. بدر: سبق. تقضي: انقضاض، هجوم. البازي: طير جارح. كسر البازي: ضم جناحيه.

المعنى: إذا تسابق الكرام لفعل الخيرات، وانقض كالبازي إذا ضم جناحيه هاويا لاصطياد فريسة، فيكون هو السابق المجلي.

الإعراب: إذا ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. الكرام: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: "إذا ابتدر الكرام ابتدروا". ابتدروا: فعل ماض، و"الواو": ضمير في محل رفع فاعل. الباع: مفعول به منصوب. بدر: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هو" وسكن لضرورة القافية. تقضي: نائب مفعول مطلق. البازي: مضاف إليه مجرور. إذا ظرف زمان متعلق بالمصدر "تقضي". البازي: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. كسر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو".

وجملة "إذا الكرام.... بدر": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ابتدر الكرام": في محل جر بالإضافة. وجملة "ابتدروا": تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة "بدر": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "كسر البازي": في محل بالإضافة. وجملة "كسر" تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: "تقضي" حيث أبدلت الياء من "الضاد"، والأصل: "تقضض".

1250- التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 760؛ وشرح المفصل 10/ 24؛ ولسان العرب 12/ 26 "أمم"، 14/ 46 "أما"، 256 "دسا"؛ والمقرب 2/ 172؛ والممتع في التصريف 1/ 374.

الإعراب: تزور: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره؛ "أنت".

امرأ: مفعول به منصوب. أما: حرف تفصيل. الإله: مفعول به مقدم منصوب. فيتقي: "الفاء": رابطة جواب "أما"، و"يتقي": فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هو". وأما:

"الواو": حرف عطف، =

(143/4)

قال ابن الأعرابي: أراد فيأتم، ومن العين في قوله [من الرجز] :

1251-

وَمَنْهَلٍ لَيسَ لَهُ حَوَازِقُ ... وَلِضَفَادِي جَمّهِ نَقَانِقُ

يريد ولضفادع. وقالوا "تعليت" من اللعاعة وهي بقلة، والأصل تلعت: من الدال في التصدية وهي التصفيق والصوت، والأصل تصددة؛ لأنها من صددت أصد، قال تعالى: {إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ} 1 ومن التاء في قوله [من الرجز] :

1252-

قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ ... وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

= "أما" حرف تفصيل. بفعل: جار ومجرور متعلقان بـ"يأتمي"، وهو مضاف. الصالحين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. فيأتمي: "الفاء": رابطة جواب "أما".

يأتمي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو".

وجملة "تزور...": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يتقي": جواب شرط جازم

مقترن بالفاء محلها الجزم، وكذلك جملة "يأتمي".

الشاهد فيه قوله: "فيأتمي" حيث أبدلت الياء من "الميم"، والأصل: "فيأتم".

1251- التخريج: الرجز لخلف الأحمر في الدرر 6/ 227؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 4/ 438؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 762؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 212؛ وشرح المفصل 10/ 24؛ والكتاب 2/ 273؛ والمقتضب 1/ 247؛ والممتع في التصريف 1/ 376.

اللغة: المنهل: المورد. الحوازق: ج الحزيقة، وهي الجماعة. الضفادي: الضفادع. الجم: معظم الماء. النقانق: صوت الضفادع.

المعنى: يقول: هو منهل قفر لا تؤمه الجماعات، وليس فيه إلا الضفادع.

الإعراب: ومنهل: "الواو"ا: واو رب حرف جر، "منهل": اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. ليس: فعل ماض ناقص. له: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. حوازق: اسم "ليس" مرفوع. ولضفادي: "الواو": حرف عطف، و"لضفادي": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف. جمه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف و"الهاء": ضمير في محل جر بالإضافة. نقانق: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة "ومنهل ... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ليس له ... ": في محل رفع صفة لـ"منهل" على المحل، وعطف عليها جملة "لضفادي جمه نقانق"، وخبر المبتدأ "منهل" تقدير "وردته".

الشاهد فيه قوله: "الضفادي" حيث أبدلت الياء من "العين" والأصل: "ضفادع".

1 الزخرف: 57.

1252- التخريج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 764؛ وشرح المفصل 10/ 24، 36؛ ولسان العرب 11/ 726 "وصل"؛ والمقرب 2/ 173؛ والممتع في التصريف 1/ 378. =

أي واتصلت. ومن الثاء في قوله [من الرجز] :

1253-

قد مر يومان وهذا الثالي ... [وأنتَ بالهجرانِ لا تبالي]

أي الثالث. ومن الجيم في قوله [من الطويل] :

[إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى] ... فأبعدكُنَّ اللهُ من شَيَرَاتِ1

أي: من شجرات. وقالوا "دياجي" في جمع ديجوج، والأصل دياجيج. ومن الكاف في قولهم: مكوك مكاكي، والأصل مكاكيك، وهو مكيال.

الصاد – أبدلت من حرفين، من السين في قولهم {صِرَاطٌ} 2 من "السراط"، ومن اللام في قولهم "رجل جصد" أي جلد.

اللام – أبدلت من حرفين، وهما: النون في أصيلان، والضاد في اضطجع، كما مر.

= الإعراب: قام: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". بها: جار ومجرور متعلقان بـ"قام". ينشد: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو". كل: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. منشد: مضاف إليه مجرور. وايتصلت: "الواو": حرف عطف، "ايتصلت": فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هي". بمثل: جار ومجرور متعلقان بـ"ايتصلت"، وهو مضاف. ضوء: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. الفرقد: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "قام بها": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "ينشد" في محل نصب حال. وجملة "ايتصلت": معطوفة على جملة "قام".

الشاهد فيه قوله: "ايتصلت" حيث أبدلت الياء من "التاء" والأصل "اتصلت".

1253– التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر 6/ 224؛ وسر صناعة الإعراب ص764؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 213؛ وشرح شواهد الشافية ص448؛ وشرح المفصل 10/ 24، 28؛ ولسان العرب 2/ 121 "ثلث"؛ وهمع الهوامع 2/ 157.

الإعراب: قد: حرف تحقيق. مر: فعل ماض. يومان: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى. وهذا:

"الواو": حالية، "هذا": اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. الثالي: خبر. وأنت: "الواو": حالية، و"أنت": ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. بالهجران: جار ومجرور متعلقان بـ"تبالي". لا: نافية. تبالي: فعل مضارع مرفوع، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت".

وجملة "قد مر يومان": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "وهذا هو الثالث": حالية. وجملة "أنت لا تبالي" في محل نصب حال. وجملة "لا تبالي": في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: "الثالي" حيث أبدلت الياء من الثاء، والأصل "الثالث".

1 تقدم بالرقم 1243.
2 الفاتحة: 7.

(145/4)

الراء – أبدلت من اللام من قولهم "نثره" بمعنى نثله، و"رعل" بمعنى "لعل".
النون – أبدلت من أربعة أحرف: من اللام في قولهم "لعن" في لعل، و"نابن فعلت كذا"، في لا بل فعلت كذا، ومن الميم في قولهم للحيَّة: أيم، وأين، وقالوا: أسود قاتم، وقاتن. ومن الواو في صنعاني وبهراني نسبة إلى صنعاء وبهراء، والأصل صنعاوي بهراوي؛ لأن همزة التأنيث في النسب تقلب واوا، كما تقدم في بابه. ومن الهمزة، حكى الفراء حنان في حناء، وهو الذي يخضب به. وأما قول الخليل وسيبويه "إن نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان" فليس المراد به هذا البدل، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين.
الطاء – أبدلت من حرفين: من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم، ومن الدال، حكى يعقوب عن الأصمعي "مط الحرف" في مده، و"الإبعاط" في الإبعاد.
الدال – أبدلت من ثلاثة أحرف: من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم، كما مر، ومن الطاء، قالوا المردي في المرطي، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة. ومن الذال في قولهم "ذكر" في جمع ذكرة.
التاء – أبدلت من سبعة أحرف: من الطاء في فستاط، والأصل فسطاط، لقولهم في الجمع: فساطيط، دون فساتيط. ومن الدال في قولهم "ناقة تربوط" والأصل دربوت، أي مذللة؛ لأنه من الذربة. ومن الواو في "تراث وتجاه" ونحوهما. ومن الياء في نحو: اتسر، الأصل ايتسر كما مر، وفي قولهم "ثنتان" الأصل ثنيان؛ لأنه من ثنيت الواحد ثنيا، وفي قولهم كيت وذيت، والأصل كية وذية، فحذفت تاء التأنيث، وأبدلت من الياء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء؛ لقولهم: كان من الأمر كية وكية وذية وذية. ومن الصاد في قولهم في لص: لصت، ومن السين في قولهم في طس: طست، وقولهم في العدد: ست، والأصل سدس، لقولهم: سديسة، ثم أبدلت الدال تاء وأذغمت. ومن الباء في قولهم "ذعالت" في ذعالب، والذعالب والذعاليب: الأخلاق من الثياب، الواحد ذعلوب.
قال في التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت، ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله [من الكامل] :

1254-

العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ... [والمطعمون زمان أين المطعم؟]

1254- التخريج: البيت لأبي وجزة السعدي في الأزهية ص264؛ وخزانة الأدب 4/ 175، 176، =

(146/4)

إنه أراد العاطفونه بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة. ومثله بعضهم بنحو "جنت ونعمت" لأنه جعل الهاء أصلا.

الصاد – أبدلت من السين، نحو: صراط. [وهو مكرر قبل قليل] :

الزاي – أبدلت من حرفين: من السين الساكنة قبل دال، نحو: يزدل في يسدل، ويزدر في يسدر، يقال: سدر البعير يسدر سدرا؛ إذا تحير من شدة الحر. ومن الصاد الساكنة قبل الدار، نحو: يزدق في يصدق، ونحو: القزد في القصد، فإن تحركت الصاد لم تبدل، وفي كلامهم: لم يحرم الرفد من فزدله، أي من فصد له، فأسكن الصاد وأبدلها زايا.

السين – أبدلت من ثلاثة أحرف: من التاء في استخذ على أحد الوجهين، وأصله اتخذ. ومن الشين في قولهم في مشدود: مسدود. ومن اللام في قولهم "استقطه" في التقطه، وهو في غاية الشذوذ.

الظاء – لم أر في إبدالها شيئا.

الذال – أبدلت من حرفين: من الدال في قراءة من قرأ "فَشَرِّذ بِهِمْ"1 بالمعجمة،

178، 180؛ والدرر 2/ 115، 116؛ ولسان العرب 2/ 87 "ليت"، 9/ 251 "عطف"، 13/ 43 "أين"، 134 "حين"، 15/ 472 "ما"؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص487؛ وخزانة الأدب 9/ 383؛ والدرر 2/ 122؛ وصف المباني ص163، 173؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 163؛ ومجلس ثعلب 1/ 270؛ والذين يطمعون الناس في وقت العسر.

الإعراب: "العاطفون": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هم" مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. "تحين": "التاء": زائدة، و"حين": مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. "ما": حرف نفي. "من": حرف جر زائد. "عاطف": اسم مجرور لفظا، مرفوع محلا على أنه

مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: "كائن". "والمطعمون": "الواو": عاطفة، "المطعمون": اسم معطوف على "العاطفون" فهو مثله في محل رفع. "زمان": مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ"المطعمون". "أين": اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. المطعم: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة "هم العاطفون": ابتدائية لا محل لها. وجملة "أين المطعم": في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: "العاطفونة": حيث أبدل "هاء" الوقف تاء للضرورة، ويروى: "المطعمون تحين" كما مر.

1 الأنفال: **57**.

(147/4)

ومن الثاء في قولهم "تلعذم الرجل" أي تلعثم، إذا أبطأ في الجواب.

الثاء – أبدلت من حرفين: من الفاء في مغثور، الأصل مغفور، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار: جثوة.

الفاء – أبدلت من حرفين: من الثاء في قولهم: "قام زيد فم عمرو"، أي ثم عمرو، حكاه يعقوب، وقولهم: "فوم" بمعنى ثوم. ومن الباء في قولهم: "خذه بإفانه" أي بإبانه.

الباء – أبدلت من حرفين: من الميم في قولهم: "با اسمك؟ " يريدون: ما اسمك؟ ومن الفاء في قولهم "البسكل" في الفسكل**1**.

الميم – أبدلت من أربعة أحرف: من الواو في فم عند الأكثر، أصله فوو مثل فوج؛ فحذفت الهاء تخفيفا؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال: فوهه؛ فيستقل ذلك، ثم أبدلت الميم من الواو. ومن النون، في نحو: عمبر، والبنام في البنان. ومن الباء في قولهم: بنات مخر، في بنات بخر، للسحاب؛ لأنه من البخار، وقولهم "ما زلت داتما على هذا" أي راتبا. وعن ابن السكيت: رأيته من كثب ومن كثم، أي قرب؛ فالميم بدل من الباء؛ لأنهم قالوا "كثب الفقيه الأمر" ولم يقولوا كثم، ومنه قوله [من البسيط] :

1255–

فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً ... حَتَّى اسْتَقَتْ دُوْنَ مَحْيَا جِيْدِهَا نَغَمَا

أراد نغبا، النغبة: الجرعة. ومن لام التعريف في اللغة اليمنية.

---

1 الفسكل بضم الفاء أو كسرها: الفرس الذي يجيء في السباق آخر الرعيل.

1255- التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 426؛ وشرح المفصل 10/ 33؛ ولسان العرب 1/ 765 "نغب"؛ والمقرب 2/ 178؛ والممتع في التصريف 1/ 343.

اللغة: النعم: النغب، ومفرده النغبة، وهي الجرعة.

الإعراب: فبادرت: "الفاء": بحسب ما قبلها، "بادرت": فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". سربها: مفعول به، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. عجلى: حال منصوب. مثابرة: حال منصوب. حتى: حرف ابتداء وغاية. استقت: فعل ماض، و"التاء": للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي": دون: ظرف مكان متعلق بـ"استقت"، وهو مضاف. محيا: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. جيدها: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. نغما: مفعول به منصوب.

وجملة "بادرت": بحسب ما قبلها. وجملة "استقت": استفهامية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "نغما" حيث أبدلت الميم من الباء، والأصل "نغبا".

(148/4)

الواو – أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف، والياء، والهمزة، وقد تقدمت، والله أعلم.

فصل: في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين: مقيس، وشاذ؛ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع، وقد أشار إلى الأول منها بقوله:

988-

فَا أَمْرَ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

989-

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

أي: إذا كان الفعل ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين؛ فإن فاءه تحذف في المضارع ذي الياء، نحو: وعد يعد، والأصل يوعد؛ فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وحمل على ذي الياء أخواته، نحو: أعد وتعد ونعد، والأمر، نحو: عد، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين، نحو: "عدة" فإن أصله وعد على وزن فعل؛ فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء، وهي الكسرة؛

ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث، ولذلك لا يجتمعان، وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة، تمسكا بقوله [من البسيط] :

[إن الخليط أجد البين فانجردوا] ... وَأَخْلَفُوْكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا1

يعني عدة الأمر، وهو مذهب الفراء، وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة، أي ناحية، أي وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا.

تنبيهات: الأول: فهم من قوله "من كوعد" أن حذف الواو مشروط بشروط؛ أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد، ولا من يوعد مبنيا للمفعول، وشذ من ذلك قولهم "يدع، ويذر"2 في لغة. ثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة؛ فإن

---

1 تقدم بالرقم 591.

2 هما فعلان مضارعان مبنيان للمجهول، وشذوذهما من جهتين؛ لأن ياء المضارعة مضمومة، وما بعد الواو المحذوفة مفتوح، والواو لا تحذف قياسا إلا إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة.

(149/4)

كانت مفتوحة، نحو: يوجل، أو مضمومة، نحو: يوضؤ لم تحذف الواو، وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد، ومنه قوله [من الكامل] :

1256-

لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيْلاَ

وهي لغة عامرية.

وأما حذف الواو من يقع، ويضع، ويهب؛ فللكسر المقدر؛ لأن الأصل فيها كسر العين؛ إذ ماضيها فعل بالفتح؛ فقياس مضارعها يفعل بالكسر، ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا؛ فكان الكسر فيه مقدرا، ويسع كذلك؛ لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر، وقياس مضارعه الفتح، إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر، نحو: ومن يمق، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: "بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع". ثالثها: أن يكون ذلك في فعل؛ فلو كان في اسم لم تحذف

1256- التخريج: البيت لجرير في الدرر 5/ 103؛ وشرح شواهد الشافية ص53؛ ولسان العرب 8/ 361 "نقع"؛ والمقاصد النحوية 4/ 591؛ وليس في ديوانه؛ وهو للبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب 1/ 32؛ وللبيد أو جرير في لسان العرب 3/ 445 "وجد"؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 596؛ وشرح المفصل 10/ 60؛ والمقرب 2/ 184؛ والممتع في التصريف 1/ 177، 2/ 427؛ والمنصف 1/ 187؛ وهمع الهوامع 2/ 66.

اللغة: نقع: روى وشفى. الصوادي: العطاش الحائمات حول الماء. يجدن: يصبن.

الغليل: حرارة العطش، وهنا شدة الشوق.

المعنى: لو شئت، شفيتني بوصلك، من ريق يشفي أمثالي من المشوقين ويبعد عنهم شدة الوجد.

الإعراب: لو: حرف امتناع لامتناع. شئت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة الفتحة الظاهرة. الفؤاد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. بشربة: جار ومجرور متعلقان بالفعل نقع. تدع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و"الفاعل": ضمير مستتر جوازا تقديره هي. الصوادي: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. لا يجدن: "لا": نافية، و"يجدن": فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و"النون": ضمير متصل في محل رفع فاعل. غليلا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. وجملة "لو شئت قد نقع": ابتدائية لا محل لها. وجملة "شئت": فعل الشرط لا محل لها. وجملة "قد نقع الفؤاد": جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة "تدع الصوادي": في محل جر صفة لـ"شربة". وجملة "لا يجدن غليلا": في محل نصب حال، أو مفعول ثان.

والشاهد فيه قوله: "لا يجدن" حيث جاء بمضارع وجد على صيغة يجد، وهو شذوذ.

(150/4)

الواو؛ فتقول في مثال يقطين من وعد: يوعيد؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال.

الثاني: فهم من قوله: "كعدة" أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدرا كعدة، وشذ من الأسماء رقة للفضة، وحشة للأرض الموحشة، ومن الصفات لدة بمعنى ترب، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون، وعلى الأنثى

فيجمع بالألف والتاء، قال [من الوافر] :

1257-

رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ ... وَشَرْخُ لِدِيَّ أَسْنَانُ الهِرَامِ

وفيها احتمال، وهو أن تكون مصدرا وصف به، ذكره الشلوبين. وقوله في التسهيل: "وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة، وصفات كلدة" فيه نظر؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين؛ أما الأسماء فقد وجد رقة، وحشة، وجهة، عند من جعلها أسماء. وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة، وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين.

ثانيهما: أن لا تكون لبيان الهيئة، نحو: الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة؛ فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية.

الثالث: قد ورد إتمام فعلة شاذا، قالوا: وتره وترا ووترة بكسر الواو، حكاه أبو علي في أماليه. قال الجرمي: ومن العرب من يخرجه على الأصلِ، فيقول: وعدة، ووثبة،

1257- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 291؛ ولسان العرب 3/ 469 "ولد".

اللغة: اللدات: ج اللدة، وهي الذي ولد أو تربي معك. الشرخ: الأصل، العرق: لدى: مفردها "لدة" وهي من كان في مثل سنك. الهرام: ج الهرم، وهو الكبر في السن.

المعنى: يقول: إن النساء يجدن أترابهن منعمات في مآزرهن، أما من كانوا في عمره فق صاروا بلا أسنان طاعنين في السن.

الإعراب: رأين: فعل ماض، و"النون": ضمير في محل رفع فاعل. لداهن: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف، و"هن": ضمير في محل جر بالإضافة. مؤزرات: صفة المفعول به منصورب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. وشرخ "بالنصب" "الواو": حرف عطف، "شرخ": معطوف على "لدات"، وهو مضاف. لدي: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و"الياء": ضمير في محل جر بالإضافة.

أستار: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. الهرام: مضاف إليه مجرور. وشرخ "بالرفع" مبتدأ. و"أستار": خبر المبتدأ مرفوع، والواو على ذلك حالية.

وجملة "رأين": ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: "لداتهن" حيث جمعت جمع مؤنث سالم لوقوعه على الأنثى.

ووِجْهة. وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجَه إليه؛ فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه؛ لأنه ليس بمصدر. وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو ظاهر كلام سيبويه، ونسب إلى المازني أيضا، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله؛ إذ لا يحفظ وجه يجه؛ فلما فقد مضارعه لم يحذف منه؛ إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه، ولا مضارع، والفعل المستعمل منه توجه واتجه، والمصدر الجاري عليه التوجه؛ فحذفت زوائده، وقيل: وجهة. ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر، وقال: لأن وجهة وجهة بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال ف جهة إنها اسم للمكان؛ إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه، نحو: سعة وضعة، وقد تضم، قالوا في الصلة: صلة بالضم، وهو شاذ.

الخامس: ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعُل بالضم، نحو: وقُح قِحَةً.

السادس: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر، والأصل ييسر، وفي مضارع يئس يئس، والأصل ييئس، ا. هـ.

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله:

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

أي مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه، واسمي فاعله، ومفعوله، وهما المراد بقوله: "وبنيتي متصف" فتقول: أكرم يكرم؛ فهو مكرم ومكرم، والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة أخواته، واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة؛ فمن الضرورة قوله [من الراجز] :

1258-

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

1258- التخريج: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ص11؛ وخزانة الأدب 2/ 316؛ والخصائص 1/ 144؛ والدرر 6/ 319؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 139؛ وشرح شواهد الشافية ص58؛ ولسان

والكلمة المستندرة قولهم: "أرض مُؤرنِبة" بكسر النون، أي كثيرة الأرانب، وقولهم "كساء مؤرنب" إذا خلط صوفه بوبر الأرانب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر.
تنبيه: لو أبدلت همزة أفعل هاء، كقولهم في أراق: هراق، أو عينا، كقولهم في أنهل الإبل: عنهل - لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراق يهريق، فهو مهريق ومهراق، وعنهل الإبل يعنهلها، فهو معنهل وهي معنهلة، ا. هـ.
ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:
990-
ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا ... وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ، وَقَرْنَ نُقِلا
"ظلت وظلت في ظللت استعملا" أي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل في إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه؛ تاما كظللت، ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظلت، ودون نقلها كظلت، وكذا تفعل في ظللن، فإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذ أحست في أحسست، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين، نحو: حللت، وشذ همت في هممت، حكاه ابن الأنباري.

العرب 1/ 435 "رنب"، 12/ 512 "كرم"؛ والمقاصد النحوية 4/ 578؛ والمقتضب 2/ 98؛ والمنصف 1/ 37، 192، 2/ 184؛ وهمع الهوامع 2/ 218.
شرح المفردات: أهل: يستحق، خليق. يؤكرم: يكرم.
الإعراب: "فإنه": الفاء بحسب ما قبلها، "إنه": حرف مشبه بالفعل، والهاء ضمير في محل نصب اسم "إن". "أهل": خبر "إن" مرفوع بالضمة. "لأن": اللام للتعليل، "أن": حرف نصب ومصدري. "يؤكرما": فعل مضارع للمجهول منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالخبر "أهل".
وجملة: "إنه أهل" بحسب ما قبلها. وجملة: "يؤكرما" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: "يؤكرما" والقياس "يكرما" فأثبت الهمزة على ما هو الأصل الأصيل فيه للضرورة.

وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط، نحو: يقررن ويقرن، واقررن وقرن، وإلى ذلك الإشارة بقوله: "وقرن في اقررن" أي استعمل قرن في اقررن، قال تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} 1 وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن الحذف كما فعل بالماضي. وقيل: هو أمر من الوقار، يقال: وقر يقر، فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن، ورجح الأول لتتوافق القراءتان.

فإن كان أول المثلين مفتوحا كما في لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل، وإليه أشار بقوله: "وقرن نقلا": أي في قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيف لمفتوح. وقد أفهم بقوله "نقلا" أن ذلك لا يطرد، وصرح به في الكافية، وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراد، فقال:

وقرن في اقْرِرَنَ وقِسْ مُعْتَضِدَا

وذكر غيره أنه لا يطرد، وهو ظاهر كلام التسهيل. بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظللت ونحوه غير مطرد، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ، وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي، وهما ظلت ومست، وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة، وهو أحست في أحسست. وإلى الاطراد ذهب الشلوبين، وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم، وبذلك يرد على ابن عصفور.

تنبيهان: الأول: اختلف كلام الناظم في المحذوف؛ فذهب في شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام. وذهب في التسهيل إلى أن الحذف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه.

الثاني: أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز في اغضضن أن يقال: غضن قياسا على قرن، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف؛ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولا، ا. هـ.

---

1 الأحزاب: 33.

فصل [في الإدغام] :

يعني اللائق بالتصريف، كما قيده في الكافية.

وهو لغة: الإدخال، واصطلاحا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل. والإدغام –بالتشديد– افتعال منه، وهو لغة سيبويه. وقال ابن يعيش: الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين.

ويكون الإدغام في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين في كلمة فقال:

991-

أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ

992-

وَذُلَلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ ... وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابى

993-

وَلاَ كَهَيْلَلَ وَشَذَّ فِي أَلِلْ ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

"أول مثلين محركين في * كلمة ادغم" أي يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط، وهي: أحد عشر:

أحدها: أن يكونا في كلمة، نحو شد ومل وحب، أصلهن شدد بالفتح، وملل بالكسر، وحبب بالضم.

فإن كانا في كلمتين مثل {جَعَلَ لَكَ} 1 كان الإدغام جائزا لا واجبا بشرطين؛ أن لا يكونا همزتين نحو: "قرأ آية" فإن الإدغام في مثله رديء، وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين، نحو: {شَهْرُ رَمَضَانَ} 2 فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجازه الفراء.

الثاني: أن لا يتصدرا، نحو: "ددن". قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة، نحو: {لا تَيَمَّمُوا} 3 و {تَكَادُ تَمَيَّزُ} 4 انتهى.

---

1 الفرقان: 10.

2 البقرة: 185.

3 البقرة: 267.

4 الملك: 8.

ويجوز الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية، نحو: تتابع، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال: اتابع، وسيأتي الكلام عليه.

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه، وقد ذكره في الكافية وغيرها.

الثالث والرابع والخامس والسادس: أن لا يكون في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانية كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهي الطريق في الجبل، أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة، وجدد جمع جديد، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه، نحو: كلل جمع كلة، ولمم جمع لمة، أو فعل بفتحتين، نحو: لبب وطلل؛ فكل هذه يمتنع هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع عن الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه، وأما الرابع فإنه وإن كان موازنا للفعل إلا أنه لم يدغم لخفته، ليكون منبها على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال، نحو: رد فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

تنبيهات: الأول: يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته، نحو: خششاء لعظم خلف الأذن، ونحو: رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد، ونحو: حببة جمع حب، ونحو: الدججان مصدر دج بمعنى دب.

الثاني: كان ينبغي أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل، نحو: إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال؛ فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام، ولم يسمع في المضاعف، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل.

الثالث: اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد مهمل فلا كلام فيه، وهو فعل بكسر الفاء وضم العين، وثلاثة مستعملة وهي فعل، نحو: كتف، وفعل، نحو: عضد، وفعل، نحو: دئل، فإذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أو رد، بالإدغام1؛

---

1 كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال، فكان ينبغي أن يكتفي بأحد اللفظين.

لأنهما موافقان لوزن الفعل، وليسا في خفة فَعِلٍ، نحو: لبب. هذا مذهب الجمهور.

وخالف ابن كيسان فقال: ردد ورد بالفك، ووافقه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني. وإذا بنيت من الرد مثل دئل قلت "ردد" بالفك، ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدغم. وقياس مذهب ابن كيسان الفك. بل هو في هذا أولى، وعليه مشى في التسهيل، انتهى.

السابع من الشروط: أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: "ولا كجسس" وهو جمع جاس، اسم فاعل من "جس الشيء" إذا لمسه، أو من "جس الخبر" إذا فحص عنه، وهو الجاسوس. وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان.

الثامن: أن لا يعرض تحريك ثانيهما، وإليه أشار بقوله: "ولا كاخصص أبي" لأن الأصل اخصص بالإسكان، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها؛ فلم يعتد بها لعروضها.

التاسع: أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، وإليه أشار بقوله: "ولا كهيلل" وهذا نوعان؛ أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين، نحو: "هيلل" إذا أكثر من لا إله إلا الله، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج، والآخر ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين، نحو: جلبب؛ فإن إحدى باءيه مزيدة للإلحاق بدحرج، وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

العاشر: أن لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله: "وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل" أي شذ الفك في ألفاظ: منها قولهم "ألل السقاء" إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا وقت. وقولهم "دبب الإنسان" إذا نبت الشعر في جبينه، و"صكك الفرس" إذا اصطكت عرقوباه، و"ضببت الأرض" إذا كثر ضبابها، و"قطط الشعر" إذا اشتدت جعودته، و"لححت العين، ولخخت" إذا التصقت بالرمص، و"مششت الدابة" إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، و"عززت الناقة" إذا صاق إحليلها وهو مجرى لبنها؛ فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال في نحو: القود والحيد والصيد، الحوكة والخونة مما سبق في موضعه؛ فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات. وما ورد من
ذلك في الشعر عد من

الضرورات، كقول أبي النجم [من الرجز] :

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ ... [الواسع الفضل الوهوب المجزل] 1

تنبيه: قد شذ الفك أيضا في كلمات من الأسماء: منها قولهم "رجل ضفف الحال"، و"محبب" وحكى أبو زيد "طعام" قضض" إذا كان فيه يبس.

994-

وَحَيِّيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

"وحيي" وعيي ونحوهما ما عينه ولامه ياآن لازم تحريكهما "افكك وادغم دون حذر" في واحد منها؛ لوروده، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المتقدم، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة، لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو: "لن يحيي، ورأيت محييا" وأما قوله [من الكامل] :

1259-

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ الْنِّسَاءِ سَبِيكَةٌ ... تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

فشاذ لا يقاس عليه، خلافا للفراء.

تنبيه: الفك أجود من الإدغام، وإن كان كل منهما فصيحا مقروءا به في المتواتر، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك في النظم، انتهى.

---

1 تقدم بالرقم 1217.

1259- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 172؛ ولسان العرب 15/ 112 "عيا"؛ والمحتسب 2/ 269؛ والممتع في التصريف 2/ 585، 587؛ والمنصف 2/ 206؛ وهمع الهوامع 1/ 53.

الإعراب: وكأنها: "الواو": بحسب ما قبلها، "كأنها": حرف مشبه بالفعل، و"ها": ضمير في محل نصب اسم "كأن". بين: ظرف مكان متعلق بحال من اسم "كأن"، وهو مضاف. النساء: مضاف إليه مجرور. سبيكة: خبر "كأن" مرفوع. تمشي: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". بسدة: جار ومجرور معلقان بـ"تمشي"، وهو مضاف. بيتها: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. فتعي: "الفاء": حرف عطف، "تعي": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي".

وجملة "كأنها سبيكة" بحسب ما قبلها. وجملة "تمشي": في محل رفع نعت "سبيكة".

الشاهد فيه قوله: "فتعي" حيث أدغم عين الفعل ولامه وهما الياءان وهذا شاذ.

"كذاك" يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاآن إما في أوله أو وسطه "نحو تتجلى واستتر" أما الأول فقال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاآن زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام، فقلت في تتجلى. اتجلى، هذا كلامه، وفيه نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا، نحو: تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: اتبع واتابع، وإن كان مضارعا، نحو: تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدى به؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي في كلامه، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين، نحو: {تَكَادُ تَمَيَّزُ} 1، {وَلا تَيَمَّمُوا} 2 لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل.

وأما الثاني -- وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاآن -- فهذا تجوز فيه الفك وهو قياسه؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل.

تنبيهات: الأول إذا أوثر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر؛ لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر، فنقل وأدغم، وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل: ستارا، وأصله استتارا، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل.

الثاني: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر، وهو أن يقال ستر بكسر فائه، وذلك أن الفاء ساكنة، وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة، فتقول فعل، والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك، إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا، فيصير مشتركا كمختار، فيحتاج إلى قرينة.

---

1 الملك: 8.

2 البقرة: 267.

الثالث: ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم، انتهى.

995-

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيْهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

الأصل تتبين، بتاءين: الأولى تاء المضارعة، والثانية تاء تفعل، وعلى الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين، وهذا الحذف كثير جدا، ومنه في القرآن مواضع كثيرة، نحو: {تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ} 1 {لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ} 2 {نَارًا تَلَظَّى} 3.

تنبيهات: الأول: مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأن الاستثقال بها حصل، وقد حصل بذلك في شرح الكافية، وقال في التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين.

وأشار: قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء؛ لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضي -نحو تتابع- فلا يتعذر فيه الإدغام، وكذا المضارع الواقع في الأصل كما سبق بيانه.

الثالث: قال في شرح الكافية: وقد يفعل ذلك _يعني التخفيف بالحذف- بما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: "وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلًا"4، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي "تتنزل" حين قال {تَنَزَّل} 5 إنما هي الثانية؛ لأن المحذوفة من نوني "نزل" في القراءة المذكورة إنما هي الثانية، هذا كلامه. قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: "كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ"6 في قراءة عاصم، أصله ننجي؛ ولذلك سكن آخره، ا. هـ.

---

1 القدر: 4.

2 هود: 105.

3 الليل: 14.

4 الفرقان: 25.

5 الشعراء: 221، 222؛ والقدر: 4.

6 الأنبياء: 88.

(160/4)

الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام: أن لا يعرض سكون ثاني المثلين، أما لاتصاله بضمير رفع، وإما لجزم وشبهه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

996-

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

997-

نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُه، وَفي ... جَزْمٍ وَشِبْه الْجَزْم تَخْيِيرٌ قُفِي

لتعذر الإدغام بذلك، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير، ونا، ونون الإناث، نحو: "حللت ما حللته" وحللنا، والهندات حللن؛ فالإدغام في ذلك ونحوه لا يجب، بل يجوز. قال في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لغية. قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت، وهذه لغة ضعيفة. كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله، وأشار إلى الثاني بقوله "وفي جزم وشبه الجزم"، والمراد به الوقف "تخيير" أي بين الفك، والإدغام "قفي" أي تبع، نحو: لم يحلل ولم يحل، واحلل وحل، الفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم.

تنبيهات: الأول: المراد بالتخيير استواء الوجهين في أصل الجواز، لا استواؤهما في الفصاحة؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالبا، نحو: {إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ} 1، {وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي} 2، {وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ} 3، {وَلا تَمْنُنْ} 4، وجاء على لغة تميم {مَنْ يَرْتَدِ} 5 في المائدة {وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ} 6 في الحشر.

الثاني: إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس أرد وأغض وأمر بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الثالث: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو ردوا، أو ياء مخاطبة، نحو: ردي، أو نون توكيد، نحو ردن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ لأن الفعل حينئذ مبني على

1 آل عمران: 120.
2 طه: 81.
3 لقمان: 19.
4 المدثر: 6.
5 المائدة: 54.
6 الحشر: 4.

(161/4)

هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

الرابع: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة، نحو: "ردها ولم يردها" والتزموا ضمة قبل هاء الغائب، نحو: "رده ولم يرده" لأن الهاء خفية، فلم يعتدوا بوجودها؛ فكان الدال فيه وليها الألف والواو، وحكى الكوفيون "ردها" بالضم الكسر، ورده بالفتح والكسر، وذلك في المضموم الفاء، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط في تجويزه الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لغية، سمع الأخفش من ناء من عقيل مده وعضه، بالكسر، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن، فقالوا "رد القوم" لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من يفتح وهم نبو أسد، وحكى ابن جني الضم، وقد روي بهن قوله [من الطويل] :

1260-

فَغُضَّ الْطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... [فلا كعبا بلغت ولا كلابا]

1260- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص821؛ وجمهرة اللغة ص1096؛ وخزانة الأدب 1/ 72، 74، 9/ 542؛ والدرر 6/ 322؛ وشرح المفصل 9/ 128؛ ولسان العرب 3/ 142؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 411؛ وخزانة الأدب 6/ 531، 9/ 306؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص244؛ والكتاب 3/ 533؛ والمقتضب 1/ 185.

شرح المفردات: غض الطرف: أي اخفض رأسك. نمير: قبيلة الراعي الذي يهجوه جرير. كعب وكلاب: قبيلتان.

المعنى: يدعو الشاعر مهجوه بأن ينكس رأسه، ويخفض جبينه خجلا وعارا، لأنه ينتسب إلى بني نمير الأدلاء، وليس إلى كعب وكلاب الأشراف.

الإعراب: "فغض": الفاء بحسب ما قبلها، "غض": فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنت". "الطرف": مفعول به منصوب. "إنك": حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير في محل نصب اسم "إن". "من نمير": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "إن".

"فلا": الفاء حرف عطف، "لا": حرف نفي. "كعبا": مفعول به مقدم منصوب.

"بلغت": فعل ماض، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. "ولا": الواو حرف عطف، "لا": حرف نفي. "كلابا": معطوف على "كعبا" منصوب بالفتحة.

وجملة: "غض الطرف" بحسب ما قبلها. وجملة: "إنك من نمير" استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "بلغت" معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "فغض" حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الإتباع لضمة الغين قبلها، وأما فتحها فلقصد التخفيف، لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث؛ وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(162/4)

نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: ولا يضم قبل ساكن، بل يكسر، وقد يفتح، هذا لفظه.

فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقا، نحو: رد وفر وعض، وهي لغة أسد وناس غيرهم. والكسر مطلقا، نحو: رد وفر وعض، وهي لغة كعب ونمير، والإتباع لحركة الفاء، نحو: رد وفر وعض، وهذا أكثر من كلاههم، ا. هـ.

998-

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِم ... وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضَاً فِي هَلُمّ

وفك أفعل في التعجب التزم" قال في شرح الكافية: بإجماع، وكأنه أراد إجماع العرب؛ لأن المسموع الفك، ومنه قوله [من الطويل] :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينْ تَقَدَّمُوا ... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا1

وإلا فقد حكي عن الكسائي إجازة إدغامه "والتزم الإدغام أيضا في هلم" بإجماع، كما قاله في شرح الكافية؛ فلم يقل فيه هلمم.

تنبيهات: الأول: هذا البيت استدراك على ما قبله، أي يستثنى من فعل الأمر صيغتان

لا تخيير فيهما؛ الأولى: أفعل في التعجب؛ فإنه ملتزم فكه، والثانية: هلم في لغة تميم؛ فإنه ملتزم إدغامه، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل، وعند بني تميم فعل أمر، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا.

الثاني: التزموا أيضا فتح هلم، وحكى الجرمي الفتح الكسر عن بعض تميم، وإذا اتصل بها هاء الغائب، نحو: "هلمه" لم يضم، بل يفتح، وكذا إذا اتصل بها ساكن، نحو: هلم الرجل، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة، فيقال: هلما وهلموا وهلمي، بضم الميم قبل الواو، وكسرها قبل الياء، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن. وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير، وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمين

---

2 تقدم بالرقم 738.

(163/4)

يا نسوة، بكسر الميم مشددة، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ.

الثالث: مذهب البصريين أن هلم مركبة من "ها" التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم "لم الله شعثه" أي جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألفها تخفيفا. وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام؛ فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل، وحذف الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر، وأم بمعنى اقصد، فخففت الهمز بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم، نسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وقول البصريين أقرب إلى الصواب. قال في البسيط: ومنهم من يقول: إنها ليست مركبة، انتهى.

خاتمة: في النون الساكنة، ومنها التنوين.

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام:

أولها: الإدغام، وهو بلا غنة في اللام والراء، وبغنة في حروف ينمو، ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وأنمار؛ فإن الفك في ذلك لازم.

والثاني: الإظهار، وهو في حروف الحلق الستة: العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة؛

لبعد مخرج النون من مخرجها.

الثالث: القلب ميما عند الباء ويستوي كونها في كلمة، نحو: {أَنْبِئْهُمْ} 1 أو كلمتين، نحو: {أَنْ بُورِكَ} 2 وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم؛ لأن النون والميم حرفا غنة، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها، فأوجب التخفيف أمرا آخر، وهو قلبها ميما؛ لأنها أختها في الغنة.

والرابع: الإخفاء، وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة، وذلك خمسة

---

1 البقرة: 33.

2 النمل: 8.

(164/4)

اليواقيت، وأنشد عليها [من الرجز] :

1262-

عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيْلُ الشُّغْلِ ... [له جفيران وأي نبل]

ونظما: حال من الهاء في بجمعه، أو تمييز محول عن الفاعل، واشتمل: نعت لنظما، وعلى جل المهمات: متعلق باشتمل، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال:

1000-

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

أحصى من الكافية الخلاصه" أي جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره. "كما اقتضى" أي أخذ "غنى بلا خصاصه" تشوبه، والخصاصة: ضد الغنى، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة. ثم قابل الشكر نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه الكرام، لإحراز أجر ذلك ويمنه في البدء والختام، فقال رحمه الله وجمعني وإياه في دار السلام"

1001-

فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيَ أُرْسِلاَ

1262- التخريج: الرجز بلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص263؛ ولسان العرب

15/ 105 "عنا".

اللغة: الجفير: الجعبة، أو الكناية.

الإعراب: عان: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". بأخراها: جار ومجرور متعلقان بـ"عان"، وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. طويل: صفة "عان" مرفوعة بالضمة، وهو مضاف. الشغل: مضاف إليه مجرور. له: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. جفيران: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف موصوف لأنه مثنى. وأي: "الواو": عاطفة، "أي": معطوف على "جفيران" وذلك على جعل "أي" كمالية على تقدير موصوف أي "وله نيل أي نبل"، وهو مضاف. نبل: مضاف إليه مجرور.

وجملة "هو عان": ابتدائية لا محل لها. وجملة "له جفيران": صفة لـ"عان" محلها الرفع.

الشاهد: قوله: "عان" بمعنى معتن.

(165/4)

1002-

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِيْنَ الْخِيَرَهْ

الحمد لله أولا وآخرا، باطنا وظاهرا، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

(167/4)

الفهارس

مدخل

...

الفهارس:

1- فهرس الآيات القرآنية
2- فهرس الأحاديث النبوية.
3- فهرس الأمثال.
4- فهرس الشواهد الشعرية.
5- فهرس قوافي الأشعار.

6- فهرس قوافي الأرجاز
7- فهرس أنصاف الأبيات
8- فهرس الأعلام.
9- فهرس المصادر والمراجع.
10- فهرس المحتويات

(169/4)

1- فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة: 1

{إياك نعبد} 5 /1 92

{اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين} 6-7 3/ 3

{أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم} 7 /2 119

{صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم} 7 /2 130

{غير المغضوب عليهم} 7 /1 514

{صراط} 7 /4 145

البقرة: 2

{ذلك الكتاب لا ريب فيه} 2 /2 32

{سواء عليهم أأنذرتهم} 6 /2 372

{سواء عليهم أأنذرتهم} 6 /2 376

{أأنذرتهم} 6 /4 101

{على أبصارهم} 7 /4 32

{اشتروا الضلالة} 16، 175 /4 97

{اشتروا الضلالة} 16 /4 115

{ذهب الله بنورهم} 17 /2 89

{فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون} 22 /2 38

{فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا} 24 /1 445

{وبشر الذين آمنوا} 25 /2 406

{ما بعوضة} 26 /1 154

{كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم} 28 /2 262

(171/4)